

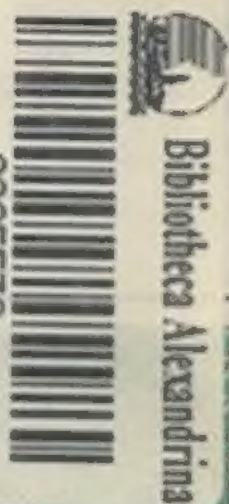
المحروسة

كتاب

د . أنور عبد الملك

المجتمع المصري والجيش

١٩٥٢ - ١٩٦٧



٢٧



المجتمع المصري

والجيش

١٩٥٢ - ١٩٦٧

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى مارس ١٩٩٨

عنوان الكتاب: المجتمع المصري والجيش ١٩٥٢ - ١٩٦٢
تأليف : د. أنور عبد الملك

الناشر: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ ش ٩ ب المعادي - ت: ٣٢٥٢٠٣٣

المدير العام: فريد زهران
جمع تصويري وتجهيز: هشام صلاح
مسئول الطباعة: محمد سعيد

رقم الإيداع: ٩٨/٢٥٥٩

التقييم الدولي I.S.B.N 3- 86- 5652- 977

المجتمع المصرى
والجيش : ١٩٥٢ - ١٩٦٧ ;

إهداء

إلى ذكرى شهدي عطية الشافعي الأخوية

(الإسكندرية ١٩١١ - أبوزعبل ١٩٦٠)

الذي كان شرف جيلنا

- صديقي

الفهرس

مقدمة للطبعة العربية الثانية

٧

رؤية عامة : الناصرية والاشتراكية

١٣

القسم الأول : المجتمع المصرى قبل الانقلاب

٤٥

القسم الثانى : الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكرى

٩٥

الفصل الأول : مشكلة الأرض

٩٨

الفصل الثانى : الجيش والثورة الصناعية

١٣٩

الفصل الثالث : تفكك البرجوازية القديمة

٢٠٥

الفصل الرابع : تركيب الطبقة الاجتماعية

٢٢٣

القسم الثالث : البحث عن أيديولوجية وطنية

٢٤٧

الفصل الخامس : أزمة المثقفين

٢٥١

الفصل السادس : مراحل الحياء

٢٨٤

الفصل السابع : المشاكل المصرية للقومية العربية

٣١٥

الفصل الثامن : ما هى "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية"؟

٣٦٥

الفصل التاسع : كتابان

٣٨٩

الفصل العاشر : ميثاق العمل القومى وملحقاته

٤٠١

٤٣٥	القسم الرابع : قيمة التجربة المصرية
٤٢٧	الفصل الحادى عشر : فى الخصوصية
٤٤٦	الفصل الثانى عشر : بناء قومى - أم اشتراكية ؟
٤٥٦	الفصل الثالث عشر : ما هو حى ...
٤٦٢	الفصل الرابع عشر : تطور فى أزمة

مقدمة الطبعة العربية الثانية (بيروت - ١٩٧٤)

يسرني أن تصدر الطبعة العربية، الدقيقة المنقحة، لكتاب "المجتمع المصري والجيش منذ ١٩٥٢" وقد عانت مصرنا القاهرة إلى دورها المحوري في عالمنا العربي، بعد أن رفعت جيوشنا العربية في مصر وسوريا أعلام الشرف على أرض الوطن، بعد أن شق شباب مصر البواسل طريقهم إلى شرق القناة وحطموا - في جبهة عربية تحريرية متدفقة - أسطورة التخلف الحضاري العربي، ومعها حطموا منطق الاحتقار الذي أراد به الغرب أن يدمر إرادتنا، ويدنس شخصيتنا القومية، ويستهن بطاقاتنا الإنسانية، ويزدرى انطلاقاتنا الثورية، ويبعد من مواقع التاريخ شعبونا العربية المتحركة في تضامن عضوي راسخ عميق مع جيوشنا الوطنية في طريق التحرر والثورة والنهضة.

النهضة - لا التنمية - هي وجهة مصر والعالم العربي في عصرنا هذا. والنهضة تقتضي وسيلة وغاية.

الوسيلة هي الجبهة الوطنية المتحدة. أي اتحاد جميع القوى الوطنية صاحبة المصلحة في الاستقلال والتحرر من الاستعمار على أساس أن للتناقض الرئيسي إنما هو بين هذه القوى الوطنية من ناحية والاستعمار - الإمبريالية الأمريكية والصهيونية - من ناحية أخرى، وأن للتناقضات الطبقيّة هي تناقضات تابعة، رغم أهميتها، تناقضات غير متصارعة رأساً في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها عالمنا العربي اليوم.

الغاية هي مشروع حضاري يتشكل من فلسفة ثقافية - وطنية متميزة تهدف إلى الإجابة على سؤال مركزي هو : ما هو الإنسان المصري والعربي في العالم المعاصر ؟ ما هي رسالة مصر والعرب المتميزة، إسهامهم المتميز، في تفاعل الحضارات المعاصرة ؟

أسئلة كبيرة حاولنا أن نتمق في التقيب عن أبعادها في كل ما كتبنا - وهو في طريقه اليوم إلى لغتنا العربية، بعد أن شامت الظروف أن يتم وضع جزء هام منها في الخارج، خارج أرض الوطن، في الخارج لا في الغربية، فما كان البعد أبدا "غربة"، وإنما جهاد في تجاوب عميق ومتصل بالحركة الوطنية في مصر والعالم العربي.

أما هذا الكتاب - وقد وضع في شهور ثلاثة ونشر في صيف ١٩٦٢ للمرة الأولى في باريس - فهو دراسة أولية كان لزاما علينا أن نضعها رغم أوجه النقص الكبيرة، في ظروف أصبحت فيها قطاعات متضامنة متأخية من حركتنا الوطنية المصرية تتصارع في الظلام.

كان لابد من تناول الثورة المصرية في طورها المعاصر، وهي ملتبهة، متناقضة، صاخبة، متأزمة، طليعية، وذلك من وجهة نظر أرضيتها وطنية، ومنهجها وطني، ووجهتها وطنية - وهي في الآن نفسه، وطنية اشتراكية، ما دام شعب مصر، وشعب مصر وحده، صاحب مفتاح للحل والربط إذا أريد لمصر أن تتهج نهج للتحرر الحقيقي، والثورة للبناء، والنهضة الحضارية.

كانت الأسئلة كثيرة حول الخصوصية المصرية، الجيش والترات الوطني، دور الدولة، رسالة الجماهير الشعبية، جذور الاشتراكية المصرية - وعندي أنها مدرسة فكر وعمل على مستوى رفيع من الأصالة والفاعلية رغم ومن خلال كل الصعاب - التحرك المصري والدائرة العربية، الإسلام السياسي والماركسية رأسمالية الدولة والاشتراكية، البرجوازية والثورة، الأمة والزعيم.

أسئلة كثيرة تتزاحم، وليس أمام الناس آنذاك إلا النظرة الوظيفية الجامدة وقد عرفت باسم نظرية التحديث، والنظرة الماركسية الغربية التي أسهمت في إثراء الفكر والعمل لكنها عجزت عن استيعاب تحرك الشعوب والحضارات اللاغربية. من هنا كانت نظرة "الاستغراب" إلى الأنماط الجديدة

في تحريك شعوب الشرق. ومن هنا ظهرت أفكار ونظريات "الغريبة" و
"الاستثنائية". وشيئا فشيئا أصبح من الواضح أن الإطار النظري كله - على
اختلاف اتجاهاته المذهبية والفلسفية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة -
غريب إلى حد بعيد عن واقع المجتمعات والحضارات الشرقية، يستطيع أن
يسهم في فهم أجزاء من تحريكها، ولكن إلى حد معين، وإلى حين، ويعجز
عن إدراك مفاتيح خصوصيتها، فيطلق عليها أنها "ظواهر استثنائية" مغايرة
للنظرية العامة (الغريبة أصلا، وتكوننا، ووضعنا، وتعبيرنا).

من هنا إذن كانت حاجتنا إلى التنقيب عن أبعاد ثورتنا المصرية
بمنهج وطني - اشتراكي يبدأ من أرض الوطن وواقع الأمة ويتجه نحو
الاشتراكية حسب قوالب وفي قنوات وطرق عبور هي أصيلة عندنا، وإن
كانت هامشية أو استثنائية أو غريبة عند القطاع المتقدم من الدول الرأسمالية
الصناعية الغربية المتقدمة.

لذلك كانت فاعلية هذا الكتاب، لكسر موجة الابتعاد عن الواقع
الوطني، ووضع حد للنزيف الداخلي المترتب على تفتت القوى الوطنية
للمعاركة في الظلام.

كان لابد من ذلك رغم النقص، وهي عديدة، وقد تكرم على إخواني
المصريون والعرب بالعديد من الملاحظات النقدية الدقيقة ومن بينها تلك التي
أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر في رسالة شفوية هامة بعد شهور من
صدور الكتاب، وكان أكبر جزء منها صحيحا، ونقيقا، وبناء، ومن هنا
جاءت الطباعات التالية - الإيطالية، الأسبانية، الألمانية. الأميركية - منقحة
وقد أفادت من هذا التصحيح، بحيث صدرت الطبعة الثانية من الكتاب، وهي
للطبعة الأميركية عام ١٩٦٨، وبها جزء طويل جديد سوف يطالعه القارئ
العربي في بداية الكتاب.

وبالفعل أحدث ظهور هذا الكتاب ضجة في الرأي الغربي، سرعان
ما تحولت إلى أثر عميق في قطاع الدراسة الاجتماعية السياسية الأيديولوجية

لما يطلقون عليه "العالم الثالث"، وذلك فى ناحيتين بالتحديد، فمن ناحية أصبح من المتعذر أن تقدم دراسات لتلك المجتمعات اللاغربية من الخارج، أى دون الارتكاز أساسا على معطيات الأرض ومراجعتها الأصيلة، وإن ظل الاتجاه عند الباحثين الغربيين - وهذا أمر طبيعى - إلى الاعتماد على إبطارهم الفكرى النظرى ومراجعهم - الثانوية - والتزامهم السياسى المحورى، ألا وهو الحفاظ على هيمنة الغرب فى العالم، وخاصة ضد الشرق للنهوض بعد تردد من التبعية، وتعميقها وتطوير أشكالها. ومن ناحية أخرى. ظهر هذا الكتاب وكأنه بمثابة أول دراسة ميدانية - نظرية معا تقدم كلها على أساس مقولة، أو فكرة، أو نظرية، الخصوصية Specificity التى قدمناها فيما بعد فى دراسات نظرية لاحقة على مرحلة الدراسات الميدانية - النظرية عن مصر والعالم العربى (فى كتابنا سوسولوجيا الإمبريالية، ثم الجدل الاجتماعية، الصادرين فى باريس فى ١٩٧١ و ١٩٧٢). أصبح من الواضح، بشكل موضوعى ملموس، أن مفتاح حل "الغاز" للمجتمعات - اللاغربية - وكذا مفتاح فهم كل من المجتمعات الغربية للمتقدمة ذاتها، بطبيعة الأمر - لا يكمن فى تطبيق نظريات مسبقة ومحاولة حصر تحرك التاريخ الحى فى قوالب جامدة، وإنما يكمن فى التفتيش عن خصوصيتها المتميزة، أى للخصوصية المتميزة، لكل مجتمع قومى متميز، بحيث يمكن فهم المتناقضات والدروب للمتناهية التى تظهر على سطح مجتمع معين، وهو قطاع لا يمثل إلا أقل القليل من كثافة الجبل الثلجى المغمور تحت سطح بحر التطور التاريخى الحضارى طويل المدى.

كان من الممكن أن أضيف جزءا ثانيا يؤرخ للفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣، لتاريخ الثورة المصرية من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، من النكسة إلى عودة الروح. لكن عبور القناة جاء إيذانا بمرحلة جديدة، وكبيرة، وطليلية، فى تاريخ مصر ورسالتها. كان لابد من حشد كافة القوى والطاقات الوطنية على أرض الوطن. كان لا مناص إذن من أرجاء كل

الإضافات والمشاريع الثانوية، أيا كانت أهميتها الذاتية، لتثبيت ركائز التحرك المصري العربي على أرض مصر، وفي هذا تحقيق للفكرة الأساسية في هذا الكتاب، ومساند كتابتنا، وحياة جيلنا الذي كان ولا يزال "على موعد مع القدر"، ألا وهي: أن حياة الإنسان المصري وموته، قلبه وعقله، وجدانه وتطلعاته، قوته وضعفه، انتصاره وهزيمته، سعائه وشقاؤه، ليله ونهاره - وبشكل دقيق حياته وموته - وجهتها مصر. فهي ملك لمصر، مصر العربية، وهي عند أبنائها "لم الدنيا" ومطلع الشمس وفجر الأسواق ووجه الإنسانية العتيدة العملاقة... الأنيسة.

كان لابد من الدفع بهذا الكتاب - وهو كتاب مرحلي ووثيقة تاريخية للفكر السياسي الاجتماعي المصري المعاصر - كما هو، إلى المطبعة ليرى للنور، في سبيل مصر، "من حب مصر" كما ينشد شبابنا الطلابي العظيم وهو في طريقه إلى احتلال مراكز الطليعة في مسيرة مصر الشاقة، للمضنية، المشرقة.

عمل متواضع، لعله يفيد من يدرى ؟ "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

أنور عبد الملك

للقاهرة، يناير ١٩٧٤

رؤية عامة الناصرية والاشتراكية

- ١ -

يومان^(٥) من "الجمعة الأسود" يرسمان حدود ثورة مصر للوطنية، خلال مرحلتها الأخيرة، تحت النظام العسكري. فجر الجمعة، ٢٥ يناير ١٩٥٢ - عندما أخذت المصفحات البريطانية ضربتها الكبيرة من لرواح المصريين في الإسماعيلية - أشعلت القاهرة بواسطة مجموعات عنف متعددة، عرفت فيما بعد في المحاكمات (غير العلنية) على أنها تنتمي إلى اليمين المتطرف بالقوى المختلفة المصممة على سد الطريق أمام الجبهة الوطنية المتحدة الناشئة، بينما أكثر من مليون ونصف المليون شخص، سكان القاهرة، يتفرجون في الشوارع وهم يثرثرون أو يرتشفون الشراب بهدوء. في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يناير بدأ ضابط البوليس والجيش الكبار عملهم، بعد انصرافهم من مأدبة أقامها لهم الملك السابق : إعادة النظام، فرض منع للتجول، وفي اليوم التالي تعليق الدستور (١٩٢٣)، ثم إقالة الحكومة المنتخبة، وحلت المجموعات الفدائية العاملة في منطقة قناة

(٥) استعملت بعض الاختصارات في الهوامش حول المراجع الصادرة بلغات أجنبية لوردها فيما يلي مع أسمائها كاملة :

CBE Econ. Rev. : Central Bank of Egypt

(نشرة اقتصادية فصلية)

COC : Cahiers de L'Orient Contemporain

(نشرة فصلية تصدر في باريس)

EC : L'Egypte Contemporaine

(مصر المعاصرة، مجلة فصلية)

El : L'Egypte Industrielle

(مجلة نصف شهرية)

EPSR : Egyptian Political Science Review

(مجلة شهرية، توقفت عن الصدور)

NBE Econ. Bull. : National Bank of Egypt Economic Bulletin

(نشرة فصلية)

السويس ضد القاعدة العسكرية البريطانية هناك، ووضع أعضائها فى السجن مع الإطارات القيادية للحركات الوطنية والتقدمية. وبعد ذلك بأقل من سنة أشهر وخلال الساعات الأولى من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى "الضباط الأحرار" على السلطة.

ولكن فى صباح أول "جمعة أسود" وقف شعب القاهرة بعيدا عن المسرح السيامى لم يروا أية صلة بين ما كانت تأكله النيران - الوسط العصرى للعاصمة المصرية - ومصيرهم هم. كان للمصريون يشعرون أنهم غرباء فى وطنهم وكانت القاهرة عصب القوة والثقافة والتقاليد والنهضة، خليفة منفيى الفرعونية وبابل المسيحية، مدينة المعز وصلاح الدين والفاطميين ومحمد على، ومركز الإسلام حيث فشل بونابرت وكرومر، كانت القاهرة "للقاهرة" ملقاة وجراحها تتزف وقد أخذها ارتداد سكانها عنها، مستعدة لكى تنجح. فى ذلك اليوم لم تكن القاهرة بنظر القاهريين، والمصريين بشكل عام، أكثر من مكان لالتقاء الاستعمار الأجنبى والاضطهاد المحلى - كان يوم ذل وحداد. اليوم الذى كان يعنى لنهاة كل شئ "عادى".

بعد ١٥ سنة جاء يوم "جمعة أسود" آخر معروف أكثر لدى الأجانب. فى الساعة السادسة من مساء الجمعة ٩ يونيو ١٩٦٧ وجه جمال عبد الناصر خطابا إلى شعب مصر وإلى شعوب العالم العربى كله. كانت القوات المصرية المسلحة قد ضربت بشكل خطير، واحتلت سيناء، وشلت قناة السويس، ومضى سلاح الطيران عمليا كوحدة مقاتلة، وتفجرت أعمال الخيانة والإجرام والتآمر وانتشرت فى كل مكان، وتعرضت الإنجازات للصعبة لخمسائة عشر عاما إلى الخطر الحقيقى. لقد خسرت للنخبة العسكرية الحاكمة، بضربة واحدة، أى ادعاء للاعتراف بها كقيادة سياسية ممكنة لمصر، وأصبحت الآمال للمبالغ بها والإنجازات الحقيقية مجالا للتساؤل. كان شعب مصر يفتح عينيه على كابوس هو الأسوأ فى تاريخه المأساوى. لقد وقف رجل واحد على القمة، رجل كان لديه سلطة لا يمكن تحديها - لو هكذا كان يبدو فى ذلك الوقت - لخمسائة عشر عاما. كان هذا الرجل يحصد المجد والإمساء باسم مصر من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧. وعندما انهارت مصر مسلم صراحة بالحقيقة، واعترف بالمسؤولية الكاملة واستقال من الرئاسة ومن كل المناصب السياسية. وعندما كان يخطب وجهت المدافع المضادة للطائرات

إلى السماء فوق القاهرة - حيث لم تكن هناك طائرات إسرائيلية - وتوجهت عصابات مسلحة نحو السفارة السوفيتية إذ جعل الاتحاد السوفياتي مسئولا عن الهزيمة العسكرية ؛ واجتمع ضباط في كل مكان من القاهرة مع مجموعات من الطبقات الحاكمة سابقا استعدادا لتولى السلطة. وعلى الضفة الشرقية من قناة السويس كان لقوى جيش غزو وضع قديمه على تراب مصر يستعد لإجراء الحساب النهائي. كل شيء كان معدا. لم يجر إهمال أي شيء. على مصر أن تدفع ثمن "السويس". وعلى الرجل الذي في القيادة أن يرحل، وتمزق أسطوره، ويحطم خطه الوطني المعادي للاستعمار، وترفض سياساته. وعند ذلك يمكن إعادة الشرق الأوسط إلى العقل، ويتمن تدفق النفط، وتصبح مصر تحت "حكم ليبرالي معقول"^(١) قادرة على التمتع بمباركة الغرب ترافقها بالتأكيد مساعدة مالية ضخمة، وربما حتى "انسحاب" من سيناء بشروط معينة تحفظ ماء الوجه، واضطهاد سريع وجذري للأجنحة اليسارية والجزرية للحركة الوطنية.

ثم بدأت الأشياء تتحرك. لكن هذه الحركة لم تتبع الطريق المرسوم بعد بضع دقائق من التردد قفزت البلاد كلها إلى العمل وامتألت شوارع القاهرة بأكثر من مليونين ونصف للمليون مواطن ؛ كان كل سكان طنطا، التي هي محور الدلتا يسرون نحو العاصمة، ونفس الشيء في بور سعيد حيث دعى الشعب، بحركة يائسة، إلى عدم إخلاء المدينة. من كل مدينة وبلدة وقرية، من الإسكندرية إلى أسوان، من الصحراء الغربية إلى السويس، سارت أمة بكاملها. ولم تكن هناك إمكانية لإساءة فهم الشعارات : "لا استعمار ! لا دولار"^(٢) "لا قائد إلا جمال" ؛ منذ أزمة مايو ١٩٦٧ كان أهل القاهرة والإسكندرية قد أعادوا غريزيا لحن معركة ثورة ١٩١٩ الشعبية - بلادي، بلادي لك حبى وفزادى - الذى تفجر مثل الصاعقة ونفذ من خلال المكائد والمؤامرات ووجد طريقه إلى محطة الإذاعة، مؤكدا تملكك مصر وتصميمها الوطني. وقد كتب إسحق دويتشر فى آخر أعماله، اعترافا سياسيا مؤثرا : كانت هناك دقيقة، عند وقف إطلاق النار، عندما بدأ وكان هزيمة مصر متوذية إلى سقوط عبد الناصر وتحطيم السياسة التي لربطت باسمه، ولو حدث ذلك لكان للشرق الأوسط - بالتأكيد تقريبا - قد عاد إلى دائرة النفوذ الغربى. كانت مصر قد تحولت إلى غانا أو أندونيسيا أخرى. لكن ذلك

لم يحدث. فالجماهير العربية التي خرجت فى شوارع وميادين القاهرة ودمشق وبيروت لمطالبة عبد الناصر بالبقاء فى منصبه، حالت دون أن يتم ذلك. (كان ذلك أحد النبضات الشعبية التاريخية النادرة التى تصلح لو تقلب الميزان السياسى خلال دقائق محدودة. هذه المرة، وفى ساعة الهزيمة، جاءت المبادرة من القاعدة بأثر فوري. وليس هناك سوى حالات قليلة جدا فى التاريخ حينما وقف شعب إلى جانب قائدة المنهزم بهذه الطريقة).... وللفترة الحالية، منع الاستعمار الجديد من جنى ثمار النصر الإسرائيلى^(١٦).

لقد ذهب أرباب السلبية. ذهب الشعور بعدم الانتماء ذهب نقص التطابق بين الشعب والوطن، وجاء الوقت أخيرا لكى يظهر أهالى مصر على المسرح كممثلين ناضجين وكمخرجين لمصيرها.

"بلاد مصر خيرها لغيرها" - هكذا يقول المثل المصرى القديم. وهناك مثل آخر متاصل بعمق فى قلوب المصريين: "مصر لم الدنيا". عندما أحرقت القاهرة بدا وكان اللعنة للمتضمنة فى المثل الأول كانت هى السائدة. وبعد خمسة عشر عاما، فى ٩ يونيو ١٩٦٧، رفع شعب مصر لرائته الوطنية عاليا. موضوعيا، يجب أن نقرر مسئولية "الناصرية" عن ذلك أيضا. خمسة عشر عاما. إن تاريخ ما سيعرف فى المستقبل بأنه المرحلة النهائية فى ثورة مصر الوطنية وصل إلى دائرة كاملة، وأصبح للمسرح مهيا للثورة الاجتماعية. للحق وللباطل، للأحسن أو للأسوأ، كانت مصر تتحرك الآن : "تفتح، ثم نتدبر الأمر" كما كانت توجيهات بونابرت خلال حملاته الإيطالية.

إن هذا الكتاب يبحث، بالتحديد، فى شعب مصر - الحركة الوطنية، والتحول الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة للنضال الأيديولوجى - بين يومى "الجمعة الأسود". والتحليل الذى نعطيه ينطلق من تفسير لتاريخ مصر الذى يبلغ ٧٠ قرنا، داخل نفس الإطار الجغرافى والجيوپوليتكى.

وتكثر التناقضات فى الكتاب، مهما تكن الزاوية التى يختار المرء أن يبدأ منها؛ لأن التناقضات تكمن فى قلب هذه المجموعة الفريدة والمعقدة من التقاليد والعصرية. ومن المؤكد أن ذلك كان يمكن أن يبدو أكثر تعقيدا وتناقضا لو اختار الإنسان أن يراقب مصر من خارج تاريخها الطويل. فبدون الانغماس فى تاريخها لا يمكن لأحد أن يفهم أى شئ عن ذات مصر

للوطنية، وجوهرها، حيث إن تاريخ هذه السنوات الخمس عشرة ليس إلا واحدا من التعبيرات المحتملة.

- ٢ -

عند هذه النقطة لابد "لدليل أولى" لشبكة التطورات المصرية المحيرة أن يثبت فائدته؛ لأنه جرى تحليل النظام العسكري في مصر منذ ١٩٥٢ بواسطة اصطلاحات كثيرة التباعد. وقد مال المراقبون والإخصائيون معا إلى التركيز على جانبين أساسيين : الوطنية والديكتاتورية. وبرغم الاختلافات العديدة، فإن اليسار الأوروبي كان قريبا من الاستنتاجات المعادية التي يتفق عليها علماء السياسة للكبار في الغرب. والفرق الرئيسي إنه بينما شعر اليمين، ولا يزال يشعر، بكره عميق "للمصرية"، فإن اليسار لا يزال يبحث عن منفذ خارج لارتباكها، في الوقت الذي يرثى فيه للقمع السياسي الذي يتعرض إليه اليسار المصري.

في مصر نفسها ينظر إلى هذه السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أنها فترة ثورية وتجريبية انتقالية من الإقطاع إلى الاشتراكية. ومثل هذا الرأي المعروف يبدو منقسما حول مدى واسع من الفئات الوصفية، كلما استطاع أن يجد مخرجا له في الصحافة : "رأسمالية الدولة"، "دولة الرفاهية"، "الاشتراكية العربية"، "الاشتراكية العلمية"، "الاشتراكية الديمقراطية للتعاونية"، بالإضافة إلى تعبيرات كثيرة أخرى. وهكذا فإن المشاكل التحليلية التي تعترضنا ليست قاصرة على العلوم الاجتماعية الأوروبية للغربية، بل إن نفس المشاكل والشكوك تواجه المنظرين المصريين. إن هذا الكتاب لا يدعى أي حل نهائي أو جازم للأسئلة، لأن مثل هذا الموقف سيكون أساسا عكس نظرة المؤلف للبحث العلمي عامة.

ويمكن إجراء محاولة أولى على المستوى التحتي، أي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام. ومسألة وضع تواريخ محددة تقع خارج أفق هذه المقدمة. لكن من الممكن أن نميز بين ثلاث مراحل منذ الانقلاب العسكري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فحتى ذلك الوقت، وبالرغم من أنها كانت تمارس قدرا كبيرا من الاستقلال الرسمي، كانت مصر دولة نصف مستقلة، يحكمها الجناح الزراعي من البرجوازية المصرية المتحالفة مع الرأسمال الأجنبي، تحت حماية القصر، ويمكن وصف اقتصادها الاستعماري على أنه رأسمالي متخلف، وتغلب عليه البنية الزراعية. والخلط بين للرأسمالية الزراعية والإقطاعية الذي كان موجودا في معظم الدوائر السياسية في مصر أدى إلى التطورات السياسية التي قام بها الضباط الأحرار ووصفت بأنها معادية للإقطاع. والحقيقة، كما أظهرت كل الدراسات الجادة، أن الاقتصاد المصري كان في غالبية من النمط للرأسمالي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر - مع إنتاج واسع النطاق للسوق، خاصة بالنسبة للقطن، واستعمال متنامي للعمل للمأجور - بالرغم من بقاء عدة ظواهر عميقة من الإقطاع (الشرقي) في العلاقات الإنسانية والاجتماعية معا، خاصة في مصر العليا.

من ثورة ١٩١٩ إلى الانقلاب العسكري في ١٩٥٢، سمح للوفد أن يحكم لسبع سنوات فقط بالرغم من أنه كان يملك أغلبية انتخابية لا تتنازع. وأعطى هذا أكثر من ٢٥ سنة لأحزاب الأقلية الممثلة للجناح اليميني من البرجوازية المصرية : خاصة حزب الأحرار الدستوري، الناطق بلسان كبار الملاك للزراعيين (منذ ١٩٢٣) ؛ السعديون، المرتبطون مع القطاعات الصناعية والمالية للبرجوازية المصرية النامية بسرعة (منذ ١٩٣٧) ؛ المستقلون، الذين مثلوا للقصر بشكل أساسي، والمصالح الأجنبية الكبيرة وقطاعات من للرأسمال الكبير. وكانت هذه للصيغة مفروضة على الشعب المصري بواسطة الاحتلال العسكري، وأعطى البريطانيون مساندتهم لأية قوى تقف ضد حركة التحرر الوطني المناضلة، وقد نجحت هذه السياسة بسبب عدم فعالية قيادة الوفد، خاصة بعد ١٩٤٥، وكذلك بسبب قمع اليسار منذ أوائل الثلاثينيات.

لكن، كان واضحا بالنسبة للجميع أن مشاكل مصر غير المحلولة والمتفاقمة لابد أن تثير حلا أكثر جذرية. وقد جرت محاولة ذلك في الانتفاضة الوطنية العنيفة عام ١٩٣٥، التي أعادت الوفد إلى السلطة وأدت إلى معاهدة ١٩٣٦ المصرية - الإنكليزية ؛ وكذلك بعد للحرب العالمية الثانية على الفور، عندما أدت عودة بزوغ اليسار الماركسي بالإضافة إلى

الثقافات العمالية وشعبية الوفد والجناح الليبرالى إلى إنشاء لجنة وطنية للعمال والطلبة (١٩٤٦) كمركز جديد لقيادة حركة التحرر. وقد كان حلف القوى هذا هو الذى أعاد الوفد إلى السلطة عام ١٩٤٩ بعد حملة القمع فى ١٩٤٦ ثم فى ١٩٤٨ - ١٩٥٠، وشجع قيادته المترددة على رفض معاهدة ١٩٣٦ (فى ١٩٥٠)، وشن نشاطا فدائيا ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة (أكتوبر ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥١). وهكذا أصبح المسرح معدا لحكومة جبهة وطنية متحدة تركز على العمل الشعبى ويلهمها اليسار، وتحت الأبوة للطيبة لمصطفى النحاس القائد للمسئول للوفد.

فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، كانت القاهرة تحترق. ثم، فى ٢٣ يوليو استولى الضباط الأحرار على الحكم.

١- المرحلة الأولى من النظام العسكرى (١٩٥٢ - ١٩٥٦) كانت تهدف إلى تعديل هيكل السلطة من أجل إقامة مجتمع وطنى حديث، ومستقل، وصناعى. وقد تحقق ذلك فى قمة الهيكل السياسى الاجتماعى، بواسطة إلغاء الملكية وإنشاء جمهورية مصر، وحل جميع الأحزاب والمنظمات الموجودة (ماعدا الإخوان المسلمين، الذين ظلوا حتى ١٩٥٤)، واستبعاد النخبة السياسية التقليدية للمتأثرة بشكل واسع بالتقاليد الليبرالية الأوروبية، وعلى الأخص التقاليد الفرنسية والبريطانية (أهل الكفاءة)، وحل محلهم تدريجيا نوع جديد من الرسميين - ضباط، اقتصاديون، تكنوقراطيون ومهندسون، معظمهم نور خلفيات أميركية وألمانية وبريطانية (أهل الثقة).

فى قاعدة الهرم، جرى المير فى هذه السياسية بواسطة الإصلاحات الزراعية التى هدفت إلى إضعاف الأسس الاقتصادية لمالكي الأراضى الرأسماليين، وإلى زيادة عدد ملاك الأراضى الصغار بكثرة، وكذلك إلى إعادة توجيه استثمارات للرأسمال إلى الصناعة. كما هدفت إلى إقصاء النفوذ الشيوعى فى الريف حيث كان يختم بحلول ١٩٥١، ثم انبثق حزب "هيئة التحرير" الذى كان تشكيلا برلمانيا مولزيا من الناحية الأيديولوجية للإخوان المسلمين. كان من المزمّل أن يقبل للرأسمال المحلى، الذى يستثمر أغلبه فى الزراعة، الإغراء الرسمى، المدعم بسلسلة من القوانين الجديدة، لى يوظف أمواله فى الصناعة بمساعدة البنك الصناعى الذى أنشئ حديثا، والمجلس الدائم لتطوير الإنتاج. غير أن ٧٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات الجديدة

ذهب إلى صناعة البناء ولم يستطع النظام العسكري إقناع القطاعات الصناعية والمالية من البورجوازية المصرية على مساعدته في مهمة التحويل الاجتماعي.

٢- المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦١) وقد بدأت مع أزمة السويس، فبعد النجاح في الحصول على موافقة بريطانيا على جلائها للتدريجي ولكن الكامل من قاعدة القناة (١٩ تشرين الأول ١٩٥٤)، شنت الحكومة العسكرية هجومها ضد حلف بغداد (١٩٥٥ - ١٩٥٦)، ثم انتقلت إلى المشاكل الاقتصادية التي تجابه مصر، وأولها سد أسوان العالي. وأدى هذا الالتحام للقضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية إلى رفض جون فوستر دالاس الاستمرار في تقديم المساعدة المالية لمشروع السد العالي. وتبع ذلك تأميم شركة قناة السويس والعنوان الثلاثي على مصر.

كانت النتيجة، بالنسبة للعالم الخارجي، غير متوقعة؛ فقد تم تمصير "أو تميم" ٥٥ شركة فرنسية وبريطانية بحيث أصبحت تحت رعاية المؤسسة الاقتصادية، التي أخذت تمثل الشركات التي تملكها الدولة بالإضافة إلى المشاركة السابقة للدولة في الشركات. وهكذا دشّن العدوان على السويس عمل القطاع العام في الاقتصاد المصري وأعطى حافزا آخر للتخطيط الاقتصادي. لقد منحت الدولة، بواسطة الاستعمار، بالمصادر الضرورية لها تصبح شريكا كبيرا من المجموعات الأكثر أهمية داخل البورجوازية المصرية.

لذلك، فإن المرحلة الثانية من النظام العسكري بمظهر التحالف بين الجهاز العسكري والقطاعات المالية والصناعية من البورجوازية (وخاصة مجموعة "بنك مصر"). لكن هذا التحالف، حسب تصور الضباط الأحرار، كان عليه أن يعمل في الميدان الاقتصادي بشكل أساسي إذ إن السيطرة السياسية و"سلطة اتخاذ القرار" كان يجب أن تظل في أيديهم تماما.

خلال السنوات الأولى (١٩٥٦ - ١٩٥٨) - فترة باندونغ - بدأ النظام مستعدا لإعطاء قدر معين من حقوق وامتيازات الجبهة الوطنية المتحدة، خاصة بعد إطلاق سراح الشيوعيين واليساريين في أواسط ١٩٥٦. وكان إصدار الجريدة اليومية اليسارية "المساء"، وإعلان دستور ١٩٥٦، وانتخابات مجلس الأمة، وإنشاء الاتحاد القومي على أنه الحزب الوحيد

المسموح حيث وجد مرشحون للجهاز العسكري وحلفاؤهم البورجوازيون مكانهم فيه، كانت هذه هي الحقائق السياسية الأساسية الجديدة لتلك الفترة. وفي الشؤون الخارجية أثبت مبدأ الحياد الإيجابي أنه مصدر إلهام لعدد من الدول التي كانت تعارض الأحلاف العسكرية أيضا.

بحلول نهاية ١٩٥٨ أخذ الموقف يتغير بسرعة. كان هناك معارضة شيوعية للوحدة العضوية مع سوريا وتفضيل لاتحاد فيدرالي، وكانت الحركة الشيوعية نفسها قد نجحت، بعد جيل من الكفاح والنزاع الفئوي، في إنشاء الحزب الشيوعي (الثاني) المصري (٢٨ شباط ١٩٥٨). وقد نظر في مصر إلى بزوغ نظام الجبهة الوطنية بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم بعد الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨، على أنه للنظام "البديل". وكان هناك حملة كمع ضد الشيوعيين واليسار (يناير - مارس ١٩٥٩). كما كان هناك تغلغل عميق في الإدارة والاقتصاد السوري بواسطة المجموعة العسكرية، وبواسطة قطاعات متقدمة من البورجوازية المصرية.

لكن، وعلى الجبهة الداخلية، استمرت المجموعة العسكرية في السيطرة على احتكار السلطة السياسية، وأظهرت البورجوازية المصرية مرة أخرى عدم تحمس واضح لسياسة النظام الاقتصادية. وأبنت مقاومة بارزة للاستثمار في القطاع الصناعي بشكل خاص. وكان لابد من عمل شيء ما لإعادة نسبة معينة من الانسجام إلى التحالف.

٣- المرحلة الثالثة (يوليو ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٧) وقد بدأت بقوانين التأميم. وكان النظام العسكري قد أظهر مثل هذا الاتجاه قبلا من خلال تأميمه للبنك الأهلي المصري وبنك مصر (١١ فبراير ١٩٦٠). وبحلول بداية عام ١٩٦٢ أصبحت كل البنوك، وكل الصناعات الثقيلة، وشركات التأمين والمشاريع الاقتصادية الرئيسية، مملوكة من قبل الدولة، وأصبح على كل الوحدات الاقتصادية المتوسطة الحجم أن تقبل مشاركة حكومية تبلغ ٥١ بالمئة في رأسمالها وبالتالي في إدارتها. وأصبح هناك أيضا قطاع واسع من النشاط الاقتصادي المتوسط والخفيف حيث فرضت مشاركة الدولة، وأدخلت كل شبكة للنشاط الاقتصادي ضمن "المؤسسات العامة" التي أنشئت حديثا والتي كان عددها ٣٨ مؤسسة في البداية. وكان هذا يؤلف للقطاع العام في مواجهة القطاع الخاص. أما للتخطيط الاقتصادي فكان قد بدأ في أول

مشروعى للخمس سنوات (١٩٦٠-١٩٧٠)، الذى كان يهدف إلى مضاعف إجمالي الدخل القومى فى كل ميادين الاقتصاد.

وجاءت "الثورة الثالثة" فى ١٢ أغسطس ١٩٦٣ بموجة جديدة من التشريعات التى أملت ٢٢٨ شركة فى الصناعة والمواصلات والمناجم. وسمح لحملة الأسهم السابقين بتلقى تعويضا فى شكل سندات حكومية تحمل فائدة ٤ بالمئة سنويا وتتفع خلال ١٥ سنة، وتبع ذلك تأميم ١٧٧ شركة (تشمل المواصلات للداخلية وثلاث مصانع للسلاح) فى ١١ نوفمبر ١٩٦٣ ثم جاء دور شركات الأراضى (١٨ نوفمبر ١٩٦٣).

كان لابد لهذا التعديل العميق فى القطاعات الأساسية للاقتصاد المصرى من أن يجد صدى له فى الميدان الاجتماعى وكانت مهمة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (المؤلف من الرأسماليين الوطنيين، للفلاحين، العمال، المهنيين، الموظفين المدنيين، هيئات التعليم الجامعى، للطلاب، للنساء - وأضيفت القوت المسلحة كواحدة من هذه "القوى" فيما بعد) أن يناقش مشروع ميثاق العمل الوطنى المقدم إلى أعضائه من الرئيس عبد الناصر فى ٢١ مايو ١٩٦٣. وقد أعلنت هذه الوثيقة الهامة إن "الاشتراكية هى الطريق إلى الحرية الاجتماعية" وإن "الاشتراكية العلمية" هى الأسلوب الملائم لإيجاد الطريقة الصحيحة المؤدية إلى التقدم. وقد أقر الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التى أثارها الإخوان المسلمون. أنشئ تنظيم جديد "الاتحاد الاشتراكى العربى" باعتباره الجهاز المركزى للنشاط السياسى، وكان من المفروض فيه أن يمثل كل القوى الشعبية، على أن يكون للعمال والفلاحين ٥٠ بالمئة من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكى العربى وكذلك فى مجلس الأمة للمقبل.

ليس من الصعب فهم لماذا أدت هذه التطورات إلى ارتباك فكرى وسياسى، ولماذا كان هنالك ميل واضح للمبالغة فى تبسيط تعريف المجتمع الجديد الذى كان ينبثق فى مصر. وقد جرى تقييمه كثيرا على أنه اشتراكى على أحد جانبيه للمقياس وعلى أنه يودى إلى إقامة بورجوازية جديدة ستكون لداة فى يد الاستعمار الجديد، على الجانب الآخر. وفى الميدان الاقتصادى يمكن تقرير الحقائق التالية.

١- جرى استئصال مركز الاستعمار المهيمن، وأصبحت مصادر البلاد الاقتصاد وكذلك سلطة التقرير السياسى الآن فى أيدى مصرىة بشكل كامل.

٢- حتى ١٩٦٣، كانت الملكية الخاصة لا تزال طراز الإنتاج الغالب فى الاقتصاد المصرى ككل، ولكن خاصة فى قطاع الملكية الزراعية وصناعة البناء. وتضع تقديرات ميزانية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مساهمة القطاع الخاص فى الإنتاج القومى بنسبة ٦٥,٨ ٪ بالمئة بحيث تترك ٣٤,٢ بالمئة فقط للقطاع العام. من الطبيعى أن نسبة القطاعين العام. من الطبيعى أن نسبة القطاعين العام والخاص من خلال مساهمتهما فى الدخل القومى، اختلفت كثيرا بين أجزاء الاقتصاد المختلفة فقد تمثل للقطاع الخاص بنسبة ٩٣٨ بالمئة فى الزراعة، ٨٧٥ بالمئة فى البناء، ٧٩١ بالمئة فى التجارة، ٥٦,٤ بالمئة فى الصناعة. غير أن الموجه الجديدة من إجراءات التأمين فى آب ١٩٦٣ جعلت ٨٠ بالمئة من الصناعة داخل للقطاع العام. كما أن مراسيم تشرين الثانى هدفت لجعل للقطاع العام يمارس تأثيرا غالبا فى التجارة والمواصلات ومصانع الأسلحة. لكن الزراعة ظلت دون أن تمس نسبيا، وكذلك للبناء.

لذلك من الواضح أن القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد القومى جرى انتزاعها من اللبورية المصرية وأدخلت فى ملكية وسيطرة الدولة.

٣- تشرف الدولة على أهداف وأولويات وأساليب تنمية الاقتصاد القومى ككل، من خلال أجهزة التخطيط وداخل إطار خطة العشر سنوات. ولما كانت الدولة تؤمن تكوين حوالى ٩٠ بالمئة من الرأسمال الجديد، فإنها تستطيع بداهة أن تفرض الأولويات التى تراها فى التنمية الاقتصادية مثل التصنيع للواسع. السد العالى، البحث عن مصادر جديدة للطاقة، واستصلاح الأراضى. لكن التخطيط الاقتصادى لا يزال يركز على المشاريع الخاصة وينظم بشكل فضفاضى باحتياجات السوق، ويظهر ذلك بوضوح فى المعلومات التى نشرت بكثرة حول أرباح الشركات المزممة.

٤- هكذا فبالرغم من أن للبناء للصناعى الكبير يلقى بتركيز أولى على للصناعات الكبيرة والاستراتيجية، فإنه لا يزال يشجع نمط الاستهلاك فى طراز اقتصاد دول الرفاهية، ومن خلال "التأثير الاستعراضى" فإنها

تسمح بنمط معين من الواردات مع تحيز نحو البضائع الاستهلاكية الدائمة مثل أجهزة التليفزيون والمعدات المنزلية، وقد ارتفعت أصوات في مصر نفسها ضد أخطار هذا الوضع، وفي نفس الوقت جرى إدراك أن نسبة النمو الاقتصادي في مصر خلال العقد ١٩٥٢ - ١٩٦٢ كانت أقل مما في لقطار أخرى إلى حد ما، ومن الواضح أن إنشاء صناعات جديدة - بالرغم من الإسراع في ذلك - لن يؤدي بهذا النمط إلى نسبة من النمو الاقتصادي تحول مصر إلى مجتمع صناعي في غاليته خلال فترة معقولة من الوقت.

٥- مع أن هناك صعوبات كبيرة في الوصول إلى تقدير على درجة عالية من الدقة للفوائد التي تجنيها الفئات الاجتماعية الرئيسية من الاتجاه الاقتصادي الجديد، فإن فئتين تبرزان في هذا المجال : ملاك الأراضي لل كبار والمتوسطون (ولكن ليس الأرستقراطية الزراعية القديمة)، والنخبة الحاكمة الجديدة.

وتجدر الملاحظة هنا إلى أن النخبة الحاكمة الجديدة أو طبقة الإداريين لا يمكن مقارنتها مع طبقة الرواد الصناعيين (entrepreneurial class) التي قفزت إلى المقدمة في أوروبا والولايات المتحدة منذ أواخر القرن الثامن عشر ولا يجمعها شيء مع الطبقة القاندة (أى التي يسيطر عليها الشيوعيون) في البلدان الاشتراكية، وهذا بحد ذاته لا يشكل ضعفا بل يؤدي إلى ذلك عندما تكون القيادة بواسطة التنظيم السياسي الجماهيري مفقودة.

٦- أعطى قمع اليسار الماركسي (١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٦)، ١٩٥٩ - ١٩٦٤) تشجيعا كبيرا للتعاون الاقتصادي والاعتماد على ألمانيا الغربية والولايات المتحدة وبحلول منتصف ١٩٦٣ كانت نصف واردات القمح تأتي من أمريكا، بينما تلقت ألمانيا الغربية عددا قياسيا من الطلاب المصريين، وخاصة الفنيين، وفي نفس الوقت جرى إقامة شبكة من القروض والمشاريع المشتركة، وقد جاء عام ١٩٦٣ ببعض التطورات غير المتوقعة بينما استمرت محاولة إيقاف التزامات مصر في اليمن بواسطة التهديد المقنع بعدم تزويد مصر بالقمح من جانب الولايات المتحدة ؛ والشكوى المتصاعدة من الشروط المشددة للمساعدة الاقتصادية والمالية

الأوروبية الغربية (وخاصة الألمانية)، وأهم من كل ذلك معارضة النفوذ المصرى فى سياسة الشرق الأوسط بشكل عام.

٧- الخلاصة : يظهر الاقتصاد المصرى على أنه اقتصاد مختلط وأنه لا يزال - بطرق كثيرة - رأسمالى وتبقى الأرض دون مساس تقريبا من قبل التأميم والقطاع العام بالرغم من أنه تحت توجيه الإداريين (التكنوقراطيين) لا يزال يتحدد حسب مطالب السوق وحافز الربح (العام)، والتخطيط، والمعونة الخارجية خاصة، يميل إلى تقوية هذا النمط فى المدى القريب على الأقل أنه لقتصاد ينمو بسرعة نسبيا مع قطاع مركزى لرأسمالية الدولة (القطاع العام) ذى نسب غير عادلة. ولكن بالرغم من أن كل موجة جديدة من التأميمات تضعف قوة للرأسمال الخاص فإنها تؤمن مواقع أكثر صلابة وقوة للتكنوقراطيين.

يمكن اعتبار الانتقال إلى الاشتراكية جاريا عندما يوجه مندوبو "القوى الشعبية" للحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. فى الوقت الحالى بحكم مصر جهاز دولة قوى - يسيطر عليه العسكريون - والتكنوقراطيون الاقتصاديون. أن الاشتراكية تحتاج أيضا إلى التنمية الاقتصادية وتخطيط نمو قطاع البضائع غير الاستهلاكية، ولا تشغل نفسها - كما هو حاصل حاليا - فى بناء مجتمع الرفاهية (الذى هو الآن للدعم الأساسى للنخبة العسكرية التكنوقراطية الحاكمة). هذان هما الشرطان الاقتصاديان الرئيسيان للاشتراكية. أما بالنسبة للشروط الأخرى فعلى أن تنتقل إلى النظر فى الوضع السياسى.

هذه هلا للمميزات الرئيسية التى تظهر فى الميدان السياسى الاجتماعى :
١- تم تفكيك للبورجوازية المصرية (التقليدية) كما ذكرنا سابقا، على مرحلتين.

٢- حل محل للبورجوازية مؤسسة تسيطر على القطاعات الاستراتيجية والنشطة من الاقتصاد والمجتمع ككل - أى للقطاع العام فى الاقتصاد، وجهاز الدولة (القوات المسلحة وقوى الأمن)، والمؤسسات والتنظيمات السياسية والأيدولوجية (الخدمات المدنية، الشئون الخارجية، النشر، الفنون ووسائل الإعلام) تساوى فى الواقع، طبقة رأسمالية دولة جديدة.

لقد جرى تجديد هذه الإطارات القيادية الجديدة من الطبقة
للبرجوازية الوسطى والدنيا بشكل رئيسي، لكنها تضم بعض أعضاء
المجموعات الحاكمة القديمة ضباط كبار، وخبراء فنيون (اقتصاديون،
مهندسون، أساتذة جامعات)، إداريون ومنظمون.

٣- أن شكل الضباط مدموج عضويا الآن بالمجموعات الاقتصادية
والإدارية والسياسية، وكل أولئك الذين كان عليهم أن يتركوا القوات
المسلحة، أو اختيروا ليفعلوا ذلك وجرى تعيينهم إلى المناصب العليا من
المؤسسة غير العسكرية، وقد دخل ٥٠٠ ضابط في هذه الفئة بين ١٩٥٢،
١٩٦٤.

٤- يمكن تعريف النخبة الحاكمة الجديدة على أنها تكنوقراطية تحت
التأثير الألماني والأميركي في تصرفاتها ومسلكتها أكثر منها مجرد
بيروقراطية، وهذه النخبة البيروقراطية مركبة فوق بيروقراطية مصرية
تقليدية هائلة ما تزال تنمو بسرعة، ولكنها تمتلك سلطة أقل مما كانت تفعل
تحت إدارة الوزراء غير الفعالين أثناء العهد السابق. وتشغل الصحافة
باستمرار في شن حملات لتحسين فعالية هذه البيروقراطية السلبية ولمحاولة
إجبارها على تكيف نفسها مع احتياجات وخطى النخبة التكنوقراطية.

أن إخطار هذا الوضع - بوجود هذه المؤسسة للتكنوقراطية الكثيفة
جدا والتي تقف على قمة الهرم البيروقراطية - أصبح أكثر وضوحا عندما
نحلل بنية القوة البشرية وقوة العمل في مصر في عام ١٩٦٠ فقد كان يمكن
اعتبار ٦٦ فئة من السكان داخل فئة القوة البشرية بالرغم من أن ٣٢,٦
بالمئة فقط كانوا داخل قوة العمل.

غير أن قوة العمل هذه، فيما عدا تلك التي في الزراعة، كانت مركزة بشكل
كبير داخل القطاع الثالث. وكانت التقسيمات للعريضة : ٢١,٧ بالمئة في
البناء للنحتى والخدمات و ١٠,٦ بالمئة في التجارة و ٥٤,٣ بالمئة في
الزراعة و ١٠,٦ بالمئة في التصنيع. إن هذه الأرقام تظهر بوضوح الدرجة
التي ينحصر فيها هذا القطاع للديناميكي - للتصنيع - في الاقتصاد
المصري، وفي مثل هذه الظروف فإن زيادة تركيز السلطة الاقتصادية
والسياسية والأيدولوجية في أيدي المؤسسة التكنوقراطية - البيروقراطية لا
يمكن سوى أن يثبت أنه مضر بالنسبة لتقدم مصر المستقبلي.

٥- جمعت النخبة الحاكمة الجديدة قواها فى الصراع ضد اليسار المصرى الماركسى (الحزب الشيوعى وجماعات واسعة من التقدميين والمناضلين). واستمر القمع المعادى للشيوعية بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ بدرجات متفاوتة من العنف. وبينما يمنع أحد القوانين العامة للدولة كل الأحزاب السياسية، فإن هناك قانونا ضد الشيوعية بشكل خاص يرجع تاريخه إلى أواخر العشرينات (١٩٢٠)، وقد جرى تدعيمه بواسطة النظام العسكرى. ولا يطبق أى قانون مماثل على أى إيديولوجية منظمة أخرى. بيد أن الخط العام للماركسية المصرية، بالرغم من اضطهادها - كان خطأ نقديا ولكن غير مشروط فى دعم النظام، وكانت أهدافه هى العمل من أجل دولة ديمقراطية شعبية وطنية مستقلة.

إن من قبيح المفاجأة لكتشاف أن الإطارات القيادية للنظام جرى تجنيدها من مجموعتين إيديولوجيتين هما : المجموعة للمتأثرة بالاتجاه الأميركى - الألمانى، والإخوان المسلمين. وفى نهاية ١٩٦٣ كان الاتحاد الاشتراكى العربى تحت توجيه حسين الشافعى (من الجناح المؤيد للإخوان المسلمين داخل الضباط الأحرار) (الدكتور عبد القادر حاتم) وزير الثقافة والإرشاد القومى (نموذج للإطارات الأميركية الاتجاه) و(كمال الدين رفعت) (تكنوقراطى متتور ذى عواطف مؤيدة للثبوتية). لقد امتنع الاتحاد أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الإخوان المسلمين، ولكنه انصص بضع يساريين فقط وبصفتهم الفردية. أما التوجيه العام للاقتصاد فكان بين يدي نائب رئيس الجمهورية (عبد اللطيف البغدادي) (مدير سابق لشركة طيران مصر ومعروف بتمثيله للتحالف بين ملك الضباط وكبار رجال الأعمال) والدكتور عبد المنعم القيسونى (اقتصادى قدير من المدرسة الليبرالية). وكان لرئيس المجلس التنفيذى، على صبرى، وهو إدارى كفؤ جدا، حتى ١٩٥٢ تاريخ واضح فى موالة أميركا إلى درجة أن أحمد بهاء الدين رئيس تحرير جريدة "الأخبار" استطاع أن يكتب عام ١٩٦٢ "ما تكتشفه أولا، داخل الجمهورية العربية المتحدة" هو أن الثورة ركزت جهودها على بناء "الخصائص المادية" للمجتمع الاشتراكى دون أن تركز على "الخصائص الإنسانية"، أى الاشتراكيين أى لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين....! وجرى محاولة ردم هذه للهوة، داخل إطار الاتحاد

الاشتراكي العربي، من خلال إنشاء نواة داخلية من الإطارات المتقنة سياسيا والتي كانت مستضم نسبة أعلى من اليسار.

٦- للمركزية المفرطة والعداء للماركسية - في دولة توصف فلسفتها وسياستها للرسمية بأنها "اشتراكية علمية" - تضيفان مسحة وطرزا مستبدا من الحكم على المجتمع المصري للحديث، وكل خطوة إلى الأمام تأتي كقرار من جهاز الدولة من فوق، وليس كمبادرة من الشعب إطلاقا. وبينما لم يسمح بوجود أية أحزاب أخرى، أثبت للنظام أنه غير قادر على أن يخلق وينظم حزبه وكانت النتيجة نمو واتساع اللامبالاة السياسية في بلد كان يعج بالحماس حتى ذلك الوقت، وإذا كانت الدولة تصر على عمل كل شيء بنفسها، وبواسطة السلطة، فلماذا لا نراقب ذلك من بعيد ؟

لابد من التشديد بأن هذه اللامبالاة السياسية هي ظاهرة جديدة. فهي لم تكن موجودة قبل ١٩٥٩ وانتهت في ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧. وحتى أزمة ربيع ١٩٥٤ لم توقف النشاط السياسي باتصالاته ومناقشاته، وتبع ذلك فترة الوقوف في وجه حلف بغداد، وأزمة السويس وفترة باندونغ. وبين ١٩٣٩ و ١٩٥٩ نجحت الماركسية المصرية في اجتذاب أحسن الشباب المصري إلى أفكارها الفلسفية وإلى نظرتها إلى نهضة مصرية، وأصبحت القوة المتقنة الديناميكية لكل من الانتلجنسيا والطبقة العاملة في المدن الرئيسية. وبسبب فقدان الاتصالات مع الحركة الشيوعية للعالية بشكل عام، والاتحاد السوفياتي بشكل خاص، كان على الماركسية المصرية أن تبني طريقها الخاص بواسطة تطوير موقف نظري داخل إطار وطني (كان ذلك قبل إنشاء نظرية تعدد المراكز "بكثير). وقد لاقت آراؤها ونظرياتها احترام الفئات غير الماركسية من الانتلجنسيا والرأي الوطني المطلع. لذلك فإن القمع العنيف عام ١٩٥٩ أثر بشكل عميق لا على الماركسيين وحدهم؛ ولكن على التجمعات التقدمية عامة. وقد أدت محاولة تدمير هذا الجسم من الفكر والعمل إلى أزمة عامة في كل ميادين الحياة الثقافية والسياسية. لقد جرت ملاحقة المتقنين واحدا بعد الآخر لكنهم لم يكونوا سوى رمز لأزمة أعمق بكثير في المجتمع المصري وواحدة من التي اشتملت أشد الأخطار على كل مجرى مستقبل مصر.

من المفيد جدا، عند هذه النقطة، أن نحول اهتمامنا إلى مشكلة البناء الفوقي للمجتمع المصري.

١- إن التاريخ المصري عبر العصور يمثل مميزات خاصة معينة تشمل المركزية الزائدة في الهيكل الإداري منذ أيامه المبكرة، وصراع الشعب للعيش والعمل ضمن الصحارى كان يعنى أنه يجب أن تكون هنالك دائما هيئة مركزية مسئولة عن الراى الاصطناعى، وتحديد مستوى انسياب النيل، وصرف وتوزيع الماء. وحيث أن هذا لا يمكن الإشراف عليه بواسطة هيئة محلية فإن أرض الفراعنة أصبحت موطن أول دولة مركزية وموحدة فى التاريخ و "أكثر المجتمعات المائية اندماجا". وفى عهود أكثر حداثة أصبح منظم توزيع كميات المياه هو المسيطر الرئيسى، أو المالك، للموارد والنشاط الاقتصادى. وقد حدث ذلك مرتين فى التاريخ الحديث ؛ أولا، خلال حكم محمد على، ثم الآن، مع النظام العسكرى الذى قاده جمال عبد الناصر. إن الملكية الخاصة ليست سوى تطور حديث فى تاريخ مصر الاقتصادى ولم يبدأ إلا فى أواخر القرن التاسع عشر.

هذه الإدارة والإشراف المركزى، والملكية فى بعض الأحيان، فى الميدان الاقتصادى تحت سلطة واحدة للدولة، كان لابد لها أن تزيد دور وأهمية جهاز الدولة إلى درجة غير عالية وإضافة إلى ذلك، إذا أخذ فى الحسبان المركز الجيوبوليتكى غير الحصين لمصر، فإن الحاجة إلى بناء جيش قوى كانت نتيجة منطقية. لذلك ليس من قبيل المصادفة إن قادة الجيش كانوا يسيطرون على القوة الاقتصادية خلال فترات عديدة فى التاريخ المصرى ؛ بعد طرد الهكسوس، خلال عصر المماليك، أثناء حكم محمد على، واليوم، فى شكل النظام العسكرى القائم مع سيطرته على القطاع العام.

كان من المحتم أن تنعكس هذه التطورات فى المجال الاقتصادى على القضايا الأيديولوجية، ومنذ الفراعنة إلى عبد الناصر الذى كان سيد السلطة الزمنية ومركز السلطة للروحانية الموحدة. إن هذا هو مصدر التقليد القديم للحكم الدينى فى مصر، علينا أن نتذكر أنه حتى قبل بروز التوحيد القبطى (أى للمصرى) إلى المقدمة، فإن الفرعونية المتعددة الآلهة أظهرت ميلا واضحا نحو الوحدة ؛ وكان هذا الاتجاه قويا أيضا عند إسلام مصر السنة.

٢- إن هذه النقطة الأخيرة يمكن استخدامها كمقدمة للتحليل العام للأيديولوجية. فلنأخذ بالاعتبار وباختصار تطور الموقف الثقافى المصرى

منذ أيام النهضة الثقافية التي بدأها مبعوث محمد علي إلى أوروبا، رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣). إذ يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين هما: الأصولية الإسلامية^(١)، والليبرالية. الأول بداه جمال الدين الأفغانى واتخذ شكلا محددا مع تلميذه المعارض للشيخ محمد عبده، وكان هدفهما الدعوة إلى نهضة جديدة فى الأقطار الإسلامية بواسطة نقد للتقاليد البالية على ضوء العقل والمنطق، ولكن داخل إطار الدين الذى يجب أن يستمر فى كونه الأساس للمركزى فى السياسة والحياة الاجتماعية. ويجب أن تمنع كل العوامل المؤدية إلى عدم الوحدة مثل الأحزاب السياسية، بالرغم من أنه يمكن السماح بالنقاش داخل تنظيم مركزى موحد. أما التربية الدينية للشعب فإنها منتهى الطريق بالتكريم لحكم تمثيلى، لكن محمد عبده أعلن أنه لا يمكن سوى لمستبد عادل "أن ينشئ النهضة فى الشرق". وأصبح لهذا الاتجاه جناحه اليميني - السلفية - مع بروز مجموعة "المنار" للنشر التابعة لرشيد رضا، والإخوان المسلمين. غير أن جناحه للراييكالى تابع بحثه عن درجة معقولة من الليبرالية داخل إطار الإسلام، وكان هذا عمل على عبد الرازق، وشقيقه مصطفى، ومن ثم خالد محمد خالد.

انطلق الاتجاه الرئيسى الثانى، الليبرالية، فى نهاية القرن الأخير تحت تأثير تفكير الطهطاوى بواسطة مجموعة من المفكرين والكتاب اللبنانيين المهاجرين الذين وجدوا ملجأ لهم فى مصر (مجموعة "المقتطف" وشبلى الشميل وكذلك فرح أنطون)، وفى نفس الوقت، وبواسطة عدد من الأعضاء البارزين فى اللبورتجولازية الجديدة والانتلجنسيا الذين كانوا يبحثون أيضا عن الشروط التى يمكن أن تقود إلى النهضة الوطنية. وبين هؤلاء كانت مجموعة "الجريدة" بقيادة أحمد لطفى السيد، وقاسم أمين وأحمد فتحى زغلول. وكذلك سعد زغلول الذى بعث النهضة الوطنية وقاد ثورة ١٩١٩. وعلى يسار هذه المجموعة وقف الاشتراكيون، الشميل وأنطون وبالأخص سلامة موسى وعبد الرحمن فهمى، وقد كان هذا الاتجاه العريض هو المسئول بشكل أساسى عن تطوير السياسة والثقافة المصرية الحديثة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٩. وكانت الشخصيتان الرئيسيتان هما طه حسين وتوفيق الحكيم، برافقهما وبأتى بعدهما عدد كبير من المثقفين النشطين. وعلى اليسار من هذه المجموعة الرئيسية وقف الماركسيون المصريون الذين ظهروا عام

١٩٢٠ أو الأمر، لكن نفوذهم أصبح أكثر قوة بعد ١٩٣٩. وأخيراً، على اليمين من هذا الاتجاه الليبرالي، كانت تتشأ مجموعة جديدة تحت تأثير أميركي - ألماني، ومرتبطة بشكل حميم مع اللبورتجوازية المصرية (مجموعة "أخبار اليوم"، مع محمود عباس للعقاد كقائدا للفكر).

كان بعض من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢ ينتمون إلى الإخوان المسلمين، وللقليل جدا منهم إلى المجموعات الماركسية، وكانت الأغلبية، تحت قيادة جمال عبد الناصر، في البداية مبالاة بشكل طبيعي إلى "الإصلاحية الإسلامية" للراديكالية. لقد كان ذلك تراثهم التقليدي الذي أعطى تبريراً محترماً لتركيزهم الاحترافي على السلطة، وكذلك لازدراهم للمناقشة وللأحزاب. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانوا يعتقدون أن إيمانهم التقليدي يمكن أن يساعدهم على توحيد الأمة ورائهم، وأن ذلك كايديولوجية ليس أكثر فعالية من أفكار الوفد المبهمة فحسب، بل أيضاً أكثر أهمية، بحيث يمكنها تأمين مقارنة فعالة للأفكار الماركسية التي كانت المعارضة الجديدة الوحيدة للكامنة - وعلى أي حال - كان ذلك هو وضعهم حتى صدام ١٩٥٤ مع الإخوان المسلمون، ومع ذلك، فقد كانت عملية معالجة مشاكل الاستقلال الذاتي الكثيرة الصعبة هي التي أملت تغييراً على القيادة المصرية. وكانت مشكلتها المركزية إنشاء مجتمع حديث في مصر، وقد جرت محاولة ذلك أولاً خلال المرحلة الرئيسية الثانية للثورة - بين السنوات ١٩٥٦ و ١٩٦١ - بالتحالف مع اللبورتجوازية الكبيرة، وبعيداً عن طبقة ملاك الأراضي. وبالرغم من أن التحالف انتهى إلى الفشل في آخر الأمر، فإن أحد النتائج الهامة كانت أن "الإصلاحية الإسلامية" قامت بتطوير اتجاه خبيث معاد للماركسية.

أحدث هذا الفشل أزمة رئيسية في الأفكار والسياسة. لقد كان ضربة جديدة إلى المؤسسة، وحتى إلى العناصر اليمينية في القيادة السياسية. وكان عبد الناصر نفسه ومنذ سنوات يتحرك ببطء نحو نظرة عملية للمستقبل، وكان قد أصبح بالتكريع واعياً للحاجة إلى مراجعة الأسس. وأصبح ذلك هو مهمة مؤتمر ١٩٦٢. يقول الفصل السادس من الميثاق تحت عنوان "حتمية الحل الاشتراكي": "أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وصول ثوري إلى التقدم، لم يكن افتراضاً قائماً على

الانتقاء الاختياري وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضتها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين". وجاء للفصل التاسع حول "الوحدة العربية"، كما فتح خطاب للنقد الذاتي الشهير في ١٦ أكتوبر ١٩٦١، قريبا جدا من فكرة التخلي عن سياسة الوحدة المركزية والعفوية التي قدمت بين ١٩٥٦، ١٩٦١. وبدأت بالاقتراب من السياسة التي كان يدعو إليها الماركسيون المصريون. ويمكن تلخيص هذه السياسة على أنها : أولا، ضرورة للوحدة في النضال ضد الإمبريالية، ثانيا، التركيز على وحدة الثقافة والتراث التاريخي للعالم العربي، وثالثا، ضرورة وجود سياسات دولية تساعد على إعادة توحيد العالم العربي من خلال وسائل تحترم تقاليد واحتياجات كل قطر. ومن مفارقات الأشياء إن أفكار اليسار الماركسي هذه ذاتها استعملت كترية للقمع الذي بدأ في يناير ١٩٥٩.

- ٣ -

إن نظرية أقرب إلى دور الجيش - والضباط بشكل أكثر تحديدا - في المجتمع والسياسة منذ ١٩٥٢، يجب أن تضاف هنا. وفي الوقت الحاضر يجب على المرء أن يتذكر أن تعبير "المجتمع العسكري" لا ينطبق على مصر كوحدة اجتماعية، ولكن على صورة حديثة ولا تزال معاصرة لمصر تحت النظام العسكري. لهذا فإن "المجتمع العسكري" ينطبق بشكل محدد على سيطرة للنخبة من الضباط وتأثير هذه السيطرة على المجتمع المصري^(٥).

١- انصف العمل السياسي لمجموعة الضباط في المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٦) بالخصائص التالية :

أ- الاستيلاء الكامل على جهاز الدولة (القوات المسلحة)، البوليس، للسجون وإلى حد أقل، المحاكم) منذ الساعات الأولى للانقلاب العسكري. وكان جمال عبد الناصر قد أصبح عند ذلك وزيرا للداخلية. كما سيطر نكزيما محيي الدين على البوليس المياسي والمخابرات، مدشنا بذلك صلاحياته الواسعة في الدولة والجهاز القمعي.

ب- تشكيل عناصر البرنامج الوطني الجفري الذى بقيت أجزاءه الاقتصادية والاجتماعية غامضة حتى هذه الفترة حيث أن التركيز الأساسي وضع على هدف الاستقلال وإعادة بناء دولة ذات سيادة تملك قوة ذاتية حقيقية.

ج- غير أن الكثير من الغموض وعدم التحديد كانا واضحين فى التعريف فى الخط السياسى العام فى كل من العلاقات الداخلية والخارجية. وقد كان يعزى - بطرق مختلفة - أما إلى عدم التجربة السياسية لدى القيادة الجديدة أو إلى ميكافليتها. وكان كلا العنصرين موجودين، بالرغم من أنه من الصعب تحديد أيهما كان طاغيا.

د- تغييرات هامة فى هيكل السلطة واتخاذ القرار كنتيجة لعنصرين جديدين : السيطرة التى مارسها مجلس قيادة الثورة، المركز الحقيقى للحياة السياسية، وإنشاء أول حزب سياسى موحد، "هيئة التحرير"، فى ٢٣ يناير ١٩٥٢، والذى أصبح عبد الناصر أمينه العام فى ٦ فبراير.

٢- اتصف للنشاط السياسى لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦١) بالخصائص التالية :

أ- اقتراع سلطة التقرير السياسى بكاملها، وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة.

ب- تأكيد السيطرة على سلطة التقرير فى الميدان الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية، بصاحبها أحكام أشد على مجمل الحياة العامة.

ج- انخفاض مدهش فى التصور للتحالفات السياسية، خاصة حصول شرخ فى الجبهة مع القطاعين المصرفى والصناعى للبورجوازية الكبيرة، والتى جرى الحفاظ عليها لمدة طويلة بأى ثمن.

د- المجابهة مع اليسار الشيوعى والماركسى مع تصور التقليل من شأنه نفسيا وسياسيا، ثم، فى موجه القمع الثانية، تدمير تنظيمه وإطاراته. وبهذا للعمل أصبحت الدولة وقيادتها العسكرية وحيدة فى مجابهة القوة السياسية الوحيدة التى سمح لها النظام بالعمل منذ ١٩٥٤ : الإخوان المسلمون، مع أيديولوجيتهم "الأصولية الإسلامية" المتكاملة وتنظيمهم السرى، الذى كان يتجهز للعمل المباشر.

٣- انصف الدور السياسى لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثالثة والأخيرة التى ندرسها، بالخصائص التالية :

أ- بعد صدور ميثاق العمل الوطنى والاتحاد الاشتراكى العربى، قسم للرئيس عبد الناصر الإطارات العسكرية إلى فئتين، وكان على الضباط الذين يعملون فى السياسة أن يتخلوا عن بذاتهم العسكرية كما جربوا من الامتيازات التى تعطىها لهم رتبهم، وبالمقابل فقد تسلموا مواقع رئيسية فى الدولة، مؤلفين الأغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبيرة، ونسبة عالية من رؤساء ومدراء وأعضاء مجالس المؤسسات العامة، بلخا وعددا كبيرا جدا من الوزراء، ونواب الوزراء، ووكلاء الوزراء، ونسبة كبيرة من المناصب الرئيسية فى الثقافة والصحافة والإعلام والراديو والتلفزيون.

وكانت لفئة الثانية تتألف من الضباط الذين استمروا فى مناصبهم العسكرية وقد تلقوا تدريباً أعلى من ذلك الذى كان متاحاً قبل ١٩٥٢ : أنشأ معهد للدراسات العليا فى الدفاع الوطنى، وأوجدت رتبة جديدة (فريق أول)، بعد حرب اليمن مما سمح بزيارة كبيرة فى طبقة الضباط الكبار. وأعطى ضباط الأركان وزناً أكبر فى سلطة التقرير السياسى والعسكرى، وقد انسجم هؤلاء الضباط الكبار الأكثر تأهيلاً مع مجموعة من الإطارات للتكنوقراطية للقادة على تحدى زملائهم المدنيين.

شينا فشنا أصبح دور ملك الضباط أكثر تحديدا على الخطوط التى تصورها جزء من الجناح للنشاط من منظمة الضباط الأحرار القديمة. فليمن أعلى منصب فى الدولة وحده، فى شخص رئيس الجمهورية، ولكن أيضاً كل الاتجاه العام لجهاز الدولة (خاصة وزراء الحربية والداخلية) والحكومة هو فى أيدي العسكريين. وفى وزارة صدقي سليمان التى أعلنت فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ كان رئيس الوزراء نفسه عقيداً ذا مقدرة عالية، وكان ثلاثة من نواب رئيس مجلس الوزراء الأربعة من كبار ضباط الهندسة العاملين فى الأركان العامة (عبد المحسن أبو النور ومحمود يونس، وثروت عكاشة، الذى كان يحمل دكتوراه فى الأدب من السوربون أيضاً)، والرابع الدكتور محمود فوزى (الشئون الخارجية) الذى كان له منافس على الصعيد الوزارى - ضابط آخر وهو محمود رياض. كان نصف مجلس الوزراء مؤلفاً من ضباط

للتقرير توسعت إلى المنطقة الرئيسية للقطاع العام وإلى المجالين المترابطين في الثقافة والإعلام.

إن للصفة الرئيسية للتعديل الذي جاء بوزارة صدقي سليمان يكمن في أنه للمرة الأولى منذ الاستيلاء على الحكم في ١٩٥٢، يسيطر الجناح الراديكالي في مجموعة الضباط الأحرار والإطارات المدنية المرتبطة بها على السلطة الحكومية بعد إزاحة الوزراء الموالين للغرب (د. عبد المنعم القيسوني في الاقتصاد والمالية، عبد القادر حاتم، الثقافة والإعلام، الشيخ أحمد عبد الشرباصي، الشؤون الدينية والاجتماعية، الخ). من المؤكد أن بعض الوزراء الذين يمثلون هذا الاتجاه ظلوا في مناصبهم، لكن مركز القرار - على المستوى الحكومي - انتقل إلى أيدي المجموعة الجديدة. وللقول "على المستوى الحكومي" صفة ضرورية لأن "سلطة الدولة" ظلت امتيازاً لرئيس الجمهورية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه الذي اعتبر كبقوة لكل القوى الاشتراكية كان مسيراً بشكل رئيسي من قبل أعضاء أساسيين في سلك الضباط، وأعضاء سابقين في مجلس قيادة الثورة القديمة أو مجرد موظفين في الجهاز السياسي العسكري الحاكم. ومن بين اللجنة التنفيذية المؤلفة من مئة عضو يمكن اكتشاف عضوين كانا ينتميان إلى اليسار "التاريخي" غير الشيوعي. وكل الآخرين جرت تسميتهم بواسطة نواة الضباط الحاكمة، وخاصة بواسطة علي صبري، الأمين العام الحالي، والنصير الأول للحوار مع الغرب وخاصة مع الأميركيين عام ١٩٥٢. كان علي صبري معارضاً بشكل جذري، ولكن بمهارة، لأي تحالف مع الماركسيين، وقد برز كزعيم للييسار الرسمي بعد عزل كمال رفعت، عضو سكرتارية الشؤون الأيديولوجية، بينما اقتصر عمل خالد محيي الدين على حركة السلم. وازداد هذا الاتجاه بشكل طبيعي على كافة المستويات في لجان الأقاليم والمدن، ولجان الأقسام، ولجان للوحدات الأساسية أو على مستوى القاعدة، وهكذا، ولكن اللجان القيادية كانت هي التي خبرت إلى المدى الأكبر هذا الغزو للعسكريين داخل العملية السياسية.

لقد تقدم كل شيء وكان الإطارات السياسية التي جاءت من داخل الجهاز العسكري كانت تطبق على اضدادها المدنيين القانون الذي طبقته قيادة

للدولة على اليسار الماركسي : تعاونوا معهم، امتصوهم، ولكن أبقوا كل
ملطة التقرير السياسي في أيدينا بأي ثمن كان"، وعلى الصعيد السياسي فإن
الاتحاد الاشتراكي العربي المتضخم والذي لا يمكن استعماله (٥ مليون
عضو من مجموع عدد السكان البالغ ٣٠ مليون نسمة)، أصيب بشكل حتمي
بالشلل بسبب عدم وجود الإطارات والقوى الفعالة حيث إن كل الشيوعيين،
والماركسيين والاشتراكيين الذين عرفوا بذلك تاريخيا، جرت تهمتهم جانبيا.
أما في مجالات أخرى من الحياة العامة فإن سيطرة العناصر السياسية من
سلك الضباط حققت بصورة عامة فعالية أكبر (مشاركة قناة السويس، مد
أسوان العالي) بالرغم من أنه لا يزال صعبا التنبؤ بالآثار الطويلة المدى التي
سيخلفها هيكل الإدارة هذا على الحياة الاجتماعية.

في التحليل النهائي، سيعتمد كل شيء في مصر على ولادة حزب
اشتراكي شعبي حقيقي، يكون مسلحا لا بأدوات العمل المناسبة فقط، ولكن
أيضا بقوة "التفكير النقدي" - ليس في الميدان الثقافي والفني فحسب، ولكن
قبل أي شيء في مجال العلم الاجتماعي والنظرية السياسية.

هناك أمثلة عديدة عن تلقين الفكر، أهمها مثال لتاتورك فقد كانت
ثورة وطنية لم تصمد وطوحت بها حرب استقلال استمرت أربع سنوات
وعبأ لمة بكاملها بتقاليدها التي تعود إلى ألف سنة حول الشعارات الجديدة
للحرية والعصرية والنهضة، إذا بعد أقل من جيل دخلت تركيا في خضم
الرجعية الدينية - التي صدأت ولكنها لا تزال مسموحة، والواقع أنها عميقة
الجنور في الريف والبيروقراطية، ولكن قبل كل شيء، ضمن جهاز الأمن
نفسه الذي أصبح معاديا لأي تغيير اجتماعي آخر. إن الإصلاح الذي بداه
لتاتورك أثر على الثقافة والحياة اليومية في الريف، لكن بدون مشروع
اشتراكي أبعد من ذلك. وتوقفت العملية في غياب أدوات فعالة لتعبئة الشعب
حول القائد العسكري والبطل الوطني. من الواضح أنه كان هناك اختلاف
دقيق في التوقيت بما يختص باعتناق الاشتراكية. ولكن القضية المركزية هي
نفسها : كيف يمكن تحويل ثورة وطنية إلى ثورة اجتماعية ؟ كيف يمكن
إنعاش الجدلية الاجتماعية على المستوى النظري، وكذلك على المستوى
العملي ؟

وصلت عملية الثورة الوطنية في مصر إلى المرحلة الأكثر تقدماً في التاريخ الحالي للقارات الثلاث. إن أصلاتها تكمن، أساساً، في مبادراتها إلى تحويل عميق وحقيقي للهيكـل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بما في ذلك الثريـف، ولتحقيق هذا التحوـل استعملت أداتين : أولاً، سلك الضباط "هذه القوة الوطنية الجذرية للنموذجية" التي تكمن جذورها الاجتماعية في البورجوازية الدنيا، والتي حولت نفسها، مع مجموعة من الموظفين للتكنوقراطيين، إلى طبقة جديدة بالمعنى السياسي الاجتماعي، وكذلك بالمعنى الاقتصادي للتعبير. ثانياً، جرى تطوير أيديولوجية تجريبية تابعة للدولة مما ساعد على تقوية التقاليد القديمة للمركزية المصرية الهرمية التي منحت تسمية الاشتراكية الآن.

إن العامل الحاسم - أي "الجمهير الشعبية" التي يعمل كل هذا باسمها - يظل بعيداً عن سلطة القرار السياسي، حتى ولو سميت مشاركة في المناقشات. والحقيقة أن عملية تحويل الحياة الاجتماعية الآن تتيح إمكانية انطلاق مربع حقيقي، ليس فقط على النطاق "الإنمائي"، ولكن في تحقيق اشتراكية تكون مصرية في الأسلوب والشكل، ولذلك كانت المقاومة المنشقة من جانب الجهاز الحاكم والبيروقراطية، أي من الطبقة الحاكمة باختصار، ومشاكل مصر متعددة ونتاجها الحتمية تتبع من هذا الوضع.

في الوقت الحاضر لا يزال يجري للبحث عن الحلول داخل الإطار القديم من خلال عمل الدولة بواسطة الجهاز الإداري، ومن خلال حزب لا يمارس سلطة حقيقية. لقد كتبت حكومة صدقي سليمان التي جاءت إلى الحكم في خريف ١٩٦٦، من الناحية التقنية بالأجمال، ومن الناحية السياسية إلى حد ما، مهياة للقيام بهذا التحوـل.

ثم، في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت إسرائيل الحرب وحصلت على نصر عسكري سريع. لكن الأهداف السياسية - الإطاحة بالنظام الناصري وما يتلوه من التخلص من النظام السوري - لم تحقق، وتحليل الوضع الحالي يمكننا من إلقاء الضوء على العناصر الرئيسية في الصراع الذي هو نتيجة للعدوان :

١- الادعاء بأن الجيش كقوة متحدة أن يشغل موقعاً مسيطراً في السياسة المصرية أصبح الآن مرفوضاً بشكل عميق من كل الطبقات

والمجموعات الشعبية، وفي خطاب في ٢٣ يوليو ١٩٦٧ قال جمال عبد الناصر ضمنا أن كل القيادات العليا، وخاصة قائد سلاح الطيران رفض اتباع التعليمات العسكرية. لكنه - في نفس الوقت - برأ تماما الجيش باعتباره الجيش الوطني للعشب المصري، وكان الهدف محاولة تجميع قوى الإطارات للوسطى والدنيا ضد الجنرالات، واسترضائها بواسطة الشعور الشعبي بالإجمال.

ب- ظهر الجهاز في البداية وكأنه امتز بعق، وبب الضعف إلى جناحه العسكري وراحت تجرى فيه عملية إعادة تنظيم كاملة، بينما جناحه السياسي يستعمل تأثيرات ضخمة لكي يتجه إلى اليمين. أما وزير الحربية السابق شمس الدين بدران الذي كان مسئولاً عن إعداد كل الضباط المدربين في الاتحاد السوفياتي من قيادات العمليات (التي أعطيت إلى ضباط "موثوقين" كان ولاؤهم مضمونا من خلال إعطائهم امتيازات، فقد استبدل بـ ع. و. للبزري أولاً، ثم في ٢١ يوليو - قبل يومين من الخطاب الذي أعلن فيه للرئيس عبد الناصر استلامه للشخصي لكل مقاليد الأمور - بأمين هويدى، الذي كانت مهمته إعادة بناء ولاء للقوات المسلحة السياسية، وفي نفس الوقت كان هنالك اسم تصاعد آخر هو عبد المحسن أبو النور وزير الإصلاح الزراعى (بعد أن كان أحد نواب رئيس الوزراء فى وزارة سبتمبر ١٩٦٦)، وقد عين قائد لقوات المقاومة الشعبية (٢١ يونيو)، ثم مساعد الأمين العام للاتحاد العربى (٩ يوليو) حيث لم يعد الأمين العام هو على صبرى، بل رئيس الجمهورية نفسه.

ج- إن الحزب غير قادر على العمل حسب ما يراه أكثر المراقبين خبرة، ولا بد من تشكيل لجنة مركزية جديدة - حتى نتمكن من خلال تركيبها المحدد - أن نقوم ببعض التقييم لوضع اليسار فى قيادة الحزب الذى يهدف إلى أن يكون اشتراكيا، ولكن - على أى حال من الصعب تصور كيف يمكن انتقال مركز نقل سلطة الدولة من الجهاز الحاكم الذى تطور فى اتجاه أيديولوجية وطنية معادية للماركسية، إلى حزب اشتراكى تقوده إطارات اشتراكية، وفى الوقت الحاضر فإن التنظيم الحزبى الذى أقامه على صبرى يبقى جامدا : منظمات محليه غير عاملة، "منظمة حزبية" (إطارات) يذهب وقتها هنرا فى المناقشات والتقارير، ومنظمة للشباب العربى الاشتراكى شبه

العسكرية التي تضم حوالي ٣٠٠ ألف شاب مدربين على قتال الشوارع، وبينهم قطاع هام معاد للمركسية صراحة.

د- إن "الجماهير الشعبية"، التي كان تحركها في ٩، ١٠ يونيو حاسما ليس في إبقاء جمال عبد الناصر في السلطة فقط؛ ولكن في فرض إنشاء تنظيم للمقاومة الشعبية المسلحة تحت سلطته، ولم يجبر تحييدها بواسطة الجهاز. وبدلا من إنشاء ميليشيا شعبية لحماية البلاد، ودعم السلطة السياسية ضد أية مؤامرات، مما يؤدي إلى فتح المجال أمام تقدم الإطارات السياسية الجديدة من القاعدة، فإن الجهاز - بقيادة ذكريا محيي الدين شخصيا - رفض توزيع السلاح إلا بشكل شحيح لبعض المصانع الرئيسية في الليل، وأعلن خطاب رئيس الجمهورية في ٢٣ يوليو أن البلاد لا تملك وسائل تسليح الشعب، ومن هذا الامتناع عن إعطاء السلاح إلى إنهاء التعبئة إلى الاستيلاء، أصبح الطريق مفتوحا أمام توطيد مركز الجهاز اليميني، وتحييد الاتجاه الجذري واليساري، وفي النهاية تجديد العملية السياسية التي جرى اختبار حدودها القصوى في التحرك الشعبي يومي ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧.

إن جوهر الأزمة التي تعصف بثورة مصر الوطنية وتمنع تقدمها يمكن أن تطرح في مسألتين :

١- من المستحيل بناء دولة عصرية في غياب "طبقة سياسية" حسب تعبير لاطونيو غرامشي، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا هو بالذات ما حاول النظام العسكري التخلص منه منذ ١٩٥٢.

٢- من المستحيل إشعال ثورة اشتراكية وبناء دولة شعبية في غياب الاشتراكيين، وبدون تعبئة للجماهير الشعبية في المدينة والريف، وللائتجنسيا الثورة، ومن المؤكد أن ذلك لن يتم بالاعتماد على الجهاز السياسي المنصرف إلى محاربة اليسار، والذي هو بسبب ذلك مفتوح لكل أشكال التغلغل المعادي.

إن الحديث عن "التجديد" بعد إضعاف الثقة بالقيادة العسكرية يعني القليل، إلا إذا حددت أهدافها بالطريقة المذكورة. ولكن أهم شيء يجب إدراكه هو أن النظرية التي تقس كل شيء - من خلال تراجع وعدم وجود تنمية للاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا في مصر - هي خاطئة في جوهرها، في فيتنام - حيث عجزت آلة الحرب الأكثر عصرية في العالم عن التقدم - ثبت

العكس حيث إن بلادا أكثر تَخلفا بكثير من مصر من عدة نواحي، تستطيع أن تقوى مركزها وتتقدم على طريق وطني اشتراكي موثوق بشرط أن تكون لديها قوة سياسية حقيقية مسلحة بفلسفة اجتماعية علمية جذرية تستخدم بجرأة وإبداع. إن مستقبل مصر له هذا الثمن.

بالرغم من أن هذا الكتاب يتوقف شكليا عند صباح ٥ يوليو ١٩٦٧، فقد شعرت بأنه يجب إعطاء بعض الإشارة كما فعلت هنا حول الوضع الناتج عن ذلك، والواقع أن هذه السطور كتبت عشية الهزيمة. وفي خريف ١٩٦٧ ظهر المتهمون الحقيقيون إلى العلن : ليس فقط عناصر هامة في قيادة الأركان والقيادة العليا، ولكن المشير عبد الحكيم عامر نفسه، وأيضا العنصر الأساسى فى المؤامرة التى جعلت عبد الناصر يسترجع قوته ثانية عندما بدأ يقود عملية تغيير جذرى لاتجاهه السياسى (وزارة صدقى سليمان الجديد عام ١٩٦٦ التى جاءت بعد حملة للتطهير ضد الأرستقراطية الزراعية بعد قضية كمشيش^(١)) - قادة للجهاز، للذين هم فى الواقع "حكومة الظل الحقيقية"، أى، الدولة، فى مصر. أما للرجال للذين يحاكمون الآن علنا فإنهم يسفرون أخيرا عن مشكلة طبيعة سلطة الدولة وهم: صلاح نصر رئيس المخابرات العامة، شمس بدران، وزير الحربية السابق، عباس رضوان، وزير داخلية سابق ونائب رئيس المخابرات العامة؛ بالإضافة إلى زملائهم العسكريين النشيطين. من المؤكد أنه يجب سحب هذه المحكمة استنتاجاتها المنطقية - أى للطبيعية الحقيقية - للسلطة فى مصر منذ حريق للقاهرة.

- ٤ -

إن هذا الكتاب يدور حول موضوع مركزي وهو : التجربة العسكرية فى مصر هى تجربة خاصة ؛ أى أن الطريق الذى سارت عليه مصر لاستعادة استقلالها، وكسر سلاسل الملكية والتحرك نحو العصرية منذ ١٩٥٢، هو أساسا وتاريخيا طريق مصرى. لقد قاد هذا الطريق "لقوماني"

(١) فى ربيع ١٩٦٦ كان مناضل شاب يستقصى وضع الإصلاح الزراعى فى منطقته. وقد قتل بأمر من عائلة النقى للوسع. وعلى الفور أُنشئت لجنة عليها لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عامر. وأصبحت الثورة أخيرا هى الأمر اليومى فى الريف.

(٦) Nationalitarian للنظام العسكرى تحت حكم جمال عبد الناصر، الذى تعرضت شخصيته وعمله ودوره إلى موجات مختلفة من التملق والكرامية، الإعجاب أو الازدراء، وقد جرى اكتشاف ذلك بواسطة صحافيين أنكياء أو مستشرقين موهوبين، ويجب الاعتراف، بأنه حتى ١٩٦٢، قدم القليل إلى وسائل الدراسة للتحليلات النظرية التى تجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع، وبالرغم من ذلك فإن القضايا التى طرحتها ثورة مصر الوطنية تحت النظام العسكرى كان يجب أن تثير اهتماما أكثر جدية.

لهذا فسيكون بديهيا لدى القارئ لماذا عالجت هذه المهمة بواسطة المنهج الماركسى بالاشتراك مع "الخيال الاجتماعى"، كما أطلق عليه بجدارة (م. رايت ميلز)، والذى يبدو لي مصدرا مضيئا فى أية محاولة لاكتشاف هام وامتحان للحقيقة الاجتماعية للديناميكية المعقدة، والضاربة جذورها بعمق فى التاريخ (٧).

كان الهدف الدائم هو البحث عن مبدأ وقانون ماركسي للخصوصية التاريخية فيما يختص بمصر، وهناك العديد من الفقرات التى تتصل بهذا القانون، وبشكل خاص يختص فى الفصل الحادى عشر، المخصص لبحث هذه المسألة. ولريد أن ألقت للنظر إلى مفهوم جرى تقديمه وتفسيره للمرة الأولى من خلال دراسة ميدانية لثورة مصر الوطنية، أى مفهوم القومانية "Nationalitarianism".

حوالى ١٩٤٥ - ١٩٧٤ فوجئ الكثيرون منا بعدم كفاية المفهوم التقليدى عن "القومية" كما يطبق على التوقعات الصاعدة للبلدان المستعمرة والمستعمرة سابقا أو للمستقلة، ففى معايير علم الاجتماع والسياسة ضمن الإطار الغربى تشير "القومية" إلى مجموعتين من المفاهيم. الأولى منهما، مجموعة سلبية مثل نفى الآخر، لها أسلوب انعزالى، وترفض العالمية، والثانية مجموعة إيجابية وذات فعالية مباشرة، مثل للتوسع الإقليمى والنزاع على الحدود الذى أدى إلى الحروب الأوروبية خلال القرون الأربعة الماضية التىسمى آخر اثنين منها بالحربين "العالميتين" حيث أنهما جعلتا دولا وشعوبا أخرى تشارك فى الصراع على السيطرة على العالم الذى كانت تقوده القومية الغربية.

لذلك فإن الرأي السائد فى الأوساط التقدمية والليبرالية الأوروبية اليوم هو أن "القومية" قد عفا عليها الزمن، وأصبحت قليلة القدر، وإن الوقت قد حان لعقد اتفاقيات إقليمية، وإن الاستقلال للمبادل، بدلا من الاستقلال، يجب أن يكون هو شعار المرفوع، إلخ. ولكن، بالرغم من ذلك، لا يمكن للمراقبين إلا أن يلاحظوا الموجة العالية من الشعور والإنجازات القومية فى الغرب نفسه، وكذلك فى الدول الاشتراكية المتقدمة بالثورة الاجتماعية، فإنها لا تبدو سائرة على طريق وحيد تسيطر عليه المسألة القومية.

هكذا فإن هدفى هو رسم حدود بين هاتين المجموعتين. ففى أوروبا وأمريكا الشمالية - وخاصة فى مثال الدول الرأسمالية المتقدمة كثيرا فى مناطق العالم فى هيكلها الحديث (أى البورجوازية الرأسمالية)، والدول المستقلة ذات السيادة والتي تقاوم من أجل السيطرة على الثروات والموارد فى أوروبا وفى كل أنحاء العالم. وبسبب أن هذا الصراع أدى بشكل مباشر إلى حربين عالميتين فإن "القومية" يمكن إدانتها منطقيا باعتبارها مرادفه للعدوان والسوفييتية واللاتسانية والعداء للعالمية.

وفى القارات الثلاث - حيث مصر مركز تقاطع - فإن العملية مختلفة تاريخيا وذلك لأن للنضال ضد الاحتلال الاستعماري والتسلل والسيطرة يهدف أساسا إلى استعادة احتلال سلطة التقرير فى كل مجالات الحياة اليومية كمقدمة ضرورية "لإعادة اكتساب الشخصية القومية" الموجودة فى قلب عملية النهضة القومية. لهذا فإن الجلاء عن أرض الوطن والاستقلال وسيادة الدولة القومية واستتصال مواقع القوة الاستعمارية السابقة ليست إلا وسائل للوصول إلى هدف. وهذا الهدف هو (النهضة القومية) - الذى ظهر للعيان من خلال السياسات والممالك التى هى قومية على التحديد - يتعرض لذلك أكثر ما يكون داخل البلد ذاته.

إن هذه الظاهرة - الاختلاف التاريخي، هى - مع ذلك - مختلفة ميكليا وبشكل خاص فى المرحلة الحاضرة عن "القومية الغربية". لهذا فقد اقترحت تسميتها بالظاهرة القومانية (Nationalitarianism or the Nationalitarianism).

كل عمل، كل فكرة، كل تطور يمكن رؤيته على أنه يقترب من بناء وإعادة بناء وتملك كل من الأمة لنفسها والدولة القومية بواسطة شعب تلك

الأمم القديمة، وربما تظهر المظاهر السلبية - لفترة من الوقت الإيجابية الاجتماعية. وشخصيته المتصلبة وثقته الجدلية بالنفس يجب ألا تقود المراقبين والمختصين والدارسين إلى الخطأ.

وبالرغم من أن هذا الكتاب لا يبحث بنظرية القومانية بشكل خاص، فإنه أعد وأطلق كمقدمة لهذه النظرية التي لم تعرض سوى ملامحها العامة هنا. ولكن من الضروري الإشارة إلى الدور الأساسى لهذه النظرية فى التحليل، مخافة أن يظل بعيدا عن ضمن "الدراسات التطبيقية" فقط.

لماذا إذن ؟ وكيف ؟

إن الوجه المحترق لمصر جعل للكثير من المراقبين والمختصين يطلقون لوصافا أما مصطنعة أو خاطئة. لقد كان هناك القليل جدا من الكتب الجديرة بالاهتمام عن مصر منذ ١٩٥٢ والأعمال الجادة كانت حتى أقل عددا بالرغم من أنها بدأت تظهر أخيرا وفى مصر نفسها، فإن "لزمة المتقين"، التي أعلنت عام ١٩٦١، لم تنته بعد بالرغم من أن الكثير من التقدم قد تحقق بعد عام ١٩٦٥، وخاصة بعد سبتمبر ١٩٦٧. وتنتشر دراسات جادة ومقالات وبعض الكتب - ضمن مئات المؤلفات المليئة بالكلام الفارغ - آراء مختلفة حول الخط العام لانيات مكتب الدعاية والتحريرى التابع للحزب الشيوعى.

وإذا كان عام ١٩٦١ نروة عملية أبعاد الانتلجنسيا للمصرية، فإن من خط هذا الكتاب أن يكون قد صدر عام ١٩٦٢ ليتحدث ويوضح، باسم جيل مضطهد بكامله - ليس بالمعنى الرسمى، بل مرتكزا على تجربة حياة أحد أعضاء هذا الجيل وانتقاله من عمله فى الدولة إلى السجن، إلى المنفى، إلى اللباس والرومنطقية، وإعادة التكيف النفسى والواقعية الاستراتيجية. فبهذه الطريقة فقط يمكن وضع نهاية "المدرسة المركزية الأوروبية للبرالية" أى الأبوية والازدراء نحو مصر. لقد جاء الوقت لتوضيح أنه ليس على "القارات الثلاث" أن تضع شخصيتها فى المجال الكوزموبوليتى للمجتمعات الغربية الصناعية، لكى تستطيع أن تبرز. والدور الذى تلعبه النظرية والتطور النظرى من خلال انتلجنسيا "القارات الثلاث" يجب أن تجسد بعمل حقيقى يقود إلى فهم أكبر ودلالات أجدى من مجرد الكتب التى تتحدث عن الظواهر والمقالات المغرورة لأشباه المستشرقين المليئة بالازدراء^(٨).

من لماذا؟ إلى كيف؟

إن أسس هذا الكتاب موجودة في تجربة حياة المؤلف. خاصة بين ١٩٣٩ و ١٩٥٩. فخلال تلك الفترة كنت على صلة وثيقة بالحركة الوطنية والتقدمية العاملة في مصر. وقد سمحت لي الحياة بالمشاركة في مسئوليات اليسار المصري خلال تلك السنوات المصيرية. ومنذ ١٩٥٩ أصبحت أعيش في باريس مشتركا في بحث أكاديمي علمي في مجال الاجتماع المقارن والنظرية والعمل، وبين ماضى ثورة مصر الوطنية ومستقبل شعبنا.

من الناحية العملية : يقوم هذا الكتاب على الأسس التي تقدمها الكتب المصرية والأطروحات والدراسات والصحف والمجلات والتقارير والوثائق، الخ... لكن للمعنى الحقيقي للأحداث يأتي عبر معاشتها يوما بيوم. وقد استعملت المصادر الرسمية - ومعظمها غير دقيق - لكنها تصبح أقل شكا كلما اقتربنا من المحاضر كما استعملت كل المولد والمؤلفات المنشورة باللغات الأوروبية.

غير إن المصدر الأساسي لهذا الكتاب هو صلتى العضوية التي لم تنقطع أبدا بمصر وحركتها الوطنية ونهضتها الثقافية، وبشعبنا. فعندما كنت أكتب لم أكن أشعر بالوحدة مطلقا ؛ فالصديق وللخصم، الرفيق والعدو، لم يتخلوا عن هذه السفينة. وهذا صحيح بشكل خاص عند الحديث عن الرفقة الجميلة والدافئة والإنسانية لأوانك الذين شاركهم وشاركهم وسأظل أشاركهم للعبء والمعاناة والأمل بنهضة مصر باتجاه الاشتراكية. فهؤلاء فقط، مجتمعين، يمكن أن يشعروا بالفخر بسبب أى إنجاز يمكن أن يكون هذا الكتاب قد حققه، وبسبب أى تقييم إيجابى يمكن أن يلقاه. فمن خلال التعابير النظرية، والنظرة الواسعة للماركسية المصرية - كمدرسة فريدة فى الفكر والعمل وكـ "عقل جماعى" كما يقول غرامس - فإننى أفعل ذلك نيابة عن زملائى فى ضوء خبراتهم واضعاً نصب عيني إرادة الجزء الأكبر من الشعب المصري، عواطفهم وعقولهم، وحقوقهم، فى البروز والاعتراف بهم بوصفهم المهندسين الأساسيين لمصير مصر. ومن البدهى القول أن أية أخطاء هى أخطاء للكاتب وحده.

إن جيلا جديدا يولد فى أرض مصر، وطننا الذى لا يمكن نسيانه. وهذه للدراسة موجهة إليه أولا. يجب ألا نخطئ. يجب ألا ننسى. يجب ألا

يبقى للتاريخ لعنة عندما يمكن أن يكون لملا. ويجب ألا نقبل أن يصبح شعب مصر. وقد أنقذ استقلال بلاده وحريتها، وبالتأكيد كيائها نفسه يومى ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧، أن يصبح بعيدا عن وطنه.

ومع أن لتحقيق يمكن أن تكون مرة فإبنى أود الاستعداد بمسينوزا :
"..... الحقيقة التى هى دليل نفسها". الحقيقة التى يمكن أن تؤلم، ولكن تبقى الطريق الوحيد إلى العقلانية، للطريق الوحيد الذى يستطيع أن يقود شعب مصر لتحقيق أمنية الطهطاوى : قليكن الوطن مكانا لسعادتنا العامة التى منبيناها من خلال الحرب والفكر والمصنع".

١- كتبها نجيب محفوظ وهو ينهى رولته الأخيرة 'ميرامار' (القاهرة، ١٩٦٧) وهى رولية رائعة.

٢- وكذلك : 'لا زكريا!'. لقد كان الشعور العام فى ذلك الوقت يعتقد بأن زكريا محى الدين، نائب رئيس الجمهورية سيكون أكثر تقبلا لدى الأمريكين. راجع ١. رولو وجف هيلد : 'إسرائيل والعرب : المعركة الثالثة'، باريس ١٩٦٧.

٣- 'حول الحرب الإسرائيلية - العربية' - نيو ليفت ريفيو، ١٩٦٧، ص ٣٠-٤٥.

٤- هذه الحركة التى لاصطلاح المستشرقون على إطلاق اسم 'الإصلاح الإسلامى' عليها. وقد رايت تحديد هذه الحركة الإصلاحية على أساس مضمونها وذلك باستعمال مفهوم علمى دقيق هو مفهوم 'الأصولية الإسلامية' أى العودة إلى أصول الإسلام كما كانت دعوة رائد الدعوة الشيخ الإمام محمد عبده.

٥- من وجهة نظر التحليل العلمى الاجتماعى فإن المجتمع المعاصر الوحيد الذى يمكن وصفه بأنه 'مجتمع عسكرى' هو المجتمع الإسرائيلى. ولأحسن دراسة متوفرة حول ذلك هى دراسة : م. ن. ايزنشتاد والمجتمع الإسرائيلى، لندن ١٩٦٨.

٦- استعمال هذا التعبير للتفريق بين قومية البلاد التى لا تزال تزرع تحت الاستعمار وبين قومية البلاد الاستعمارية.

٧- أننى مدين بذكر هذه الحقيقة حول تأثير : م. رايت ملير. لم أقرأ كتابه 'الخيال الاجتماعى' إلا عام ١٩٦٥، أى ثلاث سنوات من الانتهاء من كتابه مسودة كتابى هذا، وللواقع أنه ساعدنى على تقوية وتعذية فكرى ونظرتى كما كان الأمر بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع حول العالم. حول الجانب المنهجى راجع دراستى : 'علم الاجتماع والتاريخ الاقتصادى' فى مؤتمر حول التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن (٦-٤ يوليو ١٩٦٧) منشورات ١٩٦٨.

٨- كما جرى تفسيرها فى مقالاتى : 'الاستشرق فى أزمة'، بوجين، العدد ٤٤، ديسمبر ١٩٦٣، ص ١٠٩-١٤٢.

القسم الأول

المجتمع المصري قبل الانقلاب

ترك لى والدى فدانيين كميراث... " هكذا تبدأ قصة شحاته رجب، وهو فلاح كأي فلاح آخر، ضائع في كتلة الـ...، ٤٧٣، ٢١ مصرى في ذلك السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة، سنة أشهر قبل أن يخلع فاروق عن العرش بواسطة حركة للجيش.

شحاته رجب فلاح يعيش آنذاك في عزبة عز الدين (اسم مالكةا) في قرية كفر داود في محافظة البحيرة، جنوب شرق الإسكندرية.

ترك لى والدى فدانيين كميراث. لكن الباشا أطلق على جلاله، فاخذوا بضربونى ويهدونى حتى تخلت في النهاية عن الأرض لسيدهم وتركت للقرية.... لا، لن أنسى أبدا ما كان يقوله الباشا برملى الذى كان معروفا بقسوته وشرهه في الاستيلاء على أراضي الفلاحين. لقد كان من عائلته أن يجمع عمد القرى ويجعلهم يخلعون أختيتهم ويمشون على الأملاك...^(١). لم يكن شحاته رجب وحيدا في تلك الأيام في الحشر الذى يكبر من ساعة إلى ساعة، ازدحم للتجار وللباعة للمتجولين من كل صنف وملأوا صمت المدينة، أكثر من مليون شحاته رجب شاهدوا - بصمت ساكن - للقاهرة وهي تحترق طوال الصباح وطوال بعد الظهر في ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢. إنه تاريخ مهم، تاريخ رئيسي في تطور مصر بعد الحرب العالمية الثانية.

لعدة سنوات وخاصة بعد ١٩٥٧، وبمبادرة من الصحيفة المسائية "المساء" نشرت الصحافة المصرية سلسلة من التحقيقات والمقابلات التى رسمت - بطريقة ما - صورة مؤتمر ملحمة الحياة اليومية. في هذه السلسلة يستطيع القارئ أن يراقب مرور الأشخاص أمامه بملابسهم اليومية، على وجوههم أمارات الفقر، يعرضون حالتهم الاجتماعية، وتاريخ عائلاتهم، ونكريات حبهم، وقصة حصولهم على الشهادة الابتدائية التى تنتزع بعد ليال طويلة من العمل، وأمالهم وتعبهم الكبير ولكنهم يعرضون أيضا تلك الحيوية الغربية، الكريمة والملحمية، التى هي مادة ونسيج الإنسان في بلاد مصر.

كانت أسماؤهم : عبد الحميد على إبراهيم، وهو جندي سابق، ورجل بوليس سابق، ويعمل الآن ساعيا في إحدى الصحف^(٢)، وفؤاد مصطفى إبراهيم، بائع متجول ونواقة أدب : "الأبباء في هذه الدنيا ثلاثة أنواع : الذين يكتبون للفارس، والذين يكتبون للشهرة، والذين يكتبون للحقيقة" - وهو

يجيب محتجا : "ماذا ؟ فلسفتي ؟ أية فلسفة ؟ الحياة لا شأن لها بالفلسفة. فن الحياة شئ صعب ومعظم الناس لهم عظام طرية جدا هذه الأيام. أما فيما يخصني فإنني أعامل الناس باحترام ولريدهم أن يفعلوا نفس الشئ معي وهذا كل ما في الأمر" (١٢) .

محمود عبد الحميد، بانيق قهوة وتلميذ في كلية الحقوق كان من عائلته أن يحلم "بفعل شئ ما للمستقبل" (١٣) . عبد المنعم حسن للدرأوى ترك قريته للبانسة من أجل أن يصبح عامل متجرات في مشروع سد أسوان الجديد (١٤)، وولتقى بالشاعر الشعبي الأعمى سيد مكاوي صاحب النبرات المؤثرة (١٥). أو بذلك الموظف غير المعروف في الدرجة التاسعة، وهو لب لأربعة أطفال والذي توقف عن الذهاب إلى المعهى منذ خمسة عشر سنة والذي لم يجرؤ مرة على ارتياد عيادة الطبيب بسبب الفقر المدقع الذي عاش فيه خلال للهور الطويلة. "فى البيت لم يعد أحد منا يفكر فى أول الشهر"، والذي يحاذى دائما نفس الرصيف بحكم العادة، ويسهر الليل كله قرب أخيه الأكبر للطلاب فى جامعة القاهرة يوازن بين المستقبل وبين وطاة للحياة اليومية (١٦).

لماذا تلك الحياة بالذات وليس غيرها ؟

لماذا فى ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، حريق القاهرة ؟

لماذا، سنة أشهر بعد ذلك، انقلاب "الضباط الأحرار" ؟

لم يكتب حتى الآن تاريخ الملكية للزراعية فى مصر، ولكن فى الوقت الحاضر يمكن لتاريخ للرأسمالية المصرية، ولو فى خطوطه للعريضة، ولكن يوضح وضع الإنسان المصرى العادى عام ١٩٥٢.

هناك اتفاق عام على اعتبار حملة بونايرت الفرنسية (١٧٩٨ -

١٨٠٠) - أى البروز العسكرى لأفكار الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ وأساليبها

فى الحكم - علامة على خلع أنظمة الشرقى القديم ونذير نهاية عهد المماليك الذين أقطعهم الباب العالى مصر (١٨). لقد تحدى منشور ٢٧ يونيو ١٧٩٨

حق المماليك فى الاستيلاء على الأراضى لأنفسهم، ووعد للعلماء المسلمين - أغلبهم من كبار المالكين الزراعيين - بإنشاء حكومة مركزية مدنية فى

القاهرة. واستفاد للتجار فى المدن من نمو للتجارة ونظروا باغتياب إلى مستقبل لزيادة حجم للتجارة الخارجية. وقد حدد قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨

أسعار الأراضى، واعترف بحق للفلاح فى الإرث، ونظم تسجيل الملكية

الزراعية. أى بكلمة مختصرة، وضع أسس الملكية الخاصة للأراضي فى مصر لأول مرة فى التاريخ.

وتختلف الآراء حول ما فعله محمد على باشا، حكم مصر من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨. هل يصح اعتبار حملته من أجل للتخلص ثم إيادة للمالكين التى بدأها منذ تسلمه السلطة فى ١٨٠٥ علامة خلق أول درجة بورجوازية فى مصر ؟

يقول فوزى جرجس : لقد أنشأ محمد على العديد من المصانع، ولكنها لم تكن نتائج التطور الطبيعى للطبقة المتوسطة التجارية، فهى لم تحطم بالتدريج الإنتاج الحرفى، لتحل محله المصنع الكبير الذى يضم منات معتمدة على رءوس أموالها المتراكمة لديها.... ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساسا، كما أوضحنا على أيدى القوة المسلحة الأجنبية، وليس نتيجة للتطور الداخلى فى مصر، لهذا فإن النظام الإقطاعى نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية فى يد محمد على^(٩).

أما إبراهيم عامر فهو أقل جزمًا إذ يقول : "أن نظام الاستغلال الزراعى فى عهد محمد على كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الإقطاعية والرأسمالية، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدواج التطور، أى كان نظاما إقطاعيا شرقيا، يمر بمرحلة الاضمحلال والانهياء، وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالى قائم على اقتصاد السوق، ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرضي". ويضيف عامر : "... لقد كانت أسباب نشأة للرأسمالية كأمته فى مصر قبل التدخل الخارجى. وكانت تلك الأسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعى المصرى من اقتصاد طبيعى إلى اقتصاد للسوق، وتتخذ شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية"^(١٠).

وفى الوقت الحالى على الأقل، فإن فقدان الدراسات التفصيلية يجعل من المستحيل اتخاذ قرار قاطع فى المناقشة. ولنلاحظ أن مؤرخى الاقتصاد المصرى وخاصة محمد فهمى لهيطة وراشد البراوى لا يطرحون للمشكلة إطلاقا تاركين هذه المهمة للماركسيين.

في ١٨٠٩ ألغى محمد على نظام الالتزام^(*) وفيما بين أعوام ١٨١٢ و ١٨١٨ قام بأول مسح للأراضي المصرية ووزع، أما بالإيجار بالسماح بالاستغلال مدى الحياة، مليوني فدان بين كبار رجال دولته (القبائل العسكرية وأفراد العائلة الحاكمة)، وبين شيوخ لقرى والبدو. وهكذا فإن الحركة التي بدأت لم تكن لتتوقف على الإطلاق : الاعتراف بشكل محدود من الملكية الخاصة للأراضي (عام ١٨٤٦) على أن يكون حق رهن الأرض وتأجيرها مدة ثلاث سنوات، وحق بيع حقوق الاستغلال إلى طرف ثالث، وأخيرا حق توريث الأرض (عام ١٨٥٨). كذلك إدخال وتوسيع زراعة القطن أثناء حكم إسماعيل باشا (خديو مصر ١٨٦٣ - ١٨٧٩) لسد طلبات المصانع الإنجليزية التي حرمت من المولد الأولية بسبب الحرب الأهلية الأميركية، منح ملكية الأرض للمستأجر لقاء دفع ضرائب ست سنوات دفعة واحدة مسبقا (١٨٧١)، ثم بعد الاحتلال الإنكليزي في ١٨٨٢، إعطاء شرعية قانونية للملكية الخاصة للمعفاة من الضرائب (١٨٨٣) وللأراضي المحتاجة إلى رعاية خاصة (١٨٩١)، وأخيرا إلغاء السخرة إلا في حالات الحاجة العامة (١٨٩٣).

بعد بونابرت ومحمد علي بأقل من قرن امتلكت طبقة من ملاك الأراضي تربة مصر تحت نظام الملكية الخاصة وأخذت تبيع محاصيلها في الأسواق العالمية كما في السوق المحلي. لقد ولدت للبورجوازية المصرية، وكان بروز العلاقات المصرية سيتم من خلال الزيادة المستمرة في الديون وتوطن الرأسمال الأجنبي، وظهور الشركات والبنوك في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. واختفت أثار مقاومة للخديوي إسماعيل بعد تشكيل قناة السويس - المشروع الذي يجسد العصر الذهبي للإمبريالية العالمية في مصر - لتعطي مكانها لحركة وطنية منظمة وجدت وسيلة عملها في الجيش المصري، وقيادتها في العقدا (الكولونيالات) الذين يرأسهم أحمد عرابي، ووجدت نصيرها الواضح في حركة الفكر الممثلة

(*) الالتزام : نظام لامتلاك الأراضي في البلاد الإسلامية حيث كان يمكن لكبار رجال السلطة الرسميين والعسكريين والمكتربيين إلى الحكومة المركزية أن يملكوا جزءا من الأراضي لقاء دفع مبلغ ثابت سنويا ينتزع بالعنف والاكراه من الفلاحين .

بحركة محمد عبده للإصلاح الإسلامى، وبحركة عبد الله النديم للتحرر للقومى.

وجاء الاحتلال العسكرى البريطانى فى ١٨٨٢ كرد على ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ تملوكة ضد السيطرة على الأوروبىة على الاقتصاد والموارد المالية وضد السلطة المطلقة للخدو توفيق (الكبر أبناء إسماعيل باشا وخدو مصر ١٨٧٩ - ١٨٩٢).

وعرض السير إيفلين بارينغ (المعروف باللورد كرومر فيما بعد) الأهداف الاقتصادية للاحتلال كما يلى : تتخلص سياسة الحكومة بما يلى :
١- تصدير القطن إلى أوروبا مع إخضاعه لرسم تصدير يبلغ ١ بالمئة ؛ ٢- استيراد المنسوجات المصنوعة فى الخارج مع إخضاعها لرسم جمركى يبلغ ٨ بالمئة ؛ وليس فى نية الحكومة عمل أى شى آخر كما أنها لن تقوم بحماية صناعة القطن للمصرى من الأخطار والأضرار التى تلحق به من جراء هذه التدابير... وبما أن مصر بطبيعتها بلد زراعى فمن للمنطقى أن التاهيل للصناعى لا يمكن أن يقود إلا إلى إهمال للزراعة وإبعاد المصريين عن الأرضى فى نفس الوقت وكلا الأمرين يؤدىان إلى كارثة بالنسبة للبلاد.

بعد ربع قرن، عرض كرومر نفسه فى تقريره عام ١٩٠٥، نتيجة سياسيته هذه : "أن الفرق واضح لأى إنسان ترقى ذاكرته إلى عشر أو خمسين عشرة سنة مضت. بعض الأحياء (فى القاهرة) التى كانت سابقا مراكز لصناعات مختلفة - للغزل، للحياكة، صناعة الأوشحة، للصباغة، صناعة الخيم، للتطريز، صناعة الأحذية، الصناعة، تحضير التوابل، للنقش على اللحاس، صناعة القناني من جلود الحيوانات، المراجعة، صناعة المناخل، صناعة إقفال الحديد والخشب، إلخ - تقلصت كثيرا أو اختلقت كثيرا تماما. الآن هناك للمقامى ومحلات بيع "الطقاطيق" الأوروبىة مكان المشاغل للمزدهرة التى كانت قائمة" (١١).

فى مقابل بؤس المدينة والقرية قام اغتناء ملاك الأرضى الكبار الذين وجدوا أخيرا فى القوة المحتلة زبونا دائما يستطيع أن يضمن لهم زيادة مستمرة لثروتهم منذ أن صارت مصر، من أقصاها إلى أقصاها، مزرعة قطن ضخمة لمصانع لانكشير فى إنكلترا، وهكذا ولد التحالف السياسى بين

بريطانيا العظمى وملاك الأراضي الكبار، وعلى رأسهم العائلة المالكة التي كان لها أن تسيطر على حياة مصر السياسية لثلاثة أرباع قرن.

ومن سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ وصل غزو للرأسمال الأوروبية، خاصة لبريطاني والفرنسي، لمصر في ذروته. وقد أثبت عام ١٨٩٨ أنه عصيباً : في فبراير وقع عقد بناء سد أسوان الذي كان ميعم للرى الدائم على كل مصر لجعلها مزرعة قطن ضخمة، وقد أمن السير أرنست كاسيل - متمول بريطاني عالمي (١٨٥٢-١٩٢١) - تمويل المشروع، وفي ٢١ يونيو تم الاتفاق على بيع أملاك الدائرة السنوية إلى رفايل موارى. في ٢٥ يونيو أسس السير أرنست كاسيل، ورفايل موارى، وقسطنطين سلفاغو - متمول يهودى بارز فى مصر - للبنك الأهلى. وباعتباره مصرف إصدار ومصرف ودائع كذلك، فقد أصبح للبنك الأهلى، فى الحقيقة، البنك المركزى الذى كان يحتفظ بكل واردات الدولة، وودائع كبار ملاك الأراضي، ويصدر العملة المصرية التى سرعان وما وجدت تغطيتها الذهبية طريقها إلى لندن. ثم وسع البنك الأهلى سيطرته إلى البنك الزراعى الذى أنشأته الحكومة عام ١٩٠٢ لمساعدة ملاك الأراضي الصغار (ما يسمى بقانون الخمسة الفدنة)^(١٢). وارتفعت رموس الأموال الأجنبية للموظفة فى مصر من ٢١,٢٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٠٢ إلى ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنيه فى ١٩١٤ بدون حساب شركة قناة السويس. وفيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٧ أنشأت ١٦٠ شركة جديدة برأسمال إجمالى يبلغ ٤٣ مليون جنيه. وفى ١٩٠٧ كان ٥١ بالمئة من الرأسمال الأجنبى موظفا فى شركات الأراضي و ٢٤ بالمئة منه فى شركات الرهن. وكان هناك فى نفس السنة ١٤٣,٦٧١ أجنبيا بين عدد سكان مصر البالغ ١١,٢٨٧,٣٥٩ نسمة. وفى ١٨٩٢ وصلت الديون العامة المتوجب على مصر دفعها لدائنيها الأوروبيين إلى ١٠٦,٠٩٨,٠٠٠ جنيه^(١٣).

وكان الحليف المصرى للرأسمال الأجنبى - كبار ملاك الأراضي - يقتنى هو الآخر ويزيد حصته من دخل البلاد. فمن سنة ١٨٩٤ إلى ١٩١٤ ارتفع عدد كبار الملاك (الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا) من ١١,٢٢٠ مالك لديهم ١,٩٩٧,٠٠٠ فدان (أى ١,٣ بالمئة من الملاك يملكون ٤٤ بالمئة من الأراضي)، إلى ١٢,٤٨٠ مالك لديهم ٢,٣٩٧,٠٠٠ فدانا (أى ٠,٨

بالمئة ٤٣,٩ بالمئة من الأرض). وقد كان هذا التمرکز للملكيات الكبيرة للأرض يتم في نفس الوقت الذي كان فيه عدد سكان مصر - الذي كان ٨٠ بالمئة منهم يعيشون في الريف - يزداد من ٩,٧١٤,٠٠٠ نسمة في عام ١٨٩٧ إلى ١٢,٢٩٢,٠٠٠ في عام ١٩١٤، وعندما لم يزداد مساحة الأرض المزروعة إلا بنسبة ضئيلة من ٥,٣٢٧,٠٠٠ إلى ٥,٦٥٢,٠٠٠ فدان فقط^(١١).

وقد أتت الحرب العالمية الأولى لتعطي دفعا جديدا لعملية التباين الاجتماعي. فالتجار أخذوا يغتربون من خلال تمرين الجيش للبريطاني، وأنشئت مصانع عديدة يشغل كل منها أكثر من خمسين عاملا وخاصة في الغزل والحياكة، وفي عصر الزيتون، والدباغة، وطحن الحبوب، والحدادة، وكذلك قامت منشآت تجارية عديدة، ولكن بالمقارنة مع سنة ١٩١٤، ارتفعت الأسعار بنسبة ٢١١ بالمئة سنة ١٩١٨، ونسبة ٣١٢ بالمئة سنة ١٩٢٠^(١٢) أما للتطور الرئيسي فكان عندما أنشأ إسماعيل صدقي لجنة للصناعة والتجارة عام ١٩١٧ بالاشتراك مع طلعت حرب وآخرين من المطالبين بقيام صناعة مصرية^(١٣).

وكان من شأن بورجوازية المدن الجديدة - تجار، رجال أعمال، أصحاب المهن خاصة للمهندسين والمحامين - أن تخلق مجالا للعمل للجناح العصري من ملاك الأراضي الأغنياء حتى يستطيعوا أن يوظفوا أموالهم المجمدة. وفي سنة ١٩٢٠ أنشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال قدرة ٨٠,٠٠٠ ألف جنيه. وقد سمع النداء الذي أطلقه لكبار المالكين، ولو بشكل ضعيف، إذ إن الودائع وصلت إلى ٢٩٦,٠٠٠ جنيه فقط في السنة الأولى^(١٤). وبعد ذلك بسنتين، في ١٩٢٢، قرر حزب الوفد مقاطعة البضائع والبنوك البريطانية ووجه نداءه إلى الشعب داعيا إلى: "أن يودع المصريون أموالهم في بنك مصر، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية، وبذلك يتسنى له أن يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها، وتشجيع الإقبال عليها، ويلزم تفضيل التعامل مع للتاجر المصري، أما التاجر الإنجليزي فيجب مقاطعته مقاطعه تامة"^(١٥).

وفي سنة ١٩٢٤ أنشأ فريق من الصناعيين والممولين، معظمهم من الأوروبيين، اتحاد للصناعات المصرية.

ابتداء من هذه الفترة أصبح من الممكن الحديث عن جناحي لبورجوازية المصرية : الجناح الذي كان يدعى عامة "البورجوازية الوطنية" (أى الوفد)، وجناح البورجوازية الكبيرة، ويقدم فوزى جرجس تحليلا ممتازا هنا فقد كتب يقول :

"لا ينبغي الخلط بين الجناح الوطنى الذى كان يمثل الوفد، وهو لا يتعدى اغنياء للريف والتجار والمتقنين، وبين الجناح الصناعى، فهذا الجناح... معقد فى تركيبه. فهو من ناحية ما زال مرتبطا بالأرض ارتباطا وثيقا، وعلاقته بالصناعة مازالت حديثة، بل فى مرحلة البدلية. والأمر الجوهرى فى الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل فى الصناعة بشكل حقيقى، لا قبل الحرب ولا خلالها ؛ بل كان يوظف أمواله فى الشركات المساهمة التى بلغت رموس الأموال المحلية فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٨ ملايين من الجنيهات من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر. وهذه الشركات فى معظمها، كما يحددها كروتشلى، كانت شركات عقارية، وليست صناعية، وقد نشأ بين كبار الملاك وعى صناعى تطور خلال المراحل التى كان رأس المال الأجنبى يتغلغل فى البلاد ويسجل أرباحا باهظة، وقد أقام الصناعة، من أعلى مباشرة، بألاف الجنيهات، وبالاشتراك مع رموس الأموال الأجنبية التى كانت تستغل على أرض مصر. ولهذا فقد تكون مباشرة فى علاقات قوية عليا مع الاستعمار، فإن رموس الأموال الأجنبية هذه بالرغم من استغلالها على أرض مصر، فقد كانت هى الأخرى ذات طبيعة مزدوجة. فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيقى الصلة ببلادهم الأصلية، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة استغلالهم الأموال فى مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها^(١٩).

ومما يسترعى الانتباه فى هذا التباين حقيقة أن الجناح الصناعى "العصرى" والتكنوقراطى للبورجوازية المصرية لم يولد على يد المبادرة الخاصة متبعا للطريق التقليدى للطبقات الأوروبية الوسطى (تجارة - حرفة - صناعة)، ولكنه تكون، إذا جاز القول، داخل رحم الغزو الإمبريالى للراسمال الأجنبى لمصر، كحليف وشريك صغير فى هذه التوظيفات. وهنا

يظهر التناقض الوهمي عند الجناح "العصرى" للصناعى والتكنوقراطى للبورجوازية : فبدلاً من أن حامل لواء الدعوة إلى حكم برلمانى أكثر فعالية، وفلسفة أكثر اهتماماً بالتقنم الحقيقى، وعناد سياسى يبرره دوره كطليعة فى المجتمع المصرى تذى يمر بمرحلة تحول، بدل هذا كله كان هذا الجناح الأداة المفضلة للرجعية السياسية، وخاصة فى أحزابها : الحزب السعدى (الذى تأسس عام ١٩٣٧)، للمستقلين (الذى كان يضم أهم زعماء اتحاد للصناعات) المصرية - إسماعيل صدقى، وحافظ عفيفى، وحسين سرى، وعلى ماهر، وشريف صبرى، وأحمد عبود، وعلى يحيى، ومحمد فرغلى، وغيرهم)، وحلفاءهم ممثلى كبار ملاك الأراضى فى حزب الأحرار الدستوريين. كان هذا الجناح عماد الرجعية الأكثر تحجراً على الصعيد الداخلى، وحليف الإمبريالية فى السياسة الخارجية : أولاً مع بريطانيا العظمى، ولكن بعد ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد النصر فى ١٩٤٥ (٢٠).

وقد بقى الوفد، بشكل أساسى، ممثلاً لقوى البورجوازية المصرية المحلية التى كانت تضم جزءاً من كبار ملاك الأراضى التى لم تصبح لهذه السيطرة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، والطبقة الريفية الوسطى العادية، وطبقة المدن الوسطى، والمهنيون، والمتقنون، والطبقة الوسطى الدنيا، وخاصة موظفو الحكومة والتجار، يضاف إليهم عدد كبير من العمال الزراعيين، وفئة معينة من عمال المدن، لاسيما أولئك الذين يعملون مع الدولة. لقد جمع الوفد بين قوى لم تكن علاقاتها مع المحتل عضوية، لكنها نتجت أساساً من تشابك كل الاقتصاد المصرى مع المصالح البريطانية المسيطرة. ولهذا فإنه سيكون التعبير الصادق عن مجموع الأمة كما أنه سيبرز ممثلاً أصيلاً، يثير الاضطراب، يعاند، يصمد ويثبت، لإرادة الوطنية فى الوجود. ورغم الابتعاد عن الحكم الذى فرضه على الوفد تحالف المحتل والقصر الملكى (حكم الوفد خلال سبع سنوات من أصل ثلاثين بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٥٢)، فقد كان حزب سعد زغلول ومصطفى النحاس للقوة السياسية الأساسية فى البلاد خلال الثلاثين سنة، وكما سنرى، فقد انتقلت للبورجوازية الصناعية والتكنوقراطية الكبيرة فيما بعد، وأطاحت بالوفد، الذى كان يزداد انقساماً وتضعف فعاليته، وتسلم هى مهمة تحقيق أهداف ثورة

الطبقة الوسطى الوطنية على حساب تحطيم الحريات الديمقراطية التي بناها الوفد بجد، حيث كان متأكدا دائما، في هذا الحقل، من التأييد النشط والعنيد اليسار.

من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٩، ولكن بعد ١٩٢٩ بشكل خاص، خطلت للبورجوازية المصرية خطوات عملاقة. هنا أيضا، من المهم ملاحظة للصفة المصرية الخاصة لهذا التطور، ولن نلاحظ بالتأكيد ولادة طبقة بورجوازية جديدة، بل بورجوازية كبيرة لها طابع التمرکز الشديد، والصفة الاحتكارية المصرية^(١١) حيث تلعب مجموعة شركات "مصر" دورا موجهها. وفي ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وهو اليوم الذي أعلنت فيه مصر محمية بريطانية، بلغت الاستثمارات الأجنبية للموظفة ٩٢ مليون جنيه، منها ٦٧ مليوناً موظفة في الأراضي مقابل ٨ ملايين من رموس الأموال المصرية؛ بالإضافة إلى أن مصر كانت مدينة، في تلك الفترة، بمبلغ ٩٤ مليون جنيه للخارج. وهذا يعني أن الأجانب كانوا يملكون ٩٢ بالمئة من رموس الأموال للموظفة لذلك^(١٢). وقد كان اتحاد للصناعات المصرية ممثلاً لهذا الفريق. ففي ١٩٣٠ أصبح إسماعيل صدقي، رئيس الاتحاد - وهو شخصية معقدة وهامة جدا في المؤسسة - رئيسا للوزارة، فألغى دستور ١٩٢٣، وأقام حكومة إرهاب قام استمرت حتى عام ١٩٣٥. لكنه غلى، قبل أي شيء آخر، بتنظيم الاقتصاد المصري كي يستطيع مواجهة أزمة التدهور الاقتصادية العالمية: حماية جمركية للمنتجات المحلية، ليونة في فرض الضرائب على المنتجات المستوردة، إعفاء الآلات والمواد الخام من الضرائب، حل الخلافات بين أصحاب العمل والعمال. وكان هناك اهتمام واضح لحماية السوق المصري من نتائج المزاومة بين البلدين للرأسمالية المختلفة والاحتفاظ به كمقاطعة لبريطانيا العظمى. وبذلت جهود أيضا للتقليل من تعدد مصادر القضاء الأمر الذي كان يشجع إدارات المصانع البريطانية على للبحث عن مستخدمين لا تسرى عليهم أحكام المحاكم المختلطة، وغالبيتهم من الفرنسيين والبلجيكيين والأمريكيين^(١٣). فالى أن أنشأ إسماعيل باشا للمحاكم المختلطة كان الأوروبيون المقيمون غير خاضعين لأحكام لية محكمة مصرية.

وأظهرت الاستثمارات الجديدة صعود الرأسمالية المصرية. فبين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٤٨ وظف ٣٦,٧١٨,٦١٤ جنيه من رءوس الأموال الجديدة من الشركات المصرية ؛ و ٢١,٠٤١,٥٦٦ جنيه من هذا المبلغ ؛ أو ٧٨,٧ بالمئة من الاستثمارات تجديد كانت من رءوس الأموال المصرية. وفي عام ١٩٤٨ بلغ للرأسمال الإجمالي لمجموع الشركات العاملة في مصر ١١٧,٩٣٥,٠٠٠ جنيه يملك الأجانب منها ٧١,٦٢٤,١٧٧ جنيه (أى ٦١ بالمئة) ويملك المصريون منها ٤٦,٣٠٨,٨٢٣ جنيه (أى ٣٩ بالمئة فقط)^(٢١)، وفي عام ١٩٤٣ جرى تحويل الدين العام القديم إلى قرض حكومى، فبلغت حصة غير القاطنين فيه ٣٣,١٠٠,٠٠٠ جنيه من مجموع ٨٦,٦٧٠,٠٠٠ جنيه أى ٣٨,١ بالمئة ؛ ولكن يجب للتوييه بأن قسما غير قليل من ٦١,٩ بالمئة الباقية كان يخص شركات، ومجموعات، وأفراد أجانب يقطنون مصر^(٢٢).

وقد كانت للصفة الاحتكارية للاقتصاد الصناعى واضحة فى كل مجال : فى صناعة السكر، والأسمنت، والتقطير، والأسمدة الكيماوية، ولكن خاصة فى مجموعة الشركات الصناعية التى أنشأها أو ضمها بنك مصر من خلال سيطرته على الشركات التى أصبحت العمود الفقرى للاقتصاد كله. وكان بنك مصر وحده يمثل ٢٨ بالمئة من مجموع رءوس الأموال المصرفية المصرية، لو ١٢٠,٢٨٥,٠٠٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٦٠. لما المجموعة التى كانت تديره - طلعت حرب، ثم حافظ عفيفى، ثم على يحيى، ثم محمد الفرغلى، ثم أحمد عبود، تتبعهم العائلات الكبيرة مثل علوبة، أباطة، وبدرأوى، وسراج الدين، وقلى، ولوزى، والوكيل، والمنزلاوى - فقد سيطرت على كل ما يمكنها من الطيران إلى الطباعة، من صناعة السينما إلى المناجم والمحاجر، من النسيج إلى النقل البحرى. وفى بعض القطاعات (الصباغة، الطيران، وخاصة السينما والملاحة)، كانت المشاركة الأجنبية، أى البريطانية، أساسية.

وكان هناك أيضا نمو سريع فى توزيع الاستثمارات الجديدة. فقد هبطت النسبة الموزعة فى استغلال الأراضى وريها، والقروض على الرهونات من ٧٦,٠٦ بالمئة من مجموع الاستثمارات عام ١٩١٢، إلى ٤٦,٩٧ بالمئة عام ١٩٤٢. وخلال نفس الفترة، ارتفعت الاستثمارات فى

للصناعة من ٨,٩٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات إلى ٢٢,٤٩ بالمئة منها كما ازدادت الاستثمارات في القطاع المصرفي والتجاري من ٦,٠٩ بالمئة إلى ١٧,٦٣ بالمئة^(٢٦)، وأنت للحرب العالمية الثانية لتعجل من تطور للرأسمالية المصرية : ارتفعت القيمة الإجمالية للاستثمارات للموظفة في الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه إلى ١٠٦ مليون جنيه، وازداد إنتاج المنسوجات من ١٠٠ مليون إلى ١٤٢ مليون بارد، وإنتاج الخيوط الصناعية من ١٧ ألف طن إلى ٤١ ألف طن (هذه الأرقام الأخيرة هي أرقام عام ١٩٤٧)، وطرأت زيادات مماثلة في كل فروع الصناعة (الأسمنت، والبترو، والسكر، والزيت النباتي، والكحول، إلخ..). وإذا أخذت سنة ١٩٣٠ كسنة أساس، يكون إجمالي الإنتاج للصناعي قد ارتفع من ١٣ مليون إلى ١٨ مليون جنيه، بينما هبط الإنتاج للزراعي من ٥٤,١ مليون إلى ٤٣,٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة. وازداد عدد عمال المصانع المسجلين بشكل حاد، من ٢٤٧,٠٠٠ إلى ٧٥٦,٠٠٠ عامل عام ١٩٤٧، وكان هناك في ذلك الوقت ١,٠٤٢,٢٧٧ عاملا في المدن، و ١,٤١٠,٠٠٠ عامل زراعي. كذلك ارتفعت كثافة العمال في المصانع الكبيرة : عام ١٩٤٧ كان ٥٣ مصنعا كبيرا يشغلون ١٢٩,٩٠٠ عاملا، بينما يتوزع ٢٦٣,٩٠٠ عاملا على ٣,٤٠٠ مصنعا يستخدم للوحدة منها بين ٥٠,١٠ عاملا^(٢٧).

لماذا إذن - في نفس الوقت الذي كان يجري فيه هذا التقدم للصراخ - كان المرء لا يزال يلتقي بأمثال شحاته رجب، وعبد الحميد على إبراهيم، وفؤاد مصطفى إبراهيم، وعبد الحميد محمود، وعبد المنعم حسن نندراوى، وغيرهم من الوف للموظفين الصغار في الدرجات الدنيا؟ وكيف يمكن تفسير هذا للبؤس الذي كان يكبر بنفس نسبة نمو رعوام الأموال للموظفة، وبنفس الوقت الذي يظهر فيه الأمل ؟

للحقيقة أن الحرب التي كانت مصدر الأرباح الهائلة للبورجوازية المصرية، أدخلت الخراب إلى عائلة كل عامل. لاشك أن للدخل القومي قد ازداد من ١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون جنيه عام ١٩٥٠، لكن تكاليف المعيشة ارتفعت من مؤشر ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠. وعلى أساس الإحصاءات قد يظن أن ذلك يمثل تحسنا. ألم ترتفع للمخدرات من ٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٤٤،

أى من ٥ بالمئة إلى ٢٩,١ بالمئة من الدخل القومى ؟ طبعا حدث ذلك... لكن ارتفاع الأسعار أرجع الأمور إلى وضعها الصحيح : لقد أصبح الدخل السنوى الحقيقى للمصرى العادى ٩,٥ جنيه فى الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٣، بينما كان هذا للدخل ١٠,٢ جنيه عام ١٩٣٩، أى أنه هبط بنسبة ٧ بالمئة.

لم هذه الزيادة فى تكاليف المعيشة ؟^(٢٨) لا شك أن معطيات الطبيعة تفسر الأمر من أحد جوانبه، معطيات زراعة لم تتم بنسبة لزيادة عدد السكان : فى عام ١٨٩٧ كان عدد السكان ٩,٧١٥,٠٠٠ نسمة، ٨٠ بالمئة منهم فلاحون، يعيشون على ٥ ملايين فدان وكان إجمالى المساحة المزروعة يبلغ ٦,٨ مليون فدان وفى عام ١٩٣٧ أصبح عدد السكان ١٥,٩٣٣,٠٠٠ نسمة، ٧٥ بالمئة منهم فلاحون، يعيشون على ٥,٣ مليون فدان بينما بلغت للمساحة الإجمالية المزروعة ٨,٤ مليون فدان وفى عام ١٩٥٢ وصل عدد السكان إلى ٢١,٤٧٢,٠٠٠ نسمة، و ٦٨ بالمئة منهم فلاحون وكان عليهم أن يعيشوا على إنتاج ٥,٦ مليون فدان، لو ٩,٣ مليون فدان من المساحة الإجمالية المزروعة فى السنة.

لكن على الطرف الآخر من السلم، ارتفعت الأرباح التى وزعتها الشركات للمساهمة على حاملى أسهمها من ٧,٥ مليون جنيه إلى ٢٠ مليون جنيه بين عام ١٩٤٢ وعام ١٩٤٦ بينما ازدادت القيمة التاجيرية للأراضى المؤجرة من كبار المالكين للفلاحين من ٣٥ مليون جنيه إلى ٩٠ مليون جنيه. وفى سنة ١٩٥٢ كان ٦ بالمئة من ملاك الأراضى الزراعية يسيطرون على ٦٥ بالمئة من الأرض المزروعة. وكانت مجموعة صغيرة مؤلفة من ٢٨٠ إقطاعيا، فى مقدمتهم العائلة المالكة آنذاك، تملك ٥٨٤,٤٠١ فداناً، ولكن كان عاى ٢,٧٦٠,٦٦١ فلاحاً أن يقسموا ٥,٩٦٢,٦٦٢ فداناً. وكان معدل ملكية الإقطاعى الكبير ٣,٧٦٥ فداناً ومعدل ما فى حوزة المالك الصغير ١,٥ فدان...^(٢٩).

كانت حياة المصريين اليومية تنوء تحت أهرام من الظلم يعود إلى آلاف السنين.

فى الثامن من يناير ١٩٥٢، عقد هارى ترومان رئيس الولايات المتحدة وونستون تشرشل، رئيس الوزارة البريطانية، مؤتمراً، وكان الأمر المطروح الاشتراك فى تحمل أعباء صد المد الوطنى الثورى فى مصر

وإيران. وبعد أيام عقب المؤتمر أعلنت الحكومة الأميركية وقفها للمساعدة التي كانت تقدمها لمصر قبلًا.

في ٢٥ يناير اتجهت مصفحات و مدفعية ميدان الجيش الإنكليزي المرابط في قاعدة قناة السويس، التي تقع على منتصف الطريق بين السويس وبور سعيد، نحو مبنى المحافظة في الإسماعيلية. وجرت معركة كبيرة طوال يوم الجمعة هذا بين القوة للبريطانية والشرطة المحلية التي حصنت نفسها داخل المبنى. وبحلول المساء كان الجانب المصري قد فقد ١٥٠ ضحية.

وفي اليوم التالي، نهار السبت ٢٦ يناير، استولت فرق من الرعاع على قيادة المظاهرات الشعبية التي انطلقت في القاهرة والإسكندرية وكل مدن المملكة، وراحت تشعل الحرائق في كل الوسط للتجاري الحديث من العاصمة. وقد نزل الجيش إلى الشوارع مساء نفس اليوم وأعلن منع التجول؛ وفي اليوم التالي علق الدستور وأعلنت حالة الطوارئ وأقيمت حكومة النحاس. وعلى الفور، وحتى قبل بدء أي تحقيق في مصدر هذه الأحداث جرى توقيف آلاف من الشبان الوطنيين - وفدائيين، وشيوعيين، ووطنيين، ونقابيين - واعتقالهم، وحلت فرق المقاومة للشعبية التي كانت تقوم بحرب العصابات ضد قاعدة السويس منذ أكتوبر ١٩٥١ وجردت من سلاحها، وفرضت الرقابة على الصحف.

كيف تم الوصول إلى تلك النقطة؟ لماذا في ذلك السبت، ٢٦ يناير ١٩٥٢ من أحرق القاهرة؟

كان يخيم على حكام مصر الحقيقيين شبح ثورتين مختلفتين في التوقيت لو في المضمون السياسي هما: الثورة المصرية عام ١٩١٩، و"المسيرة الطويلة" للثورة الصينية التي بلغت أوجها بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩.

لقد انتهت ثورة مصر ١٩١٩ - ١٩٢٣، التي يتجاهلها المفكرون السياسيون الغربيون بشكل شبه تام، بفشل جزئي. فبالرغم من أن الوفد - الحزب الحاكم - كان يتمتع بثقة الشعب الهائلة، إلا أنه طرد من السلطة عام ١٩٢٧. لكن ثورة عام ١٩١٩ شهدت الفلاحين يدخلون المعركة في مناطق بكاملها، ويقطعون طرق المواصلات، يستولون على الأراضي، ويعلنون في مناطق

عديدة، تحت قيادة محامين ومتقنين ثوريين، قيام "جمهوريات" سريعة الزوال على غرار جمهورية زفتى التى قادها نانبا للوفدى يوسف الجندى، ولتى تبعد ساعة واحدة عن القاهرة.

قابلت هذه الانتفاضة المسلحة فى القرى، حركة وحدة وطنية قوية فى المدن، وتمت الوحدة بين المسلمين والأقباط الذين كانت تفرقهم دائما حيل المحتل ولاسيما خليفة كرومر، السير إدون غورست، وأيضا ماض قريب كان لا يزال حيا فى نفوسهم. وكانت هناك وحدة بين العمال - الذين أخذت نقاباتهم مضمونا اقتصاديا وسياسيا تحت تأثير المحامين الوفديين الشباب، وتحت تأثير الاشتراكيين، وخاصة أنطون مارون الذى أصبح - فيما بعد - السكرتير العام لاتحاد النقابات المصرية ومات فى السجن - وبين الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى المؤلفة من للتجار للمفلسين والموظفين للصغار، وبشكل أساسى للمحامين، والمهندسين، والأطباء، الذين سيمثلون بالاشتراك مع طلبة المدارس والجامعات "انتجنسيا" تلهبها كتابات مصطفى كامل ومحمد كامل ومحمد فريد، وتعنى صفتها المصرية للميزة بفضل أحمد لطفى السيد، وتجد فى سعد زغلول رمز قوتها وعزتها. كانت هناك وحدة، على الأقل فى البداية (١٩١٩ - ١٩٢٣) بين تلك القوى الشعبية وبين جزء هام جدا من أغنياء المدن وكبار مالكي الأراضي، الذين كانوا متحمسين لان يغدوا من خلال للحركة العامة، أصحاب ثروات لبلاد للوحدين.

كانت هناك وحدة بين الشعب وقوات البواليس، وضباط وجنود الجيش الذين لم يقبل سوى فريق ضئيل منهم بقيادة محمد حيدر - مدير عام السجون فيما بعد ووزير الحربية أثناء حريق القاهرة - أن يعمل ضد الثورة. كانت هناك وحدة بين للكتاب والشعراء والفنانين ورجال الدين والفلاسفة، وبين الجماهير الأمية المتعطشة للحرية. كان الإعلان للرسمى للاستقلال الذى حد منه كثيرا للبند الأربعة الخاصة (١٩٢٢)^(٣٠)، وإعلان دستور عام ١٩٢٣ الذى أعطى سلطات واسعة للملك، وأنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠، وبروز الوفد كحزب سياسى مسيطر، وأيضا ظهور الحزب الاشتراكى (١٩٢٠)، والحزب الشيوعى للمصرى (١٩٢٠)، والتدعيم للهلم للحركة العمالية وأنشاء أول اتحاد للنقابات المصرية، كان كل من هذه الأحداث يمثل نصرا ورمزا.

لكن الثورة لم تصل إلى المناطق الريفية. وفي المدن، حال التحالف بين القصر ولبورجوازية الكبيرة دون نجاح الوفد، ودفعه للعمل ضد اليسار والقبول بأن يصبح جزءا من النظام حيث ازدادت حصة الطبقة الوسطى المصرية.

خلال السنوات بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢، ورغم أن الأغلبية كانت للوفد فإنه لم يحكم سوى سبع سنوات. وتسلمت الحكم أحزاب القصر - حزب الاتحاد بزعامه حلمي عيسى باشا وحزب الشعب بزعامه إسماعيل صدقي باشا (١٩٣٠) - وحزب كبار ملاك الأراضي (الأحرار للدستورين الذي أسسه محمد محمود باشا ثاني مالك للأرض بعد الملك، عام ١٩٢٣)، وحزب الفئة العليا من الطبقة الوسطى (الحزب السعدي، الذي أسسه محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر النقراشي وأحمد ماهر عام ١٩٣٧)، وبنأييد بشتي للطرق ممن يدعون أنفسهم "بالمستقلين" للذين يمثلون البنوك، والأعمال التجارية الكبيرة، والصناعة الكبيرة والإداريون للتكنوقراطيون. تسلمت هذه الأحزاب السلطة لتحكم البلاد باتفاق تام مع لندن، وبعد ١٩٤٥ مع لندن وواشنطن. واستمر كون مصر مزرعة قطن للاتكشير، ولكن كانت الرغبة تكبر أكثر فأكثر لجعلها تصبح للقاعدة العسكرية والسياسية الأساسية للامبريالية عند تقاطع القارات الثلاث حيث يلتقي أفريقيا بالمتوسط الشرقي والشرق الأوسط، مهيمنة على الطرق الموصلة إلى العالم للواقع تحت الاستعمار الذي لم تكن قد أطلقت عليه آنذاك (١٩١٩ - ١٩٤٥) تسمية "العالم الثالث".

إذا توخينا الدقة فإنه على الرغم من أن الوفد كان مخلصا للديمقراطية البرلمانية، وعلى تحقيق عدل أوسع في حياة البلاد اليومية - كما يشهد على ذلك الإنجاز الضخم الذي تحقق في حق التعليم تحت إدارة طه حسين^(٣١)، وتشريع توفير عمل لكل فرد^(٣٢)، وإنشاء المصرف الزراعي للتعاوني عام ١٩٣٠ لمساعدة صغار الملاك بوجه خاص - فإنه لم يكن حائزا على أي من صفات الحزب الثوري الشعبي. فلم تفكر قيادته، في أي رقت من الأوقات، في حمل لواء الثورة إلى قلب البنيان الاجتماعي، وتحقيق توزيع أفضل للأرض، أو في ضرب الفئة العليا من الطبقة الوسطى التي

كانت تستغل الفقراء بالتعاون الوثيق مع الممولين البريطانيين والعالميين الكبار.

هذا الاتجاه نحو المحافظة في الميدان الاجتماعي، الذي أدى في النهاية إلى رجعية سياسية صريحة، سيصبح أكثر بروزاً مع صعود فولاد سراج الدين باشا، أحد كبار مالكي الأرض، الذي أصبح سكرتيراً عاماً للوفد عام ١٩٥٢، وسلك طريقاً معاكساً تماماً لطريق سلفيه، مكرم عبيد، وصبرى أبو علم، اللذين كانا ممثلين حقيقيين لمتقى المدن المنتمين إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى، وكلاهما ديمقراطي متحرر في أعماقه، وكلاهما متعلق بالمبادئ العظيمة لثورة ١٧٨٩ الفرنسية وبثورة ١٩١٩ المصرية إن، لم يكن هناك أى تصور أو تفكير فى ثورة زراعية، وكذلك لاى ربط بين الفلاحين والطبقة الوسطى الوطنية فى المدن، وبين الشعب والقوات المسلحة الوطنية. هنا يكمن السبب العميق لفشل ثورة ١٩١٩ فى تحقيق أهداف البورجوازية الوطنية المصرية : السيطرة على السلطة السياسية - للداخلية والسياسة الخارجية - وجعل حياة المجتمع ديمقراطية فى المدن والقرى من خلال ممارسة البورجوازية الوطنية لسلطات اقتصادية واسعة، بالتحالف مع الشعب. هنا يكمن السبب أكثر مما يكمن فى الملاحقة المستمرة لليسر منذ ١٩٢٤

عندما كانت القاهرة تحترق عام ١٩٥٢ والضباط الأحرار يستعدون للاستيلاء على الحكم، كان كبار مالكي الأراضى ما يزالون يسيطرون على المسرح السياسى ويقطعون الطريق على أى تغيير فى البنيان الاجتماعى، وعلى نحو تلك المفارقة التاريخية^(٣٣).

وقد وجد التفكير السياسى المصرى خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢، فى الثورة الصينية، شيئا فشيئا، المثال عما كان يمكن أن تكون عليه الثورة السياسية المصرية عام ١٩١٩، لو أنها أعطت الفرصة لثورة فلاحية، وشكلت جبهة وطنية شعبية، وحظيت بجيش متمرّد. وبدأت "المسيرة الطويلة" أكثر فأكثر على أنها البديل، البديل الوحيد الممكن، عن الاستعباد الطويل لبلد ذى حضارة قديمة، لبلاد الفلاحين الفقراء حيث أثبتت البورجوازية الكبيرة الحاكمة عقمها فى التجديد العميق لحياة ملايين الرجال الذين كانوا يتعطشون لتحقيق نهضتهم.

هذه هي الخلفية المزروعة التي مستطلق منها التطورات الثورية
للمتزايدة للحركة الوطنية المصرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
لفترة طويلة، حتى قبل الحرب حاولت دعاية للمحور لتتراجع الفتنة
تعلينا من الطبقة الوسطى المصرية من تحالفها مع بريطانيا العظمى،
واجتذاب العناصر الوطنية التي برزت من الطبقات الأدنى. وقد عمل
موسوليني، "حامى الإسلام" من خلال العائلة المالكة المرتبطة تقليديا بعائلة
فيكتور عمانوئيل. أما هتلر فقد كان بطلا في نظر مجموعة من الوطنيين
المصريين الشباب، الواقفين بعنف ضد بريطانيا العظمى خاصة بعد المعاهدة
الإنكليزية - المصرية عام ١٩٣٦ التي كانت نتيجة لمساومة تم التوصل
إليها بين الوفد والحكومة البريطانية بعد الموجة الثورية الجديدة عام
١٩٣٥^(٢٤). والجدير بالذكر أن فتحى رضوان ونور الدين طراف ومجموعة
الشباب المؤيدين لهم من الحزب الوطنى القديم، وأحمد حسين، زعيم
"القمصان الخضراء" فى حزب "مصر الفتاة" - الحزب الوطنى الإسلامى
فيما بعد (١٩٤٠) ثم الحزب الاشتراكي (١٩٤٦) - حضروا مؤتمر الحزب
للنازي فى نورنبرغ سنة ١٩٣٦ بحثا عن مثل أعلى وأساليب جديدة
للعمل^(٢٥).

بالنسبة للرأى العام المصرى بدت الحرب العالمية الثانية على أنها
خلاف بين الحلفاء (ملك المستعمرات وغيرها من البلاد التابعة لهم، ومنها
مصر) وبين القوى الجديدة التى تحدث تفوقهم. واستغل عملاء المحور
فرصة أزمة التمويل^(٢٦)، والضيق المتزايد الذى كان يشعر به رجل الشارع
بسبب حالة الطوارئ، وتحويل البلد إلى قاعدة عسكرية للقيادة البريطانية فى
الشرق الأوسط. وقد نظر كثير من الناس إلى زحف الماريشال رومل، فى
يناير وفبراير عام ١٩٤٢، على العلمين، التى تقع على بعد حوالى خمسين
ميلا من الإسكندرية، باعتباره مقدمة لتحرير مصر على يد القوات الإيطالية
والألمانية. وتحولت المظاهرات ضد نقص الطعام إلى انفجارات معادية
للبريطانيين تطلق هتافات "الى الأمام يا رومل! حذاء فاروق فوق رأسك يا
جورج!"

صباح فبراير ١٩٤٢ قامت اللجان البريطانية بمحاصرة قصر عابدين وأجبرت فاروق على القبول بحكومة يرأسها مصطفى النحاس الذى رضى بالعودة إلى الحكم "على رموس الحراب الإنكليزية"، كما قيل فيما بعد^(٣٧). وبظهورها بمظهر المبرر لهذا الانتهاك البريطانى العنيف للسيادة المصرية، فقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير، وتحول للحزب السعدى والمستقلون نحو واشنطن التى بدت لهم مؤهلة لخلافة السيطرة البريطانية للمترعزة. أما الأحزاب الفاشية - "مصر الفتاة" بزعامة أحمد حسين، وبشكل خاص جماعة "الإخوان المسلمين" السرية بزعامة حسن البنا - فقد قامت بجمع وتنظيم أعضائها سرا، بالرغم من المنع الرسمى.

لكن جوهر الاتجاه الجديد للحركة الوطنية المصرية تم تحديده بواسطة اليسار بشكل أساسى. فقد أسست مجموعات منه للمتقنين، المصريين والأجانب، للمنظمات الماركسية الأربع التى زودت الحزب الشيوعى المتحد (الثانى) برجاله الأساسيين فيما بعد عام ١٩٥٨ وذلك رغم تقلبات كثيرة وانقسامات داخلية متعددة وفى مرحلة مبكرة أطلقت هذه المنظمات حملة لكسب الانتلجنسيا المصرية، وخاصة الطلبة وخريجى الجامعات. وأنشئت فى تلك الفترة مراكز الإعداد السياسى والثقافى وأبرزها "دار الأبحاث العلمية"، و"لجنة نشر الثقافة الحديثة"، و"دراسات" خلال سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٦. بعد ذلك بقليل كان هناك صحافة ماركسية مثل: "الفجر الجديد"، و"لم درمان"، "للطليعة" (١٩٤٥ - ١٩٤٦)، ثم "الجماهير" (١٩٤٧ - ١٩٤٨). وكانت المرحلة الثانية هى مرحلة الاتصال بالحركة العمالية التى رافقها تمصير جبرى للإطارات القيادية^(٣٨). وفى نهاية سنة ١٩٤٥ أسس العمال اليساريون اتحاديين نقابيين : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى^(٣٩) وفى الوقت نفسه، على الجانب المقابل لفندق شبرد، بدأت جامعة وطنية شعبية فى تنظيم دروس مسائية لتتقيد القادة العماليين، وقد أتيحت الفرصة لأكثر من ٦٠٠ عامل للاستفادة من دروس الاقتصاد السياسى، والتاريخ، والفلسفة، والأدب، والقضايا

الدولية، خلال الشهور الستة من حياة هذه الجامعة. واشترك النقابيون المصريون، من الاتجاهين، في المؤتمر الذي قام بإنشاء اتحاد النقابات العالمي في باريس (أكتوبر - ١٩٤٥).

وقد حدثت سنة ١٩٤٥ نهاية هيمنة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية. وانفترق جناحا الطبقة الوسطى المصرية حالما انتهت الحرب للاستعداد لمفاوضات الجلاء : جرى إبعاد الوفد عن الحكم في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ لمصلحة أحمد ماهر، زعيم الحزب السعدى، الذى اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ لأنه خطط لإعلان الحرب على نول المحور (أعلنت الحرب بعد ذلك بيومين)، لكن الوفد استمر فى الاضطلاع بالمسئولية الكاملة عن مصير الأمة. مقابل ذلك، أنشأ أحمد ماهر هيئة سياسية مؤلفة من المستقلين وزعماء الأحزاب المعادية للوفد، مكلفة بإرشاد الحكومة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية^(١٠).

فى نفس الوقت تقريبا قام متفنون وفديون ووطنيون وشيوعيون بالاشتراك مع نقابات العمال، بتشكيل هيئة جديدة : اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، لتنى أمتد نفوذها المباشر واليومي إلى جامعتى القاهرة والإسكندرية، وإلى الطلاب فى المدارس الثانوية والفنية فى كل أنحاء البلاد، وإلى مجموع الانتلجنسيا، وإلى فروع هامة من المهن الحرة، وإلى كل النقابات المصرية نون تميز فى الاتجاه لو مكان للعمل.

قبل ذلك، فى ١٧ فبراير أذاعت اللجنة الطلابية المشتركة بياناً وطنياً من ثلاث نقاط : الجلاء التام للقوات البرية والبحرية والجوية البريطانية من كل شبر من وادى النيل، وتكوين^(١١) القضية المصرية، والتحرر من الاستبعاد الاقتصادى. وخاطب منهاج عمل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة،

(١٠) أى وضع القضية أمام الراى العام العالمى، وبشكل أكثر تحديداً أمام الأمم المتحدة لتنى كانت قد تشكل حديثاً بدلاً من القبول بمفاوضات ثنائية إنكليزية - مصرية مباشرة.

الذى أعلن في القاعة الكبيرة لكلية الطب في القاهرة، للشعب بالعبارات التالية^(١) :

تمرت نقابات العمال بالقطر للمصري وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية، أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٦ يوم الجلاء، يوم اضطراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه.

يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب المصري متكئة، حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة. يوم أشعار للمستعمر البريطاني والعالم الخارجي لجمع، أن الشعب المصري قد أعد عدته للكفاح الإيجابي، حتى ينجلي كابوس الاستعمار الذي ظل جاثما على صدورنا منذ ٦٤ عاما.

يوم هو وثيقة في أيدي المفاوضين المصريين، يقدمونها دليلا للمستعمر على أن الشعب المصري مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان.

يوم يقظة عامة للشعب المصري، يؤكد فيها أنه لن يقبل أي انحراف أو تهاون في حقه في الاستقلال والحرية.

يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ومعاهد التعليم والمصانع في جميع أنحاء القطر.

"إن جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعا ألا ننحرف بقضيتنا المقدسة إلى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن للعام.

"نلنرفع جميعا لواء الوطن عاليا، ولنثبت وحدتنا التي لا تنقسم، عمالا وصناعا، طلبة وتجارا وموظفين، شعبا متكثلا، يرفع عن نفسه وصمة للذل والاستبعاد".

وانتبت أساليب العمل الجماهيري : لجان وطنية للصناعات، لجان الإحياء، لجان مهنية، تديرها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ؛ مظاهرات

جماهيرية، إضرابات، اتصالات مع الحركة الديمقراطية العالمية للمعادية للاستعمار ؛ وأخيرا، نضال مسلح ضد قوات الاحتلال، فيما بعد.

واستند فريق الطبقة الوسطى للتفاوض تحت الشعار المزدوج "الجلاء" و "وحدة وادي النيل تحت الناج المصري..." وبينما اشاع تحالف اليسار الوفدي مع الشيوعيين فكرة الديمقراطية في صفوف جماهير المدن وأعطى الشعب الرغبة في وضع مقدرات لبلاد بين يديه، اتفق تحالف الأقلية المعادية للوفد الذي كان متشبها بالسلطة^(١١)، مع بريطانيا العظمى لكي يسيطر أكثر على الوضع في حين جرى تركيز نيران عملياته ضد الحركة الوطنية الديمقراطية. وفي ٩ فبراير ١٩٤٦، وبأمر من رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، قام البوليس المصري بحصار ثم بفتح جسر عباس لتحطيم موجة المظاهرات الطلابية التي كانت تتدفق من الجيزة إلى وسط القاهرة : الحصيلة عشرات من القتلى أو المفقودين، ومنات من الجرحى أجبرت الوزارة على الاستقالة وخلفها في الحكم إسماعيل صدقي الذي تصرف بخداع، موحيا وكأنه سيسمح بتنظيم للمظاهرات. وفي ٢١ فبراير ١٩٤٦ قامت مظاهرات كبيرة، تلبية لنداء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، في القاهرة والإسكندرية وكل المدن الأخرى في نفس الوقت ؟ فأسقطت بنادق تكناات قصر النيل العديد من الضحايا. ورأى صدقي أن عليه تحطيم الحركة الشعبية الجديدة إذا كان يريد أن يكون قادرا على للمفاوضة بشأن معاهدة الدفاع المشتركة التي عرضها عليه أرست بيفن، وزير الخارجية البريطانية لذلك. وفي ٤ مارس كانت هناك مظاهرة جديدة للحداد، وللاحتجاج أيضا على ملوك رئيس الوزراء الذي وصف للشعب "بالرعاع" ونشرت "الأهرام" في ٨ يوليو نداءا من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يدعو إلى إعلان يوم ١١ يوليو، ذكرى نصف الإسكندرية عام ١٨٨٢، يوم للتعبير عن الإرادة الوطنية. وفي ١٠ يوليو أعلن ممثلو خمس عشرة حركة تأييدهم للنداء ". وفي تلك الليلة قامت الشرطة بأوامر من صدقي، الذي كان رئيسا لاتحاد للصناعات أيضا، باعتقال حوالي ٢٠٠ من الزعماء السياسيين والنقابيين،

وطلاب، وأساتذة، وصحافيين وكتاب بتهمة "الشيوعية"، وتأمّر بحل أحد عشرة منظمة سياسية وثقافية وعمالية، وتوقفت الصحف اليسارية وصحيفة الوفد الكبرى "صوت الأمة" التي يرأس تحريرها محمد مندور عن الصدور^(٤٣). ويذهب صدقي إلى المفاوضات في لندن، مستفيدا من الهدوء الذي انتزعته، حيث يتم ما يعرف باسم مشروع صدقي - بيفن في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦. وتحت الضغط الشعبي، أعلن سبعة أعضاء من لجنة المفاوضات انسحابهم من القضية فاضطر صدقي إلى الاستقالة في ديسمبر ١٩٤٦، وعاد للنقل إلى الحكم محاولا هذه المرة أن ينتزع قرارا من مجلس الأمن معتمدا على تأييد الولايات المتحدة (من أغسطس إلى سبتمبر ١٩٤٧). وبالطبع جاءت النتيجة سلبية : أظهرت البورجوازية عجزها عن حل المسألة الوطنية، حتى شكليا.

أصبح من الضروري، وبشكل حاسم هذه المرة كما كان مرجوا، إيقاف تقدم اليسار، فبالرغم من حل تنظيماته وتلاشي "اللجنة الوطنية للعمال، كان نفوذ اليسار يزداد في الجامعات^(٤٤)، وأهم من ذلك، فقد أصبح نشطا، أكثر فأكثر، داخل الوفد خاصة بصوت عزيز فهمي، وهو محام وشاعر، وبطل الحريات العامة والديمقراطية في البرلمان وفي البلاد بشكل عام، ومن خلال قلم أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير "المصري" التي أصبحت للصحيفة المصرية اليومية الأولى. إذا يجب أن تكون هناك معركة ضد التحالف القائم فعليا بين اليسار الوفدي والشيوعيين وبين الطلبة والعمال، وضم - وهذا تطور جديد - نفاذ الجبهة الوطنية، خاصة بعد ١٩٤٥، إلى داخل مراكز الطبقة العمالية في شبرا الخيمة، قرب القاهرة، وفي المحلة الكبرى، والشرقية، التي تقع بمواجهة قاعدة قناة السويس العسكرية، وفي البحيرة، جنوب الإسكندرية.

متصباح هذه المعركة مهمة الإخوان المسلمين وعملهم. كان حسن البنا، "مرشدهم الأعلى" مكثفيا، في البداية، بالوقوف على أهبة الاستعداد،

رافضا أى التزام واضح، بالرغم من تشديده على ضرورة دخول الإسلام إلى قلب الحياة السياسية.

لكن تشكيل "اللجنة الوطنية" للطلبة عام ١٩٤٥ أجبره على كشف نواياه: أرسل جماعته لمحاربة الجبهة الوفدية - الشيوعية، أنشأ مراكزه الخاصة للتنظيم الشعبى - فى الجامعات وفى الحركة العمالية وفى الصحافة وشجب الحركة الشعبية الجديدة الجديد باسم الدين، ونشر الاضطراب. وقد قام بتحليل منشورات حسن البنا فى هذه الفترة، وتحليل افتتاحيات "الدعوة"، محمد حسين، للناطق بلسان جماعة "دار الأبحاث العلمية" فى كتابه "الإخوان المسلمون فى الميزان"، الذى صدر عام ١٩٤٥ والمفقود حاليا ؛ وهو يمثل سجلا لا يمكن تحديه : للمجتمع السرى القوى الذى كان لقائده علاقات وثيقة مع الجنرال كلايتون، مستشار المئون الشرقية فى السفارة البريطانية فى القاهرة آنذاك، والذى لم يقم بأى عمل ضد المحتل. وعلى العكس فإن دعايته وعمله ضد الجبهة الوطنية كان فى غاية العنف. وفى نفس الوقت كانت شبكة الإخوان المسلمين السرية تعد لتشمل كل أنحاء البلاد وقد كانت المنظمة المباشرة لسلسلة من أعمال الاغتيال : محاولات اغتيال مصطفى النحاس (٦ ديسمبر - ١٩٤٥، ٢٥ ابريل - ١٩٤٨، ثم نوفمبر - ١٩٤٨)؛ اغتيال حسين توفيق أمين عثمان (٥ يناير - ١٩٤٦)، انفجار رزمة ديناميت فى صالة سينما مترو (٦ مايو - ١٩٤٧) ؛ اغتيال نائب رئيس محكمة الاستئناف فى القاهرة، أحمد الخازندار (٢٢ مارس - ١٩٤٨) للنسف المتكرر للمحلات والأحياء للسكنية لليهودية بالديناميت (محلات شيكوريل وأوروكو، وعدس فى يوليو - ١٩٤٨، ومحلات بنزايون، جاتينيو، وشركة للمعادى فى أغسطس) ولكن أهم من ذلك نسف "حارة اليهود" فى سبتمبر - (٢٠ أقتيلا و ٦١ جريحا) ؛ انفجار فى شارع جلال (نوفمبر - ١٩٤٨)، واكتشاف سيارة "جيب" محملة بالمتفجرات فى القاهرة (٥ نوفمبر ١٩٤٨).^(١٥)

فى ديسمبر ١٩٤٨ قتل اللواء سليم زكى، حاكم دار بوليس القاهرة
والمشرف الأول على عمليات القمع، فى سيارة القيادة للمصفحة تحت أسوار
كلية الطب التى كان يحاصرها للبوليس. وأخيرا حققت موجة الإرهاب التى
أطلقها الإخوان المسلمون هدفها : إعطاء الحكومة حجة لتعليق الحريات
المدنية وتوجيه ضربة جديدة إلى الجبهة الوطنية. لكن تطرف الإرهابيين
ذاته دفع السلطة، كى تحمى نفسها، إلى ضرب المنظمة للمرية أيضا.
لنرجع إلى اللواء قليلا، إلى ربيع ١٩٤٨. كانت تهباً مسرحية
ضخمة بحجم الشرق الأدنى بكامله، خطوة خطوة، ولكن بعناد.
فى ١٥ مايو تم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين عندما انتهت
مدة الانتداب البريطانى. وكانت الحرب الأهلية قد بدأت منذ عدة أشهر هناك.
وفى ١٥ مايو كانت الحرب حقيقية؛ وتدخلت دول الجامعة العربية للحفاظ
على عروبة فلسطين. كانت العملية على المدى البعيد ذات قيمة لا تقدر
للقوى الغربية، يدعمها فى قلب الشرق العربى، حليف - كما سيثبت عام
١٩٥٦ و عام ١٩٦٧ - لا يتردد فى القيام بعمل عسكري ضد بلد عربى اتهم
بجرم معاداة الإمبريالية. لكن هذه قصة أخرى. للوهلة الأولى هدفت الحرب
فى فلسطين إلى تمكين للحكومات الرجعية فى البلدان العربية من شن حملة
جديدة ضد اليسار، الذى اتهم بالخيانة هذه المرة، لأن الأحزاب الشيوعية
المختلفة الملتزمة بالمبدأ الماركسى - اللينينى فى حق الشعوب فى تقرير
مصيرها، دعت إلى الاعتراف بدولة إسرائيل ضمن الحدود التى قررتها
الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وإلى إنشاء دولة عربية فى فلسطين، وتعويض
اللاجئين وعقد معاهدة سلام مع إسرائيل. فى مصر أعلنت حالة الطوارئ فى
١٥ مايو، وأرسل ألوف من الشيوعيين، والنقابيين، والتقدميين، والوفديين
اليساريين، إلى معسكر الاعتقال فى الطور، على البحر الأحمر. فى ٨
ديسمبر أعلن النقراشى حل جماعة الإخوان المسلمين. وفى ٢٨ من نفس
الشهر قتله أحد الإخوان، وهو عبد المجيد أحمد حسن. وفى اليوم نفسه خلف
عبد الهادى النقراشى كرئيس للحزب السعدى والحكومة. فأمر باعتقال

وسجن أعضاء الإخوان المسلمين، لكن حسن البنا ظل طليقا. وأخيرا في ١٢ فبراير ١٩٤٩، اغتيل "المرشد العام" بنوره.

أوجد معتقل الطور فترة استراحة جديدة دون أن يعطى حلا للمشكلة الأساسية. وكان على عبد الهادي أن يترك الحكم في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ مفسحا للمجال لحكومة انتقالية برئاسة حسين مري. بعد هذا بشهرين، في ٣ يناير ١٩٥٠ جرت آخر انتخابات عامة في مصر واحتفظ الوفد بمكانته كأول حزب في البلاد، لكنه لم يزل الأغلبية المطلقة إذ حصل على ١,١٣٥,٦٤٣ صوتا من أصل ٢,٨٥٩,٧٤١ صوتا - أي ٣٩,٦ بالمئة من مجموع الأصوات - بالرغم من المساندة التامة لليسار الذي كان قد قرر الخلاص من للحكومات الرجعية للمكشوفة. وفاز اثنان وثلاثون نائبا مستقلا على أساس البيان الذي أذاعوه في نوفمبر ١٩٤٩ والذي يستهدف : تحديد الملكية الزراعية، إلغاء "الوقف"، التصنيع السريع للبلاد، زيادة الحماية للجمركية، إعطاء ضمانات اجتماعية للعمال، تشغيل العمال النقابيين فقط، اللامركزية الإدارية وتعميم التعليم المجاني. وكانت هذه المجموعة تمثل البورجوازية الصناعية ولدوائر الثقافة التي كانت تعتمد عليها في أسلوب عملها (مثل مجموعة "أخبار اليوم" الصحافية للإخوان علي ومصطفى أمين). كذلك تم انتخاب أحد العمال وأحد الاشتراكيين كنائبين.

أكثر من أي وقت مضى، ظهر الوفد بالصورة التي كان عليها دائما: جبهة انتخابية بين مختلف قطاعات الطبقة الوسطى للوطنية، يسيطر عليها كبار ملاك الأراضي الذين يمسكون بزمام التوجيه بفضل فؤاد سراج الدين. أعلن النحاس عزمه على التفاوض مع بريطانيا العظمى، ووقع اتفاق النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة في ٥ مايو ١٩٥٠. وكانت هذه بإبرة تبعثها مفاوضات بغية للوصول إلى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين مصر والولايات المتحدة. وفي المدن، استؤنفت القلاقل العمالية - ٤٩ إضرابا عام ١٩٥٠ - ووسع الشيوعيون نفوذهم الذي كانت قد حدث منه الاعتقالات الواسعة. وجمعت حركة أنصار المسلم عددا كبيرا من المثقفين حول مجلتها

"للكاتب". وشرعت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات المصرية بالعمل إعادة تنظيم الحركة العمالية. وعانت اللجنة التنفيذية للطلبة إلى م نشاطها تحت قيادة ينتمى ثلثا أعضائها إلى الجبهة الوطنية (الشبيوعية). وأخيرا، بدأت الحركة النسائية بالعمل على إنشاء لاتحاد نسائي. طوال عشرين شهرا فأرض للوفد بعناد. وقال محمد صلاح وزير خارجية الوفد للمفاوضين الإنكليز : "جب ألا يغيب عنا أن لكبر تستغله للدعاية الشيوعية في مصر وجميع البلاد التي يحتلها الأجانب هذا الاحتلال نفسه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه. وت الدعاية لرضا خصبة في نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال ب حتى ليخشى أن يختلط الأمر بالتدريج بين الوطنية والد الشيوعية..."^(١٦).

أما في الداخل، فبينما كانت قوى الجبهة الوطنية تريد ضغطها وزارة للنحاس، كان الجناح اليميني للوفد بقيادة سراج الدين مشغو للقضاء على الثورة : لم ترفع حالة الطوارئ إلا بعد خمسة أشهر من الوفد إلى الحكم ؛ أصدر قانون يمنع أى حركة تعارض نتائج موجا عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩. وأخيرا حاول سراج الدين - عبثا - للتغلب مقاومة نوابه أنفسهم لجعلهم يؤيدون قانون المشبوهين للسياسيين... عشرين شهرا من الصراع المستمر حاول الجناح اليميني من الوف تجنب المعركة أو نقلها إلى مجال آخر. عشرون شهرا انتهت للمفاوضات، والغاء المعاهدة المصرية - البريطانية عام ١٩٣٦ و للسودان لعام ١٨٩٩، وذلك مساء ٨ أكتوبر ١٩٥١ الذى شهد انتصار الجبهة الوطنية على اليمين للوفدى، أى بكلمة أخرى، للنصر للنظرى الشعبية الجديدة للحركة الوطنية على القيادة القديمة للبورجوازية الكبير منذ ذلك اليوم، لم يعد زمام المبادرة فى أيدي قيادة الوفد. وبعد أيام من تصريح مصطفى النحاس للتاريخى أمام مجلس النواب، ر الحكومة للوفدية الاقتراحات المقدمة إليها من الولايات المتحدة، وبر

العظمى، وفرنسا وتركيا، من أجل الانضمام إلى حلف دفاع جماعى عن الشرق الأوسط (١٢ أكتوبر - ١٩٥١)، قاطعة بذلك رسميا جسورها ليس مع القوة المحتلة فقط وإنما مع كل حلف الأطلسى هذه المرة.

فى اليوم التالى لتصريح النحاس أمام مجلس النواب - أى صباح ٩ أكتوبر - بدأت المظاهرات الشعبية تنطلق فى المدن. فى الإسماعيلية حاول المحرضون حمل المتظاهرين على تحطيم محلات "تافى" الإنكليزية، فتبادل إطلاق النار واحتلت العربات المصفحة المدينة. كانت هذه إشارة على حرب العصابات التى أمنت إلى قاعدة قناة السويس كلها، من ٩ أكتوبر ١٩٥١ وحتى ٢٦ يناير ١٩٥٢.

واستجابة لنداء من الحكومة ترك ٨٠ ألف عامل ومستخدم مصرى أعمالهم وشلوا بذلك العمليات الإدارية والتموينية فى القاعدة. فى القاهرة والإسكندرية نظمت لجان الطلاب للتنفيذ حشد المتطوعين الذين أرسلوا بسرعة وبشكل كتائب إلى محافظة الشرقية المؤدية إلى القناة. من هم الذين كانوا أعضاء فى تلك الكتائب ؟ طلاب وعمال كان العديد منهم يعملون فى القاعدة سابقا، فلاحو المنطقة، والعديد من المثقفين. وكانوا ينتمون إلى المنظمات الشيوعية، ومجموعات الشبيبة الوفدية، والحزب الوطنى القديم، وحتى لمصر الفتاة، والعديد منهم كانوا من الإخوان المسلمين. وقامت مجموعة من الضباط الصغار بتدريب المتطوعين على استعمال الأسلحة. لكن الجيش والشرطة أبقيا فى الاحتياط بشكل صارم. وكل ليلة، كان للمتطوعون الآتون من المدن يتوجهون إلى القاعدة وأمامهم أربعة أهداف واضحة : تدمير المستودعات، قطع خطوط المواصلات، منع إعادة التمرين، جعل حياة الجنود مستحيلة فى القاعدة. لم تكن هناك قيادة موحدة فكل مجموعة كانت تتبع قائدها الخاص كذلك كان التنسيق مفقودا : عادة وباستمرار كان يحدث هجوم ينهب القاعدة مسببا بذلك هزيمة دامية لمحاولة ثانية قريبة منها تقوم بها ثانية، بعد الأولى بقليل. لكن ما هو أهم أنه لم يكن هناك جنود بين السكان المحليين. فقد كانت فرق المتطوعين من سكان المدن

عامة، أتو يحملون أسلحتهم ليقوموا بالمهمة التى كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد دعت إليها كل المصريين. فلم يروا، للوهلة الأولى على الأقل، الضرورة الملحة لتحويل نشاطهم الثورى إلى ثورة فلاحية حقيقية، ولم يخطر لهم ربط مشكلة الأرض بمشكلة الاستقلال، بالرغم من أن برنامج اليسار، فى تلك الفترة، وضعت هذه المسألة فى مقدمة مطالبها. لكن المنظمات كانت منقسمة ولم يكن هناك جسم قيادى ثابت وفعال للجبهة^(٤٧).

كما تقدم، كان العمل العسكرى يصبح أكثر تحديدا وانتشارا فى القرى. وانشئت لجان مقاومة فى كل قطاعات الإسماعيلية وبين فلاحي قرى بركة أبو جاموس، وعزبة عطوة، ونفيسة. وجرت معارك ضارية بين القوات البريطانية تدعمها المدفعية والمدركات وبين الفدائيين لاسيما فى القورين والتل. وفى القورين اصطدمت المدرعات للبريطانية - لأول مرة- بقرية مسلحة بكاملها، واضطرت للانسحاب^(٤٨).

فى المعسكر البريطانى، رفضت القوات الأتية من جزيرة موريشيوس القتال فجرى توقيف أفرادها بالمئات. كما أن المجندين البريطانيين، الذين كانوا متأثرين بشدة بالدعاية الشيوعية منذ السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وبحركة المسلم، فقد بدلوا يتنمرون ويأملون فى نهاية لهذه الحرب المزعجة والعقيمة. وقد رددت جريدة التايمز اللندنية لصداء هذا الوضع قائلة : "إن أعصاب الجنود البريطانيين تتعرض لمحنة شاقة. وهم يتساملون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة بسبب الشعور الوطنى المعادى..."^(٤٩).

سقط حوالى ٦٠٠ فدائى فى المعركة^(٥٠). وقامت كل محافظة، وكل مدينة ضحاياها من الأبطال الذين سقطوا فى ميدان الشرف : مصطفى أحمد، محمود المرندلى، محمد رشاد جريش، سلامة إبراهيم، سيد أبو شعيشع، محمد عبد الهدمد، من الشرقية ؛ عباس الاعسر الذى حيته جامعة الإسكندرية بمظاهرة صامته ضخمة، عمر شاهين، وأحمد المنيسى، والطيار أحمد عصمت، وكلهم من القاهرة، والطفل نبيل منصور من بور سعيد.

فى القاهرة تجاوزت الحركة الوفد. فى اليوم التالى لتكمير المدفعية
للبريطانية لقرية كفر عبده، كان على الحكومة أن تقدم على العمل : استولت
على نادى الجزيرة الرياضى وطربت الأعضاء الإنكليز منه، بدلت فى
التفكير بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع لندن، واستدعاء مفيرها عبد
الفتاح عمر الإنكليزى للنزعة من بلاط سان جيمس، عقاب أى شخص
يتعاون مع القوات العسكرية الأجنبية فى البلاد، وأهم من كل ذلك السماح
لكل المواطنين بحمل السلاح (١٥ ديسمبر - ١٩٥١). بالإضافة إلى هذا،
كانت الحكومة تدرس إمكانية استبدال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع
بريطانيا بمعاهدات مع الاتحاد السوفياتى والدول الاشتراكية، بل إنها بحثت
إنشاء تحالف ضد الاستعمار بين دول جامعة الدول العربية. فى المجال
الشعبى تقدم تنظيم الكفاح المسلح بسرعة. وفى بداية ١٩٥٢ شكلت المنظمات
المشتركة بالصراع مباشرة اتحادا من أجل مواجهة الأخطاء التى كشفتها
للتجربة والتى كلفت غالبا. كانت المسألة هى تحويل كفاح الفدائيين إلى حرب
فلاحية للتحرير الوطنى، وذلك عن طريق توزيع السلاح على الفلاحين
وتكوين قيادة موحدة للكتائب، وإنشاء جريدة سياسية - عسكرية، وجهاز
اتصالات بين مختلف القطاعات. وكانت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات
المصرية فى سبيلها لخلق مجموعة فعالة. وتقاربت المنظمات الشيوعية من
بعضها البعض أثناء المعركة. ورغم اغتيال عزيز فهمى على يد الشرطة
السياسية (مايو - ١٩٥٢) فقد قيد الجناح اليسارى للوفد نفوذ فؤاد سراج
الدين واستلم الأشراف على كل صحافة الحزب. وانتهالت رسائل التضامن
ووعود بالمساعدة من موسكو وبكين وكل العواصم الاشتراكية.

فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١، كتبت للنشرة رقم ٣٥ الصادرة عن قوات
الاحتلال، موجهة كلامها إلى الوفد : كان أوجب واجبات الصحافة المصرية
أن تهوى بقبضة من حديد على رموس مترععى هذه الحركة
الإجرامية...^(٥١).

فى ١٨ ديسمبر، أعلن الملك إلغاء نتائج انتخابات نادى الضباط لأنها أظهرت نجاح لكثرية وطنية يرأسها اللواء محمد نجيب. وكان ذلك عكس ما يريده للقصر الذى صمم على إبقاء الجيش تحت سيطرته ليكون جاهزا لحفظ الأمن.

فى ٢٥ ديسمبر، عين الملك حافظ عفيفى، رئيس مجلس إدارة بنك مصر سابقا واحد كبار قادة تجمع مصر الصناعى، رئيسا للوزراء. وكان هذا هو للرجل الذى هاجم الوفد علانية، صيف ١٩٥١، لوطنيته وكشف عن مشاعره المؤيدة للبريطانيين. وحيث النيويورك تايمس هذا التعيين فورا باعتباره "لؤل شعاع من النور يمزق اكفهرار جو مصر منذ أن قطعت العلاقات مع بريطانيا" (٥٢).

فى ٨ يناير ١٩٥٢، جرى عقد مؤتمر بين تشرشل وترومان. فى ١٢ من نفس الشهر كتبت مجلة "أخبار اليوم" الأسبوعية المعروفة بعدائها للوفد واليسار بكامله، تقول : "إن السفارة البريطانية فى القاهرة (وكان السفير يومذاك هو السير رالف ستيفنسون) أصبحت ترى ضرورة إيجاد حل يقوم على جلاء القوات البريطانية من مصر، لأن العسكرين أنفسهم يعتبرون أن مثل هذا الحل أصبح حتميا حيث أنه من المستحيل تقوية القاعدة العسكرية الآن، فى الوضع الحالى، وسط المقاومة الشعبية المتزايدة باستمرار".

فى ٢٥ يناير، بناء على أمر من فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية، اشتبكت قوات "بلوك النظام" (البوليس المحلى) للمحصنة داخل السراى الحكومى فى الإسماعيلية، مع الدبابات والمدفعية البريطانية التى أطلقت قنابلها على أهداف مباشرة طوال ١٢ ساعة. وهزت المجزرة التى تعرض لها رجال الشرطة الفلاحون مصر كلها، لكن حتى القوات النظامية - هذه المرة - قررت التدخل فى المعركة.

فجر السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، صدر العدد الأسبوعى من "أخبار اليوم" من المطابع فى شارع الصحافة وفيه للتنبؤات التالية : "من بين الإجراءات التى تدرسها الحكومة ردا على الاعتداء البريطانى فى

الإسماعيلية واحد يدعو إلى إعلان السفير البريطانى شخصا غير مرغوب فيه، واقتراحات أخرى ترى إغلاق القنصليات البريطانية فى كل الأراضى المصرية وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا". وعلى صفحة أخرى نجد للبرقية لثقلية من إيور مراسل للمجلة فى لندن : تتوقع لندن لشترك الجيش المصرى فى معركة القناة... " وكان اليوم التالى موعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأول للاتحاد العام للنقابات العمالية. كما كان موعد انتهاء مدة الإنذار المقدم من عدد من الضباط والذى يعنى استقالتهم الجماعية بسبب عدم وجود عمل منسق بين الجيش والشعب.

صباح ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢، شمل الإضراب العام كل المصانع. واتجه طلاب جامعتى فؤاد وإبراهيم وطلاب الأزهر نحو وسط القاهرة حيث التقوا بالعمال الأتین من الضواحي. ومن على شرفة رئاسة الوزارة خطب عبد الفتاح حسن، وزير الدولة، فى الجماهير واعداد بقطع للعلاقات مع بريطانيا فورا، وبعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتى. ودعا الملك كل ضباط الجيش والبوليس الكبار إلى وليمة فى قصر عابدين. وجرت تعبئة الشرطة للسياسة، التى اختفى رئيسها اللواء إبراهيم إمام، فى القاهرة والإسكندرية، لكن للعديد من ضباطها سحبوا حساباتهم من المصارف...

قبل الظهر بقليل بدأت فرق الحرق عملها وحمل أعضاؤها لوائح تحمل أسماء المحلات المكثفين بحرقها بالترتيب. من كان هؤلاء ؟ أعضاء فى حزب أحمد حسين القديم، "القمصان الأخضر" التابعون لمصر الفتاة، الذى أصبح للحزب الاشتراكى فيما بعد. رجال متعصبون من "شباب محمد" يقولون بالرجوع إلى الصحراء ؛ ولكن أيضا - وخاصة - أعضاء منظمة الإخوان المسلمين المصرية، وكان هؤلاء، بشكل عام، قد وقفوا على حدة طوال معركة القناة. لقد حاولوا بإطلاقهم موجة من الرعب أن يخلقوا شعورا معاديا لليهودية لم تعرفه مصر من قبل. وبينما كان الشيوعيون والوفديون يتجهون إلى القناة كان الإخوان المسلمون يشنون حملتهم لتحطيم الباربات وأماكن اللهو فى القاهرة والإسكندرية ويطلقون الرصاص على العشاق فى شوارع الضواحي المظلمة، داعين للنعصب الدينى، والفوضى والحد...

عند الظهر كان حي الأعمال والمدينة الحديثة وسط القاهرة يحترقان،
وامتدت النيران في ساعات بعد الظهر الأولى. وأخذ المتظاهرون، الذين
تحولوا إلى متفرجين، يراقبون هيجان الزمر الفاشية يحيط بها منات من
للرعاع العاطلين عن العمل، والمغضبون، وبروليتاريا القاهرة للرثة
والمشوهة. كانوا يراقبون لأن العاصمة الرائعة لم تكن لهم، بل للأغنياء
الذين كانت محلاتهم تحترق. لذلك تركوها تحترق^(٥٦) ...
من أحرق القاهرة ؟

بعد عشر سنوات كان السؤال لا يزال بدون جواب على الصعيد
القانوني. ثمة أمور غريبة حدثت. والمؤكد أن المدعى العام نفسه استلم
التحقيق. اتهم أحمد حسين، زعيم الحزب الاشتراكي، وأوقف ثم أخلت مسيله
الحكومة العسكرية في نفس الوقت الذي كان فيه العقيد جمال عبد الناصر
وزيرا للداخلية. بل أن أحمد حسين نشر كتابا ضخما عن المحاكمة يظهر
نفسه فيه كبطل. وصدرت أحكام طويلة بالأشغال الشاقة على سبعة من الذين
أشعلوا الحرائق، لكن محكمة عسكرية عليا برأتهم في يناير ١٩٥٩، وأطلق
سراحهم بدون ضجة في الوقت الذي كانت فيه للشرطة السياسية تطارد
التقدميين. لم يستطع التحقيق للرسمي أن يؤدي إلى شيء وأقفلت القضية.
ولابد أن يعاد فتح الملفات يوما ما... حتى ذلك الوقت، وبسبب فقدان الوقائع،
لا يوجد بتصرفنا سوى التحليل السياسي وشهادة شهود العيان.

أن الذين أحرقوا القاهرة كانوا هم أنفسهم الذين أعطاهم ذلك الحريق
حجة لتحطيم للكفاح الوطني، بشكل حاسم هذه المرة، وهو على أهبة التحول
على ثورة شعبية أصيلة يدعمها الفلاحون بشدة. ولهذه القوى أسماء:
الإمبريالية، كبار ملاك الأراضي الأغنياء الملتقيين حول الملك،
والبورجوازية الصناعية الكبيرة. منذ وقت طويل كانت هذه القوى قد دعمت
وسلحت المنظمات الدينية - الفاشية التي زرعت للرعب والمخيف من أجل
النيل من سمعة الحركة الوطنية وتحويل قوتها ضد أعداء وهميين.

في نفس مساء ٢٦ يناير، بينما كانت القاهرة لا تزال تحترق -
منظر مرعب لا يمكن للذين عاشوا ذلك النهار الحزين أن ينسوه - أمر فؤاد
سراج الدين باعتقال ٢٥٠ شخصا معظمهم من الوفديين والشيوعيين
"لقدائين" وفرض حظر التجول.

فى اليوم التالى أعلن للنحاس حالة الطوارئ، فأقيل الوفد من الحكم مباشرة. وكتب إيور فى العدد التالى من 'أخبار اليوم': "هناك الآن نظرة تفاؤل أكثر من أى وقت مضى بسبب تغيير الحكومة فى مصر. وما هو أكثر أهمية هو خلق أفضل جو ممكن للمفاوضات، كما قال مسعادة على ماهر باشا. لذلك يجب إعادة الهدوء والنظام والحد من العنف لولا...".

رجع آلاف من المناضلين إلى معسكرات الاعتقال مرة أخرى. علق للمستور. فرضت الرقابة على الصحف. اعتقدت المحاكم العسكرية بلا توقف. وخلال بضعة أسابيع حلت "الكثائب" ووجد أفرادها أنفسهم فى زحمة المعتقلات^(٥١).

خسر الشعب المصرى ثورته لأن طبيعته تحطمت قبل أن تستطيع حتى التحرك. من أجل ذلك للهدف كان يجب إحراق القاهرة.

بين الحريق والانتقال العسكرى انقضت ستة أشهر حاولت خلالها القوى الرجعية أن تسيطر على الوضع، بواسطة منع التجول والدوريات المزودة بالبنادق الآلية التى كانت تزرع شوارع العاصمة المحترقة جينة وذهابا بانتظام. خلال ستة أشهر تعاقبت أربع وزارات: على ماهر، نجيب الهللى، حسين سرى، ونجيب الهللى مرة أخرى.

ما الذى كان يحدث؟

بعد أن عجزت البورجوازية المصرية عن تحقيق المهمة المزدوجة للثورة الوطنية - الاستقلال، وما هو أهم، تحديث الاقتصاد والمجتمع - بواسطة الأحزاب التقليدية أخذت تحاول أن تجد طريقها الخاص. وصمم جناحها الصناعى بالتحديد على فرض سيطرته على الحكومة ضد الجناح الزراعى الرجعى للمتحلف. لكن من أجل تحقيق ذلك كان عليها أن تحذر من الحركة الشعبية، التى قد تتجاوز مساندتها للواسعة الأهداف المحدودة لمجموعة شركات مصر واتحاد الصناعات المصرية. وأخيرا، مما كان يزيد الأمور تعقيدا أن قسما أساسيا من جهاز الدولة - الجيش المصرى - لم يكن بالإمكان الاعتماد عليه (مما يفسر اللجوء إلى فرق شرطة الأمن المصفحة).

لننظر إلى الأمر عن قرب. لقد نما الجناح الصناعى للبورجوازية المصرية الكبيرة بسرعة بعد ١٩٤٥. فازدلت الأموال الموظفة فى الشركات الصناعية من ٢٨,٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ إلى ٥٦,٨ مليون جنيه عام

١٩٥٠، يضاف إليها ٧ ملايين جنيه من الاستثمارات الجديدة عام ١٩٥١، ٣ ملايين جنيه عام ١٩٥٢. وفي عام ١٩٥٠ كان القطاع غير الزراعى يمثل ٥٦ بالمئة من الدخل القومى. لكن صادرات القطن انخفضت خلال النصف الأول من عام ١٩٥١ بينما ازدادت واردات القمح والطحين من ٥٣١,٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ إلى ١,١١٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥١ أى بزيادة فى المصروفات بلغت ٣٧,٦ مليون جنيه فى السنة الأخيرة^(٥٥).

بالرغم من ذلك عمل كبار ملاك الأراضى، الذين استمروا فى السيطرة على الممرح السياسى كل ما يستطيعون للحد من الإنتاج الصناعى وبالتالى من القوة السياسية للجناح الصناعى والتكنوقراطى للبورجوازية المصرية.

وتقدم ثلاث وثائق مفاتيح الأزمة وتشير إلى ذروتها : مقدمة الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ؛ للكتاب السنوى للبنك الأهلى المصرى لعام ١٩٥٠، والكتاب السنوى للاتحاد ١٩٥٢ - ١٩٥٣. هذه النشرات الثلاثة ظهرت خلال الفترة الانتقالية بين العهدين، فى الفترة العصيبة عندما احترقت القاهرة. وهى تكشف جوهر تفكير القوى الأساسية فى العاصمة فى مواجهتها لمشاكل المجتمع المصرى أثناء الأزمة. فى الوثيقة الأولى يشير اتحادات الصناعة إلى عدد من "الحقائق" :

"أولى هذه الحقائق هى أن الإنتاج الصناعى، وإن كان مضى هذا العام أيضا فى الارتفاع، بالرغم من عوامل التلق التى أحاطت به، فقد بقى دون القدرة الإنتاجية للمصانع، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير.... الحقيقة الثانية هى هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطا مفرعا، فقد بلغت فى بحر سنة ١٩٥١، ٩ ملايين من الجنيهات، بينما ارتفعت الأموال المدخرة فى صنایق التوفير إلى ٣٧ مليون جنيه. ويحدث هذا فى بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادى إلى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام... وهى تستدعى العمل السريع لإزالة أسبابها، خصوصا وأن غالبها يرجع فيما نعتقد، إلى العقبات الإدارية التى تقام فى وجه النشاط الاقتصادى.... أما الحقيقة الثالثة فهى جو عدم التفاهم هذا الذى يقوم بين الدولة والصناعة... وهذه الظاهرة ترجع إلى بقية من المنطق الزراعى الذى ألفناه... لكن لما أصبحنا نعتقد جميعا أن الصناعة

المصرية هي طريقنا الوحيد إلى المستقبل الذي نريد أن يحاط بسياج من العناية دقيق البنیان.. نفترق قبل كل شيء إلى مواجهة حقائق حياة البلاد، ومنها حداثة الإدارة للحكومية والحاجة إلى رأس المال، وضرورة الترخيب في الاستثمار للصناعی، وما يقتضيه كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهينة الجو للصالح.

لما للبنك الأهلي المصری فیشر إلى "أن الزيادة في الدخل للعائد من الزراعة لا تزال كما كانت في الماضي تنفق إما على شراء أراض أو في إقامة المبانی أو في اقتناء المنتجات للكمالية".

وینتهي تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ إلى إطلاق صیحة استغائة واضحة : تشمل للركود صناعة نسج القطن خاصة في السوق المحلي بسبب للتخفيضات المتعددة في الأسعار التي فرضتها الحكومة، وبسبب الاضطرابات المتلاحقة في الأسواق، وصعوبات للتصدير... واجهت صناعة الحریر أزمة حقيقية... تضررت صناعة الكتان خاصة بسبب الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة... لا تزال الحكومة ترفض تغيير الرسوم الجمركية على زيت بذر الكتان مما زاد النقص في المواد الأولية... وبامتناء الذهب والملح، فقد كانت صناعة التعدين نشيطة. مع ذلك، تكنت الصادرات ما عدا للفوسفات... خلال السنوات القليلة الماضية أبدت الصناعة البترولية اتجاهًا متراجعًا لأسباب إدارية بشكل عام... قسوة شروط القتون الجديد المتعلق بالمقالع والمناجم، خاصة حق الحكومة في استرداد الملكية في حالة الضرورة القصوى... كانت الصناعة الكهربائية وصناعة البطاريات الضحيتان الرئيسيتان (للسعوبات الإدارية)... لا زالت الصناعات الغذائية معرضة للصعوبات التي خلقتها لها السياسة التي اتبعتها السلطات في هذا المجال. لا زال إنتاج السكر معرقلًا بسبب رسم الضريبة الباهظ المفروض عليه... كذلك فإن الأزمة التي أحاطت بصناعة تعليب الطماطم والخضار منذ نهاية الحرب ما برحت مستمرة بنفس الشدة... ومرت صناعة الأرز أيضًا بسنة سيئة... ومشاكل صناعة الزيت النباتي هي مثل نموذجي عن الآثار الضارة التي يمكن أن تنشأ من تدخل الحكومة في أمور الإنتاج... اضطرت صناعة الصابون إلى تحمل خسائر فادحة... عانت صناعة المستحضرات الصيدلانية من هبوط في الإنتاج... وتدهور صادراتنا

من السجائر لا يزال أهم الظواهر المؤثرة لتلك الصناعة... ولم تشهد السياحة المصرية مثل هذا الموسم من الركود للميت... وفقدان التعسيق يبقى النقبة الأساسية أمام تطور الملاحة النهرية... لما صناعة البناء فقد هبطت مرة أخرى إلى توقف كامل تقريباً...^(٥٦).

لا شك أن للحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ حاولت القيام ببعض التعديل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتفسيح مجالاً للقوى الجديدة : إنشاء مجلس للدولة أثناء حكم وزارة صدقي (١٩٤٦) من أجل جعل الأعمال الحكومية أكثر فعالية ؛ الإسراع في تسديد بريطانيا للديون التي أقرضتها لها مصر خلال الحرب والتي تبلغ ٤٠٥ مليون جنيه استرليني حسب التقديرات البريطانية، و ٦٠٠ مليون جنيه استرليني حسب التقديرات المصرية (اتفاق عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨)^(٥٧)؛ إعادة تحريك مشروع كهربية سد أسوان في عهد وزارة النقراشي (١٩٤٥)، ثم تأسيس البنك الصناعي وإعلان القانون الذي لوجب على كل شركة أن تكون فيها مساهمة مصرية تصل إلى ٥١ بالمئة من رأسمالها على الأقل (١٩٤٧) في عهد وزارة النقراشي الثانية ؛ والاتفاقية الجديدة حول ديون الاسترليني (مارس - ١٩٤٩). ولقد اتصفت سياسة حكومة للنحاس عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ بإصلاحية خجولة لم تمنع كبار ملاك الأراضي من الاحتفاظ بسيطرتهم على الدولة إذ أن فولاد سراج الدين كان على رأس جهاز الحزب وكان رجل للوزارة القوي آنذاك.

في مايو ١٩٥١ وزعت الحكومة مليون فدان، بشكل ملكيات صغيرة، على الفلاحين الفقراء وأعلنت عزمها على زيادة عدد صغار ملاك الأراضي، ولكن بدون أي إصلاح زراعي. ونشرت عدداً من القوانين العمالية التي حسنت ظروف العمال (قانون عقد العمل الجماعي في ٣١ يوليو - ١٩٥٠، قانون تعويضات العمال في ١٧ أغسطس ١٩٥٠، قانون زيادة تعويض غلاء المعيشة في ٢١ فبراير ١٩٥٠؛ ولكن على العكس من هذه الإجراءات جرى تقييد حق الإضراب في ٨ فبراير ١٩٥١. غير أن الحكومة اتخذت في سبتمبر ١٩٥٠ سلسلة كاملة من الإجراءات التي أدت إلى كبح نمو القطاع الصناعي : فرض الضريبة على الدخل العقاري، وعلى

الأرباح التجارية، وعلى الدخل المهني؛ ثم ضريبة إضافية على الربح التجارية والصناعية في ١١ سبتمبر.

لقد أصبح هناك برهان واضح، في نظر الصناعيين، على أن الأحزاب التقليدية لم تكن تملك القوة ولا الإرادة على العمل للمساعدة على من مصر الزراعية التي يستعبدونها محصول زراعي واحد وكابوس للمنتج إلى مصر الصناعية الموجهة نحو العصرية والفعالية والقوة داخل العالم العربي. وقد وقع الوفد، أكبر هذه الأحزاب، في أيدي كبار ملاك الأراضي بينما كان جناحه اليساري، الذي فهم ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي، مرتبطا بالشيوعيين ارتباطا خطيرا. أما حزب الأحرار الدستوريين، الذي كان حزب كبار الإقطاعيين، فقد بقي أمينا مع نفسه أن زعيمه أصبح الدكتور محمد حسين هيكل، أحد ألمع كتاب مصر المعاصرين بدلا من محمود محمود باشا، الإقطاعي الكبير. والحزب له نفسه، رغم ارتباطه برأس المال الصناعي وتقيده باتباع سياساته، كان في الإطارات المتقنة للضرورة لفتح الثغرة المطلوبة. أخذت البورجوازية الصناعية تحاول إيجاد تعبير سياسي عنها. من المؤكد أن الحزب لم كان المفضل لديها. لكن كان من الضروري تجميع القوى التي ترمي لسبب أو لآخر، في الانضمام إليه. وقد أسس على ماهر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، "جبهة مصر" أملا في أن تصبح نماغ المجموعة الصناعية وفي نفس الفترة - فترة تقوية الجبهة الوطنية وبرز الشيوعيين - الدكتور أحمد حسين - الذي كان سفير مصر في واشنطن في وقت الأوقات - "جمعية الفلاح" أملا من خلال برنامج بهاجم عدم التنكز الريف استقطاب صغار المالكين ومتوسطيهم الذين كان الوفد يقوم بإغراء وكان هذا هو الوقت الذي تحول فيه حزب "مصر الفتاة" إلى "الاشتراكي" لكي يستفيد من ولاء قسم كبير من المتقنين للماركسية، للعطف الواضح على الاتحاد للسوفييتي. وأقام الإخوان المسلمون، متابعينهم العمل لأهدافهم الخاصة، تحالفات مثمرة مع رأس المال ولما وأنشأوا مجموعة كاملة من الشركات خاصة في القطاعين التجاري والصناعي تلك كانت أيضا الحقبة التي حاولت فيها البورجوازية الصناعية لأول مرة، أن تزود نفسها بعناصر أيديولوجية متماسكة. ونشر

بطرس غالى عام ١٩٣٨ كتابة البرنامجى "سياسة الغد" الذى يمزج بين واقعية أوساط رجال الأعمال والأفكار الإصلاحية للكريمة. وفى عام ١٩٣٩ نشر محمود كامل الطبعة الأولى من كتاب "مصر الغد" حيث تحولت الإصلاحية لطلب تلعون هذه للمرة من نعهد الاشتراكية القومية وأفكار الفاشية الأوروبية. لكن تفسيراً فلسفياً لكل التاريخ المصرى ظهر عام ١٩٥٠ لاقتصادى مصرى موهوب هو الدكتور صبحى وحيدة الذى كان يشغل منصب السكرتير العام لاتحاد الصناعات المصرية آنذاك. وكان عنوان الكتاب "فى أصول المسألة المصرية".

بعد تحليل أثر للفتح العربى على مصر التى ظلت فرعونية، ثم للنتائج المدمرة للاحتلال التركى، صور النهضة المصرية التى بدأت فى لوانل القرن للتاسع عشر، باعتبارها عمل الأمة الأساسى بقيادة زعمائها الذين حاولوا ضم مساهمة أوروبا إلى التراث المصرى العتيق. أثبتت "الموجة الأوربية" أنها كانت مخصصة ومثيرة "لأعراض النضوج" للمقلقة التى كان أهمها عدم تنظيم الانتلجنسيا المصرية التى درست فى أوروبا. فحيث أن للمثقفين لم يعرفوا سوى القليل عن تاريخ شعبهم بالذات، فقد كانوا عاجزين فى الواقع على أن يصبحوا عامل ورمز إعادة بعث التراث الوطنى الذى لكتسى بمساهمات الحضارة التقنية لأوروبا الطبقة الوسطى. فنتج عن ذلك العديد من "عقد النقص" التى مهدت للاستسلام وإنكار الذات.

تسلل الارتباك إلى كل جوانب المجتمع المصرى وكان منظر الحياة اليومية مشهد تخطيط متناقض على كل صعيد. وحيث أن الشعب لم يكن فى وضع يمكنه من العمل فقد كانت "الطبقة الحاكمة المصرية" هى التى تملك وسائل العمل ولا سيما الوقت والمال؛ لذلك فإن زيادة الفعالية، والدخول فى الحياة المصرية المنسجمة مع طبيعة مصر العميقة؛ كان مهمة الحكومة. وفوق أى أمر آخر على الطبقة الحاكمة أن توقف النزيف الاقتصادى الذى بدأه المماليك^(٥٨). ومجمل دراسة الدكتور وحيدة القائمة على أساس تاريخى متين أدت إلى مناقشة واسعة حول أولوية الاقتصاد والعمل الاقتصادى فى الحياة السياسية والثقافية. وبدأ المؤلف الذى لاقت دراسته الترحاب من رؤسائه زعماء رأس المال الصناعى المصرى - إسماعيل صدقى، عبد القوى أحمد، توفيق دومس، حسن نشأت، وغيرهم - على أنه أول مفكر

نظري لتاريخ مصر ومستقبلها، وكفيلسوف للتاريخ بالإضافة إلى كونه
اقتصاديًا موهوبًا وتكنوقراطيًا بالفطرة.

ازداد الوضع غموضًا كل يوم بعد حرب فلسطين. فالوفد رجع إلى
الحكم، كما رأينا. لكن الاصطدام الدامي بين الحزب السعدي والإخوان
المسلمين في ١٩٤٨ - ١٩٤٩، وانقسام الجناح الصناعي للبورجوازية
الكبيرة لم يكن له نظير إلا في الحزب الشيوعي. فالفرقان - كبار
الصناعيين والشيوعيين - وهما نصيرا إلحاق مصر بالركب المصري،
بالرغم من اختلافات أساسية في نظريتهما للمستقبل، عجزا عن العمل في
الوقت المناسب: عجز الصناعيون لأنهم لم يكونوا قد سيطروا بعد على
وسائل العمل اللازمة للقضاء على تحكم البورجوازية الزراعية الكبيرة.
وعجز الشيوعيون بسبب انقساماتهم الداخلية، وضعفهم بين الفلاحين في
الريف، وبسبب الملاحظات المتكررة التي كانوا يمدوا لها، وعباء حلفائهم من
الجماهير الوفدية التي لم تستطع تغيير طابع قيادتها السياسية تغييرًا جذريًا،
وخاصة بسبب استغلال القصر لحريق القاهرة.

ظلت قوة واحدة في الميدان، تتنصب بفخر، يحيطها الشعب بالعطف
والاحترام وينظر إليها على أنها ضحية فاروق، بينما كانت طبيعتها مختبئة
بمصرية: الجيش. والجيش المصري عام ١٩٥٢ لم يعد جيشًا عامًا ١٨٨٢
فالقيادة العليا كانت لا تزال تحت سيطرة الملك. لكن الوفد، ولاسيما وزيره
للحربية - حمدي سيف النصر - كان منهمكا في خلق جيش وطني. ففي سنة
١٩٣٦ وبجبة الالتزامات العسكرية التي فرضت على مصر بموجب
المعاهدة المصرية - البريطانية، اغتتم مصطفى النحاس الفرصة لفتح أبواب
الكلية الحربية للضباط الصغار من الطبقات الوسطى، بينما كانت الأنظمة
السابقة قد جعلت للكلية الحربية إقطاعية لأولاد الأغنياء.

كان للقادة الشباب الذين حصلوا على نجمة "الملازم الثاني" من عام
١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٠ متأثرين كلهم بالأفكار الوطنية بعمق. وعكست
أغليبيتهم من الوفديين أو الإخوان المسلمين الاتجاهات التي كانت تتنازع
الطبقة الوسطى المصرية، كما كان بينهم أقلية اجتذبتها الماركسية. وأصبح
بعضهم أتباعا لأحمد حسين وحاولوا مد يد المساعدة إلى اللواء عزيز
المصري - قائد الأركان العامة الذي لبعده البريطانيون بسبب تعاونه مع

للمحور عام ١٩٤٢. وامتزج الحقد على الاحتلال، للذي كان يحمله قلب كل واحد منهم، بالتصميم على عمل كل شيء لتأمين نهضة مصر. والمدعش في هذه المجموعة من الضباط الشباب، حيث برز الضباط الأحرار، كن حقيقة انسجامهم التام مع الواقع الاجتماعي للمصري. فمع تأثيرهم، خلال تدريبهم، يمثل المجتمع الصناعي في الفعالية، فقد بثوا ليديولوجيا - وخاصة في مجال السياسة والدين - دخل مدار المعتقدات التي تعبر عن أفكار الجناح الزراعي من الطبقة المصرية الوسطى : الوفد، والإخوان المسلمون جزئيا. وهذا يفسر الطابع العام لمطالبهم، وافتقارهم إلى برنامج، ولهزال المذهبي الذي سوف يطبع مصر بعد عشر سنوات. ولكنهم كانوا وحدهم يتمتعون برصيد جديد أمام الرأي العام. وقد جعلت منهم فضيحة شراء الأسلحة الفاسدة التي استغلها ببراعة إحصان عبد القدوس، رئيس تحرير "روز اليوسف"، مجلة مصر الأسبوعية الأولى، وأحمد أبو الفتح في "المصري"، جعلت منهم ضحايا مؤامرة استهدفت، من خلالهم، كل حركة التحرر الوطني العربية. كانت هذه المؤامرة مدبرة من قبل الملك ومستشاروه وتجار الأسلحة والقيادة العسكرية العليا في فيلات العباسية. وأكثر من ذلك، بدت المؤامرة أكثر اتساعا فسقط مدبروها المحتملين - إبراهيم عبد الهادي، رئيس الوزارة المصرية، ورياض الصلح، رئيس الوزارة اللبنانية^(٥٩)، وملك الأردن عبد الله - برصاص الشباب الوطني المنتقم.

بعد اشتراكهم في الحركة الوطنية الثورية عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ حاول أكثر هؤلاء الضباط العمل ضد القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية لاسيما في فترة تقدم رومل. ثم، بعد أن شاركوا في الإثارة السياسية للأعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٧، وأصيبوا بهزيمة فلسطين، عملوا كمدربين في نهاية ١٩٥٠ للعصابات في حربها ضد قاعدة القناة.

لكن عملهم كان ثانويا في كل الظروف. فالخدمة العسكرية لم تسمح لهم بفرصة للمشاركة في توجيه الحركة الوطنية بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢. وهم لم يزودوها بمفكرتها ولا بإطاراتها السياسية ولا بمناضليها في أي وقت. ولم يسهم الضباط الأحرار في المبادرات والنضحيات التي سمحت لتحرير

الوطن والديمقراطية بالتقدم، إلا بمساعدة ثانوية، كانت ضئيلة جدا عمليا، ولم يعرف عنها الشعب بمجموعه شيئا.

كانت هناك قوة واحدة يستطيع للضباط الشباب استعمالها لصالحهم، القوة للوحيدة التي خرجت نقية للصفحة من أحوال حرب فلسطين وحريق القاهرة : الجيش. وكان الملك لا يزال يعتقد أنه يستطيع أن يجعل منه أداة القصر الحصيلة. لذلك قرر وضع اللواء المهترئ حسين سرى عامر على رأس نادي الضباط في نفس الوقت الذي عينه فيه قائدا لقوات المشاة. كما أراد أن يجعل من صهره، العقيد إسماعيل شربين وزيرا للحربية والبحرية برغم التحذيرات التي أبداها تكرارا مرتضى المراغي، قائد الشرطة والأمن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١.

فجر ٢٢ يوليو ١٩٥٢ - الساعة الثالثة صباحا - احتلت نواة قيادة الضباط الأحرار المؤلفة من سبعة رجال، مقر قيادة الجيش العامة في العباسية. تم القبض على أعضاء القيادة العليا وانتهت عملية استلام السلطة. وبعد ذلك بثلاثة أيام كان على فاروق أن يتنازل عن العرش ويغادر مصر إلى الأبد^(١٠)

هل كانت هذه ثورة ؟

المصادر

- ١- المصدر (١٩٥٢)، لورده إبراهيم عامر في ثورة مصر القومية القاهرة (١٩٥٧)، ص ٤٣.
- ٢- من أجل حريتي وحرية بلادى، "المساء"، ٢ ديسمبر ١٩٥٨.
- ٣- بياع ومذمن قراءة، "المساء"، ١٣ نوفمبر ١٩٥٨.
- ٤- قصة التعليم ما كانت على الابل، "المساء"، ٢٠ نوفمبر ١٩٥٨.
- ٥- الأهرام، ٨ يناير ١٩٦٠.
- ٦- الأهرام، ٢٢ يناير ١٩٦٠.
- ٧- الأهرام، ١٧ سبتمبر ١٩٦١.
- ٨- اجمع المؤرخون المصريون على تأكيد الطابع الاستعماري العدواني للحملة الفرنسية، وكذا على المساهمة الثمينة للحملة العلمية التي رافقت بوناپرت. وهناك تشديد في نفس الوقت على استمرار الثقافة المصرية بالرغم من الاحتلال التركي، وعلى المقاومة الوطنية للشعب المصري. ويشير إلى ذلك شقيق غربال، عبد الرحمن الرافعي، محمد أنيس، حسين مؤنس وآخرون. ويمكن إيجاد برهان مقلع على ذلك في كتاب صبحي وحيدة في أصول المسألة المصرية (القاهرة، ١٩٥٠)، وفي "سندباد مصري" لحسين فوزي (القاهرة ١٩٦١)، وفي مؤلف محمد فؤاد شكرى للضخم "الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر" (القاهرة، ١٩٦٢).
- ٩- فوزي جرجس : دراسات في تاريخ السياسة المصرية منذ العصر المملوكي، (القاهرة ١٩٥٨)، ص ٣٦-٣٧.
- ١٠- إبراهيم عامر : الأرض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر (القاهرة، ١٩٥٨) ص ٨١-٨٢.
- ١١- للورد كرومر تقرير عن مصر والسودان لعام ١٩٠٥، (ص ١١٧). نشرت ترجمته الفرنسية في القاهرة عام ١٩٠٦. جدول كامل في كتاب أ. بورنز : الإمبريالية البريطانية في مصر (لندن ١٩٣٨).
- ١٢- أ. عامر ثورة مصر ص ١٦-١٧، البلك الأملى المصري ١٨٩٨ - ١٩٤٨ (القاهرة، ١٩٤٨).
- ١٣- محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص ٦٧٤ (القاهرة، ١٩٤٤)، الكتاب السنوي لاتحاد للصناعات المصرية ١٩٥٧-١٩٥٨، ص ٢٤٧ (القاهرة، ١٩٥٨).
- ١٤- شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ ص ١٢ (القاهرة، ١٩٥٧). شارل عيسوى : مصر في منتصف القرن، أو كسفورد، لندن ١٩٥٤، ص ٢٦. راجع أيضا الفصل المتعلق بالإصلاح الزراعي.

- ١٥- ش. عيسى : المرجع المذكور، ص ٤٠-٤١.
- يشير شهادى عطية الشافعى إلى أن الشركة الوطنية للفزل فى الإسكندرية كانت تضم ٢٦٠ عاملا، ومصنع للطرايش ١٨٠ عاملا من الجنسين، ومصنع الطوب فى القاهرة ١٥٠ عاملا (المرجع المذكور، صفحة ٢٩).
- ١٦- ف. جرجس : المرجع المذكور، ص ١٢١.
- ١٧- تلك مصر فى خدمة الاقتصاد القومى ١٩٢٠ - ١٩٦٠ : الأهرام، ٢٦ أكتوبر ١٩٦١.
- ١٨- لورده شهادى ع. الشافعى، المرجع المذكور، ص ٥٠.
- ١٩- فوزى جرجس : المصدر المذكور، ص ١٢٩-١٤٠.
- ٢٠- يتحدث م. ك. عيسى عن "النهضة الاقتصادية البريطانية (للتجارة الخارجية المصرية) وبدء الاحتكار الإنكليزى - الأمريكى عام ١٩٢١" فى "التنافس الإنكليزى الأمريكى فى مصر بين الحزبين العالميين" فى "مجلة دراسات اقتصادية وسياسية وتجارية" للصائرة بالإنكليزية فى القاهرة، العدد ٢، ١٩٥٧، ص ٤٠-٤٣.
- ٢١- هذا الاتجاه معترف به عند الجميع : إبراهيم علمر، وفوزى جرجس، وكذلك راشد البراوى فى كتابه : "الانقلاب العسكرى فى مصر"، بالفرنسية، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٨-٧٠.
- ٢٢- لوكيل السابق لوزارة التجارة والصناعة، عبد الله فكرى لياطة : الأجنبية فى الاقتصاد القومى، بالفرنسية، القاهرة ١٩٥١، لورده أ. عامر ثورة مصر، المرجع المذكور، ص ٥٦.
- ٢٣- الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية (القاهرة، ١٩٤٨). أ. علمر : ثورة مصر، المرجع المذكور، ص ٦٨ - ٦٩.
- ٢٤- عندما كان مجلس النواب الفرنسى يدرس اتفاقات "مونترلو" من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، أشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية إلى أنه إذا كان المجموع العام لرموس الأموال العامة فى مصر عام ١٩٣٨، يبلغ ٥٥ مليار فرنك، فإن قيمة رموس الأموال الأجنبية تبلغ ٨٥٠ مليارا، منها ٣٠ مليار تمثل الاستثمارات الفرنسية. (الأهرام، ١٠ يوليو ١٩٣٨).
- ٢٥- الإحصاءات مأخوذة من كتاب عبد الله فكرى لياطة، المرجع المذكور.
- ٢٦- راشد البراوى : المرجع المذكور، ص ٦٦.
- ٢٧- الأمم المتحدة : "التطور الاقتصادى فى الشرق الأوسط : ١٩٤٥ - ١٩٥٤"، نيويورك ١٩٥٥.
- ٢٨- ش. عيسى : المرجع المذكور، ص ٩٠. كتاب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى (القاهرة، ١٩٥٥).

- ٢٩- اللجنة العليا للإصلاح الزراعي : "هذا الفلاح وأسرته محمد على"، (القاهرة، ١٩٥٢) .
إ. عامر : "ثورة مصر"، للمرجع المذكور، ص ٤١ - ٤٢.
- ٣٠- كانت البنود الأربعة "الخاصة" : ١- ضمان سلامة مواصلات الإمبراطورية البريطانية، ٢- الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجي، ٣- حماية المصالح الأجنبية ومصالح الأقليات، ٤- السيطرة على السودان.
- ٣١- طه حسين عرض فلسفته في الثقافة المصرية في مؤلف هام يركز فيه على دور مصر المتوسطي : "مستقبل الثقافة في مصر"، (القاهرة، ١٩٣٦).
- ٣٢- حول هذا التشريع راجع : زكي بدوي : "مشكلات العمل والمنظمات : العمالية في مصر"، بالفرنسية، الإسكندرية ١٩٤٨. كذلك محمد فهم أمين : "تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر"، (القاهرة، ١٩٦١).
- ٣٣- كانت الأرستقراطية الزراعية تملك أكثر من وسيلة لتؤمن استمرار سيطرتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية.... ولبقت الانتخابات العامة المباشرة، بالرغم من أنها كانت ديمقراطية، هذه الطبقة الاجتماعية في الحكم : عادل عامر : "إفلاس النظام الدستوري المصري"، أطروحة حقوق، باريس ١٩٥٥، ص ٤١٣.
- ٣٤- لم تأخذ هذه المرحلة التي نشأ تنظيم الضباط الأحرار وغيره من التنظيمات، حقها في الدراسة. وبعض المراجع عنها هي :
- عبد الرحمن الرافعي : "في أعقاب الثورة المصرية"، الجزء الثاني، ص ١٩١ - ٢٢١ (القاهرة، ١٩٥٩)، ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٥٧. إ. عامر : "ثورة مصر"، للمرجع المذكور، ص ٦٦ - ٧٥. ش. ع. الشافعي : المرجع المذكور، ص ٨٠ - ٨٦. ف. جرجس : المرجع المذكور، ص ١٧٢ - ١٧٨. أحمد بهاء الدين : "قاروق ملكا ١٩٣٦ - ١٩٥٢"، (القاهرة، ١٩٥٢). الملف الكامل لموضوع "أساليب النضال المصري من حرب التحرير ضد الغزو الفرنسي إلى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي" الطليعة، المنة الثالثة. عدد ١٢ (١٩٦٧)، ص ٧ - ٥٥.
- ٣٥- نشر أحمد حسين مذهبه في كتاب "إيماني"، (القاهرة، ١٩٣٦). في تلك الفترة دخل لشباب جمال عبد الناصر إلى صفوف "مصر الفتاة" حيث بقي مستن. .
- ٣٦- صادق سعد : "ماماة التكوين" القاهرة، ١٩٤٥.
- ٣٧- في شهادته، خلال محاكمة قاتل أمين عثمان باشا، لشار مصطفى النحاس إلى احتمال وجود تسلسل عملاء منغوب بريطانيين....
- ٣٨- حول تاريخ الحركات الثقافية في تلك الفترة، راجع د. / مكاريوس : "تسببية مصر للمتقنة غذاء للحرب العالمية الثانية"، باريس، لاهاي، ١٩٦٠.
- وكتب ش. ع. الشافعي، ولوزي وجرجس، وإبراهيم عامر، التي يستشهد بها عادة، لقطعت منها الرقابة نصوصا كثيرة. وما ينكره ف. ز. لأكور في "الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط"، لندن ١٩٥٧. لا يشكل مصدرا أوليا، بالإضافة إلى أنه ملئ بالتفريات. وقد ظهر عدد من المنشورات الغنية بالوثائق حول تاريخ الشيوعية المصرية

من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٨، في الخفاء ابتداء من عام ١٩٤٧. ومن المحتمل أن القسم الأكبر منها قد فقد لهائياً.

٣٩- ش.ع. الشافعي، المرجع المذكور، ص ٩٥.

٤٠- ع. ر. الرافعي : "في أعقاب...." المرجع المذكور، الجزء الثالث (القاهرة، ١٩٥١)، ص ١٧٨ - ١٧٩.

٤١- راجع ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور، ص ٩٨ - ٩٩. لكن الرقابة حذفت الكثير من النص.

٤٢- من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩، تولى على الحكم رؤساء الحكومات التالية : محمود فهمي النقراشي (٢٤ فبراير - ١٩٤٥)، إسماعيل صنغلي (١٧ فبراير - ١٩٤٦)، النقراشي (٩ ديسمبر - ١٩٤٦)، إبراهيم عبد الهادي (٢٨ ديسمبر - ١٩٤٨)، حسين سري (٢ نوفمبر - ١٩٤٩).

٤٣- كانت نتيجة ذلك أول محاكمة كبيرة للشيوعية بعد الحرب : حكم على عشرين من قادة الحزب ثم برأت ساحتهم في ٢٤ فبراير ١٩٥٥. راجع الأهرام ١٠ - ١٧ يوليو ١٩٤٦.

٤٤- لكن الأستاذ الإنجليزي المتعاطف مع العرب، أ. ج. م. كريغ، يكتفي بوصف نفسي اجتماعي للوسط الطلابي الذي عاش فيه "الطلبة المصريون" السنة السابعة، العدد ٣ (١٩٥٥)، وص ٢٩٣ - ٢٩٩.

٤٥- ع. ر. الرافعي في عقاب...، المرجع المذكور، الجزء الثالث، ص ٢٦٢ - ٢٧٢. للبرلوي، المرجع المذكور، ص ١٦١ - ١٦٣.

٤٦- أورده ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور، ص ١١٢.

٤٧- اجتمعت لجنة تابعة للجبهة الوطنية في سبتمبر ١٩٥١. وقد حضر الاجتماع فتحي رضوان، أحمد حسين، أحمد كامل قطب، ممثلين عن حزب الفلاح الاشتراكي، ويوسف حلمي أمين عام حركة أنصار السلام، "الملايين" رقم ١٩، ٢ سبتمبر - ١٩٥١).

٤٨- حتى "أخبار اليوم" تعترف بذلك. راجع ش.ع. الشافعي، المرجع المذكور، ص ١١٨.

٤٩- "التليز" : ٢٦ ديسمبر ١٩٥١.

٥٠- ش.ع. الشافعي، المرجع المذكور، ص ١١٦.

٥١- نفس المرجع، ص ١٢٠.

٥٢- نفس المرجع، ص ١٢١.

٥٣- حسين فوزي، يتأمل "ملحمة الشعب المصري" قال فيما بعد عن حق : "يناير - ١٩٥٢، لو ما سلمنيه حركة انتحار الشعب المطلوب على أمره وقد فقد كل أمل في مستقبله". (سندباد مصري، المرجع المذكور، ص ٥٦).

٥٤- راجع مجموعة مجلة *Actualite* الأسبوعية (كاتون الثاني - تموز ١٩٥٢) : يجد للقارئ عرضا واسعا بعنوان "المختار من الصحافة العربية"، والتحليلات التي كنت أكتبها بإمضاء "ابن النيل". يوجد للمجلد في المكتبة الوطنية بالقاهرة تحت رقم: (per 1628 - 1629) و يوجد عرض للوقائع المتوافرة والاقتراصات "المقبولة" في الكتاب الأخير لعبد الرحمن الرافعي عن تاريخ الحركة الوطنية : "مقدمات الثورة"، للمرجع المذكور، ص ١١٢ - ١٤٩.

55- Un, op. cit, PP. 33-46.

٥٦- هذه الوثيقة الأخيرة :

34 - 21 PP. (1953) , El, XXIX, No 6 توجد في (EEI Report for the year 1952) والملاحظة بدعشة أن احدا من المؤلفين لم يذكر هذه الوثائق سوى ش. ع. الرافعي : المرجع المذكور، ص ١٢٦ - ١٢٨، وف. جرجس، المرجع المذكور، ص ٢١٥، ٢١٧. ٥٧- لاسيما ب. ف تايلر مفوض الشؤون التجارية في السفارة البريطانية بالقاهرة : "الأوضاع الاقتصادية والتجارية في مصر"، لندن ١٩٤٧، ص ٤. ٥٨- صبحي وحيدة : "اقتصادى تعلم في إيطاليا، أمين عام "اتحاد الصناعات المصرية" بعد الحرب العالمية الثانية. وهو أحد أنكى ممثلى التكنوقراطية الجديدة للصاعدة. وقد اغتيل عام ١٩٥٦.

راجع مقالنا فى "المساء" ٨ يناير ١٩٥٩.

(٥٩) لكن تبين فيما بعد أن هذه العلاقة لم تكن قائمة بالنسبة لرياض الصلح

(٦٠) حول هذه الفترة يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

ر. البرلوى، المرجع المذكور، أنور السادات : "قصة الثورة كاملة" و "أسرار الثورة المصرية" (القاهرة، ١٩٥٧). ع. ر. الرافعي : "مقدمات ثورة"، المرجع المذكور. عرض ممتع فى كتاب لاکوتير (L' Egypte en Mouvement (paris, 1975) :، باريس ١٩٥٧، وكتاب توم ليتل : "مصر"، نيويورك ١٩٥٨.

القسم الثانى

الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكرى

"إن تحليل الجوزة يعنى كسرهما"
- هيجل (علم المنطق)

ثلاث مراحل أساسية حددت حتى الآن طريق النظام العسكرى المصرى. وقد جرت العادة على النظر إليها من الوجهة السياسية كما يمكن للمرء أن يرى من خلال مراجعة للكتب التى ظهرت عن مصر منذ ١٩٥٢. ولكن سرعان ما تتحول هذه النظرة إلى المشكلة إلى نظرة نفسية، أو صورة عرض حيث يصبح الحدث ملونا بألوانها، ولو بالصدفة.

منذ الأيام الأولى للانقلاب فرضت الوقائع الأساسية وجودها ووتيرتها. وما ساحاوله هو بيان العناصر الأساسية، أى البناء التحتى الذى سيحدد وضع المشكلة - الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكرى فى مصر - والحل الذى عرض لها هنا.

فى البداية لم يكن ثمة برنامج مفصل ولا رؤية نظرية لما ستكون عليه مصر المستقبل. لكن المجتمع المصرى، تحت وطأة الحاجة الملحة لأن يصبح عصريا، فعالا ونشيطا - أى ليصنع نفسه وهو مستقل - أعطى معنى وترباطا لمبادرات طبعت بطابع التجريبية، بلونها الحذر دائما وحتى المغامرة أحيانا.

وكما قال عبد الناصر فيما بعد، فى مقدمته لكتاب م. م عطا مصر بين ثورتين: "إن للدافع الأول الذى قامت الثورة من أجله هو الحاجة إلى توسيع مجال الحياة أمام تزايد عدد السكان فى السنوات الأخيرة زيادة تعد بالملايين، مما أصاب جهاز الإنتاج بالشلل التام عمليا؛ الأمر الذى هدد البلاد بأخطار جسيمة...."

ثلاث مراحل - مشكلة الأرض، والتقدم الصناعى، وأخيرا القضاء على البورجوازية القديمة - كانت مقدمات لتصيب القيادة الجديدة.

الفصل الأول مشكلة الأرض

لا شك أن هناك تولريخ حاسمة. حريق القاهرة كان واحد منها بالنسبة لانقلاب الجيش. كذلك انتفاضة كفر الدوار فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ بالنسبة لإعلان القانون رقم ١٧٨ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ المتعلق بالإصلاح الزراعى.

ويجدر بنا تذكر هذين التاريخين. ومن المفيد للرجوع إلى تاريخ المسألة الزراعية فى مصر. عند ذلك يصبح كل شئ أكثر وضوحا - وضع الفلاح وقوة الأرستقراطية الزراعية - ويستطيع المرء أن يفهم عندها ضرورة الإعاقبة بواسطة الإصلاح قبل أن يفوت الوقت.

لقد عالج تاريخ المسألة الزراعية فى مصر عدد من الباحثين، خاصة يعقوب أرئين، رافيلون، م. صالح، محمد كامل مرسى، ج. أنهورى، صائق سعد، ج. بير. لكننا ندين لإبراهيم عامر بأول دراسة كاملة، مبدعة وموضحة، لتاريخ المسألة الزراعية - متضمنة فى وقت واحد نظام ملكية الأرضى واستبداده، والتركيب الاجتماعى فى الريف، والحركة الفلاحية - فى كتابه "الأرض والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر" ^(١) وسنتبع هنا تحليله فى خطوطه الأساسية.

من المعروف أن الفرعون القديم لا يتميز عن الأكوهية أو الآلهة، على الأقل حتى نهاية المملكة القديمة. كانت حكومة بيروقراطية شديدة المركزية تؤمن له السيطرة السياسية والأيدىولوجية على الأمة، وكان تحكمه بنظام المياه - حفر قنوات الري، بناء السدود لمواجهة الفيضانات، ضبط مستوى النيل - يجعله للميد المطلق للحياة اليومية. وذلك لأن "عمليات الري والصرف فى مصر تحتاج إلى جزء كبير من قوة العمل التى لا تستخدم فعلا فى الزراعة... وإذ كان من غير المستطاع القيام بتلك المهمة "المائية" بشكل مفيد على أساس محلى بحت، فقد كانت للحكومة المركزية تحرص دائما على وحدة البلاد الإدارية والسياسية لتنفيذ مشروعات الري العامة، كما كانت

تمارس سلطة فعلية إيجابية، وتسيطر على قوة عمل كبيرة... ولقد كان للمالك للوحيد لأرض مصر^(١).

وباعتباره للمالك للوحيد، رأى الفرعون نفسه مسؤولاً لإحاطة نفسه بالعملاء، إذا لم يكن الحلفاء. وكان هؤلاء وزراء، مديرو المقاطعات، وكهان، انضم إليهم "خدام الأرواح" ثم "خدام الآلهة" بعدد الوظائف التي تاحتها الأملاك التي وضعها الفرعون تحت متناول أماكن العبادة والمدافن. وشيئا فشيئا وجدت الحكومة المركزية نفسها وقد انتزع منها جزء من احتكارها بنسبة الارتفاع المستمر في حجم الأراضي التي أعطيت للموظفين والمعابد وللمنتفعين من كل أشكال "الوقف" حتى قبل أن توجد تلك الكلمة : كانت نهاية المملكة القديمة قد اقتربت. وعند نهاية السلالة السادسة في القرن ٢١ ق. م، كان حكام المقاطعات، كقاعدة، هم كهان المعابد الرئيسية للكبار أيضا - أي أكبر مستأجرى أراضي الفرعون. وقد جعل الصراع ضد الغزاة للهكسوس في القرن ١٨ ق. م، وفتوحات رمسيس، من الضروري إنشاء جيش من المرتزقة للذين منح رؤساءهم أراضي أيضا. وربما كان هذا هو مصدر الإفلاة أنه في عهد رمسيس الثاني كان يقتسم الأرض ثلاثة : الملك، والكهان، والمحاربون^(٢). وأول بروز للملكية الخاصة للأرض كان في عهد المملكة الوسطى، ولكن يبدو مؤكدا أنها دامت فترة قصيرة إذ أن انتصار سلالة طيبة أعاد إلى الفرعون احتكار الملكية العقارية^(٣).

كتب محمد كامل مرسى، الأستاذ في جامعة القاهرة سابقا : في عهد البطالمة أكثر مما في عهد السلالات الأخرى يبدو أن الملك كان المالك الأساسي لغالبية أراضي مصر^(٤). ولم يغير فتح العرب لمصر في القرن السابع بعد الميلاد، شيئا في بنية الملكية العقارية. ويقول لنا يعقوب أرئين : كانت الملكية في مصر تقوم على أسس مختلفة عن تلك في البلدان الأخرى التي فتحها المسلمون... فلم توزع الأرض على المسلمين الذين ساعدوا على الفتح، ولم تقطع أية أراضي تشكل الخمس، كجزية ترجع للخليفة حسب القانون. بل على العكس، فإن الفاتحين بعد أن استولوا على الأراضي التي كان يملكها اليونانيون الذين قتلوا في الحرب أو الذين نفوا وطردوا بعد سقوط الإسكندرية، أعادوا توزيعها على المقاطعات الموجودة ثم شاركوا المسيحيين المصريين فيها ليزرعوها. وبعد أن يعرض (روايتي ابن عبد

الحكيم والمسيوطى فى وصف طرق توزيع الضرائب، ينتهى للكاتب إلى القول : "يُستخلص بوضوح أن الملكية، كما نفهمها، لم تكن موجودة فى مصر، ونرى أنه منذ بداية الفتح الأولى لم يكن مساكن البلاد المصرى، للمزارع، يملك حقيقة الأرض، التى كانت تملكها المقاطعة، وإحكام، أى للدولة"^(١). وكانت الدولة تعنى "بيت المال"، أى وزارة المالية. وتمركزت مؤسسة "الوقف" التى كانت خاصة ودينية، فى مصر وتعاظمت أهميتها التى احتفظت بها حتى ١٩٥٤.

من الضرورى تعديل هذا الوصف. الواقع أنه إذا كانت الدولة هى المالك الوحيد للأرض فى مصر حقا - أثناء حكم الفراعنة وبعد الفتح العربى فى القرن السابع بعد الميلاد - فإنها لم تستبعد ممارسة نوع من الإيجار لمدى الحياة الذى اتخذ ثلاثة أشكال رئيسية:

الأول، الأراضى الممنوحة، لكى تستغل، لرجال الدين والمؤسسات الدينية فى مقابل دعمهم. وظهر فيما بعد توزيع الأراضى على القادة العسكريين والنبلاء الذين كان القصر الملكى يريد أن يكفل خدماتهم فى فترات التوسع الخارجى أو الاضطراب الداخلى. وأخيرا، هناك الأراضى الموزعة على بعض المزارعين الأغنياء مقابل ضرائب أميرية ومدفوعات بالمال وبالنوع، التى كانت محددة رسميا وبدقة. وهذا الشكل الأخير ظهر عند نهاية العصر الفرعونى ولوائى القرون الوسطى، فى الوقت الذى كانت فيه الدولة بأمس الحاجة إلى المال، وعندما كان من الواضح أنه يمكن تطوير الزراعة مقابل إعطاء الفلاحين شيئا من الاستقلالية، نوع من "المصلحة" فى الأرض التى كانوا يعملون فيها دون حقوق من أى نوع.

وفى مناسبتين، فى عصر المملكة الوسطى، وعهد المماليك، تجاوز الذين منحوا الأراضى لمدى الحياة، خاصة القادة العسكريون ورجال الدين، الحدود وذهبوا حتى إلى حد توريث أراضيهم أو منحها لجهة ثالثة. لكن السلطة المركزية سرعان ما عادت وسيطرت على الوضع، وظلت غالبية الفلاحين لا تعلم شيئا عن ملكية الأراضى حتى القرنين السابع والثامن عشر^(٢).

إذا كان الأمر على هذا النحو، إلى أى حد يمكن للتحدث عن "الإقطاع" فى مصر ؟ بعد أن طرح الحجج ذات النزعة الدينية، القائلة بأن

مركزية الأرض والسلطة قد ميزت مصر الفرعونية والإسلامية على السواء، بعيد إبراهيم عامر تأكيد وجهة النظر السابقة : "إن صورة ملكية الأرض في مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الأرض في أوروبا. فالأولى كانت ملكية للدولة، والثانية كانت ملكية فردية. والسبب الرئيسي لذلك الاختلاف، هو اختلاف صورة الري في مصر وفي أوروبا. فهو في الأولى نظام الري الاصطناعي. وهو في الثانية نظام الري الطبيعي المعتمد على الأمطار أو على أعمال الري المحدودة النطاق" (٨) .

ثم يستشهد بما كتبه آدم سميث، وريتشارد جونز، وجون ستيوارت ميل، وأخيرا كارل ماركس في رسالته إلى فريدريك أنجلز في ٢ حزيران (يونيو) عام ١٨٥٣ : "إن برنييه على حق إذ يرى أن الشكل الأساسي لكل الظواهر في الشرق - وهو يتحدث عن تركيا وإيران وهندوستان - يكمن في عدم وجود ملكية فردية للأرض. هذا هو المفتاح الحقيقي حتى للمساء الشرقية". ويجب أنجلز في ٦ يونيو بهذه الكلمات : "كيف حدث أن الشرقيين لم يصلوا إلى الملكية الفردية للأرض، حتى ولا في شكلها الإقطاعي ؟ إنني اعتقد أن السبب الرئيسي لذلك يرجع إلى المناخ وارتباطه بطبيعة التربة، وخاصة فيما يتعلق بالمساحات الصحراوية الواسعة... فالري الاصطناعي، هناك، هو الشرط الأول للزراعة، وهو أمر لا تقوم به إلا الجماعات القروية، أو الأقاليم، أو الحكومات المركزية. والحكومة في الشرق، ليس لها إلا إدارات ثلاث : المالية (التهب في الدخل)، الحربية (تهب الدخل والخارج)، الأشغال العامة (التي تهتم باستمرار الإنتاج)... " (٩) لكن عنصرين هدا بتغيير الصورة : إحداهما الممالك، والثاني نظام الالتزام. ولا يمكن مقارنة الممالك بالاسياد الإقطاعيين في الغرب إلا اعتباطا وبطريقة شكلية. والواقع أن نظام الري الاصطناعي في مصر قد حتم دائما وجود سلطة مركزية، قوية وموحدة، تحتاج إلى وكلاء كبار وموظفين وإداريين، أكثر مما تحتاج إلى حكام محليين. وهذا يفسر لماذا كان الممالك، كلما حاولوا العصيان، يتجهون مباشرة وبشكل طبيعي للإستيلاء على الحكم المركزي في القاهرة كما حدث عند انتفاضة علي بك الكبير عام ١٧٦٩. منذ الفراعنة حتى يومنا الحاضر شكلت مصر دائما كيانا واحدا ووحدة وطنية واحدة.

لما وضع الملتزمين كبار جباة الضرائب، فهو واضح. فهؤلاء الموظفون المنفذون للذين عينتهم السلطة المركزية عندما كانت ضعيفة ؛ كان يفترض أن يقوموا - مقابل وظيفتهم - بتحصيل كمية معينة من الضرائب من منطقتهم سنوياً. لذلك كان عليهم جمع هذا المبلغ بكل الوسائل الممكنة وبفرض ضرائب قاسية على الفلاحين تسمح لهم بالحصول على بعض الربح في نهاية السنة. صحيح أن وظيفة الملتزم أصبحت بالتدريج ورثية من خلال تقديم الهدايا للكثيرة إلى السلطة المركزية. لكن تلك السلطة بقيت وحدها سيده الأرض، وكانت هي وحدها التي تستطيع منح امتياز الالتزام الذي يمكنها أيضاً استرداده كعقاب.

إن ليس ما نعالجه هنا هو نظام إقطاعي من الطراز الأوروبي، وإنما بالأحرى نظام إقطاع "شرقي".

"إن ملكية الأرض الزراعية في مصر، والنظام الذي كان مؤمسا عليها قبل عصر محمد علي... كانت ملكية "إقطاعية شرقية"، تقوم على أسس تختلف عن أسس الإقطاعية الغربية. وتلك الأسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية، ومركزية سلطة الدولة في الزراعة. وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الإقطاعية الغربية، وهي تلك المظاهر الصادرة عن نظام المسخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف^(١٠)."

ووجهت حملة بوناپرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم عهد محمد علي، كما رأينا، ضربات مؤلمة للإقطاع الشرقي. والواقع أن قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨، وقد حدد أسعار الأراضي، واعترف بحق الفلاح في الإرث، ونظم تسجيل الملكية العقارية.

وفي عام ١٨٠٩ ألغى محمد علي نظام الالتزام. وفي ١٨١١ قام بمذبحة للمماليك في القلعة. وفي الفترة ما بين ١٨١٢ و ١٨١٨ وضع سجلاً للأموال ووزع أراضي المديرية على الفلاحين وعلى بعض فئات من الموظفين. وكان ٢ مليون فدان - مساحة الأرض المزروعة آنذاك في مصر - موزعين على الشكل التالي :

١- الأبعديات (الأراضي المعفاة من الضرائب) وللجفالك (المزارع)، التي منحها محمد علي لأفراد عائلته ولرجال حاشيته وللقادة العسكريين ولكبار الموظفين. وقد بلغت مساحة تلك الأراضي ٢٠٠,٠٠٠ فدان معفاة

من الضرائب. ويقول أرئين : كان فى نية الباشا خلق أرستقراطية زراعية وراثية" ^(١١).

ب- أراضى "الأوسية"، أو ١٠٠,٠٠٠ فدان منحت للمتزمين السابقين تعويضا لهم عن إلغاء الإلتزامات.

ج- أراضى "مسموح المشايخ" أو "مسموح المصطبة"، وهى الأراضى التى منحت لمشايخ البلاد. وبلغت مساحتها ١٥٤,٠٠٠ فدان.

د- أراضى "الرزقة" وهى الأراضى المعفاة من الضرائب التى منحت للموظفين الأجانب وبلغت مساحتها ٦٠٠٠ فدان.

هـ- أراضى "العربان" الواقعة على حدود القرى والتى منحت للبدو ^(١٢). ويعطى م.هـ. عيش ورشد للبرأوى وصفا تحليليا يختلف بعض الشيء عن وصف إبراهيم عامر. فبالنسبة لهما، كانت الأرض فى تلك الفترة موزعة كالتالى :

أ- أراضى "الخرابية" وأعطى حق استجارها مدى الحياة للفلاحين بمساحات تتراوح للواحدة منها بين ثلاثة وخمسة أفدنة. إلا أن لائحة سنة ١٨٤٦ أعطت واضع اليد على الأرض الخرابية حق جعلها "غاروقة" أى حق نقل حقوقه إلى شخص ثالث.

ب- أراضى "الأوسى"، خاصة فى مصر السفلى. وكان المتزمون يعملون وسعهم، فى الواقع، للاحتفاظ بها لذريتهم بواسطة "الوقف".

ج- أراضى "الرزقة" وهى معفاة من الضرائب ولكن لا يمكن تحويلها إلى "وقف".

د- أراضى "الأبعديات والجفالك" التى سمح محمد على، سنة ١٨٤٢ بملكيتها الكاملة من أجل جعل كبار الملاك يهتمون بشكل مباشر بتقديم الزراعة.

و- أراضى "مسموح المشايخ" أو "مسموح المصطبة"، ومعفاة هى الأخرى من الضرائب ^(١٣).

الفرق الأساسى بين هذا النظام ونظام "الإقطاع الشرقى" فى العهدين العربى والتركى هو التالى : قبل محمد على كانت الدولة تحتكر الأرض تحت المظهر الثانى للملكية والاستغلال، بينما احتفظ محمد على بمظهر

الملكية فقط، ناركا مهمة الاستغلال للأفراد تحت رقابته الشديدة والقاسية^(١٤). لذلك من الممكن قبول استنتاجات إبراهيم عامر، التي ترى "أن نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الإقطاعية والرأسمالية"^(١٥).

لم يتوقف الاتجاه نحو تركيز الملكية للفردية للأرض أبدا. فإلغاء الاحتكار الذي فرضته القوى الأوروبية على محمد علي عام ١٨٤٠، أدى إلى قانون عام ١٨٤٦ الذي اعترف بشكل محدود من الملكية وسمح بالرهن والتنازل إلى جهة ثالثة. وفي ١٨٤٨ أصدر ابنه، سعيد باشا نظاما عاما يقر للملكية الخاصة : حق تأجير الأرض لمدة ثلاث سنوات، حق الرهن، وبيع حقوق الاستغلال إلى فريق ثالث وتوريث الأرض. وقد شهد عهد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) إدخال وتوسيع زراعة القطن بسرعة من أجل تمويل المصانع الإنكليزية التي قطعت عنها إمدادات المواد الخام بسبب الحرب الأهلية الأميركية^(١٦). في سنة ١٨٧١ سمح قانون بمنح ملكية الأرض مقابل دفع الضرائب لست سنوات، مسبقا ودفعة واحدة. وبعد الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢، جعلت الأراضي للمعفاة من الضرائب قانونية (١٨٨٣)، كما جرى الأمر بالنسبة للأراضي المزروعة (١٨٩١)، وأخيرا ألغى نظام السخرة إلا في حالات المنفعة العامة (١٨٩٣).

أعطت الملكية الفردية للأرض الحياة للبورجوازية المصرية التي تابعتها تطورها من وجهات نظر مختلفة في عدة أماكن من هذا الكتاب. ما هي صورة القوى الاجتماعية في الريف ؟ مم كان يتكون جناح ملاك الأراضي من البورجوازية المصرية الذي سيطر على حياة مصر، بالتعاون مع المحتل، من ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢ ؟ سوف نعطينا بعض الإحصاءات الأخيرة صورة عامة عن توزيع الملكية العقارية بين الأعوام ١٨٩٤ و ١٩٥٢ :

ملكية صغيرة (أقل من ٥ أفدنة)		ملكية متوسطة (بين ٥ إلى ٥٠ فدانا)		ملكية كبيرة (أكثر من ٥٠ فدانا)		السنة
بالمئة	بالمئة	بالمئة	بالمئة	بالمئة	بالمئة	
الملاك	الأراضي	الملاك	الأراضي	الملاك	الأراضي	
٨٣,٣	٢١,٧	١٥,٤	٣٤,٣	١,٣	٤٤	١٨٩٤
٩١,٣	٢٦,٧	٨,٥	٣٠,٤	٠,٨	٤٣,٩	١٩١٤
٩٣,١	٣١,٦	٦,٣	٢٩,٧	٠,٦	٣٨,٧	١٩٣٠
٩٤,٣	٣٥,٤	٥,٢	٣٠,٤	٠,٥	٣٤,٢	١٩٥٢

لكن داخل المجموعة الأولى - صغار الملاك الذين يملكون أقل من ٥ أفدنة - يجب للتمييز بين مجموعتين فرعيتين : مجموعة الفلاحين الذين يملكون أقل من فدانين أى الذين لا يمكنهم تأمين حاجاتهم المعيشية ومجموعة صغار الملاك الذين كانوا يملكون بين فدانين وخمسة أفدنة، والذين كان باستطاعتهم تأمين حاجات معيشتهم المالية. كانت للمجموعة الأولى تضم ٢,٣٠٨,٩٠١ فلاح يقسمون ١,٢٣٠,٠٦٢ فدانا : أى أن ٨٤ بالمئة من ملك الأراضي (الملاك لا الفلاحين) كانوا يملكون ٢١ بالمئة من الأرض. فى الطرف الثانى، فى مجموعة كبار الملاك، يجب تمييز للمجموعة الفرعية للأرستقراطية الريفية بوضوح : ٢٨٠ مالكا كانوا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان : أى أن ٠,٠١ بالمئة من المالكين كانوا يملكون ١٠ بالمئة من الأراضي^(١٧).

لنرجع إلى الجدول المقارن أعلاه : بينما انخفضت نسبة كبار الملاك إلى ثلث ما كانت عليه قبل خمسين سنة، ظلت كمية الأرض التى يملكونها على ما هى عليه تقريبا، (وذلك بعد ملاحظة أن الأراضي الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان فى أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ٦ ملايين فدان فى سنة ١٩٥٢). وفى الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين إلى نحو الثلث دون أن تنخفض نسبة الأراضي التى يملكونها، بل وربما تكون قد زادت فى الواقع بحكم زيادة الأراضي للزراعية. وأخيرا زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون أن تعادلها زيادة فى الأراضي التى يملكونها. ثم يعود إبراهيم عامر ليقول : "تلاحظ فيما يتعلق بصغار

الملاك أن نسبة ٧٠ في المائة منهم كانوا في الواقع يملكون ما هو أقل من نصف فدان، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين. وهم بذلك يعتبرون في حكم المعدمين. ويضاف إليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئاً على الإطلاق، وإنما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الأراضي لزراعتها مقابل إيجار عيني، أو بالعمل الأجير في المزارع، أو بالعمل في تراحيل تطهير المضارف والترع ولمثالها^(١٨). ولنتظر إلى الوضع عن قرب أكثر.

كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة (أكثر من ٥٠ فداناً)، والتي يشار إليها عادة بشكل أدق باسم "الأرستقراطية الزراعية" أو يطلق عليها بشكل غير دقيق تسمية "الإقطاعيين"، تنقسم بدورها إلى فريقين تبعاً لطريقة استغلال الممتلكات الكبيرة.

للفريق الأول - كبار المالكين - كان يتألف من الذين يستغلون أملاكهم بإيجارها إلى فريق ثالث على غرار الكومبرادورين^(١٩). وكان مثل هذا الإيجار قبل ١٩٥٢، مكوناً بطريقة من الطريقتين التاليتين: إيجار لشخص واحد، يؤجر هو بدوره قطعة من فدان إلى ٥ أفدنة إلى مشغلي صغار، أو الإيجار الذي يتم عبر عدد من الوسطاء من أجل فرض أفضل سعر ممكن. وقد عم هذا الاتجاه في التاجير بعد الحرب العالمية الثانية وارتفع من ١,٧٣ بالمئة من الأراضي عام ١٩٣٩ إلى ٦٠,٩ بالمئة عام ١٩٤٩، ثم إلى ٧٥ بالمئة عام ١٩٥٢. وللواقع إن معدل إنتاج الفدان بلغ ١٧ جنيهاً عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، بينما كان معدل سعر الإيجار ٤٠ جنيهاً نتج عن ذلك، بالطبع، ارتفاع سريع في أسعار الإيجارات - ٤٧٢ عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة لأساس ١٠٠ لعام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - وفي أسعار الأراضي إذا ارتفع سعر الفدان إلى ٨٠٠ جنيه، بالرغم من أن قيمته الحقيقية كانت حوالي ٢٠٠ جنيه. وتعذت الطرق الإضافية لاستغلال الفلاح: ضرائب ورسوم متعددة، ارتفاع الإيجارات بشكل مواز لارتفاع سعر القطن، وشراء المحصول مسبقاً بأسعار تقل عن أسعار السوق، بيع السماد، إيجار الآلات، الدين بالفوائد للفلاحين^(٢٠).

كانت النواة الأهم لهذا الفريق تتألف من فاروق والعائلة المالكة : ١٥٩,٠٠٠ فدان من أجاد الأراضي لمجموع العائلة، ودخل سنوى يبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه من أملاك الملك.

ثمة عنصر هام آخر كان يدخل فى تأليف هذا للفريق وهو للدولة نفسها : وبشكل أخص، إدارة ممتلكات الدولة. فهذه الإدارة كانت تملك كل الأراضي غير المزروعة وكذلك مساحات شاسعة مؤجرة لأفراد. والحقبة أن الدولة جمعت، تحت هذه الفئة، أرباحا بقيمة ٨٢٤,٢٦٤ جنيه عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠، بينما جرى توزيع الأراضي التى استصلحتها الحكومة - ١٨٢,٦٢٣ فدان بين عام ١٩٣٥ و ١٩٥٠ - لصالح كبار الملاك، الذين حصلوا على ٩٠,٧ بالمئة منها، وحصل للملاك المتوسطون على ٧,٦ بالمئة وصغار الملاك على ١,٧ بالمئة فقط. هكذا من السهل رؤية إلى أى حد كانت الدولة قبل ١٩٥٢، دولة الأرستقراطية الزراعية.

الفريق الثانى كان فريق للمزارعين الأغنياء. وكان يشكل الأقلية من كبار الملاك الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم، إما لإنتاج مواد أولية لصناعات التحويل وخاصة للقطن، وإما لإنتاج سلع استهلاكية لكل من السوق الداخلى والأسواق الخارجية^(١).

بعد أن شكلا العمود الفقري لحزب الأمة (١٩٠٧ - ١٩١٤) الإسلامى الإصلاحى، ثم الحزب التحررى الدستورى منذ تأسيسه عام ١٩٢٣، عزز هذان الفريقان تمثيلهما وبالتأكيد سيطرتهما داخل الوفد وأعطياه شيئا فشيئا طابعا محافظا، خاصة تحت تأثير فؤاد سراج الدين. أما للملاك المتوسطون (٥ - ٥٠ فداناً) فكانت تتألف من مالكيين يملكون مساحة تكفى حاجاتهم، يزرعونها بأنفسهم بمساعدة عدد صغير من الفلاحين.

هنا أيضا يمكن التمييز بين فريقين. أولا، للمستوى الأعلى (يملكون بين ٢٠ و ٥٠ فدانا) من المالكين المومنين نسبيا الذين كان هدفهم العمل للوصول إلى طبقة الملاك الكبار، وكانوا لذلك مفرقين فى المحافظة (لقد زودوا الإخوان المسلمين بالكادرات، والمخابىء والمال). ثم كان هناك مستوى أدنى (٥ - ٢٠ فدانا) كان وضعها يسوء باستمرار. وكان مجموع هذا الفريق الفرعى جزءا لا يتجزأ من الطبقة الوسطى الوطنية، المتحررة

والديمقراطية، التي وجدت تعبيرها في الوفد. من داخل هذا الفريق ولد متقفو مصر للمستقلة - طه حسين، عباس العقاد، أحمد أمين، إبراهيم عبد القادر المازني، الدكتور محمد حسين هيكل، سلامة موسى، أحمد حسن الزيات، على مصطفى مشرفة، حسين فوزي، توفيق الحكيم، وكثيرون غيرهم - وكذلك القادة السياسيون لحركة الوفد الذين تحول الكثير منهم إلى الاشتراكية^(٢٢).

تحت هذه الطبقة كانت هناك الطبقة الوسطى للدنيا الريفية المؤلفة من صغار المالكين (١ - ٥ فدان) والفلاحين الفقراء الذين يستغلون قطع الأرض التي يملكونها، ويستأجرون أحيانا قطعة أرض يستغلونها ليدعموا دخلهم للزبل. وكانت المشكلة الرئيسية هنا هي لجرة الأرض التي أرادت هذه الطبقة - ذات العدد الكبير - أن تجعلها موازية للدخل من الأرض. وكانت أسعار المولد الزراعية تحكم حياة هؤلاء الرجال إذ أن ارتفاعها وحده يجعل بإمكانهم تأمين الحد الأدنى من معيشتهم.

تقليديا، كانت هذه الفئة تشكل الجناح اليساري للوفد في الريف وقد قدمت نقاط دعم كثيرة للشيوعيين. انضمت بعض عناصرها التي كان يخنفها البؤس وتطبعها الأيديولوجية الدينية إلى حركات أقصى اليمين (خاصة إلى الإخوان المسلمين، وإلى حزب أحمد حسين المتعدد الاسماء، وفيما بعد إلى الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي العربي).

حتى هذا الحد، يجب ألا ننسى أننا كنا نبحث في موضوع المالكين. لكن غالبية الفلاحين المصريين كانت بدون أرض على الإطلاق. كم كان عدد هؤلاء ٨ ٩ ملايين حسب إحصاءات إبراهيم عامر و ١٠ إلى ١٤ مليونا حسب إحصاءات دراسات مجموعة IEDES^(٢٣). في سنة ١٩٤٧ تخطى عددهم حاجات قوة العمل الزراعية بنسبة ٤٧ بالمئة، ويبدو من المحتمل أن ثلثهم فقط كانوا يعملون في العمل الزراعي بأجرة ضئيلة لا تتجاوز ٨ إلى ١٥ قرشا يوميا. جماهير صامته، مستغلة، يحيط بها الجوع، والمرض والموت، ولكن أيضا، وخاصة بعد ١٩٤٥، جماهير يحركها مد وجزر، يومي عادة، وأسبوعي وموسمي دلما، أولئك الذين ذهبوا من بينها إلى المدن وأصبحوا طلابا أو عمال مصانع. جاءت أفكار جديدة من المدن. شعار، تعبير : "الأرض لمن يفلحها" الأرض تعنى - من يدري ؟ - نهاية

الانتظار الطويل للموت. كان الفلاحون سينتفضون.... ولكن دعونا لا نسبق الأحداث.

لإكمال الصورة يجب ذكر الدور الذي لعبته المصارف في المناطق الريفية. للواقع أن زراعة المحصول الواحد من القطن التي أدخلها إسماعيل، والتي أصبحت إحدى السمات الرئيسية للاستغلال الإنكليزي الاستعماري لمصر في عهد كرومر، شجعت إنشاء نظام مصرفي ورهني كان يمتص المحصول السنوي من المزارعين المصريين، يبدأ بيد مع مصلحة الضرائب.

تأسس "البنك العقاري المصري" عام ١٨٨٠ برأسمال فرنسي. وفي ١٩٠٥ أنشاء الإنجليز "بنك مصر العقاري" الذي جاء ليساعد المصالح الإنكليزية المسيطرة في البنك الزراعي المصري الذي أسسه البنك الأهلي المصري عام ١٩٠٢، والذي صفي عام ١٩٣٦. وعلى أثر الكارثة التي سببتها أزمة الكساد العالمية عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، قرر الوفد عام ١٩٣٠ إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري من أجل مساعدة صغار ومتوسطي ملاك الأراضي، لكن الوفد اضطر للاستقالة تحت ضغط العائلات الكبيرة. وأصدر إسماعيل صديقي الذي خلفه في الحكم قانون ١٩٣١ القائل بأنه لا يحق طلب القرض إلا لمن يملك ٢٠٠ فدان بدل ٥٠ فدانا كحد أدنى، مما حصر الفائدة بكبار المالكين وحدهم. وفي سنة ١٩٤٩ أصبح اسم البنك بنك التسليف والرهونات الزراعي المصري، وحسنت شروط القروض.

خلال كل هذه الحقبة كانت سيطرة هذه المجموعات المصرفية، وأكثرها في يد الممولين الفرنسيين والإنجليز، على أرض مصر هائلة. في ١٩٠٧ مثلا، كانت قيمة الأراضي المزروعة ١٢٠ مليون جنيه بينما بلغت قيمة الدهونات ٦٠ مليون جنيه هكذا استغلت مساحات هامة من الأرض المصرية من قبل المصارف بدلا من أن تستغل من قبل المالكين^(٢٤).

لم يجد كفاح الفلاح المصري من أجل أرض مصر مؤرخه بعد. وقد كانت كثير من الاحكام المسبقة حول سلبية الفلاح - الطبيب، الفقير، التعميم - مادة لدراسات مشقة وغريبة. حل الفلكلور مكان السياسة، وأرخ ضمن نطاق الاقتصاد الاجتماعي. ومنذ ١٩٤٥ بذلت محاولات قليلة لإعادة بناء تاريخ الحركة للفلاحية، خاصة في أعمال المدرسة التاريخية الماركسية

(صادق سعد، شهدى عطية الشافعى، فوزى جرجس، إبراهيم عامر بشكل خاص، وكذلك أحمد رشدى صالح^(٢٥)). وهذه هى أبرز مراحلها :

طوال القرن التاسع عشر برزت ثلاثة اهداف : تكريس حق ملكية الأرض للخاصة ؛ للنضال لتحرير الفلاح من المسخرة ؛ وتطبيق النظام الأميرى بتعميمه. وعند نهاية القرن التاسع عشر تكونت نقطة للوعى الوطنى عند الفلاحين. وقد عبرت حركة الضباط المصريين بقيادة أحمد عرابى عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ بعمق عن مسخط صغار المالكين ومتوسطيهم، إزاء السيطرة المالية للدول الأوروبية على الخديوى فشارك الفلاحون بحماسة وعنوية فى الثورة والمقاومة المسلحة ضد غزو للقوات البريطانية عام ١٨٨٢، وخاصة فى منطقة شمال الدلتا^(٢٦).

فى بداية القرن العشرين، أصبح محمد فريد، الذى خلف مصطفى كامل فى قيادة الحزب الوطنى عام ١٩٠٨، المتحدث باسم المالكين الأغنياء والمدافع عن تطلعاتهم بتشكيل القوة السياسية الرئيسية ضد البنوك الإنجليزية - الفرنسية، حتى فى نفس الوقت الذى ساند فيه رغبة صغار الملاك ومتوسطيهم بحمايتهم من الآثار الضارة لسياسة التسليف للزراعى. لذلك اتى برنامج الحزب الوطنى يطالب : بتخفيض الضرائب على الأراضى، إنشاء "نقابات زراعية" - قصد بها شركات وليس نقابات عمالية - لحماية المزارعين من الحكومة وكبار المالكين، وحماية المستأجرين من المزارعين، وإنشاء تعاونيات زراعية (١٩١٢) تحت تأثير عمر لطفى.

بعد الحرب العالمية الأولى، عبرت ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة الوفد الذى كان يترعاه سعد زغلول، عن ظاهرتين : الأزمة العميقة داخل طبقتى الفلاحين الوسطى والفقيرة بسبب زيادة الضرائب خلال الحرب من جهة، وتدعيم الطبقة الوسطى التجارية فى المدن لنفسها وطموحها للسيطرة على السوق والدولة الوطنية، من جهة ثانية. استمرت الثورة من ١٩١٩ إلى ١٩٢١، ومن ثم حتى ١٩٢٣ بشكل مشنت. وقد شارك الفلاحون فيها بقوة تحت قيادة زعمانهم فى معظم الأحيان : خربوا السكك الحديدية، قاموا بهجمات مسلحة على القوات البريطانية وقوات البوليس، دمروا مستودعات، وأيضاً احتلوا أراضى وأعلنوا قيام جمهوريات مستقلة فى عدة مديريات فى مصر العليا ومصر السفلى. بعد ذلك بسنوات أصبح للفلاحون طليعة النضال

للشعبى ضد ديكتاتورية أحمد زيور (١٩٢٥) وإسماعيل صدقى خاصة (١٩٣٠ - ١٩٣٥).

كانت مطالب برنامج الوفد فى القطاع الزراعى : تنظيم الفلاحين للفقراء فى نقابات، وإنشاء علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات العمالية العالمية، وإلغاء نظام العزبة الشبيه بالاستغلال الإقطاعى إلى حد بعيد ؛ إعفاء الفلاحين الذين يملك كل منهم أقل من ثلاثين فداناً من الديون، والإعفاء التام من الضرائب للفلاحين الذين يملك كل منهم أقل من عشرة أفدنة، وفرض ضرائب خاصة للرى على الذين يملكون أكثر من مئة فدان، وإنشاء بنوك تعاونية لصغار الملاك. لكن لم يكن هناك أى ذكر للإصلاح الزراعى داخل الوفد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

أحدثت الحرب العالمية الثانية التغييرات التى نعرفها داخل الاقتصاد والمجتمع المصرى. وكانت عوامل الازدياد الكبير فى قوة الفريق الصناعى، والبورجوازية المصرية الكبيرة، وتأثير الثورة للصينية، وقبل كل شئ، نمو الحركة الشيوعية فى المدن وفى الريف بعد ١٩٤٥، كانت كلها عوامل وضعت المسألة الزراعية على رأس القضايا الداخلية التى كانت مرتبطة بالنضال من أجل الاستقلال والجلء عن أرض الوطن.

منذ ١٩٤٤، اعترف مصطفى النحاس، رئيس الوزراء آنذاك، أمام مجلس النواب بأن "الخلل الكبير والخطأ المسئول عن فقر أغلبية شعبنا هو العدد المرتفع للملكيات الكبيرة". فى نفس السنة قدم للنائب محمد خطاب لمجلس الشيوخ، تحت تأثير الدراسات الأولى التى وضعتها المجموعات الماركسية^(١٧)، أول مشروع لتحديد الملكية الزراعية. ورفعت لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس الحد الأعلى المقترح من ٥٠ فدان إلى ١٠٠ فدان الأمر الذى وافق عليه خطاب، لكن المجلس أسقط المشروع فى ١٦ يوليو ١٩٤٧.

فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ أعطت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة الإصلاح الزراعى الأولوية فى الإصلاحات الداخلية وتبنت شعار "الأرض لمن يفلحها!" واعتبرت أن انتفاضة فلاحية هى الشرط الأول لنجاح الثورة الوطنية وحاولت توسيع نشاطها فى المناطق الريفية.

فى ربيع ١٩٤٥ ظهر أول كتاب نظرى ماركسى "مشكلة الفلاح" لمهندس مختص هو صادق سعد. "إن مشاكل التموين وارتفاع الأسعار وصعوبات المعيشة التى خلقتها الحرب جعلت الناس يعون عيوب مجتمعنا ودفعت بهم إلى التفكير فى إصلاحه وذلك ليس عن طريق خطوة مصطنعة بل عن طريق إصلاحات جذرية". ودعا المؤلف إلى "إصدار قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فداناً من الأرض الزراعية فى المستقبل. وستكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بالتساوى على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين أى على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء.... إن الفلاحين الفقراء لهم حق أكثر من أى إنسان آخر فى الأرض التى يعملون فيها بأيديهم"، لذلك من الضروري مصادرة الأراضى التى تزيد عن ٥٠ فداناً دون تعويض وسيكون من المفيد فى نفس الوقت تشجيع إنشاء تعاونيات زراعية أو مزارع جماعية فى المناطق الريفية^(٢٨). فى الفترة نفسها، أعدت اللجنة العمالية للتحرير الوطنى، وهى منظمة سياسية نقابية للطبقة العاملة، برنامجاً طالبت فيه بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان إذا لم يكن بالإمكان العمل على تخفيضها إلى ٥٠ فداناً، و"لغاء الوقف" الخاص، وإنشاء تعاونيات زراعية، وتحسين مستوى معيشة الفلاح وثقافته. وتقدم كلا اتحادى النقابات اللذان ذكرا سابقاً - مؤتمر نقابات عمال مصر واللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر - ببرامج مماثلة فى ١٩٤٥ و ١٩٤٦.

ولتبرير حملة القمع التى شنها فى ١١ يوليو ١٩٤٦، ذكر إسماعيل صدقى أمام مجلس الشيوخ مقاطع من الصحف التقدمية المصرية التى عطلها، وخاصة هذه الجملة: "إن التوزيع غير العادل للثروة الوطنية يفرض توزيعاً جديداً للأرض: يجب إعطاؤها للفلاحين بشكل قطع صغيرة، ويجب أن يصاحب هذا الإجراء تشكيل تنظيم تعاونى"^(٢٩).

وفى ١٩٤٥ وباسم "جماعة النهضة القومية" اقترح مريت بطرس غالى برنامج إصلاح زراعى خلال ٢٥ سنة: وقد دعا إلى منع كبار المالكين من شراء أراضى جديدة، وترك أمر تقسيم الأملاك الكبيرة للإرث، وضع حد لى لتجزئة أية قطعة مزرعة يبلغ ٣ فدادين، وأخيراً توزيع أملاك "الوقف" على الفلاحين الفقراء بواسطة إدارة العقارات ووكالاتها. وما

لفت الاهتمام أكثر من الاقتراحات المحددة في البرنامج، كان تحذيره : 'يُمتد التملل الاجتماعي تدريجيا إلى القرى... وإذا أهملت هذه الحركة فإنها مليئة بالخطر... إن الإصلاح سوف يتحقق معهم (كبار المالكين) أو ضدهم ؛ ومن الأفضل للجميع أن يتم ذلك برضاهم وحتى بتعاونهم'. ويتابع كاتب البرنامج قائلا : 'فى الثورة يتركز الإصلاح على القضاء على الملكيات الكبيرة وعلى أصحابها فى بعض الأوقات. فى مصر، وفى الوضع الحالى يجب أن يكون الإصلاح للزراعى عمل حكومة حكيمة وبعيدة النظر تريد أن تستفيد من فترة الهدوء النسبى لتحقيق إصلاحا شاملا.... والرأى السياسى يتحول بتصميم نحو اليسار : الرغبة للعامة فى التجديد، فى التقدم الاجتماعى تظهر أكثر فأكثر... لكن اتجاهها للغالب لم يرسم بعد' (٢٠).

فى عام ١٩٤٩ أتم راشد البراوى، الذى كان استاذ التاريخ الاقتصادى فى كلية التجارة بجامعة القاهرة آنذاك، مشروعا لتعديل نظام الملكية العقارية لتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة. وفى هذه الفترة أيضا أنشأ الدكتور أحمد حسين 'جمعية الفلاح' وجعل من نفسه بطل الخطط التى قد تساعد على زيادة عدد الملكيات العائلية للصغيرة وتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين وتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين.

فى نفس السنة، خلال المعركة الانتخابية، تجمع ٧٢ مرشحا لانتخابات مجلس النواب حول أفكار محمد خطاب ومريت بطرس غالى، وجمعية الفلاح، وأيضا حول اتحاد الصناعات المصرية للقوى، وأصدروا برنامجا موحدا يطالب بتحديد الملكية الزراعية، وزيادة الضرائب على الملكيات الكبيرة 'لحمل كبار الملاك العقاريين على توجيه استثماراتهم نحو الصناعة'.

وفى مجلس النواب الجديد الذى انعقد عام ١٩٥٠، طالب النائب الاشتراكى الوحيد إبراهيم شكرى بتحديد الملكية بـ ٥٠ فدانا بينما طالب على الشيشينى ومريت بطرس غالى بجعلها ١٠٠ فدان. وكان شكرى يريد أن يسمح أيضا للزوجة بتملك ٦٠ فدانا أخرى و ٣٠ فدانا لكل ولد على أن يطبق على المجموع الضريبة التصاعدية وتنظيم الإيجارات.

وباسم حزب أحمد حسين الاشتراكى، شنت مجلة 'الاشتراكية' حملة ضد كبار رجال الإقطاع.

حتى عند الإخوان المسلمين أنفسهم، رأى سيد قطب، ممثل
الراييكالية، بوضوح ضرورة استباق ثورة الفلاحين وكتب يقول : "إن محمد
خطاب يفكر كراسمالي واعى. فهو يدرك أن تركيب الملكيات العقارية يجب
أن يتعدل من أجل إيقاف العواصف التي تتجمع في الأفق...." (٣١).

ومن وراء البحار، كانت تأثيرات مناقضة تلتقي في مصر.
فقد قدمت للبلدان الاشتراكية، وخاصة للصين، مثال الإصلاح
الجنري للملكية العقارية. وأصبح الجميع يعرفون الآن إلى أي حد كانت
القفصا التي طرحها في مصر متشابهة لتلك التي كانت موجودة في الصين
حيث كانت الثورة للفلاحية قوية جدا.

وجاءت تأثيرات مناقضة من الولايات المتحدة. فمذ نوفمبر ١٩٥٠،
حدد غوردن غراي سياسة أميركا للرئيسية في الشرق الأوسط : "أنه من
الواضح أن المشكلة الاقتصادية العاجلة في الشرق الأوسط هي مشكلة
الزراعة.... ولابد من تحسين وتوسيع وسائل الري، وإصلاح الأراضي
البور، وتحديث التقنية الزراعية، واتخاذ تدابير معقولة لإصلاح ملكية
الأرض، ونظام الائتمان".

في نفس السنة، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة، نصحت
هيئة الأمم المتحدة للبلدان المتخلفة بالمبادرة إلى إجراء إصلاح زراعي
كشرط أساسي لكل تصنيع، وكذلك لكل ارتفاع في مستوى معيشة السكان.
وفي مارس ١٩٥١، قدمت لجنة استشارية عينها رئيس الولايات
المتحدة للتوصيات التالية : "يجب تشجيع الإصلاح الزراعي في البلاد
المتخلفة لتأمين ملكية الأرض. وفي بعض البلدان لا يمكن محاربة الجوع
ومحاربة الاشتراكية إلا بالإصلاح الزراعي....".

أخيرا، في فبراير ١٩٥٢ - عقب حريق للقاهرة مباشرة (يجب
الانتباه لذلك) - أصدرت وزارة الخارجية الأميركية كتيباً بعنوان "الإصلاح
الزراعي تحدى عالمي" دعت فيه إلى تعديل نظام ملكية الأرض ونظام
الإيجارات وشددت على أهمية هذه الإجراءات في التصراع ضد
الشيوعية (٣٢).

بعد ذلك بمدة، وفي الكتاب الضخم الذي خصصه لموضوع الإصلاح
للزراعي يعترف سيد مرعي الذي أشرف على الإصلاح الزراعي لوقت

طويل كوزير، بقواعد الإصلاح الزراعي^(٢٣). وبالطبع فهو لا يشير مباشرة إلى التأثير الأميري، لكنه يظهر ارتباط الأرستقراطية للزراعية بالاستعمار ذاكرة كلمة للنبي المشهورة : "يستطيع الإنجليز الجلاء عن مصر مرتاحي للبال : فالواقع أنهم قد خلقوا طبقة من كبار المالكين تستطيع بريطانيا العظمى الاعتماد عليها لتنفيذ سياستها في مصر".

علام اعتمد الخبراء الأميريكيون في النصيح بالإصلاح اللوقائي ؟ على وقائع واضحة، ولو لمرة : في سنوات الحرب الأخيرة، انتشرت الجريمة في الريف انتشارا كبيرا يعبر عن حقد الفلاحين على المالكين^(٢٤). وبين ١٩٤٩ و ١٩٥١ ازدادت انتفاضات للفلاحين، خاصة في كفر نجم وبهوت. فقد هاجم الفلاحون الحراس للخاصين وحتى مراكز للشرطة بأسلحة حديثة، مشعلين النيران في للمكاتب ومطالبين بالأراضي التي يعملون فيها. وواحدا بعد الآخر - بدرلوى عاشور باشا، الأمير يوسف كمال، ولي العهد الأمير محمد على، فؤاد سراج الدين باشا، عبد اللطيف طلعت باشا، وكبير موظفي البلاط - شهدوا كلهم ممتلكاتهم وهي تصبح مسرحا لأعمال عصيان لجا فيها للفلاحون إلى السلاح أحيانا. وقد حدث ذلك حتى في الأملاك الملكية. كانت هذه هي الفترة التي استطاع فيها اليسار، مستفيدا من دروس انتكاسات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - بتأثير من شهادي عطية الشافعي - أن يظهر عزمه على للتغلغل في المناطق الريفية وكسب الفلاحين. وفي للواقع أن للشبكات امتدت حول للمراكز للصناعية للكبيرة - خاصة المحلة الكبرى، شبرا الخيمة، كفر الدوار، والشرقية، شرقى قناة السويس - ووجدت التأييد في صفوف للمعلمين، والعمال الموسميين، والموظفين للصغار. ونشأت علاقة متزايدة بين المصانع الحديثة، حيث كانت للنقابات والمنظمات الشيوعية تمثل قوة ذات وزن، وكذلك المدن التي كانت تغطيها لجان الجبهة المتحدة من جهة، وبين عزب الباشوات ودوائر الأمراء وممتلكات الملك والشركات العقارية من جهة أخرى. وأصبحت "القطاعات للفلاحية" للمنظمات الماركسية في سنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨ مدعمة تماما بإطارات محترفة ولجان تجمع بين الطالب المحلي والمعلم الوطني والفلاح والعامل للزراعي والفلاح الفقير الذي كانت الأرض بالنسبة له مسألة حياة أو موت.

من الطبيعي أن يكون انقلاب الضابط الأحرار وخلع الملك فاروق قد
هز القلوب وأثار للمخيلات. في المناطق الريفية بدأ الحديث عن الإصلاح
الزراعي وانطلقت أصدااء ثورية من المراكز العمالية الكبيرة. وبلغت البلبلة
السياسية أوجها وذهب للبعض إلى وقوع ثورة شعبية حقيقية^(٢٥). وفي كفر
الدوار. حيث توجد مصانع شركة 'صباعى البيضا' الإنجليزية - المصرية
(كان معظم للرأسمال إنجليزيا وكان كله يدار بواسطة أحمد عبود) قررت
للنقابة الإضراب. وخطب زعيمها، مصطفى خميس ومحمد حسن البكرى
فى الجموع التى اختلط فيها عمال وفلاحو المنطقة، وتحدثا عن مرحلة
جديدة، عن نهاية للظلم والاضطهاد. كان ذلك فى ١٣ أغسطس. فى اليوم
نفسه حاصر الجيش للمصنع وفرق المتظاهرين وأقام محكمة عسكرية
حاكمت القائدين للعاملين فى الحال وأصدرت حكم الإعدام عليهما. وفى
اليوم التالى شنقا عاليا^(٢٦).

منذ البداية حطم عمل الجيش بالإرهاب أول محاولة للثورة الشعبية
نابعة من قيادة شعبية وقادرة، رغم عدم وضوح أهدافها وضعف إطاراتها
الأساسية، على التحول إلى انتفاضة فلاحية مسلحة.

كانت أيام كفر الدوار هذه هى التى فرضت الإسراع بالاهتمام
بتحقيق خطوة متقنة. وظل الهدف الأساسى هو توجيه للرأسمالى نحو
الصناعة، لكن ١٣ آب (أغسطس) أظهر اتجاه للخطر وحدد وسائله.

بعد حادث كفر الدوار بأقل من شهر صدر القانون رقم ١٧٨ فى ٩
سبتمبر ١٩٥٢ للقاضى بالإصلاح الزراعى. ورغم فذلكات قائد الجناح جمال
سالم فقد كان الأعضاء اليساريون فى مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط
الأحرار، وخاصة الرائد خالد محى الدين والعقيد يوسف صديق، هم الذين
حددوا فى النهاية مختلف بنوده، يساعدهم فى ذلك محام شاب موهوب
:صديق شخصى للرئيس جمال عبد الناصر، هو أحمد فؤاد.

حاول على ماهر، الذى كان لا يزال رئيسا للوزراء، معارضة
لإصلاح مقترحا ٥٠٠ فدان كحد أعلى. وبرر كبار الملاك معارضتهم
حجج دستورية ودينية. فقد قالوا إن الإصلاح يحرق دستور ١٩٢٣ الذى
نان العمل لا يزال ماريا به، وبمسه لمبدأ الملكية الخاصة فإن الإصلاح
خرق تعاليم الإسلام. واقترحوا أن يستبدل القانون بإنشاء نظام الضريبة

التصاعدية. لكن مجلس قيادة الثورة رفض اتجاه هذا النقاش كله "لأن هذا النظام على العيوب السياسية التي تصاحب عادة تركيز مساحات كبيرة من الأراضي في أيدي قليلة"^(٣٧). فلنتذكر هذا التعليل : المشكلة المطروحة هنا كانت مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، مشكلة سلطة للدولة التي تمارسها الأرستقراطية الزراعية والتي قرر الجيش الحد من امتيازاتها لصالح الجناح الصناعي. استقال على ماهر فخلفه اللواء محمد نجيب.

ما هو محتوى إصلاح ١٩٥٢ الزراعي ؟^(٣٨)

أ- يجعل الحد الأعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للشخص الواحد. وفي الواقع سيحتفظ أغلب هؤلاء الملاك بـ ٣٠٠ فدان حيث أن القانون سمح لأب ولدين الاحتفاظ بـ ١٠٠ فدان أخرى.

ب- يمنح إعفاء من هذا الحد للشركات التي تملك أكثر من ٢٠٠ فدان على أساس أنها تستصلح الأراضي البور والأراضي القاحلة ؛ وللأفراد من نفس الفئة، وللشركات الصناعية التي كانت تحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ فدان من الأرض لإنتاجها ؛ وللشركات العلمية والجمعيات الخيرية، وللملاك الدائنين في أوضاع خاصة حددها القانون.

ج- يعرض على كل مالك يشمل القانون بسندات حكومية قابلة للتداول مقابل الأرض المنزوعة منه. ويحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة إيجاره التي كانت تساوي سبع مرات قيمة الضريبة على الأرض، وبالإضافة إلى ذلك يعرض المالك عن قيمة الأشجار والتجهيزات، للدائمة أو غير الدائمة، الموجودة على أرضه. وتحمل السندات المعطاة للمالكين فائدة سنوية قدرها ٣ بالمئة لمدة ثلاثين سنة، وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الأراضي البور، الخ.

د- توزع الدولة الأراضي المنزوعة على الفلاحين خلال ٥ سنوات، مع أنه يسمح للمالكين ببيع أراضيهم إلى الفلاحين مباشرة إذا كانت هذه الأراضي لا تقع ضمن نطاق أحكام القانون. وجعل الحد الأعلى للأرض المباعة للفلاح ٥ فدانين يدفع ثمنها للدولة خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣ بالمئة سنوياً زيادة على رسم إضافي يبلغ ١٥ بالمئة من مجموع سعر الأرض لسد نفقات نزع وإعادة توزيع الملكية. وأخيراً، على كل مستفيد من الإصلاح أن يكون مصرياً بالغاً السن القانوني، لا حكم عليه بما يختص بقضايا الشرف ؛

وعليه أن يكون مزارعا، مستأجرا أو عاملا في الأرض للموزعة أو ساكنا في قرية موضوع للبحث.

د- في الوقت نفسه أخذ للقانون على عاتقه تحديد العلاقات بين ملاك الأراضي و مستأجريها. فحددت قيمة إيجار الفدان بسبع أمثال للضريبة عليه أو بنصف محصوله إذا كان الإيجار قد جرى على نظام المشاركة في المحصول، وأعفيت للحدائق ومزارع الزهور من هذا النظام. وأخيرا لا يمكن لأحد أن يستأجر أرضا إلا إذا كان سيعمل فيها بنفسه، ولا يؤجر لمدة تقل عن ثلاث سنوات.

و- تعيين لجنة خاصة من قبل الوزير (٣ أعضاء من الملاك والمستأجرين، ٣ أعضاء عن العمال الزراعيين، وموظف كبير كرئيس) تكون مهمتها تحديد أجور العمال الزراعيين في المناطق المختلفة كل سنة.

ز- إنشاء تعاونيات زراعية لصغار المالكين (حتى ٥ أفدنة). وتكون مهمتها تنظيم للحصول على قروض زراعية وأسمدة وتجهيزات ومواشي وبذور وآلات زراعية ووسائل مواصلات، وتنظيم دورة المحاصيل وتسويقها. وعلى هذه التعاونيات أن تتجمع بعد ذلك في اتحادات تعاونية ونقابات تعاونية تخضع لإدارة وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

ح - يسمح للعمال الزراعيين بتشكيل نقابات لحماية مصالحهم المشتركة.

كيف كانت النتائج ؟

عام ١٩٦٢، صرحت الدولة أنها أعادت توزيع ٦٤٢،٦٤٥ فدانا، من مجموعة ٥،٩٦٤،٠٠٠ فدانا من الأراضي المزروعة في ذلك التاريخ، على ٢٢٦،٠٠٠ عائلة - أي ١٠ بالمئة من الأراضي على ٢،٠٠٠،٠٠٠ فلاح - الأمر الذي يبرر ملاحظة بيير فرومون : "كان الإصلاح الزراعي إيماءة شفقة سياسية ؛ وقد قدرت بعمق، لكن يجب الاعتراف بأن أثرها العملي كان ضعيفا" (٣٩).

وكان الطابع المعتدل لهذا الإصلاح يلاحظ كذلك في مسألة التعويضات لكبار المالكين. والحقيقة، وباعتراف المصارف الرسمية كان هناك (قبل ١٩٥٢) تضخم في أسعار الأراضي حتى وصل ثمن الفدان إلى ٨٠٠ جنيه، بينما قيمته الحقيقية لا تتعدى ٢٨٠ جنيه. نتيجة لذلك وصل

إيجار الفدان إلى ٦٠ جنيهها، بينما قيمة الإيجار الحقيقي لا تتجاوز ٢٨ جنيهها... وهكذا فإن المبالغ التي دفعت في الأراضي فوق قيمتها الحقيقية تقدر بنحو ٥٠٠ مليون جنيه في المدن من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢...^(١٠). وحسب تقديرات دوريان ولارينر Doren Warriner فإنه يجري سدك أثمان لأراضي غالبية المالكين الكبار خلال ١٤ عاما، وكانت تعويضاتهم، القائمة على هذه الشروط تمثل إشارة حقيقية لترضية سياسية من الدولة تجاه نافذى العهد الماضى، ورفضاً صامتا لمبدأ انتزاع الملكية بشكل ثورى. لكن ما هو وضع المالك الصغير الجديد ؟ استطاع فريق من المحققين من جريدة "المساء" بقيادة الاقتصادى على الشلقانى، أن يثبت بعد سلسلة من الدراسات الميدانية، أن الفلاح كان مجبرا على دفع ٥٠ جنيه سنويا عن كل فدان حصل عليه من الدولة، موزعة كالتالى : ١٤,٤٥٠ جنيه لدفع القسط السنوى من القرض، ١٢,٠٦٥ جنيه كاشتراك فى تجهيزات الري، الخ ١٠,٠٠٠ جنيه كمصاريف زراعية، ١٠ جنيه لدفع ديون سابقة فى معظم الاحيان ودفع رسوم طفيفة أخرى^(١١). وأدت حسابات مختلفة قامت بها جريدة "الجمهورية" شبه الرسمية فى قرية بلتاج، إلى النتيجة بأن المدفوعات المختلفة للفلاح الذى يملك ٣ فدادين بلغت ١٢٥ جنيه سنويا بينما كان دخله ١١٥ جنيهها فقط^(١٢).

فى الوقت نفسه، وكان سبب ذلك تأكيد استمرارية التاريخ المصرى، جنت الدولة كمالك لماسمى "أراضي الإصلاح الزراعى" - أى للمساحات التى لم تكن قد وزعت على الفلاحين بعد - ربها منها بلغ ٢,٧٥٤,٨٠٠ جنيه عام ١٩٥٥، محتلة مكان كبار المالكين فى استغلال الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين^(١٣). وبسرعة وظفت الحكومة أموالا طائلة لتستطيع لعب دور المالك ومدير الأعمال. وبينما كانت الفكرة الأصلية هى التمويل الذاتى، طلبت إدارة الإصلاح الزراعى وحصلت على ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى ديسمبر ١٩٥٢. وبموجب أحكام قانون رقم ١٣١ لعام ١٩٥٣ اكتسبت هيئة الإصلاح الزراعى (وزارة الإصلاح الزراعى فيما بعد) شخصية قانونية وتمويلا مستقلا، وأعطيت حق تشكيل جهاز اختصاصى ينتقى أعضاؤه بمعزل عن

مضايقات البيروقراطية للحكومية، كما وضع بتصرفها رأس مال قدره ٨٢ مليون جنيه، مما جعل منها عمليا أكبر مالك عقارى فى مصر^(١٤).

ولما كانت الفكرة الاصلية هى إعطاء للفلاح حصة فى الأرض، فقد كانت النتيجة النهائية ازدياد نسبة الملك للصغار الذين يعيشون على شفير المجاعة ازديادا كبيرا : لزدادت نسبة الذين كانوا يملكون أقل من ٥ أفدنة من ٣٥,٥ بالمئة قبل الإصلاح الزراعى إلى ٤٩,٣ بالمئة بعده. وفى فبراير ١٩٥١ استشهد كتاب للدولة السنوى بأراء إدارة الزراعة الأميركية، موافقا عليها : "أن توفير قطعة صغيرة من الأرض وبعض الظروف للملئمة له تأثير على السلام العالمى أكثر مما تؤثر فيه جيوش كبيرة لتحقيق هذا السلام. أنه شئ ينمو فى كيان الإنسان الداخلى... إنه شئ يستعصى استقطاعه وانتزاعه"^(١٥). مع هذا، كما رأينا، كان يوجد فى مصر تقليد قديم يجعل من المديرية وحدة الامتلاك والاستثمار الزراعى فى مصر حتى عهد محمد على. وبالتالي، لم يكن هناك حاجة لتقليد الصين، إذ كان يكفى العودة إلى التاريخ دون إغفال لتجارب الجديدة الحديثة.

يجب إضافة أنه إذا كان قد أعيد توزيع الأراضى من أجل مصلحة الملك والمستأجرين الصغار، فإن الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لم يحصلوا على شئ. فضلا عن ذلك بقى تحديد إيجارات الأراضى حبرا على ورق فى أغلب الحالات. وكان على الفلاح مواجهة ليس فقط تحايلات المالك الكبير الذى كان يجد دائما وسيلة للربح، ولكن مواجهة العقليّة البيروقراطية ولامبالاة موظفى إدارة الإصلاح المهتمون فقط بتقدمهم فى المناصب وبالإنشاء غير المشروع، أيضا. لقد أعد الإصلاح الزراعى ونفذ من فوق من أجل وقف أية مبادرة ثورية من جانب الفلاحين.

رغم هذا، فإن البنود المتعلقة بتحديد إيجارات الأراضى انقصت بالتكريع دخل الملك حيث لم يبق الملك الأغنياء، كما كانوا فى السابق، المقررين الوحيديين لمستوى السعر. وإلى حد ما، وقبل أولائه، كان ذلك نفس التقييد على نمو الرأسمال الذى كان سيضرب القطاع الصناعى والتجارى والمصرفى عام ١٩٦١. والمتمسكون بالأرض من بين كبار المالكين سيتولون بعد ذلك مشقة إدارتها بأنفسهم ويتخلون شيئا فشيئا عن الملكية المتغيبية. ولم يعد وزنهم الاجتماعى فى المناطق الريفية يسحق

مجموعة المالكين للمتوسطين (٥ - ٥٠ فدانا)، - الملاك المصريون - الذين كانت للدولة مصرّة على تقويتهم وعملت على إحاطتهم بطبقة أكبر من المالكين الصغار.

هنا يرد التساؤل عما إذا كان قد طرأ تحسن ما على مستوى عيش الفلاح. يصعب قول ذلك قبل ١٩٦١ - ١٩٦٣ عندما أنشئت "منظمة الزراعة" الأكثر تنظيماً. وفي الواقع ارتفع للفائض في عدد العمال الزراعيين من ٤٢ بالمئة عام ١٩٤٧ إلى ٤٧ بالمئة عام ١٩٥٤ الأمر الذي لا بد أنه أدى إلى إنقاص دخلهم الفعلي. لقد انخفضت مساحات الأراضي التي يستغلها كبار الملاك، بينما لم يكن الملاك الجدد الذين ظهروا مع الإصلاح الزراعي، بحاجة إلى استئجار عمال إذ كانوا يقومون بالعمل كله بأنفسهم ويعتبرون أنفسهم سعداء جداً لو تمكنوا من تأمين قوتهم الضئيل.

يقدم الدكتور محمد دويدار تحليلاً أكثر دقة لهذه الظاهرة : "في مسيل القيام بزراعة الأرض مباشرة بدلاً من تأجيرها لعائلات الفلاحين للفقرة، كان على كبار الملاك أن يتجهوا إلى العمال المؤجرين. وكان الشكل العائلي لوحدة الإنتاج هو الذي جعل بالإمكان وجود فائض عمالي في الخلية الإنتاجية. وبنسبة نمو هذا التغيير في الشكل الاجتماعي لوحدة الإنتاج، كان للفائض العمالي يزداد بعمال يعرضون بيع خدماتهم في السوق. كانت النتيجة زيادة عدد العمال الزراعيين للمؤجرين. إلى هذا الحد فإن السؤال لم يعد حول البطالة المقنعة بل للبطالة الواضحة". ثم يصل إلى استنتاجه للوثيق الصلة بالموضوع : "إن وجود قوة عمل رخيصة نسبياً في السوق يفتح الطريق أمام زراعة مزارعين مؤجرين"^(١٦).

ورغم أن القانون سمح بإنشاء نقابات للعمال الزراعيين، فإن هذه النقابات لم تظهر إلى الوجود. وفي ديسمبر ١٩٥٦ أرجعت وزارة الشئون الاجتماعية المستوى المئكي للوعي بالاتحاد في المناطق الريفية إلى "لنفوذ الإقطاعي"^(١٧)، بينما لا يذكر الوزير السابق سيد مرعي شيئاً عن ذلك في كتابه عن الإصلاح الزراعي. بالتأكيد كان يوجد حتى عام ١٩٥٨، اتحاد لنقابات العمال الزراعيين في القاهرة الذي ضم ٥ آلاف عضو، لكن لم يعرف عن نشاطه أي شيء. وجاء حل النقابات الصناعية واستبدالها بنقابة

وألحده فى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ لغيرا لبقضى على الأمال للضئيلة التى بعثا فى هذا للمجال قانون ١٩٥٢.

لشارت للصحف إلى هذه الثغرات الواسعة، وخاصة صحيفة "المساء" خلال سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨، وأخذتها للحكومة بئين الاعتبار فأصدرت فى سبتمبر ١٩٥٨ قانونا يعدل قانون ١٩٥٢ كالتالى :

أ- يدفع ثمن الأرض للموزعة على المالكين للجدد خلال ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة.

ب- تخفض للفائدة السنوية من ٢ بالمئة على ٣٠ سنة إلى ١,٥ بالمئة على ٤٠ سنة.

ج- تخفض رسوم نزع الملكية وإعادة توزيعها من ١٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة.

بشكل إجمالى تكرت هذه التخفيضات بـ ٥ جنيهات للفدان فى العام وفقا لحسابات على الشلقتى^(١٨). ومن المسلم به أن ذلك لم يكن كثيرا.

فى يوليو ١٩٦١ أدخلت الحكومة تعديلا جديدا وهاما على قانون الإصلاح الزراعى وذلك فى إطار القوانين "الاشتراكية"، ونظرا لحاجات الاقتصاد الملحة ككل، ولضرورة القضاء على تأثير طبقة كبار الملاك القديمة التى بدأت بالتحرك مجددا بعد انهيار الوحدة المصرية - السورية.

وبنهاية خطة العشر سنوات للإتماء الاقتصادى الهانفة إلى مضاعفة الإنتاج القومى بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠، حدد للقطاع الزراعى برنامج يقضى بزيادة الأراضى المزروعة بنسبة للثلث أى ٢ مليون فدان (٨ مليون فدان عام ١٩٧٠ مقابل ٦ مليون فدان عام ١٩٦٠). وأنت عوامل مثل عدم اللواله للعنيد لكبار المالكين للسابقين الذين أبعوا أكثر فأكثر عن الحياة العامة وغير الراغبين فى لعب دور ريادةى، والحاجة الملحة لإدخال جماهير الفلاحين فى إطار النظام العسكرى، والاهتمام أيضا بتنظيم للمالكين للصغار، مع زيادة عددهم، ضمن مخطط تعاونى فى المناطق الريفية، بالإضافة إلى ميل الحكم العام لاتخاذ موقف متصلب فى معركته ضد للطبقة الوسطى القديمة (قوانين صيف وخريف ١٩٦١)، وإخضاع الحياة الاقتصادية بكاملها لتخطيط للدولة والهينات العامة الكبيرة.... كل هذه العوامل كانت هى التى دفعت للحكومة لتصحيح القانون بواسطة قرار ٢٥ يوليو ١٩٦١. وهذه أهم بنوده :

أ- خفض الحد الأعلى للملكية الخاصة للأرض من ١٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان (المادة الأولى).

ب- يشمل حد الـ ١٠٠ فدان الأراضي للبور أو الأراضي للصحراوية وليس الأرض المزروعة فعلا (المادة الأولى).

ج- لا يجوز للملاك أو أفراد عائلاتهم استثمار مساحة تزيد عن ٥٠ فدانا بطريق الإيجار أو وضع اليد، إلخ.... لكن هذه المساحة يجب حسمها من الأراضي المملوكة، ويحق للملاك الصغار وحدهم الاستئجار، وقد كان هذا أهم بند في التعديل (المادة السابقة).

د- تدفع قيمة التعويضات عن الأراضي المنتزعة للمالك السابق في صورة سندات على الدولة غير قابلة للتداول لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ بالمئة سنويا (المادة الخامسة) ^(٥٩).

بعد إعلان هذا القانون مباشرة، بلغت مساحة الأرض التي تملكها وزارة الإصلاح الزراعي ١,١٢٠,٦٤٨ فداناً، موزعة كالتالي : ٤٧٨,٠٠٠ فداناً من الأراضي الفائضة عن الحد التي انتزعت من كبار المالكين، و ٥٠٠,٠٠٠ فداناً استولى عليها بعد تعديل القانون في سبتمبر ١٩٥٨، و ١٠٤,٣١١ فداناً من "الوقف"، و ١٠,٠٥٨ فداناً من الأراضي الغنية بالطمي، و ١٣,٨٦٠ فداناً تملكها المؤسسة المصرية - الأميركية، و ٦,٠٠٠ فداناً تملكها شركات، وأخيراً ٤١٠٠ فداناً تملكها وزارة الزراعة. في هذا الوقت وزعت وزارة الإصلاح الزراعي ٤٣٠,٨٥٢ فداناً بالضبط على ١٦٢,٧٧٣ عائلة من صغار المالكين ^(٥٠). وبسبب اتهامه بالفساد أقيـل سيد مرعي ^(٥١) وحل مكانه الرائد عبد المحسن أبو النور كوزير للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي في ١٩ أكتوبر ١٩٦١. وبهذا التعيين أرادت الحكومة العسكرية أن تشير إلى نهاية السيطرة المدنية التي ميزت إدارة هذه المؤسسة التي ولدت مباشرة بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢. وفي نوفمبر ١٩٦١ اتخذ الوزير الجديد سلسلة من الإجراءات لتعديل القانون وللهاذفة إلى تخفيف أعباء الملاك الجدد بشكل كبير، خاصة بإعفانهم من رسم الـ ١٠ بالمئة التي نص القانون على جبايتها كمصاريف إدارية ^(٥٢).

فتح الإصلاح الزراعي مجالا واسعا أمام التعاونيات في مناطق مصر الريفية ومن المهم التشديد هنا على الدور الرئيسي الذي قامت به

للتعاونيات على أراضي الإصلاح الزراعي والتي لعبت دور حقل التجارب قبل أن تمتد الحركة إلى المناطق التي يغلب صغار المالكين عليها.

في نهاية ١٩٥٦ كانت هناك ٢٧٢ تعاونية جديدة أنشئت بعد قانون ١٩٥٢، بعضوية ٨٢,٣٢٦ فلاحا ورأسمال يبلغ ٧٧٧,٥٧٣ جنيهها. بعدها بسنة ارتفع العدد إلى ٤٠٠ تعاونية تضم ٢٠٠,٠٠٠ فلاح يملكون ما مجموعه ٥٠٠,٠٠٠ فدان. لكن يبدو أن هذه الأرقام مبالغ فيها. وقد أعطى محمود فوزي، مدير التعاونيات في وزارة الإصلاح الزراعي، الأرقام التالية : سبتمبر ١٩٥٨ : ٢٧٢ تعاونية قدمت لأعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه وباعت ٣٠٨,٧٢٠ قنطارا من القطن^(٥٣). في ١٩٦١ - ١٩٦٢ قسمت أراضي الإصلاح الزراعي إلى ٤٣ منطقة تدير أعمال ٣٦٤ جمعية تعاونية برأسمال يبلغ ٦٥٤,٥٦٣ جنيه. وقدمت هذه الجمعيات لأعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بمبيعات القطن^(٥٤).

برغم عدم دقة الأرقام يبدو من المؤكد أنه حتى كارثة محصول ١٩٦١، كان سعر مبيع قنطار القطن أعلى بجنيهين من سعر السوق المحلي وذلك بسبب ما وفرته اقتصاديات تجميع المحصول الأمر الذي أعطى المزارعين، كما قيل، زيادة بلغت ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. وحسب قول السلطات، ارتفع معدل دخل المزارع من ٩,٨ جنيه في السنة عام ١٩٥٢ إلى ٣٢,٧ جنيه عام ١٩٥٤ حينما تجمع صغار الملاك في تعاونيات. والمثال الذي يذكر عادة هو تعاونية زعفران للنموذجية : يملك ١٩٧٣ عضوا ٤٩٤٨ فدانا ؛ قدمت خدمات بلغت قيمتها ١٦٥,٥٤٤ جنيهها عام ١٩٥٤، منها ٢٨,٣٦٦ جنيهها أرباح صافية، وارتفع معدل دخل الفدان من ٣٢ جنيهها عام ١٩٥٣ إلى ٣٩,٥ جنيهها عام ١٩٥٤^(٥٥).

يبدو أن تجربة الإصلاح الزراعي قد أعطت ثمار. لهذا فقد خططت الحكومة لتوزيع أراض مستصلحة على شكل قطع من عشرة فدادين^(٥٦)؛ مع تخفيض رسم الفائدة إلى ١ بالمئة سنويا لمدة ٤٠ سنة. كان الميل العام، كما رأينا، يتجه نحو تجميع الملكيات للصغيرة التي بقيت بأيدي مالكيها للصغار، لكن تم ضم المجموع في مناطق وتولت إدارة واحدة أمر البيت في دورة المحاصيل، واستخدام الآلات، والمبيعات، إلخ..^(٥٧)

لكن يجب للملاحظة بوضوح أن "التعاون" المقصود هنا هو تعاون في التسليف وفي الإتجار بالمنتجات الزراعية. ولا يوجد أى شكل، ولائية، ولا مؤسسة، ولا مياسة من أجل التعاون فى ملكية الأرض. ويبقى هيكل وطبيعة الإنتاج للزراعى رأسماليا بشكل أساسى وكامل.

ما هى الدلالة العميقة لهذا الإصلاح الزراعى ؟ إلى أى حد استطاع تحقيق أهدافه ؟

كانت الأزمة العامة فى المجتمع المصرى بعد الحرب العالمية الثانية، كما تبين المصادر التى استشهدنا بها، تفرض تغييرا شاملا. لكن يجب فهم ما يعنيه ذلك : لم تكن القضية قضية التحول من رأسمالية ذات طراز استعمارى إلى الاشتراكية، ولكن الانتقال من هذه للرأسمالية المتأخرة ذات الطراز الاستعمارى، وللتى تغلب عليها للزراعة، إلى رأسمالية صناعية حديثة، لانتقالا لا بد له أن يأخذ شكلا موحدا من الدولة عندما يحصل فى بلد مستعمر وبالتالي متخلف.

يستحسن النظر إلى إصلاح ١٩٥٢ الزراعى ضمن هذا الإطار. وكانت هذه هى المحاولة الأولى للعمل بشكل شامل. ولكى يتم تحويل المجتمع المصرى إلى كيان حديث قادر على حل مشاكل للتخلف المخيفة وعلى حل مشكلة زيادة عدد السكان، كان هناك شرط مسبق: إجبار البورجوازية الزراعية التى كانت تملك معظم ثروة البلاد على توجيه استثماراتها إلى القطاع الحديث أو الصناعى. وحيث أن المسألة كانت مسألة إجبار، كان من المهم أيضا نفس القواعد الاجتماعية الريفية لهذه الطبقة التى كانت أجهزتها للسياسة تعتمد عليها، وتأمين أساس اجتماعى صلب للتنظيم السياسى الجديد فى المناطق الريفية. وخلال هذه العملية، يجب الحذر الدقيق حتى لا يتحول هذا الانتقال من سيطرة الجناح الزراعى إلى سيطرة الجناح الصناعى، إلى ثورة اجتماعية خاصة، فى الوضع الذى كانت فيه مصر فى ذلك الوقت، وعلى ضوء حريق القاهرة، إلى ثورة من الطراز الاشتراكى.

لم تبد أجهزة للرأسمال الصناعى المصرى الكبير الموجهة والرأسمال المصرى فى أى نزاع. وقد حيا البنك الأهلى المصرى الإصلاح بهذه التعابير : "أن مصر تستطيع أن تهنى نفسها على حقيقة أن الأمر قد قضى عن طريق حكومة شرعية وضمن نطاق القانون، بعد وعود كثيرة

كاذبة وكلمات فارغة، دون ترك المبادرة للجماهير مع المجازفة باحتمالات العنف والفوضى. إذا نظر إلى المسألة من هذه الزاوية فإن أى إصلاح مهما بلغ من الجذرية يبقى أفضل من فوضى حركة جماهيرية^(٥٨). أما اتحاد للصناعات فإنه - حسب تقديره في تقرير عام ١٩٥٢ - قد هنا نفسه على احتمالات المستقبل : "يمكن للإصلاح الزراعى أن يكون واحدا من أهم ضمانات المستقبل لصناعتنا حيث أن التوسع فى الأراضى المزروعة وازدهار اقتصاد الريف كفيلا أن يدفع التوسع الصناعى إلى الأمام.... على الإصلاح الزراعى أن يعطى انطلاقة لحركة رحوس اموال قوية قادرة على تقوية الاستثمارات فى الأرض وفى الزراعة لصالح المالكين العقاريين سواء القدماء أم الجدد"^(٥٩). ولم يخف جنرسون كافرى، مفير الولايات المتحدة اغتباطه.

لكن غضب الأرستقراطية الزراعية كان كبيرا، وهى التى اعتادت على السيطرة بشكل كامل. وتحدث سيد مرعى عن عمليات تخريب عشرات من مضخات الري وعن رفض بعض المالكين تزويد فلاحهم بالاسمدة والبذور وتسايفهم تكاليف الزراعة. ولجأ العديد من المالكين إلى مجلس الدولة للمطالبة بنقض القانون لمخالفته الدستور^(٦٠). وعندما لجأ ابن عائلة لملوم للعريقة إلى القوة لمنع تنفيذ القانون، أوقفته الحكومة وقدمته إلى محاكمة صاحبها ضجة كبيرة وحكمت عليه بالأشغال الشاقة. كان هذا كل شئ، للوقت الحال على الأقل.

لكن للهزيمة الاقتصادية كانت واضحة. ففي سنة ١٩٥٥ مثلا، كان دخل الأرض ٤٥ مليون جنيه لم يستثمر منها سوى ٦ ملايين جنيه فى الصناعة. والباقي ؟ إن انتشار نمو الأبنية الفخمة لا يمكن وقفه إلا بتشريع (قانون رقم ٣٤٤ لعام ١٩٥٦). فمذ ١٩٤٩ بلغت الاستثمارات فى الأبنية ١٥ - ٢٠ مليون جنيه سنويا تجمعت كلها تقريبا فى القاهرة والإسكندرية. وفى سنة ١٩٥٦ بلغت الاستثمارات فى هذا القطاع ٤٧,٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات و ٧٥,٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة^(٦١).
ما الذى حدث ؟

بعد زوال الخوف المبالغت، أدرك كبار ملاك الأراضي طبيعة الإصلاح الزراعى على حقيقتها، وخاصة رغبتها فى ان تحول دون ثورة فلاحية تحت الشعار الشيوعى "الأرض لمن يفلحها" وتبين لهم أن مجلس قيادة الثورة والدولة اتنى ولدت فى ٢٣ يوليو يحيطاتهم بالحماية، وكانا حريصين على دفع تعويضات هامة لهم وفقا للقانون نفسه. لقد رأوا الضباط الأحرار يأمرون بالأعدالم السريع لخميس وبكرى بعد ثلاثة أسابيع من طرد الملك. وتابعوا باهتمام العلاقات اللوية المتينة بين جفرسون كافرى وبين القادة العسكريين من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، وفهموا الدلالة الحقيقية لحملة الاعتقالات والاضطهاد الموجهة ضد الشيوعيين والتقدميين منذ لحظة استلام الحكم، والتي بلغت ذروتها فى ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ثم فى ١٩٥٩ - ١٩٦٤. لقد فهموا أنه لن يسمح مطلقا بانتفاضة فلاحية أو أى عمل ثورى من قبل اليسار. وإذا اطمأنوا، حسبوا أنهم سيتمكنون من متابعة حياتهم السابقة بهدوء وأمان - عمارات، سلع فاخرة، وتهريب رموس أموال - ظنا منهم أن عهد العقارات الكبيرة للذهبى الماضى قد عاد...

لوحظت نتائج مشابهة فى حقل الإنتاج الزراعى. فالحقيقة أن عدم ثقة الحكومة بالنسبة لأى عمل قد تقوم به الجماهير الفلاحية وإزاء أى عمل شعبى فرض على السلطات المكلفة بتطبيق الإصلاح الزراعى اتباع سياسة تفتيت الأرض. وسمحت هذه السلطات للملكيات الصغيرة - أكثرها لا يتجاوز ثلاثة فدادين - بالتكاثر بالرغم من أنها بالكاد كانت مربحة اقتصاديا، وقد تم ذلك تحت التأثير الأمريكى كى لا يتحقق شئ يمكن أن يشبه، من بعيد أو قريب، للمناهج الاشتراكية فى الريف^(١٢). ونتج عن ذلك انخفاض مؤقت فى الإنتاج الزراعى وهبوط فى مستوى معيشة الفلاحين الفقراء ولزمت فى الإصلاح الزراعى. وقد رأينا كيف تصرفت الحكومة : شجعت التعاونيات ثم شجعت تجميع الملكيات الصغيرة على أساس الدورة الزراعية للمحصول والاستغلال. أى اتجاه عام ومتنامى للتركيز على الجوانب التعاونية والاجتماعية من الزراعة مع الاحتفاظ بالصفة الخاصة للملكية العقارية.

فى الواقع لم يحدث لاختلاف أساسى فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة لمناطق الريف المصرى فى ١٩٥٨ على ما كانت عليه

عام ١٩٥٢. وهذه هي الصورة كما يعطيها الخبر "ي. دويريل" لعام ١٩٥٨:

- ١- الدخول من الأرض الذي يحصل عليه المالكون المتغيثون ودخل كبار المالكين الذين يستغلون أراضيهم بأنفسهم (بملايين الجنيهات) ٧٥.....
 - ٢- دخل السكان في الريف ٣٢٥
- وهو موزع كالتالي :

الدخل الفردى (الجنيهات)	مجموع الدخل (بملايين الجنيهات)	بالمنة	(بالآلاف)	السكان
٣,٥	٥٠	٧٣	١٤,٠٠٠	١- فلاحون بدون أرض
٦,١	٧	٦	١,٠٧٥	ب- فلاحون فقراء
٢٦,٨	٧٦	١٥	٢,٨٥٠	٢- فلاحون متوسطون
				٣- الطبقة العليا
٨٧,٤	٧٦	٥	٨٧٥	١- الفلاحون "الأغنياء"
٧٧٣,٣	١١٦	١	١٥٠	ب- الرأسماليون الريفيون
٨٩٧,١	٣٢٥	١٠٠	١٨,٩٥٠	المجموع

يحلل دويريل كما يلي :

- ١- كثافة سكان الريف العالية ٧٣٠٠٠ بالمنة من الفلاحين بدون أرض.
- ٢- امتداد نظام الاستغلال المباشر^(١٣) الذي يعتمد على اليد العاملة بالأجرة امتدادا كبيرا، وتقهقر نظام التاجر التقليدي للمساحات الصغيرة في مقابل ذلك.
- ٣- التندى المستمر للطبقات المتوسطة... التي كانت تشكل غالبية الفلاحين منذ قرن مضى والتي لا تمثل اليوم أكثر من ١٥ بالمنة من سكان الريف.
- ٤- استمرار استعمال نفس وسائل الإنتاج وعدم توظيف رأس المال إلا في أضيق نطاق...

٥- جميع الثروة الزراعية في أيدي فئة واحدة... وقد احتفظت الطبقة الحاكمة القليلة التي انتزع منها العهد الجديد سيطرتها السياسية، بوضع الاقتصاد في محور برامج الإصلاح الزراعي...^(١١)
وحول هذه النقطة الأخيرة، يجب ملاحظة أن قانون ٦٥ يوليو ١٩٦١ أدى إلى انخفاض هام في القوة الاقتصادية للأرستقراطية الزراعية السابقة.

لما ألغى العهد السياسي المزدهر فيبدو أنه يتعلق سنة ١٩٥٤.
لم تعد الأرستقراطية الزراعية تسيطر على الحياة السياسية : ظهرت الأحزاب السياسية القليلة ثم جرى حلها.
لم يبق في الساحة سوى الإخوان المسلمون، بعد أن استعادت المنظمات الشيوعية العمل في الخفاء. ففي ديسمبر ١٩٦٢، رفضت مجالس الطبقة الوسطى القروية، بدعمها الإخوان المسلمون وبعيادها الشيوعيون، بتحتفل لتجميع السلطة في يد اللواء محمد نجيب وعزل جمال عبد الناصر في ربيع ١٩٥٤.

وسجل تعزيز الديكتاتورية العسكرية ثم إعلان جمهورية مصر عام ١٩٥٤ وإعلان دستور ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية، سجال نهاية حكم الأرستقراطية الزراعية.

لما فيما يتعلق بالهدف السياسي الثاني - التخلص من خطر الثورة الشعبية - فيمكن القول أنه قد اكتمل مؤقتاً في هذه المرحلة من الدراسة. وسيستكشف السراج بشكل غير متوقعة خلال المرحلتين التاليتين.

ازدادت حدة المشاكل الاجتماعية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كان ذلك بسبب أنه بين ١٩١٥ إلى ١٩٥٠، ازداد عدد السكان بنسبة ٦٤ بالمئة بينما لم تزد نسبة الإنتاج الزراعي إلا ٢٠ بالمئة فقط. ثم أن مساحة الأرض من المزروعة بالنسبة للفرد الواحد بقيت من ٠,٥ هكتار عام ١٩٠٧ إلى ٠,٦٨ عام ١٩٥٢^(١٢). وكان من المتوقع أنه بعد إنعام بناء السد العالي في أسوان، فإن مجموع الدخل الزراعي عام ١٩٧٥ سيزداد أكثر قليلاً من ٥٠ بالمئة فوق مستوى عام ١٩٥٢، بينما سيكون السكان قد ازدادوا بنسبة ٦١ بالمئة^(١٣). باختصار، كان من الضروري منع أي تدهور

فى مستوى المعيشة الحالى للفلاح، وهو الأمر الذى لم يكن بد منه إذا لم يجر اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أسرعت السلطات فى عملية استصلاح الأراضى، والبرنامج الذى كان قد حدد استصلاح ٣٧٥,٠٠٠ فدان لأربع سنوات فى يناير ١٩٦٠، ارتفع فى مارس من تلك السنة إلى ٤٨٥,٠٠٠ فدان لخمس سنوات. واستهدف برنامج السنوات العشر تأمين ٢ مليون فدان من الأراضى الجديدة للزراعة. وفى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه تنفيذ ٢ مليون فدان من الأراضى الجديدة للزراعة. وفى نفس الوقت الذى كان يجرى فيه تنفيذ المرحلة الأولى من المدد العالى بفضل المساعدة السوفياتية، كان الخبراء الألمان يدرسون مشروع استغلال منخفض القطارة. واقترح إبراهيم عامر تعديل الإصلااح الزراعى : تخفيض الحد الأعلى إلى خمسين فداناً، وتخفيضات كبيرة فى التكاليف التى يدفعها المالك الجديد، إلخ..

ولكى اقتصادى تقليدى، وهو غبريال صعب أن "الميكنة الكاملة للزراعة المصرية يمكن أن تصبح مفتاح مستقبل التنمية فى مصر، لأنها قد تفتح أفقا واسعة تستطيع أن توصلها إلى حلول مختلفة لمشاكلها عن الحلول التى يمكن تطبيقها فى الصين أو الهند". كانت المشكلة، بالطبع هى إزالة شبح الجماعية. لكنه أضاف مباشرة بعد هذا يقول : "أن الميكنة تخلق طبقة جديدة فى النظام الاجتماعى : مسانقوا للتراكورات الذين يستطيعون أن يصبحوا بعد تدريبهم وتعليمهم أكثر الوسائل المؤثرة فى التقدم الزراعى"^(١٧).

لكن الحقائق الأساسية فى المشكلة المصرية لا يمكن حصرها بهذه السهولة. فقد أشار إحصاء أكتوبر ١٩٦٠ إلى أن عدد السكان يبلغ ٢٦ مليون نسمة، وقبل عام ١٩٩٠ سيبلغ عددهم ٥٣ مليوناً^(١٨). وسيظل استصلاح الأراضى محدودا بالحزام الصحراوى الذى يغطى تسعة أعشار مساحة البلاد. من هنا كان من الضرورى تركيز جميع الجهود نحو التصنيع. وهكذا أصبحت مصر الأمس، المشغولة بأمراضها المزمنة، أصبحت "مصر الإقطاعية".

ما الذى كان يمكن قوله ؟

بالنسبة للبعض كانت المسألة مجرد خلط لفظي بين كلمة "إقطاع" التي تعنى مساحة كبيرة محددة وبالتالي عقارا كبيرا من ناحية، وبين "النظام الإقطاعي" من ناحية أخرى. غير أن وجود ملكيات زراعية كبيرة لا يكفى لكي تكون كذلك إذ أنه يمكنها أن تكون جزءا إما من اقتصاد المقايضة مع علاقات إنتاجية على النمط الإقطاعي، أو من اقتصاد السوق مع علاقات إنتاجية رأسمالية (خاصة عمال الأجرة للزراعيين).

مع ذلك فقد أقرت بعض أطراف الحركة السياسية المصرية في الفترة بين ١٩٤٠ و ١٩٥٢، وصفها للخاص لمصر كبلد "إقطاعي" دون أن تأخذ للحقائق الاقتصادية بعين الاعتبار. وقد كان هذا هو تصور قسم من اليسار : الحركة المصرية للتحرير الوطني، التي أصبحت بعد تكتلها عام ١٩٤٧ القوة السياسية المهيمنة في الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني حتى عام ١٩٤٨، وقد طورت مفاهيمها بشكل متقطع في مجلة "الجماهير" الأسبوعية (١٩٤٧ - ١٩٤٨). وبالنسبة لبعض القادة، أدت هذه للنظرية إلى خدمة تصور أنه كان على اليسار في البلدان العربية أن يؤيد قيام دولة إسرائيل التي كانت رأسمالية وبورجوازية، أي متقدمة بمرحلة اجتماعية واحدة عن الدول العربية، التي كانت أكثرها تقدما توصف بأنها دولة "إقطاعية". لكن هذا الاتجاه أصبح وجهة نظر أقلية ضئيلة بسرعة، واختفى اليوم تماما - كنظرية - ليس فقط من برنامج الحركة الماركسية المصرية ولكن أيضا من الصحافة والدراسات التي أصدرها اليسار التقدمي من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ أي في الثلاث سنوات المعروفة بفترة سياسة باندونج حيث استطاع اليسار المصري خلالها أن يعبر عن نفسه ويجذب جمهورا واسعا نحو نظرياته منذ ١٩٥٥.

إن كلمة "إقطاع" تحفظ قيمة عاطفية معينة للتحرير وهي لا تزال تستعمل لهذا الغرض.

أما القسم الآخر والأكثر أهمية فقد كان مؤلفا من الصحف الكبرى، خاصة مجموعة "أخبار اليوم" للناطق بلسان الحزب السعدي والمستقلون - أي الجناح الصناعي للرأسمال الكبير. وانضمت للصحافة الباقية إلى هذا القسم بعد قليل من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (ما عدا جريدة خالد محي الدين "المساء"

من أكتوبر - ١٩٥٦ إلى مارس - ١٩٥٩) بالإضافة إلى الإذاعة وناشرى
للكتب (ما عدا مؤلفات إبراهيم عامر وفوزى جرجس).

كانت المسألة بالنسبة للنظام الجديد مسألة للظهور على أنه خالق
مصر الحديثة الأمر الذى فعله بتجاهله لما حققته ثبولوجوزية لزعراعية منذ
محمد على وخاصة بورجوزية الوفد وبإخفائه فى نفس الوقت لطبيعته
للطبقة الخاصة. وهكذا فإن حركة الجيش اتخذت مظهر التجديد المطلق،
للخلق من العدم، حيث أنه لا يستطيع أى تحليل طبقي أن يمسها.

وها هى مصر - بكامل ماضيها - مصر "الإقطاعية" تتوارى، وتولد
مصر أخرى بفضل "الحركة المباركة"، مصر "العصرية". ولم يكن هناك بين
توارى الأولى وميلاد الثانية فترة رأسمالية، أو استغلال رأسمالى فى
الحاضر. الاستغلال هو الماضى، ذلك الماضى "الإقطاعى" الذى يكرهه
الجميع^(١٩).

هوامش الفصل الأول

- ١- أ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور. هذا الكتاب وغيره من كتب شهدي عطية الشافعي، فوزي جريس، وإبراهيم عامر، نشرها لطف الله سليمان. وقد كان هو الذي أدخل إلى مصر أفكار ك. فينتوغل، مؤلف للكتاب الشهير "الاستبداد الشرقي" عن المجتمع الماتى. وهى أفكار تقابلنا ثانية فى صلب كتاب إبراهيم عامر الذى نقلتمه.
- ٢- أ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٥٣. كتب البارون جيمس دى سان نيس تاريخ الامبراطورية العثمانية : "يبدو من وثائق تركها لنا التاريخ، أنه منذ عهد الفراعنة، وملكية الأرض تلازم للحاكم وأن ملوك سلالة البطلمية والرومان قد حكموا البلاد على هذا الأساس، مع تغيير طفيف"
- ٣- محمد كامل مرسى :
"L'Evolution historique du droit de dropriete fonciere en Egypte , E.C (Le Caire 1935) P. 288
هو مقدمة أطروحته : "الملكية العقارية فى مصر وتطورها للتاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن" (القاهرة، ١٩٤٠).
- ٣- ريمون كولهورن : "الإقطاع فى التاريخ" برنستون، ١٩٥٦. وهناك تفسير أكثر تفصيلا فى كتاب هدمان ورائكه : "الحضارة المصرية" باريس ١٩٥٢.
- أيضا فى كتاب فرانسوا دوما : "حضارة مصر الفرعونية"، باريس ١٩٥٦.
- ويبدو أن هذه هى الفترة التى ظهر فيها تشريع بوشريس، ملك من السلالة الخامسة والعشرين.
- ٥- المرجع السابق، ص ٢٩٣.
- ٦- أرتين : المرجع المذكور، ص ٦٩، ٧٧، ٧٨، ٨٤١.
- ٧- المرجع السابق، ص ٨٦.
- ٨- إبراهيم عامر : "الأرض والفلاح" المرجع المذكور، ص ٦٤.
- ٩- توجد نصوص هذه المراسلات فى كتاب : كارل ماركس - فريدريك إنجلز : "فى الاستعمار"، بالانجليزية، موسكو، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.
- ١٠- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٦٩.
- ١١- أرتين : المرجع المذكور، ص ٩٥ - ٩٦.
- ١٢- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، المرجع المذكور، ص ٧٩ - ٩٧.
- ١٣- راشد البراوى ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، للطبعة الرابعة (القاهرة، ١٩٤٩)، ص ٥٩ - ٦٥.
- ١٤- أعطى إحصاء عام ١٨٢١ الأرقام التالية : ٥,٥٣٢,٠٠٠ نسمة و ٢,٢٣١,٩١٥ فدانا. ويعطى كل من عبد الرحمن الجبرتى، أمين سامى، يعقوب أرتين، والجريدة

الرسمية، الرواية المدفشة التي كتبها محمد صبيح في قصة الأرض في إقليم مصر* (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٢٢ - ٤٥.

١٥- إ. عامر : الأرض والفلاح*، المرجع المذكور، ص ٨١ - ٨٢.

١٦- أتم إسماعيل توطيد الأرستقراطية الريفية. فنظر إلى لائحة البيوت التي منحت لأعضاء الأسرة المالكة والكبار رجال المملكة، الأراضي التي جرى إيجارها وإحصائها بأمر الخليفة الخديوي إسماعيل باشا التي عثر عليها في محفوظات قصر عابدين. وهي ملفورة في كتاب محمد صبيح، المرجع المذكور، ص ٥١ - ٨٠ مراجع في تاريخ الاتصال - الاجتماعي، السياسي والثقافي، في بناء نهضة مصر، للهيئة المصرية للعلماء للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

١٧- اللجنة العليا للإصلاح الزراعي : "هذا الفلاح"، المرجع المذكور. ذكره إبراهيم عامر في ثورة مصر*، المرجع المذكور، ص ٤١ - ٤٢.

١٨- عامر : الأرض والفلاح*، المرجع المذكور، ص ٩١ - ٩٢.

١٩- هذا التعبير الأمي، المأخوذ من الماركسيين للصينيين، أصبح ذاتها فيما بعد. وتعرفه دائرة المعارف لاروس كالآتي : شخص من سكان المستعمرات كان صلة الوصل للضرورة للتجارة بين الشركات الاستعمارية والسكان الذين منعتهم حكوماتهم من التعامل مع الأجانب. وفي الاصطلاحات السياسية تعني الكلمة "طغوى"، وتطلق على ذلك القسم من الطبقة الوسطى في البلدان المستعمرة، وخاصة للتجار الذين يفتنون من التجارة مع القوى الاستعمارية. وقد أطلقنا عليهم "الرأسمالية السيمارية".

٢٠- هناك وصف جيد لهذا النوع من الاستغلال في كتاب سمير صفا : "الاستثمار الاقتصادي والزراعي في قرية مصرية"، باريس ١٩٤٨. أطروحة حقوق. وأيضا في كتاب ج. الهوري : المعالم الرئيسية للاقتصاد الزراعي*.

in EC, NO, 199 (1949), PP. 570 - 81

٢١- ب. فرومون : دروس في الاقتصاد القروي - لتقدم للزراعي في القرن العشرين في فرنسا ومصر*، باريس ١٩٥٤، ص ٨٧.

٢٢- راجع، خاصة، محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر*، الجزء الثاني (القاهرة ١٩٥٦). ثم في ضيف الأدب العربي المعاصر في مصر ١٨٥٠ - ١٩٥٠. (القاهرة، ١٩٥٧).

23-Pressiondemographique et Stratification Sociale dans les cam pagnes Egyptiennes, IEDES , Tiers - monde. I, NO. 2 (1960), PP. 319 - 20

٢٤- هناك دراسات جيدة عن تاريخ البهوك في مصر خاصة لؤلا مرسى : "النفود والبهوك في البلاد العربية - مصر والسودان" (القاهرة، ١٩٥٥). ثم "النفود والبهوك"

- (القاهرة، ١٩٥٨). على الجريئلى : تطور النظام المصرفى فى مصر* (القاهرة، ١٩٦١). على عبد الرسول : البنوك التجارية فى مصر* (القاهرة، ١٩٦١).
- ٢٥- أحمد رشدى صالح، رئيس تحرير صحيفة "الفجر الجديد" فى ١٩٤٥ - ٤٦، هو مؤلف كتاب هام جدا عن الأدب الشعبى، "الأدب الشعبى"، (القاهرة، ١٩٥٠ و ١٩٥٥). وتبعه قصص الأدب الشعبى فى جزئين (القاهرة، ١٩٥٧). ومدير لمركز للفنون الشعبية فى وزارة الثقافة ترأس تحرير مجلتها "فولكلور". كل هذا يقدم حصلا وفيرا لمؤرخى الحركة الفلاحية مستقبلا.
- ٢٦- حول خيانة البدو ومحمد سلطان باشا يمكن الرجوع إلى تقارير معاصرة لاسيما شهادة جون نينه، والمحامى برودلى، وو. م. بلنت و "مذكرات" أحمد عرابى ومحمد عبده، ومؤلفات الرافعى.
- ٢٧- كان محمد خطاب يتردد فى تلك الفترة على مجموعة "دار الأبحاث العلمية" فى الوقت الذى نشر فيه المشرقان عليها آنذاك، شهدى عطية الشافعى، وعبد المعبود الجبيلى، كتابهما البرنامجى "أهدافنا الوطنية"، للقاهرة، ١٩٤٥.
- ٢٨- صديق سعد : "مشكلة الفلاح" (القاهرة، ١٩٤٥)، ص ٧ - ٨، ٦١ - ٦٩.
- ٢٩- خطاب مجلس الشيوخ، "الأهرام" ١٦ يوليو ١٩٤٦.
- ٣٠- الترجمة الفرنسية للنص المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان
- "UN Programme de reforme agraire pour L'Egypte", EC, Vol. 38 (1947), pp. 1-66.
- ٣١- سيد قطب : "معركة الإسلام والرأسمالية"، (القاهرة، ١٩٥١).
- ٣٢- شند إبراهيم عامر على هذه النصوص فى كتابه : "الأرض والفلاح"، المرجع للمذكور ص ١٣٦ - ١٣٧.
- ٣٣- فى كل من مقدمتى كتابى سيد مرعى : "الإصلاح الزراعى فى مصر"، (القاهرة ١٩٥٧)، و "الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٩" ص ٤٤٢.
- ٣٤- عزيز خلكى : "حوادث الاغتيال فى الريف"، "الأهرام" ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤.
- ٣٥- كانت افتتاحية جريدة Actualite للموقعة باسم "ابن النيل" بعد عشرة أيام من الانقلاب هى الوحيدة التى وصفت ٢٣ يوليو على أنه "انقلاب وليس ثورة".
- ٣٦- أعطى اللواء محمد نجيب الرواية الرسمية للحادثة فى كتاب: Egypt's Destin (London, 1955) ص ١٧٢ - ١٧٤ : اتهم ٢٩ شخصا ينتمون إلى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى بأنهم بدأوا الاضطراب الذى أدى إلى مقتل ٩ أشخاص (بينهم رجل بوليس واحد وجنديين) وجرح ٢٣ آخرين (بينهم ٧ رجال بوليس). وقد حكم على ١٣ من المتهمين بالسجن لمدة تتراوح من ٥ - ١٥ سنة، ويرى لثنان من المتهمين وحكم على اثنين آخرين بالإعدام ونفذ فيهما الحكم.

٣٧- سيد مرعى، المرجع المذكور. وأيضا* الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٩*. يقرر جلال كاشك أن إصلاح ١٩٥٢ الزراعى* أكثر من أى شئ آخر، خلق قاعدة شعبية أحاطت الدولة الاشتراكية بالمزيدين لها، الدولة التى أعطت الأرض للفلاحين.....* (مستقبل الملكية الزراعية) روز اليوسف، عدد ١٧٦٩، ٧ مايو ١٩٦٢.

٣٨- حول قانون عام ١٩٥٢ تنظر محمد على عرفة : مترح قانون الإصلاح الزراعى*، (القاهرة، ١٩٥٩)

٣٩- فرومون، المرجع المذكور، ص ١٢٥. الأرقام المذكورة هى لأرقام الوزير أ.م. نور فى مؤتمره الصحفى فى الذكرى العاشرة للإصلاح الزراعى : "الأهرام" ٩ سبتمبر ١٩٦٢.

٤٠- الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩، ص ٤٦٩ - ٤٧٠. ٤١- على الشلقانى : "مستقبل إيجارات الأراضى الزراعية وقانون الإصلاح" ثم "هل يدفع للفلاح كمساواة زيادة؟" فى "المساء"، ٨ أغسطس و ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨.

٤٢- الجمهورية* ١٧ سبتمبر ١٩٥٨.

٤٣- إ. عامر : "الأرض والفلاح"، ص ١٥٣.

٤٤- لورد مراقب أميركى الأرقام التالية المقدمة من مسئول كبير فى هيئة الإصلاح الزراعى لشهر يناير ١٩٥٩ :

أراضى مصادرة	٢٤٠,٠٠٠ فدان
أراضى مصادرة من أسرة محمد على	١٨٠,٠٠٠ فدان
أراضى باعها أصحابها السابقون	١٤٥,٠٠٠ فدان

٥٦٥,٠٠٠ فدان

١٢٠,٢٤٧ فدان

أراضى احتفظت بها الهيئة

Keith Wheelock; Nasser's New Egypt, (New York - London, 1960),

٤٥- الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٩ ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

46- L'Egypte entreprend Sa reforme agraire", Croissance des Jeunes Nations, NO. 23 (June - July 1963), P. 14

٤٧- إحصاء الثغبات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر* القاهرة، ١٩٥٦.

٤٨- على الشلقانى : "للتعديل الأخير فى قانون الإصلاح الزراعى" و "من الأسس الاقتصادية لثورة الإصلاح الزراعى" فى "المساء" ٢٩ أغسطس و ٢ أكتوبر ١٩٥٨.

٤٩- تنظر المذكرة التى توضح القانون أمام المجلس فى "الأهرام" ٢٦ يوليو ١٩٦١.

٥٠- تصريحات لوزير الإدارة المحلية، حسن بغدادى فى "الأهرام" ٣٠ يوليو ١٩٦١.

٥١- حول هذا الموضوع راجع محاكمة عزيز والفي ودفاع سيد مرعى فى "الكتاب" ١١،٩ يناير ١٩٦٢. فى القضية الأولى برأت ساحة المتهم واستقبل سيد مرعى من قبل رئيس الجمهورية (الأهرام ١١ و ١٦ أبريل ١٩٦٢). وبرا للحكم لتهاتى كل الرسميين للكبار ولدان ٤ مدنيين (الأهرام : ١ يونيو ١٩٦٢).

٥٢- المراسيم للوزارية فى "الأهرام" ٢ نوفمبر ١٩٦١.

٥٣- للمساء ٩ سبتمبر ١٩٥٨. لكن "الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩"، يعطى رقم ٢٩,٧٦٠,٥٩٤ لعام ١٩٥٩ (ص ٥١١). ويقول غرزوزى أن عدد للتعاونيات الزراعية ارتفع من ١٦٨٩ سنة ١٩٥٢ إلى ١٩١٧ سنة ١٩٥٥ (المرجع المذكور، ص ٤٣).

٥٤- الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢، ص ٢٧٠ - ٢٧٤، خطاب أبو النور : ٣ الأهرام، ٩ سبتمبر ١٩٦٢.

٥٥- كتاب الجمهورية العربية المتحدة السنوى لعام ١٩٥٩، ص ٤٥٧.

٥٦- تصريحات لميد مرعى إلى ٣ الأهرام، ١٧ فبراير ١٩٦٠.

٥٧- الأهرام ٢٣ يناير ١٩٦٠.

٥٨- "الإصلاح الزراعى فى مصر"

. in NBE Econ, Bull., V, NO. 3 (1952), p. 167.

٥٩- الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية... ١٩٥٢، ص ٢٢.

٦٠- سيد مرعى : "الإصلاح الزراعى"

٦١- للكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ (القاهرة، ١٩٥٧) ص ١٨.

٦٢- للتغريب عن الأرض هو أكثر انتشارا بين المالكين الصغار جدا الذين يملكون أقل من فدان واحد (فى عام ١٩٥٠ كان هناك ١,٩٨١,٠٠٠ مالكا لأقل من فدان واحد لكل منهم، لكن ٢١٤,٣٠٠ مالكا كانوا يعملون فى أراضيهم. وفى ١٩٥٦ ومن مجموع ٢,٩٨٥,٤٠٠ مالكا لأقل من فدان واحد عمل ٤٠٥,٢٠٠ مالكا فى أراضيهم). غبريل صعب "ميكنة الزراعة والتطور الزراعى فى الشرق الأدنى"، باريس ١٩٦١، ص ٣٠٩.

٦٣- صرح سيد مرعى فى عام ١٩٥٧ : "أن نظام الملكية بموجب الإصلاح الزراعى هو نظام ملكية محدودة لكل فرد مع تنظيم الاستغلال الزراعى فى يد نظام تعاونى عام... إن أساس الزراعة فى نطاق الإصلاح هو الملكية الفردية. لكل رجل قطعه من الأرض التى يملكها شخص والجمعية التعاونية التابعة للإصلاح تسهل له ومثل هذا الاستغلال". أوردها صعب فى كتابه "ميكنة الزراعة"، ص ٣١٢.

٦٤- دويريل، للمرجع المذكور، ص ٤٥ - ٤٦.

65-Political and Economic Planning : World Population and Resources, (London, 1955), pp. 127 - 8.

٦٧- صعب : ميكنة الزراعة، ص ٣١٧ - ٣٢٢.

٦٨- راجع تحليل النتائج الأولى لإحصاء ١٩٥٩ - ١٩٦٠ فى "الأهرام" ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٠.

٦٩- يقدم الاقتصادى المصرى سمير أمين التحليل التالى فى IEDES :

كيف يمكن وصف هذا النظام ؟ بالتأكيد على أنه نظام ما قبل الرأسمالى حيث أن الرأسمالية يمكن أن تعرف بأنها تركيز ملكية للرأسمالية (والاستعمال المكثف)، وهذا يفترض أيضا الاستعمال المكثف للعمل للأجور. أما هنا، وعلى العكس من ذلك، فإن استعمال الرأسمال قليل للتطور، فلا يوجد عمل مأجور ذلك أن كل عائلة مزارع من المستأجرين تساهم ليس بالعمل فقط ولكن بأدوات العمل البدائية والمأشية الضرورية للزراعة. ما قبل الرأسمالى أيضا بمعنى أن الاقتصاد الريفى لملك الأراضى والعقارات مقل عمليا برغم أن جزءا من الإنتاج يسلم للعقار (ثم إلى كبار الملاك) وهو يؤمن الغذاء بهذه الطريقة للمن. لكن وصف هذا النظام ما قبل الرأسمالى على أنه "قطاعى" يبدو خطرا إذا كان المرء ينفى المحافظة على معنى محدد لفكرة "القطاعية". لا شئ يمكن ربحه باستعمال للتعبير الغامضة، ويستطيع المرء أن يكون راضيا بحق عند تعريفه لعناصر هذا النظام قبل الرأسمالى على أنها فريدة

(Tiers - Monde, op. cit., p. 334)

هناك فارقا بين "ما قبل الرأسمالى" كمفهوم يمكن تطبيقه بشكل صحيح على اقتصاديات أوروبا فى عصر النهضة وبين "الرأسمالية المتخلفة ذات الطراز الاستعمارى والزراعية بأغلبها" كمفهوم ولد مباشرة من تجربة المرحلة الاستعمارية. ظهر تفسير رسمى محدد للسياسة الزراعية المصرية فى

"The egyptian Economy during the fifties:IV. Agriculture, NBEEcon Bull., XV, NO. 1 (1962), pp 13 - 27.

الفصل الثانى الجيش والثورة الصناعية

الآن، وقد أصبحوا على رأس السلطة، كيف كان ينوى الضابط
الأحرار التحرك ليحققوا مصر الحديثة التى تمنوا أن يكونوا خالقها ؟
ثمة تاريخ كامل ينبغى كتابته، تاريخ الحوار بين الجيش
والبورجوازية، الحوار الذى استمر لعدة مراحل بين النواة للقائدة للضباط
الأحرار ومجلس قيادة الثورة وبين مختلف فروع البورجوازية المصرية منذ
حادث كفر الدوار حتى تأميم بنك مصر، منذ دعوة رأس المال الأجنبى حتى
وضع اليد على الممتلكات الأجنبية بعد حرب السويس، ومنذ الإصلاح
للزراعى حتى اللواتين "الاشتراكية" عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣.
حتى فى مرحلة مبكرة، رفض الجناح للزراعى للبورجوازية، كما
رأينا، التحول إلى استثمار أمواله فى الصناعة لمنفعته الخاصة، ووجه عنايته
نحو العمارات والحسابات المصرفية، وتهريب أمواله إلى الخارج، وظل
يعيش عيشة للباشوات.

هذه المرحلة التى بدأت مع انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استمرت حتى
أحداث أزمة السويس تقريبا، أى يوليو - أكتوبر ١٩٥٦. كانت تلك مرحلة
بحث وتخطيط، وكانت المشكلة الاقتصادية فى مقدمة كل شئ برغم إنها
ارتدت قناعا سياسيا لأن الجلاء لم يكن قد تم بعد عن جزء من أرض
الوطن.

بشكل عام، كانت المسألة مسألة تشجيع رأس المال، المصرى
والأجنبى، لإزالة العقبات التى وقفت فى الطريق إلى التصنيع، إلى التحديث،
إلى القوة.

اتجهت الدولة، التى يحكمها العسكريون، صوب استشارة خبراء
اتحاد الصناعات المصرية حيث كان حافظ عفيفى، رئيس مجلس إدارة بنك
مصر سابقا ومسكرتير الملك للخاص والأول، قد ترك منصبه للتو ليخلفه فى
٢٢ أيار (مايو) ١٩٥٣ عبد الرحمن حمادة، رئيس شركة مصر للغزل
والنسيج فى المحلة الكبرى^(١).

وكان اتحاد الصناعات قد دعا دائما وبالحاح إلى تشجيع توظيف رأس المال الاجنبى معبرا بذلك وبدقة عن موقف الطبقة اللبورية للصناعة الكبيرة.

وجاء فى تقرير اللجنة الفرعية للصناعة (عينها اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٤٣ الذى كتبه أ. ج. دورا : "يجب توفير ظروف ملائمة، وبأنسب الشروط، لتجهيز الصناعة المصرية الناشئة بالآلات والوسائل المالية والخبرات البشرية التى تشكل الأسس الأولية لتطورها وتقدمها.... وانطلاقا من وجهات نظر معينة فإنه يتبين أن وسائل مصر وحدها، وإن كانت كافية غالبا، لن تكون متناسبة مع إمكانياتها دائما، وحتى لا يجرى التقليل من شأنها فإنه لا يجوز التردد فى طلب مساعدة الدول الصناعية الكبرى"^(١).

كانت تلك إحدى أول الخطوات التى اتخذتها الحكومة الجديدة. فبناء على نصيحة الدكتور عبد الجليل العمرى، وزير المالية، والدكتور أحمد حسين، السفير فى واشنطن، صدر مرسوم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ - بعد الانقلاب بأسبوع واحد - يقضى بتعديل قانون رقم ١٧٨ لعام ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة : خفضت نسبة المساهمة الإلزامية لرأس المال المصرى من ٥١ بالمائة إلى ٤٩ بالمائة وهذه النسبة الأخيرة أصبحت تشمل "الأطراف المعنوية أى شركات عاملة فعلا يملك أناس أجنبى قسما مهما - إذا لم يكن غالبا - من أسهمها. أما تلك القطاعات الاقتصادية التى لها علاقة بالمصلحة الوطنية - خاصة جهاز الأمن والقوات المسلحة - فتحتفظ للشركات التى يملك المصريون نسبة أعلى من أسهمها"^(٢).

رحب اتحاد الصناعات بمبادرة العسكريين : "يبدو أن هذا القانون يهدف إلى وضع حد نهائى، كما نأمل، للخوف الذى لا مبرر له تجاه رؤوس الأموال الأجنبية ولعدم الثقة الذى ألقى سياستنا المالية كلها خلال السنوات الأخيرة وساهم بإعاقة نمونا الاقتصادى"^(٣). وقد عرض الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لوجهة النظر الرسمية فى الموضوع : "نحن بحاجة إلى دفعة كبيرة من الاستثمارات لملء الفراغ الذى عانىنا منه فى السنوات الأخيرة فى هذا الحقل.

إن ادخارنا الذي لا يكفي عادة لتلبية حاجات البلد العادية، لا يقوى على القيام بالمهمتين في آن واحد. لذلك طالبنا بتشجيع الاستثمارات الخاصة، الأجنبية للمورد، ما أمكن ذلك. وقد اعترف المسؤولون أخيرا بصحة وجهة نظرنا^(٥).

على العكس من ذلك، أثبتت الوقائع أن رأس المال الأجنبي، الذي لا يمكن أن يكون هدفه إنماء الاقتصاد الوطني المصري، إنما كان يسعى في الحقيقة لجنى حصاد دائم منه، حيث أن مصر "مزرعة قطن لا أكثر" كانت حقلا خصبا للأرباح الكبيرة. وهناك إشارات مفصلة حول هذه النقطة فبعد أن يشير الدكتور رياض غنيمي في دراسة له إلى أن "الحكومة الثورية الحاكمة تبذل جهودا كبيرة لتجاوز الحقد المستمر على الاستثمارات الأجنبية" يشرح لنا لماذا كان : "الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات المالية الأجنبية هو استنزاف المدخرات المصرية لتوظيفها في الخارج بدلا من توظيفها في مصر. وفضلا عن الرهن العقاري، اتجهت الاستثمارات للرئيسة للبنوك الأجنبية نحو قطاعات تدر مدخولات كبيرة دون الاستفادة من الموارد المعطلة مثل تشييد العمارات، والخدمات العامة مثل الطرق ومياه الشرب، والصناعة الخفيفة. وقد ذهب القسم الأكبر من الأرباح إلى الخارج"^(٦).

إن هذا يجعل من الأسهل فهم كلا من الجهد المضني الذي بذلته الحكومة في هذا الميدان، والاستقبال الذي لقيته من الحكومات الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. فقد كانت للصدمة قاسية.

كتب توم لينيل يقول : "تميزت الأشهر الأولى للنظام العسكري باعتدال غريب في مجال العلاقات الخارجية، وبذلت جهود عديدة لتعديل التشريعات التي تحد من تشجيع الشركات الأجنبية في مصر. وهكذا عدل قانون الشركات المساهمة الذي اشترط أن يكون ٥١ بالمئة من رأس مال هذه الشركات مصرية، بشكل يسمح للأجانب بالاحتفاظ بسيطرتها عليها... وأعيد النظر بقانون المناجم بشكل يجعله مقبولا، إن لم يكن مرضيا عنه في نظر الشركات البترولية...."^(٧)

كانت الحكومة تأمل، باعتدالها، أن تستطيع الحصول على رأس المال الأجنبي اللازم لبرنامجها التصنيعي - ٥٠٠ مليون جنيه كما قيل.

وبناء على اقتراح أحمد فؤاد أنشئ "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" في ٣ أكتوبر ١٩٥٢ وأقنع الدكتور العمري Emary بريطانيا العظمى بالإفراج عن أقسام ضئيلة من "ديون الإسترليني" المجمدة. ولكن منذ تأميم شركة قناة السويس تراجع ثروات الأجنبي ولم يجذب رموس الأموال الكبيرة سوى للبحث عن البترول. ولم يكن هناك أي ظاهرة جديدة في عدم ثقة الرأسمال الغربي بحكومة الكولونيالات.... وكانت الشركات الأجنبية تتزعزع دائما باعتراضين لرفضها للمجنى إلى مصر، أولهما قانون العمل لسنة ١٩٤٧ الذي يفرض على الشركات الأجنبية استخدام ٩٠ بالمئة من عمالها من المصريين الذين يقبضون ٨٠ بالمئة من الأجور. والاعتراض الثاني يتعلق بتدخل الحكومة في شؤون الشركات الخاصة...^(٨).

في الوقت نفسه كان مجلس قيادة الثورة يقوم بنشاط على الصعيد السياسي. "إننا ننشد الإصلاح والتطهير في الجيش... ورفع لواء الدستور"، كانت هذه هي الكلمات التي تحدث بها اللواء محمد نجيب، القائد الأعلى للجيش، في ندائه الذي وجهه بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢. لكن الإطاعة كانت في كل مكان : الجيش يستعد لحل الأحزاب السياسية وفرض ديكتاتوريته على البلاد. على الفور وفي مساء نفس اليوم وجهت قيادة الأركان العامة بيانا إلى الأمة جاء فيه : تعلن قيادة الأركان العامة أنها لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم. وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية إلى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها وأجهزتها، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور...^(٩).

نعرف ما الذي تبع ذلك : كفر الدور الذي دفع على ماهر إلى الاستقالة^(١٠). أصبح اللواء نجيب رئيسا للوزراء في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، ولم تكن المفاوضات بين مجلس قيادة الثورة والوفد سوى مناورة لكسب الوقت. وفي الواقع، لم يكن للضباط الأحرار بنوون التخلي ولو عن جزء ضئيل من سلطتهم لمصطفى النحاس، الذي ظل موقفه العام قويا والذي دافعت جريدة "المصري" عنه بعناد وخطوة بعد خطوة. وصدر قانون إعادة تنظيم الأحزاب في ٨ سبتمبر ١٩٥٢^(١١)، وكان تمهيدا لحلها الذي لن يتأخر.

ووافق مصطفى النحاس على التخلي عن رئاسة الوفد التي كان يحتلها منذ وفاة سعد زغلول، فأصبح رئيساً فخرياً. وأعلن خمسة عشر حزباً عن برامجهم وقوانينهم الداخلية وأسماء أعضائها لجائهم التنفيذية، كما اقتضى القانون الجديد. وهذه الأحزاب هي : الوفد، حزب الأحرار الدستوريين، حزب الكتلة، الحزب السعدي، الحزب الوطني، الحزب الاشتراكي، حزب العمل، الإخوان المسلمون، حزب الفلاحين، الحزب الوطني النسائي، بنات النيل، حزب الفلاح الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الجديد، الحزب الاشتراكي الجديد، حزب النيل الديمقراطي^(١٢).

في العاشر من ديسمبر أعلنت الحكومة تعليق الدستور^(١٣). وفي ١٣ من نفس الشهر عين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب قائداً للثورة. وأعيدت للرقابة على الصحف في ٢١ أكتوبر بعد أن كانت قد رفعت في أغسطس من أجل منع أية حملة صحفية ضد إقامة للديكتاتورية العسكرية. وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ حلت الأحزاب السياسية وصودرت ممتلكاتها وفرضت الإقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم إلى المحاكمة. وفي الشهر ذاته بدأ تطهير الجيش : تم تسريح ٤٥٠ ضابطاً ، أعفى العقيد رشاد مهنا، عضو مجلس قيادة الثورة، من مهامه في أكتوبر ثم لقي القبض عليه في ١٧ يناير، وفي ٢٠ من ذلك الشهر جرى اكتشاف مؤامرة عسكرية وأحيل مدبرها: العقيد محمد حسني المنهوري وأخوه النقيب حسن رفعت المنهوري إلى المحكمة العسكرية وفي ٣٠ مارس حكم على مهنا بالسجن المؤبد^(١٤).

في ٢٣ يناير ١٩٥٣ جرى تأسيس حزب سياسي واحد باسم "هيئة التحرير" وفي فبراير أصبح جمال عبد الناصر أمينه العام. بعد ذلك بأربعة أيام أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يمارس الحكم خلالها بواسطة مجلس قيادة الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء اللذين يشكلان مع المجلس التنفيذي، وهو أعلى سلطة في الدولة. وفي ١٦ يناير أذاعت هيئة التحرير برنامجها المؤلف من ١١ نقطة :

- ١- إجلاء القوات الأجنبية (البريطانية) عن وادي النيل دون قيد أو شرط.
- ٢- تمكين السودان من تقرير مصيره.
- ٣- تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقاً لدستور يسجل إرادته.

٤- إقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من أسباب التخلف والضعف.

٥- توجيه النظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشجيع الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رءوس الأموال فيها.

٦- كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فالمواطنون سواء أمام القانون، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية، ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

٧- تبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والتضافر والعمل المنتج للنهوض بمتبعات الإصلاح.

٨- دعم الصلات مع الشعوب العربية، لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين.

٩- تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية، ليكون أداة لخدمة شعوبها وبلوغ لمقاييسها المشتركة.

١٠- تأكيد استعدادنا للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه نحونا.

١١- التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة للعمل بها فى خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها^(١٥).

من الواضح أن هذه الدعوة ما زالت بعيدة عن "القومية العربية" و"الاشتراكية الديمقراطية" لسياسة باندونج.

فى ١٦ يونيو ١٩٥٣ دخل حكومة نجيب أربعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة : أصبح جمال عبد الناصر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، وعبد اللطيف البغدادي وزيراً للحربية، وصلاح سالم وزيراً للثقافة والإرشاد القومى ووزير الدولة لشؤون السودان، ورفى عبد الحكيم عامر إلى رتبة لواء وعين قائدا للقوات المسلحة. وبعد يومين، أى فى ١٨ يونيو ألغيت الملكية رسمياً وأعلنت "جمهورية مصر".

هكذا سقط القناع الذى كان يحجب، حتى الآن، النوايا الحقيقية لحركة الجيش أو بالأحرى نواياها الحاكمة الملتفة حول جمال عبد الناصر. لم يكن

ممكنا أن تؤدي لزمة المجتمع المصري، على ضوء حريق القاهرة إلى عودة الزعماء التقليديين. والحديث عن الدستور والانتخابات كان يعنى إعادة الوفد إلى السلطة بغض النظر عما إذا كان ذلك هو المطلوب. لكن القوى التي كانت مستعدة، لذلك، لنفع هذا الثمن للقضاء على الديكتاتورية العسكرية - وهو الثمن الذي كان يتوضح ويصبح أكثر تهديدا كل يوم - كانت متعددة، وبعضها يعادى الوفد. ويأتى فى طليعة هذه القوى اللواء نجيب نفسه الذى خدعه مجلس قيادة الثورة، ثم الضباط اليساريون وعلى رأسهم خالد محي الدين، وحتى العقيدان يوسف صديق وأحمد شوقي تؤيدهما الفرقة المدرعة وبينها جزء من حامية القاهرة. وكانت للصحافة الوفدية ملتقى حول جريدة "المصرى" ورئيس تحريرها أحمد أبو الفتح. أما اليسار فكان يملك صحافة مؤثرة بينها "الملايين"، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، التي حيت الحكم الجديد كانتصار "لبورجوازية الوطنية"؛ و"الكاتب" لسان حال حركة السلام؛ و"اكتياليته" Actualite، وهي مجلة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وذات انتشار واسع؛ ومطبوعات دورية أخرى أقل انتظاما رافق تأثيرها فى الأوساط الجامعية والنقابية نمو انتشارها فى المناطق الريفية نتيجة للجو الذى خلقه الإصلاح الزراعى.

هذا فيما يتعلق بالجناح اليسارى للحركة الوطنية بشكل عام. أما فى اليمين فقد عجل صبر الإخوان المسلمين وأخذوا يطالبون بحصتهم فى السلطة. وكان عدد من القادة العسكريين - عبد الحكيم عامر، كمال الدين حسين، أنور السادات، حسين الشافعى، وخاصة رشاد مهنا وعبد المنعم رؤوف^(١١) - أعضاء فى هذه الجماعة فجاء قرار حل الأحزاب دون أن يمسه. منذ ذلك الوقت بقى الإخوان المسلمون القوة السياسية المنظمة الوحيدة التي سمحت لها السلطة بالعمل، فأخذت تدرس الاحتمالات المفتوحة أمامها : بينما أبدى المرشد العام الجديد، القاضى حسن الهضيبى بعض الميل للتعاون مع مجلس قيادة الثورة، طالب الجناح المتصلب - صلاح عشاوى، الشيخ محمد الغزالي، حسن دوح، عبد الحكيم عابدين، العقيد أحمد عبد العزيز جلال - بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة. وأعطت ظروف الاتفاق البريطانى - المصرى حول السودان (فبراير ١٩٥٢) الذى سبقه وساطة محمد نجيب بين مختلف الأحزاب السودانية من أجل توحيدها،

ثم بدء المحادثات بين مصر وبريطانيا (يناير ١٩٥٤) بشأن جلاء القوات
للبريطانية، أعطت الإخوان المسلمين الفرصة لإظهار قوتهم.

وفى ١١ يناير ١٩٥٤ خطب حسن دوح، زعيم طلاب الإخوان
المسلمين فى جنهور محتشد خلال لآتماع كبير عقء على أرض جامعة
القاهرة فى الجزيرة وكان إلى جانبـه نواب صفوى، زعيم حركة قءانيان
إسلام" الإبرانية. وقام الإخوان المسلمون باستعمال الأسلحة النارية
والمسكاكين والعصى، وبشتم الجيش والشيوخيين فجرح عدد من رجال
الشرطة والطلاب. وفى ١٤ يناير قرر مجلس الوزراء حل تلك الجمعية
القوية، فانتقل زعماءها فوراً إلى تأييد اللواء محمد نجيب الذى غدا بذلك
قطب كل القوى المعارضة.

حصلت لمواجهة الحاسمة فى فبراير ومارس عام ١٩٥٤ حين كانت
الجبهة المتحدة، التى تضم الوفديين والشيوخيين وحزب مصطفى كمال
صدقى للديمقراطى بالإضافة إلى عناصر مختلفة من الجيش، تقوم بحملة
متواصلة لإعادة الحريات الديمقراطية والعودة إلى الدستور. لما الإخوان
المسلمون فكان كل ما يدعون إليه هو إنهاء للديكتاتورية العسكرية.

وبعد عدد من الاجتماعات العاصفة قدم اللواء محمد نجيب استقالته
فى ٢٣ فبراير، لكن تدخل القوات المدرعة، بقودها خالد محى الدين، جعله
يعود إلى الحكم.

راح جمال عبد الناصر يرلوغ حتى تمكن من تجميد القوى المعارضة
له داخل الجيش. بعد ذلك نظم سلسلة من الإضرابات والمظاهرات
الجماعية تحت إشراف هيئة للتحريك فى ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ مارس، فى
القاهرة والإسكندرية. وفى ٢٨ مارس أعلن مجلس قيادة الثورة أن انتخابات
الجمعية التأسيسية التى كان موعء إجرائها قد حءء فى يونيو ١٩٥٤، قد
ألغيت، ثم قام باعادة تشكيل الحكومة مبعءا اللواء نجيب عنها وعن مجلس
قيادة الثورة. وفى ١٥ ابريل أعلن مجلس قيادة الثورة إسقاط كل الحقوق
السياسية عن القءاة السياسيين لأحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين
الذين شغلوا مناصب وزارية بين للفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٢. وفى ١٨
ابريل ١٩٥٤ أصبح جمال عبد الناصر رئيساً للوزراء، مضيفاً هذا المنصب
إلى منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة.

وبين ديسمبر ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة، المنعقدة بشكل مستمر، قد أصدرت أحكامها بالسجن أو الأشغال الشاقة على عدد كبير من زعماء العهد البائد. وابتداء من إبريل ١٩٥٤، ألحقت الصحافة بالركب : في ٤ مايو عطلت للحكومة جريدة "المصري" التي كان مديروها قد غادروا مصر، وبذلك تخلصت من أقوى للجراند المصرية التي كانت الناطقة باسم كل الاتجاهات الديمقراطية^(١٧). وفرض على إحسان عبد القدوس، رئيس تحرير "روز اليوسف" أن يساير النظام بعد أن قضى بضعة أيام في السجن. في ٢٦ أكتوبر، أطلق لإرهابي ينتمي إلى التنظيم السري للإخوان المسلمين ثمانى رصاصات من مسدسه على جمال عبد الناصر أثناء مهرجان شعبي في الإسكندرية. وعلى الفور انقض جهاز البوليس بقيادة العقيد زكريا محي الدين على الإخوان المسلمين : جرى اعتقال عدة آلاف من أعضائه - أنيع الرقم على أنه ٧٠٠٠ معتقل فيما بعد - بواسطة البوليس السري والبوليس الحربي، وحكمت للمحاكم العسكرية على ٨٦٧ منهم^(١٨). ومثل زعماءهم، وقد حطمهم التعذيب، أمام محكمة الشعب التي ترأسها جمال سالم وهم : عبد القادر عودة، يوسف طلعت، خميس حميدة، وحسن الهضيبي بشكل خاص. وأعدم ستة من السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام في ٨ ديسمبر ١٩٥٤ ولم ينج سوى "المرشد العام".

ولوقف اللواء نجيب، الذي كان قد أعفى قبلا من مهامه كرئيس للجمهورية، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٤ نوفمبر. شهدت هذه الفترة التي لوحقت خلالها كل محاولة ذات صبغة ديمقراطية، الحملة الثانية لاضطهاد اليسار بعد الحملة الأولى التي جاءت عقب أحداث كفر الدوار. وهذه العملية الجديدة كانت جزءا من خطة محمد نجيب وجمال عبد الناصر المشتركة. والحقيقة أن محمد نجيب قال في مذكراته : "منذ اللحظة الأولى عملنا كل ما هو ضروري لاستئصال الأسباب الرئيسية للشيوعية في مصر، أي قضينا على الملكية الفاسدة، وعلى نظام الملكية العقارية غير العادل، وعلى الازدراء العام بحقوق العمال وعلى الاحتلال الأجنبي البغيض". وبعد وقوع القطيعة مع عبد الناصر، ختم اللواء نجيب مذكراته مشددا على "إيمانهما المشترك بالثورة المصرية التي كان أحد

أبدلتها القضاء على أسباب الشيوعية مع ملاحظة أن الخلافات بين وجهتي نظرهما نشأت لأن أحدهما لم يكن فيلسوفاً... وبسبب "تفسيه" الشيوعية" (١٦).

تضاعفت ميكانزمات الشيوعيين، لحكمت المحاكم العسكرية على عشرات منهم بقتلهم والاعتقال، ووصل الأمر في ربيع ١٩٥١ إلى شهد هزيمة محمد نجيب، إلى ذروته بإرسالي ٢٥١ مناضلاً يساريًا إلى معسكرات الاعتقال، وشريح ١٦ جنديًا من سلاح المدرعات والجيش فيلق محي الدين علي، ليقرر إلى القتل في سويسرا، لأكثر من مئة وعشرات أهم صحفائه اليساريين (١٧).

من الآن فصاعدًا أصبح جمال عبد الناصر رئيس مجلس قيادة الثورة القوي، المستعزف الوحيد بالسلطة السياسية في مصر. في الوقت الذي كان قد تم فيه تعزيز السلطة لوزارات نشاطات العسكريين في مجال السياسة الخارجية، بالصفة بالإنهاء الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وقد أعمل هذا الجلب من العملية بعد أحداث السويس، وبخروج العهد نفسه على يد قواته يهودية. ولكن من المؤكد أنه قسمة الخارجية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة العسكرية خلال هذه المرحلة الأولى، بالرغم من أن الجهود التي بذلت - متسجمة مع الروح العامة للتغيرات الجارية - أخذت باحتبارها، إلى درجة كبيرة، الأفكار الأساسية المعمدية لتأسيسها التي كانت تسود الرأي العام المصري.

هذا التأييد، وجهت دعوات واضحة، كما ذكرنا، لرئيس المجالس الأجنبية، وكان جفرسون كاتري، سفير الولايات المتحدة في القاهرة، على عتبات ودية جدا مع المجموعة العسكرية، وكان يعملونهم وخاصة مساعد المعلق البحري ديفيد ليفز، ومستشاره الكولونيل لوكلايد الذي لعب دورا نشيها في الحرائق فيما بعد، يتمتعون بنظم النوع من العلاقات. وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ وجد ديس تشيرون، وزير الخارجية الأمريكية وقتها، مصر "بمعدلة قولايك المتحدة للعائلة، وتضاعفت منتج فولبرايت، وإزدادت قيمة التسلية المتوقعة من ٦ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤. وذلك بطار الإصلاح الزراعي الذي كانت وزارة الخارجية الأمريكية تصبح به دائما، لكن ما يسمى به المؤسسة المصرية الأمريكية للتطوير الريفي" برأسهال مصري الذي ٥,٤٥٠,٠٠٠ جنيه ورأسهال

أميركي قدره ٣,٤٦٩,٠٠٠ جنيه لاستصلاح وتوزيع مساحة نمونجية من ٣٧,٠٠٠ فدان^(٢١).

كان هدف الولايات المتحدة واضحا وهو الحصول من النظام الجديد، الذي لم يخف عداؤه للشيوعيين، على التزام بالانضمام، بشكل أو بآخر، إلى جهاز عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الأوسط، وهو جهاز مرتبط مباشرة بحلف الأطلسي ويهدف إلى محاصرة الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وفقا لنظرية جون فوستر دالاس بإقامة قواعد عسكرية.

وكان، الذي خلف دين خلف دين تشيسون، قد بدأ بمبر نوايا الحكومة المصرية في مايو ١٩٥٣. وصباح وصوله إلى القاهرة، نشر أحمد أبو الفتح صاحب جريدة "المصري" مقالا على ثمانية أعمدة بعنوان "نحن نكرهكم يا مستر دالاس" وأضاف "قائلا في المقال : "ظننتم أنكم تستطيعون شراءنا بنقطتكم الرابعة ؛ انتم الذين بحاجة إلى نقطة رابعة أخلاقية". تحت هذه الظروف كان من الصعب على مجلس قيادة الثورة أن يأخذ خطوات أبعد.

غير أن المشكلة الأساسية كانت ما تزال مشكلة الاحتلال البريطاني. من المؤكد أن التفكير باستئناف حرب العصابات ضد قاعدة القناة لم يكن واردا. وبدأت المفاوضات حول السودان أولا، فأقنع اللواء نجيب الأحزاب الاتحادية بالتعاون معا في وجه حزب الأمة الذي كان يدين بالولاء للإنكليز، ثم وعد الجناحين المتعارضين بأنه سيعترف بحق السودان في تقرير المصير لأنه كان مقتنعا بأن السودانيين لابد ولن ينضموا إلى مصر. وفي ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت الاتفاقية الإنكليزية - المصرية حول السودان مع إسماعيل الأزهرى، زعيم الحزب الوطنى الاتحادى بوصفه رئيسا للحكومة السودانية. وأعلن الأزهرى استقلال بلاده في ١ يناير ١٩٥٦ مستبقا التاريخ الذى نصت عليه الاتفاقية معتمدا في ذلك على دعم حزب الأمة له. واعترفت بريطانيا ومصر بهذا الاستقلال على الفور.

لما مفاوضات الجلاء فقد بدأت بين عبد الناصر والسفير البريطانى، سير رالف ستيفنسون في ربيع ١٩٥٣. وبعد أشهر من جمل النبض وقطع المفاوضات في ٦ مايو، وافق المفاوض المصرى على مبدأ "إعادة تشغيل" القاعدة في حال هجوم على تركيا. وبين يناير ومايو ١٩٥٤، شنت سلسلة

من غارات العصابات ضد القاعدة للتذكير ونستون تشرشل أن الأمور يمكن أن تتجه نحو السوء. في مايو توقفت للهجمات، وفي يونيو أفرجت بريطانيا عن ١٠ مليون جنيه استرليني من الديون المصرية المجمدة المستحقة عليها. وفي يوليو تجمعت الحكومة البريطانية بعروض جديدة : جلاء للقوات العسكرية عن القاعدة وبقاء الفنيين المدنيين فيها فقط من أجل صيانتها بمساعدة شركات اختصاصية.

في ٢٧ يوليو وقع الوفدان على نقاط الاتفاق الأساسية. وأخيرا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وقعت المعاهدة المصرية - البريطانية للجلاء عن قاعدة قناة السويس، وهي تنص على ألا يعاد استعمال القاعدة، بعد تسلمها من القوات البريطانية، إلا في حالة وقوع عدوان على مصر أو أي بلد عربي آخر أو تركيا. لقد طويت الصفحة للسوداء من تاريخ العلاقات المصرية - الإنكليزية، وستكتب الآن صفحة جديدة. وبذلك توطدت سمعة بريطانيا ومركزها في الشرق الأوسط. ثم أنهى جمال عبد الناصر كلامه قائلا : "والآن لم يبق بعد لبريطانيا ومصر أي مبرر يمنعهما من العمل سوياً بطريقة بناءة" (١٢).

هكذا كانت مصر تبدو في آخر عام ١٩٥٤ : السلطة بيد مجلس قيادة الثورة الذي سحق أو جمد كل معارضة سياسية، والذي كان يتجه نحو الديكتاتورية. وتم الفوز بالجلاء أخيرا، وأصبحت العلاقات مع الإنكليز والاميركيين أكثر تحسنا. وبدا كل شيء مهيا لدعوة الدول الغربية للكبرى، والرأسمال المصري أيضا، للقيام بمسئولية التقدم الاقتصادي، مفتاح كل للمشاكل.

لكن رأس المال المصري الكبير، وخاصة جناحه الزراعي الذي مر عليه الإصلاح الزراعي منذ فترة قصيرة، رفض توظيف أمواله في الصناعة كما رأينا.

بلغت الاستثمارات الجديدة، عام ١٩٥٢، ٨,٢ مليون جنيه (بما فيها ٢ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة)، ثلثها موزع في الصناعة. لكن الرقم هبط إلى ٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٥٣ (بما فيه ١,٩ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة). وعلى العكس بلغ مجموع المدخرات، في نهاية ديسمبر ١٩٥٣، ٦٤ مليون جنيه مقابل ٥٨ مليون جنيه في التاريخ نفسه من السنة

السابقة. وازدادت الودائع المصرفية إلى ٢٣٣ مليون جنيه مقابل ٢١٧ مليون جنيه وبلغ مجموع وسائل الدفع، ٤٢٦ مليون جنيه. لكن اتحاد الصناعات المصرية أشار بلهجة من القلق المتزايد إلى أن "مجموع استثمارات البنوك والتصنيفات التي أعطتها للاقتصاد لم تتعد ١٣٧ مليون جنيه مقابل ١٣٨ مليون جنيه (في العام الفائت). وتدل هذه الأرقام على مدى تراجع رأس المال الخاص أمام الصعوبات المالية والاجتماعية والإدارية التي تواجهه دائما" (١٣).

لم يكن النقص في الوسائل، بل في التصميم على استعمالها. ولم يطرأ على الصورة تغيير بين ١٩٥٢ و ١٩٥٧، فقد ازدادت إجمالا نسبة القروض التي أعطتها البنوك التجارية المصرية بالنسبة لحجم الودائع من ٧١,٨ بالمئة إلى ٧٦,٦ بالمئة بعد أن حققت رقم ٨١,٦ بالمئة للقياس عام ١٩٥٤ (١٤). وارتفع الإنتاج الصناعي ببطء شديد. فعلى أساس أنه كان بمستوى ١٠٠ عام ١٩٥٤، كان هذا الإنتاج بمستوى ٩٢,٩ عام ١٩٥٢ ووصل إلى ١٠٩ عام ١٩٥٥ وإلى ١٢٣,٣ عام ١٩٥٧ (١٥). كما أن مجموع الاستثمارات الجديدة في الصناعة (المشاريع الجديدة والإضافات للمشاريع القديمة) الذي بلغ ٢٦,٢٠٨,٤٠٥ جنيه عام ١٩٥٦، عادت فهيبت فجأة إلى ١٢,٩٠٧,٤٣٢ عام ١٩٥٧ بعد الرعب الذي اجتاح الأغنياء بسبب أحداث السويس (١٦). والبنك الصناعي نفسه - برغم أنه تأسس عام ١٩٤٩ لتشجيع للصناعة المصرية - أظهر تحفظاته : في نهاية ١٩٥٧ لم يمنح قروضا للصناعة سوى بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه من رأسمال يبلغ حوالي ٩ مليون جنيه، أي ٥٠ بالمئة فقط. ولم يرق ذلك للبنك بأي جهد لاستعمال حقه في زيادة رأسماله من خلال إصدار أسهم جديدة بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه. وقد كانت معظم قروضه (٧٦ بالمئة منها بالضبط) بمبالغ تقدر بأكثر من ٢٥,٠٠٠ جنيه - أي أنها قروض منحت للشركات الكبيرة - بينما لم تزد نسبة القروض الأقل من ٥٠٠٠ جنيه عن ٥,٦ بالمئة (١٧).

ما الذي يمكن قوله سوى أن الأفراد كانوا مترددين في تشكيل شركات صناعية، وأن المصارف كانت مترددة في تقديم للرأسمال اللازم لبناء اقتصاد جديد، صناعي في غالبيته ؟

لكن الدوائر المالية والتجارية ، المصرية والأجنبية، اعترفت أن استلام الضباط للسلطة قد غير نوعية الرجال الذين يقومون بالمسؤوليات الاقتصادية. فإثناء العهد السابق عندما كانت الأرستقراطية الزراعية هي المسيطرة، كان الوزراء والموظفون للتشفيديون والسياسيون، بشكل عام، نوى خبرة في الحقوق ونوى ميل ليبرالى واتجاه فرنسى غالبا .

بالإضافة إلى الولاء، الذى استطاع أن يعزله عن حياة الأمة، اصطلم جمال عبد الناصر بالكثير من هؤلاء الرجال خاصة عبد الرزاق السنهورى، رئيس مجلس الدولة الذى كان يعتبر أعظم محام فى مصر، ووحيد رفعت، الخبير فى الشؤون الخارجية . وشعر عبد الناصر حينذاك أنه فى وسط معاد أو محافظ على الأكل، وكان ذلك سبب تحوله إلى مجموعة مختلفة من الناس : الاقتصاديين والمهندسين أو الإداريين الذين درسوا فى بريطانيا أو أميركا ويحمل أكثرهم شهادات بكثورة. كان كل منهم خبيرا فى ميدان معين بدلا من أن يكون سياسيا أو مفكرا، أى مثال ما تصبو إليه حكومة عسكرية كان قانتها مصممين على الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفكر وأمور التقرير السياسى .

ينبغى للتشديد على هذا التطور فى المستويات العليا للحكومة لأنه جعل من الممكن رؤية أنه بينما كانت السياسة العامة للدولة، الداخلية والخارجية معا، تفضل التنمية الاقتصادية بالتعاون مع الغرب، فتها كانت تتوق أيضا لإعطاء البلاد إدارة أكثر عصرية، على أساس التطورات الأخيرة فى العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، وأكثر قدرة بالتالى على تحقيق رغبة الصناعيين فى التوسع . وقد إشار اتحاد للصناعات المصرية فى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ إلى أن مشكلة صناعتنا لا تنحصر فى تحسين أدواتها وتنظيم معاملها، بقدر ما تمكن فى خلق الجو التشريعى والإدارى الذى يسمح بنمو نشاطها. وذلك عن طريق التدريب للمهنى والأسلوب الذى يجب أن يتحقق فيه، بالادخارات وطرق تشجيعها، بالاستثمارات وضمانات حمايتها، بالتسليف وتطبيقه على ظروفنا الاقتصادية، فى هذه المجالات الواسعة التى تتطلب معالجة حكيمة من خلال المراجعة العقلانية للتشريعات الاقتصادية والمادية والاجتماعية^(٢٨).

عملت الحكومة العسكرية بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ في هذا الاتجاه. في ١٩٥٣ صدر قانون أعفى للصناعات الجديدة من الضرائب لفترة خمس سنوات، أما الأرباح التي تعيد هذه للصناعات استثمارها في التوسع فإنها تعفى من الضرائب بنسبة ٥٠ بالمئة (قانون ٣٠ يونيو).

في ٣ فبراير ١٩٥٤ منحت الحكومة امتيازاً للتقيب عن النفط في الصحراء الغربية لشركة كورونادو أويل^١. وفي ١٠ فبراير أنشئت شركة الحديد والصلب المصرية بالاشتراك مع بنك مصر والبنك للصناعي وشركة "نيماج" الألمانية (هامبورج) بشكل رئيسي. وفي ١٨ مارس كلف خبراء من شركة كهرباء فرنسا بوضع برنامج لكهربة البلاد خلال عشرين سنة. لكن القادة العسكريين ولوا وجوههم شطر الولايات المتحدة: في ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من البنك الدولي للأنشاء والتعمير قرضاً لتمويل بناء السد العالي. وفي ٦ نوفمبر وقعت اتفاقية اقتصادية بين البلدين قدمت منحة ٤٠ مليون دولار لتمويل بعض مشاريع الري وبناء للطرق والسكك الحديدية. وعدل مرة أخرى في ٢١ سبتمبر القانون المتعلق باستثمارات رأس المال الأجنبي، وذلك لتشجيع رأس المال العالمي أكثر. وقد نص التعديل على أن "الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال الأجنبي يمكن تحويلها إلى الخارج بنفس عملة بلد المنشأ" وعلى أنه بالإمكان إعادة تحويل رأس المال الأجنبي إلى الخارج، بعد خمس سنوات من دخوله، بنسبة الخمس سنوياً (المادة الثالثة). وقبل ذلك بقليل وصلت بعثة مصرفية فرنسية، برئاسة مدير البنك الوطني للتسليف (Comptoir National d'Escompte de Paris) إلى القاهرة (في يوليو) للدراسة إمكانية مشاركة فرنسا في بناء السد العالي. وقد قررت أن هذا المشروع، على الرغم من ضخامته، يتفق وإمكانيات مصر الاقتصادية^(١١)، وبعثت ببعثة من المهندسين إلى مكان إقامة المشروع.

وأخيراً، في ٢٧ نوفمبر، اتجهت الحكومة نحو رأس المال المصري : أصدرت ثلاثة قروض داخلية بقيمة ٢٥ مليون جنيه. وفي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ أصدرت الحكومة قرضين دوليين جديدين بقيمة ٥٤,٢ مليون و ٢٥ مليون جنيه.

كان عام ١٩٥٥ عام الأمانى للصناعة. فمن مهمة على صبرى في "البنتاجون" خلال خريف ١٩٥٢، إلى المفاوضات الأخيرة مع السفير

الأميركي التي قام بها جمال عبد الناصر بنفسه في سبتمبر ١٩٥٥، أمضى مجلس قيادة الثورة ثلاث سنوات في طلب الأسلحة اللازمة لجعل الجيش المصري مولزياً للجيش الإسرائيلي من الولايات المتحدة، للدولة الصديقة الأولى، آنذاك . ولم يكن بالإمكان عمل شيء، فقد كان الرد يتلخص بأن الجانب الأمريكي لا يستطيع الأقدام على ذلك ما دامت مصر ترفض الانضمام إلى حلف دفاعي مشترك . ولم تكن القاهرة تريد إعطاء وعد كهذا.

في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، وتحت ضغط الرأي العام والضغوط المتزايدة، أعلن عبد الناصر إبرام اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا تنص على أن تتعهد هذه الأخيرة بتزويد مصر بالسلاح وفقاً لحاجات الجيش المصري، وعلى اسم تجارية بحثة . وفي ٢١ و ٢٢ نوفمبر انعقد المؤتمر الأول للدول المنضمة إلى حلف بغداد : تركيا، العراق، إيران، باكستان، بريطانيا العظمى، بالإضافة إلى الولايات المتحدة كمراقب . ودخلت الحرب الباردة علنا إلى الشرق الأوسط، ووجدت المجموعة الجديدة من الدول قاعدتها الجنوبية في إسرائيل، بينما يحمي الأسطولان الأنكليزي والأميركي البحر . ردت مصر على ذلك بعقد اتفاقيتين للتعاون المتبادل، واحدة مع سوريا (٢٠ أكتوبر) والأخرى مع المملكة العربية السعودية (٢٧ أكتوبر) . لكنه كان من الواضح أن الرد الأمثل لا يمكن أن يكون سوى بناء جيش عصري قوى . في نوفمبر اضطدمت بعثة اقتصادية سافرت إلى الولايات المتحدة برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوني ؛ بالشروط التي وضعها يوجين بلاك - رئيس البنك الدولي : أن يراقب البنك الدولي للميزانية المصرية، وأن تمتنع مصر عن إجراء أي قروض أخرى . وهذا يعني أنه على مصر - في سبيل تحديث نفسها - أن تعود إلى أيام المراقبة الفرنسية - الإنكليزية أثناء عهد إسماعيل الذي مهد الطريق للاحتلال عام ١٨٨٢ . وتكلم بعض القادة باتجاه الموافقة على هذه الشروط ... ومن خلال سفيره دنيل سولودا دخل الاتحاد السوفياتي في الصورة .

نعلم كيف انتهت المباراة، كما نعرف الدور الرئيسي الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في بناء المد العالي . بالطبع كان التقدم الاقتصادي مستمرا في الداخل : فرض ضريبة ٧ بالمائة على الاستيراد، ما عدا المنتجات

الضرورية للصناعة (١ سبتمبر) ؛ زيادة رأسمال الحديد والصلب من ٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٦,٣٧٠,٠٠٠ جنيه تملك منه ٢٠ بالمئة شركة "ديماج" الألمانية (٢٧ نوفمبر)، مشاريع إقامة مصنع لبناء السفن في الإسكندرية، مجموعة محطات لتوليد الطاقة الذرية، مصنع ضخخ للأسمدة الكيماوية قرب السد العالي، ومصفاة نفط جديدة ذات طاقة كبيرة، إلخ
لم إذن، بعد كل هذا، هذه للتخفظات وهذا التردد ؟ بل هذا الرفض الذي يميز سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ؟

إن الشيء الوحيد الذي جعل زعماء الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية مترددين في توظيف أموالهم - رغم كل المكاسب - هو حقيقة أن الجيش كان مصمما على رسم سياساته بنفسه - أي إنه كان مصمما، من خلال احتكاره للسلطة، أن يسيطر على مصر كلها بما فيها البورجوازية نفسها التي ستوضع تحت وصايته وفي خدمته .

ها هي الديكتاتورية، وها هو "الرجل القوي" الذي كان يدعو إليه فريق "أخبار اليوم" في افتتاحياتها، وفكرى أباظة في "المصور"، وحتى إحسان عبد القدوس أيام فضيحة شراء الأسلحة الفاسدة . وها هي السلطة القوية تسوى الخلافات مع لندن، بعيدا عن كل تدخل شعبي، وتحقق الإصلاح الزراعي بطريقة منظمة، دون أي انتزاع للملكية، وتفتح أبواب مصر أمام للرأسمال الأجنبي والأميركي بوجه خاص، وتشجع الصناعة بكل الوسائل التي اقترحتها قاداتها والتي تقع ضمن إمكانياتها، وتخلع الملك وجماعته الأرستقراطيين من الحكم، وتجمد وتعزل البورجوازية الزراعية حتى حين تدعوها للقيام بدور جديد في الصناعة، وتحطم الإخوان المسلمين للملتفتين نحو الماضي والداعين إلى كره الأجنبي وإلى التعصب الديني، وتفرق صفوف المنظمات الشيوعية التي كان يحركها المثال الصيني، وتقيم المؤسسات، وتجذب الرجال القادرين على فهم حاجات التصنيع أفضل ما يكون، وتعزز الجيش وجهاز الدولة.

لا شك أن كل هذا دخل في حسابات أوساط الأعمال والأوساط الصناعية. لكن هذه السلطة لم تكن تقبل شريكا ولم تكن تهتم بإحاطة نفسها بمجلس منتخب حيث تستطيع القطاعات المختلفة للطبقة الوسطى المصرية أن تعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها مباشرة، أو حتى تراقب السلطة

للتنفيذية . وكان لهذه الدوائر صوت ضعيف فى اختيار الوزراء
للتكنوقراطيين ورغم أن هؤلاء الوزراء ينتمون إلى طبقتهم، فإنهم لم يكونوا
ممثلهم فى الحكم . لقد غدا المقياس الأول بالنسبة لهم، عند تسلمهم
مراكزهم، هو "لواء الثورة" هذا ما كان مجلس قيادة الثورة يطلق على
أعماله بعد ١٩٥٣ فحتى ذلك الوقت كان يجرى الحديث عن "حركة الجيش"
أو "الحركة المباركة" - ولقائدهم، المنتصر على كل الفئات .

ولئن رفض مجلس قيادة الثورة إدخال السياسيين السابقين المعادين
للوفا - مثل إبراهيم عبد الهادى، على ماهر، حافظ عفيفى - إلى الحكم الذى
كان يجرى تشكيله، فإنه اعتقد أن ذلك سيسهل عليه اجتذاب أكفأ عناصر
للبورجوازية الصناعية ودمجها فى جهاز السلطة . لكن ثروة مصر الأساسية
كانت لا تزال فى أيدى الأرستقراطية الزراعية التى تعارض الحكم بعنف
وترفض بأكثريتها الساحقة المساعدة فى بناء مصر الجديدة .

هكذا ظهر أن التكتل الرئيسى للطبقة المصرية الوسطى، للمصرفى
والصناعى، المتمثل فى "مجموعة مصر"، قد ظل القوة الاقتصادية الأساسية
فى الجناح المصرى . وفى نفس الوقت، ظلت شخصياته القيادية بشكل عام،
بعيدة عن الأحزاب القديمة وكانت بالتالى مهياة لتسليم مهمات إدارية فى
النظام الجديد، الذى كان يتناسب مع مطامعها فى الحكم .

ليس من الممكن إرجاع تاريخ الاتجاه الجديد الذى اتخذته الحكم
للعسكرى إلى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥). فالواقع أن المفاوضات مع
الغرب حول موضوع الأسلحة استمرت حتى أكتوبر، وحتى صيف ١٩٥٦
بشأن السد العالى . بالإضافة إلى ذلك فإن عبد الناصر أمر بتوقيف ثلاثين
قياديا يساريا، فأحيلوا إلى معتقل أبى زعبل فى نفس الوقت الذى كان يستقل
فيه الطائرة إلى إندونيسيا، ليلة ١٠ أبريل ١٩٥٥ . لكن الصحيح أن تجربة
باندونج قلبت الموازين: ترك شو أن لاى انطبعا عميقا لدى الوفد المصرى،
ثم جاءت اتفاقيات التسليح مع تشيكوسلوفاكيا، ثم العروض السوفياتية بالنسبة
للسد العالى - حدثان كان لهما أهمية رئيسية .

بدأت المرحلة الثانية من بحث النظام العسكرى عن تمثيل اجتماعى
- لشخصيته الاجتماعية - عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس واستمرت حتى

صيف ١٩٦١ . لكنه من الممكن تمييز حقيقتين ضمن هذه المرحلة (صيف ١٩٥٦ حتى ديسمبر ١٩٥٨، ثم يناير ١٩٥٩ حتى يوليو ١٩٦١) .

لا شك أن الصدمة التي أصابت القواد العسكريين أضر للرفض المزيج لوزارة الخارجية الأميركية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، كانت نفسية أساما . فقد كان خبراء حلف الأطلسي لا يزالون يعتقدون أن بإمكانهم حساب عبد الناصر وجهازه في عداد مجموعات عملاتهم وحلفائهم الثانويين الذين يتلقون الأوامر . ولكن الغرب سيفيق على صدمة عنيفة فيما بعد . غير أن القادة العسكريين كانوا على علم أنه لا لبورجوازية المصرية - حيث بقيت الأرستقراطية الزراعية للمالك الأكبر للثروة - ولا للرأسمال الأجنبي الكبير الموالى للإمبريالية، كان عندهما أية رغبة في مساعدتهم في مهمتهم، التي جعل منها تاريخ مصر وجغرافيتها مهمة صعبة .

من أجل تأمين معيشة سكان يتزايدون باستمرار بنسبة تتراوح بين ٢ بالمئة و ٢,٥ بالمئة سنويا، من أجل تثبيت مستوى معيشة الشعب، وأيضا تأمين بعض التحسينات، يجب إيجاد رأس المال واستثماره : ١٠٠ مليون جنيه سنويا ٦٠ بالمئة منها للصناعة حسب تقديرات الأستاذ حسين خلاف سنة ١٩٥٥^(٢٠) .

لكن في ١٩٥٤، لم يتوفر رأسمال أكثر من ٦٥ مليون جنيه، ٦٠ بالمئة امتصتها عمليات البناء في القطاعين العام والخاص^(٢١)، تاركا ٢٦ مليون جنيه للصناعة والزراعة والمواصلات مجتمعة - في الواقع كانت حصة للصناعة ٦,٩ مليون جنيه فقط وواحدا بعد الآخر، نشر البنك الزراعي المصري في تقرير مجلس إدارته لعام ١٩٥٥^(٢٢)، ثم للدكتور زكي سعد، رئيس البنك الأهلي المصري عام ١٩٥٦^(٢٣) تصريحات رسمية برفض الاستثمار الأمر الذي وضع لبورجوازية في موقف معاد للرغبة في التصنيع . وبرغم التشجيع والتحذير، ظهر الاتجاه نفسه عام ١٩٥٥ : ٢٨,٥ مليونا جنيه استثمرت في البناء مقابل ٧,٧ مليون في الصناعة^(٢٤) . وهكذا بدأ الجيش العمل على الجبهة الاقتصادية .

بعد أن نبههما الدكتور أحمد حسين، السفير المصري في واشنطن إلى أن القاهرة لا تزال تفضل تمويلا من الولايات المتحدة والبنك الدولي

على العروض السوفياتية^(٣٥)، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧ ديسمبر مساهمتها في تمويل السد العالي على أن تدفع الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار، وبريطانيا ١٤ مليوناً . وقد قوبل فوز الوفد المصري بالمفاوض (الدكتور عبد المنعم القيسوني، العقيد سمير حلمي، الدكتور محمد أحمد سليم) في الغرب بالابتهاج . ولكن في ١٩ يوليو ١٩٥٦ أبلغ جون فوستر دالاس السفير المصري - بجفاء - القرار الأمريكي بعدم الاشتراك في السد العالي . وفي اليوم التالي قامت بريطانيا بخطوة مماثلة .

في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر، الذي كان قد أصبح رئيساً لجمهورية مصر قبل شهر فقط، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية خلال خطاب في الإسكندرية^(٣٦) . كان الهدف من هذا العمل اقتصادياً وسياسياً في آن واحد . إذ كان يمكن إيجاد الرأسمال اللازم للاستثمارات في واردات القناة (١٦ مليون جنيه سنوياً) وفي نفس الوقت إعادة السيادة المصرية على قطاع هام من الاقتصاد والثراب الوطني .

في ٢٩ أكتوبر، وبعد ثلاثة أشهر من التحضير العسكري والدبلوماسي اقتحم الجيش الإسرائيلي شبه جزيرة سيناء . وفي ٣١ منه بدأت فرق الغزو البريطاني - الفرنسي تعمل في منطقة القناة . وفي ١٤ نوفمبر قال الرئيس إيزنهاور في فيلادلفيا : " لا نستطيع أن نصفح عن العدوان المسلح ولن نصفح عنه " . ومارست واشنطن ضغطاً هائلاً على حلفائها لإيقاف العمليات العسكرية . وفي ٥ نوفمبر أرسل المارشال بولجانين، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، أنذاراً إلى كل من بن جوريون وموليه وأيدن . وفي ٦ نوفمبر أوقفت القوات المسلحة للبلدان الثلاثة عملياتها العسكرية . وفي ٢٢ ديسمبر تم الجلاء عن بور سعيد . ومع نهاية الأوامر فقد الاستعمار كل موارده المتأصلة، ومنح النظام العسكري مورداً غير منتظر من الرأسمال الذي كان ينكره عليه الجميع^(٣٧) .

في ١٥ يناير ١٩٥٧ صدرت القوانين رقم ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ في القاهرة : من تاريخه على جميع المصارف التجارية وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية أن تتحول إلى شركات مصرية يملكها الرأسمال المصري ويديرها مصريون .

ووضعت المصارف الإنجليزية والفرنسية والتركية تحت الحراسة وفى ١٨ ابريل تم بيعها إلى مصارف مصرية على النحو التالى : بنك باركليز إلى بنك الإسكندرية، البنك العثماني والبنك الأيونى إلى بنك الجمهورية، الكريدى ليونيه والشكونتولر ناميونال دى اسكونت دو باريس إلى بنك للقاهرة، بنك التسليف والرهونات للزراعى المصرى إلى بنك التسليف المالى، دى أورينتال كريدت بنك إلى بنك الاتحاد التجارى . وكان لثان من هذه المصارف - بنك الإسكندرية وهو متفرع عن الهيئة الاقتصادية، وبنك الاتحاد التجارى - قد أنشأنا خصيصا للمساهمة فى شراء البنوك الأجنبية . واخيرا، فى سبتمبر اشترت المؤسسة الاقتصادية للبنك الزراعى المصرى الذى كان تحت إدارة فرنسية . وبين يناير ١٩٥٧ و ١٤ يناير ١٩٦٢ اشترت مصارف مصرية للمصارف الأجنبية الباقية، كما نص للقانون^(٢٨) .

لما فى مجال التأمين فقد كان هناك فى ذلك الوقت حوالى ٢٠٠ شركة منها ١٣ شركة مصرية بالاسم وواحدة فقط مصرية بالفعل هى شركة مصر للتأمين، لأن للشركات الأخرى لم تكن سوى فروع لشركات كانت مراكزها الرئيسية فى الخارج . ولم تكن هذه الشركات الثلاثة عشرة تحصل أكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع ألساط للتأمين . وكانت حصة الشركات الفرنسية تبلغ ٤٧ بالمئة من مجموع حصة الشركات الأجنبية . وقد أنشئت ثلاث شركات مصرية لشراء ممتلكات الشركات الإنكليزية والفرنسية : الشركة المتحدة للتأمين، شركة الجمهورية للتأمين، وشركة التأمين الأفريقية . كما أنشئت الشركة المصرية لإعادة التأمين فى ١ يناير ١٩٥٨ لدعم القطاع المصرى^(٢٩) .

هذان القطاعان كانا المجالين الرئيسيين للتمويل لأن الهيئات التجارية الأجنبية كانت، فى التحليل الأخير، تابعة لهما . وهنا أيضا نستطيع أن نرى ما يمكن تسميته بالظواهر "السلبية" - عدم الملكية والاقتلاع . ولتكمّل الصورة يجب دراسة نوع التنظيم الذى كان النظام العسكرى قد وضعه . فقد احتوى هذا التنظيم على عنصرين ازدادت أهميتهما باستمرار منذ أنشأتهما : اللجنة العليا للتخطيط القومى (أنشئت بمرسوم جمهورى بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٧)، والمؤسسة الاقتصادية (أنشئت بقانون رقم ٢٠ فى ذات التاريخ) .

لم تكن فكرة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالفكرة الجديدة في مصر.

هنا أيضا، كان المفكرون الماركسيون هم الذين يعملون لبلورة هذه الفكرة خاصة بعد ١٩٤٥، في الدراسات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة ومنها "مشكلة التموين" لصادق سعد، و"اهدافنا الوطنية" لشهدى عطية للشافعي وعبد المعبود الجبيلي، كذلك في المجلتين الأسبوعيتين "الفجر الجديد" و"الجماهير". وأصبح التخطيط خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢ أحد الأفكار المحركة للحركة الوطنية إلى جانب الإصلاح الزراعي الذي يجب تطبيقه بعد جلاء القوات البريطانية وإعادة الديمقراطية. وفي أعقاب الانقلاب مباشرة وجه أحمد فؤاد مجلس قيادة الثورة نحو التخطيط الاقتصادي. لكن لقادة العسكريين مدينون بتحولهم إلى التخطيط الاقتصادي في عام ١٩٥٤ للاقتصادي البولوني الكبير أوسكار لانج، الذي كان يزور القاهرة في مهمة في ذلك الوقت. أما الهيئات التي كلفت بالإشراف على التخطيط فقد تغيرت اسمائها مرارا: المجلس الدائم لتطوير الإنتاج الوطني تساعد الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق عام ١٩٥٢، وفي ١٩٥٣ أنشئت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك لأعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، وتبعها على الفور المجلس الدائم للخدمات العامة، وفي مارس ١٩٥٥ أنشئت لجنة التخطيط القومي التي ضمت - دون تغيير في اسمها - هيئات التخطيط المذكورة كلها عام ١٩٥٧. وقسمت هذه اللجنة بعد فترة قصيرة إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الدولة، ولجنة التخطيط الوطني التي كانت جهازها التنفيذي. وفي ١٧ أغسطس ١٩٦١ تم إنشاء وزارة جديدة للتخطيط برأسها الوزير أحمد على فرج والدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن كنائب للوزير، وضمت هذه الوزارة كل خدمات التخطيط. وقد كانت دائما تحت توجيه المجلس الأعلى الذي كان بمثابة لجنة وزارية داخلية مشتركة، لكن عبد اللطيف البغدادي، نائب رئيس الجمهورية، هو الذي كان قد أصبح مسئولا عن الإنتاج إذ عين وزيرا للمالية والتخطيط في ١٩ أكتوبر ١٩٦١ وعين أحمد على فرج وزير للدولة للتخطيط ونقل الدكتور عبد الرحمن إلى إدارة معهد التخطيط. ثم عاد التعديل الوزاري في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ ليضع التخطيط (والخزينة) في يد الدكتور عبد المنعم القيسوني^(١٠).

لماذا التخطيط ؟ أجاب القادة ببساطة بأن سبب ذلك أن القطاع الخاص رفض التعاون . قال هيكل الاقتصادي للبلاد قبل الثورة كان قد وضع في خدمة القوة الاستعمارية والإقطاعيين ومحاسبيهم . وكان الإنتاج زراعياً بشكل رئيسي هذا الهيكل الاقتصادي القائم على إدارة حكومية فاسدة، وتحت رحمة الأزمات الحزبية والمصالح الخاصة للدوائر الحاكمة، كان بكل تأكيد غير قادر على إعطاء قوة اقتصادية دافعة . وكذلك : "إن ضرورة خلق هيئات تخطيطية فرضت بشكل قوى بسبب حقيقة أنه لم يكن موجوداً في أي من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة أية هيئات تستطيع أن تقترح وتنفذ بشكل شبه طبيعي، وخلال وقت معقول، المسائل الأساسية التي تتطلبها الزيادة في الاستثمارات وفي الإنتاج" (١١).

خلال الفترة الأولى من المرحلة الثانية (من صيف ١٩٥٦ إلى ديسمبر ١٩٥٨)، نظمت هيئات للتخطيط وهيئات الجو للعمل . وبيدأ تاريخ الخطة الخمسية الأولى من ١٩٥٦ - ١٩٥٧، لكن العمل الفعلي لم يبدأ قبل المرحلة الثانية . ومن المهم أن نشير هنا إلى أن تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد كان للنتيجة المباشرة لفشل الطبقة الوسطى المصرية في حل المشكلات التي خلقها الانتقال من رأسمالية استعمارية للنمط، يغلب عليها الجانب الزراعي، إلى رأسمالية صناعة وتكنولوجيا . لقد كان للجيش أن يتسلم سلطة التوجيه والتقرير في القضايا الاقتصادية لسد هذه الثغرة الأساسية . وبذلك أعاد الصلة، كما سنرى، بتقاليد مصر العريقة في الحكم الموحد .

كانت الوسيلة الثانية لحضور الدولة في المجال الاقتصادي هي المؤسسة الاقتصادية . فحسب الخطة الأساسية كان عليها أن تجمع، تحت إدارة واحدة، كل مهمات مختلف الوزراء، والإدارات في الشركات المختلفة التي كانت قائمة في ١٣ يناير ١٩٥٧ والتي بلغ رأسمالها ١٧ مليون جنيه (١٢) . ولدى تأميم البنوك الإنكليزية - الفرنسية وشركات التأمين والشركات المساهمة، ثم عملية التأمير العامة، إلى تضخيم رأسمال شركات المؤسسة الاقتصادية فبلغ ٥٨,٦٨٠,٠٠٠ جنيه في نهاية ١٩٥٨ . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٦٠، كانت الهيئة تشرف على رأسمال يبلغ ٨٠,٠٣٩,٠٠٠ جنيه، و ٦٤ شركة (بما فيها ٥ بنوك و ٦ شركات تأمين)، وعلى ٨٠,٠٠٠

عامل ومستخدم فى المصانع والمكاتب، كما كانت قد جنت أرباحا بلغت ٣,٢ مليون جنيه لعام ١٩٦٠^(١٣). ومع تطور الأحداث لم تعد المهمة الوحيدة للمؤسسة الاقتصادية، محصورة باستئناف عمل للكمية الكبيرة من الرأسمال الاجنبى الذى كان مستثمرا فى مصر قبل أحداث السويس . فقد أنشئت مشاريع جديدة ولعبت - عن طريق الاستثمارات - دورا متزايدا الأهمية فى تحقيق الخطة كما سنرى بعد قليل .

من خلال دورها المزدوج كوريث ومباشر، ظهرت الهيئة الاقتصادية كممثل لرأسمالية الدولة فى الفترة التى تدرسها : فبدلا من الملاك والمديرين السابقين أصبحت المؤسسة هى التى تدير الشركات وتنشئ شركات جديدة تملكها ملكية كاملة، مستخدمة فى الحاليتين يدا عاملة بنفس الشروط المعمول بها فى القطاع الخاص .

كيف كان موقف القطاع الخاص فى تلك الفترة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) - أى موقف البورجوازية للصناعية والمصرفية المصرية الكبيرة ؟ وما هى طبيعة الروابط الحقيقية التى كانت تربطها بالزعامة العسكرية ؟ على الصعيد الاقتصادى، حقق القطاع الخاص عملا باهرا كما دل على ذلك ميزان البنك الأهلى المصرى .

فقد قدمت دراسة مبكرة لأوضاع ١٤٨ شركة مساهمة مصرية كانت موجوداتها مجتمعة تبلغ ٥٣ بالمئة (١١٢,٩ مليون جنيه) من مجموع رأسمال الشركات المساهمة المصرية، للنتائج التالية لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ : "أن نسبة الدخول إلى الرأسمال للموظف، التى تعكس طاقة الربح فى أى مشروع، وصلت إلى ١٥,١ بالمئة لكل الشركات سوية وترلوححت بين حد أقصى يبلغ ٣٨,٨ بالمئة فى للصناعات الغذائية والمشروبات، وحد أدنى يبلغ ٤,٩ بالمئة فى القطاع العقارى، بينما بلغت النسبة ٢٥,٥ بالمئة فى صناعة النسيج"^(١٤).

ولزدد الازدهار فى السنة التالية : "زدد مجموع أرباح ١٤٤ شركة خلال سنة للدراسة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ٣ ملايين جنيه أى بنسبة ٧ بالمئة عن السنة السابقة . ووصلت الأرباح إلى ٤٤,٢ مليون جنيه أى ما نسبته ٣٥ بالمئة من مجموع رءوس الأموال و ٢٣ بالمئة من الرأسمال الذى يملكه المساهمون مقابل ٣٤ بالمئة و ٢٢ بالمئة على التوالى خلال عام ١٩٥٧ -

١٩٥٨ بالإضافة إلى ذلك ارتفع الدخل الصافي للمساهمين من ١٠ بالمئة عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ إلى ١١ بالمئة عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ في كل القطاعات ما عدا للمواصلات والصناعات الغذائية ... وإذا وضعنا قطاعي البناء والشركات العقارية جانبا (حيث الأرباح أقل)، فإن المعدل الوسطي يبلغ ١٢,٥ بالمئة لسائر القطاعات بينما سجل قطاع الصناعات الكيماوية وحده نسبة أرباح قدرها ١٨,٨ بالمئة لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩.^(١٥)

كان 'مجموع مصر' ينتصب كعملاق وسط القطاع الخاص بينما تتعصب فروعه في كل مكان^(١٦). وكان لا يزال بيد بنك مصر، دماغ هذه المجموعة، الثلاثي محمد رشدي، محمد العتال، وأحمد فؤاد الذين عينهم مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢. وقد ارتفع رأسماله الذي كان مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى مليوني جنيه عام ١٩٦٠، وارتفع الاحتياطي فيه من ٤,٢٢٥,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٦١٤,٠٠٠ جنيه، وكذلك الودائع من ٥٤,٦٤٣,٠٠٠ جنيه إلى ٩٦,٠٠٨,٠٠٠ جنيه؛ كما ارتفعت أرباحه الصافية من ٧٨٨,٠٠٠ جنيه إلى ١,١٣٥,٠٠٠ جنيه^(١٧). وأنتجت مصانع نسيج 'مجمع مصر' عام ١٩٥٨ أكثر من ربع مجموع الإنتاج المصري من النسيج، وكان 'المجمع' يملك ٢٠ بالمئة من أسهم الشركة المصرية الجديدة للحديد والصلب في حلوان، ويشرف على شركة البترول التعاونية (رأسمالها ١٠ مليون جنيه) التي كانت تحتكر توزيع المنتجات النفطية في كل البلاد، كما كان يساهم جزئيا في ملكية عدة شركات في 'مجمع عبود' وخاصة تلك التي تصنع المنتجات الكيماوية والأسمدة. وفي الواقع، كان 'مجمع مصر' مركزا حقيقيا للاحتكار الذي كان يوسع سيطرته باضطراب على الاقتصاد المصري كله.

وتشكل المعركة التي خاضها طلعت حرب من أجل إنشاء صناعة نسيج مصرية، تحت إشراف بنك مصر، تاريخا خاصا بها: مؤامرات دبلوماسية، ضغوط من القوى الكبرى، صعوبات في الحصول على حماية جمركية فعالة، تدريب العمال الفنيين، تكوين بروليتاريا من أصل فلاحى، إلخ.

لقد أظهرنا، ونحن نرسم الخطوط العريضة لتاريخ الطبقة الوسطى المصرية، كيف أصبح 'مجمع مصر' رويدا رويدا؛ البيت المشترك لكل

قطاعات البورجوازية. ففي عدة مناسبات، هدت شركات أجنبية كبيرة بإنشاء صناعات منافسة في مصر، وحينما كان يبرز شبح هذه الأمكانية كان على بنك مصر أن يقرر إنشاء شركات جديدة بالتعاون مع الشركات الأجنبية. وهذا ما حدث بشكل خاص لشركة مصر للتأمين التي أُنشئت بالتعاون مع بنك "بورنغ أوف لندن"، و "الإسيكيرازيونى جنرال دى تريستا"، بالإضافة إلى شركة الغزل والنسيج الرفيع فى كفر الدوار و "بيضا بيرز" للثين كاتنا حصيلة اتفاق مشترك مع "برلافورد بيرز أسوسييشن" وشركة "إنترمنشافتن" الألمانية^(١٨)، ثم مع شركة مصر للطيران.

وقد أكدت العلاقات الداخلية ضمن "المجمع" مدى تركزه البالغ : فى الواقع، كان بنك مصر هو الذى أمن أسس التمويل لشركات مصر" وفقا للقانون الداخلى المتمثل فى كل هذه الشركات والذى نص على أنه يجب الاكتتاب بكل رأس المال على أن يدفع ٢٥ بالمئة منه عند الشراء. وبهذه الطريقة ضمن بنك مصر لنفسه توجيه جماعة ضئيلة من الممولين وكذلك الإشراف الكامل على عملية التأسيس، ثم على الإدارة كلها.

ولاحظ بعض الاقتصاديين مثل الدكتور على الجريتلى أن درجة التركيز هنا، فاقت ما كانت عليه فى المصارف الكبرى^(١٩). والواقع أن بنك مصر كان يناوب، كل سنة، رئاسات شركاته الجديدة بين أعضاء مجلس إدارته، حتى أن محمود شكرى باشا كان يرأس عام ١٩٢٧ أربعاً من شركات مصر. بالإضافة إلى ذلك احتفظ بنك مصر، حتى عام ١٩٥٥، بمكتب إشراف مالى فى كل شركة بحيث أصبحت جميعها مجرد فروع "صناعية" للبنك.

شكلت الشركات الصناعية التسع والعشرون التى أنشأها بنك مصر، بين ١٩٢٢ و ١٩٥٧، مجمعا مهيبا يسيطر على الاقتصاد المصرى كله^(٢٠)، لكنها شكلت أيضا "مشئلا" حقيقيا لتخريج المدراء والإداريين الكبار. إذ أنه كان يركز على فعالية المؤسسة وعلى كل من التدريب النظرى والتطبيقى، بدلا من الصفات الخاصة لرجل الأعمال^(٢١). وقد عرف فيما بعد أن ٥٠ شخصا كانوا يملكون ٤٢ بالمئة من أسهم بنك مصر وأن ١٠ من بين هؤلاء

الخمسين كانوا يملكون ٢٠ بالمئة من الأسهم، بينما كان المليونير أحمد عبود وحده يملك ٤١ بالمئة من أسهم البنك...^(٥٢).

جنباً إلى جنب مع "مجمع مصر" كان هناك "مجمع عبود". وكانتا لقيتين متساويتين من حيث الارتشاع لكن للشكل كان مختلفاً. كان أحمد عبود، الرجل العصامي، مقدماً من للطراز التقليدي. وكانت "إمبراطوريته"، كما يقال - ثمرة ١٥ سنة من العمل الدائب: للبوسنة الخديوية، شركة السكر و التقطير المصرية، شركة أسمدة كيماوية ضخمة، عدة مصانع نسيج ومصانع أخرى موزعة في القطاعات المختلفة. وبسبب ارتباطه الوثيق بالقصر وبالمصالح الأميركية والإنكليزية لعب دوراً هاماً، بل رئيسياً في بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية وكان له صوت في مجلس إدارة شركة قناة السويس القديمة. أما مجمع شركائه، التي كان استغلال العمال فيها غير مقيد بأية قيود، فلم تكن تملك الأطر الإدارية كذلك التي كونتها، خلال فترة طويلة، شركات "مجمع مصر". هنا، كان للرجل الأول - أحمد عبود هو كل شيء. وكثيراً ما كان يخرق القانون العمالي المعمول به ولم تكن فرقة التأديبية الخاصة تنتظر تدخل الدولة لقمع الاضرابات وإسكات المتظاهرين^(٥٣).

لقد ازدهر عالم المال والصناعة والأعمال هذا، كما لم يفعل من قبل، في ظل سلطة قوية مهتمة بالمحافظة على النظام والتقدم الاقتصادي. لكن هذين المجمعين اعتادا ممارسة السلطة. ففي وقت مضى كانا يحلان الوزارات، ويتفاوضان مع للقوى الأجنبية، ويميران الصحافة والأحزاب ومجلس النواب: كانا يمثلان ويستعملان سلطة الدولة. وكانت سلطتهما لا تزال على حالها لم تمس، واستثمرتهما في تزايد، وأرباحهما ضخمة. كما أنه تم القضاء على هيمنة الأرستقراطية الزراعية، التي وقفت في طريقهما أحياناً. بالطبع كانت هناك أحداث السويس، التي قطعت جسورهما مؤقتاً مع الغرب، وأرغمتهما على عقد تحالف "أمر واقع" مع الدول الإشتراكية. ولكن مصر كانت، في نهاية الأمر، قد وضعت يدها على الممتلكات الأجنبية السابقة التي ستساعد الآن في عملية التصنيع، رغم أن هذا للرأسمال وضع بأغلبه في يد المؤسسة الاقتصادية بدلاً من أن يجد طريقه إلى الشركات والمصارف الخاصة.

وكان على الالتقاء بين الجهاز العسكرى والرأسمال الصناعى والمالى الكبير أن يتم على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

على الصعيد السياسى حددت أربع خطوات رئيسية ذلك الالتقاء خلال مرحلة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ : دستور ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومى (٢٨ مايو ١٩٥٧) ، انتخاب مجلس الأمة (يوليو ١٩٥٧) ، وأخيرا وحدة مصر وسوريا فى الجمهورية العربية المتحدة فى ١ فبراير ١٩٥٨ .

من الواضح أن تجربة باندونج لم تذهب عبثا . لقد اطلع جمال عبد الناصر خلالها على ما وصلت إليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال ، وأدرك الأهمية الأساسية لتعبئة الشعب من أجل الدفاع والبناء ، وبالتالي فى تبنى شكل معين من الديمقراطية الموجهة ؛ كما اكتشف عند ولادة التضامن الآسيوى - الأفريقى سندا ، سيزداد أهمية ، للمهمات التى كان ينوى إنجازها فى مصر . وعند عودته إلى القاهرة ، نشن ما سعى فيما بعد "فترة باندونج" (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ، وأطلق تدريجيا سراح الشيوعيين والتقدميين واليساريين الليبراليين الذين كانوا مسجونين فى أبو زعبل . وفى هذا الجو ، ودون أن يفقد الأمل بالمساعدة الأميركية ، وبينما كان لا يزال يجهز جيشه بالأسلحة التشيكية ، راح عبد الناصر بخطو خطوات ليبرالية محدودة من أجل دعم حكمه .

فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، أذاع مشروع دستور الجمهورية المصرية . ولأول مرة فى التاريخ ، أعلنت مصر فيه نفسها عربية : "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية" (المادة ١) . وتبع ذلك عدة مواد بشرت بالعودة إلى ديمقراطية ما : "التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى" (المادة ٤) ؛ "تكفل الدولة الحرية والأمن والعلمانية وتكافؤ الفرص لجميع المصريين" (المادة ٦) ؛ "يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا" (المادة ٣٧) ، "حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة" (المادة ٤٤) ؛ "أنشاء النقابات حق مكفول" (المادة ٥٥) . وفى الحقل الاقتصادى أعلن الدستور التمسك بالتخطيط وبرأسمالية الدولة (المادة ٧) . بينما أكد فى نفس الوقت أن "النشاط الاقتصادى الخاص حر" (المادة ٨) . واعترف الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) بالحق فى جميع الحريات ولكن "فى حدود القانون" دائما ،

بينما كان دستور ١٩٢٣ قد أعطى صفة مطلقة لبعض الحريات، ولا سيما الحرية الشخصية .

أما السلطة التشريعية فقد حصرت بمجلس منتخب واحد يدعى مجلس الأمة (الباب الرابع، الفصل الثاني، السوك ٦٥ - ١١٨) . لكن رئيس الجمهورية هو الذى يعين أو يعفى الوزراء من مناصبهم (المادة ١٦٤) . ولا يسمح بالعمل لأى حزب سياسى ولكن يكون للمواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث للجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . هذا هو مفتاح النظام بأكمله بالرغم من أنه ورد فى الباب السادس الذى يبحث فى "الحكام انتقالية وختامية" مايلى : "يتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة" (المادة ١٩٢) .

فى ٢٣ يونيو جرى استفتاء مزدوج : انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر بنسبة ٩٩,٨٤ بالمئة من الأصوات، وأقر الدستور المقترح بنسبة ٩٩,٨ بالمئة من الأصوات . وبعد ذلك بشهر واحد جاء الهجوم على السويس .

فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ أسس "الاتحاد القومى" بمرسوم جمهورى وعينت لجنته التنفيذية وكلفت بانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية، وكانت اللجنة مكونة من عبد اللطيف البغدادي، وزكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر بالإضافة إلى رئيسها جمال عبد الناصر . ومن أصل ٢٨٠٥ مرشحا تقدموا فى ٢٨٤ دائرة انتخابية، كان قد أعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح فى مناطقه السابقة، وافقت اللجنة على ١١٨٨ مرشحا .

وأظهرت نتائج الانتخابات التى أعلنت فى ١٥ يوليو أن مجلس الأمة سيتسع لممثلين عن مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى المصرية . وكان من بين المرشحين الفائزين ١٦ وزيرا، ٣ من مستشارى الدولة، ٤٦ محاميا، ٤٦ مزارعا، ٤٠ من عمدة القرى، ٣٣ ضابطا فى الجيش، ٢٠ طبيبا، ٢٠ موظفا كبيرا، ٤ رجال أعمال، منيعان إزاعيان، شيخ واحد، ٩ صناعيين، ١٥ من ملاك الأراضي، ١٤ ضابطا فى البوليس، ١٢ مهندسا، ٩ أساتذة جامعيين، ١٠ تجار، ٨ قضاة، ٨ صحافيين، ٥ من "مشايخ البلد"، ٤ من مراقبى الحسابات، ٤ صيادلة، امرأتان، ٧ موظفين، و ٤ عمال^(٥٤) . وعقد

الاجتماع الأول للمجلس في ٢٢ يوليو لانتخاب الرئيس فغاز عبد اللطيف البغدادي .

في هذا الوقت كان العمل ناشطا لجعل "الاتحاد القومي" فعالا . وقد شمل المرسوم الذي صدر في ٢ نوفمبر، تحديد دستور الاتحاد القومي والغايات منه وهي تحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي (المادة ١) . ويشرف على التنظيم لجنة تنفيذية عليا يعينها الرئيس^(٥٥). وفي ٩ نوفمبر أصبح العقيد أنور السادات أمينا عاما للاتحاد القومي .

لم يكن الحوار الذي قام في الفترة الممتدة بين عودة مجلس الأمة في خريف ١٩٥٢ وحله في ١ فبراير ١٩٥٨ بسبب للوحدة بين مصر وسوريا، ليرضى القادة العسكريين . فالواقع أنه رغم كل الحواجز والضغط، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطي، لم يأت المجلس "خائعا" . وقد ضم عددا كبيرا من الأعضاء المومنين بالإضافة إلى أن غالبية مندوبي الأقاليم كانوا يفضلون النظام القديم بوجهه الزراعي . أما اليسار فلم يكن باستطاعته أن يعتمد سوى على النواب العمال الأربعة وعلى نائبين تقديميين آخرين . لكن هؤلاء النواب الستة كانوا هم للوحيديين الذين فصلوا من المجلس، بواسطة الطعون^(٥٦)، بينما تم السماح لجميع النواب الآخرين بالدخول إليه. وتجمعت المعارضة للديمقراطية التي كانت قد برزت في ربيع ١٩٥٤ بشكل خفي في البداية ثم أخذت تعلن عن نفسها شيئا فشيئا . وأراد النواب أن يمارسوا السلطة التشريعية لأنه لم يكن في سلطتهم إقالة الحكومة (مجلس الوزراء) .

ما الذي حدث بالضبط ؟

كان هناك بالطبع للبورجوازية الزراعية القديمة التي قضى على قسم منها، ولكن قطاعات كبيرة منها كانت لا تزال تتمتع بنفوذ واسع في الريف . وهناك للبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة التي كانت تتوى للسيطرة على كل لتشريع الاقتصادي والمالي . وكان هناك أيضا ممثلوا المهن الحرة والفنيون والخبراء الذين كانوا يريدون الإسهام في بناء المجتمع المصري الذي كان يفترض أن يكون مفتوحا للجميع وبنوع خاص لرجال العلم

والفنيين . كما كان هناك أولئك الذين يحنون إلى الوفد ولولئك الذين لم ينسوا القضاء على الإخوان المسلمين . ولكن فوق كل هذا كان بهيمن، بشكل غامض، عزم النظام على بث الروح الديمقراطية والإصلاحية المرتبطة دائما بمطلب الاستقلال، داخل الحركة الوطنية المصرية . ففي مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٨ للراضخة للجهاز العسكري، كان هناك ثمة قوة واحدة قائمة بذاتها لها فلسفتها وعقيدتها وبرنامجهما وتنظيمها المستقل . كانت تلك القوة هي اليسار : أى للمنظمات الشيوعية التى ما زالت غير شرعية - "الطليلة العمالية"، الحزب الشيوعى المصرى الموحد"، "الحزب الشيوعى المصرى" - بالإضافة إلى القطاع التقدمى للواسع بين المثقفين وفى الحركة النقابية، وهو قطاع هام وإن لم يرتبط عضويا بالحركة الشيوعية، فإنه كان حليفها والمعبر الشرعى عنها غالبا .

ومن الإنصاف القول أن الماركسيين المصريين - رغم تقساماتهم، ووضعهم غير المرخص به، ورغم الملاحقات التى لم تتوقف منذ ١٩٤٦ والتى بلغت ذروة القسوة فى ظل النظام العسكرى - ظلوا مصممين على أن يبقوا عقل مصر السياسى . وكان خصومهم يعترفون بالمستوى الفكرى الرفيع الذى يميز قياداتهم وبالنضج السياسى الذى وصلت إليه حركتهم، وبالتجاوب الذى استطاعت الماركسية أن تلاقيه فى الأوساط الجماهيرية العامة منذ نشوء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وفى معتقل أبو زعبل الذى أطلق عليه ضباط الاستخبارات إسم "مقبرة الأحياء"، راح قادة اليسار المصرى يعدون لتوحيد الحركة الشيوعية ويضعون خطة لبناء الجبهة الوطنية بالاتفاق مع العسكريين، لمواجهة مشاكل التطور السياسى والأيدىولوجى والاجتماعى والثقافى فى مصر الجديدة . هذه الجبهة التى كان يؤذن بقيامها صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا والصدقة مع البلدان الاشتراكية وإقرار رأسمالية الدولة، وكذلك بواند قضية السويس . ومن معتقل أبو زعبل أرسلت، ابتداء من نوفمبر ١٩٥٥، أولى عرائض التأييد إلى جمال عبد الناصر مع التشديد على ضرورة إعادة الحريات الديمقراطية والنظام الدستورى لتثبيت الوحدة الوطنية . وكانت "طليلة العمال" أول من قام بهذه الخطوة فتبعها الحزب الشيوعى المصرى الموحد، ثم الحزب الشيوعى المصرى، ثم اللجان المركزية خارج المعتقل .

كانت تجربة السويس حاسمة . فعندما قصفت القاهرة، نزلت للمنظمات الشيوعية إلى الشوارع وبدأت تدريب الشباب على الرماية وتشكيل لجان المقاومة، بينما شرع الكتاب والصحفيون اليساريون يقومون بدعاية وطنية مكثفة في مختلف أنحاء البلاد أنتجت بضعة قصائد رائعة . وهكذا فإن شيمس المصري كان هو الذى قام بتدعيم الجبهة الداخلية فى ساعة المحنة الكبرى .

اقترن عطف الجماهير وأعجابها باليسار بموجة التقدير والتأييد للعارمة نحو الاتحاد السوفياتى بعد الإنذار الذى وجهه للمارشال بولجانين، فى ٥ نوفمبر، إلى ممثلى الدول المعتدية الثلاث قائلا : "إن الحكومة السوفياتية لن تتردد فى اللجوء إلى القوة لسحق المعتدين وإعادة السلام فى الشرق" . كان هذا الموقف معروفا لدى الجميع وكان لا بد لعبد الناصر أن يأخذه بعين الاعتبار .

فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦، أسس رئيس للجمهورية جريدة يومية مسائية "للمساء" وعهد برئاسة تحريرها إلى خالد محى الدين . وكان الغرض منها إعطاء اليسار، واليسار غير الشيوعى إذا أمكن، منبرا شرعيا يدخل فى إطار للسياسة العامة للدولة . وفى الفترة الممتدة من ٧ نوفمبر ١٩٥٦ إلى ١٢ مارس ١٩٥٩، كانت "للمساء" مصنع التفكير الأيديولوجى لمصر الجديدة فقد كان يشترك فى تحريرها الشيوعيون والنقديون والمتقنون للليبراليون . وأعانت "للمساء" التقاليد القديم لصحافة للرأى الذى ازدهر قبل الحرب، وخصصت أبوابا عديدة (٤ صفحات من أصل ٨ صفحات يوميا) لنشر أبحاث ودراسات جدية يحل فيها الماركسيون المصريون المجتمع المصرى فى فترة الانتقال ويقدمون للحلول لمشاكله . وكان عبد الناصر يتابع ما يكتب فيها كل يوم، ويتصل بإدارتها هاتفيا على الدول لميسال : "الدكاتره بتوعكم يقولوا إيه النهارده ؟" ...

لقد كانت أسرة "للمساء" هى التى وضعت التمييز بين القومية العربية التى تتبناها الدولة والمفهوم للديمقراطى للاتحاد الفيدرالى بين الدول العربية . كما أنها اقترحت تعديل الإصلاح الزراعى، ووضعت مشاريع النهضة الثقافية التى تبنى معظمها الوزراء المختصون فيما بعد، ودرست سير رأسمالية الدولة، ونشرت أفضل إنتاج أدبى مصرى فى تلك الفترة، وأدخلت

الدراسة العلمية إلى صلب الاقتصاد وشددت على طابع مصر الخاص وسط
المجموعة العربية.

كما تأسست عدة دور نشر فى نفس الفترة منها "دار النديم" و "الدار
المصرية للكتب" بإدارة لطف الله سليمان، و "دار الفكر" بإدارة إبراهيم عبد
الحليم، و "المؤسسة القومية للنشر والتوزيع" بإدارة حسين طلعت وريمون
دويك، و "دار الديمقراطية الجديدة" وغيرها . ونشر عدد من القصاصين
والباحثين والشعراء والفلاسفة مؤلفات دمغت بطابعها الحياة الثقافية العامة
فى البلاد . وعلى الرغم من أن المثقفين الماركسيين كانوا قد طردوا من
الجامعة عام ١٩٥٤، فإنهم انتجوا أفضل ما نشر فى المجلات الجديدة التى
كانت بعضها رسمية . ونشط المثقفون الماركسيون فى ميدان المسرح وفى
الإذاعة المدينة لهم "برنامجها الثانى" أى البرنامج الثقافى.

كان طبيعيا أن يفكر حكام مصر مليا بأمر هذه القوة المستقلة التى
بدأت تتجمع وتؤثر فى الراى العام . وفى مجلس الأمة قدم نائب الجيزة، أبو
الفضل الجيزاوى، اعتراضا على سلطة وزير الداخلية المطلقة على
للمعسكرات الاعتقال، ومعاملة المعتقلين، وشرعية الاعتقال الإدارى،
وتحولت الجلسة إلى جلسة صاخبة .

وقبلها بأيام قليلة - فى ١٠ ديسمبر بالضبط - كان على ركمال الدين
حسين، وزير التربية والتعليم والمسئول عن تطهير الحركة الطلابية، أن
يستمع إلى أغلبية أعضاء مجلس الأمة وهى تأمره بفتح أبواب الجامعة لكل
متخرج ثانوى يطلب الدخول إليها . وكان هذا جزءا من الحملة التى شاركت
فيها الصحف ووقفت فيها إلى جانب للنواب ضد إخضاع الجامعة لنظام
عسكرى . وأمام موجة الاستتكار للعامة، اضطر ركمال الدين حسين إلى
الاستقالة، لكنه عاد عنها بأمر من رئيس الجمهورية، وجرى حل مجلس
الأمة .

وفى هذا الجو الذى أشاعه مؤتمر باندونج والإنذار السوفياتى
وانتصارات اليسار، كان الطعن موجهها إلى مبدأ الديكتاتورية العسكرية
بالذات . وكان كل ما فى هذا الجو يدعو عبد الناصر إلى التقدم لفتح الطريق
أمام القوى الشعبية الصاعدة، وتركيز نظامه على المزيد من الحريات من
أجل تأمين ضمانات أفضل لمستقبله . كان رئيس الجمهورية يتمتع بشعبية

قوية في تلك الفترة، لكن مساعديه، وجهازه العسكري على الأخص، كانوا مكروهين ومحتقرين من الجميع . وكان يستطيع - لو شاء - أن يحكم البلاد مستندا إلى تأييد القوى الجديدة - الطبقة الصناعية المتوسطة، الملاك التسخار والشرسطن، السنينيون، الشقثون اليساريون، النقابات - شرط أن يعترف بكياناتهم المستقلة، أي بحقهم في تشكيل أحزاب سياسية . لم يكن أحد ينكر عليه السلطة، لكن أكثرية مؤيديه كانوا ينشدون الرجوع إلى الحياة الديمقراطية . كانت هناك إمكانية لقيام حركة شعبية تقدمية، شبيهة بتلك التي عرفتها البلاد في ربيع ١٩٥٤، ولكنها أشد ساعدا منها، لأنها كانت ستأتي بعد باندونج وأحداث السويس .

في هذا الوقت بالذات وبينما كان الفكر السياسي قد وصل إلى درجة بالغة للعمق والغنى، برزت القضية للوحدية السورية . في البداية كان كل شيء يتجه نحو الأفضل ويجري كما ينبغي : الأمة العربية توطد نفسها، وكان من الطبيعي أن تكون مصر وسوريا في الطليعة، وقد ربطتهما منذ العصور القديمة تجارب كثيرة مشتركة . وبعد انهيار الوحدة وبعد النقد الذاتي المذهل الذي قدمه رئيس الجمهورية في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ كشف محمد حسنين هيكل، مستشار الرئيس عبد الناصر والناطق باسمه ورئيس تحرير "الأهرام"، عن الجانب الآخر من الوحدة^(٥٧) . وقد كررت روايته للكثير مما كان يعلنه خالد بكداش وتتمثره صحيفتا "الأخبار" و "النداء" كل أسبوع في بيروت . في ١ فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٥ فبراير وافق مجلسا النواب في البلدين على الوحدة . وفي ٢١ فبراير جرى تأكيد ذلك بواسطة استفتاء شعبي في البلدين وانتخب عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، بأكثرية ساحقة . وعلى الفور تم حل المجلسين النيابيين . وأعلن في ٥ مارس دستور مؤقت جديد للجمهورية العربية المتحدة . وفي الثامن من ذلك الشهر وقعت اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن لإنشاء اتحاد للدول العربية . هكذا تمت الوحدة وسط تهليل عام رغم أن رجل الشارع في مصر لم يخف بعض الدهشة للاتجاه العربي الذي طرأ على مصيره .

بذلك وجد العسكريون والبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة مجالا جديدا للتحالف فيما بينهم . إذ أن ولاية الجمهورية العربية المتحدة لم

يكن يسمح لهم بتجميد اليصار فحسب، بل سيكون إشارة لبدء حركة استثمار وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات المصرية، وفتح مجالات لتوظيف الخريجين الجامعيين المصريين، أي باختصار جعل سوريا إقليما مصرية .
وثواقع أن عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ شهدا لزيادة ملموسة في التبادل التجاري وخاصة في التصدير، بالإضافة إلى توزيع جغرافي جديد لزيائن مصر .

في ٢١ يناير ١٩٥٨ تمت الموافقة على مشروع الخمس سنوات للتصنيع الذي قدمه عزيز صدقي وزير للصناعة الجديدة وفي ١ يونيو أنشع المشروع وهو يقضى بتوظيف ٢٥٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات منها ١٦٤,٥ جنيه في الصناعة ٢١,٥ مليون جنيه في مصادر للمعائن، و ٣٥ مليون في البترول . وكان مؤملا عند نهاية السنوات الخمس، أن يرتفع للدخل القومي بمقدار ٨٦,٥ مليون جنيه والموارد الوطنية بمقدار ٢٢٥ مليون جنيه، وأن يزداد عدد العمال بنسبة ٥٠ بالمئة وتزداد أجورهم بمقدار ٥٥ مليون جنيه^(٥٨) .

وفي ٥ ديسمبر أعلن عبد الناصر أن للمشروع سينفذ خلال ثلاث سنوات، "عند ذلك سيرتفع الدخل القومي بمقدار ١٣٠ مليون جنيه . ستخلق الخطة فرص عمل لنصف مليون عامل . ستصبح حصة الصناعة في الدخل القومي ٢٢ بالمئة ... علينا أن نعمل أسرع من الماضي بمرتين : مرة لإزالة تخلف الأحوال المانة الماضية، ومرة لتوفير العمل لـ ٣٥٠ ألف نسمة تولد كل سنة "

والملاحظ أن المساعدة السوفياتية، بموجب اتفاق ٢٩ يناير ١٩٥٨، كانت ضخمة بالفعل : ٧٠٠ مليون روبل بفائدة ٥,٥ بالمئة تسدد على مدى ١٢ عاما، على أن يدفع القسط الأول بعد خمس سنوات . لقد تغير هيكل التجارة الخارجية المصرية بشكل أساسي : في عام ١٩٥٧ جرى شحن ثلاثة أخماس صادرات القطن إلى البلدان الاشتراكية وعقدت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع الجمهوريات الديمقراطية في أوروبا ومع جمهورية الصين الشعبية، وقامت مفاوضات واتفاقيات مع بلدان أخرى عديدة، خاصة ألمانيا الغربية التي ستسبق في وقت لاحق جميع منافسيها الغربيين وتزاحم الاتحاد السوفياتي بشكل مباشر . كما ستلعب اليابان وإيطاليا وإسبانيا دورا مهما في

التبادل التجاري مع مصر . وفي ٢٧ مارس ١٩٥٨ أرسل الدكتور العمري، رئيس البنك الأهلي المصري حينذاك، مذكرة اعتراض تعبر عن رأى المصالح المالية قال فيها أن سياسة مصر الاقتصادية تقودها إلى أزمة لأنها تسير باتجاه الاتحاد السوفياتي، ومصر لا تستطيع أن تستغنى عن الغرب حليفها التقليدي .

وهذا يعنى أن البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة لم تكن راضية عن الاتجاه الذى فرضته أحداث السويس على النظام العسكرى . صحيح أنه تم فتح أسواق جديدة، ولكن الحذر كان ضروريا، لتلافى أى شئ يمكن أن يعرض مصر للخطر الشيوعى داخليا وخارجيا. ولهذا فإن تلك البورجوازية شعرت بالارتياح العميق عند إعلان الوحدة مع سورية . وقد أرسل "مجمع مصر" وبنك القاهرة فريقا من الخبراء إلى سوريا وجرى فتح فروع لهما هناك، بعد بضعة أسابيع من الوحدة . ولزاد هذا الاتجاه خلال سنوات ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١ .

ولكن لم يكن كل شئ يسير سيرا حسنا، على الجبهة الداخلية، بين الحليفين الكبيرين. فقد أعلنت الحكومة سلسلة من القوانين المتعلقة بالصناعة يختص أحدها (رقم ٢١ لعام ١٩٥٨) بتنظيم وتشجيع الصناعة فى الإقليم المصرى ويفرض عليها أن تسير حسب أهداف الخطة . وفى ٢٩ مايو أنشئت الهيئة العامة لدعم للصناعة فازداد تدخل الجهاز الحكومى فى شؤون القطاع الصناعى، لأن هذه الهيئة كانت تضم خمسة أعضاء يعينهم وزير الصناعة وخمسة ممثلين عن اتحاد الصناعات المصرية وخمسة أعضاء من كبار الموظفين . وفى نفس اليوم، ثم فى ٩ يونيو، صدر قراران بإنشاء "غرف الصناعة" التى بلغ عددها ٢٠ غرفة "على أن تعتبر مؤسسات عامة" . وأخيرا فى ٢٩ مايو، أعيد تنظيم اتحاد للصناعات المصرى الذى لم يكنف وزير الصناعة بتعيين رئيس مجلس إدارته فقط، بل عين ثلث أعضائه كذلك^(٥١) . وأصبح الدكتور محمد أحمد سليم، وهو مهندس كبير يؤيد النفوذ الأمريكى، رئيسا للاتحاد، فى ٢٥ أبريل ١٩٦٠^(٥٢) . ثلاثة أحداث ميزت عام ١٩٥٨، للعام الذى قام فيه الجهاز العسكرى، بعضده الاتحاد السوفياتى بقوة بعد السويس، ببدء محو نتائج تجربة السويس، وخاصة مقاطعة الدول الأوروبية.

رأينا إلى أى حد كان نشاط اليسار فعالاً، رغم انقسام الشيوعيين، عند بدء عمل مجلس الأمة . والآن، شكلت للمنظمات الشيوعية الثلاثة فى ربيع ١٩٥٧، لجنة تنسيق، تطورت فى الخريف لتصبح لجنة للوحدة . وفى نوفمبر اندمج الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى الموحد وأسس الحزب الشيوعى المصرى المتحد، بينما غيرت "طليعة العمال" اسمها إلى الحزب الشيوعى المصرى للعمال والفلاحين . وأخيراً، اندمجت هاتان المنطمتان فى ٨ يناير ١٩٥٨ لتولفا الحزب الشيوعى المصرى، وكان ذلك قبل ثلاثة أسابيع من إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة . لقد كانت تلك فترة الاندماجات . وبالنسبة للشيوعيين المصريين، كانت هذه الخطوة نتيجة جهود مضنية بذلت منذ سنة ١٩٤٥ فى جو من الملاحقات المتصلة فى نزوة انتفاضات حصلت داخل المجتمع المصرى . ولم يخطئ الجهاز العسكرى فى تقييم ذلك : ما كان يثير السخط أصبح، أو يستطيع أن يصبح، خطراً^(١١).

والحدث الكبير الثانى الذى عجل بوقوع الأزمة هو مؤتمر الشعوب الآسيوية - الأفريقية الذى عقد فى القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى يناير ١٩٥٨^(١٢). نظم اليسار لهذه المناسبة، فى الصحافة والأذاعة والجامعات والنقابات، تظاهرة ضخمة ضد الاستعمار، مشدداً على دور الحريات المدنية فى العمل الشعبى . ولفت الأمر من أيدى الرجال الرسميين الذين يديرون المؤتمر، والمرتبطون بالسياسة الرسمية التى لا تزال تعتمد، فى كل الأحوال، مبادئ باندونج أساساً لها، واضطروا إلى ترك الأمور تأخذ مجراها . لكن الأمانة العامة للمؤتمر اتخذت القاهرة مقراً لها، ووضع على رأسها لرستقراطى سابق وضابط فرسان ومؤلف عشرات من الروايات والقصص، هو يوسف السباعى، وذلك فى محاولة لمراقبة تطورها الثورى بشكل أكثر فعالية.

وكانت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ هى الحدث الثالث الحاسم . فقد شهدت أسابيعها الأولى ازدهاراً مدهشاً للديمقراطية فى العراق حيث كان الحزب الشيوعى أقوى الأحزاب ويمارس نفوذاً فعالاً فى مجال الدعاية والتنظيم . وقد شكل الحزب جبهة وطنية يتعاون فيها مع الحزب الوطنى الديمقراطى (كامل الجادرجى) ومنظمات أخرى أقل أهمية . وترك اللواء عبد الكريم قاسم لهذه المنظمات حرية العمل لتأمين قوة من شأنها أن توازن

قوة البعثيين، أنصار للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وشجع الفكرة للقاتلة بأن عراق ١٩٥٨ يمثل أفقا مختلفا لكل الوطنيين للعرب وهو البديل للديمقراطية والتحرري للقومية العربية بدل الطريق الديكتاتوري الذي يفترض أن جمال عبد الناصر يمثل .

منذ خريف ١٩٥٨، قام جهاز القمع والدعاية بتضييق الخناق على اليسار منهم بتفرقة الصفوف، وفي الداخل والخارج . وأعيد توقيف قادة نقابيين كان قد أفرج عنهم من معتقل أبو زعبل منذ أقل من سنة . واستأنفت المحاكم العسكرية للنظر في الدعاوى المقامة على الشيوعيين .

في سبتمبر، استدعى أنور السادات أحد قادة الحزب الشيوعي المصري، وهو شخصية معروفة في عالم الأدب، وحاول خلال سبع ساعات إقناعه بضم حزبه إلى الاتحاد القومي، وإلا فعلى الشيوعيين أن يفهموا أن مصيرهم سيكون كمصير الإخوان المسلمين، أي للتخطيط بواسطة التعذيب . اصطدم السكرتير العام للاتحاد القومي برفض مذهب، ولكنه نهائى . وشنت حملة صحفية وإذاعية عنيفة جدا ضد الحكم في العراق، عدو القومية العربية . وفي ١٢ أكتوبر أعلن جون فومستر دالاس، الذي كان قد أكد في ٦ أبريل أن "الولايات المتحدة متفهمة تماما مع الرئيس عبد الناصر"، أعلن استئناف المساعدة الأميركية لمصر، وبلغت الدفعة الأولى ١٣ مليون دولار .

اختار جمال عبد الناصر مدينة بورسعيد و ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨، ذكرى الانتصار على العدوان الثلاثي، لشن حملته ضد اليسار، وخاصة الحزب الشيوعي . وقال أن هؤلاء هم : تجمعات ظهرت ضد الوحدة . وآسف أن أقول أن هذه العناصر التي ظهرت إنما لم تكن قد استطاعت أن تواجه الشعب قبل الآن، ولكنها تريد أن تخذع للشعب، وتنتشر بينه البلبلة، وتنتشر بينة الإشاعات، حتى يكون مطية للاستعمار، أو لأعوان الاستعمار أو للصهيونية ... والحزب الشيوعي في سوريا رفض أن تكون الأمة أمة واحدة تحارب أعداء القومية العربية وأعداء الوحدة العربية . بل ورفض أيضا القومية العربية والوحدة العربية وأعلن بعض أفرادها في الأسبوع الماضي أنهم ينادون بالانفصال، وينادون بالألا تكون هناك وحدة عربية أو قومية عربية . إن هذه هي الدعوة للصهيونية لكي تنفذ بين أرجاء القومية العربية وتمتغل بلادنا^(١٣).

وفي ١ يناير ١٩٥٩، عند فجر رأس السنة وبينما كانت الاحتفالات لاتزال قائمة، جرى اعتقال ٢٨٠ من قادة ومسؤولي الحزب الشيوعي المصري . وقبلها بساعات قليلة كان عشرات الكتاب قد أرسلوا رسالة طويلة إلى الرئيس، يدافعون فيها عن شرف اليسار وينكرونه بتأييدهم لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الحيلية والمناوئة للاستعمار، وهي السياسة التي جرى تشويه سمعتها في بور سعيد . وبلغت أسرة "المساء" التي تأثرت جزئيا بموجة القمع، الرئيس، لأنها ستستمر في تأييد السياسة العامة للجمهورية العربية المتحدة، ولكن دون ربط نفسها بالحملة التي تشنها الصحافة كلها ضد الشيوعيين العرب وضد العراق والاتحاد السوفياتي، فقررت السلطات الاحتفاظ "بالمساء" أملا باستخدامها مرة أخرى .

وفي نفس الفترة تقريبا، قام العقيد عبد الوهاب الشواف بانتفاضة في الموصل بشمال العراق (مارس ١٩٥٩)، فأغرقها سلاح الطيران العراقي والميليشيا الشيوعية بالنم . وأظهر رد الفعل في الجمهورية العربية المتحدة أن وقت الإدارة قد ولى، وأنه ينبغي هذه المرة تكمير جهاز الأحزاب للشيوعية وكذلك إسكات التقدميين، وخاصة المتقنين والنقابيين . وفي ١٢ مارس أقر خالد محي الدين، رئيس تحرير "المساء" من منصبه، وفي اليوم التالي جرى طرد ما تبقى من أسيرة التحرير . وقامت مظاهرات ضخمة حول النعوش الرمزية لضحايا الموصل يقودها الاتحاد القومي، في القاهرة والإسكندرية تهتف بالموت للشيوعيين . وفي ٢٠ مارس، شملت حملة الاعتقالات الثانية عدة مئات، بل عدة آلاف من الناس في سوريا ومصر^(٦٤) .

هكذا اضمحلت "فترة باندونج" في جو من الإرهاب .

ولكن، بعد مرور ثلاثة عشر شهرا على شن الحملة ضد اليسار، صدر قانونان (رقم ٣٩ و ٤٠ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٠) بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي المصري . ثم صدرت، في يوليو ١٩٦١، سلسلة القوانين "الاشتراكية" .

ما الذي حدث في القمة ؟

العامل الأساسي خلال هذه المرحلة الثانية (يناير ١٩٥٩ - يونيو ١٩٦١) كان التزايد الكبير والمستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، على حساب القطاع الخاص . وقد جرى ذلك عبر عدة طرق : توسيع عمل

المؤسسة الاقتصادية ومبادرات الدولة في الحقل الاقتصادي، وإصدار شبكة من القوانين تؤمن إشراف الدولة على الصناعة وعلى الشركات المساهمة، وأخيراً، مشروع السنوات الخمس ١٩٦٠ - ١٩٦٥^(٩).

ومن بين مشاريع الدولة المباشرة، استرعى انتباه لقيادة العسكريين : قناة السويس والمؤسسة الاقتصادية . فعند وفاة الدكتور حلمي بهجت بدوي، عين العقيد محمود بونمس رئيساً لهيئة قناة السويس، وانتهت المفاوضات الصعبة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي في ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ وأسفرت عن حصول المؤسسة الاقتصادية على قرض بمقدار ٥٦,٥ مليون دولار من البنك الدولي، بالإضافة إلى ٥ مليون جنيه أخرى من فريق من البنوك الأميركية للقيام بأعمال ضرورية لتحسين الملاحة في قناة السويس وذلك بفائدة ٦ بالمائة تصدد خلال ١٥ عاماً^(١٠) وأثبتت الإدارة المصرية، بإشراف مهندسى الجيش، أنها أكثر حيوية وفعالية من الشركة العالمية القديمة : كان دخل القناة عام ١٩٥٥، ٣٦ مليون جنيه، فبلغ خلال ١٩٦٠ - ١٩٦١ حوالي ٥١,٥ مليون جنيه ١ وخلال ١٩٥٥ عبرت للقناة ١٤,٦٦٦ سفينة تبلغ حمولتها ١١٥ مليون طن، فارتفعت هذه الأرقام بنسبة ٦٠ بالمائة عام ١٩٦٠، أى إلى ١٨,٧٣٤ سفينة تبلغ حمولتها ١٨٥ مليون طن ١ وارتفع عدد المرشدين، وكلهم يحملون شهادات ملاحية، من ٢٠٦ إلى ٢٢٦ مرشداً بينهم ١٤١ مصرياً ١ وأخيراً، خصصت الهيئة الجديدة ٢٥ بالمائة من وارداتها لأعمال تحسين القناة بدلاً من ٤ بالمائة التى كانت مخصصة قبل للتأمين^(١١) . واستنتج مجلس قيادة الثورة من ذلك أن الخبراء العسكريين

(٩) ومجموعات:

لما بلى عرض لخطط التنمية المختلفة : بدأ العمل في الخطة الخمسية الأولى في ١ يناير ١٩٥٨، ولكن في ٥ ديسمبر من نفس السنة جرى استبدال تلك الخطة بخطة ثلاث سنوات . وفي ٢ أغسطس ١٩٦٠ أعلنت خطة العشر سنوات التى تهدف في نهايتها إلى مضاعفة الدخل القومى، ولكن كان هناك ضمن هذه الخطة العامة خطتين محددتين تبلغ فترة كل منهما خمس سنوات . لذلك فإن أى إشارة إلى "الخطة الخمسية الأولى" تعنى خطة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . راجع: بتريك لويزيان "الثورة في نظام مصر الاقتصادى"، لندن ١٩٦٦، ص ١٠٤ - ٣٠٠ .

قادرون على توفير إدارة أكثر فعالية للمشاريع الضخمة من زملائهم المدنيين، وخاصة أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص .

فيما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية استبدال حسن إبراهيم الذي لم يكن كفوءا، بالدكتور القيسوني الذي أحاط به فريق من للمساعدين يضم الخبراء المدنيين والضباط الكبار . وارتفع حجم الأعمال بدون توقف إذ انضم "مجمع مصر" لولا ثم "مجمع عبود" على الأقل جزئيا، إلى المؤسسة الاقتصادية . ففي "مجمع مصر" اتخذت شركة مصر للتجارة الخارجية وهي أهم شركة مصرية في هذا الحقل، الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ؛ وتبعتها شركة صباغى البيضاء كبرى مصانع النسيج ثم شركة مصر للتأمين ومصر للطيران (شركة الطيران الوحيدة في البلاد)، وأخيرا شركة مصر للملاحة البحرية قد تمت كل عمليات الانضمام الجزئية هذه إلى المؤسسة الاقتصادية خلال ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . وفي الوقت نفسه انضمت إلى المؤسسة الاقتصادية البوستان للخبثية ومصانع الأسمدة الكيماوية التي يمتلكها أحمد عبود . وقد كانت هذه شركات مزدهرة لزهارة كبيرا وجاء انضمامها إلى المؤسسة الاقتصادية نتيجة لضغط الحكومة . والواقع أن مجموع الأرباح التي وزعت خلال سنة ١٩٦٠ وصلت إلى ١٦ مليون جنيه مقابل ١٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ - أى بزيادة ١٨,٥ بالمائة^(١٧) . ومثل عملية انضم هذه كان لابد أن تعتمد على التنظيم الذي لم يكن هناك مفر منه لإنجاح الخطة .

لواقع أن الخطة الخمسية الأولى، التي أصبحت خطة للثلاث سنوات فيما بعد، أعطت دفعة لعملية التصنيع ولكنها فعلت ذلك مسببة الأخلال بالميزانية الأمر الذي أشار إليه الخبراء على الفور وإقوا مسؤوليته على الدكتور عزيز صدقي . وراح حسن عباس زكى، الذي أصبح فيما بعد وزير الخزانة في مجلس الأمة، والدكتور كوستنر، مدير قسم الأبحاث في البنك الأهلى المصرى آنذاك، وآخرون، يؤكدون أهمية اتباع سياسة مالية سليمة، وتأمين الأسواق الضرورية^(١٨) . والحقيقة أن هذه الخطة لم تكن سوى ميدان تجربة، ولكن الفريق الجديد بإدارة الدكتور القيسوني والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن، انكب على العمل . وفى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا مهما أمام مؤتمر التعاونيين، فتطرق بالتفصيل إلى فكرة التخطيط وتحدث عن موارد التمويل الخارجية : ٦٢ مليون جنيه من الاتحاد

السوفييتي، ٤٤ مليون جنيه من ألمانيا الغربية، ٣٠ مليون جنيه من اليابان، و ٥ و ٧ مليون جنيه من ألمانيا الشرقية^(١٩).

"في سبيل مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات - هذه كانت مقدمة لمشروع رقم ١٣٢٧ التصاريح في ٢ أغسطس ١٩٦٠ الذي وضع أهداف للتخطيط وحدد "الأهداف العامة للخطة للسنوات الخمس الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)".

وقد قدر الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن أن الدخل القومي سيرتفع، خلال عشر سنوات، من ١٣٠٠ مليون جنيه إلى ٢٦٠٠ مليون جنيه في ١٩٦٩ - ١٩٧٠، و سيرتفع مصاريف الاستهلاك آنذاك إلى ٢٠٠٠ مليون جنيه بدلا من ١١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠، وستبلغ المخرجات الوطنية ٦٠٠ مليون جنيه بدلا من ٢٠٠ مليون جنيه في ١٩٥٩ - ١٩٦٠^(٢٠). وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠ بالمائة، مع زيادة ٨١,٨ بالمائة في قطاعات الصناعة والكهرباء والبناء. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب أن يرتفع الإنتاج المحلي بنسبة ٤٢,٦ بالمائة حيث أن نسبة القطاعات المذكورة هي ١, ٦٠ بالمائة. ولكن يتم ذلك يجب توظيف ما مجموعه ١٦٩٧ مليون جنيه منها ٤٣٩ مليون في الصناعة، و ٢٣٧ مليون في المواصلات، و ١٤٠ مليون في الكهرباء. كما سيرتفع عدد العمال غير الفنيين بنسبة ١٧ بالمائة، بينما تكون نسبة زيادتهم في قطاع "للصناعة والكهرباء والبناء" ٢٥,٤ بالمائة، وستزداد الأجور بنسبة ٣٤ بالمائة، و سيرتفع طاقة العامل على الإنتاج بمعدل ٢١,٨ بالمائة وبنسبة ٢٩,٤ بالمائة في قطاع العمال غير الفنيين. و سيرتفع الادخار المحلي بالنسبة للدخل القومي من ١١ بالمائة إلى ٢١ بالمائة مؤمنا بذلك تمويل ٦٥ بالمائة من خطة الاستثمارات على الأقل. أما الاستهلاك فيزداد بنسبة ٢٤ بالمائة^(٢١).

لما الاعتبارات التي تبرر المشروع فهي الآتية : قبل كل شيء، عجز القطاع الخاص عن تنمية الدخل القومي بالنسب وخلال المدة التي يفرضها تزايد السكان ؛ ثانيا، ضرورة نمو متوازن للاقتصاد الوطني، وأخيرا، حاجة سياسية : إذا لم يتم أخضاع الاقتصاد الوطني للتخطيط، فإن الفجوة (في الثروة والدخل بين طرفي المجتمع) ستستمر في النمو وستؤدي إلى انقسام

مجتمعنا إلى طبقتين متميزتين : طبقة أقلية، يقل عددها باستمرار، وتملك مدخول الإنتاج، وطبقة أخرى يزداد عددها باستمرار، وهي الطبقة التي لن تتمتع إلا بقسط ضئيل من مدخول الإنتاج . وليس من الضروري التشديد على النتائج الخطيرة التي يؤدي إليها مثل هذا الوضع في المجال الاجتماعي^(٧٢). بالفعل، وهنا أيضا أظهر للقادة العسكريون تبصرا أكثر من للرأسمالي الكبير .

ورأس المال الكبير هذا كان مطلوبا منه بالحاح أن يظهر بعضا من روح المبادرة في ظل الدولة . وقد التقى ممثلو الفئتين الرئيسيتين في الحكم حيث تبجح كل منهما بقوته، ولكن، ورغم ذلك، كان الجناح العسكري - الضباط والخبراء - هو المنتصر مرة تلو الأخرى .

لم دعوة رأس المال الخاص هذه ؟ فسر عزيز صدقي ذلك بسذاجة لها دلالتها، في تلك الظروف، إذ قال في ديسمبر ١٩٥٩ : "بما أنه كان من الضروري بالنسبة إلينا أن نحقق التنمية الاقتصادية بمعناها اللواسع وبأسرع ما يمكن، فإننا وجدنا من الضروري إعطاء رأس المال الخاص، بكل إمكانياته، فرصة المساهمة في المشاريع الصناعية، إما منفردا، أو بالاشتراك مع رأس مال القطاع العام"^(٧٣). وأشار مفكر تكنوقراطي هو جمال العطيفي - صراحة إلى أنه "إذا كانت الحكومة تفضل نظرية الاقتصاد المختلط على التأميم فلأنها تفضل أن يساهم رأس المال الخاص (في مشاريع التنمية) جنبا إلى جنب مع القطاع العام، بدلا من أن تتحمل وحدها كل عبء تمويل المشاريع واستغلالها"^(٧٤). بتعبير آخر، إذا وجه القادة العسكريون الدعوة للمبادرة الخاصة، رغم نجاح القطاع العام الذي لا ينكر، فإن ذلك لأنهم كانوا ينوون الانتفاع للنهائية من مواردها وإمكانياتها التي لم تستعمل بعد، وجعلها تساهم بذلك بطريقة ما، لأن الدولة لم تكن تملك، حتى هذه الفترة، كل الوسائل المالية أو التنظيم الضرورية لتأمين التقدم اللازم .

ما هي الأسس التي كان يعتمد عليها رأس المال المصري الكبير، في هذه الفترة في اتخاذ قراراته ؟

في مجال السياسة الداخلية، لم يعد مجلس الأمة، منذ إعلان للوحدة المصرية - السورية، المجلس الذي، ورغم كل شيء، يستطيع فيه الصناعيون ورجال الأعمال والأوساط المالية والمهنية أن يسمعوا صوتهم ويفتحوا

الطريق أمام بعض الإجراءات، لولا حتى أن يوقفوا بعضها الآخر (بطريقة غير مباشرة) الذي كان يبدو لهم متسرعا . ولكن خسارة هذه المؤسسة، التي لم تكن في نهاية الأمر سوى مسرحا "لتنفيذ" الآراء، جرى تعويضها من خلال نقطتين هامتين : تفكيك اليسار في مصر نفسها، وفتح السوق السوري أمام طموحات الاحتكارات المصرية .

ولم تستطع المسجونون التي حولت إلى معسكرات اعتقال - "المحاريق" في واحة الخارجة، والمسجون العسكرية في "القلعة" وأبو زعبل - أن تمنع تسرب الأنباء المنقطعة عن المعاملة السيئة والتعذيب اليومي . وهكذا وصل خبر وفاة كل من الموظف الحكومي، محمد عثمان، تحت التعذيب في طنطا (٢ أبريل ١٩٥٩)، وطالب الاقتصاد مصطفى شوقي في طنطا (١ يونيو ١٩٥٩)، والدكتور فريد حداد، وهو طبيب معروف في القاهرة، في السجن العسكري في الإسكندرية (٢٨ نوفمبر ١٩٥٩)، وسعد تركي، وهو موظف في بلدية بني سويف (٣١ ديسمبر ١٩٥٩) في نفس السجن حيث شمل الضحايا على متولى الدب، أحد أعضاء نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة (٣ يناير ١٩٦٠)، وشهدى عطية الشافعي، مفتش اللغة الإنجليزية في وزارة التعليم سابقا، وكاتب ورئيس سابق لدار الأبحاث العلمية والمجلة الأسبوعية "الجماهير" (١٥ يونيو ١٩٦٠)، والمهندس محمد رشدي خليل، منظم المقاومة الشعبية في شبرا (٢٥ يوليو ١٩٦٠)، وسيد أمين، زعيم نقابة النسيج في القاهرة (أكتوبر ١٩٦٠) ^(٧٥).

وفي ١١ ديسمبر ١٩٦٠، نشرت "الأخبار" الأسبوعية في بيروت نص وثيقة اليمين عن التعذيب في مصر، بتوقيع أبو سيف يوسف وإسماعيل للمهدلوي وأحمد سالم . وفي ٢٣ منه، أوقف الثلاثة بالإضافة إلى فريق مؤلف من ٢٠٠ مناضل ^(٧٦). ولابد أن آلام اليسار المصري هذه، التي أحاط بها الصمت وجو حرب مقدسة ضد الماركسية، قد هدأت من تخوفات رأس المال الكبير الذي لم يجرؤ هو نفسه أن يذهب إلى هذا الحد إلا في ١٩٣٠ - ١٩٣٥ تحت الحكم الحديدي لإسماعيل صدقي .

في نفس الوقت الذي كان يحطم فيه اليسار، كان النظام العسكري يفتح أبواب سوريا أمام رموس الأموال المصرية . وقد كان "مجمع مصر" وبنك القاهرة في الطليعة بدون شك، وتبعتهما كل المصارف المهمة

والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة والهيئة الاقتصادية . وبينما زادت الواردات المصرية من سوريا بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ من ٣،٥ مليون جنيه إلى ٧،٤ مليوناً، ازدادت الصادرات المصرية إلى سوريا من ١،٤ إلى ٦،٢ مليوناً . واحتلت الاحتكارات المصرية بسهولة، مكان الشركاء التجاريين التقليديين لسوريا - لاسيما العراق ولبنان وفرنسا - وذلك عن طريق تشريعات توجه المصارف والتجارة الخارجية والتمويل الخارجى . وكخطوة أخيرة، كان على مشروع توحيد عملتى البلدين فى دينار عربى واحد أن يودى إلى الربط الكامل للاقتصاد السورى .

وفى أكتوبر ١٩٥٩، جرت محاكمة دفعتين كبيرتين من الشيوعيين أمام محكمة أمن الدولة فى الإسكندرية . دفعة أولى من ٦٤ قلاباً فى الحزب الشيوعى المصرى تبعتها بعد فترة وجيزة دفعة ثانية مؤلفة من ٤٨ عضواً من المجموعة التى انشقت على الحزب وطالبت بانضمام اليسار إلى الاتحاد القومى، أى اتخاذ خطوة تؤدى فى النهاية إلى التنازل أمام الجهاز العسكرى . وقد صدرت أحكام قاسية بالأشغال الشاقة، ولكنها لم تنشر إلا بعد ذلك بوقت طويل . غير أنه كانت هناك بعض أحكام البراءة، لاسيما بصدد محمود أمين العالم، وهو فيلسوف ماركسى وناقد أدبى معروف، والدكتور عبد العظيم أنيس، عالم رياضيات ومحرر الشؤون الخارجية فى "المساء" لكنهما أبقيا فى السجن مع ذلك .

كذلك كانت عملية إخضاع الحركة النقابية فى أوجها . فى ١٩٥٦، مع ثورة باندونج، أُنحِت عدة قواتين توسيع إمكانية تأسيس نقابات جديدة . وقد كان هناك ١٢٤٩ نقابة تضم ٠٠٢٩، ٤٥٩ عضواً حيث كان للنشاط الشيوعى ملموساً فى أوساطهم، وحيث اندمج هذا النشاط فى نطاق اتحاد النقابات للعام، برئاسة أنور سلامة، للقائد الناصرى لنقابة عمال البترول . وشمل قانون رقم ٩١ بتاريخ ٥ إبريل ١٩٥٩، إصدار لائحة عمل جديدة عززت سيطرة الحكومة على للنقابات (المادة ١٥٧ و ١٧٤)^(٣٧) . وبعد ذلك بفترة قصيرة حلت جميع للنقابات فى الجمهورية العربية المتحدة، وتعددت حالات الطرد والاعتقال، ووضع مجلس قيادة الثورة عملاءه وأنصاره مكانهم . وفى ٥ مايو ١٩٦٠ سمح قانون جديد (رقم ١٣٢) بإنشاء ٦٤ نقابة على أساس نقابة واحدة لكل مهنة - أى نوع من تنظيم للقرون الوسطى^(٣٨) .

باختصار، ومن زاوية المصالح المصرية المالية والصناعية الكبيرة،
كان الوضع الداخلى "مشجعاً".

هل يمكن قول للشئ نفسه عن السياسة الخارجية ؟
كثرت الأمور هنا أكثر تعقيداً .

على الرغم من حملة القمع التى شنت ضد الحزب الشيوعى
المصرى واليسار ككل، وعلى الرغم من المشادة القاسية التى قامت بين
نيكيتا خروشوف والرئيس عبد الناصر، والحرب التى شنتها إذاعة القاهرة
ضد بكين وصوفيا بشكل خاص، على الرغم من كل ذلك كان على الحكومة
المصرية أن تأخذ بعين الاعتبار عطف للرأى العام المصرى على الاتحاد
السوفياتى وإعجابه بجمهورية الصين الشعبية التى كانت مرتبطة ارتباطاً
وثيقاً بالجمهورية العربية المتحدة ضمن حركة التضامن الأفرو - آسيوية .

وكان عليها أن تتدخل فى حسابها أيضاً، حقيقة أنه بسبب خطأ الغرب
نفسه، ونتيجة لأحداث السويس، كان الاقتصاد المصرى بمجملة
(الاستثمارات من الخارج والتجارة الخارجية) متداخلاً مع اقتصاد الكتلة
الاشتراكية . ففي عام ١٩٦٠ اشترت الدول الاشتراكية ٣ و ٤٣ بالمنة من
الصادرات المصرية (كان الاتحاد السوفياتى وحده مسؤولاً عن ٤٣ بالمنة
من مجموع مشتريات الدول الاشتراكية)، وأمنت ٢٤,٨ بالمنة من الواردات
المصرية . أما التبادل التجارى مع الصين، الذى كان حصيلته ٣,٥ مليون
جنيه لصالح مصر فى ١٩٥٩، فقد وصل إلى ٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠
لصالح الصادرات المصرية . على العكس من ذلك كان الميزان التجارى مع
الولايات المتحدة يسجل عجزاً كبيراً بلغ ٣٠ مليون جنيه، بينما بلغ العجز مع
بريطانيا ٩ مليون جنيه^(٧٩).

وسنجد أن الاتجاه نفسه قد ازداد إذا قارنا بين سنتى ١٩٥٢ و
١٩٦١ : كانت وراثة مصر من بلدان أوروبا الغربية وأميركا تمثل عام
١٩٥٢، ٦٦ بالمنة وصادراتها إليها ٥٧ بالمنة، فلم تعد تمثل عام ١٩٦١
سوى ٥٢ بالمنة و ٢٢ بالمنة على التوالى، بينما كانت حصة البلدان العربية
والاشتراكية تنمو باستمرار^(٨٠). لقد كان أصدقاء الأيام للصعبة هم أفضل
الزبائن أيضاً . غير أن جهوداً كبيرة كانت تبذل، من الناحيتين، لإعادة
التوازن .

كانت مساهمة الولايات المتحدة كبيرة، حتى في أيام جون فوستر دالاس، لكنها ارتفعت بسرعة خاصة بعد انتخاب للرئيس كنيدي، حيث بلغت مساهمتها عام ١٩٦٠ في الخطة الخمسية الأولى ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٣ مليون دولار للاتحاد السوفياتي . وزداد تبادل دبلوماسي بين القاهرة وواشنطن كما ازداد تبادل الرسائل بين رئيسي البلدين . وراحت بعض الأوساط في أميركا تشجع اتجاه ناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر الصهيوني للعالمي، للوصول إلى تعايش مع البلدان العربية : هنا يكمن سر قضية لافون التي أحاط بها صمت مطبق يرمى إلى تضليل الرأي العام العالمي وإظهار بن جوريون كراند كبير من رواد الديمقراطية في الشرق . وعانت بريطانيا فأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر بعد مفاوضات شاقة استمرت منذ ١٩٥٧.

أعلن السير هارولد بيلي، السفير البريطاني في القاهرة، أنه لم يبق هناك أي خلاف بين البلدين، واتخذ سلسلة من الخطوات على المستويات الاقتصادية والتجارية والثقافية من أجل أن يستعيد لبريطانيا، بقدر الإمكان، المزايا التي كانت تمتلكها على ضفاف النيل^(٨١). وساهمت اليابان في مشاريع الخطة الخمسية بنسبة ٣٣ بالمائة من مجموع المساعدة الأجنبية . وأعلنت إيطاليا، بوحى للسياسة الجديدة التي انتهجها لريكو مانيتي (الذي قتل في حادث طائرة فيما بعد)، ورئيس الوزراء المنتور فانفاني، أنها مستعدة أن تمنح مصر الأفضلية في توظيف استثماراتها الخارجية . وظلت فرنسا إحدى أكبر مستوردي القطن المصري . لكن ألمانيا الغربية أثبتت أنها أكثر الدول نشاطاً، معتمدة بشكل أساسي على العاطفة القومية الاشتراكية التي كانت قوية عند الضباط المصريين منذ العلمين وهكذا أرسل خمسة آلاف طالب مصري إلى ألمانيا الغربية التي عرضت للمساهمة بـ ٤٨,٤ بالمائة من المساهمة الأجنبية في الخطة الخمسية الأولى وأنشئت شركات مصرية - ألمانية مشتركة، وأرسل خبراء اقتصاديون وإداريون بالإضافة إلى خبراء البوليس وغيرهم من الخبراء الألمان، إلى القاهرة .

وكما كان منتظرا، رافق عودة العلاقات مع الغرب، مصالحه مع خصوم مصر العرب، فحل محل المشادة المصرية - العراقية تعاون وثيق ضمن الجامعة العربية وذلك في أعقاب حملة الملاحقة ضد الحزب الشيوعي

في العراق عام ١٩٦٠ . ولا يجب أن ننسى أن عودة الحبيب بورقيبة إلى الجامعة العربية جاءت نزولا على إلحاح اللواء قاسم . وزير الرئيس عبد الناصر السودان وباكستان حيث استقبلته السلطات بمودة . وفتح تبادل الرسائل بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة والملك حسين للطريق أمام عودة المياه إلى مجاريها مع الأردن^(٨١).

والواقع أنه بدا وكأن النفوذ الأنجلو - أميركي، منذ وصول كيندي إلى الرئاسة، وبناء على نصائح أحد مستشاريه، هنري كيسنجر، صاحب نظرية "الاحتواء"، يضغط بهدف إقامة حزام وقائي عربي بزعامة مصر على الحدود الجنوبية الغربية للكتلة الاشتراكية . وقد ظن الخبراء أن هذه العملية تسير سيرا حسنا إذ أن ممثلي لرأسمال المصري الكبير وافقوا عليها . لكن التناقضات ظلت حادة بين الدول العربية المختلفة وبين الحكام "الواقعيين" والرأي العام، ناهيك عن قضية إسرائيل التي ازدادت حدة منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . حقا كان باستطاعة رأس المال المصري الكبير - رغم بعض الظلال في الصورة - أن يجيب "بنعم" على دعوة الدولة للتعاون معها ذلك أنه كان واقفا بعد ١٩٥٩ من قدرته على جني نفس الأرباح الكبيرة التي لم يتوقف عن جنيها خلال السنوات الخمس الماضية^(٨٢) . لهذا فقد ازداد نمو الاستثمارات عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ : يفيد البنك الأهلي أن ٣٦ شركة مساهمة قد أنشئت خلال عام ١٩٦٠ مقابل ١٩ شركة عام ١٩٥٩، وقد شملت ٢٦ شركة صناعية، ٧ شركات تجارية، شركة مناجم واحدة، شركة مقارلات واحدة (في الأشغال العامة) و ٣ شركات للنقل... وبلغت القيمة الإسمية لرأس مال هذه الشركات ٣٠,٧ مليون جنيه أي بزيادة ٢, ٢٥ مليون جنيه أو ٤٦٠ بالمئة بالنسبة للسنة الفائتة^(٨٣).

لكن لوساطة رموس الأموال الكبيرة لاحظت بعض الأمور الشاذة عند الأساس، أي التمويل، وعند نقطة التحول، أي توزيع الأرباح . فالقانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد من ليحد من سيطرة المصارف على القطاع الصناعي : "لا يستطيع أي مصرف أن يملك أكثر من ٢٥ بالمئة من رأس مال أي شركة مساهمة مهما كان". وهذا يعني أن مجلس قيادة الثورة أراد أن يتلافى بأي ثمن تشكيل مجموعة جديدة على غرار "مجمع مصر" الذي لم يكن العسكريون ينظرون بعين الرضى إلى نفوذه الضخم . واحتج الاقتصاديون

المقربون من الأوساط التجارية والمتأثرون بالتقاليد الفرنسية والألمانية على هذا القانون، ولا سيما الدكتور كمال الدين صدقي والدكتور على عبد الرسول الذي كرر ما قاله الدكتور جريبتلى فى أطروحته^(٨٥). وسبب احتجاجهم أن المشاريع الخاصة لم تعد تستطيع الاعتماد على سند مصرفى كائى كان يؤمنه بنك مصر لشركاته . وفى ١١ يناير ١٩٥٩، حظر قانون الشركات المساهمة أن يوزع على المساهمين أرباحاً تزيد على ١٠ بالمئة من المدخول السنوى، بينما أجبر الشركات فى نفس الوقت على أن تقوم، قبل توزيع الأرباح، بتخصيص ٥ بالمئة من أرباحها لشراء سندات حكومية . وقد أثار البند الأول مخطا واسعاً فاضطرت الحكومة، بعد ثلاثة أيام، أن ترفع الحد الأعلى لتوزيع الأرباح إلى ٢٠ بالمئة^(٨٦). لكن هذه كانت إشارات خطر لن يجرى نسياتها .

ولم يفت على الصناعيين ملاحظة خلال آخر يتعلق هذه المرة بالبنك الصناعى الذى كان عملياً مؤسسة عامة فبينما كان مجموع القروض التى قدمت لها كل البنوك للصناعة ٦٤ مليون جنيه فى نهاية ١٩٥٨ لم يشارك البنك الصناعى إلا بحصة ضئيلة من هذا المبلغ، أى ٣، ٥ مليون جنيه . وقد وزع هذا المبلغ النافه بطريقة غريبة جداً : ٥٥ قرصاً يتجاوز الواحد منها ١٠,٠٠٠ جنيه شكلت ٩٠ بالمئة من المجموع، بينما قدمت ٧٧ بالمئة من القروض لمدة سنة واحدة فقط ...^(٨٧) وقد استغربت الأوساط الصناعية هذه الطريقة التى اتبعتها الدولة لدعم المبادرة الفردية .

لكن تأميم البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وهما جناحا القوة المالية للرئيسيين فى مصر، فى ١١ شباط ١٩٦٠ - كان نقطة التحول فى تطور التحالف بين البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكرى . وبموجب قوانين التأميم، جرى تحويل أسهم المصرفين إلى سندات حكومية تسدد بعد ١٢ سنة بسعر إغلاق بورصة ١٠ فبراير وبفائدة قدرها ٥ بالمئة . وجرى الاحتفاظ بمجلس إدارة كلا المصرفين . كما أبقي الرئيسان، د. العمرى فى البنك الأهلى المصرى، ومحمد رشدى فى بنك مصر .

كانت حجة الحكومة فيما يتعلق بالبنك الأهلى المصرى مقنعة : هذا المصرف، الذى ذكرنا كيف نشأ، أصبح مصرف الدولة المركزى منذ

١٩٥٧ . لذا كان من الطبيعي أن يكون تحت إدارة الدولة . كما أن الخلط بين مهام مصرف الإصدار ومهام المصرف التجاري - وهو الخلط الذي رافق تاريخه منذ إنشائه - كلف الدولة خسائر بلغت ٣٠ مليون جنيه، قيمة الأموال المجمدة . وأكثر من أي شيء آخر، سببت خطة البنك الأهلي الدائمة باستثمار أمواله في السوق الإنكليزية، خسارة بلغت ١٥٠ مليون جنيه للخزينة المصرية بسبب تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عام ١٩٤٩^(٨٨) .

ولكن ما هو التبرير الذي سيعطى لتأميم بنك مصر في أوج مرحلة التصنيع ؟ منذ البداية، طرحت الدولة المشكلة على الصعيدين السياسى والاجتماعى، تاركة الأسباب الاقتصادية والمالية في الظل^(٨٩) .

في خطابه بجامعة عين شمس دافع الدكتور القيسونى عن موقف الدولة فقال : " إن بنك مصر كان يملك فى الحقيقة أكثر من ٢٥ بالمئة من أسهم شركاته، خارقا بذلك قانون عام ١٩٥٧، وكان من الصعب إجباره على بيع الفائض عن هذه النسبة دون أن تجتاح البورصة موجة من الذعر . وكان بنك مصر، الذى زادت ودائعه على ١٠٠ مليون جنيه، قد أصبح فى الواقع شركة احتكارية مثل تلك الشركات التى قضى عليها القانون المضاد للاحتكارات فى الولايات المتحدة" . بالإضافة إلى ذلك فإن قوة البنك الضخمة هذه كانت تأتى من مجموع الحسابات الجارية، الكبيرة والصغيرة، والتى كانت ملكا لمئات الآلاف من أبناء الشعب" . وأخيرا، "من أجل تحقيق أهداف الخطة الخمسية (١٩٦٠) ضمن الفترة المحددة لها لابد أن يكون لدينا هيئات تنفيذية قادرة ومدرّبة وتستطيع تحمل المسؤوليات التى ستكلف بها "

فى نفس الوقت، كان موظفوا وزارة الاقتصاد ينشرون "الحقائق الكاملة للعلاقات بين الدولة وبنك مصر منذ ١٩٣٩"^(٩٠) جرى التذكير أنه من خلال مساعدة حكومية مباشرة (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١)، استطاع البنك الحصول على مبلغ ٢،٧٥٧،٤٤٣ جنيه، وهو مقدار للعجز الذى وقع فيه بسبب سياسته للمسرفة فى إعطاء القروض إلى الشركات للداخلية ضمن مجموعته، وبأنه حتى عام ١٩٦٠، تملصت إدارة البنك من كل الحلول التى عرضتها محكمة الإدارة المالية من أجل التعويض على الدولة بينما كان الدين قد ازداد بشكل كبير بسبب تراكم الفوائد .

بالطبع، ضمت هذه الكلمة عددا من الحجج التى تستحق التقدير،
والتي جرى تطويرها بواسطة الأستاذ القدير الذى قدمها . وقد بقيت حقيقة
أن الخلافات المالية كانت مسائل يعود أمرها إلى المحاكم، بينما كان التأميم
خطوة سياسية .

كذلك فمرت للحكومة موقفها بوضوح فى الصحافة التى تشرف
عليها . فكتبت "الأهرام" نقول أنه لا شك فى أن بنك مصر كان قد بلغ -
بواسطة شركائه - درجة احتكارية تجمعية ؛ تمكنه من فرض سيطرته على
الحكم أيضا . وإذا كان صحيحا أن بنك مصر لم يحاول أبدا أن يتصرف
كاحتكار، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن مصالح الاحتكار وخطر
السيطرة كانا موجودين بشكل مستقل عن حقيقة ما إذا كانا قد استعملا أم لا .
وبرغم أن بنك مصر لم يكن ينوى اتخاذ موقف احتكاري، كما كان الأمر فى
السابق، بسبب النظرة الشخصية لمديره، أو بسبب حزم الحكم للقائم الذى
يجعل مثل هذا العمل مستحيلا، فإنه تبقى حقيقة أن هذه المسألة يجب أن لا
تترك للتقدير الشخصى أو لدرجة قوة الحكم، وإنما يجب أن ترسى على
قواعد وتبنى على مسلك يوضح حدودها والفوارق فيما بينها ... "

هل هناك خطر محتمل إذن ؟ بالتأكيد نعم . لقد قدم التفسير الرسمى
أحد الأمثلة من ضمن أمثلة كثيرة، إذ قال "أن البنوك تباع المال بربح فقط .
أما إذا كان لهذه البنوك علاقات مع شركات ومصانع، فلا شك أن مثل هذا
الوضع يؤثر على سياسة هذه البنوك فيما يتعلق ببيع المال . وهكذا، إذا
كان لأحد هذه البنوك مثلا مصالح فى شركة للنسيج، فمن البديهي أن
هذه الحقيقة ستقرر تصرفه فى حالة طلب هذه الشركة تحويل أنشاء وحدة
لنسيج، إلخ ... "

كان جوهر المسألة إذن هو سلطة التقرير فى المجال الاقتصادى
والاجتماعى . فمبدأ الملكية الفردية لم يكن موضع تساؤل هنا، وإنما مسألة
معرفة أى من الفريقين سيكون له فى نهاية المطاف سلطة اختيار الوسائل
اللازمة لتحقيق أهدافه داخل البنية المصرية.

بالإضافة إلى ذلك جاء قانون التأميم، فى الوقت المناسب وكأنه ليؤكد
هذا التعليل للضرورة، إذ إن التأميم لم يمس سوى بنك مصر، تاركا شركائه
على وضعها السابق . واستوعبت المجموعة التى أطلق عليها اسم "مؤسسة

مصر" في إبريل ١٩٦١، بنك بلجيكا والعالم الذي أمم بعد قطع للعلاقات مع بلجيكا مباشرة (٨ مارس ١٩٦١) وأطلق عليه اسم بنك أفريقيا .
وفي ١٩ مارس، ضمت المؤسسة الجديدة شركتين أكثر أهمية هما شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة القطن الشرقية . وبقي ثلاثي الذي يدير البنك في مراكزه، ولكنه وضع تحت إشراف مجلس إدارة مؤسسة مصر، برئاسة الوزير أحمد عباس زكي في بادئ الأمر، ثم برئاسة الدكتور حلمي السعيد، مدير المكتب الاقتصادي لرئيس الجمهورية (٢١ يونيو ١٩٦١) . وكان يساعده ثلاثي للبنك والعديد من تكنولوجيات الجهاز العسكري وهم سمير حلمي، مجدي علي بونس، حسن مرعي، السعيد عويس، أحمد توفيق البكري، محمد علي حسن^(١١) . في هذا الوقت كانت فروع البنك في سوريا، بالإضافة إلى فروع بنك القاهرة وبعض شركات التأمين المصرية، قد اندمجت في الهيئة الاقتصادية التي حلت محل مجموعات التمويل المصرية في استثمار "الإقليم الشمالي"^(١٢) .
كيف كان رد فعل رأس المال الكبير ؟

احتج الاقتصاديون الليبراليون برغم قبولهم بضرورة التخليط واستقال د. العمري، أحد كبار الخبراء المصريين، من رئاسة البنك الأهلي في ٢٥ مارس واستبدل على الفور بالدكتور عبد الحكيم الرفاعي، وهو أستاذ سابق متقاعد . وفي ٢٠ نوفمبر عين الرفاعي رئيسا للبنك المركزي المصري، وعين د. محمد أبو شادي رئيسا للبنك الأهلي الذي أصبح مصرفا تجاريا فقط^(١٣) .

الحقيقة أن ردود الفعل لم تكن واضحة لقد انتشرت في الأوساط التجارية إشاعات تنذر بالخطر، فحاولت الحكومة أخفاقها في خضم العديد من الأعمال البراقة، وراحت تؤكد أن هدفها هو أن تجعل مصر مصنع العالم العربي، وأكبر قاعدة صناعية في أفريقيا، والقوة الاقتصادية الأولى في الشرق الأوسط . ودعيت أوساط الأعمال والصناعة للمساهمة في سياسة التوسع، تحت شعارات نظرية لرنكت ثوب "القومية العربية" . وكان للتشديد موجهها، بطبيعة الحال، نحو تصدير البضائع الاستهلاكية نظرا للهوة القائمة بين زيادة إنتاج المصانع الجديدة والزيادة الضئيلة في القوة الشرائية . وقد

قال حسن عباس زكى - وزير الاقتصاد في ٢٧ أبريل ١٩٦١ : "من المهم أن ينسق عمل مؤسسة مصر والشركات المنضمة إليها، خصوصا في البلدان الإفريقية، وذلك لاستغلال الإمكانيات الموجودة هنا بوفرة، ولدراسة أحدث وسائل الدعاية لتوفير تعرضاتكم لمنتجاتكم"^(١٤). وقد حاول عدد من الرسميين للصغار أن يطمئنونوا للرأسمال الخاص، فقال الدكتور محمد فؤاد إبراهيم : "إن القطاع العام قد أشرف دائما على القطاع الخاص في كل البلدان في طريقها إلى التنمية الاقتصادية، ولكن بعد أن تسير مثل هذه الدولة قدما في هذا الطريق ويرتفع متوسط الدخل لكل مواطن، يعود عدد كبير من الشركات إلى أيدي القطاع الخاص، بينما يرجع القطاع العام إلى مهمته السابقة"^(١٥).

وأكد الدكتور عبد الرحمن البنا، الأمين العام للمساعد في وزارة الاقتصاد المركزية، أنه "حينما تتجح للخطة فإن الحكومة ستبيع الحصص التي تملكها"^(١٦).

تم تأسيس قطاع الدولة القوي للمولج بالتوسع، في الداخل والخارج، بسرعة متزايدة. فاشترى البنك الأهلي المصري البنك الإيطالي المصري (٥٠ مليون جنيه ودائع) في ١٩ مارس واشترى في اليوم التالي بنك ن. تيبغيزي للتجارة وهو يوناني. وقبل أن ينتهي عام ١٩٦١ كانت مشاريع البنك الأهلي تشمل زيادة عدد فروعها من ٣٦ إلى ٤٥ فرعاً، ومن ١١ إلى ٢٣ أهرأء للحبوب والقطن في أنحاء البلاد. وفي ١٥ نيسان ١٩٦١ أنشئ مجلس أعلى للمؤسسات العامة ووضع تحت رئاسة عبد الحكيم عامر الذي رقى إلى رتبة مشير بمناسبة للوحدة المصرية - السورية. وقد ضم المجلس الأعلى : المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة مصر، مؤسسة النصر (المولجة بشكل خاص بتنفيذ المشروعات الصناعية في خطة ١٩٦٠ الخمسية)، المؤسسة التعاونية للإنتاج، المؤسسة الاقتصادية للاستهلاك، والمؤسسة التعاونية الزراعية"^(١٧). وقد سمح هذا التدبير بإعداد دراسات هامة قامت بها البنوك لتأسيس شركة مساهمة مستقلة تتصرف إلى تحقيق مشاريع مصرفية في مختلف بلاد أفريقيا وآسيا بالتعاون مع بعض للرأسماليين في هذه البلدان"^(١٨).

كانت الجبهة العربية، بالطبع، هي ميدان العمل الرئيسي الذي عرضه الحكم على رأس المال الكبير الذي أخذ يشرف عليه أكثر فأكثر للقطاع العام الذي يديره العسكريون وخبرائهم . وقام وفد ج . ع . م في اجتماعات الجامعة العربية الاقتصادية بختلة مستمرة لإنشاء سوق عربية مشتركة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية خلال عشر سنوات، وأنشئ المجلس الاقتصادي العربي في ١٢ مارس ١٩٦٠ برغم تحفظات لبنان ومقاطعة تونس . واتخذت عدة إجراءات : إلغاء قيود الجنسية للشركات المساهمة في البلاد العربية، الوحدة الجمركية، تشكيل كتلة عربية ضمن البنك الدولي للإنشاء والتعمير ترأسها فيما بعد د. العمري الذي أصبح نائب رئيس البنك عام ١٩٦٢، ووضع خطة لإنشاء مؤسسة تنمية عربية، رغم تخوف عدة دول . والهدف، كما يكشف عدد من التقارير الرسمية المصرية، هو تأمين حرية العمل لمصر في العالم العربي "من المحيط الاطلسي إلى الخليج العربي"، الذي كان حكرا على الاحتكارات الاستعمارية في السابق، وذلك بوصفها أكثر البلدان العربية تطورا من الناحية الاقتصادية، والبلد العربي الوحيد الذي تملك الدولة فيه سلطة قوية وفعالة . ولكن لبنان والعراق وتركيا عرقلوا هذا التوسع وأصبحت مؤسسة للتنمية العربية مشروعا ميتا (أبريل - مايو ١٩٦١) .

والواقع أن جوهر المشكلة سواء على الصعيد العربي أم على الصعيد المصري كان تمويل عملية التنمية الطويلة والصعبة . وكان الفريقان المتحالفان في الحكم في مصر ينظران إلى العالم العربي لا كسوق أساسى لبيع المنتجات الصناعية فحسب وإنما كمصدر ثروة نفطية وكمورد مالى محتمل . وكانت مصائر النفط العربي البعيدة - في العراق، الكويت، البحرين، قطر، العربية السعودية - هي ما تطمح مصر بإدخالها ضمن الدائرة العربية التى تسيطر عليها، لأن موارد هذا النفط وحدها كانت تكفى لتمويل وتغذية المجهود الفخم الهائى إلى جعل مصر مصنع العالم العربى . فى ١٩ مايو ١٩٦١، عرض محمد حسنين هيكل فى افتتاحية هامة فى "الأهرام" أفكار جمال عبد الناصر . وبالاغتماد على تقرير من "الفيروست ناشيونال سبتي بنك لوف نيويورك" حول النفط العربى، قدم هيكل الحجة التالية: مصر طليعة "القومية العربية" ولاتها تحمل مسؤولية مجموع الحركة،

خاضت معركة قاسية مع الاستعمار الغربي ؛ بعد ذلك، تحملت التضحيات اللازمة لتكوين أساس انطلاق التنمية الاقتصادية "توّن أن تلقى نظرة واحدة على الثروات للطائفة التي تضيع في رمال الصحراء وهي تمسك وحيدة بزمام قدرها . وأضاف هيكّل أن للبلدان العربية المذكورة ترصد كل عام ١٢٥٠ مليون دولار لكل الأهداف ما عدا "تقوية القوة العربية الفعلية" وأنه لذلك لم يعد ممكناً تصور أنه ما زال عند الأمراء العرب بعض الرغبات التي لم تحقّق - في الثروة والملذات والرفاهية، وحتى في التّنبير - بعد هذه السنوات الطويلة من عدم المسؤولية، لقد حان الوقت "للتخلص من الملكية"، للبعث الروحي، لتكريس دخل البترول لتنمية الدول المنتجة "من أجل قوة عربية فعلية مع الجمهورية العربية المتحدة" (١١).

انعكس التوازن الجديد بين القوى التي تسيطر على حياة البلاد الاقتصادية، حتى على السلطة السياسية . ولا شك أن سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١ التي ندرسها هنا، كانت السنوات التي بذلت فيها المجموعة العسكرية معظم جهودها لإدخال سوريا في إطار النظام العسكري . لكن تضافر الوضعين - إعادة تنظيم القيادة الاقتصادية المصرية والوحدة السورية المصرية - جعل التغييرات أكثر صعوبة .

وقد لوحظ ذلك خاصة في تركيب وعمل مجلس الأمة الجديدة في ج . ع . م، وفي تطبيق اللامركزية أن في الإدارة المحلية أو السلطة التنفيذية في "إقليمي" ج . ع . م .

وفقاً للمادة ١٣ من الدستور المؤقت لـ ج . ع . م الذي أعلن في ٥ مارس ١٩٥٨، عين جمال عبد الناصر بنفسه الأعضاء الـ ٦٠٠ في مجلس الأمة الجديد - ٤٠٠ عن مصر و ٢٠٠ عن سوريا - في ١٨ يوليو ١٩٦٠ (١٠٠). وبعد ذلك بثلاثة أيام لقي الرئيس الخطاب الافتتاحي الذي حيا فيه "ظهور دولة عظيمة في هذا الشرق، دولة غير دخيلة وغير ظالمة" وانتخب أنور السادات رئيساً للمجلس، لكن مشادة عنيفة حصلت مع النائب السوري محمد القصار حول انتخابات نيابة الرئاسة التي فاز فيها محمد فؤاد جلال ورأى الحسيني (١٠١).

في الحقيقة أن نشاطات الدولة كانت تتوسع خارج إطار مجلس الأمة. إذ أن أهم إجرانين في مجال السياسة الداخلية عام ١٩٦٠، لتخذا حتى قبل اجتماع نواب المجلس وهما الميزانية الموحدة وميزانيتا الإقليمين للسنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ وذلك بواسطة مرسوم تشريعي في ١٤ تموز ١٩٦٠، كما حدث أيضا بالنسبة للقرار التاريخي في ٢٤ أيار ١٩٦٠ الخاص "بتنظيم الصحافة" الذي انتقلت بموجبه ملكية دور النشر للصحافية التابعة للأهرام أخبار اليوم، روز اليوسف، ودار الهلال - أي كل للصحافة المصرية ما عدا دار التحرير التي كانت تنشر الجريدتين شبه الرسميتين "للجمهورية" و "المساء" - بالإضافة إلى الجرائد التي تنشر باللغة الأجنبية التي كانت ملكا للشركة الشرقية للإعلان - انتقلت إلى "الاتحاد القومي" الذي حصر بأعضائه حق ممارسة الصحافة في المستقبل . وقالت المذكرة التوضيحية بهذا الشأن أن القصد من هذا الإجراء هو "منع سيطرة رأس المال على وسائل الإعلام السياسي والاجتماعي"^(١٠٢).

لماذا حمل الحكم على الصحافة التي كانت أداة طيعة منذ تفكيك "المساء" في آذار ١٩٥٩ ؟ هذا ما يجيب عنه جمال عبد الناصر بنفسه خلال مؤتمر صحفي في ٢٩ أيار : "لقد بحثتم في مشاكل مجتمعنا لكنكم لم تفسروا أبدا مفهوم المجتمع الذي تريدون أن تعيشوا فيه . لقد عدتم إلى الوراء عدة سنوات، عشرات السنوات لكن أحدا لم يحاول مجابهة مشاكلنا وأن يقترح حولا ودراسات عميقة لها" . بالإضافة إلى ذلك انتقد عبد الناصر الجانب السطحي في الصحف، وتنافسها للمثير، بل المعيب، وعدم علاقتها بالواقع وبحياة الشعب اليومية^(١٠٣).

إن ما كانت السلطة تأخذه على الصحافيين هو بعدهم عن النظام، وعدم ثقتهم بالتصريحات التي ترافقها إجراءات الضغط المتزايدة . وإذا كان من الممكن السماح بحالة كهذه في ظروف طبيعية، فإن الأمور لا يمكن أن تبقى كذلك في نفس الوقت الذي كانت تتأزم فيه المشاكل التي تطرحها الوحدة، وعندما كانت جلسات مجلس الأمة على وشك الاتعقاد، بالرغم من أن المجلس كان مؤلفا من رجال جرى اختيارهم بدقة . إذ لا يجب أن يحدث تكرار للاضطراب الذي حدث عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عندما وجدت المعارضة داخل مجلس الأمة بعض الحجج المؤيدة لها في برنامج "المساء"

ومقالات "للكاترة" الماركسيين الشباب، وربما لإثبات أن الموقف القديم لم يكن هو الذى يزعم الحكومة، قرر الاتحاد القومى تعيين رؤساء دور النشر للصحيفة بنفسه فكلف فكرى أباطة برنامسة تحرير "المصور - الهلال"، وهو أحد ألد أعداء الوفد فى العهد البائد، وللناطق بلسان أحزاب الاقلية اليمينية والخبير فى الكلام السياسى الذى يحمل أكثر من معنى واحد، وأحد أعضاء عائلة "لباطة" للقوية المرتبطة "بمجمع مصر" وأعطيت "أخبار اليوم" إلى محمد التابعى، أحد كبار رجال الصحافة المصرية المعروف بميوله الفاشية، وبقي إحسان عبد القدوس فى "رؤس اليوسف" بعد أن أثبت أنه غير خطر سياسيا، كما بقي صلاح مسالم فى شركة للنشر الصحافية للحكومية "دار التحرير". لكن ما كان أهم من كل ذلك أن محمد حسنين هيكل، مستشار الرئيس عبد الناصر المقرب وأحد محررى "أخبار اليوم" سابقا، أصبح رئيس تحرير "الأهرام"، أهم جريدة يومية فى مصر والعالم العربى. من خريف ١٩٦٠ إلى يوليو ١٩٦١ تصرف مجلس الأمة، الذى أعيد حجمه المناسب، إلى الاهتمام بالإجراءات الخاصة ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى إقرار تقارير وخطب المسؤولين بالرغم من أن النواب للسوريين رفعوا، مرة أخرى، أصواتهم بالاحتجاج. ومن يناير إلى إبريل ١٩٦١ تشكلت بصعوبة لجنة من ٩٠ عضوا لإعداد مشروع دستور جديد. وضمت اللجنة ٢٧ محاميا، ٥ وزراء سابقين، موظفين كبارين سابقين، ٨ ضباط سابقين، ٧ أطباء، صيدلى واحد، ٣ صحافيين، و٥ رجال دين، رجل أعمال واحد، ٧ مزارعين، ٤ مهندسين، ٩ أساتذة، ٦ اقتصاديين، محاسبين اثنين، ٣ عمال، و ٣ نساء^(١٠٤).

وكرر الحديث عن للإمركزية والحكومة المحلية. فقد نص قانون ٢٦ مارس على حق رئيس الجمهورية فى تعيين وإقالة حاكمى الاقليمين، الذى يعتبر كل منهما مسئولاً مباشرة أمامه (المادة ٥)، كما أصبحت السلطة التنفيذية هى التى تختار من بين أعضاء الاتحاد القومى، أعضاء للمجلسين الاقليميين والمجالس الجديدة للمدن، وكذلك محافظى المدن ومجالس القرى (القسم ٢، ٣، ٤)^(١٠٥). وفى ٣٠ أغسطس ١٩٦١ عدل هذا القانون مرة.

أخرى لتوسيع سلطة الحاكمين، وربطهما بشكل أوثق بشخص رئيس الدولة، حيث حدد انتهاء مدتهما في الخدمة بانتهاء مدة الرئيس^(١٠٦).

هكذا أصبح هناك مجال أضيق فأضيق للممثلين المنتخبين لأية مجموعات ما عدا الاتحاد القومي الذي أصبح التصوت السياسي العام للقيادة العسكرية . وفيما عدا حاكمي الإقليمين، يلاحظ أن الرسميين المتوسطيين والصغار كانوا شخصيات في الحكم القديم جرى توظيفهم بعد التخلص من محمد نجيب : للعمد ذاتهم، شيوخ البلد ذاتهم، شيوخ الحارة ذاتهم، للملاك الريفيين ذاتهم . لما في المدن فقد جرى تشديد أكثر على اللغات التي لها علاقة بالاقتصاد الجديد (المهندسون، الاقتصاديون، التجار) بدلا من المحامين والمتقنين في العهود القديمة^(١٠٧).

أخيرا، على صعيد السلطة التنفيذية - الحكومة المركزية لـ ج . ع . م . والمجلس التنفيذي للإقليمين - يلاحظ، دون الدخول في التفاصيل، أن أبعاد "حزب البعث" وممثلي الاتجاهات السياسية السورية عن الحكم قد رافقه إحلال شبكة كاملة من الضباط - لا سيما السوريين منهم - محلهم، مع إعطاء المسؤولين عن الجهاز سلطات أوسع، وخاصة عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين . وعمل تعديل ٧ أكتوبر ١٩٥٨ وتعديل ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠، وكذلك موجة الاستقالات والترقيات والتغييرات التي لم تنته، على الوصول إلى هذه النهاية^(١٠٨).

هنا أيضا اختل التوازن لصالح الجهاز العسكري ؛ ولم يعد للبورجوازية الكبيرة، التي استمرت في الاشتراك بالسلطة، النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به خلال ١٩٥٥ - ١٩٥٨ .

هوامش الفصل الثانی

١- تقرير اتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢، ص ٢١

٢- أ. ج. دورا : "الصناعة المصرية وإمكانيات تطورها"، في

EC, XXXIV, NO. 214 (1943), P. 481.

٣- راشد البرلوى، المرجع المذكور،

٤- قانون توظيفات الرساميل الأجنبية" في EC (April 1953), p. 21. وتعاون

الرساميل الأجنبية" في El (May 1953) pp. 19-21.

٥- مقدمة للكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٤ في "مصر
الصناعة" (نوفمبر - ١٩٥٤)، ص ٢١.

6- "The Investment Effects of the Land Reform in Egypt,"

EC, Vol. 45 NO.278 (1954), pp. 1 - 15.

٧- ليل، المرجع المذكور، ص ٢١٩ - ٢٢٠

٨- لاكوثير، المرجع المذكور، ص ٣٤٨.

٩- البراوى، The Military Coup، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

١٠- حول هذا الموضوع راجع رواية أحمد أبو الفتح في كتابه "قضية ناصر" (باريس،
١٩٦٢)، ص ٥٢ - ٥٥.

١١- النص في Journal d'Egypte ١٠ سبتمبر ١٩٥٢، وكذلك في البرلوى .
للمرجع المذكور، ص ٢٥٢ - ٢٥٦.

١٢- ب. ج. فاتيكويس : "الجيش المصرى والسياسة" ١٩٦١، ص ٢٨٣.

13- M. Naguib, op. cit., pp. 176 - 177.

١٤- المرجع السابق، ص ١٧٦ - ١٧٨.

١٥- أوردها المرجع السابق، ص ١٨٤ - ١٨٥.

١٦- فاتيكويتيس (المرجع المذكور، ص ٤٨ - ٤٩) لكنه لا يذكر حسين الشافعى . حول
العلاقات بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار . راجع بشكل خاص أتور
السادات في قصة الثورة كاملة، و أحمد أبو الفتح، المرجع المذكور، ص ١٧٤ -
١٧٩.

١٧- هناك وصف جيد في كتاب أبو الفتح، المرجع السابق، ص ١١٣ - ١١٩.

١٨- خطاب جمال عبد الناصر أمام المؤتمر للتعاونى (١ يونيو، ١٩٥٦)، في تورنتا
الاجتماعية" ص ٥ - ٧٤ (القاهرة، ١٩٥٨).

19- Naguib, op., pp 209, 215, 236.

٢٠- المصادر المصرية غير موجودة حول هذا الموضوع حيث كنت دمرتها كذا لزلتها
في تلك الفترة راجع : لاکور "الشبيوعية"، للمرجع المذكور، ص ٤٨ . الأرقام
مستقاة من وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ .

٢١- ويكلول، للمرجع المذكور، ص ٩٩ - ١٠٠ .

٢٢- مقدمة تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ في EL, XXX, NO 50
24- The Egyptian Economy during the Fifties: I, NB Econ.
Bull., XIV, NO. 1 (1961), PP. 19, 40, 44 - 45.

25- Indices of Industrial Production in EI, XXVI, No. 7
(1960), p.46

٢٦- الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧ - ١٩٥٨، الجداول ص ٣١٣ .

٢٧- رسول "البثوك" ص ٧٦ - ٨١ .

٢٨- مقدمة تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في EI
(November 1953) p 17 .

٢٩- ١٠ يونيو ١٩٥٤ HABourse Egyptienne

30- Financing Economic Development in Egypt (Cairo,
1955), P.28

31- NBE Econ. Bull., I, (1956), p. 20.

٣٢- للمرجع السابق، ص ٣٠ .

٣٣- الدكتور زكي سعد، "الوضع في مصر" نشرة البنك البلجيكي والدولي في مصر،
بالفرنسية، نيسان ١٩٥٦، ص ٩ .

34- NBE Econ. Bull., I, NO. 2 (1956), p. 109

٣٥- نيويورك تايمز، ١٤ تشرين الأول ١٩٥٥ .

٣٦- حول مضمون المجلات الرسمية المصرية في الموضوع راجع : الدكتور مصطفى
الحفناوي، "المشكلات المعاصرة التي تطرحها قناة السويس"، باريس ١٩٥١ .
إبراهيم عامر : تأميم القناة للقاهرة ١٩٥٦ .

ح . مؤنس، ع . ق . حاتم، م . أبو نصير، إ . عامر، وآخرون :

The Suez Canal, Facts and Documents (Cairo, n.d., c.
1957);

الدكتور ب . بطرس غالي و ي . شلالا : قناة السويس، بالإنكليزية، القاهرة
١٩٥٨ . لقد كتب الكثير عن هذه المسألة . لكن الجميع لا يشيرون إلى حقيقة أن
الحزب الشيوعي المصري، وحده بين كل الأحزاب في تلك الفترة، كان قد وضع
تأميم قناة السويس في برنامجه :

The Egyptian Gazette, March 3, 1924.

٣٧- الكتاب الوحيد الذى لا يعطى كل الوقائع فحسب بل يحال مسألة العلاقات المصرية مع العرب بروح موضوعية أيضا هو كتاب أ. تشايلدرز : "حرب السويس" (لندن ١٩٦٢) . وحول تنظيم المقاومة الداخلية راجع : أحمد رفاعى وعبد المنعم شتة : "ليام النصر" (القاهرة، ١٩٥٧).

٣٨- عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٨٤ - ١٠٢

39- COC, XIV, NO. 35 (1957), P. 48

تصريحات على الشافعى، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية (الأهرام ١٨ مايو ١٩٦٠) . تقرير الدكتور القيسونى إلى اللجنة الاقتصادية المركزية لتعصير شركات التأمين الأجنبية (الأهرام ٥ مارس ١٩٦١).

٤٠- حول تاريخ التخطيط منذ ١٩٥٢ انظر "الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١" ص ٢٥٥ - ٢٨٢ . وهناك خلاصة له فى "الأهرام" ١٢ أكتوبر ١٩٦٢ .

41-UAR, "Resume - Le plan Quinquennal Pour le developpement economique et social 1960 - 1965", pp. 3 - 4, 7 (Cairo, n.d).

٤٢- يذكر أ. غرزوزى (المرجع المذكور، ص ٥٨)، أنه فى ميدان إنشاء الشركات الصناعية وحده خلال السنوات ١٩٥٤، ١٩٥٥، و١٩٥٦، كانت الدولة تملك ١١,٦ مليون جنيه من مجموع الاستثمارات التى بلغت ٢٦,٦ مليون جنيه أى ٤٥,١ بالمئة .

٤٣- راجع العدد الخاص حول المؤسسة الاقتصادية والبنوك : "الأهرام الاقتصادى"، العدد ١٤٠ (١٥ يونيو ١٩٦١) . وأيضا العدد ١٤٣ (١١ أغسطس ١٩٦١) . تقارير الدكتور القيسونى فى "الأهرام" (٧ مايو و ١٣ يوليو ١٩٦١) . رسول : المرجع المذكور، ص ٩٠ - ٩٤ .

44- Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region, NBE Econ. Bull., XIII, NO. 3 - 4 (1960), pp. 264 - 86.

45- Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region, NBE Econ. Bull., XIII, NO. 3 - 4 (1960), pp. 264 - 86.

٤٦- هذه لاتحة باسماء ٢٧ شركة تشكل "مجمع مصر" مطبعة مصر تأسست عام ١٩٢٢، رأس المال الحالى ٥٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر لصنع الورق ١٩٢٤، صفت عام ١٩٢٧ - شركة مصر لحليج القطن : ١٩٢٤، ٢٥٠,٠٠٠ جنيه -

شركة مصر للمواصلات والملاحة : ١٩٢٥، ١ مليون جنيه - شركة مصر للمبلمان
 والمصرح : ١٩٢٥، ١ مليون جنيه - شركة مصر لمصائد السمك : ١٩٢٧،
 ٧٥,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للكتان : ١٩٢٧، صفت في ١٩٥٦ - شركة مصر
 لحياكة الحرير في حلوان : ١٩٢٧، ١ مليون جنيه - شركة مصر للغزل والنسيج
 بالمحلة الكبرى : ١٩٢٧، ٤ مليون جنيه - شركة مصر لتصدير القطن : ١٩٢٩،
 ٤٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للطيران : ١٩٢٢، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر
 للتأمين : ١٩٢٤، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للملاحة : ١٩٢٤، ٧٥٠,٠٠٠
 جنيه - شركة مصر للسباحة : ١٩٢٤، ١٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للتبغ
 والسجائر : ١٩٢٦، صفت في ١٩٤٠ - شركة مصر للغزل والنسيج للرفع في
 كفر الدوار : ١٩٢٧، ٢ مليون جنيه - شركة صباغى البيضاء : ١٩٢٧، ١ مليون
 جنيه - شركة مصر للزيوت النباتية : ١٩٢٨، ٧٥,٠٠٠ - شركة مصر للدباغة :
 ١٩٢٨، صفت عام ١٩٤٠ - شركة مصر للمناجم والمحاجر : ١٩٢٩، ١٠٠,٠٠٠
 جنيه - شركة مصر لبيع المصنوعات المصرية : ١٩٤٠، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه -
 شركة مصر للاتوبة : ١٩٤٠، ٣٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر للحرير الصناعي :
 ١٩٤٦، ٣ مليون جنيه - شركة مصر للتجارة الخارجية : ١٩٥٣، ٥٠٠,٠٠٠
 جنيه - شركة مصر للتجارة الداخلية : ١٩٥٣، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - شركة مصر
 للفنادق : ١٩٥٤، ٢ مليون جنيه - شركة مصر للمنتجات الغذائية والألبان :
 ١٩٥٤، ٥٠٠,٠٠٠ جنيه - وشركة مصر للمنتجات الكيماوية : ١٩٥٧، ٢ مليون
 جنيه - عن كتاب عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

٤٧- "الأهرام"، ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ .

٤٨- حول هذه المسألة، وحول تاريخ الرأسمالية في مصر راجع الأطروحة الممتازة
 للدكتور على الجريتلى : "بنية الصناعة الحديثة في مصر" وكتاب حسين خلاف :
 "التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث" (القاهرة، ١٩٦٢) .

٤٩- الجريتلى "بنية ..."، المرجع المذكور، ص ٤٢٣ - ٤٤٥ .

٥٠- عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٣٥٢ - ٣٦٣ .

٥١- هاريسون وإيراهم . المرجع المذكور، ص ٤٦ - ٥٣ .

٥٢- الجمهورية "٢٠ فبراير ١٩٦٠ .

٥٣- هاريسون وإيراهم، المرجع المذكور، ص ٤٠ - ٤٤ .

54- COC, XIV, NO. 35 (1957), P.50.

٥٥- الشعب ٢ نوفمبر ١٩٥٧

٥٦- الأهرام "٢٩ يناير ١٩٥٨ .

٥٧- محمد حسين هيكل : "ماذا جرى في سوريا"، - القاهرة، ١٩٦٢ .

٥٨- الأهرام 1 يونيو ١٩٥٧ : حتى ديسمبر ١٩٥٨ بلغ مجموع قيمة التسليلات ٤٣٠,٥ مليون جنيه منها ١٧٢ مليون جنيه (٢٨,٣ بالمئة) للصناعة، وحصلت التجارة على ٥٩,٨ بالمئة من المجموع.

(NBE, Credit and Banking Developments in 1958 (Cairo, 1958) p. 73).

٥٩- "ملحق اضافي حول التمرير الجديد لتنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري" في (June 1958) El

٦٠- "التركيب الجديد لمجالس إدارة اتحاد للصناعات والغرف الصناعية" في El, XXVI, No. 5 (1960), pp. 5 - 8

ضم مجلس الإدارة الجديد الذي كان أعضاؤه كلهم مصريون (ومسلمون)، مزيجا من التكنوقراطيين والإثرياء القداماء لصالح الفئة الأولى.

٦١- راجع Jacoviello: Verso La Creazione in Egitto di un unico. "Partito comunista", L'unita, May 14, 1957 الأحزاب للمعينة وحدها تعرف كل التفاصيل .

٦٢- راجع : "مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية : للخطب الافتتاحية والقرارات والخطب الختامية"، وقد نشرته الأمانة العامة للدائمة بالعربية وبالفرنسية وبالإنجليزية (القاهرة، ١٩٥٨).

٦٣- الأهرام ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ .
٦٤- حول حملة الاضهاد يمكن مراجعة مجموعات "الأخبار" الأسبوعية و "لنداء" اليومية لثلاثين تصدران في بيروت (١٩٦٠ - ١٩٦١)، ومجموعة Solidarite للصائرة في باريس من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠، ودراسيتين لنا باسم "عائل منتصر" في الأزمنة الحديثة:

XVI (1960), PP. 418 - 41, and XVII (1961), PP. 184 - 192;
World Marxist Review (London, 1960 and 1961)

٦٥- الأهرام، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ .
٦٦- للمؤتمر الصحفي الذي عقده محمود يونس بمناسبة الذكرى الخامسة لانسحاب المرشدين الأجانب من قناة السويس : "الأهرام"، ١٥ سبتمبر ١٩٦١ .

67- "stock Exchange", in NBE Econ Bull., XIV, NO. 1 (1961), P. 546

٦٨- ويلوك، المصدر المذكور، ص ١٤٩ - ١٥٦ .
٦٩- مما بلغت الإنتباه ملاحظة أن للحرص الذي يسيطر على أطروحة الدكتور القيسوني ينصب على تجنب أزمة جديدة، ولهذا الغاية فقد دعا إلى قيام الدولة بالتخطيط .

٧٠-١. إبراهيم حلمي عبد الرحمن التخطيط القومي، ص ٢٠ {تأخره، ١٩٦١}. ما زالت الدراسة الأساسية هي أطروحة محمود أمين الأنيس : "دراسة في دخل مصر القومي" في

- EC, NO.261 - 2 (1950), PP. 659 - 924 .

وكذلك

- EC, XLIX, NO. 271 (1953)

وهي تخبرنا أن الدخل القومي الذي كان يبلغ ١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٢٩، وصل إلى ٨٥٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (ص ٢٠)

٧١- "مشاريع الخطة الخمسية الأولى التي ستبدأ في عام ١٩٦٠" في : El. XXVI, NO. 6 (1960), PP. 3 - 7

وكذلك "مشاريع الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٠ - ١٩٦٥" في :

ibid, PP. 8 -17; COC, XVII, NO. 49 (1960), pp. 422 - 8

الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢، المرجع المذكور، ص ٧٨ - ٩٤ .

٧٢- راجع

UAR Resume, op. cit., pp. 9 - 10.

٧٣- مقابلة في "روزاليوسف"، عدد ١٦٤٤ (١٤ ديسمبر ١٩٥٩) .

٧٤- ليس هناك اتجاه عام للتأميم، "الأهرام"، ٦ مارس ١٩٦٠ .

٧٥- ضحايا الإرهاب الدموي في مصر في "الأخبار" (بيروت) ١٣ أغسطس ١٩٦١ .

مات سجينان آخران في ربيع ١٩٦٢ بسبب فقدان العناية الطبية، أحدهما شعبان حافظ رباط، عضو قديم في الحزب الشيوعي منذ ١٩٢٤ . وقد نشرت الملف الكامل "رابطة التقدميين المصريين في الخارج" في يناير ١٩٦٢ تحت عنوان "الجريمة الكبرى ضد الشعب المصري" (نسخة مصورة، ص ١١٤) . وعلم فيما بعد أن شخصيتين مهمتين آخرين هما فتحي خليل، صحفي في "روزاليوسف"، ونبيل الهلالي، محام في القاهرة، يعانون من حالة خطيرة جدا . راجع : تداء من المعتقلين السياسيين المصريين في واحة الوادي الجديد "في Comment (٣١) أغسطس ١٩٦٣) ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .

٧٦- أبو سيف يوسف، استاذ فلسفة، مؤلف كتاب "حول لفلسفة الماركسية" (للقاهرة ١٩٤٥)، ومترجم كتاب "المادية الجدلية" لـ د. غيست (لندن، ١٩٤٥)، ومحرر في "الفجر الجديد" . إسماعيل المهداوي، استاذ فلسفة، ونادى أدبي في السماء (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، ومترجم كتاب ج . بولتيزر "مبادئ الفلسفة" (١٩٥٨) . أحمد سالم، نائب رئيس نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة سابقا .

٧٧- يوجد النص في :

٧٨- هناك معلومات ممتازة في :

W . A. Beling; Pan - Arabism and Labor (Harvard, 1960)

بين مجموع ١٢٤٩ نقابة، عام ١٩٥٨، كانت ٧٠ نقابة تضم أكثر من ١٠٠٠ عضو لكل منها، و ٨ نقابات تضم الواحدة أكثر من ٥٠٠٠ عضو . وقد تغلب لنور سلامة على الصاغ طعيمة، الذي كان مكلفا بتنظيم الحركة النقابية وفق الخطوط التي وضعها لنور السادات في تنظيم الحركة العمالية تحت إشراف الاتحاد القومي في "أخبار العمال" (٨ مايو ١٩٥٨) . وتآلف مكتب الاتحاد العام للنقابات المصرية المنتخب في ١ يناير ١٩٦١، من قبل ممثلي ٢٤ نقابة، من : أنور سلامة، رئيسا، أحمد فهيم وعبد الرحيم عز الدين، نائبى رئيس، فتحي فودة، أمين للصندوق، وعبد المجيد مسيد أمين عاما . راجع "الأهرام" ٦ مايو و ١ يونيو ١٩٦٠، و ٢ يناير ١٩٦١ .

79- Foreign trade 1960, NBE Econ. Bull., No. 1 (1961), PP. 61 - 64 .

٨٠- حسب الجدول المنشور في "الأهرام"، ١٨ مارس ١٩٦٢ .

٨١- تصريحات السفير هارولد بيلي (سفير بريطانيا في القاهرة مرة ثانية في ديسمبر ١٩٦٧) بعد تقديمه لأوراق اعتماده "الأهرام" ٣٠ مارس ١٩٦١) . أذيعت بعض التحفظات المصرية خاصة في مقال محمد حسنين هيكل : "بين دخان العطر ودخان البارود" ("الأهرام" ١٧ مارس ١٩٦١)، ومقابلة مع سفير مصر في لندن، محمد عوض القونى ("الأهرام" ١٢ فبراير ١٩٦٢) . لكن كان هناك مع ذلك ٧٠٠ طالب مصرى يدرسون في بريطانيا، الأمر الذى أشار إلى التفاؤل للرسمى من الجهتين .

٨٢- الأهرام" ٣١ مارس و ١١ مايو ١٩٦١

٨٣- "من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩ زادت أرباح أصحاب الصناعات الغذائية بنسبة تفوق ٣٧ بالمئة، وزادت أرباح أصحاب صناعات النسيج بنسبة ١٤ بالمئة وصناعة البناء بأكثر من ٣٠ بالمئة، بينما لم ترتفع الأجور إلا بنسبة ٣ بالمئة فى نفس الفترة" . "روز اليوسف" عدد رقم ١٧٠٦، فبراير ١٩٦١ .

84- New Capital Issues, NBE Econ. Bull., XIV, NO. 1 (1961), PP. 56 - 7

٨٥- أطروحة م. صدقي : "دعم النظام المصرفى للنهوض بالصناعة" (جامعة القاهرة، يونيو، ١٩٥٨) . على عبد الرسول، المرجع المذكور، ص ٢٤١ - ٢٥١ . الجريلى : "تطور..."، المرجع المذكور، ص ٤٥٠ .

٨٦- "الجمهورية" ١٢ و ١٤ يناير ١٩٥٩ .

٨٧- راجع

NBE, Credit and Banking, op. cit., pp. 17 - 18 .

٨٨- كلمة د. القيسوني في المناقشة التي عقدت، في ٥ مارس ١٩٦٠، في كلية التجارة بجامعة عين شمس "الأهرام" ٦ مارس ١٩٦٠.

٨٩- هذه هي عناوين "الأهرام" في ١٣ فبراير ١٩٦٠ على التوالي، وهي تحتل ثمانية أعمدة: "مقرر قرار التأميم - لماذا كان قرار تأميم البنك الأهلي وبنك مصر حتمياً؟ - أولاً، لأسباب سياسية واجتماعية، ثانياً، لأسباب اقتصادية ومالية".

٩٠- "الأهرام" ١٣ فبراير ١٩٦٠.

٩١- "الأهرام" ٢٠ و ٢٢ فبراير ١٩٦١

٩٢- "الأهرام"، ١٠ أبريل ١٩٦٠.

٩٣- راجع تشكيلات مجالس الادارات في "الأهرام"، ٢١ ديسمبر ١٩٦٠.

٩٤- "الأهرام"، ٢٨ أبريل ١٩٦١.

٩٥- "الأهرام الاقتصادي"، ١٥ يوليو ١٩٦٠.

٩٦- للوحدة - دمشق -، ٣٠ يوليو ١٩٦٠.

٩٧- "الأهرام" ١٦ و ١٩ أبريل ١٩٦١.

٩٨- "الأهرام"، ٢١ مايو ١٩٦١.

٩٩- "البترول العربي وإسرائيل" في "الأهرام"، ١٠ مايو ١٩٦١.

١٠٠- راجع لائحة أعضاء المجلس في "الأهرام" ١٩ يوليو ١٩٦٠. بصدد قانون مجلس

الامة راجع "الكتاب السنوي - ج. ع. م لعام ١٩٦١"، ص ٨٦ - ١٢٠.

١٠١- تبع للخطاب (الأهرام، ٢٢ يوليو ١٩٦١) عرض للمناقشات "حذف ١٢ سطر من

قبل للرقابة". لا توجد معلومات دقيقة عن تركيب مجلس الامة الاجتماعي، لكن

لباحث الاميركي ليونارد بيندر بدأ بحثاً حول هذا الموضوع في شباط ١٩٦١

(الأهرام ٩ مارس ١٩٦١).

١٠٢- الترجمة الفرنسية للقرار في

COC, XVII, NO. 43 (1960), P.P. 200 - 201

١٠٣- "الأهرام"، ٣٠ مايو ١٩٦٠. أعطى التفسيرات محمد حسنين هيكل في سلسلة

مقالات حول "صحافة" في "الأهرام"، ٢٨ مايو و ١ و ٢ يوليو ١٩٦١، حول فكرة

لم تؤمم الصحافة بل أعيدت إلى الشعبية".

١٠٤- "الأهرام"، ٩ فبراير ١٩٦١.

١٠٥- "الأهرام"، ٢٧ مارس ١٩٦٠.

١٠٦- "الأهرام"، ٣١ أغسطس ١٩٦١

١٠٧- ظهر جدول المحافظين في "الأهرام"، ١٢ سبتمبر ١٩٦٠. راجع للنقد الموجه من

إيسار السوري في "حول قانون الحكم المحلي في العربية المتحدة"، مجلة "الأخبار"

(بيروت) ١ مايو ١٩٦٠.

١٠٨- "الأهرام"، ٨ أكتوبر ١٩٥٨، ٢١ سبتمبر ١٩٦٠.

الفصل الثالث

تفكيك البورجوازية القديمة

رافق بداية صيف ١٩٦١ شعور عام بأن الطريق مسدود، إذ أن مشاكل التنمية في مصر ظلت قائمة مع مشكلة النمو السريع لعدد السكان^(١). ورغم العمل التنظيمي المكثف الذي تم خلال الفترة الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١)، ورغم التمسير ومشروع السنوات الخمس لعام ١٩٥٨ والتأميمات، ورغم المساعدات الأجنبية للضخمة التي وضعت مصر في المرتبة الثانية للدول الآسيوية - الأفريقية (بعد الهند) في هذا المجال، فقد ظلت مولد البلاد مستغلة بصورة جزئية بينما كان رأسمالها قليل الاستعمال لو مستعمل بشكل غير مترابط. وأهم من ذلك كله، كانت البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ما تزال متحفظة في التعاون مع الحكم، وبقيت بمفكرتها الاقتصادية وبإطاراتها الإدارية الكبيرة والمتوسطة، وبرأسمالها الهائل، وعلاقاتها الممتدة إلى الأوساط السياسية وبنوع خاص في مجلس الأمة، وبصحفها ودور النشر التابعة لها، وبسيطرتها على التعليم، بقيت قوة مستقلة. وأعطت الصعوبات المتزايدة مع سوريا - العسكريين السبب لكي يخشوا عرقلة المشاريع الاقتصادية، بل أن عملاً تخريبياً شاملاً يمكن أن يستغل سخط قطاعات عديدة هامة، وخاصة كره المتقنين للنظام. وكان من الممكن أن يفكر الجمهور للواسع بوسائل أقل مركزية لبناء مصر الحديثة.

مرة أخرى، بعد ربيع ١٩٥٤ وفي بداية مرحلة باندونج، كان باستطاعة مجلس قيادة الثورة أن يختار بين نوع من الليبرالية وبين تقوية السلطة العسكرية. لكن، هذه المرة، بعد السويس، لم تكن المجموعة الحاكمة وحيدة فقد انشأت بالتكريب شبكة من المسؤولين - العسكريين والتكنوقراطيين - الذين برزوا حديثاً في ميدان الحياة العامة، وسيطروا ليس فقط على جهاز الدولة، بل وعلى إدارة السياسة الاقتصادية والمالية بواسطة "القطاع العام". بذلك أصبح مجال الاختيار ضيقاً. وفي الواقع، كانت القرارات الأساسية قد اتخذت تحت وطأة الأحداث، كما رأينا، وكانت تتطور وفقاً لما بدا، أكثر فأكثر، وكأنه ضرورة داخلية يفرضها منطق النظام نفسه.

مرة أخرى اقترح جمال عبد الناصر زمام المبادرة، فقد كان ما يزال سيد الموقف . وفي يونيو، ثم في يوليو خاصة، وأثناء عطلة مجلس الأمة، صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراكية والقرارات الجمهورية التي ستبدل بشكل أساسي توازن القوى الاجتماعية للثلاثية .

لقد ميز البنك الأهلي المصري في تحليله للإجراءات الجديدة، ثلاثة أنواع من القوانين : المتعلقة بإعادة توزيع الدخل القومي ؛ القوانين التي تؤمن هيمنة القطاع العام على المشاريع الخاصة والمؤسسات الاحتكارية ؛ وتعديل الإصلاح الزراعي الذي قمنا بدراسته قبلاً^(١). لكن هذا التحليل كان من النوع الشكلي حيث أن الهدف الرئيسي من أنواع القوانين الثلاثة هذه كان الحد من الموارد والإمكانيات الاقتصادية والنفوذ السياسي للرأسمال المصري الكبير لمصلحة المجموعة العسكرية التي أصبحت سيدة القطاع العام الآن . لكن يجب إضافة أن هذه الإجراءات ككل كانت تهدف إلى دفع جميع الموارد المتوفرة في شريان التنمية الاقتصادية وتحقيق زيادة كبيرة ممكنة في المدخرات وفي الطاقة الشرائية للسوق الداخلية في نفس الوقت .

شملت المجموعة الأولى من القوانين القطاع التجاري، وبشكل خاص قطاع القطن : على كل التجار وأصحاب الوكالات التجارية أن يكونوا من مواطني الجمهورية العربية المتحدة (قانون رقم ٤٧ للصادرات في ٦ يونيو ١٩٦١) ؛ تعليق بورصة العقود الإسكندرية، حصر حق شراء القطن لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ بالهيئة المصرية للقطن، وأيضاً، بالإضافة إلى كل ذلك، إجبار مؤسسات تصدير القطن على التحول إلى شركات مساهمة مصرية برأسمال حده الأدنى ٢٠٠ ألف جنيه بملك ٥٠ بالمائة منه القطاع الخاص (قوانين رقم ٦٩، ٧٠، ٧١، ١٢٠ بتاريخ ٢٢ يونيو إلى ٢٠ يوليو) . وأعطيت الهيئة المصرية للقطن صفة هيئة عامة تابعة لوزارة الاقتصاد وذات كيان مستقل (قرار رقم ٩٧٢ بتاريخ ٣٠ يونيو) ؛ سمح للبنك المركزي المصري بتحويل الودائع العامة لمؤسسات القطاع العام إلى حسابات تمويل مشاريع الخطة الخمسية (قانون رقم ١٠٢ بتاريخ ٥ يوليو) .

كانت المجموعة الثانية من القوانين موجهة ضد تفاوت الدخل : أصبح على الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة، بعد حسم ٥ بالمائة المقررة من أرباحهم لشراء أسهم الدولة، أن توزع ٢٥ بالمائة من

أرباحها على الموظفين والعمال، على أن يدفع ١٠ بالمئة منها نقداً، و ٥ بالمئة للسكن، و ١٠ بالمئة للضمان الاجتماعي (قانون رقم ١١١ بتاريخ ١٩ يوليو)^(١٣). ووضع حد أعلى للتعويضات التي تكف لمديرى الهيئات والشركات لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه سنوياً (قانون رقم ١١٢ بتاريخ ١٩ يوليو)، حدد أعضاء مجالس الإدارات بسبعة أعضاء، بينهم ممثل عن الموظفين وآخر عن العمال (قانون رقم ١١٤ بتاريخ ١٩ يوليو)، أهم من ذلك، ارتفعت نسبة للضريبة التصاعدية إلى حد أعلى مقداره ٩٠ بالمئة على الدخول التى تتجاوز ١٠,٠٠٠ جنيه سنوياً (قانون رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ يوليو). منع كل فرد من الاضطلاع بأكثر من منصب واحد، أن فى الإدارة الحكومية لم فى الهيئات الحكومية أو فى الشركات والمؤسسات الأخرى (قانون رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ يوليو)، وأخيراً زيادة ملحوظة فى ضريبة لبناء التصاعدية وخاصة على الأبنية الفخمة (قانون رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٥ يوليو).

لكن المجال الأساسى الذى وجهت إليه الحكومة ضرباتها للقاسية كان مجال الملكية وإدارة المشاريع الإنتاجية الأمر الذى حول حليفها إلى تابع لها فى ممارسة السلطة.

هناك قانونان كانا مقدمة لهجوم ٢٠ يوليو، الأول: القانون للقاضى بدمج شركة "البوسنة الخديوية" التى كان يملكها عبود مع شركة للملاحة العامة (التي أصبحت فيما بعد ملكاً للمؤسسة العامة للمواصلات والاتصالات بموجب قانون رقم ١٠٩ بتاريخ ٩ يوليو). والقانون الثانى (رقم ١١٠ بتاريخ ٩ يوليو للمعدل فيما بعد بموجب قانون رقم ١٢١ بتاريخ ٢٠ يوليو) للقاضى بتحويل ملكية شركات ضغط القطن الأربعة الكبرى إلى هيئة عامة جديدة، وتحويل أسهمها إلى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة.

فى ٢٠ يوليو وجهت ثلاثة قوانين (رقم ١١٧، ١١٨، ١١٩) ضربات حاسمة أدى القانون الأول إلى التأميم الكامل لجميع المصارف وشركات التأمين بالإضافة إلى ٥٠ شركة أخرى وشركات الملاحة البحرية وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال الصناعات الثقيلة والأساسية. وتحوّلت أسهم هذه الشركات إلى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة. ويتعلق القانون الثانى بـ ٨٣ شركة فى قطاعى الصناعة الخفيفة والأشغال العامة، ويقضى بأن يصبح ٥٠ بالمئة من رأسمالها ملكاً لمؤسسة

عامة . أما القانون الثالث المتعلق بـ ١٤٧ شركة صناعية متوسطة (خاصة في النسيج) تملكها مجموعات أو عائلات، فقد أرسى مشاركة الدولة فيها من خلال ملكيتها لكل الأسهم التي تريد عما قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه لكل مساهم^(١).

تبع ذلك على الفور عدة قوانين إضافية لمد لية ثغرات : أغلقت بورصتا القاهرة والإسكندرية لمدة شهرين (قانون رقم ١١٦ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ ألغيت الامتيازات الممنوحة لشركة غاز لوبون في الإسكندرية ولشركة ترامواي القاهرة ونقلت ملكيتها لهيئتين عامتين (القانونان رقم ١٢٢ و ١٢٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ لم يعد مسموحا للقطاع الخاص القيام بالإشغال العامة التي تتعدى ٣٠,٠٠٠ جنيه - أي معظم المقاولات من هذا النوع - بل ينبغي أن تكلف بها شركات المقاولات العامة التي تشارك الدولة بنصف ملكيتها (مرسوم رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ حدد عدد ساعات العمل الأسبوعية بـ ٤٢ ساعة ومنعت ساعات العمل الإضافية (قانون رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٧ يوليو)، لم يعد بحق لأي وزارة أو هيئة عامة أو شركة خاصة أن تقوم بلبية خطوات للحصول على تسليف من الخارج، بدون ترخيص مسبق من وزارتي الاقتصاد والخزينة (مرسوم رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٤ سبتمبر^(٢)).

ماذا حل "بمجمع مصر" بعد كل هذا الاضطراب ؟ لم تؤمم من شركات هذه المجموعة سوى شركة مصر للتجارة الخارجية نظرا لطابعها الاحتكاري . ودخلت شركة مصر لحلج القطن في الفئة الثانية التي تملك للدولة فيها ٥٠ بالمئة من الأسهم . ولكن القسم الأكبر من هذه الشركات - ومجموعها عشر شركات - فقد دخلت في الفئة الثالثة المحمية نسبيا .

عرض العهد قضيته فاتحا ملف خلافاته مع الحليف الرأسمالي السابق . وشدد على صبرى، وزير شؤون رئاسة الجمهورية، على الدواعي الاقتصادية للتأميم قائلا كان من الضروري تعبئة الانخار الوطنى بطريقة واعية للوصول إلى الهدف الوطنى وهو التنمية . كذلك كان يجب أن تجرى هذه التعبئة الاقتصادية وفقا لمبادئنا الأساسية : يجب أن تحترم وجود الفرد وحقه فى الخلق والتجديد، وحقه فى الملكية ضمن حدود القانون انطلاقا من هذه المواقف استعملت كلمة "تأميم" . فالتأميم هو ملكية الأمة بالمعنى

الحرفى الصحيح للكلمة.... وللقطاع العام، بالنسبة لنا، ليس الطريق الذى اخترناه لإلغاء الملكية وإنما الطريق الذى يجب أن يودى إلى توسيع قاعدتها...." (٦).

ظل كل هذا كلاما نظريا . وكان محمد حسنين هيكل، الذى توسع فى شرح خطابى الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ فى الذكرى التاسعة للثورة، هو الذى أعطى المفتاح العملى للمسألة . فقد أوضح بأن خطوات التأميم الأولى بعد السورس جعلت من القطاع العام - أى الدولة - للمقاول الأول والقوة المحركة الأساسية فى مجال التنمية الاقتصادية. فى الوقت نفسه أعانت إجراءات التخصيص المشاريع الخاصة إلى أبهى راسماليين مصريين كانوا يقومون أحيانا بدور الوجهة للأجانب الذين كانوا يحركون خيوط اللعبة . وخلال السنوات الخمس الأخيرة - من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١ - زاد عدد مكاتب التمثيل للتجارى التى أنشأتها شركات مصرية فى الخارج بنسبة أربعة أضعاف، ووجد بضعة آلاف شخص ممن ينتظرون فرصة للإثراء الوسيلة ليفعلوا ذلك أخيرا تحت راية القومية والثورة بسبب الدمج بين التأميم والتخصيص . وبهذه الطريقة كانت "النفقات الاشتراكية العامة تساهم فى زيادة عدد أصحاب الملايين".

كان ذلك عندما برز للخطر الحقيقى، للخطر الذى أثار السؤال حول من هى السلطة التى تقرر : الممولون والمقاولون والتجار والصناعيون اتحدوا لتحديد نسبة الربح التى سيجنونها من عملهم الرئيسى، أى الدولة . وبقيت عدة مشاريع كبيرة كانت جزءا فى الخطة الخمسية، معلقة لأن مقالا خاصا لا يريد تحمل تكاليفها التى تدر عليه أرباحا أقل من أرباح العمليات العادية، ولوحظ أيضا غياب عجيب للمنافسة الحقيقية حول الأسعار وكان اتفاقا ضمينا كان معمولا به لترك هذه العملية أو تلك لإحدى الشركات بالسعر الذى يحلو لها أن تحدده، كما انتشرت خطة تنفيغ الأقرباء والمحاسيب، بل يمكن القول بأنها أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها . وعن طريق الاقتصاد، كانت للبورجوازية المصرية الكبيرة تنوى استرداد حق السيطرة الذى انتزع منها العسكريون فى مجلس الأمة.

وأصبح الموقف أكثر تعقيدا فى نهاية عام ١٩٥٩ . فى ذلك الوقت لتضح لرأس المال الكبير أن القانون المتعلق بتحديد أرباح الشركات من

ناحية، والخطوط للعريضة لخطه ١٩٦٠ الخمسية من ناحية أخرى، بفرضان عليه المساهمة الجدية في هدف زيادة للدخل القومي بنسبة ١٠ بالمئة سنويا لمدة عشر سنوات، مما يستلزم توظيفات ضخمة تبلغ ٢٥ بالمئة من الدخل القومي حسب تقدير الخبراء "وهنا حاول رأس المال الاستغلات للهروب أمام رياح الثورة التي كانت قد بدأت بالظهور في الأفق الوطني كما حاول حماية نفسه من القوانين الثورية التي كان عليه التحايل عليها من أجل بلوغ أهدافه الخاصة". ولما كانت أرباح الشركات قد حددت بمعدل أرباح عام ١٩٥٨ بالإضافة إلى زيادة ١٠ بالمئة سنويا، أنشأ رأس المال الكبير "مكاتب مبيع" تابعة له وعهدت إليها مجالس إدارة الشركات بتوزيع منتجاتها، ذلك أن للتوزيع لم يكن يخضع لموجبات القانون منذ البداية. بهذه الطريقة كان صغار المساهمين هم الذين يخسرون، نظرا لكون الشركات، وهي تبحث عن أقصى نسبة من الأرباح، تباع لنتاجها غالبا لمؤسسات للشراء بخسارة، مما يزيد في الأرباح التي يكسبها كبار الرأسماليين. كذلك كانت هناك طريقة أكثر تقليدية ألا وهي الزيادة غير المبررة لأموال الاحتياط وتقدير استهلاك الآلات الجديدة على مدى أربع أو خمس سنوات بحيث تصبح قيمتها زهيدة جدا بينما كانت الآلات لا تزال جديدة تقريبا. وبالطبع كان الفرق يذهب إلى كبار حاملي الأسهم الذين لم يكونوا يعيدين عن دفع الضرائب فقط ولكن عن استثمار أموالهم أيضا^(٧).

ويضيف هيكل أنه أصبح لا مفر من القيام 'بسويس اجتماعية'^(٨) إذا كانت هناك نية للحد من نفوذ البرجوازية المصرفية والصناعية الكبيرة المترابطة في المجال الاقتصادي التي كانت مصممة على وضع ثقلها في توجيه السياسة العامة، وبالتالي المشاركة في السلطة حتى ولو كانت الواجهة السياسية الخاصة للسلطة تمنعها من ذلك. لقد كان هذا هو المضمون الأساسي لخطابي للرئيس عبد الناصر في الذكرى التاسعة للانقلاب، في ٢٣، ٢٦ يوليو ١٩٦١^(٩).

والشيء الذي لا بد من الإشارة إليه هو حقيقة أن الدولة تحت القيادة العسكرية والتي نابت عن الرأسماليين في ملكية وإدارة قطاع ضخم من النشاط الاقتصادي كانت تنظر إلى تلك النيابة على أنها خطوة إصلاحية في

إطار مبدأ احترام حق الملكية الخاصة، ليس فقط بالنسبة للبضائع الاستهلاكية. بل ووسائل الإنتاج كذلك.

لذلك فإن قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة نصت، وفقا لإجراءات تختلف في كل حالة، على التعويض على حملة الأسهم (أي ملاك الشركات التي شملتها القوانين) بسندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة وبقيمة اسمية تساوى سعر البورصة في اليوم السابق لإذاعة القوانين. أما بالنسبة للإصلاح الزراعي فقد كانت المسألة هي مسألة الحفاظ على مبدأ الملكية الخاصة المقدس الذي فرضت عليه الدولة حدا أعلى بسبب ضرورات تمويل خطة للتنمية.

وجهت الضربة الأساسية على الصعيد الاجتماعي - السياسي : شملت أضعاف النفوذ الاجتماعي، بالمعنى الواسع لهذا التعبير، للبورجوازية الزراعية القديمة وبورجوازية القطاع الصناعي والمصرفي المتحالفة مع الانقلاب العسكري خلال المرحلتين الأوليتين للحكم، والمتحالفة بالتالي مع سلطة قرار تلك المجموعة الحاكمة وتصرفاتها السياسية.

ساد الرعب دوائر رأس المال الكبير في القاهرة والإسكندرية، ولكن أيضا وخاصة أوساط تجار ووجهاء دمشق وحلب. فبالنسبة لهذه الأوساط ولا سيما جماعة الشركة الخماسية^(١٠) التي كانت أقل تنظيما بكثير من الطبقة المتوسطة المصرية، كان الشئ الوحيد المتوقع هو للتلاشى لصالح الزعامة المصرية. وفي ١٦ أغسطس، بعد قوانين يوليو بثلاثة أسابيع، عدلت الحكومة : لن يكون هناك بعد اليوم مجلسان إقليميان تنفيذيان يشرف عليهما مجلس وزراء مركزي، وإنما هيئة واحدة، مجلس الوزراء المركزي للـ ج. ع. م، يرأسه للرئيس عبد الناصر مباشرة بعونه سبعة نواب لرئاسة الجمهورية (بينهم سوريان . نور الدين كحالة المسؤول عن شئون الإنتاج، والعقيد عبد الحميد السراج المسؤول عن الشئون الداخلية)^(١١).

فجر ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ تحركت وحدات عسكرية سورية من حامية قننة، قرب دمشق، إلى العاصمة. وتم توقيف المشير عبد الحكيم عامر بعد أن رفض انذارا مقما من الضباط السوريين. ونشبت معركة بين ضباط حلب المتمسكين بالوحدة مع مصر، وتحالف الأحزاب السياسية والعسكريين في دمشق المطالبين بإعادة استقلال سوريا. والبقية معروفة : عندها أصبح

واضحاً أن سوريا خرجت من الجمهورية العربية المتحدة . تجنب عبد الناصر ورطة للتدخل العسكري واعترف بالأمر الواقع، وحاول حصر الخسائر^(١١) . كانت تلك هي المرحلة الأولى .

كانت المشكلة للمطروحة الآن على الحكم العسكري هي مشكلة الاتجاه العام للسياسة المصرية . انتشر النقاش في طول البلاد وعرضها بصوت خافت، وحتى في صفوف الجيش، هل على مصر أن تضحي بوقتها وبمواردها وبهيبتها على مذبح التوسع العربي ؟

بالنسبة للرأي العام، لم تكن الوحدة مع سوريا، رغم الدعاية الاستثنائية التي خصصت لها فيما بعد، لتدخل في إطار التقاليد العميقة للحركة الوطنية، ولا حتى في العاطفة المصرية ونظرتها إلى الأشياء . قامت الوحدة دون حماسة كبيرة، ولم تكبر روح التضحية في نفس أي مصري من أجل قضية الوحدة للعربية . كانت هذه هي الخلفية التي انعكس عليها الانفصال السوري . لكن هذا الانفصال بقي بالنسبة لرجل الشارع، دون أن نقول شيئاً عن البورجوازية التي كانت ترقص فرحاً بسبب ذلك، أول هزيمة كبيرة للرئيس عبد الناصر، وربما أول لضعاف لقوته . ينبغي إذن أن يفهم للشعور العام في مصر من هذه الزاوية وليس من زاوية الحزن الوطني . نى الخارج اختلفت ردود الفعل : شددت البلدان الاشتراكية بما فيها يوغسلافيا وعدد من الدول الاقرب - لسيوية، على النجاح الذي حققته للقوى الإمبريالية والضعف النسبي الذي ألم بنفوذ أحد زعماء الحياض في العالم، ولكن الأحزاب الشيوعية مع اعترافها بهذه الحقيقة، شددت على فشل الدكتاتورية المعادية للديمقراطية التي أقامها النظام العسكري^(١٢) . في الغرب، بلغت الفرحة أوجها، وخيل للمراقبين أن ساعات "لطاغية" أصبحت معدودة . وتغلبت العاطفة وشهوة الانتقام فلم يدركوا أهم ما في الأمر : العلاقة بين الحكم العسكري وبين القوى الرئيسية للشعب المصري .

فهم جمال عبد الناصر ذلك بشكل غريزي . وكان نقده الذاتي الشهير في ١٦ أكتوبر يهدف لإظهار نفسه أمام الشعب المصري كضحية لمصر الطيبة القلب التي - برغم الصعوبات - أسرعت لنجدة سوريا لإنقاذها من الفوضى . في ١٦ أكتوبر حاول عبد الناصر أن يقف في صف الاستياء المصري . فقد تساعل، لأول مرة أمام الجماهير، عن أسباب الهزيمة التي

منى بها . فقد قال : "لقد وقعنا ضحية وهم خطير فاقبتا إليه ثقة متزايدة بالنفس وبالفير . لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ، ولكننا وقعنا فى خطأ المصالحة مع الرجعية" التى أثبتت أنها على استعداد للتخالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها المتميزة . لقد غير الاستعمار طريقة تسلكه إلى أرضنا فى حين أننا لم نغير طريقة مواجهتنا له . وقد مثل وهم "تصور أماكن المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية" خطرا زادا عليه "عدم كفاية التنظيم الشعبى" . ماذا عن الاتحاد القومى ؟ كان خطونا أننا فتحنا الطريق إلى الاتحاد القومى أمام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا للخطأ أن الرجعية التى تسلكت إلى الاتحاد القومى تمكنت من مثل فاعلياته الثورية . وكان السبب الثالث : "أننا لم نبذل الجهد الكافى فى توعية الجماهير للواسعة بحقوقها وتعريفها بقدراتها وطاقاتها الكامنة على حماية هذه الحقوق" . وأشار سبيان آخران إلى جهاز الدولة نفسه : "إننا لم نستطع أن نطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثورى" وكانت النتيجة أن "أصبحت مصالح الجماهير هى المسخرة لخدمة للجهاز الحكومى بكل ما فيه من خلل" ، وفى نفس الوقت - السبب الخامس للهزيمة . استطاعت عوامل كثيرة فى مجتمعنا أن تفتح ثغرات للانتهازية" (١٤) .

وراء البراعة هذه ، يجب ملاحظة أن الخط العام للنقد الذاتى كان موجها ، فى الواقع ، ضد حليف الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ ، ضد تلك البورجوازية التى رفضت للتكيف ، وكذلك ضد جميع الأشياء التى كانت ما تزال تطبع جهاز الدولة بطابع النظام القديم : العجز ، العائلية ، المحسوبية ، الطغيان الهرمى ، البيروقراطية المتخلفة ، وكلها عوامل ساعدت قضية "الحليف" ، أى أنها ، بكلمة أخرى ، عطلت الهيمنة العسكرية . ولم يكن الجهاز الحكومى وحده هو الذى يشكو من ذلك ، وإنما حزب الدولة الوحيد أيضا الذى ثبت أنه كان مرتعا للذين يحنون للعهد البائد .

وإذا كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تستهدف الحد من نفوذه البورجوازية الكبيرة ، فإن خطاب ١٦ أكتوبر يفصح عن التصميم على تفكيكها . وهذه المرة لم يكن الشيوعيون هم الذين سيتهمون بالتعاون مع الاستعمار ، كما كان الأمر فى زمن الوحدة .

من أكتوبر ١٩٦١ حتى فبراير ١٩٦٢ توسع الهجوم على البورجوازية القديمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . ولقيادة الهجوم، قام للحكم العسكري الذي كان أعضاء مجلس قيادة الثورة ما يزالون ملتقيين حول رئيسهم، بإعادة تنظيم مجلس وزراء . وفي ١٨ أكتوبر، شكلت الوزارة الجديدة : ٢٥ وزيرا بينهم ٥ نواب لرئيس الجمهورية و ٣ نواب وزراء، ومن أصل هذا المجموع البالغ ٢٨ شخصا كان ١٣ منهم ينتمون إلى سلك الضباط حيث أن رئيس الجمهورية ونواب الرئيس الخمسة كانوا من العسكريين^(١٥). وفي ٢٢ أكتوبر أعلن زكريا محي الدين، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية . توقيف ٤٠ شخصية معروفة . معظمهم من الوفدين، والحجر على أملاك ١٦٧ رأسمالي رجعي، أي في الواقع جميع العائلات الكبيرة لمصر التقليدية^(١٦). واتسع هذا الإجراء الأخير بسرعة، فبلغ العدد ٦٠٠ شخصا في أواسط نوفمبر، وعهد بإدارة أموالهم إلى عشرات من الموظفين الإداريين تحت إشراف عبد اللطيف عزت . ووضع ٨٠ مصرفا وشركة تأمين وشركات أخرى تحت إشراف حافظ عبد الحميد الكاشف بعنوان 'حجر مستعجل'^(١٧). لماذا الاعتقالات ؟ حسب بعض الروايات^(١٨)، وجه فريق من ثلاثين ضابطا كبيرا يرتبطون بمصالح البورجوازية القديمة، لقتلهم الأعلى المشير عبد الحكيم عامر، عريضة تطالب بوضع حد للديكتاتورية وبإعادة الحريات الديمقراطية والحياة البرلمانية . وكان من المفترض أن يكون هؤلاء الضباط قد اتصلوا بالزعماء الوفديين، مما يفسر الاعتقالات الوقائية من أجل عرقلة حركة المعارضة التي وجدت في الانفصال السوري فرصة مناسبة للعمل . على كل، كانت هذه هي وجهة النظر التي عرضها زكريا محي الدين، دون الإشارة إلى قضية الضباط .

بعد مرور فترة الخطر مباشرة، أطلق سراح جميع الذين اعتقلوا في ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٦٢^(١٩). كما رفع الحجز عن بعض الأملاك المصادرة، وصدر ٣٤٨ أمرا بالإعفاء من 'العزل' بالرغم من إحالة المليونير أحمد عبود على محكمة أمن الدولة بتهمة الاختلاس بعد أن دقق في حساباته^(٢٠)، وعلم أن مجموع ما أخفته الدولة من ممتلكاته، وأغلبها مستندات على الدولة، بلغ ٣٢ مليون جنيه . وتناول التشهير لأثرياء آخرين أمثال : عائلة سلطان،

التي ترجع ثروتها إلى خيانة جدها لثورة عرابي عام ١٨٨٢، مما دفع المحتل وقتئذ لمنحه ٣٣,٠٠٠ فدان من الأراضي الجيدة كهدية . كذلك فرانسوا تاجر، الذي كان من لثرياء الحرب، كما قيل، والذي بدأ عام ١٩٤٢ مساهما في مصنع نسيج صغير برأسمال ١٠,٠٠٠ جنيه، ثم بعد أن أمن بمهارة بيع جزء من مخزون القطن الذي كانت تحتفظ به الحكومة، أصبح يملك ثروة تقدر بأكثر من ٣ ملايين جنيه في نهاية الحرب، وتحول إلى صناعي كبير . وقد اتهم بتهرب ١٠ ملايين جنيه سنويا وبانتظام إلى لندن، بينما احتفظ بـ ٦ ملايين جنيه في مصر، كودائع في البنوك، له ولعائلته .

تسامل محمد حسنين هيكل "هل كان يمكن إقناع أصحاب الملايين بالحمى أن يتنازلوا عن بعض ثرواتهم الخاصة لتجميع ثروة عامة توجه إلى التنمية؟" ثم وجه نقده إلى مجلس الأمة : "إن مجلس الأمة، بطبيعة الظروف وبطبيعة تكوينه، كان يمثل مرحلة الثورة السياسية وكان يمثل للمهادنة التي فرضتها ظروف الوحدة مع سوريا" . وأعطى مثالا ضمن أمثلة كثيرة : "إن مجلس الأمة - دونما رغبة في الإساءة إليه - رفض قانون زيادة الضريبة على الأرض وحاولت الحكومة بشتى الطرق إقناعه - من أجل صالح الفلاح - أن تكون الزيادة في الضريبة مثلا واحدا، ولكن المجلس أراد الزيادة بسبعة أمثالها لصالح المالك (للمسبة التي قررها قانون الإصلاح للزراعى القديم) هكذا كان السبب الأساسى فى عدم قوانين يوليو الاشتراكية على مجلس الأمة، أنها لم تكن مستحظى بموافقة، هذا رغم ضرورتها الحيوية لبدء الثورة الاجتماعية" (٢١) .

وجاء عمل الهيئات المكلفة بإجراءات الحجز ليكشف عن الحركة الداخلية للمجتمع المصرى وليعطى أرضا خصبة للباحثين الاجتماعيين . وانفردت "الأهرام" بنشر النتائج، التي أشرف عليها البنك المركزى، فى الفترة بين ٢٠ أكتوبر و١ نوفمبر ١٩٦١ . ومع التذكير بحدود هذه الدراسة، فإننا نقدم تحليلا مريعا لها :

١- القائمة الأولى تتعلق بالثروات التي كان يملكها أشخاص ينتمون إلى الفئة الثالثة الذين انطبق عليهم قانون رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١ . أى القانون الذى نص ملكية الدولة على ما يزيد على ملكية الفرد الواحد لما يساوى ١٠,٠٠٠ جنيه فى ١٤٧ شركة . والمقصود بهذا القانون،

كما سبق وقلنا، كان الصناعات الخفيفة . أما ممتلكات هؤلاء الأشخاص أنفسهم في البنوك وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والاساسية فلا تظهر في هذه القائمة . وقد وردت فيها اسماء ٥٩٥ شخصا (وعدد قليل من الشركات) ينتمون إلى الفئة المذكورة، ولا سيما لعائلات التالية : كوزيكا، مليبي، ماتوسيان، ضيف، كحيل، سلامة، كاتزفليس، حبشي، تاجر، ششيني، سراج الدين، بدرأوى، دوس، مورو، عبد المقصود أحمد، قباني، فرغلي، طاهري، عاجوري، برهمش، عبد الهادي، فروخ، نقلا، قصاب، عوانيا، سالم، مشرفي، عبد الوهاب، حبرا، دياب، دبانه، غوغنيان، حموي شحاته، عبد الدائم، نقراشي، طويل، خوري، مرسوق، جرية، زناتي، ملواتي جندی، يوسف، حكيم، سترافيتش، سليم، سعد، سباعي، غالي، حبيب مسويدان، محاسب، جياتوني، وغيرهم . كما كان هناك بعض الاسماء الكبيرة في مجال التمويل والأعمال، لكن القائمة الاولى هذه لا تعطى الأرموس الأموال الصغيرة إذ أن القسم الأكبر منها مستثمرا في المصارف والشركات المؤممة بكاملها أو بنسبة ٥٠ بالمئة .

٢- القائمة الثانية التي تتضمن ٥٥٨ اسماء، وتتعلق بالفئة نفسها . وبلاحظ هذه المرة بين العائلات الكبيرة المتأثرة بالإجراءات اسماء : عاشور، صبري، بدوي، كغالبان، سيناغليا، بابا دوبلو، سيليدس، أبو النجا، حمصي، عويس، دوش، حسين، طلعت حرب، نجيم، وهبة، صويا، لوزي، خولي، صيدناوي إسماعيل، العبد، عوف، ممدوح مرسى، عماد، عمار، اباطة، قليني سلوم، سماقية، مهيلى، بركات، جراسى، عتال، شواربي، كحلا، حمادة مسقاوى، بوياسيف، شامى، محمد حسن، كتانه، برسال، إلخ ..

٣- القائمة الثالثة كانت قائمة أصحاب أسهم إحدى أكبر شركات الأراضي الزراعية في مصر وهي شركة أبو قبر الزراعية" التي جرى تأميمها بالكامل، والتي كانت تمتلك، قبل تموز، مساحات شاسعة تمتد من أبو قبر، شرقى الإسكندرية، حتى الصحراء الغربية، مروراً بالإسكندرية . وتذكر القائمة عدد الأسهم التي يملكها عدة مئات من المساهمين، ولكن دون تحديد ثرواتهم بكاملها . وسيلاحظ ارتفاع نسبة الاسماء الأجنبية، والاسماء اليونانية والإيطالية والمشرقية بنغماتها المتوسطية التي تعطى صورة خلفية عن "رابعة" الكاتب البريطانى لورنس ديريل^(١٢) .

٤- نجد نفس المزيج البشرى الكوزموبوليتى فى القائمة الرابعة المتعلقة بحملة أسهم شركة وادى كوم لمبو التى يبلغ رأسمالها ١,٧٥٥,٠٠٠ جنيه . وكانت هذه الشركة أكبر الشركات العقارية المصرية، وكانت تمتلك أجود أراضى الصعيد بالإضافة إلى احتكار أكبر مزارع قصب السكر فى مصر، وكان يسيطر عليها الرأسماليون الأجانب أيضا .

٥- القائمة الخامسة تورد أسماء كبار المساهمين فى مجموعة شركات حلج الأقطان الأربعة الكبرى فى مصر : شركة الغربية للحلج، شركة الإسكندرية التجارية، شركة أقطان كفر الزيات، شركة للحلجة الأهلية المصرية . كذلك جرى عرض لشركات أخرى أقل أهمية: كومنى يوكيموجلو وشركاه، هـ . كوبر وشركاه، الشركة المصرية لتصدير الأقطان. وهنا أيضا ترتفع نسبة حملة الأسهم الأجانب .

٦- القائمة السادسة تعطى تحليلا عن مجموعة من كبار الشركات فى قطاعات مختلفة: شركة المباحث والأعمال المصرية، الشركة الأهلية للصناعات المعدنية، شركة للدلتا التجارية، شركة الغزل والنسيج والتريكو، شركة مصانع الدلتا للصلب، الشركة للمساهمة المصرية للمقاولات، شركة باسبلى باشا للأخشاب، الشركة المصرية للأخشاب والمهمات (سيم)، شركة المصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) .

٧- القائمة السابعة تعطى صورة عن أصحاب "الشركة المصرية الجديدة" التى كانت تجمع، كما قيل لنا، بين عمليات استصلاح الأراضى والتعقيب فى المناجم فى عدة مناطق وبين قطاع عقارى واسع وأعمال الرى والصرف . وليس ثمة إشارة إلى عدد أسهم آلاف الأشخاص المذكورين، لذلك كان من المستحيل معرفة ما إذا كانوا مساهمين صغار أم أصحاب ملايين . كذلك من الصعب فهم أسباب اختيار هذه الشركة بالذات، بينما بقيت شركات أضخم منها بكثير فى الظل .

٨- القائمة الثامنة تعطى أسماء مجموعة من الشركات التى تنتمى إلى مختلف القطاعات . وهنا، كما قيل لنا، يوجد صورة للملكية "محصورة فى نطاقين : الأول، وحدها ... وبين النطاقين أفراد من الناس، وصلوا إلى ما وصلوا إليه بعملهم وبجهدهم، ومن حقهم أن يكون لهم كل خير يحصلون عليه" . والشركات هى : شركة الواردات والصادرات السودانية، شركة

المصرف المصري للواردات والصادرات، الشركة المصرية للواردات، شركة للتبادل التجاري، شركة للبحر الأبيض المتوسط للتجارة العامة، شركة للتجارة والتبادل للشرق الأوسط، شركة يونيتاس للتجارة والمالية، شركة التأمين التجاري، شركة تكتمية للتجارة وتصناعة، شركة بنك زلخة، شركة لأفريقيا للتأمين، شركة بنك القاهرة، شركة البنك المصري لتوظيف الأموال، شركة بنك مولرس، شركة البنك التجاري المصري، شركة بنك الاستيراد والتصدير المصري، شركة بنك التجارة، شركة النيل للتأمينات، شركة الاقتصاد الشعبي، شركة الانخار، شركة التأمين الأهلية المصرية، شركة بنك يوسف نسيم موحيري، شركة للتأمينات المصرية، الإسكندرية للتأمين، بنك بور سعيد .

٩- القائمة التاسعة تعطى مرة أخرى نماذج عن شركات مصرية كبيرة في قطاعات مختلفة مع صورة مفصلة لرأس المال للموظف من قبل كبار حملة الأسهم : شركة الأقطان والأعمال المالية، شركة حلج للوجه القبلي، شركة بيرج ثاتليان وشركاه، شركة المصابغ الكبرى للمتحدة، الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية، شركة النيل العربية للمقاولات، شركة النيل العامة للمقاولات، شركة النيل العامة لأعمال الخرسانة المسلحة (سبيكو)، شركة النيل العامة لإنشاء الطرق، شركة النيل العامة للأساسات للميكانيكية (فيبرو)، شركة النيل العامة للطرق، شركة النيل العامة للهندسة العمومية، الشركة العامة للمقالات والطرق، شركة سيارات الشمس، شركة الأهرام لمبك المعادن، شركة محلات جاتينيوي، شركة شيفاد وشركاه، شركة داود روفيه، شركة محلات هانو الكبرى بالإسكندرية، شركة التجارة، شركة النيل الهندسية التجارية المتحدة (يونيل)، شركة شمال شرق إفريقيا .

١٠- القائمة العاشرة والإخيرة مؤلفة هي أيضا من مجموعة مختارة من مختلف القطاعات : شركة الإسكندرية لتجارة الأقطان، شركة تجارة الأقطان، شركة حلاجي الأقطان والتصدير المصرية، شركة النيل لأوتوبيس للصعيد، شركة النيل العامة لأوتوبيس البحيرة، شركة النيل العامة لأوتوبيس المنوفية، شركة النيل العامة لأوتوبيس القنال وجنوب الدلتا، شركة صناعة الطحن بالإسكندرية، شركة الغربية العقارية، شركة النيل العامة لأوتوبيس الغربية وكفر الشيخ، شركة النيل العامة لنقل البضائع بالقاهرة، شركة حلاجة

الأقطان والتصدير المصرية، شركة كاسترو إخوان وشركاه، شركة مصانع للغزل المصري، شركة نيللوس للتخزين، المصنع الإسكندري لنسيج الحرير الطبيعي والصناعي، شركة البطاطين المصرية^(١٢).

واستمر برنامج التأمينات في موجات متلاحقة : أجمعت ١٢٧ شركة للملاحة والتفريغ في كيان واحد حيث أصبحت الدولة تملك ٥٠ بالمئة من الموجودات (٢٥ سبتمبر ١٩٦٢) ؛ نشر قانون بمنع أى أجنبي، ما عدا للفلسطينيين، بملكية الأراضي (١٣ يناير ١٩٦٣)، أجمعت ٥٥ شركة لحلج اللقطن مع ١٠١ مصنع في المؤسسة المصرية العامة (م . م . ع) للقطن (٧ أبريل ١٩٦٣)، أجمعت ١٣ شركة لتصدير اللقطن في مؤسسة واحدة (٣ أبريل ١٩٦٣)، جرى تأمين ١٩ منتجا للمواد الصيدلانية وأقل ٥٠ مختبرا (١٦ يونيو ١٩٦٣) تم تأمين ٨ شركات للنقل البحري والنهرى وجرى دمج ١٦ شركة للنقل البرى في ٧ شركات تابعة للقطاع العام (١٨ يونيو ١٩٦٣) وصورت ٥ مصانع للزجاج في الإسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٦٣) ؛ وضعت "دار المعارف"، أكبر دار نشر مصرية، تحت للحراسة وجرى دمجها بـ"الأهرام" (١٩ أغسطس ١٩٦٣) جرى تأمين ١٧٧ شركة كانت للدولة تمتلك ٥٠ بالمئة من موجوداتها، تأمينا كاملا (١١ نوفمبر ١٩٦٣) أفلت وكالات ٤٠ شركة تأمين أجنبية بعد انقضاء مهلة التصنيف التى أعطيت لهم عام ١٩٥٧ (١٢ نوفمبر ١٩٦٣)، أجمعت ٦ شركات زراعية تملك ١٣,٠٠٠ فدان (١٧ نوفمبر ١٩٦٣)، أجمعت كل للبنوك المصرية في ٥ بنوك كبيرة متصلة بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك (١٠ أكتوبر ١٩٦٣)، ألغى للبيع بالجملة وجرى استبدال الشركات التى كانت تعمل في هذا القطاع بتعاونيات، وفي نفس الوقت تم توحيد بانعى التجزئة في "وحدات اقتصادية" (١٠ نوفمبر ١٩٦٣).

هوامش الفصل الثالث

١- أنن من غير الصحيح لقول أنه "بسبب مفاهيمه الاجتماعية المبسطة وأيضاً لخوفه من إعطاء مادة للمفكرين الاستعماريين، رفض اليسار المصري، الماركسي أو المتعاطف مع الماركسية بأخذ الظاهرة للسكانية بعين الاعتبار

(La Societe Urbaine Egyptienne, par un groupe d'etudes de IEDES, Tiers - Monde, II, No. 6 (1961), pp. 189 - 190) .

ومن ناحيتها، شجعت الحكومة تحديد للسبل - راجع أعمال المؤتمر العالمي لتنظيم المثلة في القاهرة ("الأهرام"، ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٦٢)، ولتحقيق حول الإجهاض، "حرية الإجهاض" في روز اليوسف، عدد ١٧٧٤ (١١ يوليو ١٩٦٢) . وأنشأت الحكومة صيادات لتحديد النسل في كفر أبو جمعة وكوم لشفين بقرب من القاهرة بينما أسس مركز هام في الإسكندرية ("الأهرام"، ٩ و ١٢ يونيو ١٩٦٢) . وسمح ببيع حبوب منع الحمل منذ صيف ١٩٦٢ ("الأهرام"، ٢٣ أغسطس ١٩٦٢) .

٢- راجع:

"A Socialist pattern of Society" , in NBE Econ Bull., XIV, No.3 (1961), p. 274.

٣- تعليق منير للاهتمام لجمال العطفي، "الاشتراكية في توزيع أرباح الشركات" (الأهرام، ٦ يوليو ١٩٦١) . قررت الحكومة، في ١٢ و ١٦ مايو ١٩٦٢، تعميم توزيع نسبة ١٠ بالمئة من الأرباح على العاملين في ٥٠٠٠ منشأة، ثم تخصيص قسم من الـ ١٠ بالمئة للمخصصة للتأمينات الاجتماعية لعمال الشركات التي لم تحقق أرباحاً كافية (الأهرام، ١٧ مايو ١٩٦٢) .

٤- هذه الأرقام مع لائحة الشركات المعنية مأخوذة عن:

NBE Econ. Bull., XIV, No. 3 (1961), PP. 326 - 32.

لكن "الأهرام" التي نشرت لائحة تشمل تتعلق بـ ١٠ ع . م، تعطى الأرقام التالية : ١٤٩ شركة أمت تملأ، ٩١ شركة تملك للدولة ٥٠ بالمئة منها، ١٥٩ شركة في المجموعة الثالثة (عدد ٢١ يوليو ١٩٦١)

٥- راجع

New Legislation in NBE ECON. Bull., Supra, p. 322 .

٦- مؤتمر صحفي في ٢٠ يوليو ١٩٦١ (الأهرام ٢١ يوليو ١٩٦١) .

٧- راجع الجدول الكامل لهذه المناورات كما يرونها زكريا محي الدين، نائب رئيس الجمهورية لمؤسسات الإنتاج، في مقال على جلال، في "الأهرام" ٨ ديسمبر ١٩٦١ .

٨- محمد حسنين هيكل، السوريس الاجتماعية و "المزاج السابع" في (الأهرام) ٢٨ يوليو و ١٨ أغسطس ١٩٦١ .

٩- الأهرام ٢٤ و ٢٧ يوليو ١٩٦١ .

١٠- الشركة الخماسية، ورأس مالها ٤ ملايين ليرة سورية، هي التجمع للرئيس للطبقة للمتمولة الوسطى السورية - اللبنانية وترابطها روابط وثيقة بمأمون الكزبري، رئيس الوزراء السوري بعد الانفصال، من خلال علل الخوجا .

١١- الأهرام ١٧ أغسطس ١٩٦١ .

١٢- يمكن تتبع تطور تكنيك رئيس الجمهورية العربية المتحدة من خلال دراسة خطبه في الأهرام ٢٩ و ٢٠ سبتمبر، و ٦ أكتوبر ١٩٦١ .

١٣- كان هذا هو موقف الحزب الشيوعي الإيطالي بشكل خاص .

١٤- الأهرام ١٧ أكتوبر ١٩٦١ . نقد ذاتي وسعه محمد حسنين هيكل في مجموعة مقالات افتتاحية جمعت تحت عنوان "مالذي جرى في سوريا ٢٠٠٠" وهناك تحليل سوري هو تحليل للفريق عفيف البزري، قائد أركان الجيش السوري سابقا، في "الأخبار" - بيروت - ١٤ و ١٧ يونيو و ٨ و ١٣ يوليو ١٩٦٢ .

١٥- الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٦١ .

١٦- راجع نص تصريح زكريا محي الدين واللوائح التي قدمها في "الأهرام" ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ .

١٧- مقال فتحى نوار عن مختلف أنواع الحجز (الاحتياطي) للمعجل التنفيذ، البلجيكي، الانكليزي، الفرنسي . حجز الرايخ الثالث، حجز حرب فلسطين) في "الأهرام" ١٥ أكتوبر ١٩٦١ .

لكن م . ح . هيكل طمان العائلات الغنية بقوله أن قرار الحجز ينص على تشكيل لجان تتولى دراسة كل حالة على حدة والتصرف فيها بما يكفل مصلحة الشعب وبما يكفل فوق ذلك كله أن يبقى الانتفاع الثوري بعيدا عن رغبة الانتقام للمتعارضة مع الخصائص الدينية والأخلاقية والتاريخية للكامنة في شعب الجمهورية العربية المتحدة . وسوف تضع هذه اللجان في اعتبارها عدة مسائل من ضمنها أن تتيح الفرصة لمن يريد العمل لنفسه ولأسرته في نطاق المصلحة الوطنية وبغير امتيازات طبقية موروثة ومفروضة على المجتمع، ومن ضمنها أن لا يؤخذ الأبناء بجريرة الأباء وأن تتاح الفرصة للأبناء أن يتحرروا من منطق الاستغلال والاحتكار، وأن يشعروا بغتمائهم إلى الجماهير وأن يحسوا بعشق أن مصلحتهم لا يمكن أن تصاب إلا أذى إضرار المصلحة الشعبية العليا .

(ما هو الميدان الحقيقي للثورة الاجتماعية ؟ "الأهرام" ٧ نوفمبر ١٩٦١) .

١٨- . حليم صعب : "مجلس الثورة يتسلم من جديد مقاليد السلطة في مصر"، اللوموند ٢٥ تشرين الأول ١٩٦١ .

في لندن جرى الحديث عن اعتقال ١٥٠ ضابطا بسبب معارضتهم للقوانين
 "الاشتراكية"، وفي عمان عن ١٥ أعموا رميا بالرصاص
 COC, XVIII, NO. 46 (1961), p. 402

- ١٩- الأهرام ١٢ فبراير ١٩٦٢.
 ٢٠- حول رفع لوامر الحجز راجع "الأخبار" ٩ يناير ١٩٦٢ . طوال شهر مارس،
 لاسيما في عددي ١٨ و ٢٢ منه أشارت "الأهرام" إلى حالات الإغفاء من "العزل" التي
 لحقت بكبار شخصيات الطبقة الوسطى . حول محاكمة عبود، راجع "الأخبار" ٢٢ ديسمبر
 ١٩٦١ وأيضا جريدة "التايمس" للندنية بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٢ .
 ٢١- م . ح . هيكل : "الثورة الاجتماعية في يد الشعب"، "الأهرام" ، ٦ نوفمبر ١٩٦١ .
 ٢٢- هذا جدول بالأراضي التي كان يملكها الأجانب في مصر، وخاصة في منطقة
 البحيرة :

١٩٥٩		١٩٥١		عدد للدائنين
عدد المالكين	المساحة	عدد المالكين	المساحة	
٧٧٧	٣٢٨	١,١٩٨	٤٤٦	٠ - فدان
٦٧٥	٢,٥٩٨	٨٩٤	٣,٢٨٤	١ - ١٠
٧٠١	١٧,٤٥٨	٦٤٤	١٥,٠٧٦	١٠ - ٥٠
١٦٦	١١,٧٤٤	٢٠٤	١٣,٨١٣	٥٠ - ١٠٠
٢٩٥	١٠٩,٠٢٣	٣٢٥	١٣٠,٤٩٩	١٠٠ +
٢,٦١٤	١٤١,١٥١	٣,٢٦٥٣,٢٦	١٦٣,١١٨	المجموع

الاستشهاد بديريل، استشهاد بوثيقة أدبية تعطي صورة عن هذه الأوساط المنحطة، حيث
 تظهر شخصيات الكومبرادور والعملاء، والتي يعرفها المؤلف تمام المعرفة . أما
 الإسكندرية وشعبها فمهمدون عن هذا المؤلف الموهوب الذي يقتضى خطى الجمالية
 الاحتطاطية . وديريل معروف بمواقفه اليمينية ولكن فئات معينة من "اليسار" لمننت له
 نجاحا معينا .

- ٢٢- "صور من المجتمع المصري على حقيقته" في "الأهرام" ٢٣ - ٢١ أكتوبر و ١
 نوفمبر ١٩٦١ .

الفصل الرابع تركيب الطبقة الجديدة

من يستطيع، ومن يجب أن يحل محل هذه الأطر السياسية والإدارية المالية التابعة لمجلس الأمة ولمجالس إدارات البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية ؟

إن الاختيار الذي تم أكد المضمون الاجتماعي للنظام العسكري خلال وبعد هذه المرحلة الثالثة من تطوره. ومهما كانت الطرق المتبعة والتي ستتعدد وتتميز أثناء المراحل القادمة، فلن يمكن الرجوع إلى الوراء، بتفكيك القطاع العام مثلا، أو إعادة الاحتكارات إلى أصحابها القدماء، أو إعادة هيمنة البورجوازية القديمة، حليفة الاستعمار.

لنلق نظرة أولا على البناء للتحتى الاقتصادي والاجتماعي، للناتج عن خط التطور الذي ابتدأ مع أحداث السويس، ولا سيما مع إجراء تصيف وخريف ١٩٦١.

إن قوانين يوليو ١٩٦١، كما رأينا، أعطت الأولوية "للقطاع العام"، الذي أصبح يملك الآن ملكية تامة المصارف، وشركات التأمين، والصناعات الثقيلة والأساسية، والمواصلات، والتجارة الخارجية، ويشارك بنسبة ٥٠ بالمئة في ملكية عدد أكبر من الصناعات الخفيفة والشركات المتوسطة الحجم، ويملك حصصا مختلفة في كل ما تبقى، بنسبة تختلف باختلاف الحصص التي تريد عن ١٠,٠٠٠ جنيه التي يملكها للمساهمون الكبار وكان المجموع موجهها وفقا لاتجاه الخطة الخمسية، كما جرى للتقليل من سلطة التقرير لممثلي رأس المال الخاص في للفئتين الثانية والثالثة من الشركات.

في هذا الوضع الذي كان يميل لمصلحة "القطاع العام" بشكل حاسم، إذا بإجراءات الحراسة في أكتوبر ونوفمبر ١٩٦١ تحرم الفئات الباقية من الرأسماليين، الكبار والمتوسطين، من امتيازاتهم للشرعية في التقرير، وفي الإدارة، دون أى مساس في نصيبهم من الملكية. كيف ستعالج الدولة هذا الاقتصاد وهو في طور التحول، وقد منحت نفسها حق وراثته ؟ كيف ستنظم هذه الهيئات المتعددة والمختلفة ؟

فى ١٦ ديسمبر كشف مرسوم جمهورى عن القرار الذى اتخذ :
إعادة توزيع جميع الشركات الموجودة وعددها ٣٦٧ شركة على ٣٨ مؤسسة
عامة يديرها المجلس الأعلى للمؤسسات العامة، الذى يرأسه رئيس الدولة.
وهذا هو الشكل الأولى لهذا التنظيم الذى سيطرأ عليه دون ريب،
تعديلات لاحقة :

١- وزارة الصناعة :

- ١- المؤسسة المصرية العامة (م.م.ع) للمناجم (١٢ شركة).
- ٢ - م.م.ع للصناعات الغذائية (٣٥ شركة).
- ٣ - م.م.ع للمنسوجات (٣٨ شركة).
- ٤ - م.م.ع للصناعات الكيماوية (٣١ شركة).
- ٥ - م.م.ع لمواد البناء والطوب (٩ شركات).
- ٦ - م.م.ع للصناعات المعدنية (٨ شركات).
- ٧ - م.م.ع للصناعات الهندسية (٢٤ شركة).
- ٨ - م.م.ع للبترول (٨ شركات).
- ٩- م.م.ع للإنتاج التعاونى والصناعات الصغيرة.

٢- وزارة الحربية :

- ١٠- م.م.ع للإنتاج الحربى (شركتان).

٣- وزارة الزراعة :

- ١١- م.م.ع للتعاونيات الزراعية (١٠ شركات).

٤- وزارة المواصلات :

- ١٢- م.م.ع للنقل الداخلى (١٨ شركة).
- ١٣- م.م.ع للنقل البحرى (شركة واحدة).

٥- وزارة الاسكان والخدمات العامة :

- ١٤- م.م.ع للإسكان التعاونى.

- ١٥ - م.م.ع للمقاولات والبناء (١٦ شركة).
١٦ - م.م.ع للأبنية العامة.
١٧ - م.م.ع للإسكان والبناء (٥ شركات).

٦- وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى:

- ١٨ - م.م.ع لاستصلاح الصحراء.
١٩ - م.م.ع لتطوير الأراضى (شركتان).
٢٠ - م.م.ع لاستصلاح الأراضى (٥ شركات).

٧- وزارة العمل :

- ٢١ - م.م.ع للتأمينات الاجتماعية.

٨- وزارة الدولة :

- ٢٢ - م.م.ع للإذاعة والتلفزيون (شركة واحدة).
٢٣ - م.م.ع للسياحة والفنادق (٥ شركات).
٢٤ - م.م.ع للإعلام والدعاية والتوزيع والطباعة.

٩- وزارة التموين :

- ٢٥ - م.م.ع للاستهلاك (٣١ شركة).
٢٦ - الهيئة التعاونية المصرية العامة للاستهلاك.
٢٧ - م.م.ع للأهراءات والمستودعات (٣ شركات).
٢٨ - م.م.ع لصيد الأسماك (شركتان).

١٠- وزارة الصحة :

- ٢٩ - م.م.ع للمنتجات الصيدلانية والكيمائية والتجهيزات الطبية
(٧ شركات).

١١- وزارة الاقتصاد :

- ٣٠ - م.م.ع للتجارة (٣٧ شركة).
٣١ - م.م.ع لتجارة القطن (١٩ شركة).

- ٣٢- م.م.ع للمصارف (٢٧ شركة).
٣٣- م.م.ع للتأمينات (١٦ شركة).
٣٤- م.م.ع للتوفير (شركتان).

١٢- وزارة الثقافة والإرشاد القومي :

- ٣٥- م.م.ع لدعم صناعة السينما (شركة واحدة)
٣٦- م.م.ع للمسرح والموسيقى (شركة واحدة)
٣٧- م.م.ع للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (شركة واحدة).

١٣- وزارة الأشغال :

- ٣٨- م.م.ع للكهرباء^(١).

وأشار المرسوم إلى "جميع الشركات القائمة" أي سواء التابعة منها "للقطاع العام" أو التي كانت ما تزال في أيدي رأسماليي القطاع الخاص. فالعلاقات بين القطاعين لم تكن محددة بشكل واضح، بل أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية، الذي انعقد في هذه الفترة، وضع هذين القطاعين تحت تسمية واحدة هي "الرأسمالية الوطنية" غير أنه كان من البديهي أن القطاع الخاص لم يكن مؤلفا ممن تبقى في حوزة رأس المال الخاص من بعض الشركات ضمن لـ ٣٦٧ شركة التي تأثرت بهذا الإجراء. والواقع أنه كان هناك في المدن - وفي المناطق الريفية - عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - مشاغل، محلات حرفية، محلات صغيرة، معامل صغيرة، الخ.. - التي لم يتغير هيكلها الاجتماعي. لا شك أن قوتين تموز "جعلت من القطاع العام للقوة الأساسية التي تملك الإشراف التام على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي" كما اعترف البنك الأهلي المصري، لكن "طبيعة العلاقات بين كل مؤسسة عامة والشركات التابعة لها من جهة، والعلاقة بين هذه المؤسسات والوزارات من جهة أخرى، لم تحدد بالتفصيل"^(١).

كانت هذه أسئلة يطرحها ممثلو "الرأسمالية الوطنية"، وخاصة ممثلوا القطاع الخاص، بالحاح على أنفسهم وعلى السلطات العامة، خاصة خلال

المناقشات التي رافقت، في فبراير ومارس ١٩٦٢، انتخاب مندوبى هذه الفئة للمؤتمر القومى للقوى الشعبية.

وأعطت الحلقة الدراسية التى أجرتها "الأهرام" حول الموضوع بعض النقاط للتوضيحية. وقال زكى محمد لاشين وهو بقال فى روض الفرج بالقاهرة : "إن شركة الملح والصودا تنتج الصابون ومنتجات مماثلة، وهى تباع ٧٠ بالمئة من إنتاجها إلى القطاع العام، والباقى إلى بائعى الجملة والقطاعى. ما هو أكثر من ذلك أن شركة الملح والصودا ليست الوحيدة، بل كل الشركات الكبيرة تفعل نفس الشئ". وقال بائع تجزئة آخر، وهو محمد أمين نافع : "إن وضع القطاع الخاص محاط بتناقضات كثيرة، والتميز الذى يمارس بين القطاعين مربك فى تطبيقه بحيث يجعلنا نشعر بعدم الاطمئنان". وقال كمال رمضان : "ليس بالإمكان إيجاد أى أثر للاضهاد اليوم عندما يساق التاجر الذى يخفى بضاعته، إلى المحكمة، وعندما تنشأ التعاونيات فى كل مكان بحيث يصبح من المستحيل على المشروعات التجارية أن ترفع أسعارها". وأضاف : "فلنتكلم بصراحة. فى الوقت الذى تكون فيه الإمكانيات المتاحة للقطاع العام فى مجالات الاستيراد والدعم المالى كثيرة، فإننا نرى أن القطاع الخاص عاجز عمليا عن التحرك والتقدم لأنه ممنوع من أية إمكانية للقيام بعمله".

وأبدى عبد المحسن شحاته أسفه لحقيقة أن "لقسم الأكبر من أرباح القطاع الخاص تذهب إلى الحكومة بسبب قوانين الضرائب والحد الأعلى للدخل". وشدد ممثلان عن القطاع العام - جمال البرلسى ومحمد شديد - على أنه لا يمكن التفكير بأن القطاع الخاص يجب أن يعمل فى منافسة مع القطاع العام الذى كان يملك القوة الأساسية وتكلما عن "التكامل". وأعطيت عدة اقتراحات، لكنها انتهت إلى طريق مسدود. وبعد يوم من انتهاء الحلقة الدراسية جرى إعلاننا أن زكى لاشين أصر على إرسال نشرة إلى ألف تاجر صغير لكى يدونوا بالتفصيل ما الذى يريدونه تماما^(١).

وحيث أن الارتباك وعدم للوضوح حول النوايا كانا يميزان، بنظر معظم هؤلاء المسؤولين، الحياة الاقتصادية اليومية، فقد أصبح من الضروري أن يعيد كل من الطرفين تحديد مفاهيمه. والسؤال الذى طرح،

بشكل علني أحيانا برغم التصريحات المدوية بالثقة بالحكم كان التالي :
رأسمالية دولة أم اشتراكية ؟

نوع أن نخرج من مجال البناء الاقتصادي والاجتماعي للتحتي،
فلننظر إلى عناصر التقدير المتوفرة لدينا لأعطاء الحكم على هذه المرحلة
من التطور.

كان هناك، أولا، للقطاع العام الذي سيطر على الجزء الأساسي من
قوة البلاد الاقتصادية وفقا للترتيبات المختلفة التي حددتها قوانين ٢٠ يوليو
الثلاثة : ملكية تامة (بما يختص بالمصارف، شركات التأمين، الصناعات
الثقيلة، فروع الاقتصاد الأساسية، المواصلات والتجارة الخارجية)، و ملكية
تامة أيضا للشركات الجديدة التي أسستها مؤسسات القطاع العام^(١)، ومساهمة
بنسبة ٥٠ بالمئة (في الشركات العاملة في الصناعة والأعمال ذات الأهمية
المتوسطة)، و ملكية بنسب مختلفة (في الصناعات الخفيفة والشركات ذات
المسؤولية المحدودة أو شركات التوصية التي تملكها مجموعات من
العائلات).

كانت الدولة توسع سيطرتها على مجمل النشاط الاقتصادي أن
بواسطة الخطة الخمسية أو بواسطة تحويل أهم ٣٦٧ شركة إلى ٢٨ مؤسسة
عامة (تحت إشراف الوزارات المختلفة) التي عدناها.

ولكن قبل الإقدام على تحليل "القطاع العام" يجب الإشارة إلى ظاهرة
خاصة ضمن للنطاق العام للتأمين الذي قامت به الدولة. وهي تتعلق بالطبيعة
الأكثر تحديدا لنظام الملكية في القطاع العام. فالواقع أن رأس مال
المصارف، وشركات التأمين، والمشاريع الصناعية والتجارية - سواء أكانت
شركات ذات مسؤولية محدودة أم شركات مساهمة - كان ينقسم إلى قسمين :
قسم تحول إلى الملكية المباشرة للدولة (وكان هذا هو الحال بالنسبة للفئة
الأولى من المصانع التي أمت بموجب قانون رقم ١١١٧ وكذلك بالنسبة
لملكية ٥٠ بالمئة من الشركات في الفئة الثانية التي تحولت إلى القطاع العام
بموجب قانون رقم ١١٨، وأيضا بالنسبة للحصص المختلفة التي كانت تفوق
١٠,٠٠٠ جنيه للمساهم الواحد في الفئة الثالثة من الشركات بموجب قانون
رقم ١١٩). أما القسم الثاني فقد ظل في أيدي أفراد (٥٠ بالمئة من رأس مال

شركات الفئة الثانية، وكذلك جميع الحصص التي لا تتعدى ١٠,٠٠٠ جنيه للمساهم الواحد في شركات الفئة الثالثة).

ومثلت السندات على الدولة التي لم تكن لتباع أو تشتري في البورصة، تعويضا ماليا مقسطا عن خسارة الملكية التي لحقت بالمساهمين لصالح الدولة. وسمحت هذه الأخيرة لحاملي سندات الدولة إلى حد ٥٠٠٠ جنيه، كحد أعلى، ببيع جزء لا يزيد عن ١٠٠٠ جنيه منها للمصارف من أجل التخفيف من آثار خسائرهم والحصول على شيء من السيولة. كذلك أعلنت الحكومة أن حصص الأسهم ستقسم إلى وحدات بقيمة جنيه مصري واحد لكل منها في سبيل إعطاء صغار المدخرين فرصة لكي يصبحوا من حملة الأسهم^(٩).

لكن الدولة بقيت بالتأكيد للمالك الكامل والوحيد لشركات الفئة الأولى التي أضيفت إلى القطاعات العامة التي كانت قد أُممت قبل يوليو ١٩٦١؛ وكانت تملك نصف الشركات في الفئة الثانية، وتملك بنسب مختلفة (من ١٠ إلى ٥٠ بالمئة وأحيانا أكثر بكثير) شركات الفئة الثالثة. وفي كل من هذه الحالات دفعت الدولة تعويضا مقسطا، أي في الواقع، نوع من الدخل السنوي المؤقت للمالكين السابقين الذين فرض عليهم التخلي عن ملكيتهم : وأخذ ذلك شكل سندات حكومية بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة، أي على غرار ما أعطى للملاك الزراعيين الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢. وكان ثمة حالة استثنائية واحدة : الشركات التي أنشئت ومولت من قبل مؤسسات القطاع العام، والتي تملكها هذه المؤسسات دون منازع حيث لم يدفع أي تعويض لأحد.

من الطبيعي أنه قد رافق نقل ملكية أهم وسائل الإنتاج إلى الدولة ، انقلاب كامل في الطريقة التقليدية لإدارة الشركات المختلفة.

وبموجب القانون رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٦١ يجب أن يتألف كل مجلس إدارة من سبعة أشخاص كحد أعلى، بينهم ممثل عن المستخدمين و آخر عن العمال، ينتخبهما زملاؤهما. وفي أغسطس عدل القانون الجديد رقم ١٣٧ هذه البنود وخفض سلطة أصحاب العمل مرة أخرى : على ممثلي العمال والمستخدمين أن ينتخبا بشكل مشترك من العمال

والمستخدمين، ويجب أن يضم مجلس الإدارة من واحد إلى ثلاثة من مدراء
أو رؤساء الأقسام في الشركة^(١).
كيف أصبحت صورة "القطاع الخاص" بعد إجراء التأميم الشديدة
هذه ؟

إن حساب القوى الحقيقية التي كان يتألف منها لم يكن سهلا خاصة
بالنسبة للكمية. فبين الشركات التي تأثرت بقوانين يوليو هناك أولا كل
حامل أسهم قيمة كل شركة متوسطة الحجم من الفئة الثانية، قسمت نصف
حصصها إلى أسهم قيمة كل منها جنيه واحد، بينما عوض عن النصف
للثاني بسندات على الدولة. وكان هناك أيضا حملة أسهم ١٤٥ شركة من
الفئة الثالثة الذين يحق لهم الاحتفاظ بأسهم بقيمة ١٠,٠٠٠ جنيه كحد أقصى،
على أن يحول ما يتجاوز هذا الحد إلى سندات على الدولة. ابتداء من شهر
مارس، جرى تسعير أسهم شركات الفئة الثالثة في البورصة، وأعلن الدكتور
القيصري أن حد الـ ١٠,٠٠٠ جنيه يطبق فقط حتى تاريخ إعلان القانون في
٢٠ يوليو ١٩٦١ وبعد هذا اليوم يستطيع أي فرد أن يشتري ما يشاء من
الأسهم^(٢)، من أجل تشجيع "الراسمالية الوطنية". ولكن الـ ٢٦٧ شركة
الموزعة على ٢٨ مؤسسة عامة منذ ديسمبر ١٩٦١ لم تكن تشكل كل
الاقتصاد المصري. إذ بقي في الواقع، عدة آلاف من المشاريع الصغيرة -
مشاغل، لشغال حرفية، محلات، مصانع صغيرة، بنوك صغيرة، الخ.. - في
يد الأفراد، أو باختصار، في حوزة ما كان يعرف بالطبقة المتوسطة بل، في
الحقيقة، الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى التي تعيش في المدن^(٣). وفي ذلك
الوقت لم تكن الأرقام الصحيحة متوفرة لكي يكون بالإمكان القيام بتقييم
دقيق لحصص هاتين الفئتين اللتين تؤلفان القطاع الخاص. لكن لا ريب في
أن هذا القطاع كان، بطريقة ما، مصدر إسهام وتقوية للقطاع العام، وأنه كان
من الصعب، حتى نظريا، الحديث عن المساواة بينهما.

كان ثمة عنصر آخر وهو تشكيل الإطارات الإدارية الجديدة في
الاقتصاد. فالإطارات العليا كلها - الوزراء، رؤساء وأعضاء المؤسسات
العامة، رؤساء الشركات - كان يعينها رئيس الجمهورية، أما المولجون
القضائيون بإجراء التحريرات فكان يجري تعيينهم بموجب قرار وزاري.

من أين تم انتقاؤهم ؟ منذ ١٩٥٢، وخاصة بعد وزارة عبد الناصر الأولى في ١٩٥٤، كما نلاحظ، وقع اختيار مجلس قيادة الثورة على فنيين واقتصاديين ومهندسين ذوي ثقافة أنجلو - ساكسونية - خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن، وهارفارد، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT - لأن المجلس أدار ظهره بشكل حاسم للتقليد القديم في اختيار وزراء ومديرين عامين متخرجين من كليات الحقوق ومتأثرين بالثقافة الفرنسية بشكل عميق. من هذا الصنف من الرجال - وخاصة الدكتور عبد المنعم القيسوني، د. عزيز صدقي، د. كمال رمزي استينو، أحمد عبده الشراباصي، د. مصطفى خليل، موسى عرفة، أحمد علي فراج، د. محمد نجيب حشاد، د. محمد النبوي المهندس، عبد الوهاب للبشرى - تشكل الفريق الوزاري المدني عام ١٩٦١، وأثبتت التجربة كفاية أو عدم كفاية هذه الكفاءات وجاءت بشخصيات عديدة جديدة.

وكان هناك نفس هذا الاتجاه في المؤسسة الاقتصادية، وهي المؤسسة الوحيدة التي كان جسمها الإداري عرضة للتحليل : بين مديري الشركة الذين كانوا يعملون فيها في نهاية ديسمبر ١٩٦١ - أي قبل تاريخ تنفيذ التنظيم للعام الجديد في ٢٨ مؤسسة عامة الذي أنهى وجود المؤسسة الاقتصادية - ٤٢ مهندسا، ٣٨ متخرجا في إدارة الأعمال، ٢٦ محاميا، ٤٣ متخرجا في تخصصات أخرى، و ٢١ شخصا لا يحملون شهادة جامعية.^(٩) ولكن يجلب إلا يغيب عن البال أن المواد في كليتي الهندسية والتجارة، وكذلك في العلوم والطب، كانت تدرس، جزئيا بالإنكليزية وفقا لتقاليد الجامعات البريطانية وببنفس المصادر تقريبا، وظل هذا ساريا حتى ١٩٦٠. وقبل تنفيذ إجراءات التأميم كان مثل هؤلاء المدراء يعملون في مصانع ومكاتب القطاع الخاص، وحاول بعضهم القيام بعمل لحسابه الشخصي، وكانت الأقلية ترضى بمعاشات الوظيفة العامة الزهيدة. لكن معظم الذين عملوا في الشركات الخاصة كانوا يشغلون وظائف إدارية متوسطة، إذ حتى ١٩٦١ كان يحتفظ بالمناصب العليا - مجالس الإدارة والإدارة - للمساهمين الكبار أنفسهم أو لاتباعهم.

حولت قوانين التأميم هؤلاء الأشخاص إلى إدارات إدارية عليا، حيث إن العناصر القديمة صاحبة الامتيازات أبعدت في الغالب. ولكنهم لم

يحصلوا وحدهم على هذه المراكز، بل شاركهم فيها عدة منات من الموظفين الإداريين النشطين والمتطلعين بحمد إلى الامتيازات وفرص الترقى التي يتمتع بها زملاؤهم في القطاع الخاص، ولذين نقلوا إلى المؤسسات الاقتصادية، حاملين معهم تقاليدهم البيروقراطية وعطشهم إلى البروز. وأضحت للدولة المجال في الجامعات، لكل من الخرجين والأساتذة، لتأمين للصفة العلمية للعمل الذي يجب أن تقوم به الهيئات الجامعية الجديدة.^(١٠) وبدأ نقاش بين الأساتذة والإخصائيين والمديرين لتحديد التدريب الأفضل الذي يلائم هذه الإطارات الجديدة، وهو نقاش لم يلبث أن أدى إلى تكتل الاقتصاديين والعلميين والمهندسين ضد "الأخرين" أي زملائهم نوى الدراسة في مجال الحقوق والآداب^(١١).

شينا فشيئا أخذت أسماء المسؤولين الجدد في ميدان الاقتصاد للذين اختارتهم الحكومة، تنشر في الصحف. وفيما يلي توزيع الأطر الإدارية في ٣٧ (من ٣٨) مؤسسة عامة في إيرل ومايو ١٩٦٢ : من ٢٠١ عضوا في مجالس الإدارة (مديرى المؤسسات وليس للشركات التي تضمها) نجد ٥٧ مهندسا ورجل علم، ٥٧ حامل شهادة بكثورة، ١٨٧ موظفا رسميا كبيرا بينهم عدد من للضباط ورجال الشركات الرسميين ومعظمهم يحمل شهادة الحقوق أو التجارة، وأحيانا شهادة الآداب أو الهندسة.^(١٢) وفي إيرل فتح باب التعيين في مجالس إدارة ٢٣٨ شركة تابعة لـ ١٤ مؤسسة عامة وتمثل قطاعات الإنتاج الرئيسية، وتبع ذلك انتخابات ممثلى العمال والمستخدمين. وفي هذه المجالس ظهرت للنسب نفسها التي نجدها في مجالس إدارة المؤسسات العامة : ١/٣ من للمهندسين والعلميين حوالى ربعهم يحملون درجة الدكتوراه، ويتألف القسم الباقي من رسميين كبار وخريجين في التجارة والحقوق والآداب. وأشارت مذكرة توضيحية إلى أن عددا كبيرا من القضاة والمحامين الكبار، المتقاعدين أو في الخدمة، وعددا من وكلاء الوزارات والمدراء ورؤساء الأقسام الحكومية والعديد من المحامين والأعضاء السابقين في مجلس الأمة، والعديد من أساتذة الجامعات وعدد كبير من الرأسماليين السابقين، وخاصة في شركات البناء، بقوا في مناصبهم ولكن كرؤساء مجالس إدارة، هذه المرة.^(١٣) أى بشكل عام كان عدد العسكريين قليلا. وفي

الوقت نفسه، كان هناك نية حقيقية في تطوير المستوى الفكرى للضباط الشباب المعينون في مناصب إدارية في المجال الاقتصادى : لوائك الذين أعلنوا عن رغبتهم، وكانوا كثيرين، أرسلوا لمتابعة دروسهم فى الجامعات ولا سيما فى كليات الحقوق والعلوم السياسية والتجارة. وانتسب العديد من العسكريين المبتدئين إلى الكلية الفنية العسكرية التى افتتحت فى ١٠ سبتمبر ١٩٦١، والتى كان برنامجها يستمر لفترة ٧ سنوات ويرمى إلى تدريب أطر إدارية على العمل العسكرى بالإضافة إلى دراسة الهندسية المدنية.^(١٤) وأخذ عدد "الدكاترة" يزداد بين الضباط حتى على المستوى الوزارى : لا يكفى ارتداء البزة العسكرية بعد اليوم للوصول إلى مركز لدارى فى الميدان الاقتصادى.

على مستوى الأطر الإدارية المتوسطة بذل مجهود ضخم : جرى قبول ٣٠,٠٠٠ طالب فى مدارس التعليم المهنى عام ١٩٦٠، منهم ١٦,٠٠٠ طالب فى التعليم الثانوى، وبلغ المجموع عام ١٩٦١ ٣٧,٠٠٠ طالب منهم ١١,٣١٥ فى التعليم الثانوى و ١,٢٥٠ فى المعاهد الفنية. وعام ١٩٦٥ - حسب قول على شعيب، نائب سكرتير للدولة للتعليم المهنى، سوف يصبح هذا العدد ٢٢٠,٠٠٠ طالب مقابل ١٨,٠٠٠ طالب فقط عام ١٩٥٢. وقد مثل التعليم المهنى وحده ٢٤,٥ بالمئة من مجموع ميزانية التعليم خلال الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٦٠.^(١٥) وانتظرت التقديرات الرسمية زيادة تبلغ ١,٠٣٧,٠٠٠ فى عدد العمال الفنيين بحلول ١٩٦٤ - ١٩٦٥.^(١٦)

كان القصد بالتأكيد هو إنشاء طبقة اجتماعية جديدة "طبقة المديرين" استنادا إلى العناصر المتعددة والمبعثرة المتوافرة لدى النظام. ويستشهد واحد من أذكى هؤلاء المديرين، عبد المنعم التاملى، رئيس البنك العقارى المصرى، بالكاتب الأميركى جيمس بورنهام، لكنه يعترف على الفور بأن الوجود القوى للدولة يفرض حدودا على الفئة الجديدة.^(١٧)

وقد أصبح ذلك واضحا فى مسألة اتقانون الجديد المتعلق بتنظيم النقابات المهنية. فالمشروع الأساسى كان يمنع أعضاء هذه النقابات من التدخل فى السياسة ويعطى الحكومة حق اعتبار مقررات النقابات غير نافذة ؛ بل حتى يحق لرئيس الجمهورية أن يأمر بحلها. وثار المحامون والأطباء

على هذا البند، وطالب المهندسون بالاعتراف بمستويات الكفاءة ومدة الخدمة، أى أنهم رفضوا أى تنظيم يعاملهم مثل النقابات العمالية، وأصر الصيادلة على اعتبارهم أعضاء فى مهنة تجارية^(١٨).

فى سنة ١٩٥٤، كتب أحمد بهاء الدين : "أن لمنا الأكر فى التقدم فى هذا الوقت ممثل فى القوة الثالثة، أى الطبقة المتقنة"^(١٩)، ولكن رأى النظام لم يكن كذلك وهو يقوله صراحة بلسان هيكل خلال "لزمة المتقنين" الشهيرة. فيتسامل هيكل أين كان المتقنون فى تلك الأيام (قبل ١٩٥٢) ؟ "أين كان دورهم الطليعى فى قيادة الجماهير ؟" ويقول : "لواقع أنهم، فيما عدا ظواهر فردية، كانوا بعيدين عن المعركة : بعضهم بارتباطاته الطبقيّة، كان يقف فى الصف المعادى لمصالحه الجماهير. والبعض الآخر، بحكم إيثار العافية على الأقل، كان يقنع بالاتزواء ويباشّر رعايته لمصالحه الشخصية، من غير تعرض غير مأمون للعواقب لمجرى الحوادث... عجزت الفئات المتقنة عن رؤية للصورة فى جلائها ووضوحها، وأكثر من ذلك بدأت هواجس الضمير تؤرقها. ولقد كان بروز للقيادة الثورية من بين اللطائع الشابة التى تحركت فى صفوف الجيش، واتصالها للحى بالجماهير، ونجاحها فى التعبير عن مطالبها، تنكيرا دائما ومستمرا - لهذه الفئات المتقنة - بعجزها عن أداء دورها الطليعى..."^(٢٠).

كان واضحا أن آمال المتقنين كانت بعيدة عن الاتفاق مع نظرة للضباط الأحرار إلى قيمة الأنتلجنسيا المصرية ودورها الممكن. كانت الحقيقة أن الضباط أنكروا على كل الفئات الاجتماعية، وعلى كل مجموعة وطنية - ما عدا الجيش - حق وواجب قيادة بعث مصر. هم وحدهم كانوا يملكون القوة التى لا غنى عنها لبلد ما زال تحت سيطرة الاستعمار العسكرية. لكن أنور السادات يعترف لنا : "كان البسطاء يحسبون أن الجيش مجرد وسيلة للسيطرة أو مسوط فى يد الملك يستعمله للتحكم بالفقراء، يجده متى شاء بمتناول يده ليضربهم به إذا تجرأوا وتحركوا قليلا... كانوا يظنون أن الجيش هو حرس فاروق لا حارس الأمة.... كانت المخاوف قد تراكت فى عقول الجماهير الجاهلة.... لهذا فطالما كانت

الجماهير غير واثقة من شعور الجيش نحوها، فإنها لم تفكر بالتحرر عن طريق العصيان، خوفا من أن يقضى على خطوتهم بالنار والدم...^(٢١) إنما ينبغي للتذكير أن الشعور الوطني عريق في صفوف الجيش فبين الـ ٣٢٧ موقعا على بيان الحزب الوطني عام ١٨٧٩ كان هناك ٩٣ ضابطا. وكان الضابط الأحرار قد عزموا على أحياء هذا التقليد. ويقول. بيان غير موقع : "أن الجيش ليس تكنات تفصلها عن الشعب أسوار عالية، بل هو - بالنسبة لكل طبقات الشعب - لاي جامعة بالمعنى الحقيقي تعلمهم وتقوى لجسادهم وترفع معنوياتهم... أننا نعلن لجنودنا أنه لا يمكن جيش أن يكسب نصرا دون مساعدة رجال العلم أمام مجاهيرهم... ومساعدة كل فرد من أفراد امتنا"^(٢٢).

والذين أطلقوا هذه الشعارات - أعضاء منظمة الضباط الأحرار - أصبحوا قادة الجيش بعد ١٩٥٢، وأعلى رجال الدولة الرسميين، ثم بعد تأميمات ١٩٥٧ المسؤولين عن الاقتصاد وخاصة في القطاع العام الذي كان ينمو باستمرار. وحسب تعبير م. برجيه^(٢٣) "حكمت للنخبة العسكرية ومنظمتها الشعبية وحدها في البدء، ثم وصلت بسرعة إلى تحالف ١٩٥٢ - ١٩٦١ مع الطبقة الوسطى الصناعية. وخلال تلك الفترة حصل الارتباط بين النخبة العسكرية والنخبة التكنوقراطية؛ وترك المفكرون لفحص ضماناتهم. كان هذا هو الثنائي الجديد الحاكم في مصر بعد صيف ١٩٦١. ولكن أين كانت قوى البلاد الاجتماعية عندما أطيح بالحلف القديم بين الأثرياء وسادتهم المستعمرين ؟

أظهر نقد عبد الناصر الذاتي بوضوح، في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ أن السلطة تدرك الخطر الذي يمثلته الفراغ السياسي. هل يستطيع الجيش أن يحكم وحده، بالنيابة عن الأمة ؟

كانت أجابة عبد الناصر بالنفي. لا شك أن الجيش ظل في قلب كل شئ، وسط الجهاز، وعلى قمة السلطة. لكن كانت هناك مشكلة مزدوجة : أولا، مشكلة الهيكل التنظيمي، ثم مشكلة المجموعات القيادية والأطر الإدارية القادرة على تحمل مسؤولية دفع الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي الجديد إلى الحركة. لقد ظلت سلطة التقرير والبيت، رغم الشعارات والجميل الملبنة بالوعد، في يد النواة الحاكمة التي يرأسها عبد الناصر. أولا، مشكلة الهيكل

للتنظيمى أى الإطار القانونى الذى ستتدخل ضمنه القيادات اللاحقة. وهنا برز، مرة أخرى، تطلب المجموعة العسكرية فى تصميمها على القيام بالخطوة الأولى لانتزاع أية مبادرة ميساسية نابعة من مختلف طبقات الأمة.

فى ٤ نوفمبر ١٩٦١، أعلن الرئيس عبد الناصر نكتة إجراءات:

١- تشكيل هيئة تدعى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لدرس طريقة اختيار مندوبين عن قطاعات الشعب المختلفة، الذين سيؤلفون المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية.

٢- انتخاب المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : يعرض رئيس الجمهورية على المؤتمر مشروع ميثاق للعمل الوطنى يكون ثمرة التجربة المتراكمة من ١٩٥٢ والتعريف بأغراض الثورة ؛ وتطرح هذه الوثيقة للمناقشة داخل المؤتمر وفى لجانها المختلفة، ثم ينبثق عن المؤتمر ككل الميثاق بصيغته النهائية.

٣- تجرى انتخابات "اللجان التأسيسية" للاتحاد القومى، على أساس هذا الميثاق، ووفقا للإجراءات التى يقرها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية. واللجان المنتخبة هذه تشكل قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى سيعتبر السلطة الشعبية العليا، وعلى هذا الأساس، يقوم بمهمة تحضير الدستور^(٢٤).

وفى ٨ نوفمبر، عين مرسوم جمهورى ٢٥٠ عضوا فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، كالتالى : ٢٤ ممثلا عن الفلاحين (١٨ فلاحا تعاونيا، ٤ مهندسين زراعيين، ٢ مزارعين)، و ٢٩ من العمال (١٣ رئيس نقابة، ١٥ عاملا، و عامل واحد ممثلا عن النشاط العمالى للاتحاد القومى)، و ٣٧ ممثلا عن المهنيين بما فيهم أساتذة الجامعات (٧ رؤساء لنقابات مهنية، ٥ مهندسين، صيدليان، ٧ صحفيين وكتاب، ١١ محاميا، ٣ أطباء، ٣ معلمين) ؛ ٢١ ممثلا عن النشاط الاقتصادى (١٥ مدير شركة وهيئة ومؤسسة، و ٦ ممثلين عن الهيئات التعاونية) ؛ ٢٣ عضوا من مجلس الأمة السابق، ١٠ سيدات، ٥٩ مسئولوا فى جهاز الدولة (٥ نواب لرئيس الجمهورية، ٢٠ وزيرا، ٣ نواب للوزراء، ٢٤ محافظا، ٤ من وكلاء الوزارات)^(٢٥)؛ بالإضافة إلى ٥٧ عضوا بون تصنيف.

كان المقصود هو إعطاء انطلاقة جديدة والوصول إلى أسس اجتماعية محددة أى وضع التمثيل الاجتماعى فى مؤسسات - للنظام

العسكري الذي فرضت عليه ضرورات النمو، أن في حق التنمية أو على صعيد التأثيرات الخارجية، أن يتبع خطأ من التطور لم يكن يفكر باتباعه عام ١٩٥٢.

وفي ٢٥ نوفمبر تكلم الرئيس عبد الناصر طوال أربع ساعات أمام أعضاء اللجنة التحضيرية : استعرض تاريخ العلاقات بين الجيش والبرجوازية، "البرجوازية الجبائنة" كما وصفها، وكذلك العلاقات بين الدولة المصرية والاستعمار. وقد أظهر كيف توصل النظام إلى إعادة النظر في عمله، وإلى وضع مذهب وهو يسير، وإلى إقرار ضرورة الاشتراكية. وفي الأيام القليلة التالية أجرى عبد الناصر مناقشة مع أعضاء اللجنة التحضيرية.

وفي اليوم الرابع، ٢٩ نوفمبر، بدأ النقاش الحقيقي، واستؤنف في ٣ ديسمبر واتخذ رجل واحد على عاتقه للمطالبة بإعادة الحريات العامة للجميع وعودة الديمقراطية. ثم دافع عن قضية اليسار للملاحق والذي يلقى التعذيب في نفس الوقت الذي يدعى فيه للنظام بأنه "اشتراكي". كان يمكن سماع ورؤية خالد محمد خالد على شاشة التلفزيون في كل بيت ومقهى في مصر. لقد كان أحد أشهر الكتاب المصريين بعد الحرب الثانية، ومؤلف العديد من الكتب التي يتوافق فيها الإصلاح الإسلامي مع الدعوة المستمرة إلى الحرية، خلال العهد البائد وبعد ١٩٥٢.

رد عليه الرئيس قائلا : "لما نتكلم بقي على المفتوح، ليه ؟ هل حاكمنا الإخوان المسلمين افتراء والا لأن كان فيه جيش مسلح موجود علشان يستخدم للانتقاض على هذا الشعب؟" ولكن كان واضحا أن الماركسيين هم موضوع البحث، فأضاف عبد الناصر قائلا : "بالنسبة للمعتقلين الشيوعيين، إحنا مش ضد الماركسية، أبدا ولا ضد اليسار بأي حال من الأحوال، بس ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية... ييجوا الشيوعيين اللي في الحزب الشيوعي المصري اللي متصلين بياخذوا تعليماتهم من صوفيا واللى رياستهم موجودة بصوفيا واللى قبل كده كانوا بياخذوا تعليماتهم من روما، وقبل كده بياخذوا تعليماتهم من فرنسا، وأيام الحرب من إنجلترا. وأنا أعرف ناس كثير منهم... والله إذا كان فيه ناس ماركسيين ما بياخدوش تعليمات من بره، مش

ممكن حناخذ ضدهم إجراءات... احنا بنقول ان اشتراكيتنا غير الشيوعية. لكن مايبين كتير شيوعيين فى البلد، وفيه متشيعين كتير وفيه ماركسيين كتير. كل واحد بيتكلم على كيفه مفيش منه خطوره طالما ما بياخدش أوامر من بره، من بولة أجنبية... "تكلم عبد الشاصر ثلاث مرات لثرد على مناقشات خالد محمد خالد الذى كان يدعو إلى إنهاء الديكتاتورية قائلا : "أن أعداء دعوة محمد الدين لم يؤمنوا بالدين الجديد فقد اعترف بهم محمد أعضاء فى مجتمعه وضمن لهم حقوقهم... صدقونى أيها السادة ليس من صالح أحد، ليس من صالح أحد أبدا، أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة. أبدا يجب أن نسلحه بطبيعته. طبيعته الطيبة، وطبيعته البقطة، وطبيعته للوفاء، والحب فلنسلحه بطبيعته هذه وهو شعب نكى وقوى لا يهزم... لا يجد خصومك - سيادة الرئيس - وخصومنا سوى حجة واحدة : يقولون أين البرلمان ؟ أين الدستور ؟ أين المعارضة ؟ إني أريد أن نجيبهم على هذه الحجة أولا وأريد أن نستكمل فى ظل رعايتك كمالنا السياسى..."^(٢٦)

بهت أعضاء اللجنة دون أن يستطيعوا تجنب السؤال، وكان خالد محمد خالد قد تكلم يوم الافتتاح قائلا : "الآن وقد مضى على الثورة ١٠ سنوات رفع الله فيها لواءها، فإن واجبنا أن نرد إلى الأمة كل حرياتنا فوراً دون تباطؤ !"^(٢٧) لكن المسألة اغرقت فى المناقشات الشكلية. وفى ٦ ديسمبر، طالب نقيب المحامين نفسه، مصطفى البرادعى "بتأسيس حزب للمعارضة بشرط أن تعمل الأحزاب لصالح الوطن والأمة"، وأضاف قائلا : "أن هذا هو معنى الحرية كما يعرفها كل عربى"^(٢٨).

ولكن أعمال اللجنة الفرعية رقم ١ المكلفة بوضع الصيغ النهائية الانتخابات للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، كانت هى الهدف الرئيسى لمناقشات اللجنة التحضيرية^(٢٩)، حيث كان باستطاعة المراقب أن يطلع على سياسة الحكم الحقيقية فى موضوع التركيب السياسى^(٣٠). فأخذت ثمانى فئات من المواطنين بعين الاعتبار ؛ فئات تمثل "القوى الأساسية للشعب التى كانت مجتمعة فى منظمات خاصة بكل منها".

أن دراسة تفصيلية لهذه القوى والتمثيل الذي أنيط بها تعطى تفسيرات مفيدة لمفهوم السلطة العسكرية عن الطبقة الإدارية التي كانت تتوى تقديمها إلى البلاد^(٣١). درست كل فئة من زوايا متعددة، أهمها "عدد الأعضاء المسجلين في منظمات"، و"مدى مساهمة هذه القوى التابعة للمنظمات في الدخل القومي"؛ ثم جرت المقارنة بين هذين العاملين على ضوء الإحصاءات الهامة، مما يسمح بالحصول على نسبة متوازنة - صححت وفقا لمقاييس سياسية - لمندوبي المؤتمر القائم.

وكانت هذه هي العوامل التي أثرت في الحسابات ونتائجها :

١- للفلاحون : ٢,٠٠٠,٠٠٠، ٣ بينهم ١,٥٤,٣٣٢، ١ من المسجلين في منظمات. والعلاقة بين هذين الرقمين أعطت "وزنا ديموغرافيا" بنسبة ٣، ٤٤ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة، ١٧٣ مليون جنيه كمساهمة في الدخل القومي (يبلغ مجموعه ٦٥٠ مليون جنيه)، والنسبة بين هذين العاملين أعطت هذه المجموعة ٣٥,٤ بالمئة من القيمة الاجتماعية الإجمالية (المقدرة بـ ١٠٠). وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٥ بالمئة وحدد عدد المندوبين بـ ٣٧٥ بينهم ٨٠ عضوا من تعاونيات الإصلاح للزراعي، ٧ أعضاء من النقابات للزراعية، ١٥ عاملا زراعيًا في القطاع الحكومي، و ٨ أعضاء من جمعيات صيادي الأسماك.

٢- العمال : ٦,٠٠٠,٠٠٠، ١ بينهم ٣٢٨، ٤٦٦ منظما (٩، ١٧ بالمئة)، ٢٠٠ مليون جنيه كمساهمة في الدخل القومي (٨، ٣٠ بالمئة)، وخفضت النسبة الفعلية من ٢٤,٤ بالمئة. أعطى للعمال ٣٠٠ مندوبا بينهم ١٢٠ مندوبا بينهم ١٢٠ مندوبا عن القطاع الصناعي (٥١٨,٠٠٠ عامل)، و ٢٦ عن القطاع التجاري (١٢٥,٠٠٠ أجير)، و ٤٦ عن قطاع الخدمات (٣٢٥,٠٠٠ أجير)، و ٩٠ عن قطاع العمال الحكوميين (٣٢٩,٠٠٠ أجير).

٣- الرأسمالية الوطنية : ٦٠٠,٠٠٠ شخص، بينهم ٢٧٦,٨٢٤ منظما (٦، ١٠ بالمئة)، ٥٦,٢ مليون جنيه (٧، ٨ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي، للنسبة الفعلية ٩,٧ بالمئة أصبحت ١٠ بالمئة ومتلوا بـ ١٥٠ مندوبا كما يلي : ٧٥ ممثلا عن الصناعة و ٧٥ ممثلا عن التجارة.

٤- النقابات المهنية : ١٧٢,٩٥٧ شخصا جميعهم منظمون (٦، ٦ بالمئة) ١٤٣,٢ مليون جنيه (٢٢ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ؛

النسبة الفعلية ١٤,٣ بالمئة رفعت إلى ١٥ بالمئة ؛ مثلت للمهن الحرة بـ ٢٢٥ مندوبا لم يحدد توزيعهم.

٥- موظفون غير نقابيون : ٧٠٠,٠٠٠ بينهم ١٩٤,٠٠٠ منظما في النقابات (٧,٥ بالمئة) ؛ ٧١,٣ مليون جنيه (١٠,٩ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي، للنسبة الفعلية ٩,٢ بالمئة خفضت إلى ٩ بالمئة. ومثل الموظفون بـ ١٣٥ مندوبا بينهم ١٠٠ يمثلون غير النقابيين.

٦- سلك الجامعات التعليمي : ٧,٥٠٠ كلهم منظمون (٠,٤) ؛ ٦,٣ مليون جنيه (١ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ؛ للنسبة الفعلية ٠,٧ بالمئة زادت عشرة أضعاف إلى ٧ بالمئة. ومثل الأساتذة الجامعيون بـ ١٠٥ بينهم ١١ مندوبا عن هيئات البحث العلمي (بينهم ٤ من المركز القومي للبحث العلمي)، ٤ من الأزهر، ٢٧ من جامعة القاهرة، ١٨ من جامعة عين شمس، ١٧ من جامعة الأسكندرية، ٦ من جامعة أسيوط، و ٢٢ من المعاهد العليا.

٧- الطلاب ٣٠٥,٠٠٠ جميعهم منظمون في اتحادات طلابية (١١,٧ بالمئة) ؛ لا يساهمون مطلقا في الدخل القومي. قدر وزنهم في المجتمع بـ ٧ بالمئة مما جعلهم يمثلون بـ ١٠٥ مندوبا ؛ ٤ عن الأزهر، ٢٠ عن جامعة القاهرة، ١٥ عن جامعة عين شمس، ١٤ عن جامعة الأسكندرية، ٤ عن جامعة أسيوط، و ١٣ عن المعاهد العليا.

٨- النساء : ٦,٥٠٠,٠٠٠ بينهم ٢٥,٤٥٧ منظمة (١ بالمئة)، ليس ثمة أرقام عن مساهمتهن في الدخل القومي حيث أن للنساء للعاملات كن قد أدخلن ضمن القطاعات المختلفة الأخرى (للفلاحون، العمال، الشيخ)، وقدر وزنهن الاجتماعي بـ ٧ بالمئة مما أعطاهن ١٠٥ مندوبات ؛ ٦٣ عن المهن الحرة (بينهن ٣٤ عن التعليم)، ٥ فنانات، ١٠ عاملات، ٢١ ممثلة عن الحركة النسائية والتعاونيات، و ٦ عن الجمعيات النسائية^(٣٢).

لكن كان هناك نقطة خطيرة أخرى المعروفة "بالعزل" السياسي. وقد جرى تعريف هذه العقوبة على أنها "الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية للمعترف بالمجموع للشعب، والأبعاد عن كل مشاركة في راية منظمة سياسية سواء في قيادة التنظيم السياسي أو في قاعدته، أو في للمنظمات الاشتراكية التابعة له، كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والروابط

للمهنية". وقد ميزت اللجنة الفرعية بين مجموعتين : "العزل الذى يبطال أعداء ثورة الشعب الاشتراكية، والعزل الذى يقضى بإبعاد كل شخص يتناقض مصالحه مع مصالح الشعب خلال المرحلة الحالية من البناء الاشتراكي". وكانت أهداف "العزل" بشكل خاص : قمع انزراعىون الذين لحقهم الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ ؛ الأشخاص الذين شملتهم إجراءات التأميم عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، الأشخاص المعاونون للثورة الذين حجزوا أو سجنوا فى نهاية ١٩٦١ ؛ كل شخص أدان بتهمة محاولة استمالة الرأى العام لصالح الفساد السياسى، كل شخص أدان بتهمة استغلال وضعه فى المؤسسات العامة أو الخاصة فى سبيل تحقيق ربح خاص أو تهديم المبادئ التى قامت عليها هذه المؤسسات^(٣٣).

وعبنا حاول خالد محمد خالد للوقوف أمام الناحية التعسفية من قرار العزل الذى سيستغل لضرب كثيرين من الأبرياء ؛ بل أنه لم ينجح فى إدخال فقرة إلى النص للرسمى، تقضى باعتبار مفعول هذا الإجراء ساريا بالنسبة لانتخابات المؤتمر فقط^(٣٤).

وهكذا، فى ٢١ مايو ١٩٦٢، أمام ١٧٥٠ مندوبا للمؤتمر القومى للقوى الشعبية اجتمعوا فى القاعة الكبرى لجامعة القاهرة، تلا الرئيس جمال عبد الناصر خلال ست ساعات نص ميثاق العمل الوطنى.

هوامش الفصل الرابع

١- راجع

NBE Econ. Bull., XIV, No. 4 (1961), pp. 441 - 444.

٢- "تنظيم القطاع العام"

Ibid., pp. 387 - 388.

راجع أيضا رأى لربع رؤساء مؤسسات عامة - د. حسين خلاف (البنوك)، على شلبى (الانخار)، أحمد شوقي الحكيم (التأمين)، نور الدين قورة (التجارة) - حول العلاقات بين مؤسساتهم والوزارات المولجة بتوجيهها فيما يتعلق بالسياسة العامة، فى الأهرام* ١٧ يناير ١٩٦٢.

٣- ماذا يريد معاطلو للرسمية الوطنية من الميثاق الوطنى ؟ فى الأهرام* ١١ مارس ١٩٦٢.

٤- بصدد تحديد تقسيم الفئات قبل إجراءات لحراسة، راجع جمال العطيفى نظرة فى قانون الشركات على ضوء التشريعات الأخيرة* فى الأهرام الاقتصادى* عدد ١٤٩ (١٩٦١) ص ١٠ - ١١.

٥- تقرير عن البورصات فى الأهرام الاقتصادى* عدد ١٥٦ (١٥ فبراير ١٩٦٢)، ص ٢١٨ - ٢١٩ انظر نص تطبيق القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٦١ الخاص بشركات الفئة الثانية فى الأهرام*، ٢٦ يوليو ١٩٦١. حول تشجيع حسابات الانخار للصغيرة، راجع تعليق نبيل صباغ فى الأهرام الاقتصادى*، عدد ١٥٥ (١ فبراير ١٩٦٢). ص ٥٢.

٦- جمال العطيفى، "القوة الجديدة المتنامية فى إدارة الشركات" فى الأهرام* ٢٤ أغسطس ١٩٦١.

٧- البورصة فى نظامنا الاشتراكى* فى الأهرام الاقتصادى* عدد ١٥٨ (١٥ مارس ١٩٦٢) ص ٤٠.

٨- يعطى الكاتب غير المعروف لدراسة IEDES حول "La Societe Urbaine Egyptienne" المذكورة سابقا الجدول التالى للفئات الاجتماعية فى المدن

الفئات	العدد بالآلاف	بالمنة	الدخل الكلى بملايين الجنيهات	المعدل للمتوسط للدخل الفرد (بالجنيه)
- المعاطلون المحصورون	٢٩٨٨	٢٧	-	-
- الخدم	٩٢٤	١٢	٢٠	٢١,٤
- البروليتاريا الرثة	١٨٦	٢	٥	٢٦,٨
- المأجرون المعاديون	٤٠٠	٥	١٦	٤٠
- بروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠,٨
- مستخدمون صفار	١,١١٧	١٤	١١٨	١٠٥,٦
	٢٤٢			

١٢٧,٧	٩٤	٩	٧٣٦	٦- مستخدمون منتظمون في أعمالهم الخاصة
١٣٣,٥	٨٣	٨	٦١٤	٧- الإداريون المتوسطون
٨٤٥,٨	٢٠٣	٣	٢٤٠	٨- الطبقة الوسطى والأرستقراطية
٧٣,٤	٥٨٧	١٠٠	٨,٠٠٠	للمجموع

ويصيب المؤلف بملاحظته أن "الجماعير الشعبية" تتألف من الفئات صفر إلى

٣٠٠٠.

أما البروليتاريا، تحت هذه الظروف، فتشكل طبقة منفردة في مصر، تختلف في مواقفها السياسية والاجتماعية عن أكثر الطبقات حرمانا في المحيط السكاني في المدن. قد صنفت الفئات من ٥ إلى ٧ تحت التسمية العامة "البورجوازية الصغيرة الدنيا". Tiers. Mondo, PP. 188 - 7

٩- الأهرام الاقتصادي* عدد ١٥٢ (١٥ ديسمبر ١٩٦١) ص ١٨.

١٠- في كتاب: دورو برجر: "البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة"، برنستون ١٩٥٧، وصف جيد لملك الموظفين الكبار في ١٩٥٤ - ١٩٥٥. راجع أيضا للحلقات اليومية في "الأهرام" بعنوان "محلات شخصية" منذ يناير ١٩٦٢. وهذا تحليل للجسم الجامعي في صيف ١٩٦١:

أ- عدد الطلاب في الجامعات الأربع (ما عدا الأزهر): ٧٧,٠٠٠ طالب.

ب- حاملو البكالوريوس والإجازات العليا من مختلف الكليات منذ تأسيس جامعة القاهرة عام ١٩٠٨: للطب ٨,٠٠٠، الصيدلة ٢,٠٠٠، الهندسة ١٠,٠٠٠، للزراعة ٩,٠٠٠، العلوم ٥,٠٠٠، الآداب ١٨,٠٠٠، الحقوق ١٧,٠٠٠، للتجارة ١٥,٠٠٠.

ج- بين الأعوام ١٩٣١ و ١٩٦١ منحت درجات الدكتوراه للتلبية: الآداب ١٦٨، الحقوق ١٠٤، للتجارة ١١، للعلوم ١٩٦، للطب ٢٠٢، الصيدلة ١٨، للهندسة ٢٧، للزراعة ٢٢، للطب البيطري ٣٠. وإلى هؤلاء يجب إضافة عدة مئات من درجات الدكتوراه التي تم الحصول عليها من الجامعات الأجنبية ("التعليم العالي" في "الأهرام" ٢٢ أغسطس ١٩٦١). وكان منتظرا في نهاية ١٩٦٢، ١٧٠ حامل دكتوراه جديد من الخارج يتبعهم ١٠٥٠ آخرين خلال السنوات الثلاث القادمة ("الأهرام" ١٨ مارس ١٩٦٢). وقد ازداد عدد الطلاب المصريين في الخارج من ١٦٥٦ عام ١٩٥٧ (بينهم ٢٨١ مبعوثا عبر منح حكومية) إلى ٥٦٧٠ (بينهم ٢,٢٩٥ مبعوثا عبر منح حكومية) عام ١٩٦٢ ("الأهرام" ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢).

١١- د. محمد سعيد عبد الفتاح: "هذه هي خطط إعداد الخبراء الإداريين" في "الأهرام" ٨ آذار ١٩٦٠. ندوة "من هم أجدر بإدارة الشركات" في "الأهرام الاقتصادي" عدد ١٥٢ (١٥ كانون الأول ١٩٦١). ص ١٨ - ٢٣. عين حلمي السعيد، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية، مديرا للمعهد القومي للإدارة العليا لتلقى كل مفاجأة ("الأهرام" ٣٠ أيار ١٩٦٢).

١٢- وضع الجدول اعتماداً على معطيات العدد الخاص "لبلل المؤسسات" في "الأهرام الاقتصادي" عدد ١٦٠ ١٥ إبريل ١٩٦٢). بالإضافة إلى معلومات جديدة في "الأهرام" ٢٥ مايو ١٩٦٢.

١٣- الأهرام ١٨ و ٢١ إبريل ١٩٦٢.

١٤- راجع نظام هذه الكلية في "الأهرام" ١١ سبتمبر ١٩٦١ و ٢١ مايو ١٩٦٢.

١٥- الأهرام ٩ أغسطس و ١٥ أكتوبر ١٩٦٠ و ١٣ يونيو ١٩٦١. حول التعليم الرسمي في العهد الجديد، راجع محمد خيرى والسيد محمد العزلاوى:

Education in Egypt (UAR) in the Twentieth (Cairo, 1960)

١٦- الأهرام ١٧ فبراير ١٩٦٢.

١٧- نمو مجموعة المديرين الفنيين والتقدم الاقتصادي في "الأهرام" ١ إبريل ١٩٦١.

١٨- الأهرام ٦ و ١٩ إبريل ١٩٦٠.

١٩- الاقطاعيون والرأسماليون والمتقنون في "روز اليوسف" عدد ١٣٥٣ (١٧ مايو ١٩٥٤).

٢٠- "لزمة المتقنين" في "الأهرام"، ٢ يونيو ١٩٦١.

٢١- السلاط : قصة الثورة، ص ١٢٤ - ١٢٥.

٢٢- راجع

Republic of Egypt, Goals of the Egyptian Revolution (Cairo, n.d) , p.73.

٢٣- م. برجر "النخبة العسكرية والتغيير الاجتماعي - مصر منذ نابليون"، برنمثن ١٩٦٠ تحليل جدير بالاهتمام لعدة مواضيع، لا سيما حقبة محمد على، وللتكوين التاريخي لملك الضباط. لكن المؤلف يتقبل فقدان الديمقراطية، ويرفض الاعتراف بالتميز الدينى لأحد القطاعات الأيديولوجية المتأثرة بالإخوان المسلمين.

٢٤- نص القرار الجمهورى في "الأهرام"، ٥ نوفمبر ١٩٦١.

٢٥- وفقاً لنص القرار الذى نشر في "الأهرام"، ١٩ نوفمبر ١٩٦١. وقد نشر القانون الداخلى في عدد ٣٠ نوفمبر.

٢٦- "الأهرام"، ٣٠ نوفمبر ١٩٦١. للنصوص الكاملة لأعمال اللجنة التحضيرية جمعت في كتاب "الطريق إلى الديمقراطية" القاهرة، ١٩٦٢. والنقاش المذكور يقع في الصفحات ١٩١ - ٢١٥ و ٢٦٢ - ٢٨٠.

حاول فتحى غانم تصوير خالد محمد خالد بصورة متكين مثالى فى "مفاع عن أحلام خالد ومعارضة فى تطبيق الأحلام" فى مجلة "صباح الخير" عدد ٣٠٩ (٧ نوفمبر ١٩٦١).

٢٧- "الأهرام" ٢٧ نوفمبر ١٩٦١،

٢٨- اللجنة التحضيرية، المرجع المذكور، ص ٣٦٢ - ٣٦٤.

٢٩- حول مفاهيم الحزب الشيوعى المختلفة حول العمل راجع أحمد بهاء الدين : "هذه الدنيا"، فى "أخبار اليوم" ٢٣ ديسمبر ١٩٦١.

٢٠- هؤلاء هم أعضاء اللجنة الفرعية : د. أحمد السيد درويش، الشيخ أحمد الشرباصي، أحمد بهاء الدين، د. جابر جلا، د. جمال الدين سعيد، حسن همام، د. رفعت المحجوب، عبد المجيد عامر، كمال الحناوي، د. لطفي أبو النصر، فتحي فوده، د. ليبي شقير، محمد فؤاد جلال، السيدة مفيدة عبد الرحمن، يوسف مرقيص حنا، السيدة كريمة السيد، حسين محمود، عبد الرحيم عز الدين، محمد عزت قطب، حلمي السيد (الأهرام"، ٧ ديسمبر ١٩٦١). ولتخبت خمس لجان فرعية مختصة لمختلف الفئات الاجتماعية : للرأسمالية الوطنية (برنامج د. جمال سعيد). العمال (خالد فوزي)، الفلاحون (د. عثمان خليل عثمان) خريجو الجامعات والطلبة د. محمد ليبي شقير، المهنيون وموظفوا الدولة والنساء (د. حسين خلف). راجع "الأخبار" ٢٠ ديسمبر ١٩٦١.

٢١- بذل جهد كبير للبحث عن النماذج الأجنبية لهذا التركيب السياسي "القوى الشعبية". لننكر أنه خلال ١٩٤٥ - ١٩٤٧، كان جمال عبد الناصر يتردد على أصنافه الماركسيين في الجيش من المنظمين الشيوعيين "يسكرا" و "الحركة المصرية للتحرير الوطني" (التي انصهرتا في الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني عام ١٩٤٧). وفي تلك الفترة برزت فكرة "مصر الإقطاعية" الخاطئة المعروفة بنظرية "حزب القوى الوطنية والديمقراطية" الذي يقوم على أساس تحالف القطاعات المستقلة التي تمثل مختلف فئات الاجتماعية. وقد أبت معركة مكالحة هذه الأفكار التي فادها "سليمان" و "سيف" و "عادل" إلى تمصير لقيادة والاتضمام التام إلى فكرة الحزب الشيوعي كحزب الطبقة العاملة. ويبدو محتملا أن يكون عبد الناصر قد تذكر هذه الخلافات، وأن يكون قد اختار الحل المؤدى إلى الحد من الصراع الطبقي لصالح الطبقة العامة.

٢٢- اعتمادا على الجدول والاحصاءات التي أعطيت في اللجنة التحضيرية، للمرجع السابق، ص ٥٩٢ و ٧٢٧ - ٧٣٠. وتعطى "الأهرام" للنتائج النهائية على الشكل التالي : نقابات المهن الحرة والموظفون والنساء : ٤٦١. الفلاحون : ٣٧٩. العمال : ٣٠٠. للطلاب وخريجو الجامعات : ٢١٠. للرأسمالية الوطنية : ١٥٠ (عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٦).

٢٣- النص الكامل لتقرير اللجنة الفرعية في "اللجنة التحضيرية"، ص ٥٨٦ - ٥٨٩.

٢٤- يتضمن تقرير اللجنة كلمة الدكتورة عائشة عبد الرحمن أي "بنت الشاطئ" استاذة الأدب العربي في جامعة عين شمس، التي تطالب فيها بوضع الذين يشملهم قرار "العزل" في "معسكرات الاعتقال" وتنتقد زكريا محي الدين، الوزير المسؤول لعدم تفكيره بذلك من قبل.

القسم الثالث

البحث عن أيديولوجية وطنية

"لن تكون طبقة ما أدلا للسيطرة، فهذا يشي أنه من الممكن، انطلاقاً من مصالحها للطبقية ومن وعيها للطبقي، تنظيم المجتمع كله وفقاً لهذه المصالح. والمصالاة التي تقرر، في آخر الأمر، مصير كل صراع طبقي، هي الآتية : ما هي الطبقة التي تملك، في اللحظة المناسبة، هذه الطاقة وهذا الوعي للطبقي ؟

... مع الرأسمالية، ومع اندثار بنيان الدولة وقيام مجتمع على قواعد محض اقتصادية، يصل الوعي الطبقي إلى مرحلة يستطيع فيها أن يعي ذاته. اليوم، ينعكس الصراع الاجتماعي في صراع أيديولوجي من أجل الوعي، من أجل كشف الصفة الطبقيّة للمجتمع أو حجبها. ولكن إمكانية هذا الصراع تؤنن بالتناقضات الجدلية وبالتفكك الداخلي للمجتمع الطبقي الخالص".

- جورج لوكاش (التاريخ والوعي الطبقي)

الفصل الخامس أزمة المثقفين

"إن القول بتعاون المثقفين مع قوة الدفع الثوري بعد ٢٣ يوليو ليس هو غاية المنى. إنما هو نوع من اللولاء السياسى. ولقد كان الدور الطبيعى للواجب للمثقفين، ليس مجرد أن "يتعاونوا" مع الثورة، وإنما أن "يتفاعلوا" مع الثورة، أن "يتبنوا" قضيتها، أن "ياخذوها"، أن "يعطوها" من فكرهم "نظريتها الوطنية"، أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم، عقيدتها الثورية أى طريقها إلى التغيير الأساسى والجذرى للمجتمع المصرى. أن التعاون فى المشروعات جزء هام وأساسى من دور المثقفين فى خدمة التطوير الوطنى. ولكن إعادة البناء الاجتماعى والمشاركة فيه بالعلم والتجربة والوعى الذى هو خلاصة لهما، هو العمل الثورى فى المرحلة الحالية من النضال الشعبى ناهبا للثورة وتنفيذا لها..."

بمثل هذه التعابير، وبلسان محمد حسنين هيكل^(١) إرانت السلطة إخراج الانتلجنسيا المصرية، تسع سنوات بعد الانقلاب. وهذا المازق هو للواقع اعتراف بالفشل : بعد تسع سنوات من سقوط الملكية وتحقيق الإصلاح الزراعى، وبعد ثلاث سنوات من معركة المويمن واستعادة الاستقلال، ما تزال للمهمات الأساسية بدون حل. صحيح أن المثقفين، وهم لقوة للحية للقادة على الخلق والتجديد وبث الروح الوطنية منذ عام ١٨٨٢، أصبحوا يعملون فى المناصب الحكومية ويضعون الكتب التى لابد من نشرها، وحتى يحتلون مناصب عليا فى الهيئات العامة. إنما للشئ الذى رفضوا اعطاءه للسلطة هو قلبهم، وبالتالي أفكارهم. ولا شك فى أن شينا لم يكن ممكنا بدون هذه الانتلجنسيا التى لم تبخل بأية تضحية ولم تتردد فى اتخاذ أو دعم أية مبادرة بناءه، بدون هذه لفنة الجريحة التى حطمت للسجون نواتها الخصبة وذاتت شتى أنواع التعذيب والإذلال، هذه الثروة التى تملكها مصر أكثر من أي بلد عربى أو شرقى آخر. ولم يكن للعمل من أجل التنمية الذى اتخذت له

للحكومة العسكرية شعار "مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات" يستطيع
أن يبرر كل ذلك.

يجب إذن للتخلص من هذا الجمود في الولاء السياسي، وهذا الرفض
للطاعة الأبديولوجية، وهذه الإرادة في الابتعاد عن مخطط "فلسفة الثورة".
هذا ما ستحاوله أسرة "الأهرام" المؤلفة من منظرين شباب ملتفين حول
رائدهم، محمد حسنين هيكل، من ١٢ مارس إلى ١٤ يوليو ١٩٦١، خلال
أضخم نقاش طرحه النظام منذ ١٩٥٢^(١).

بدأت القضية بسلسلة من خمس مقالات كتبها لطفي الخولي. فبعد أن
أعطى تعريفا خاطئا للمتقين^(٢) أنهى الخولي باللائمة على الاتجاه الخاطي
الذي يحاول سجن الثقافة العربية تحت عمامة الشريعة الإسلامية وأشار إلى
دور الرواد بعد أن فرضت الحملة الفرنسية على عمر مكرم^(٣) ورفاقه في
الأزهر "الذهاب إلى الشعب"، وأظهر تعدد تيارات الأنتلجنسيا خلال فترة ما
بين الحربين، ولاحظ أن التحليلات التي تناولت الثورة كانت متناقضة،
ومتعثرة، هذه الثورة التي أقامت نظام حكم سياسي مستقل عن مصالح القوى
والطبقات الاجتماعية. ونتهى إلى القول أن الأزمة هي أولا أزمة "خلق" -
والخلق لا يمكن أن يتم خارج حرية النقد والحق في الخطأ - وهي ثانيا أزمة
"تعمق"، أي استكشاف جذري لتراث الوطن وواقعه، وهي ثالثا أزمة "منهج"
لتوضيح النقاط الأساسية التالية : وحدة شعبنا العربي في كفاحه القومي،
رسم الطريق الذي ينبغي اتباعه لبناء اقتصاد وطني على أساس اشتراكي،
تعميق مفهوم الديمقراطية من ناحيتي الشكل والمضمون مع الأخذ بعين
الاعتبار ظروفنا الخاصة ؛ تحرير طاقة الأبداع الفكري والفني لاثراء
التراث الوطني والتراث الإنساني. أما السؤال لمعرفة السبب الذي جعل
الأنتلجنسيا المصرية، التي كانت في الطليعة يوما على الصعيدين السياسي
والعقائدي حتى عام ١٩٥٢، وأيضا بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨، تقف حذرة الآن
وتخلق هذه الأزمة التي لعلّت للنظام إلى هذه الدرجة، أما هذا السؤال فإن

(٥) نقيب الإشراف خلال احتلال المليون لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم قاد الحركة الوطنية خلال
حكم محمد علي . لكن محمد علي أبعد عام ١٨١٠ بعد أن خاف من تعاطف شعبه .

الكاتب، الذي كان محاميا ماركسي النزعة حتى دخوله السجن عام ١٩٥٩، ثم انضم إلى العهد وأصبح محرر الصفحة النظرية في الأهرام ثم رئيس تحرير "الطلیعة" (عام ١٩٦٥)، لم يجب عليه.

وقد أجاب عن السؤال آخرون بأشكال مختلفة لا تخلو غالبا من الدقة. أشار الدكتور عبد الرزاق حسن^(٤) إلى تشعب الانتلجنسيا المصرية عقب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت من جراء الحربين العالميتين، وخاصة الحرب الثانية، حيث انضم فريق من المثقفين إلى الطبقة المتوسطة الجديدة الثرية، بينما رفض فريق آخر، ضميل العدد، التصياع، لكن فريقا ثالثا بقي يتأرجح لا يرتاح إلى قرار. ولاحظ للكاتب "أن الأزمة التي يجنازها المثقفون العرب هي أزمة ثقة، ثقة بأنفسهم، وثقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه" لماذا ؟ لا جواب على هذا السؤال.

ويذهب الدكتور عبد الملك عودة^(٥) إلى أبعد من ذلك : "إن عدد المثقفين في البلدان المتخلفة محدود بينما عدد الوظائف العامة كبير، بمعاش مرتفع ومركز اجتماعي مرموق"، وهذا يخلق "مناخا مهيمنًا هو مزيج من الخوف وروح المغامرة، من الصراع واللامبالاة، من الشعور بالمسؤولية والانتهازية. هذا المناخ الذي يجمع المتناقضات، ويدفع إلى اليأس والهرب، يعبر عنه المثل الشعبي "ما فيش فايده". وقد ازدادت عوامل الأزمة التي ميزها الدكتور عودة - "الانعزال" و "الانطواء على النفس"، و "التشتت" - بعد عام ١٩٤٥ حين "اشتكت الأتحرافات نحو أقصى اليمين وأقصى اليسار ؛ ولدى ظهور هذه القطاعات المنحرفة على صعيد الفكر والإيمان والتنظيم إلى السماح لها بالسيطرة على الشباب المثقف الصاعد". في تلك الحقبة كان انقسام الحلفاء إلى معسكرين عالميين، وتصددع الاستعمار في آسيا الذي صاحبه اشتداد حركة التحرر الوطني في العالم، وأخيرا حرب فلسطين وانكشاف تآكل البنيان العربي الرجعي، كانت هذه كلها عوامل أسهمت في عملية خلق الأزمة. هنا أدخل عدد من "الكبار" أنفسهم في المعركة، لكن طرحهم للمشكلة بدا متخلفا : قام عباس العقاد، عميد مفكري التفكير التقليدي والإسلامي المحافظ باتهام "المثقف العصري دائما بما يحسبه حقوقه، ونادرا بواجباته"^(٦)، وأعرب الفيلسوف التطوري، إسماعيل مظهر، عن أسفه لكون

الأنثجنسيا "قد ابتعدت عن القيم الروحية". وهاجم عالم المنطق والفيلسوف، زكى نجيب محمود "النداء للذى أطلق قبل لوائه، والذى لا يمكن أن يحمل سوى الخيبة بدل القوة". وكان حسين فوزى هو المفكر الوحيد الذى وضع أصبعه على جوهر المشكلة أى مفهوم الثقافة: "حتى الآن كانت المظاهر المادية للحضارة طاغية بأشواط بعيدة، على القيم الفكرية والروحية لوادى النيل... نحن عاجزون عن بذل الجهد المطلوب للاستفادة من قيم الحضارة المعاصرة، بينما يعجز الرجعيون عن الاستغناء عن الوسائل والأجهزة المادية لئلا تؤمنها لهم هذه الحضارة نفسها".

هل سيضيع النقاش فى مسائل الفلاسفة الوعرة، وهى أماكن تقف فيها السلطة إذا استدرجت إليها، موقف المستضعف؟ الحقيقة أن "لزمة المتقين" أصابت عمل الحكومة السياسى فى الصميم. لذلك تدخل هيكى فى ٢ يونيو، ليعرض المشكلة فى أول مقال من سلسلة ست مقالات جمعت فى كتاب فيما بعد.

وقال هيكى أن هناك فى الواقع ثلاث لزمات: "قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش إلى تكتاته فى أعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو...؛ وقامت الأزمة الثانية حول المطالبة بعودة الحياة النيابية وعودة الأحزاب السياسية...؛ وقامت الأزمة الثالثة حول ما اسموه فى ذلك الوقت بالمفاضلة بين "أهل الثقة" و "أهل الخبرة" وتركزت هذه الأزمة، فى الواقع، حول تعيين بعض العسكريين فى عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات، وفى وظائف يبدو أنها فنية بحثية لا تحتل غير المتخصصين فى أعمالها".

إن كانت هذه الازمات الثلاث، وجوه ثلاثة لازمة واحدة نتجت عن تطهير الأطر الاقتصادية والسياسية والثقافية من مختلف العناصر البورجوازية وعناصر البعاص، وذلك بغية وضع كل شئ فى يد الأطر التى يسيطر عليها الجهاز العسكرى مباشرة أو يستطيع أن يكون بقربها، واستنادا إلى تحليل عزلة المتقين الذى ذكرناه، يخلص هيكى إلى القول بأن "لزمة" المتقين هى تعبير عن فشلهم.

لم يكن هذا، بالطبع، رأى المتقين، بل كان بعيدا كل البعد عنه.

اجتمعت ندوة أولى لمناقشة الموضوع في ٨ يونيو. فبدأت بتحليل مفهوم "المتقف" تحليلاً اتجه نحو قطاعات الثقافة للخلافة، أى القطاع الذى يرفض الدخول ضمن المخططات الموضوعية. بالنسبة للدكتور لويس عوض^(٧)، "المتقفون هم الفئة المتعلمة التى كانت تقوم بدور قيادى عن طريق الكتابة فى الجرائد أو التدريس فى الجامعة... إنما يجب توسيعها أيضاً إلى كل من يستجيب سواء من القراء أو الطلاب أو من المواطنين العاديين من نوى الاتجاهات الجادة". وأضاف مشيراً إلى وضع المتقف فى البلدان المتخلفة: "هناك عدد كبير منا الذين يلعبون دوراً إيجابياً فى تنقيف الناس هنا، لا يستطيعون الادعاء بأن لهم قدرة كبيرة على الخلق فى هذه المرحلة. لذلك فانا مثلاً أعتبر نفسى فى موضع مستقبل بالنسبة لواحد مثل جان بول سارتر أو راسل...".

وتعاقب على الكلام كل من كلوفيس مقصود^(٨)، عبد الرزاق حسن، وعبد الملك عودة، وكان أكثر المتناظرين وضوحاً هو الدكتور مجدى وهبه^(٩) الذى قال: "المتقف هو أولاً المتعلم، وثانياً الشخص الذى يستعمل ثقافته أداة فى نشاطه وعلاقاته الاجتماعية. ثالثاً، هو من يتقبل ثقافة الغير نقلاً واعياً". واستمرت المناقشة دون أن تتعدى النطاق الفلسفى، فعالج كلوفيس مقصود بدقة مختلف درجات "الازدواجية الثقافية"، بين "النزعة الإسلامية، نزعة أحياء للفكرة الإسلامية باعتبارها عنصراً مكوناً للشخصية وبين العملية الانتقائية للحضارات الغربية"، بين "ازدواجية اقتباسية من جهة، سواء من الفكر الاشتراكى الغربى القلبي أو الفكر الماركسى. ومن جهة ثانية، التركيز على رومانىكية الاتجاه باعتبار أن الوجود القومى هو مصدر كل شئ وكل فكر ومصدر كل اتجاه".

وتوسع لويس عوض، فى مقال ثانٍ، فى شرح مفهوم الثقافة، وذكر أن لزمة المتقفين هى فى الواقع لزمان : لزمة طويلة الأمد تتعلق "بالفكرة الحضارية" وماهية الموضوعية. المصرى فى القرن العشرين تبعاً لماضيه ولما يبتغيه فى المستقبل، ولزمة مباشرة "فى حول الاستجابة أو عدم الاستجابة بين المتقفين والثورة". ويعتبر الدكتور عوض أن الأزمة الأولى هى الأزمة الهامة لأنها تتضمن "المشكلة الحقيقية التى يتوجب على كل

متقف في بلادنا أن يواجهها". وكان طبيعيا أن يحاول لطفى الخولى، -
تجنب هذه الأفكار، متعللا بسرعة التطور وبالتكيف الآلى للفكر في البيئة
الاجتماعية، وذلك للحد من خطورة المنحدر الذى فتحه المناقشة بأسرع وقت
ممكن^(١١).

وعالج مجدى وهبه لزمة الثقة في ست نقاط : عدم اشتراك المتقنين
في حركة الجيش في ٢٢ يوليو ١٩٥٢، الشعور بالفشل، الأتواء على
النفس، أى بكلمة أخرى "عودة المتقنين إلى ثكناتهم الثقافية"، خصائص
الظاهرة المصرية نظرا لتقدمها النسبى على البلدان المستقلة حديثا، مما يثير
خلافات بين مختلف قطاعات المجتمع المصرى ومختلف الفئات المثقفة، بينما
يشكل المثقفون في أفريقيا السوداء، مثلا، "طليعة جهاز الدولة الجديد" ، الفقر
المادى للمتقنين المصريين الذين هم من أصل برجوازي صغير "يضطرمهم
القيام بالدعاية لأنظمة الحكم بدلا من أن يكونوا نقادا بنائين لها" ، وأخيرا،
"الحيرة الحضارية" وهذا بسبب تقليدنا لنماذج خارجية مختلفة حتى أنه لم
يستطيع "لا الإخوان المسلمون ولا الوفديون ولا الشيوعيون أن يخرجوا
للمجتمع بنظرية أو بفلسفة ثورية". وختم كلامه بالدفاع عن حرية الفكر :
"إن المثقف يشعر أن عبد الناصر على وجه من الحق على وجه بعيد، ولكنه
في نفس الوقت يريد أن يوجه بعض النقد بحكم طبيعته. وهذا يخلق تناقضا
دخليا في نفسية المثقف العربى تجعله في حالة تمزق داخلى وبالتالى غير
منتج".

في ١٢ و ١٣ يونيو، جرت مجابهة بين الآراء التى تتكرر على
المثقفين كل جهد في دراسة مشاكل المجتمع والمصير المصرى قبل عام
١٩٦١، وهو الخط الذى تبناه محمد الخفيف بشكل خاص، وبين الآراء
للمدافعة التى تشدد على منجزات المثقفين حتى ذلك التاريخ، وهو دفاع تولاه
عبد الرزاق حسن ولويس عوض. وقد لاحظ لويس عوض بحق : "أن هذه
الثورة كانت موجودة بكاملها من حيث الطاقة قبل ١٩٥٢، وإلا كان من
المستحيل أن تحدث"؛ لكن هذا الراى يحطم خرافة الخلق من العدم التى
يتمسك بها العسكريون.

وفى ٢٤ يونيو دارت مناقشة ثانية. لكن قبل ذلك أسمعت الحكومة صوتها بوضوح فى مناسبتين. فى ١٦ يونيو أطلق هيكل تحذيره، الذى يشكل جزء منه مطلع هذا الفصل، والذى يعلن فيه أن دور الأنتلجنسيا هو اعطاء الأحكام العسكرية الأيديولوجية التى يحتاجون إليها. وفى ١٢ يونيو دخل الحلبة أيضا اللواء صلاح مسوقى، محافظ القاهرة ورئيس لجنة التربية الوطنية، ليعلن أنه "لا يوجد أزمة متقنين". وهاجم بعنف بالغ "متقنى هذه الطبقات (الإقطاعيين والحزبيين والرجعيين) الذين كانوا من أشد الناس تمسكا بمعارضتهم ومن أقسام فى الهجوم على الراى الذى يخالفونه..." واقترح ثلاث نقاط كبديل عن كل ما قيل حتى ذلك الوقت : "إن المتقنين ليسوا طائفة ولا طبقة بل كانت مواقفهم دائما ترتبط بمصالح الطوائف والطبقات التى ينتمون إليها. ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو هى فى جوهرها ثورة متقنين ؛ المتقنون الذين وقفوا مع طبقاتهم فى صف الثورة أكثر عددا وأعظم قوة من الفلول التى وقفت مع الأعداء موقف المعاندة... الأزمة التى نشبت بين قوة الدفع الثورى لم تكن بينها وبين المتقنين، بل كانت بينها وبين مجموعة من محترفى الثقافة وهى تنقسم إلى المحترفين بحكم المهنة أو المحترفين بقصد إحداث تغيير يقوم على مبادئ مستوردة..."

وهكذا، بعد أن أكد أن الضباط هم المتقنون - كيف يمكن أن يكون هناك أى حديث عن أزمة بعد ذلك ؟ - شن محافظ القاهرة هجومه على الشيوعيين فى مقاله الثانى بتاريخ ٢٤ يونيو : "لقد كانت حركة الإخوان المسلمين ثمرة اجتهاد بعض المتعصبين، أما حركة الشيوعيين فكانت ثمرة نشاط بعض العملاء... فقد كان مروجو الشيوعية الأول فى القاهرة من اليهود الصهيونيين... وفيما بعد عاد الشيوعيون يسرون مع الثورة وهم يفكرون فى اليوم الذى يستطيعون فيه أن يثبوا عليها فى غفلة منها... ولكن الأحداث كانت تكشفهم دائما عندما تصل إلى نقطة يواجهون فيها بضرورة الاختيار بين رغبة الشعب وبين المخططات الواردة من بعيد. كانوا دائما ينحازون إلى جانب مخططات موسكو ضاربين عرض الافق بمصالح الشعب العربى ولوائته". هذا ما أكدته محافظ القاهرة دون أن يورد أى مثل أو دليل.

الواقع أن الجو كان متازما، عند انعقاد الندوة الثانية في ٢٤ يونيو،
لدرجة كان يكفي معها وقوع حادث بسيط لإثارة رنود فعل تحركها للصفينة.
ولم تأت كلمات الأساتذة "الأكاديميين"، مثل حسين خلاف، وأحمد زكي
صالح، ورشدي سعيد، بجديد. وبعد دفاع مجدى وهبه المعتدل عن الحرية،
طالب عبد الرزاق حسن "ألا يستعمل البعض وجود اتجاهات خاصة
لمجموعة لإبلاغهم عن المشاركة في المسائل العامة، لأن هذه يخشى منها أن
تؤدي إلى نتائج غير مرضية بالنسبة للمجموع". وانتهز محمد الخفيف
الفرصة ليعترف بفضل الأبحاث النظرية، جزئيا على الأقل، التي قام بها
اليساريون، ثم طالب "بإيجاد نظام يسمح لكل إنسان بقول ما يفكر فيه بحيث
لا يكون على الذي يريد التعبير عن رأيه أن يظل ساكنا خوفا مما قد يحصل
له، وبذلك ينتهي إلى السلبية".

وأخيرا، ولكي لا يفوته للركب اقترح لطفى الخولى أن تظل "مشكلة
حرية التعبير على جدول أعمال المجتمع المصري، لأنها لم تحل حتى اليوم
بشكل واقعي ولصالح تطورنا".

إن، كانت القضية التي طرحت مباشرة وبشكل دائم للبحث عن
مفهوم للحضارة يلائم المصري المعاصر، وهي قضية الحريات العامة
والديمقراطية. هذا ما انطوت عليه الجولات الفكرية للخجولة والمتعددة التي
قام بها المثقفون الذين ذكرناهم، وأكثرهم أعضاء بارزون في اليسار القديم
(الشبيوعي، للماركسي أو نو الاتجاه الماركسي) خلال السنوات من ١٩٤٥
إلى ١٩٥٩. ومن مقال صلاح نسوقى وسلسلة مقالات هيكل، صديق
الرئيس والناطق بلسانه، فهم أن العلاقات بين القيادة العسكرية وبين
الماركسيين تحتل مركز الصدارة في النقاش، وأن عطاء الماركسيين كان،
حتى في نظر أعدائهم أنفسهم، خصبا كل الخصب. وبتعبير آخر، كان من
المحال أن تؤيد الائتلتجسما العهد قبل أن تحل مشكلة العلاقات بين مجلس
قيادة الثورة وبين اليسار الذي يعامل أقصى معاملة في معسكرات الاعتقال.

ماذا قال هيكل ؟ "في تلك اللحظة كانت حركة قوة الدفع للثوري،
حركتين في نفس الوقت : حركة إيجابية للبحث عن طريق للتغيير الثوري،
وحركة سلبية لتخليص نفسها من عوامل الشد والجذب التي تحاول أبعادها

عن الوصول إليه. وضاعف من صعوبة الحركة في نفس اللحظة نشاط بعض العناصر المطالبة بالتغيير، ولكنها لا تريده إلا على نمط معين ومنهم الشيوعيون على سبيل المثال ١ "١١).

ما للذي كان يقصد بكل ذلك ؟ كان الهدف أساسا، إنكار حق اليسار الماركسي وقدرته على أن يكون بشكل مستقل، لو حتى بالاتفاق مع النظام (كما حدث في فترة ازدهار "المساء" من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨) بديلا عن النظام الذي قدمه الحكام العسكريون للمصريين على أنه ضرورة حتمية : إمكانية بناء مصر حديثة، متيقظة بدون شك، ولكن منفتحة على العالم، تتفاعل بخصب مع التيارات الإيجابية للثقافة المعاصرة، وعلى أسس ديمقراطية تستطيع وحدها بناء الاشتراكية.

في هذا الوقت بالذات، والنظام العسكري يصرح بحاجته إلى أيديولوجية وأطر قيادية يدعو هذا اليسار، والحديد يكبله، للحياة من جديد، شرط أن يتخلى عن كل وجود مستقل، وكل شخصية فذة وكل إرادة في أن يحقق نفسه.

هذا لا يعني أن مصر ما قبل ١٩٥٢ كانت قد عاشت دون التطلع إلى بناء قاعدة فكرية تسمح لها لا بفهم الماضي وكل ما ينطوي عليه من مقومات حية في أعماق للضمائر والحياة اليومية فقط، بل فهم للحاضر كذلك، الذي هو مصب لثراث الماضي وتحفز لمستقبل للتطور الذي كانت متبنيه بإرلائها ووعيتها وبمثاليتها، إذا جاز التعبير. ولكن تجدر الإشارة إلى أن تطلع الحكم إلى تبني أيديولوجية وطنية لم يتضح إلا بعد أن تسلمت البورجوازية المصرية مقاليد السلطة، أشر قضائها على الأرستقراطية الزراعية، بالاتفاق مع الضباط الأحرار، خلال السنوات الأولى من النظام، حيث عملت على تغيير الأسس القانونية وأعطت مصر وجهها رأسماليا كاملا، متبها للأشكال التقنية المتقدمة ورأسمالية للدولة. في هذه الفترة، وليس قبلها، برز تطلع الحكم نحو ذلك الاتجاه، إذ أن عمل اليسار، قبلا، كان قد وضع الأيديولوجية في طليعة الاهتمامات المصرية. ولكن، هذه المرة، كانت الدولة والقوى الاقتصادية والسياسية المساندة هي المتجهة نحو الفكر والخرافات.

من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، كان للضباط الأحرار في الميدان. ما هي
أيديولوجيتهم؟ رسميا لا شيء سوى الشعار المثلث "الاتحاد، للنظام، العمل".
وقد كتب إحصان عبد القدوس في مارس ١٩٥٤: "أن مبادئ الثورة كلها
تتصدر في كلمة واحدة مجردة هي "الإصلاح"... لذا كان لقادة الثورة
مثاليات أو أيديولوجيات فهي كلها تتصدر في مثالية واحدة: للجيش
للشعب... وليس هناك مثاليات أخرى وليس هناك أيديولوجية أخرى" (١٢).
وفي الوقت نفسه كتب فتحي رضوان، أول وزير للثقافة والإرشاد
القومي: "ما هي سياسة مصر أن هذا سؤال لم يحن بعد وقت الإجابة
عليه..." (١٣). هذان الرأيان، من بين عشرات الآراء المشابهة، يظهران
بوضوح فقدان أي فلسفة، وحتى أي لورادة في تبنى أيديولوجية قبل إنشاء
حلف بين الجهاز العسكري للحاكم والبرجوازية الكبيرة العصرية، عام
١٩٥٤.

منذ ذلك الحين، تعددت تلك المظاهر: صدور "فلسفة الثورة" في
أبريل ١٩٥٤ بتوقيع جمال عبد الناصر، تأسيس المؤتمر الإسلامي (الذي
عقد في مكة وترأسه أنور السادات)، لتسلم مقدرات القضية الإسلامية
واقتراعها من أيدي الإخوان المسلمين؛ الاشتراك في مؤتمر باندونج
وإعلان الحيداء الإيجابي (١٩٥٥)، نظرية القومية العربية (١٩٥٦) -
(١٩٥٨)، للتخطيط الاقتصادي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية (١٩٥٦) -
(١٩٦٠)، محاولة حل أزمة المتقنين وفرض احتكار للدولة في الميدان
الثقافي (١٩٦١ - ١٩٦٢).

كان كل هذا من ناحية الدولة. أما "القطاع الخاص" للانتلجنسيا فقد
كان مزدهرا قبل أن يطغى عليه "التخطيط الثقافي" والتوجيه الرسمي.
لكن الأيديولوجية التي بدأت بالتكون، منذ ١٩٥٦، كانت بعيدة كل البعد عن
أن تكون خلقا من العدم كما يظن مفكرو النظام. ويمكن القول أن أيديولوجية
النظام العسكري إنما هي حصيلة أحد اتجاهات الفكر المصري المعاصر
الأساسية، لم تطبعها الضرورة الاقتصادية والجغرافية التي بحثناها بطابعها
فقط، بل طبعها كذلك الصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية في فترة
لقول الاستعمار.

ما هي العناصر التي كونت الإيديولوجية المصرية (أية أيديولوجية عسكرية مصرية) عند تسلم السلطة، عام ١٩٥٢ ؟
من أجل وضوح التحليل، يحسن التمييز بين العناصر المحلية والتأثيرات الأجنبية.

على الصعيد المحلي كانت حركة التجديد الثقافي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - بتأثير النهضة التي حركتها حملة بونابرت وكذلك محاولات التحديث التي بدأها رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣)^(١٤) - قد جعلت من مصر (التي كانت تتمتع باستقلال نسبي داخل الامبراطورية العثمانية بفضل محمد علي وحملات إبراهيم باشا وبسبب أهمية إمكاناتها الاقتصادية والثقافية وتراثها التاريخي الطويل) أكثر بلاد الشرق العربي تطوراً وثقافة، والملجأ الذي يحتوى فيه المفكرون والصحفيون والكتاب العرب، السوريون واللبنانيون منهم بنوع خاص، مسيحيين كانوا أو مسلمين متحررين ومضطهدين بسبب معتقداتهم في ولايات الشرق الأكثر ضعفاً. وطوال القرن التاسع عشر، ورغم الاحتلال البريطاني وسياسة كرومر وبنلوب^(١٥) للرامية لابقاء الجهل، فإن التأثير الفرنسي أخصب التجديد الثقافي المصري. وكونت البعثات الجامعية إلى فرنسا أجيالاً من المثقفين الذين قاموا بعملية البناء الثقافي التحتي للمستقل، على هامش التعليم التقليدي وحنبلية الأزهر. وكانت الأسماء الكبيرة في هذا المضمار عديدة وبعضها معروف نسبياً في الخارج، أمثال علي باشا مبارك، مؤسس نظام التعليم الرسمي، ومحمد قنديل باشا، أكبر قانوني في عصره، والدكتور محمد الباقل باشا، وهو طبيب ماهر، وعبد الله عبد السعود الذي أسس عام ١٨٦٠ جريدة وادي النيل، أول صحيفة مصرية (الأهرام للأخوين نقلا، تأسست عام ١٩٧٥).

ولكن في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وبتأثير من جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) الذي أيقظ الإسلام السياسي للمعاصر، تكونت

(١٥) اشرف دوغلاس بنلوب على سياسة التعليم المصرية طوال جيل كامل (حتى ١٩١٨)، وهو ينهم بشكل واسع بأنه خرب - عن عمد - أية محاولة لخلق نخبة حقيقية متعلمة.

حركة إصلاحية وانتشرت رويدا رويدا حتى بلغت لوجها في ظل النظام العسكرى. وكان بصحب الأفغانى فى منفاه، فى باريس عام ١٨٨٤، ويعاونه فى إصدار مجلة "العروة الوثقى"، للناطق بلسان تلك الحركة الهادفة إلى تحقيق الوحدة الإسلامية - تلميذه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥). وقد وجد الاتجاه الإسلامى للحركة الوطنية والنهضة الثقافية للمصرية والعربية فى الشيخ محمد عبده مفكره. والمسألة التى يجب التأكيد عليها فى هذا التفكير هو اصراره على تكيف إسلام القرون الوسطى مع الحضارة الحديثة ولكى يتم ذلك يتعين العودة إلى ينبوع الأساسى، أى إلى القرآن، لتطهير الإسلام من الانحراف القديمة التى يستهجنها وينفر منها للعقل الحديث.

وبعد القيام بهذه الخطوة الأولية، يجب إعادة الإسلام الأصيل إلى مركزه الأساسى فى صدر الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة العربية والإسلامية. وإذن، ليس ثمة فصل ممكن بين الدين والدولة ؛ بل يجب الأخذ من الثقافة للشائعة، الأوربية الأصل، ضمن الحدود التى يفرضها الإسلام العصرى. هذه هى فكرة "الأصولية الإسلامية" - فكرة العودة إلى لينابيع والاستقلال الأيديولوجى. على الصعيد الفلسفى، الإسلام هو كلمة للفصل لأنه يتفق والحس المليم ؛ ويمكن فتح نافذة لحوار الآراء، كما يمكن فتح المجال للنقاش، ولكن على العاقلين أن يحترموا للمجال المحرم حيث يمارس الدين تعليمه وتشريعه، للذين غالبا ما يؤثران على مشاكل المجتمع، بسيادة كاملة. أما من الناحية السياسية، فقد أسف محمد عبده لعوامل التفرقة التى تضعف الإسلام، وشارك على مضض فى ثورة عربى عام ١٨٨٢، ولكنه سعى للتفاهم مع اللورد كرومر الذى أن يدعمه ضد الخديوى عباس الثانى حليف الوطنيين آنذاك : فلنأمن تقدم الأمة، يجب الاتكال على للنخبة، كما ينبغى للتخلص، أن على صعيد الفكر لو للعمل - من إمكانية الانفجار التى يمثلها اصطدام القوى المتباينة، فالدين يسيطر على تركيب المجتمع وينفخ فيه القوة والنلاحم.

كانت هذه هى بداية الانشقاق بين جناحي النهضة المصرية. طبعت أفكار محمد عبده حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الوطنى، وكانت منطلق تجديد الأزهر فى ظل شيوخه مصطفى عبد الرازق والمراغى. ولكن هذه الأفكار أعطت البورجوازية التجارية الصغيرة، والحرفيين ومتقنى المدن

والريف التقليديين كلهم - بواسطة مذهب "الأصولية" عند رشيد رضا - تلميذ محمد عبده اللبناني الاصل الذي أسس في القاهرة مجلة "المنار" لتي كانت، حتى الثلاثينيات، الأداة الرئيسية للجناح اليميني للإسلام السياسي - أعطت هذه العناصر الأسس لتكوين أيديولوجية الإخوان المسلمين ابتداء من عام ١٩٢٧ وما بعدها. والأفكار مثل الاعتراف بالإسلام كمذهب عام حاسم في القضايا اللاهوتية والفلسفية والثقافية ؛ التجديد بواسطة الرجوع إلى منابع الإسلام الأولى، وضع الإسلام موضع الصدارة في المجتمع، رفض كل استقلال أيديولوجي وثقافي ؛ مكافحة عناصر التفرقة والصراع للدخلى ضمن الأمة تقديم الإيمان على العقل والفكر الناقد، التشديد على التجدد للدخلى عن طريق استرجاع قوة الإسلام، واعتبار معركة لتحرير الوطنى والديمقراطية السياسية مسألة ثانوية، بل لعبة خطيرة يشتم منها التدخل الاجنبى ؛ توسيع مفهوم الأمة حتى يشمل العالم الإسلامى بأكمله - هذه كلها أفكار لا نجد لها فقط عند أنصار حسن البنا، بل نجدها كذلك فى منظمات وحركات إسلامية تعدت فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة مع ظهور للفكرة العربية فى مصر فى نفس تلك الفترة.

أكثر من أى شئ آخر، أعطت تعاليم محمد عبده ضمانا وإثباتا وإثباتا لذلك القسم من المجتمع المصرى - الذى أبعد طويلا عن عملية تحديث البلاد على الطراز الأوروبى، التى بدأتها بعثات محمد على وأصبحت امتيازاً للوسطاء الميسورة فى العاصمتين (القاهرة والإسكندرية) - ذلك القسم الذى كان يحاول أن يجد نفسه محاولاً تثبيت أقدامه بالاعتماد على التنازع السلبي والمحلية، إذا صح للتعبير، ولتى تستطيع خلق تجديد ينبثق من أعماق الكيان المصرى، تجديد أعطاه الصراع ضد أوربا بعدا إسلاميا خالصا.

مع ذلك، وبينما كانت "الأصولية الإسلامية"، الإصلاحية والقومية، تركز على القطاعات المتخلفة، إن فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى المصرى، فى الحقبة الممتدة من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢ (بورجوازية التجار والحرفيين الصغيرة، خاصة فى الريف، رجال الدين والمدارس الدينية، بعض فئات الأرستقراطية الزراعية) كانت القوى الأساسية للبورجوازية للصاعدة تلتحق، بطرق متعددة، بالاتجاه الكبير الثانى للفكر المصرى، أى التيار العصرى العقلانى والتحررى الديمقراطى بشكل عام.

انطلاقاً من نظرة إلى التاريخ المصري، وفلسفة أرسطو، ومصير الحركة الوطنية في سنوات الاحتلال الأولى التي طبعتها شخصية عبد الله النديم القوية بطابعها، وجدت طبقة الوجهاء، أي الأرستقراطية الزراعية، في أحمد لطفي السيد - "معلم الجيل" كما سيقب فيما بعد - المفكر المدافع عن الكيان المصري في وجه الإسلام الكوزموبوليتي، ونصير الليبرالية المعتدلة في وجه الحماس الوطني الملون بصبغة الوحدة الإسلامية، وحامل لواء الواقعية والعقلانية اللتين تفرضهما ممارسة السلطة مهما كانت محدودة، آنذاك. وكان فريق مفكري "الجريدة" (مجلة اسبوعية واسعة النفوذ أسسها لطفي السيد) يضم أيضاً عدداً من الإصلاحيين اللادينيين والعصريين أمثال قاسم أمين، بطل المناداة بتحرير المرأة، أحمد فتحي زغلول، استاذ الترجمة، ولأسيما سعد زغلول، مؤسس الوفد عام ١٩١٩ وصانع مصر المستقلة.

لن سيطرة البورجوازية الزراعية وتجار المدن وممثلي الأنتلجنسيا، الذين كان الوفد تعبیرهم الانتخابي، ستؤدي إلى ازدهار ثقافي رائع : أدخل طه حسين المنهج التاريخي في دراسة الدين والأدب، نادى على عبد الرزاق بالفصل بين الدين والدولة، جعلت تطويرية الدكتور الشميل وولادة القصة مع فرح أنطون، وتأثير "الجمعية للقافية"، جعلت من سلامة موسى للناطق بلسان الفكر الاشتراكي، ازدهرت الرواية مع محمد حسين هيكل، مفكر الرجوع إلى مصر الفرعونية، وعباس محمود العقاد الذي أصبح فيما بعد مفكر اليمين "النيتشوي"، وتوفيق الحكيم مؤسس المسرح المصري الحديث، ووضع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصبري أبو العلم وعزيز فهمي ومحمد مندور باسم الوفد (وهذان الأخيران بتأثير اليسار الماركسي) وضعوا مذهباً سياسياً تحررياً وديمقراطياً، وضعت المدرسة القانونية، المتأثرة بالمدرسة الفرنسية، أصول القانون المصري، بعد نهاية "الامتيازات"^(١)، وذلك بفضل مجهود عبد الرزاق السنهوري وعلى بدوي

^(١) كنظم للامتيازات أثناء الحكم العثماني أعطى المقيمين الأوروبيين (المسيحيين) حصانة ضد القوانين العثمانية . وكان معنى ذلك في مصر أنه لا يمكن محاكمة الأوروبيين إلا أمام محاكم خاصة بهم ، إلى أن نشأ الخديوي إسماعيل المحاكم المختلطة عام ١٨٦٧ . وقد

ووحيد رافت، مع آخرين كثر، عرفت الجامعة قمة مجدها في عهد طه حسين وعلى إبراهيم وعلى مصطفى مشرفة وعبد الوهاب مورو تألفت الفنون التشكيلية من خلال ممثلها الكبير محمود مختار ومحمود سعيد الإسكندراني، ومثل الموسيقى سيد درويش، ازدهرت العلوم الإنسانية والصحافة والإذاعة، تعددت الجامعات بينما ازداد التعليم الإجباري والخاص، كل ذلك باسم الليبرالية والثقافية الحديثة والديمقراطية.

وأخيراً، في الأربعينات، بدأت المدرسة الماركسية بالبروز وأصبحت في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ العنصر الفعال في التطور الثقافي، في الوقت الذي انطوى فيه ١٩٤٥ - ١٩٤٦ العنصر للفعال في التطور الثقافي، في الوقت الذي انطوى فيه الوفد مكتفياً بماضيه، مقتعاً بأمجاد الحكم. وبفضل عمل المدرسة الماركسية وتأثيرها، تحول الاتجاه الليبرالي نحو الاشتراكية. وتمكن هذا الاتجاه من خلق أدب وجمالية واقعية يمثلها محمود العالم وعبد الرحمن الشرقاوي وعبد الرحمن الخميسي ويوسف إدريس ومحمد صدقي وكمال عبد الحليم. وقامت مدرسة فلسفية ناشئة تتابع وتجلو للطابع الوطني والتحرري للفكر المصري مع أبو سيف يوسف ومحمود العالم وإسماعيل المهدي بوضوح خاصة. وراح مؤرخون ومفكرون سياسيون ينشرون مؤلفات قيمة أتيينا على ذكرها مراراً في هذا الكتاب، ولكن نضيف إليها أسماء عبد الرازق حسن وفؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله. وبدأ تأثيرها العطاء المخلص والمتفاعل في مدرسة التصوير والنحت المصرية (جمال الحسيني، أ. هـ. الجزار وحامد عبد الله، محمد عويس، جانبية صدقي، جمال كامل، الخ...) وكذلك في روايات نجيب محفوظ ومحمد البدوي خاصة. وعند حسن فتحي في فن البناء. وشرع فوزي بتكوين نظريته العامة في الشخصية المصرية واضعاً مفهوم الحضارة في موضع الصدارة. ونشر كامل حسين وعبد الرحمن بدوي ويوسف مراد ومصطفى شريف وسواهم مؤلفات فلسفية مهمة تمثل مختلف الاتجاهات المعاصرة.

لغى هذا النظام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مصر عام ١٩٣٧ بموجب معاهدة مولترو .

انعكس صعود جناح البورجوازية المصرية الصناعى فى الثلاثينيات، بالتحالف مع كل من الأرستقراطية الزراعية والتمويل البريطانى، بالرغم من انطلاقه من مصادر مصرية بحتة، انعكس هذا الصعود فى مؤلفات أساسية، لاسيما مؤلفات صبحى وحيدة، مفكر التاريخ المصرى، كما انعكس فى غليان الأفكار التى تعبر عن تحفز هذه القوى الجديدة، وقد عيل صبرها، أمام عجز كبار ملاك الأراضى ولا مبالاتهم. ولا شك أن الأفكار البطولية ذات النفحة "النيشوية" عند عبد الرحمن بدوى، تتبع من هنا، وتصب فى الاشتراكية القومية مع أحمد حسين وفتحي رضوان وفريق "أخبار اليوم" (بقيادة مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل)، أى فريق المنادين المدنيين "بالحكم القوى" للذين سيلتقى للعديد منهم مع حسن البنا وعبد القادر عودة ومسيد قطب، قادة الإخوان المسلمين ومفكريهم^(١٥).

كانت هذه هى المعطيات الأساسية للمشكلة الأيديولوجية فى مصر كما لطلع عليها الضابط الشاب جمال عبد الناصر حسين، وهو طالب فى السنة الأولى فى الكلية الحربية فى العباسية (القاهرة) التى قبل فيها فى ١٧ مارس ١٩٣٧، بناء على تدخل مباشر من إبراهيم خيرى باشا معاون وزير الحربية. وكانت لجنة القبول قد رفضته قبل سنة بسبب اشتراكه فى مظاهرات عام ١٩٣٥ الوطنية، بالرغم من أن السبب لحقيقى هو انتماؤه إلى إحدى عائلات صغار الموظفين إذ أن ملك الضباط كان تابعا للقصر مباشرة، وتحت سيطرة البعثة البريطانية، ومقتصرا على أبناء العائلات المرموقة.

وكان هذا للشباب هو من الفئات المتوسطة التى أعطاهما الوفد فرصة الدخول فى أجهزة الدولة، لاسيما الجيش والتعليم العالى والدبلوماسية. وفتحت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ أبواب الكلية العسكرية، لأول مرة، لشباب متحدرين من طبقات متوسطة وفقيرة وكان كل هؤلاء الشباب وطنيين بصورة بديهية، ومخلصين للوفد ولوزير حربيته الكبير، حمدى سيف النصر باشا؛ وكلهم متعطش لتحرير وطنه من الاحتلال العسكرى، ولاسترجاع عزته وكرامته. وللتأكد من ذلك، تكفى قراءة الرسالة التى إرسالها الشاب جمال، رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية،

والتي نشرت مرارا، إلى زميله حسن النشار، في ٢ سبتمبر ١٩٣٥، قبل شهرين من مظاهرة كان فيها على رأس زملائه من مدرسة "النهضة" في الفجالة (القاهرة)، يتحدى رصاص "لى انفليد" وهراولت الشرطة، وقبل ثلاثة أشهر من ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ عندما أرغم الملك فؤاد على إعادة الدستور تمهيدا لعودة للوفد.

في المدرسة الثانوية، قرأ جمال سيرة حياة مصطفى كامل وكتاب "حماة الإسلام" الذي كتب هذا الأخير مقدمته، كما قرأ كتب عبد الرحمن الكواكبي، أكبر ناقد للأتوقراطية باسم المبادئ الديمقراطية، وكتب أحمد أمين عن الأفغانى وعبد، ومجموعة مقالات صحيفتى الحزب الوطنى "للواء" و"الأخبار"، وحياة فولتير وروسو (كان عنوان أول مقال لجمال عبد الناصر هو : "فولتير رجل للحرية")، والترجمة العربية لقصة "البؤساء" و "قصة مدينتين" لديكنز، وقصائد "أمير الشعراء" أحمد شوقى، وقصائد حافظ إبراهيم، وكتب لعلى للغاية حول القومية الإسلامية، وقبل كل ذلك كتاب "عودة الروح" لتوفيق الحكيم. وقد اعتق ما جاء فى كتاب الحكيم على لسان مسيو فوكيه : "نعم، ينقصه (الشعب المصرى) ذلك للرجل منه، الذى تتمثل فيه كل عواطفه وأمانيه، ويكون له رمز للغاية... عند ذلك، لا تعجب لهذا الشعب المتعاسك المتجانس المستعذب والمستعد للتضحية، إذا أتى بمعجزة أخرى غير الأهرام!"

ماذا قرأ الضابط الشاب خلال الأشهر الثمانية عشر التى قضاها فى الكلية العسكرية، بانتظار نجمة ملازم ثانى، التى حملها فى ١ يوليو ١٩٣٨؟ المجموعة الأولى من الكتب أكثرها يتعلق بسير رجال مشهورين : بوناپرت (٤ كتب)، مصطفى كمال اتاتورك، الإسكندر، بسمارك فوش، غاربيالدى، هندنبرغ، لورنس، مالبوروغ، ونستون تشرشل، غوردن (كتابان)، وغيرهم. المجموعة الثانية كانت تتعلق بالتاريخ والمياسة المصرية والعربية (١٢ كتابا، منها كتب عبد الرحمن الرافعى الثلاثة الأولى عن تاريخ الحركة الوطنية) ؛ العديد من الأبحاث العسكرية، المجلات الدورية بما فيها العدد الأسبوعى من مجلة "التايمس" (لندن) و "المجلة الجغرافية" (الأميرالكية)، وخمس مجلات أخرى باللغة الإنجليزية. فى تلك الفترة كان نابليون موضع

اهتمام جمال عبد الناصر الأساسى. مع تاريخ ألمانيا، مناقشة القوة البريطانية المحتلة، إذ أنه يمكن إيجاد ثلاثة كتب عن ألمانيا على لائحة قراءاته. وكان على نفس اللائحة أيضا ثلاثة كتب من تأليف ليدل هارت وثلاثة كتب لونغستون تشرشل.

فى عام ١٩٤٣، وبعد أن حصل على رتبة نقيب أركان حرب، عاد جمال عبد الناصر إلى الكلية الحربية بصفة أستاذ، فراح يطالع بنهم. وكانت أكثر مطالعته، هذه المرة تتعلق بمصر فى إطارها المتوسطى (٢٥ كتابا)، واجتنبته المعجزة اليابانية (٣ كتب)، وألمانيا الهتلرية (كتابان). وأصبح مطالعا على مؤلفات كلاوفيتز وأعاد قراءة توفيق الحكيم بالاضافة إلى تزويد نفسه بثقافة عسكرية نظرية عميقة (كلاوفيتز، فولر، ليدل هارت، ليندسل، وأهم لنشرات الرسمية للبريطانية). ولأول مرة بلغت عبد الناصر للمعطيات الاقتصادية (كتاب بونيه Bonne عن الشرق الأوسط)، ويهتم بحرب البوير، ويقرا كتب أندريه سيفريد وشارل رو ولرنولد ويلسون حول السويس وبينما^(١٦) ولاشك أن تجربة معركة العلمين أغنت هذه القراءات وأعطت لمحاضرات النقيب عبد الناصر، أستاذ للتاريخ فى كلية الأركان عام ١٩٤٣، قيمة خاصة فى نظر الضباط الشباب الذين بدأ عبد الناصر يختار من بينهم من سيشكلون - فيما بعد - منظمة للضباط الأحرار. كان العقيد أنور السادات للوحيد، من بين المسؤولين العسكريين، الذى نشر، عام ١٩٥٧، مجموعة من الوثائق التى تشكل فى نظر جمال عبد الناصر نفسه، "خلاصة الأسباب الخفية والدوافع النفسية لثورتنا السلمية"^(١٧). وكان أنور السادات، حتى عام ١٩٥٢، أحد زعمى للضباط الأحرار، والمسؤول عن "الشعبة المدنية" التى جهزت النظام بخبرائه الأولين وإطاراته المدربة لمساعدة النواة العسكرية الآتية من "الشعبة العسكرية".

وعدا الكتب الثلاثة القريبة من السير الشخصية، أى "فلسفة الثورة"، وكتابى أنور السادات، بالإضافة إلى "مصير مصر" للواء نجيب (١٩٥٥) - حيث يظهر هذا الأخير بمظهر الإصلاحى المعتدل والمتأثر بالليبرالية الوفدية والإصلاحية الإسلامية - فإننا لامتلك للمعلومات الكافية التى بحق للمرء أن ينتظرها من المسؤولين الآخرين على رأس حركة الجيش. وكل ما

نملكه لا يتعدى بضع مقالات لصالح مسلم، مبثورة في "التحرير" و"الشعب"،
ودراسة مختصرة للعقيد ثروت عكاشة^(١٨). وكذلك مجموعة مهمة من مقالات
خالد محي الدين في "المساء" التي أشرف عليها من سبتمبر ١٩٥٦ حتى
مارس ١٩٥٩. ولكن للقضايا الأساسية بقيت في الظل وبقي معها أهم زعماء
الحركة. ولا يبدو أن الذين ساهموا في الأحداث وكانوا لقرب مشهودها،
مستعدون للكلام في الظروف الحالية.

وقد نشر أستاذ شاب من أندلانا، ب. ج. فاتيكوتس، جدولاً دقيقاً
بالعناصر الثقافية التي دخلت في تكوين عشرين ضابطاً، جميعهم أعضاء
في اللواة للقادة للضباط الأحرار.
وهذه هي أهم للمعلومات التي يتضمنها الجدول حول موضوع التكوين
الأيديولوجي :

- ١- جمال عبد الناصر: بكباشي (عقيد) أركان حرب في سلاح المشاة. ٥ أشهر
في كلية الحقوق. أستاذ في مدرسة للمشاة وفي مدرسة الإدارة وكلية
الأركان. علاقات مع الوفد ومع الإخوان المسلمين، وأخيراً مع
المنظمات الماركسية.
- ٢- عبد الحكيم عامر: صاغ أركان حرب في المقر العام. عضو في منظمة
الإخوان المسلمين.
- ٣- عبد اللطيف البغدادي: بكباشي أركان حرب في السلاح الجوي. يحمل
شهادتي للكليتين الحربيتين من الدرجة الأولى (البر والجو). مهمة في
اليمن (١٩٤٨). ملحق في شركة مصر للطيران عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨
(مما جعله يكسب ثقة "مجموعة مصر" فيما بعد)، ثم قائد مطار غرب
للقاهرة (١٩٤٨). شارك في عمليات السويس ضد البريطانيين (١٩٤٠-
١٩٤٢).
- ٤- كمال الدين حسين: صاغ أركان حرب في سلاح المدفعية. أستاذ في كلية
الأركان. عضو منظمة الإخوان المسلمين. أشرف على تدريب الفدائيين
في ١٩٤٧ و١٩٤٨.
- ٥- حسن إبراهيم: صاغ في السلاح الجوي. عضو في حزب "مصر
للثقة" مهمات في الخارج بعد ١٩٤٥.

- ٦- خالد محيى الدين : صاغ أركان حرب فى سلاح المدرعات.
بكارلوريوس فى العلوم الاقتصادية والتجارية من جامعة القاهرة
(١٩٥١). عضو فى المنظمات الماركسية
- ٧- زكريا محيى الدين : بكباشى أركان حرب فى سلاح المشاة.
- ٨- محمد نجيب لواء أركان حرب ليسانس فى الحقوق من جامعة القاهرة
(١٩٢٧). قائد سلاح المشاة (١٩٥٠-١٩٥١). مرشح الضباط الأحرار
لرئاسة نادى الضباط.
- ٩- أنور السلات: بكباشى فى سلاح المشاة. عضو حزب "مصر الفتاة"، ثم
منظمة الإخوان المسلمين. نظم عمليات التخريب ضد البريطانيين فى
١٩٤١-١٩٤٢.
- ١٠- جمال سالم: بكباشى فى السلاح للجوى. عضو للحزب الإشتراكي
المصرى (مصر الفتاة سابقا).
- ١١- صلاح سالم: صاغ أركان حرب فى المقر العام. أستاذ التكنيك فى كلية
الأركان.
- ١٢- حسين الشافعى: بكباشى أركان حرب فى سلاح المدرعات. عضو سابق
فى منظمة الإخوان المسلمين.
- ١٣- ثروت عكاشة: بكباشى أركان حرب. حائز على دبلوم معهد الصحافة
فى جامعة القاهرة (١٩٤٤)، ثم على شهادة الدكتوراه فى
الأدب (الموربون ١٩٦٤). ملحق عسكرى.
- ١٤- كمال رفعت: بكباشى فى سلاح المشاة. عضو فى منظمات ماركسية
(١٩٤٧-١٩٥١). نشاط معاد للبريطانيين (١٩٥١-١٩٥٢).
- ١٥- توفيق عبد الفتاح: بكباشى أركان حرب فى سلاح المشاة.
- ١٦- محمد محمود ناصر: لواء فى الملك الطبى. خريج كلية الطب فى
جامعة القاهرة (١٩٣٦).
- ١٧- عباس رضوان: بكباشى أركان حرب فى سلاح المشاة. أستاذ فى
مدرسة المشاة.
- ١٨- فتحى رزق: لواء فى ملك المواصلات.

١٩- حسين نو الفقار صبرى: بكباشى فى سلاح الجوى. خريج الكليتين الحرييتين (البر والجو). نشاط معاد للبريطانيين بالتعاون مع المارشال رومل عام ١٩٤١^(١٩).

ينبغى إضافة سير أخرى، لاسيما سير البكباشى يوسف صديق- عضو للحركة الديمقراطية الشيوعية سابقا- والبكباشى رشاد مهنا، المرتبط بالإخوان المسلمين، والبكباشى على صبرى من سلاح الطيران، والصاغ عبد القادر حاتم. وينتمى على حسن نو الفقار صبرى وثروت عكاشة إلى الطبقة الأرستقراطية الحاكمة سابقا، ولكن المعلومات عن ضباط اللوادر العسكرية المتوسطة ما تزال مفقودة فيما يتعلق بمحيطهم الاجتماعى وأيديولوجيتهم فى فترة وقوع الانقلاب. ويبدو أن نسبة مرتفعة من الضباط كانت تنتمى، بطريقة أو بأخرى، إلى المنظمات الوفدية أو إلى الجمهور الوفدى، حتى سقوط الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما كان على الملك فاروق أن يخضع للطلبات البريطانية بعدما حاصر الجنود والديابات قصره. ألم يكن جمال عبد الناصر نفسه، عام ١٩٣٥، رئيسا للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية التى كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والنظام الدستورى؟ بين هؤلاء الضباط القياديين الثلاثة والعشرين، ثلاثة فقط (على صبرى وحسين نو الفقار صبرى وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة أوروبية، نظرا لبيئتهم الاجتماعية ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا. أما الآخرون، أى عشرين من ثلاثة وعشرين، فينتمون إلى بورجوازية المدن والريف الصغيرة، وهى الطبقة التى أظهرنا ارتباطاتها بالقومية الإسلامية أو بالجماعات المؤيدة للفاشية. وهكذا، وخاصة بعد فبراير، يجب للنظر إلى الغالبية الساحقة لقيادة الضباط الأحرار على أنها تنتمى إلى الفريقين المعارضين لليبرالية العقلانية والديمقراطية التى كان يمثلها، عام ١٩٥٢، الوفديون والماركسيون، أى منظمات الجبهة الوطنية. ويمكن الافتراض أن النسبة نفسها كانت موجودة فى صفوف رتب للقوات المسلحة المختلفة، عند الانقلاب، أو على الأقل بعد التطهيرات المنتابغة التى عقت تسلم السلطة، وبنوع خاص بعد طرد اللواء نجيب. الآن وقد حددنا الإطار التاريخى، يصبح من الممكن تعيين الاتجاه العام لأيديولوجية النظام العسكرى بشكل عقلائى.

لن النظام العسكرى، ككل كائن يطالب بوجود مستقل حر، يؤكد ذاته بمعارضته للآخرين. وقد قاوم طوال الحقبة الأولى، فى كل المجالات وبصورة عنيدة، جناحى الاتجاه العقلانى والليبرالى الديمقراطى فى الفكر المصرى. ولا شك أن أشكال هذه المقاومة اختلفت كما اختلف عنفها. ولم تكن هذه مسألة مبادئ فقط، بل مسألة تكتيك أيضا. لكن المعارضة ظلت تحدد صورة للنظام واتجاه أيديولوجيته.

على أثر أحداث السويس رفض النظام مجموع الحضارة والقيم الغربية، بتهمة الاستعمار. وأصبح كل ما قدمه الفرنسيون والإنكليز - وهو جوهر العلاقات بين أوروبا ومصر منذ بونابرت ومحمد على - مشبوها ومنهما. والواقع أن العدوان الثلاثى أعطى الحكام العسكريين الفرصة لتصفية حساباتهم مع تلك الأنجلجنسيا ذات الثقافة الفرنسية - الإنكليزية، ولتى أعطت، حتى ١٩٥٦ أو حتى ١٩٥٨، القسم الأكبر من المعلمين والصحافيين والكتاب والمفكرين والفنانيين والحقوقيين والدبلوماسيين المصريين. لم ينحصر العدوان فى المجالين العسكرى والسياسى، فقد أدرك الحاكمون أن احتكار السلاح يولجه احتكار آخر، أشد خطرا فى الأمد البعيد وهو احتكار الثقافة. وكان يوبيل جامعة القاهرة الذهبى مجالا لتأجج لجمال عبد الناصر، فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨، فرصة تحديد نظرته إلى الثقافة: "لقد فات شعبنا العربى تطوران هامين من أكبر التطورات التى أثرت فى الجنس البشرى كله، وأقصد بهما، تطور البخار وتطور الكهرباء. وحينما كان العالم يدخل عصر البخار، كنا نحن لا نزال نعيش تحت سيطرة أوهام القرون الوسطى. وحينما جاء عصر الكهرباء كنا بالكاد نكاد نخطو الخطوات الأولى بعيدا عن هذه الأوهام... إن مواجهة عصر الذرة وعصر الفضاء، ليس مجرد سعى وراء للبحث العلمى، وإنما هذا العصر يحتاج إلى إعداد فكرى ومعنوى وروحى... ولقد كان يمكن أن يوجد الجمال والسيارة فى وقت واحد، ولكن الجمال لا يمكن إطلاقا أن يكون له وجود فى عصر الصواريخ... إن المعرفة ستكون فى العصر القادم هى القوة الحقيقية، هى الحرية الحقيقية. أنتم تعرفون أننا من الناحية السياسية نقاوم احتكار المعرفة... كذلك هناك مسألة أحب أن أحدثكم عنها فى إيجاز، ولكن فى صراحة. لقد عشنا حتى الآن فى نهضتنا الحديثة عالية على أفكار ومخترعات صنعها غيرنا فيما خلا جهودا

فربية متأثرة، ولم يعد يكفينا في العالم المتحضر أن نفخر بأننا في هذا الإقليم قد رفعنا مشعل الحضارة لأول مرة، ومن الإسكندرية، فتسلمته أثينا. كذلك لم يعد يكفينا كعرب أن نباهي بأننا حفظنا علوم الحضارة وأفكارها بينما كانت أوروبا غارقة في ظلام تقرون للتوسطى، ثم سلمنا للتراث إليها في مطلع عصر النهضة، وذهبنا نغط في نوم عميق... علينا أن نتحول إلى قوة خلاقة... وأن نعد أنفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لانهائية لها، فإن العلم والفكر يسيران إلى الأزل من غير حد لو نهاية...^(٢٠).

وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٩، عاد عبد الناصر فأكد فكرته، وهو يتكلم أمام أستاذة جامعة الإسكندرية: "أن الصراع في عالم اليوم لم يعد صراع السلاح، بل أصبح صراع العلم. ولهذا أصبح للعلم أسراراً ممنوعة وأسراراً محفوظة. علينا اليوم، إذا أردنا أن نبني بلادنا ونطورها، أن نعمل على استخراج العلم بأبدننا، واستخراج الأفكار بعقولنا. في إمكاننا اليوم أن نستعين بالدول الأخرى ضمن حدود مواردهم، ولكن علينا أن نحصل بمجهودنا الذاتي على ما يمنع عنا..."^(٢١).

هذان النداءان، وخاصة نداء ١٩٥٨، صدرا في سكرة "مرحلة باندونج"، أربع سنوات فقط بعد التطهير اللواسع الذي أصاب ٧٠ أستاذا ومساعداً في جامعات مصر. وكان كل الذين لحقهم التطهير - وبينهم أستاذة كبار - ينتمون إلى الجناح الليبرالي، وفنيين كانوا أم ماركسيين، مفكرين متحررين أم مجرد أنصار للنظام الدستوري، ولم يعد أحد منهم إلى منصبه. ورافق حملة ١٩٥٦ تعيين الصاغ كمال الدين حسين المعروف بولائه أكثر مما هو معروف بثقافته^(٢٢) وزيراً للتعليم، وذلك بغية استعادة السيطرة على للجامعات وتطهير الحركة الطلابية من العناصر المعارضة للخطوة، وتغيير هيكل وموظفي هيئة التعليم على مختلف المستويات. وهكذا أبعد الجهاز الذي يتمتع بخلفية ليبرالية - من المديرين العاميين إلى المديرين للمعاونين إلى المدراء إلى المفتشين العاميين والمفتشين - ووضع الجهاز في يد محمد سعيد العريان، أحد دعاة القومية الإسلامية المتعصبين وعدو الثقافة الغربية لللدود فانتقم باستبعاد الأساتذة الذين عينوا أو تتلمذوا على أحمد لطفي السيد وطه حسين ونجيب الهلالي.

للشيء الوحيد الذى صمم النظام على التنبأه وإخاله فى تراث مصر العربية هو علوم وتقنية أوروبا وأميركا. ورئيس الجمهورية كان يشدد على هذه الناحية كلما تحرك فى الميدان الثقافى. من هنا كان هذا للتوسع الغربى فى تبعثت إلى الخارج بعد السويس. صحيح أن عدة آلاف من الطلاب أرسلوا إلى الاتحاد السوفياتى وتشيكوسلوفاكيا وعدد من البلدان الاشتراكية، لكن الرقم القياسى كان لألمانيا الغربية التى بلغ عدد الطلاب المصريين الذين أرسلوا إليها خمسة آلاف، ثم تليها الولايات المتحدة. وحيث أن فرنسا وبريطانيا استبعدتا فى تلك الفترة، فقد وجهت للبعثات نحو دول محايدة نميبيا، كالنمسا وبلجيكا وسويسرا وخاصة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨.

كان من المنطقى الإبلاغ رفض الثقافة الغربية للتقليدية، بالنسبة لمصر، خلال فترة ١٩٥٦-١٩٥٨، فى أى وقت من الأوقات حدة الحملة الصليبية للحاقدة التى شنت على الماركسية، لاسيما فى سنتى ١٩٥٩-١٩٦٠. إذ أن الخصم، هذه المرة لم يكن فقط يمثل الجناح المقاتل باسم الثقافة الأوروبية، وإنما يمثل أيضا أيديولوجية عالمية ملحدة، لايسع للقومية العربية القبول بها. وسوف نعالج هذه النقطة فيما بعد. ونكتفى الآن بتسجيل الفروق فى ردود فعل العسكريين تجاه جناحى الثقافة الأوروبية. ماذا بقى فى الميدان، بعد هذا للرفض المزيج ؟

الإسلام، لولا، كما علمه محمد عبده ومدرسته، والذى وصلت أفكاره إلى قسم كبير من للضباط الأحرار بواسطة الإخوان المسلمين. ثم يأتى ثانيا مساهمة الجناح للمرتبط بالبورجوازية للصناعية الكبيرة (مجموعة بنك مصر). "أخبار اليوم" الخ ويتكون من عناصر أيديولوجيا لوتوقراطية للفاشية، تغلب عليها الصبغة الألمانية أكثر من الصبغة الإيطالية. وهنا قام حزب أحمد حسين نو للتسميات المتعددة، "والحزب الوطنى الجديد" لفتحى رضوان، بمهمة الوساطة بين هذه الأيديولوجية وقطاع مهم من الجهاز العسكرى.

وكان هذان التياران يلتقيان فى إطار خلفية تسيطر على المجموع:
إطار القومية المتصلبة، تحركها الإرادة فى بعث عزة مصر المهانة. سيكون

الإسلام والقومية الاشتراكية، ولا شيء أكثر، وسيلتين لبلوغ الهدف، هذا على الأقل في نظر جمال عبد الناصر خلال سنوات البحث.

في خنادق حرب فلسطين، في "عراق المنشية"، حيث سلك سلوك القائد والتبطل، رجع جمال عبد الناصر إلى نفسه : "كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر..." هذا ما كتبه بعد ست سنوات في "فلسفة الثورة". واستشهد بكلمات العقيد أحمد عبد العزيز، الذي قتل في المعركة، بينما كانت قيادة الأركان العامة وحاشية الملك تعقد صفقات الأسلحة الفاسدة: "أن ميدان الجهاد الأكبر هو في مصر..."

في مصر، حيث يجب خوض معركة في سبيل الأفكار والعواطف. مع أي قوى ؟ طرحت المشكلة بشكل حاد عام ١٩٥٩، في فترة الهجوم الكبير على الماركسيين المصريين وقبل ذلك كانت الأنجلجنسيا ذات الثقافة الأوروبية الليبرالية قد بدأت تتراجع، على أثر تنحية اللواء محمد نجيب. وبعد أحداث السويس، أصبح أفراد الأنجلجنسيا أناسا مشبوهين. وأخيرا دب الرعب في صفوفهم عندما لقي القبض على فريق كبير من الشيوعيين والنقامين.

إذن، كان عام ١٩٥٩ عام إعادة البناء الأيديولوجي. صحيح أن الجهاز الإداري أصبح يملك وزلة الثقافة والإرشاد القومي، حيث حل ثروت عكاشة محل صلاح سالم وفتحى رضوان. ولكن كان يجب إخضاع الفكر للأيديولوجية على المستوى النظري وتكوين العناصر الأولية لمذهب جديد. ولم يكن أحد يستطيع القيام بهذه المهمة إلا المفكرين. لذلك كان من الضروري تجميع أولئك الذين أبدوا استعدادا للعمل لملء مراكز النخبة التي أبعثت بالقوة. خلال خريف ١٩٥٨، فكر الرئيس عبد الناصر بمشروع مدرسة كوادر كان ينوى أن يعهد بها إلى خالد محي الدين. وبعد أشهر قليلة استؤنف الاضطهاد، فأهمل المشروع.

وشهد عام ١٩٦٠-١٩٦١ تكوين الرابطة الاشتراكية العربية برئاسة كمال رفعت وتضم للمهدى بن بركة من المغرب، كلوفيس مقصود وجبران مجدلاوى من لبنان، فؤاد الركابي من العراق، ومحمد عودة وأحمد بهاء الدين وكامل زهيرى ولطفى الخولى من مصر، بالإضافة إلى آخرين.

وترأس الدكتور عبد القادر حاتم، وزير الدولة المسؤول عن قضايا الصحافة والإذاعة، مجلس إدارة الرابطة المصرية للعلوم السياسية التي ضمت أسماء الدكتور يحيى عويس، العقيد كمال الدين عبد الرحمن، سيد إبراهيم، محمد صائق عقل، سعد جلال، عبد السلام أبو السعود، كمال عبد العزيز، وسيد البدوي (٢٣). وفي عام ١٩٥٩، أسس الصاغ أمين شاكر، السكرتير الخاص السابق لرئيس الجمهورية، رابطة الوعي الوطني، بمساعدة في ذلك عدد من الأساتذة بينهم محمود الجوهري، محمد متولى (حاكم المنولية في ذلك الوقت)، رشاد رشدي -يضاف إليهم أحمد محمود عبد النبي. وبين الأعضاء نلاحظ أسماء علي أندراوس، محمد شاكر، أبو كرم، محمد عزت عبد الوهاب، صلاح عامر، الدكتور أحمد أبو زكري، الدكتور محمد النبوي، محمود المهندس (وزير الصحة في ذلك الوقت) ومحسن الرئيس (٢٤).

وأسس فريق من الأساتذة والإخصائيين، برئاسة الأستاذ محمود يوسف الشواربي، رابطة البحوث والتوجيه القومي التي ضمت في مجلس إدارتها كلا من محمود حسب الله، محمد عبد المنعم لبيب، إسماعيل سري، الأستاذ عثمان أمين، الأستاذ إبراهيم أنيس، عبد الفتاح نجيب، محمود حسنين، عبد الحى حجازي، أحمد حسني محمود، ضياء الدين الرئيس، عباس الأتربي، واللواء نجيب عفيفي (٢٥).

وعام ١٩٥٩، تأسست هيئة باسم لجنة التربية القومية بدت وكأنها مكلفة بمسئولية خاصة ويرأسها صلاح الدسوقي (محافظ للقاهرة فيما بعد) مع ١٥ عضوا: مراد غالب، سفير في موسكو، الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن وكيل وزارة التخطيط، الدكتور عبد الله العريان، أستاذ للقانون الدولي العام في جامعة القاهرة، كمال رفعت، رفعت المحجوب، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة القاهرة. سمير فهمي، مهندس، أحمد مختار قطب، رئيس المحكمة المكلفة بقضايا الصحافة (السياسية)، الدكتور سعيد النجار، أحمد عبده الشرباصي، سعيد العريان، الدكتور نظمي لوقا، الدكتور مصطفى كمال حلمي، حسن الساعاتي، عالم الاجتماع، محمود كامل، الدكتور حسن عبد الفتاح، الدكتور عبد الله العربي. وكان هدف هذه الهيئة تدريب قيادات الشباب وصياغة مذهب قومي. ومن بين الأعضاء المرموقين

تجدر الإشارة إلى وزير الدولة كمال رفعت، الذي كان قد شرع يبرز أكثر فأكثر كمفكر للمجموعة للوزارية.

وأسست تلك المجموعة كذلك في إبريل - مايو ١٩٦٠، رابطة كان مدتها المحدد دراسة الاشتراكية المعاصرة على الصعيد النظري. ومن بين أعضائها: مراد غالب، صلاح نسوقي، إبراهيم حلمي عبد الرحمن، أحمد مختار قطب، وبعض الصحفيين أمثال أحمد بهاء الدين أساتذة جامعة واقتصاديين ورجال أعمال^(٢٦).

وانشئ أيضا المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية برئاسة الروائي العقيد يوسف السباعي من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١، إلى أن تخلى عن منصبه لوزير الثقافة والإرشاد القومي، ثروت عكاشة، وأنشأ مركزا للدراسات السياسية العربية والأفريقية والأمسيوية بإدارة للجنة القانونية والسياسية^(٢٧). وكانت هذه لجنة من الخبراء تجمع عددا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية الجديدة التي أنشئت عام ١٩٦١ في جامعة القاهرة حيث كان التدريس في أيدي مجموعة من الأساتذة للشبان، أبرزهم العميد محمد زكي الشافعي، بطرس بطرس غالي، عبد الملك عودة، حلمي مراد، سعيد النجار، وهيب مسيحة، محمد البدرى، سويلم العمرى، وآخرون يعملون في هيئة تحرير المجلة نصف الشهرية (الأهرام الاقتصادية)، التي يديرها بمهارة بطرس بطرس غالي^(٢٨). وأخيرا، وأعيد تنظيم المجموعات الصحافية، مرة أخرى، في إبريل ١٩٦٢. فأصبح مجلس إدارة "دار للتحرير" الآن برئاسة كمال الحناوى وعضوية مصطفى بهجت بدوى (مدير إدارة)، كمال الشناوى، مصطفى المستكاوى، حلمي سلام، ناصر الدين النشاشيبي، موسى صبرى، أمين أبو العينين، بالإضافة إلى ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال. وأصبحت مجموعة "أخبار اليوم" برئاسة مصطفى أمين تضم سيد أبو النجا كمدير إدارة؛ وتآلف مجلس الإدارة من: أحمد بهاء الدين، حسين فهمي، قاسم فرحات، بالإضافة إلى مندوبين عن العمال والمستخدمين. ورأس "دار الهلال" على أمين، يساعده عبد الرؤوف نافع كمدير إدارة، وتآلف مجلس الإدارة من: أمينة السعيد، صالح جودت، أنيس ملكي، فكرى أباطة (مستشار التحرير العام)، مع مندوبى العمال

والمستخدمين. أما هيئة "روز اليوسف" فقد ترأسها إحسان عبد القدوس (الذى كان مدير الإدارة فى نفس الوقت) بمساعدة يوسف المصباحى (مدير إدارة ثان)، وعضوية عبد الغنى عبد الفتاح، ومندوبا العمال والمستخدمين. وكان قد أعيد تنظيم هيئة "الأهرام" قبلا برئاسة محمد حسنين هيكل، ونعوم بحرى كمدير إدارة، ومجلس إدارة مؤلف من توفيق الحكيم، بشارة تقلا، محمد فؤاد إبراهيم، جمال العطفى، ومندوبا العمال والمستخدمين^(٢٩). كان هذا هو الجناح "العصرى".

أما الاتجاه الإسلامى الذى وصفنا نشاطه وأهميته فى بناء إيديولوجية للضباط الأحرار، فإنه جهاز هو الآخر بوسائل جديدة للعمل.

تأتى جامعة الأزهر، التى يعود تاريخ تأسيسها إلى ألف عام، فى طليعة هذا الاتجاه. فى ٢٢ يونيو ١٩٦١، وافق مجلس الأمة على مشروع قانون يقضى بإعادة تنظيم هذه الجامعة. وقد استوحى المشروع أهم أفكار الشيخ محمد عبده فى أوائل القرن للحالى. وأخذ الأزهر يصبح جامعة إسلامية حقيقية يستطيع حملة شهادات التعليم الابتدائى والثانوى الانتساب إلى كلياتها الأربع الجديدة: الشريعة الإسلامية، أصول الدين، الدراسات العربية، العلاقات العامة والإدارة، بإشراف رئيسها الدكتور محمد البهائى^(٣٠). وبالتالى فصلت السلطة الدينية عن المهام التربوية، وأسندت إلى شيخ الأزهر محمود شلتوت. وأشرف على جميع هذه المهمات وزيران، كمال الدين حسين وكمال رفعت، وعين الدكتور للبهى وزيرا فى سبتمبر ١٩٦٢.

أما المركز للرئيسى الآخر فكان وزارة الأوقاف. وقد عهد بها إلى الأمين العام السابق لهيئة التحرير، الصاغ أحمد عبد الله طعيمة فى ١٦ أغسطس ١٩٦١. ولكن فى ١٩ أكتوبر، أصبح للمجلس الأعلى للشنون الإسلامية الهيئة المكلفة بالمهام النظرية والعملية، من دون الإدارية، للوزارة. وأنشئت سبع لجان مختصة يرأسها الشيخ محمد أبو زهرة، الدكتور حسين عارف، المستشار على على منصور، عبد الحليم الجندى، غيد العزيز العالى للمتوه، الأستاذ عثمان خليل، والسيد على السيد^(٣١). وأخذ الأستاذ عبد الله العربى يدير معهد الإسلامية الذى يدرّب أخصائيين فى الشئون الاقريبية والأسبوية^(٣٢). وشكلت وزارتا الأوقاف والأزهر مجلسا للإرشاد الخلقى^(٣٣). وبحث أيضا فكرة إنشاء جبهة إسلامية لمواجهة الاحاد والفساد

فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية^(٣١)، وكذلك إنشاء مجلس أعلى للشئون الإسلامية فى وزارة الأوقاف^(٣٥) وبدأ مشروع إنشاء مركز للدراسات الإسلامية أكثر جدية. فقد جرى اقتراحه كمركز مصرى للدراسة والبحث فى شئون الإسلامية، على أن يجهز بوسائل ضخمة وبمجموعة من الأساتذة الأكفاء، وذلك لاتتزعزع المبادرة فى مجال الدراسات الإسلامية والاستشراق^(٣٦) وقد ظهر وكأنه يتبع نفس الطريق الذى سار فيه المعهد المركزى للدراسات الإسلامية الذى تأسس عام ١٩٥٥ بإدارة الأستاذ يحيى الخشاب.

قبل ذلك، فى سبتمبر ١٩٥٤، كان العقيد أنور السادات قد أخذ يدير المؤتمر الإسلامى الذى كان أمنيته للعام سابقا. وكان من بين أهداف المؤتمر، الذى كانت غايته ملء الفراغ الذى يتركه تحطيم منظمة الإخوان المسلمين والعمل لمد جسر بين القاهرة ومجموع العالم الإسلامى فى آسيا وإفريقيا والقارات الأخرى، من بين تلك الأهداف النقاط التالية:

١- نشر الثقافة الإسلامية بدون حواجز، وتهينة الشعوب الإسلامية التى تتمسك بقوة بتعاليم الإسلام ومبادئه الخلقية لرفع مستواها التربوى والاجتماعى.

٢- تنسيق سياسة الدول الإسلامية الاقتصادية للسماح لها بالعمل المشترك فى سبيل استغلال موارد البلدان الإسلامية الاقتصادية.

٣- للتعاون فى تزويد كل أمة مسلمة بأفضل نظام إدارى ومالى... "وقد فهم أن "المؤتمر (الإسلامى) والجامعة العربية سيعاونان لتحقيق هذه الأهداف. وتتشكل كل من اللجان الثلاث - الثقافية، الاقتصادية، الإدارية والمالية - من "خبراء مسلمين"^(٣٧) وبذل المؤتمر نشاطا ملموسا فى البحث وفى الاتصال مع الشعوب الإسلامية ولاسيما فى إفريقيا السوداء. وأصبح كمال الدين حسين، الذى كان بمثابة رئيس الوزراء التنفيذى للإقليم المصرى والمسؤول عن "الاتحاد القومى"، رئيسا للمؤتمر محل أنور السادات فى ٢٦ يناير ١٩٦١، يعاونه إبراهيم الطحاوى، كأمين عام، ومحمد سعيد العريان كأمين عام مساعد^(٣٨) وهكذا تم تركيز الجهاز الأيديولوجى بجناحيه.

هوامش الفصل الخامس

- ١- "لزمة المثقفين - ٢-"، "الأهرام"، ١٦ يونيو ١٩٦١.
- ٢- جمعت كل هذه المقالات والوثائق في كتاب لهيكل بعنوان "لزمة المثقفين" (القاهرة، ١٩٦١) ويقول هيكل أنه تلقى ٥٠ ألف رسالة من القراء حول المناقشة (الأهرام ٢١ يوليو ١٩٦١).
- ٣- يقول لطفى الخولي إن طبيعتهم مزدوجة : من جهة يشكلون وحدة لعملهم الفكري المشترك، ومن جهة ثانية، وبنفس الوقت، يتنافسون فعليا لاختلاف وضعهم الاجتماعي (الأهرام ١٢ مارس ١٩٦١). ولكن هذا ينطبق على للرأسماليين والقادة السياسيين، إلخ... وليس جوهر القضية هنا. وقد ميزت في دراستي "المثقفون والثقافة" عام ١٩٥٨ التي نشرتها "المساء" بين "المثقفين" الذين يعطون الثقافة و"المثقفين" الذين يستهلكونها وفقا لوجهة نظر غرامشي. "درسات في الثقافة الوطنية"، ص ٢٠٠ - ٢٠٥، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧).
- ٤- رئيس قسم الأبحاث في البنك الصناعي حاليا، ومؤلف عدة كتب أبرزها "لزمنا الانتصالية" (القاهرة، ١٩٥٦) وكان يساهم في تحرير "المساء".
- ٥- استاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الجديدة ومؤلف عدة كتب هامة.
- ٦- ورنيت في "الأهرام"، ٣١ مايو ١٩٦١.
- ٧- استاذ الادب الإنكليزي في جامعة القاهرة حتى عام ١٩٥٤، ملحق بهيئة الأمم المتحدة، واحد كبار المثقفين في مصر المعاصرة، مؤلف عدة دراسات أدبية وفلسفية. منها : "بلوتولاند وقصائد أخرى" (١٩٤٧). "في الأدب الإنكليزي الحديث" (١٩٥٠). "المسرح المصري" (١٩٥٣). "دراسات في أدبنا الحديث" (١٩٦١). "المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث" جزءان (١٩٦٢ - ١٩٦٣). "لغراب" (١٩٦٢). بعد حملة الاضطهاد عام ١٩٥٩ أسهم في تحرير "الجمهورية" ثم "الأهرام" وأصبح مديرا مشاركا في مشروع الموسوعة العربية. في آخر كتاب له "العناء أو تاريخ حسن مفتاح" (بيروت، ١٩٦٦) يشن المؤلف هجوما شديدا على للشيوعية المصرية في مقامة النظرية وفي سياق القصة نفسها.
- ٨- أحد منظري حزب البعث للقومية العربية، مؤلف عدة كتب، لاسيما "نحو اشتراكية عربية" (بيروت، ١٩٥٧)، و "لزمة اليسار العربي" (بيروت، ١٩٦٠). مثل الجامعة العربية في الهند حتى عام ١٩٦٦.
- ٩- استاذ مساعد للأدب الإنكليزي في جامعة القاهرة، مؤلف عدة كتب باللغة الإنكليزية، يساهم في "الأهرام" و "الأهرام الاقتصادي".

١٠- "الأهرام"، ١٠ يوليو ١٩٦١.

١١- "لزمة للمثقفين - ٤ -"، "الأهرام"، ٣٠ يونيو ١٩٦١.

١٢- "روز اليوسف"، عدد ١٢٤٤، ١٥ مارس ١٩٥٤.

١٣- "الحياة حركة وجهل"، عدد ١٢٢٤ (٥ يناير ١٩٥٤). وما هو أكثر من ذلك أن الرئيس عبد الناصر لم يتردد في الاعتراف بأنه : "منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة، ولكن كانت هناك ستة مبادئ أساسية، منها للقضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على استغلال رأس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولقد وضعنا هذه المبادئ الستة أمامنا دائما ورحنا، يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، على ضوء التجربة الوطنية، نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق لتنفيذ هذه المبادئ . (مقابلة مع شبكة إذاعة كولومبيا نقلت في الأهرام ، ٢٦ أغسطس ١٩٦١).

١٤- كتاب جمال الدين شبال، "رفاعة رافع الطهطاوى"، (القاهرة، ١٩٥٨) بشكل بداية دراسة منظمة لهذا الرجل الذى طبع بطابعه الحياة الثقافية المصرية كلها من محمد على حتى يومنا هذا.

١٥- راجع أطروحتنا للثانية للدكتورة فى علم الاجتماع بالفرنسية : "الفكر الاجتماعى فى نهضة مصر القومية" وهى تعطى تحليلا منظما فى هذا المجال المجهول تقريبا وقد نشرت باللغات الفرنسية، والإيطالية، والإنجليزية.

١٦- ج. فوشه : "جمال عبد الناصر وفريقه"، باريس ١٩٥٩، ص ٧١ - ٧٣، ٩٤-١٠٤

١٧- مراجع وردت قبلا: كتب جمال عبد الناصر مقدمة كتاب "أسرار الثورة" فى أغسطس عام ١٩٥٧. نشرت دار الهلال عددا خاصا "للمصور يقدم جمال عبد الناصر"، حيث توجد بوفرة الوثائق التاريخية والصور عن حياة الرئيس وتاريخ العلاقات بين اليسار والاضباط الأحرار، منذ عام ١٩٤٢، حسب رواية خالد محيى الدين (ص ٦٢-٦٥).

حول هذا الموضوع. كما يرى من الخارج، هناك : تحقيق روجيه فيلان: "أشياء رايتها فى مصر"، باريس ١٩٥٢. مسيرة هامة بقلم ر. سان جون : "الزعيم"، نيويورك ١٩٦٠. دراسة سطحية بقلم ج. جومستين : "ناصر: الصعود إلى السلطة"، لندن ١٩٦٠. أحاديث عبد الناصر مع د. واين-سمورغان فى "الاستدأى تايمز" حزيران وتموز ١٩٦٢. وهذه الأحاديث تعطى عدة تفاصيل : "خلال السنتين اللتين تبتعا مظاهرات الأسكندرية (١٩٣٥)، كنت عضوا فى مصر الفتاة (حزب أحمد حسين). كان انقلاب ٢٣ يوليو حركة "٩٠ ضابطا" منذ ١٩٤٨، أخذ عبد الناصر يقرأ يتمعن لاسكى ونهر وحتى بيفن. فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، يوم حريق القاهرة، بدأ النهار بمظاهرة عنيفة لمصر الفتاة".

- ١٨- "ماذا جرى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٦٠؟" في الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٦٠. يلاحظ أن الكاتب يحدد تشكيل الضباط الأحرار رسمياً في الفترة بين نهاية حرب فلسطين وعام ١٩٥٠، بينما يلمح لنور السادات أنها تعود إلى ١٩٣٨، تاريخ أول لقاء، في حامية منقباد، بين جمال عبد الناصر ورفاقه. أما راشد البرلوي فيشير إلى عام ١٩٤٥.
- ١٩- فاتيكويونيس، المصدر المذكور، ص ٤٤-٦٨. العلاقة بين جمال عبد الناصر وكمال رفعت ليست مذكورة فيه.
- ٢٠- خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨، ص ٢٣٦-٢٣٨. راجع مقالنا : "جامعة القاهرة في عدها الخمسيني" في "المساء" (٢١ ديسمبر ١٩٥٨).
- ٢١- "خطب الرئيس جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع للثورة" (٢٣ يوليو ١٩٥٩)، ص ١٠٧-١١٣ القاهرة، ١٩٥٩.
- ٢٢- جوابا على سؤال حول قراءاته المفضلة مقال "الأخبار والقومية العربية" ("الأهرام")، ٩ مارس ١٩٦٠.
- ٢٣- "الأهرام"، ٢١ يناير ١٩٦٠.
- ٢٤- "الأهرام"، ٢٧ فبراير ١٩٦٠.
- ٢٥- "الأهرام" ٢٣ أبريل ١٩٦١.
- ٢٦- "الأهرام"، ٧ و ١٥ أبريل ١٩٦١. "روز اليوسف"، عدد ١٩٥٨، ٢١ مارس ١٩٦١.
- ٢٧- "الأهرام"، ٧ يونيو ١٩٦٠.
- ٢٨- "الأهرام"، ٢٩ أبريل و ١ يوليو ١٩٦٠.
- ٢٩- "الأهرام" ١٩ و ١٨ أبريل ١٩٦٢، ٨ أغسطس ١٩٦١، ٢٦ يونيو ١٩٦٢.
- ٣٠- للنصوص في "الأهرام"، ٢٣ يونيو، ١١ سبتمبر، ٧ أكتوبر ١٩٦١.
- ٣١- "الأهرام"، ١٦ يناير ١٩٦١.
- ٣٢- "الأهرام"، ١٠ و ٢٢ نوفمبر ١٩٦١.
- ٣٣- "الأهرام"، ١ يناير ١٩٦٠.
- ٣٤- "الأهرام"، ١ مارس ١٩٦٠.
- ٣٥- "الأهرام"، ٢٤ يناير ١٩٦٠.
- ٣٦- "الأهرام"، ٢٣ نوفمبر ١٩٦١.
- وهناك ملخص جيد في :

37-
147.

16, 1954. coc, xi. 30 (1954), p. 146-

٣٨- "الأهرام"، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٠ و ٢٧ يناير ١٩٦١. هذه هي أعداد الطلاب المبعوثين:
١١٤ مبعوثاً من الأزهر إلى آسيا، ٦٣ إلى أفريقيا، إلى أوروبا، ٦ إلى أميركا
لشمالية. كان هناك ٣٠٠٠ طالب أجنبي، من ٦٠ بلداً، في الأزهر. أعطيت ١٨٧٩ منحة
دراسية للطلبة الأجانب عام ١٩٦٢ من قبل الأزهر، و ٢٤٠٠ منحة من قبل المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ("الأهرام"، ٢٠ يونيو ١٩٦٢) هذه الأرقام بازدياد مستمر.

:

الفصل السادس

مراحل الحياد

لم يأت فتحى رضوان وإحسان عبد القدوس بجديد عندما شجدا على افتقار القيادة العسكرية لمياسة عامة ولأيدولوجية حتى عام ١٩٥٤. فلنلقى نظرة على كتاب "فلسفة الثورة" للصادر فى السنة نفسها ليس ثمة إشارة إلى الحياد الإيجابى لو حتى الحياد، ليس ثمة تعريف مبدئى بالنسبة للعلاقات مع القوى التى تتنازع العالم^(١). رغم ذلك فإن "الحياد الإيجابى" بدأ منذ ١٩٥٥-١٩٥٦ بمد جذوره فى أرض مصر. وإذا كان هذا الحياد أول العناصر الثلاثة الأساسية التى تكون أيدولوجية النظام العسكرى، مع القومية كخلفية عامة، فإنه مدين بهذه الأولوية لطبيعة المتطلبات المصرية نفسها. فإى حكومة مصرية لاتستطيع أن تعطى مكان الصدارة، بين مهامها الوطنية، للبحث عن فلسفة سياسية واجتماعية ما دامت القضية الأساسية أى قضية جلاء القوات البريطانية دون حل. والجهود السياسية والدبلوماسية التى بذلتها للحكومة لحل هذه المسألة، خاصة بعد أزمة ربيع عام ١٩٥٤، أثارت مجمل قضايا العلاقات مع الدول الغربية بشكل مباشر (على صعيد ما دعى "الدفاع" عن الشرق الأوسط، وبالتالي للعلاقات المباشرة بين مصر والولايات المتحدة) وبشكل غير مباشر (طبيعة الخطر الاسرائيلى قبل السويس).

وكان من الممكن فيما بعد فقط، أى بعد أن تكون مصر قد استعادت استقلالها للنظام أن يصبح بالإمكان وللضرورة بدء العمل فى البناء الأيدولوجى.

ولنعد إلى للذاكرة، ولو لقضاب، العوامل السياسية التى أسهمت فى هذا التوجه نحو الحياد^(٢). وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين : عوامل سلبية ناتجة عن موقف السياسة الغربية من الحكومة العسكرية، وعوامل إيجابية، وهى للتأثيرات الأيدولوجية والسياسية للبلدان الأجنبية.

وقد لعبت العوامل السلبية دورات رئيسية في إرغام عبد الناصر على العدول عن التوجه للتقليدي نحو أوروبا. وفي غمار للمفاوضات الإنكليزية - المصرية أطلق عبد الناصر هذه الملاحظة : "إن الحديث عن الحياد عديم الجدوى، ذلك لأن هذا التعبير خال من المعنى، وخاصة في زمن الحريق، إلا إذا كان للبلد المؤمن بمسياسة الحياد من القوة بمكان يجعله قادرا على حماية حياده"^(٣). وقال صلاح سالم، وزيره للثقافة والإرشاد القومي : "تستطيعون نعت سياستنا الجديدة بالحياد أو أى تسمية أخرى إذا شئتم. وقد يكون للبعض مفهوم آخر للحياد، أما ما نعنيه نحن فهو أننا نقف موقفا معاديا نرفض التعاون مع كل من لا يحترم كرامتنا وحريتنا، بينما نتعاون بصدق مع كل من يساعدنا ويسانئنا"^(٤). وباختصار فإن هذه المواقف هي أقرب ما تكون إلى مواقف الدكتور محمد صلاح الدين، وزير خارجية الوفد بين ١٩٥٠ و١٩٥١.

وثمة دلالات عديدة تشير إلى أن الصفقات التجارية الكبرى الأولى التي عقدت مع البلدان الاشتراكية، لم يكن الهدف منها في أذهان الحكام المصريين، سوى الضغط على الغرب، لا كثر ولا أقل. وقد أتاحت المعاهدة - المصرية، عام ١٩٥٤، الفرصة لعبد الناصر لكي يعزز قواه بكثير من الارتياح. كان للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، عن طريق برنامج للنقطة الرابعة، ينتشر ببطء. وفي السادس من أكتوبر ١٩٥٤ رصدت الحكومة الأميركية ٤٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر في الوقت الذي وصل فيه الجنرال الألماني فهد مباح إلى القاهرة على رأس بعثة عهد إليها بناء الجيش المصري الجديد. لم تكن هذه التصرفات سوى مناورات جانبية، فسرعان ما هيا الغرب خطة جديدة للعمل. ففي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقع الحلف التركي - العراقي في بغداد، وبعد انقضاء شهر على توقيعه انضمت بريطانيا إلى الحلف برز كاداة مهياة لأن تحل محل القاعدة البريطانية في السويس وأن تضمن استمرار النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. وفي ٢٦ فبراير،

أى بعد ستة أيام بالتحديد من تسلّم بن غوريون مهام وزارة الدفاع الإسرائيلية
شن الجيش الاسرائيلى هجوما عنيفا على المواقع المصرية فى منطقة غزة
مما لادى إلى سقوط ٣٨ قتيلًا و ٣١ جريحًا^(٥)

لم يعد بوسع عبد الناصر تجنب ما ليس منه بد. لقد بدأ فى أول
الأمر بالتحرك على الصعيد السياسى، ونجح فى مارس ١٩٥٥ فى تشكيل
قيادة عسكرية عربية ثلاثية (مصر، سوريا، اليمن) طوّقت حلف بغداد فى
الجنوب. وكان من الضروري أن يجهز الجيش بالأسلحة المطلوبة لجعله قوة
فعالة فى وجه التهديدات التى أخذت بالبروز. وبسبب هذه النقطة بدأ حلف
الأطلسى بتضييق الخناق حول مصر : انتهت بعثة على صبرى، إلى
الولايات المتحدة، بالفشل بعد عدة أشهر زمن المفاوضات (خرف ١٩٥٢)،
ولكن الولايات المتحدة أرسلت بعض المعدات للبولىس المصرى. وفى نفس
الوقت، ضغطت على إسبانيا لإقناعها بإلغاء شحنة سلاح إلى مصر قيمتها
٣ ملايين دولار. أما بريطانيا، التى أصرّت على دفع ثمن السلاح مسبقا فقد
لجأت إلى أساليب لتأخير التسليم وحددت مواعيد للتسليم تمتد إلى عدة
سنوات. وأبلغ عبد الناصر واشنطن ولندن، أنه سيضطر للجوء إلى الاتحاد
السوفياتى إذا استمر الغرب فى رفض تسليحه. وفى يوليو ١٩٥٥ باعت
بريطانيا مدمرتين لمصر بعد أن كانت قد باعت مدمرتين لإسرائيل. وخلال
عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ أمدت فرنسا مصر بكميات قليلة من السلاح. وفى
٢٠ يونيو أعلنت الولايات المتحدة عزمها على بيع مصر قيمته ٢٧ مليون
دولار من الأسلحة، لكن المحادثات تخبّطت حتى ٢٧ سبتمبر^(٦)

لماذا هذه المحاولة للتخلص ؟ لقد طلب عبد الناصر مساعدة
عسكرية تون قيد أو شرط، بينما كانت لنا شروطنا"، هذا ما شهد به السفير
الأميركى جيفر سون كافرى أمام لجان. وأضاف الاميرال أرثر. و.
رانفورد، للقائد لعام للأركان المشتركة بدوره قائلا : ماذا لم تخشى الذاكرة،
ما أراد المصريون شراءه من الأسلحة هو تلك النوع الذى لم نكن نريد أن
يحصلوا عليه..."

في ٢ سبتمبر ١٩٥٥، أعلن عبد الناصر عن عقد صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا. ويقول الخبراء أن الصفقة، كانت هذه المرة، حول سلاح من الدرجة الأولى (مدفعية ثقيلة، أحدث أنواع الدبابات، إلخ..) قيمتها ٨٠ مليون دولار، تدفع قطنا.

وانتقلت للسياسة ذاتها في مجال التنمية الاقتصادية. ولرأى جون فوستر أن يقبض ثمن مشاركة مصر في تمويل مشروع سد أسوان العالى، تبعية مصر للغرب. وعندما فشل في ذلك، رفض مساعدة مصر بعنف، مسبيا - كما نعلم - لزمة السويس التى أدت ليس إلى تأميم شركة قناة السويس وحسب، بل إلى تأميم للمصارف والشركات البريطانية والفرنسية الكبرى التى تعتبر القوى الأساسية للنفوذ الأجنبى فى مصر.

ورافق عملية تصييق الخناق هذه، تفتيش مصر عن بديل، ولكن أين توجد القوة والأفكار؟

كان هناك، لولا، العمل على صعيد البلدان العربية حيث التطور الأيديولوجى والعمل السياسى ضمن هذه "الدائرة الأساسية" يبعثان جوهر القومة العربية. وكان هناك، ثانياً، للبلدان الاشتراكية التى لم تكن مصر تعرفها جيداً، والتى لم تتق بها الطبقات الحاكمة ولذلك كانت مصر متوغلة فى حوارها مع أوروبا الغربية فقط. وبدلت مصر، على أشلاء جسدها "الرسمى"، تكتشف شيئاً فشيئاً "أوروبا الثانية" التى لم يندفعها الاستعمار. وهناك أفريقيا الجديدة التى تتمخض والتى بمقدورها أن تكون دعماً وحلفاء، غير أنها ليست مورد قوة أو أيديولوجية.

وبقى الجسم الأساسى من العالم للمستعمر قديماً وهو آسيا الشاسعة القوية التى لا تعرف المايعة المصرية عنها سوى القليل، باستثناء الهند. ففى هذا العالم يعيش السواد الأعظم من المسلمين وبشكل العالم العربى، بشكل أو بآخر، نواته ودماعه. وهنا فى آسيا، أدت ثورات التحرير الوطنى العظيمة، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نشوء دول قوية نسبياً، شاركت فى مسيرة الكفاح من أجل حياة أفضل وتأكيد هويتها الأصيلة بجميع

الطرق: طريق الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية، وطريق الرأسمالية المرفقة بالتخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة في الهند وأندونيسيا، وطريق بورما وفيتنام وأفغانستان التي فتحت آفاقا واسعة في سياسة الحيازة.

في أكتوبر ١٩٥٢، بدلت الحكومة المصرية دراسة اقتراح باكستاني حول قيام كتلة أفرو - آسيوية من العالم الثالث^(٧). وبعد ذلك بشهر أصدر عبد المغنى سعيد، أحد كبار الخبراء العماليين في وزارة الشؤون الاجتماعية، كتابا دعا فيه إلى تشكيل كتلة حيادية بالاشتراك مع الهند وغيرها من البلدان المسالمة^(٨). وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢، وبدعوة من الحكومة المصرية، عقد الاجتماع الأول لمنتدى ١٢ بلدا أفريقيا وآسيويا، وصدرت توصيات تتعهد بدعم المطالب العربية في فلسطين وتشجب السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا^(٩). وفي مناسبتين خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٣ زار جواهر لال نهرو للقادة المصريين للتشاور. وعند انتهاء الزيارة الثانية أشار ناطق مصري إلى أنه "من الممكن أن تتضمن مصر إلى كتلة الدول الآسيوية المحايدة لكي تحاول وضع حد لاحتلال بريطانيا الاستعماري لمنطقة قناة السويس"^(١٠). وأسفرت رحلة ثالثة قام بها رئيس الوزراء الهندي إلى القاهرة عن صدور بيان رسمي بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٥ يعلن عن "وجود اتفاق كامل في وجهات النظر حول المسائل العالمية الكبرى" بين البلدين. وفي ٦ إبريل، وقعت في القاهرة، معاهدة صداقة بين الهند ومصر وأعترفت مصر بمبادئ خمسة: احترام حقوق السلامة الإقليمية والسيادة للدول، عدم الاعتداء، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المشتركة، والتعايش السلمي. وعقد في ١٧ إلى ٢٤ إبريل ١٩٩٥ مؤتمر ضم ثلاثين بلدا آسيويا وأفريقيا، بناء على اقتراح الأعضاء الآسيويين في "مجموعة كولومبو" وهم الهند، باكستان وسيلان واستنتجت الأعضاء الآخرون (استراليا، نيوزيلندا، وبريطانيا).

وقد أثنى الرئيس عبد الناصر، الذي ترأس الوفد المصري وانتخب رئيسا للجنة المكلفة باختيار وصياغة توصيات المؤتمر، على القوى التي

راها في تحرك دائب. وأعجب بالمرونة الفائقة التي أظهرها الدبلوماسيون الصينيون الذين قيدوا أنفسهم، عن عمد، بمنزلة ثانوية. وأثار حيفظته للموقف الحقير للمجموعة الصغيرة من الدول التابعة للغرب (الفلبين، باكستان، تايلاند، وغيرها) مما حمله على مساندة المجموعة الرئيسية المحاية التي شكلت الأكثرية. وفي طريق عودته، توقف في كراتشي ونيودهي وكابل. وصرح فيما بعد قائلا : "إن زيارتي للهند كانت نقطة التحول في فهمي السياسي. لقد تعلمت وأدركت أن السياسة الوحيدة الحكيمة بالنسبة لنا هي في تبني الحياد الإيجابي وعم الانحياز. وبعد عودتي إلى الوطن، أقنعني للترحيب الذي استقبلت به هذه السياسة، أنها السياسة الوحيدة الممكنة التي يمكنها أن تستقطب أوسع دعم من الشعب العربي" (١١).

وأصبحت المبادئ الخمسة التي تبناها نهرو وشون لاي في إبريل ١٩٥٤ معروفة في مصر، حيث لاقت بالفعل موافقة جماعية من الجماهير. هذه المساهمة "الأسبوية" تسرب إليها من "أوروبا الأخرى" ثم جديد اتخذ لنفسه لونا يوغسلافيا. فقد تتابعت البعثات اليوغسلافية إلى القاهرة، ولا سيما البعثة العسكرية في سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٥٥. وتم اللقاء بين المارشال جوزيف بروز تيتو والرئيس عبد الناصر، في ٥ سبتمبر ١٩٥٥، على ظهر "الغالب" في ميناء السويس. وقام رئيس الدولة اليوغسلافية بأول زيارة رسمية للقاهرة امتدت من ٢٨ ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٦ يناير ١٩٥٦. وتوطدت الصداقة بين الرئيسين على أساس مبادئ باندونج، وأعلن الرئيسان اتفاقهما التام في وجهات حول القضايا العالمية الكبرى، وكذا عزمهما على اتباع سياسة إيجابية فعالة وبناءة تعتبر الوسيلة الوحيدة لتمهيد المسبيل أمام المصالحة بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين. وقد تأكد التفاهم المصري - اليوغسلافي خلال اجتماع بريوني (يوليو ١٩٥٦)، الذي جعل من الممكن تحديدا الاتجاه الجديد للسياسة الرسمية التي توجهها "مبادئ محبة السلام والتعايش المتين وعدم الانحياز لاي من الكتلتين" والتي تتيح الفرصة لتخفيف التوتر في العالم، بفضل الجهود العامة والمتصاعدة لتوسيع التعاون

الدولى وتعزیز الثقة بین الشعوب عن طریق اللجوء إلى المفاوضات كوسيلة ناجحة لحل القضايا المتنازع عليها" وقد دشّن البلدان تعاوناً وثيقاً متزايداً فى كل المجالات لا يزال ينمو، باطراد، لليوم. وبعد انضمام نهرو إلى الرئيسین المصرى والیوغسلافى وضع القادة الثلاثة الأسس الرئيسية للحیاد الإيجابى : "إن الانقسام الحالى للعالم إلى كتل قوية من شأنه أن یرقى على المخاوف. ولذلك ينبغي بذل الجهود لتحقيق السلام، لا عن طریق الانقسام، بل من خلال الأمن الجماعى المبنى على أسس عالمية واسعة ومن خلال توسیع مجال الحرية، وإنهاء تسلط بلد على آخر. ومن الضروري الاتجاه نحو نزع السلاح للحد من مخاوف نشوب النزاع... إن متابعة الجهود للإسراع بإنماء البلدان المتخلفة هى للمهام الأساسية فى إقامة سلام دائم وثابت بین الأمم^(١٢).

ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ ارتفع لواء الحیاد الإيجابى خفاقاً فى أرجاء العالم العربى بقيادة الزخم المصرى. أما من جهة الغرب، فقد ظهر، بلا مواربة، موقفه الاستعمارى فى "تقرير فشرلتر" الشهير الذى يستند إلى مقال معروف كان قد نشره المقدم نالبريكو، بعنوان "بحر البقر"، فى مجلة للمعهد البحرى الأمريكى وجاء فيه : "على ضوء الوضع العالمى للمهدد باستمرار، فإن قیام اتحاد وثیق بین الدول العربية، يفرض وزناً عظیماً فى كل القرارات التى تتعلق باختیار مسرح للعمليات لصد أى عمل عدوانى يقوم به المعتدى الأوروبى - الآسيوى... إن قوة الولايات مترکز على سيطرتها الواضحة على شئون البحر الأبيض المتوسط عن طریق المتوسط، وبمساعدة الشعوب العربية ووجود قواعد متقدمة فى الدول العربية يمكننا أن ندحر، بشكل حاسم، المعتدى الأوروبى - الآسيوى وأيدولوجياته..."^(١٣). وكان أن لادى تدهور وضع الغرب فى الأقطار العربية - لاسمافى مصر - إلى فشل للهجوم على القناة عام ١٩٥٦، وبروز الجانب الفعال من الحیاد الإيجابى. ولم ير البعض فى هذا كله سوى التعبير للنظرى عن مزایدة بین كتلتین. أما البعض الآخر، ولاسمى جون مارلو، فقد ميز بوضوح الأسس الاجتماعية

لهذه الأيديولوجية : إن الأكثرية من المتقنين للعرب كانت حيادية العواطف في الحرب الباردة بين الشرق والغرب. من جهة، كان التقليد القومي بأكمله، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة، معارضا لفكرة قيام تحالف جديد مع الغرب... ومن جهة ثانية. فإن هذا التقليد المحايد ذاته لم يسمح لنفسه أن تسرب إليه أو هام التحول إلى جرم دائر في الفلك السوفيأتى، ولم تكن تحذوه رغبة في استبدال سيادة مستمرة بأخرى... كانت مشاعر التأييد للاتحاد السوفيأتى في الشرق الأوسط مقتصرة على السياسيين اليساريين^(١٤).

انصرف عبد الناصر لإعطاء شكل وسمعة لهذه القوى والتعبير عن أهدافها. وكانت لهجة تصريحاته الأولى، قبل باندونج، مهانة وتشد على المظهر للمسالمة والأخلاقى للحياد. لكن الهجوم الغربى عجل فى التحول نحو كتلة للبلدان الإشتراكية، التى وجدت مصر فيها كل المعدات التى تحتاج إليها لقهر للتخلف وبلوغ العصرية والقوة : قروض، بشروط لا مثيل لها، لتمويل مشاريع الخطة الخمسية للموضوعية عام ١٩٥٨، وتمول للسد العالى وإشراف كامل على تنفيذ، وإمدادات أسلحة ومعدات عسكرية من أحدث طراز وبكميات وفرة، إضافة إلى بناء مصانع مصرية للأسلحة وتصريف محصول القطن، وتدريب الفنيين والإخصائيين والدعم فى المجال الدولى، لاسيما فى الأمم المتحدة، للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية.

فى الواقع، كان الحياد للمصرى فى السنوات الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ يضم ثلاثة قطاعات :

قطاع يمينى يتألف من البرجوازية الكبرى الصناعية والمالية، المعادية تقليدا للشيوعية ولكنها تعى أنها مرغمة على مناهضة الغرب، ومصممة على جنى الأرباح من خلال أساليب المساومة. وقطاع يسارى استوحى مبادئه من مجموعة جريدة "المساء" وجعل الكفاح ضد الأمبريالية محور المعركة من أجل السلام والتعايش، ناظرا إلى ذلك من منظور البلدان التى كانت خاضعة للاستعمار لو التى لا تزال تحت سيطرته^(١٥). وفى

الوسط بين هذين القطاعين كيان الجهاز العسكرى الذى سعى إلى إقامة توازن بين هذين الاتجاهين المتنافرين.

فى الفترة الأولى، كما فى فترة باندونج، شعر عبد الناصر أنه مرغى على اختيار التحالف مع الوسط واليسار. وكان للتضايق المعادى للاستعمار تزايد فى القارة الأفريقية إذ تكتشف الدعاية الإسلامية عن طريق المؤتمر الإسلامى الذى رأسه أنور السادات، ويتفق آلاف الطلبة الأفريقيين إلى المدارس والجامعات المصرية لتحصيل العلم، وأرسلت بعثات تعليمية إلى الخارج^(١١)، واستحدثت برامج إذاعية خاصة عام ١٩٥٧، باسم صوت إفريقيا الحرة وأخذت تبث بسبع لغات فى ١٩٦٠ - ١٩٦١^(١٢).

ولأصبحت القاهرة مقراً لمكاتب الحركات الشعبية المعادية للإمبريالية (أبرزها بقيادة صالح بن يوسف من تونس وفيليكس موميه من الكاميرون، وقد اغتيل الاثنان عام ١٩٦١، ثم حركات من الصومال وكينيا والكونغو، وفيما بعد من أنغولا وبلدان أخرى). ولم تدع الصحف سرا عندما كانت تعلن أن مصر، للقوة الأفريقية الكبرى، أخذت تكتشف قارتها.

وقد شرحت نشرة مغفلة أصدرتها هيئة الاستعلامات للخصائص الرئيسية للحياة الإيجابية منذ نشأته كما يلى :

١- للحفاظ، أولاً، وحتى النهاية، على الاستقلال الوطنى فى وجه العدوان الاستعماري، فى ظروف دولية تسمح بقيام حكم وطنى ورفض انتازل عن الاستقلال. وبعبارة أخرى، هذه معركة فعلية ضد الإمبريالية للقضاء عليها، فى كل أنحاء العالم، وتحرير الاقتصاد الوطنى من جميع المؤثرات الأجنبية، ورفض الأحلاف الأجنبية وفضح الإمبريالية من الداخل والخارج، ودعم الحركات الوطنية فى البلدان التى لم تتل استقلالها بعد، أو التى لا يزال استقلالها مهدداً.

٢-... التضامن... يتحتم على الدول التى تنادى بالحياة الإيجابية أن تبحث عن حلفاء لإحباط المخططات العدوانية الاستعمارية من الخارج، والمؤامرات من الداخل، وإقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، والحصول على

للمساعدات لتصنع بلدانها وتنمية اقتصادياتها، لينتسب لها تمتين استقلالها الوطني. وتمثل هؤلاء الحلفاء بالبلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا التي تمن بالحياد الإيجابي والتي تبدى استعدادها لمساعدة بعضها البعض في مواجهة الإمبريالية وجرانمها. كما يتمثل هؤلاء الحلفاء أيضا بالبلدان الاشتراكية كأطراف تهتم اهتماما بالغاً بالمحافظة على السلام كشرط أساسي لتثبيت وتطوير اقتصادياتها. إن هذا الالتقاء في المصالح المشتركة بين الدول الاشتراكية والدول ذات الأنظمة الوطنية في آسيا وأفريقيا يوفر للبلدان الوطنية إمكانيات للحصول على مساعدات اقتصادية من البلدان الاشتراكية دون شروط سياسية...

٣-... موقف مستقل من المشاكل الدولية... وهذا لا يعنى بالضرورة موقفاً ثالثاً، كما أنه ليس موقفاً سلبياً... إن موقفنا نابع من مصالح بلادنا الوطنية ورغبتها في السلام.

٤- إذا سلمنا بفكرة الإيجابية، يصبح جلياً بالنسبة لنا أن لا حياد في الصراع القائم بين الإمبريالية والشعوب المكافحة في سبيل الحفاظ على استقلالها، ضمن الصراع العالمي من أجل السلام...

٥- إن الحياد الإيجابي لا يخلط بين الأصدقاء والأعداء، ولا يضعها على قدم المساواة في تقييمه لهما وتعامله معهما.

كانت سنة ١٩٥٨ سنة الانتقال من الحياد الإيجابي إلى عدم الانحياز. فلماذا سنة ١٩٥٨ بالذات ؟

ثمة سلسلتان من الأحداث :

أولاً، مؤتمر الشعوب الأفريقية - الآسيوية (من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى ١ يناير ١٩٥٨) الذي اقترحتة الأحزاب اليسارية الآسيوية، لا سيما الحزب الشيوعي الهندي، ووافق عليه عبد الناصر بعد تردد طول ليبرهن على أن "الأمم عاجز عن عزل مصر"، والذي رأى فيه الحكام العسكريون، من خلال إنشاء أمانة عامة دائمة له في القاهرة، هيئة تؤهلهم لتوسيع رقعة نفوذهم بين الحركات السياسية الوطنية في القارة الأفريقية. وقد جاءت إلى

القاهرة، لحضور هذا المؤتمر، وفود ضخمة من ٤٦ بلدا إفريقيا وأسيويا (لوحظ غياب إيران، الفلبين، باكستان، تركيا، السعودية، وليبيريا) شددت على الكفاح ضد التخلف وجميع أشكال الاستعمار الجديد فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ورغم الرقابة ونوعية تركيب الوفد المصرى، نجح اليسار فى تحديد مسار المؤتمر بمؤازرة قوة من العناصر الثورية ضمن مختلف الوفود. أثار ذلك ذعر الحكومة المصرية وعبرت عن ذلك من خلال أنور السادات الذى نجح فى إيصال العقيد يوسف السباعى إلى مركز السكرتير العام الدائم للمؤتمر، وتعيين مرمى سعد الدين، رئيسا لجهاز الأمانة العامة، وكان الهدف من ذلك تجميد النفوذ الشيوعى المتزايد، وخاصة نفوذ الصين الشعبية، وللحول دون انتشار المد الوطنى والماركسى فى بعض البلدان الأفريقية.

وتوسعت هذه الجبهة الأولى، التى أخذ الحيد الإيجابى يبدو فيها شديد الخطر بالنسبة لمخترعيه، نتيجة لسلسلة ثانية من العوامل سبق وأن ذكرناها كعوامل حاسمة فى الهجوم ضد اليسار من يناير إلى مارس ١٩٥٩، وهى : توحيد الحركة الشيوعية، للخلافات مع الحزب الشيوعى السورى حول صيغة الوحدة العربية، وتوجه الثورة العراقية صوب اليسار. وبرز حدث ثالث أضاف، بشكل غير متوقع، تأثيرا جديدا على مجرى تفكير الحكومة المصرية السياسى، ألا وهو زيارة رئيس ج.ع.م إلى الاتحاد السوفياتى، من ٢٩ إبريل إلى ١٦ مايو ١٩٥٨. وقد أكد عبد الناصر، بوضوح وصراحة، خلال إقامته هناك، على استقلاله العقائدى والسياسى، وأعلن عن رغبته فى الحصول على مساندة غير مشروطة فاعترف بأنه "لم يكن هناك أى تدخل سوفياتى بأى شكل من الأشكال" وأن الاتحاد السوفياتى "بالإضافة إلى وقوفه بجانبنا أيام العدوان، فإنه وضع تحت تصرفنا كل المعونة الممكنة، لمساعدنا فى فك الحصار الذى فرضه علينا الاستعمار، كما ساعدنا فى تصنيع بلدنا". وقد حملت جميع خطبه كلمات الشكر والامتنان للاتحاد السوفياتى وكررت أن السياسة المصرية

مرتكزة على مبادئ باندوتج^(١٨) ولكن عرض للقوة العسكرية السوفياتية، خاصة في قاعدة ليننغراد البحرية، لم يكن ليطمئن عبد الناصر. وقد أسر عبد الناصر بمخاوفه إلى الحميمين من رجاله، وقال أنه ينبغي التحفظ في العلاقة مع هذا الحليف وعدم التخلي عن الحذر واليقظة، لأنه حليف يمتلك قوة هائلة. وهو علاوة على ذلك، قدم المساعدات الكثيرة على جميع المستويات دون قيد أو شرط. ولو فعل الاتحاد السوفياتي نقيض ذلك لأكد اعتراضات تيتو، وأصبح مكشوفاً أمام الأفريقيين والآسيويين كقوة إمبريالية.

وما أن عاد عبد الناصر إلى القاهرة حتى أعرب عن تحفظه إزاء موسكو. وقد خاطب الجماهير المحتشدة التي جاءت لاستقباله قائلاً: "قبل أن أقوم بهذه الرحلة، أبلغت أن الولايات المتحدة قد تبنت سياسية جديدة تجاه ج.ع.م. تقوم من الآن فصاعداً على احترام حيادنا واستقلالنا... قد أجببت باسمكم أننا نريد للصدافة، وأعربت عن الأمل بأن تكون هذه للنوايا صادقة"^(١٩) وفي أوائل الصيف، أعطيت تعليمات لمراقبي الصحف بالامتناع عن أي هجوم مباشر على وزير الخارجية فوستر دالاس وعلى السياسة الأميركية بشكل عام. ولكن الحرب الأهلية في لبنان، في رأي القادة المصريين، قدمت الدليل على أن "السياسة الأميركية لا تزال موجهة نحو تسديد ضربة قاصمة للقومة العربية"^(٢٠) ورغم كل شيء استمرت عملية إعادة النظر. وقد دشن الخطاب المعادي للشيوعية في ٢٣ ديسمبر، في بورسعيد، الذي كان مقدمة للهجوم على اليسار، دشن مرحلة ثانية في مجال الحياد هي مرحلة "عدم الانحياز".

أخذ العديد من كتاب المقالات (صحافيون، أساتذة، سياسيون) على عاتقهم مهمة التنظير للمنعطف الجديد. وتجدر الإشارة إلى واحد منهم وهو الأستاذ بطرس بطرس غالي الذي كتب قائلاً: "يقوم "الحياد الإيجابي" على سياستين، واحدة سلبية، وأخرى إيجابية. المظهر السلبي مستمد مباشرة من الحياد القانوني، أي من عدم المشاركة في الحرب الباردة الدائرة الآن، بين

الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية. وهذا يفترض بالبلد الذى يلتزم الحياد الامتناع عن الاشتراك فى الأحلاف العسكرية التى تتنافس الكتلتان على إقامتها".

ثم، تحول الاتجاه، فجأة، نحو إقامة بين الكتلتين. وكان هذا للتوازن هو جوهر فكرة عدم الانحياز، إذ أن الحياد الإيجابى فعل فعله فى مقاومة الأكره الاستعماري (الاحتلال، الحروب الاستعمارية، القواعد النووية، والمعاهدات العسكرية، الخ....) : "على هذه البلدان أن تعامل كلا من الكتلتين على قدم المساواة فى الاقتصاد والثقافة والقضايا الاجتماعية. ومعنى ذلك أن تعامل هذه البلدان كلا من الكتلتين على قدم المساواة فى مسألة الالتزامات الدولية فلا تميز كتلة عن أخرى فى الحقوق والواجبات. وبكلمة موجزة فإن الحياد الإيجابى يرتب على هذه البلدان العمل باتجاه هدف الوصول إلى التوازن... الذى يضمن سلامتها ويمنع أى اعتداء من أى من الكتلتين على هذه السلامة. وهذه هى النتيجة المتوخاة من الحياد الإيجابى".

تستند أسس هذه السياسة التى تميز بين الكتلتين إلى ميثاق الأمم المتحدة^(٢١) وفى حال حرب عالمية "تصبح الدول غير المنحازة فى وضع يؤهلها تقييم الحالة وفقا لمصالحها الخاصة". ويتساءل الأستاذ غالى : "لماذا اخترنا أن نركز اهتمامنا ودعايتنا على الحياد الإيجابى أكثر من التعايش السلمى؟" ويجيب قائلا : "اخترنا ذلك لأن الدول التى تعتق مبدأ الحياد الإيجابى لا تعنيها الخلافات المبنية والاقتصادية والسياسية بين الكتلتين المتناوشتين... بخلاف الدول التى تنادى بالتعايش السلمى... لأنه قد يكون لهذه الدول أهداف غير معلنة تعتزم تحقيقها من خلال الدعوة إلى التعايش السلمى أو من وراءها... والدول غير المنحازة لا تمتلك أسلحة حديثة (نووية). وبينما يركز التعايش السلمى على تنظيم العلاقات بين معسكرين مسلحين (نوويا)، يحرص الحياد الإيجابى على تنظيم العلاقات بين فريق مسلح (نوويا) من الدول وفريق غير مسلح. وبينما تدعو دول التعايش السلمى بعضها للبعض إلى نزع الأسلحة النووية التى تمتلكها، تكافح دول الحياد

الإيجابي لنزع السلاح من جميع الدول. إن الفلسفة الكامنة في التعايش السلمي هي الخوف المتبادل من الأسلحة للفتاكة، أو بالأحرى للرجوع إلى سياسة توازن القوى... أما للفلسفة الكامنة في الحياد الإيجابي فهي المثالية المبينة على قيم أخلاقية. وفي حين تمثل دول التعايش السلمي البلدان الصناعية، الغنية والمتقدمة، نرى أن دول الحياد الإيجابي تمثل البلدان الزراعية المتطورة^(٢٢).

بتعبير آخر، لقد ولى زمن التحالف الكبير بين الكتلة الاشتراكية من جهة، والبلدان الحديثة الاستقلال وحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة من جهة أخرى، تحت ستار الحياد الإيجابي. إن هذه المقولة اللينة التي توطت خلال فترة باندونج، يمكن أن تصح، موضوعيا، كما كانت بعد عام ١٩٤٥، لكن للقادة العكسريين اعتقدوا أن لا حاجة للقيام بأية خطوة لتبرير هذه المقولة أو لدعمها ذاتيا. فهذا قد يعنى، من الناحية الموضوعية، إعطاء إفادة جديدة للاتحاد السوفياتي، بينما المطلوب هو الإفادة منه إلى أقصى حد ممكن.

لنارت إعادة النظر في "الحياد الإيجابي" العديد من التساؤلات : هل أعداء الداخل للشوعية هم نقيض الأحلاف ؟ لقد تحرك عبد الناصر في هذا المجال، بحذر فائق رغم الانفتاح الأمريكي، الذي بدأ بشكل قوة ضاغطة. فهذا للربان الوحيد للسفينة المصرية، عرف عمق مشاعر للصدقة والامتنان التي يكنها الشعب المصري للبلدان الاشتراكية وللاتحاد السوفياتي بشكل خاص، وذلك منذ إحداث السويمس. وهو يعلم أهمية مساعدة الكتلة الاشتراكية لبناء الاقتصاد المصري الجديد. وقد صرح عبد الناصر لمجموعة من الصحفيين الأميركيين قائلا : "إن الولايات المتحدة كانت تضغط علينا لاتباع سياسة تناسبها، حتى لو لم تناسبنا... بينما، من جهة أخرى، كان الاتحاد السوفياتي يزيد من دعمه الكامل لنا"^(٢٣).

كيف إذن نحدد هذه الحيادية المراوغة ؟ يقول عبد الناصر : "إن دعوتنا للحياد شيء وحققنا في الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان شيء آخر. فهذا

حق مقدس. والغرب هو الذى يوجه دعايته ضلنا، كما يوجه حملاته السياسية والاقتصادية وحملات الحرب للبادرة... وفى نفس الوقت بجند الغرب عملاء فى المنطقة ضلنا"^(٢٤).

فى عام ١٩٥٩، إذن، اختارت الجمهورية العربية المتحدة الحياد وأصبح على الاتجاه الجديد فى الحياد المحارب للذى شهدته فترة باندونج، أن يعانى امتحانا قاسيا.

وفى ٧ مايو، هاجم خروثوف علنا، الدور الجديد لـ ج.ع.م. للمعادي للشيوعية. وطوال ثلاثة أشهر استعرضت الحملات المصرية ضد الشيوعية، بينما بذل الدبلوماسيون ما فى وسعهم للحول دون تردى العلاقات بين البلدين. ومن سبتمبر حتى ديسمبر ١٩٥٩، تدهور العلاقات مع الصين، لأن بكين اعتبرت أن حملة العداء المصرية للشيوعية لا تتفق والعمل للمتكاتف فى السكرتارية العامة لمؤتمر للتضامن الأفريقى الآسيوى. وفى أوائل ١٩٦٠ أثارت مساجلات عنيفة فى الصحافة والاذاعة، بين مصر وبلغاريا. وازدادت عنف هذه المساجلات لأن خالد بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعى السورى، كان مقيما فى صوفيا. وظهرت أمارات الانفراج فى صيف ١٩٦٠. فعندما كان الرئيس عبد الناصر يمشى مصنعا نمونجيا للنسيج بنه الاتحاد السوفياتى فى دماط، توجه بالتحية والشكر إلى حليف ١٩٥٦ العظيم، على "التضحيات التى بذلها فى سبيلنا". وفى ٢١ يونيو، تكلم خروثوف فى بوخارست وأضعا الأمور فى نصيها، قائلا "إن الفضل فى عدم سحق مصر عام ١٩٥٦ يعود إلى الاتحاد السوفياتى". وقد أبرزت الصحافة المصرية تحليل رئيس الوزراء السوفياتى. ومن ثم امضى وفد برلمانى مصرى برئاسة أنور السادات، أسبوعين فى الاتحاد السوفياتى (أبريل ومايو ١٩٦١). وكانت للزيارة ومناسبة لجدال ودى لم يكشف للرأى العام المصرى لا بعد فترة طويلة.

ولكن بعد تلك مباشرة، أثارت أنباء موت فرج الله الحلوى، سكرتير الحزب الشيوعى اللبنانى، تحت العذيب فى سجن المزة فى دمشق، غضب

البلدان الاشتراكية والرأى العام العالمى. وهذه المرة شنت الحملة الإعلامية على الاتحاد السوفياتى مباشرة فتحدث كمال الدين حسين عن "عدوان جديد فى ١٩٥٩، عندما حاولوا (السوفيات) التدخل فى شؤوننا والدفاع عن احزاب عملة للأجنبى"^(٢٥). وجب فكرى أباطة، حامل مشعل "رجل القدر" فى عهد فاروق، شجب فى "المصور" الخضوع للاتحاد السوفياتى قائلا ان العرب قد دفعوا غالبا ثمن المساعدة التى تلقوها فى ١٩٥٦، وينبغى عليهم الآن للتحرر من أى "عقدة" تاه المحسنين اليهم. واستشهدت "الأهرام" بالتجربة النيتوية "التي درسها الرأى العام العربى مليا، ورأى أنها تمثل للتحرر من السيطرة السوفياتية والتبعية لها"^(٢٦). وبذلت الحكومة المصرية ما فى وسعها لعز ممثلى جمهوريات آسيا السوفياتية داخل للهنات الأفريقية - الآسيوية (الأمانة العامة الدائمة، المؤتمر الاقتصادى، المؤتمر الثالث للكتاب العرب، إلخ..) بحجة أنهم جزء من قوة منحازة عظمى.

انصبت الجهود، أنتنذ، على ايجاد صيغة جديدة للحيداد غير المنحاز. ولعب المارشال نيتو، هنا مع الرئيس عبد الناصر دورا قياديا فى هذا المجال، بينما لم يشارك نهرو فى هذا التحرك. والحقيقة أن مرحلة باندونج، من وجهة نظر القادة المصريين، كانت قد ولت. لقد لحق الرمز بالسياسية التى تمثلها والتى كانت قد توغلت كثيرا وأصبح باستطاعة الشيوعيين استغلالها استراتيجيا : كتب هيكى يقول : "أن باندونج كانت مرحلة، صفحة من الذكريات، من الحظات الغالية التى عشناها..." لكن الصفحة طويت. ويفسر مستشار عبد الناصر تطور أدبيولوجية الحيداد عبر مراحل ثلاثة : مرحلة "عدم الالتزام"، قبل ١٩٥٥، عندما كانت بلدان العالم الثالث تستشعر أنها ضعيفة وعاجزة عن الفعل ؛ ومرحلة "الحيداد الإيجابى"، بعد باندونج والسويس، عندما أرغم الهجوم الاستعمارى والمضاد الدول الحديثة العهد بالاستقلال على للتخالف مع الشيطان ؛ وأخيرا، مرحلة "عدم الانجياز" فى الفترة الراهنة من التوازن النووى بين الكتلتين^(٢٧). وكانت هذه هى الأفكار التى ردها الرئيس عبد الناصر فى خطابه الهام الذى لقاه فى بلغراد، بتاريخ

أول سبتمبر ١٩٦١، والتي ندها أكثر تبلورا وتطورا في قرارات المؤتمر الذي شاركت فيه ٢٥ دولة من الدول غير المنحازة^(٢٩).

بين باندونج وبلغراد برز إلى النور تباعد حاد في العالم الأفريقي - الآسيوي. فالحياد الذي بزغ فجره في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية وجد، الآن، طريقه الرئيسي في أفريقيا، ومها لوجه إلى أميركا اللاتينية. والقارة الأفريقية تتين لمصر بهذا الالتقاء مع باندونج. وحرصت بلدان أخرى، وعلى الأخص، غانا وغينيا، على إعادة ترتيب صفوف البلدان الأفريقية المناهضة للاستعمار وهي : ج.م.ع، غانا، غينيا، مالي، مراکش (وهي ٥ دول من أصل ٦ دول اشتركت في مؤتمر الدار البيضاء في يناير ١٩٦١). وفي قلب القارة كرس سيكوتوري، رئيس غينيا، وكوامي نكروما، رئيس جمهورية غانا، وموديبو كيئا، رئيس جمهورية مالي، أنفسهم لاجداد بديل حيادي للدول الأفريقية "المتفرجة" (التابعة لحلف مالاغاسي). وتم الاتصال مع أميركا اللاتينية عن طرق كوبا. ولوحظ، في مؤتمر بلغراد، وجود مراقبين من البرازيل بوليفيا والأكوادور. واستقطب محور بلغراد - القاهرة كتل الدول الجديدة، والذي رمز إلى رغبتها في الاتصال بشكل معين من أشكال الواقع الاشتراكي.

ولنشر، بالمناسبة، إلى أن أعضاء مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز، رفضوا كوبا إلى المؤتمر وتبنى قرار يدعو إلى توحيد ألمانيا.

وبعد اجتياز محنة ١٩٥٦، نجحت الحكومة العسكرية في التحرر من التزاماتها القديمة، إذ أنها لم تسمح لتحالف الأيام السواء بأن يتحول إلى صيغة ثابتة دخل هيكل الاستراتيجية العامة. وما أن تأكد القادة العسكريون المصريون من تأييد الكتلة الاشتراكية لهم، حتى أرادوا أن يبقى هذا التأييد في النطاق التكتيكي، دون أن يحولوا تكت لغراد إلى ذلك للجدار الآسيوي الأفريقي الشاسع من "الملتزمين"، الذي كان بعض الخبراء الأميركيين من أصحاب "النظرة الجديدة" يريدونه أن يقف ما في وجه التقدم الشيوعي في الحزب.

يظهر الوجه "غير المنحاز" للحياة المصري، اوضح ما يظهر في سياسة مصر الأفريقية خلال سنوات ١٩٦١ - ١٩٦٢^(٢٠). وكانت قضية الكونغو الشاغل في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ ومنذ اللحظة التي أرسلت فيها أول فرقة من فرق "الخوذ الزرقاء" إلى الكونغو، اتضح ان حكومة باتريس لومومبا التي تشكلت وفقا للاتفاق الدستوري بين بلجيكا والكونغو، والتي اعترفت بها الأمم المتحدة وعدد كبير من الدول، لا تستطيع الاعتماد الأصلي كتبة المظليين المصرية التي قودها العقيد سعد الدين الشاذلي. فاللواء كتناني، قائد لفرقة للمغربية، وقائد الكتيبة الحبشية تهربا ورفضاً الاشتراك في القتال. وأدركت القاهرة، على الفور، أن الكونغو أصبح الميدان الرئيسي للحرب الباردة في أفريقيا في ذلك الوقت. ولاشك أنه كان لا يزال ممكناً، من الوجهة النظرية، مساندة الرئيس لومومبا مساندة فعالة لاتاحة الفرصة أمامه توحيد الكونغو طبقاً لبلود الاتفاقات التي نصبتة على رأس أول حكومة كونغولية مستقلة. لكن ذلك كان يعنى أن تجازف القاهرة بدعم الموقف المصوفيائي في وجه الولايات المتحدة، التي قررت، حينذاك، وضع جوزيف كازافوبر وسيريل أدولا في السلطة وعزل موييس تشومبي، مؤقتاً من كاتنفا. وبدلاً من أن تقاوم القاهرة احتلال جنود الأمم المتحدة لمطار ليبولدفيل ومحطة الإذاعة، فإنها أمرت بإنهاء مهمة جنودها في الكونغو، وشجبت المؤامرة الاستعمارية، وقررت سحب كتيبتها في ١٢ سبتمبر. وبعد أن ترك لومومبا وحيداً في المساء ولجأ المرتزقة والمؤامرات، اعتقل في ٣ سبتمبر، ثم اغتيل بأمر من تشومبي^(٢١). هل كان موقف القاهرة نتيجة حذر تكتيكي ؟ قد يكون ذلك، بالإضافة إلى الرغبة في تجنب أي عمل "إيجابي" قد يؤدي إلى اختلال سياسة التوازن بين المعسكرين...

انصب الجهد الرئيسي على توحيد القوى الفعالة في القارة، أن باتجاه الكفاح المتواصل ضد الامبريالية والاستعمار الجديد لم باتجاه رفض الألتزام بسياسة أي من المعسكرين. وأعتقد عبد الناصر أن الخطوة التي

خطاها ستسمح له أن يكون الناطق باسم إفريقيا، وستؤهله من اكتشاف عناصر تحالف سياسي أصبح ضروريا، في القارة السوداء، أكثر فاكتر نتيجة التغلغل الاسرائيلي هناك^(٣١).

جمع المؤتمر الثاني الأفريقي (تونس، يناير ١٩٦٠) ٢٩ بلدا. وقد كرس المؤتمر جهده في سبيل صياغة ميثاق واسع لحركات التحرر الوطني. ومع المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الأميوي (القاهرة، إيريل - مايو ١٩٦٠) ٣٣ بلدا فقط كأعضاء عاملين، إذ رفض إطلاق هذه الصفة على الاتحاد السوفياتي والجمهوريات السوفياتة الثمانية المسلمة. غير أن المؤتمر كان هدرا للوقت، وخرج بتوصيات مبهمة. وفي المجال الأفريقي، وطد مؤتمر لكرالعمل الإيجابي (إيريل ١٩٦٠) ثم المؤتمر الثاني للتضامن بين الشعوب الأفريقية الأميوية في كوناكري في نفس الشهر، وطد المؤتمران اتجاه مصر للحيلاي. وخلال هذه الاجتماع الآخر، شجب العالم الثالث اسرائيل لمرّة الأولى، لأنها "تعتمد سياسة توسعية استعمارية، وتشارك في تحقيق استعمار جديد يقوم على التغلغل الاقتصادي في البلدان المستقلة". ومهد مؤتمر التضامن الأفريقي الأميوي في سنالينباد (أكتوبر ١٩٦٠) الطريق إلى اجتماع ٢٧ بلدا عضوا في "اللجنة للتنفيذية" الأفريقية الأميوية (في نوفمبر) في بيرون، الذي تبلى مقررات مؤتمر كوناكري حول وضوع دولة اسرائيل، واستمر للتشهير باسرائيل في مؤتمر العمل الأفريقي في لاغوس (ديسمبر ١٩٦٠)^(٣٢) وشارك رؤساء خمس دول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من متر الدار البيضاء (يناير ١٩٦١)، وكانت للقضية الفلسطينية، للمسألة الثانية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، بعد المسألة الجزائرية. وقد لدان للمؤتمرون "التواطؤ بين فرنسا اسرائيل في المجال النووي"، واستنكروا وقوف اسرائيل للمتواصل بجانب المستعمرين كلما حان وقت اتخاذ قرار هام حول القضايا الحيوية، التي تهم البلدان المجتمعة في المؤتمر، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، والكونغو، والتجارب النووية. ولهذا لدان للمؤتمر اسرائيل لكونها "أداة في خدمة الأمبريالية

والاستعمار الجديد، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في إفريقيا وآسيا أيضا^(٢٤). وقد تكررت هذه الأفكار وتبلورت في المؤتمر الاقتصادي لإفريقيا الذي عقد في لديمس أبابا (فبراير ١٩٦١)^(٢٥). وجمع مؤتمر الشعوب كل إفريقيا، الذي عقد في القاهرة، للحكومات الست التي التقت في الدار البيضاء.

في أغسطس وجه الرئيسان نيتو وعبد الناصر نداهما لعقد مؤتمر يضم "رؤساء جميع الدول غير الملتزمة في أوروبا وإفريقيا وآسيا وأميركا". وأسفر ذلك عن عقد مؤتمر بلغراد (من ٥ إلى ٣١ أغسطس، ١٩٦١). ومنذ اليوم الأول للمؤتمر لتبثق تعريف ونظري الحياد الجديد، من الممكن تسميته باسم "الحياد غير المحاز". ويمكن إطلاق هذا التعريف على البلدان التي تتوافر فيها الشروط التالية :

- ١- انتهاء سياسة مستقلة، مبنية على مبدأ التعايش السلمي وتبني سياسة عدم الانحياز أو أية سياسة ترمي إلى هذه الغاية.
- ٢- مساندة حركات التحرر الوطني في مع الظروف.
- ٣- عدم الانضمام إلى أي حلف عسكري يمكن أن يورط البلاد في الخلافات للراهنه بين الشرق والغرب.
- ٤- عدم الانسحاب إلى أية معاهدة ثنائية أو معاهدة دفاع مشترك قد تؤدي إلى النتيجة نفسها.
- ٥- عدم السماح بوجود قواعد عسكرية لأي من الكتلتين فوق أرض لوطن.

وعقدت عدة لاجتماعات ومؤتمرات إفريقية أخرى خلال عام ١٩٦١: الاتحاد النقابي الإفريقي (الدار البيضاء، مايو) ؛ القيادة الإفريقية العليا (القاهرة، يوليو)، اللجنة الثقافية الإفريقية (طنجة، أغسطس) ؛ اللجنة السياسية لمجموعة الدار البيضاء (القاهرة، أغسطس).

وفي ١٩٦٢ ستعت الحركة إلى اتفاق جديد فتحتها أممها للزائر المستقلة.

ولأنّ اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا (مايو ١٩٦٣) المجال لعبد الناصر، لإقامة صدقات جديدة، خاصة مع الدول المعادية لفرنسا، عن طريق التركيز على مشكلة إسرائيل، وحمل الرئيس الجزائري أحمد بن بيللا مشعل العداء للحاد للاستعمار ورسخ حركة التحرر العربي في قلب إفريقيا.

على العموم كان حصاد هذه السنوات من التّأرجح بين "الإيجابية" وعدم الانحياز مثيرا للاهتمام. فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة، مباشرة بعد أندونيسيا والهند، في تلقى المساعدات الاقتصادية من البلدان الاشتراكية. ويعود الفضل للاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر في إنجاز أه المشاريع الصناعية الثقيلة والأساسية وبناء للسد العالي. ومثل المعسكر الاشتراكي ثلث تجارة مصر الخارجية (ارتفعت من ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٥٣.٣ عم ١٩٥٨، ثم هبطت إلى ١٠ مليوناً عام ١٩٦٠). وكان التبادل التجاري مع الكتلة الشرقية ينمو بصورة مطردة، فيما عدا للصين، وبقي الميزان التجاري في صالح مصر. ومنحت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الطويلة الأجل، مصر تسهيلات بقيمة ٢٣٠ مليون جنيه. وعقدت ثلاثة قروض كبيرة بلغ مجموعها ١٨٦ مليون^(٣٦). وجعلت مواعيد استحقاق الدين البعيدة الأجل، ومعدل للفائدة المنخفض (٢ أو ٥، ٢ بالمئة على ١٥ سنة)، والقروض المخصصة للمشاريع الأساسية في خطة ١٩٦٠^ن للسنوات الخمس، وتسديد الديون بالقطن المصري، وتدريب وعليم مهندسين وفنيين مصريين بأفضل الشروط، والمواعيد لقريبة لتسليم القروض، كل هذه الأشياء مجتمعة، جعلت من مساعدة البلدان الاشتراكية لمصر أعظم حليف للحكام العسكريين في تحقيق الأهداف الوطنية، على الرغم من اضطهاد الحزب الشيوعي وقمع اليسار. وقد توجه المشير عبد الحكم عامر بالتحية للقرار السوفياتي بامدانا بالسلاح، وهو القرار الذي كسر احتكار السلاح الذي فرضه الاستعمار لتدعيم مركزه في الشرق الأوسط^(٣٧).

ماذا كان يجرى من ناحية الغرب ؟ استلمت مصر التي "تعتمد إلى حد بعيد"^(٣٨) على الولايات المتحدة، كما تقول "التايمز"، خلال السنوات السبع الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ قروضا ومساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، يشكل لغائض للزراعى لقسم الأكبر منها^(٣٩). وادت بعثة للقيسونى إلى الولايات المتحدة (أبريل ومايو ١٩٦٢) إلى استئناف العلاقات على نطاق واسع مع الدول الغربية، وبدعم من إدارة كنيدي. ووقعت البعثة لتفاوتين مع البنك الدولى والحكومة الأميركية، رغم ومحاولات الملك سعود لعرقلتها، فحصلت مصر على ٤٢ مليون دولار كمسلفة من البنك المذكور، وعلى مساهمة شركة وستغهاوس فى بناء محطة لتوليد للطاقة الكهربائية فى القاهرة (٣٢ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٢ بالمئة)، ووقعت شركة جنرال موتور عقدا لتقديم محركات نيزل (١٠ مليون دولار). وجرى للتوقيع على اتفاق ثان تقدم بموجبه الولايات المتحدة مواد غذائية بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، و ٢٧,٥ مليون دولار لبناء شبكة ممن الخطوط الحديدية. وجرى مفاوضات مع لولايات المتحدة واليابان وبريطانيا المانيا الغربية وإيطاليا للمساهمة المشتركة مشاريع الخطة الخمسية^(٤٠).

وبالرغم من صفقات الأسلحة التى سلمتها لمانيا الغربية لاسرنيل كتعويضات، والتى كان ثمنها أضخم بكثير من حجم تجارتها مع مصر^(٤١)، فإن التغلغل الاقتصادى والثقافى الالمانى الغربى جعل منها الدولة اغربية الأولى على ضفاف النيل. وكان الاتفاق الاقتصادى الذى عقد فى ٢٦ يونيو ١٩٦١ (١٠٥ ملايين ومن الجنيهات كقروض)، ويظل، حتى يوم هذا، أكبر اتفاق وقعته مصر مع دولة أطلسية إذ أنه كن مخصصا بكامله للبناء الاقتصادى على النحو التالى : ٥٠٠ مليون مارك لمد القدرات فى سوريا، ١٥٠ مليون مارك للمواصلات والنقل، ٤٠٠ مليون مارك للصناعة^(٤٢). وجامت إيطاليا، بدفع من مجموعة فنغانى - مائى، مباشرة بعد المانيا الغربية^(٤٣)، ثم تليه اليابان. وتحسنت العلاقات مع بريطانيا بشكل أكيد، ولن

كان أقل ظهوراً للعيان. ولكن سياسة بريطانيا في سوريا ولبنان وفي الأردن بكل خاص خلال ربيع ١٩٦٢، ثارت ردود فعل مريعة في القاهرة^(١١). وحددت اتفاقية إيفيان^(١٢) التي تبعتها إطلاق سراح للدبلوماسيين الفرنسيين للذين اعتقلوا، في القاهرة، عام ١٩٦٢، بتهمة التجسس، التعاون لفرنسى المصرى، لو بالأحرى الصديقة بين البلدين ولتى تعود إلى أكثر من نصف قرن^(١٣).

إذا تحرين الأرقام بدقة يمكننا تكوين فكرة أفضل عما يجرى فى المجال الاقتصادى : تسلمت مصر، حتى يوليو ١٩٦٢، من القروض والمساعدات، ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ولم ينفق منها سوى ٢٧ مليون نبيها حتى نهاية ١٩٦١. ويظهر لن الميزان التجارى الخارجى أن الدول الاشتراكية كانت فى طليعة المستوردين زمن مصر، بينما كانت الدول الغربية فى طليعة المصدريين إليها. وعلى العموم فإن الميزان التجارى كان لصالح مصر فى الحالة الأولى وفى غير صالحها فى الحالة الثانية.

بعد هذا التحليل للمقتضب، يجوز القول أن الأسس الرئيسية للحياة المصرى ظلت كما هى، خلال المرحلتين. فقد كان الهدف تحريك أقصى الوسائل للفعالة للاستفادة من القوتين الرئيسيتين اللتين تقسمان العالم، للمساهمة فى المعركة الوطنية ضد التخلف. ولكى يتسنى لمصر بلوغ هذا الهدف، فإنها تحررت، فى فترة مبكرة، من قيود الولاء للمعسكر الغربى التى فرضتها السيطرة الاستعمارية عليها. من هنا فهم التشدد على ايجابية الحياذ يومذاك، أى على الجانب المافج، الحاد، للموجه ضد أسياذ البارحة. ولم يصبح للبحث عن التوازن بين المعسكرين ممكنا الا خلال المرحلة الثانية،

(١٠) اتفاقية وقف إطلاق النار بين فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة . وقد أدت الاتفاقية إلى إنهاء القتال فى الجزائر وعودة العلاقات إلى شكلها الطبيعى الحسن بين العرب وفرنسا ، وخاصة فى المجالات الثقافية . وقد كان لمص علاقة مباشرة بتلك القضية .

بعد أن توطدن دائم للدولة الوطنية المستقلة في أعقاب حرب السويس، وأصبح بانتطاعة القاهرة أن تجدد علاقاتها مع الغرب دون التعرض للخطر، إذ أنها كانت قد حصلت من الكتلة الاشتراكية على المساعدة للضخمة التي بحثناها من قبل. ومنذ ذلك الحين لم تعد اللهجة المصرية لهجة للفضل، وإنما لهة للتوازن بين المعسكرين. وكيفت سياسية كنيدي الجدد نفسها ببراعة مع هذا التكتيك المصري الجديد. فطالما أنه لم يعد من الممكن استعادة المواقع العسكرية التي خسرها الغرب فقد اعتزمت الولايات المتحدة إقامة نوع من المناطق العالمية المحايدة، من الناحية الاقتصادية بشكل خاص، تقف في وجه الأغراءات الشيوعية. انطلاقاً من هذه الفئاعة، اعتبرت الولايات المتحدة عبد الناصر أكثر المناهضين لليوعية فعالية في العالم العربي والشرق الأوسط. فهو وحده، من دون سائر الحكام في المنطقة، يقدم حلاً قومياً واشتراكياً، في أن واحد، حلاً يحد من الإجراءات الثورية ويدعمه جهاز صلب يملك خبراء فنيين بأعداد وفيرة وبنوعية لا بأس بها^(١١).

لقد فهم الحيداد المصري، أولاً، في نطاق العلاقات بين مصر والغرب، ثم توسع تدريجياً ليشمل العالم الأفريقي - الآسيوي بأسره، مكتسباً شرعته داخل القارة الأفريقية، ثم انتز على نطاق عالمي، باتجاه أميركا بقيادة بوغسلافا، كبديل للحرب للباردة بين المعسكرين النوويين الجبارين للمتخاصمين. وقد كل هذا الحيداد، الذي ولد في آسيا، البنية العامة لأيديولوجية الحكام العسكريين واحد العناصر الرئيسية المكونة لهذه الأيديولوجية.

ولئن كان الحيداد أول فكرة ظهرت عند النظام للناصرى، فذلك لا يعنى أنه كان مرد مساومة. فقد وصفه عبد الناصر في ٢٧ يناير ١٩٥٨، بأنه يعرب عن "عزتنا الوطنية ونقتنا بأنفسنا".

وأدى رفض مصر للتبعية السياسية إلى استعانتها لشخصيتها الذاتية المستقلة، فوق المسرح العالمي^(٩).

ولكن إلى أى مدى، يستطيع هذا الالتقاء مع السياسة الأميركية الجديدة، والتعاون الوثيق المتزايد مع الدول الغربية التى لم يندسها "الاستعمار القديم" (الولايات المتحدة والمانيا الغربية بشكل خاص)، أن يظهر قدرته على التأثير فى الحياد المصرى، أو بالحقيقة على تكبيله ؟ هذا هو السؤال الذى طرح بعد المصالحة العلنية فى ١٩٦١ - ١٩٦٢. وتبقى حقيقة لا مفر منها، وهى أن الراى العام العالمى من جهة، وضغط الراى العام المصرى من جهة أخرى، لم يخفقا فى تقييم الأهداف الغربية المتجسدة ببروز على صبرى، كرجل مصر الثانى، صبيحة الذكرى العاشرة للثورة.

(٩) راجع دراسته :

"مدخل إلى الفكر العربى المعاصر" فى 'مختارات من الأدب العربى المعاصر' ، باريس ١٩٦٥، ص ٩ - ٢٣. وقد صدرت عدة طبقات لهذه الدراسة بالعربية منذ ١٩٦٧

هوامش الفصل السادس

- ١- كتب عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ : "من المستحيل بالنسبة لمصر أن تبقى بدون موقف يناسب حاجتها وخصبتها ضد المعتكبين عليها وعلى العرب. هذا الموقف يقوم على رفض التعاون مع المعتكبين والتعاون مع الذين يتفقون معها... وهو موقف إيجابي... يقوم على الإخلاص لمن يحلو لها ومعاداة من يحلوها. (الحياة التام ، روزاليوسف) عدد ١٢٣٤ (١١ يناير ١٩٥٤).
- ٢- عرض منفصل وواضح لتطور العلاقات بين مصر والدول العربية قبل السويس في ويلوك (المرجع المذكور، ص ٢٠٦-٢٧٦) كذلك في كتب لاکوتير وليتل. وأيضاً أ. جاكوفيللو : "التعويض الصعب"، ميلانو ١٩٦١، ص ٧٥ - ٨٩.
- ٣- "نيويورك تايمز" ٢٠ أبريل ١٩٥٤.
- ٤- وكالة أنباء الشرق الأوسط (١٤ فبراير ١٩٥٤). لوردها ويلوك. المرجع المذكور، ص ٢١٦.
- ٥- فشلت شهادة هنري بايرون، السفير الأميركي في القاهرة آنذاك، وتاريخ صحيفة النيويورك تايمز للأحداث في الشهر السابق، وتقارير لجنة الهدنة المشتركة للناجبة للأمم المتحدة، فشلت جميعها في دعم الإدعاءات الإسرائيلية للقائلة بأن أعمال الفدائيين هي التي فرضت ضرورة الاعتداء.
- ٦- المرجع السابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
- ٧- وكالة أس.أ. (١١ أكتوبر ١٩٥٢).
- ٨- وكالة أس.أ. (٨ نوفمبر ١٩٥٢).
- ٩- ويلوك، المرجع السابق، ص ٢١٥.
- ١٠- "نيويورك تايمز" ٢٥ حزيران ١٩٥٣.
- ١١- ريك. كرانيا "فجر العرب"، بمباي ١٩٥٨، ص ١٨٧.
- ١٢- وكالة أنباء تانيوغ، ١٩ تموز ١٩٥٦.
- ١٣- حول للنقطة الأولى راجع دراستي : "من باندونج إلى لكر" في مجلة horizons ، باريس، العدد ٧، سنة ١٩٥٨، ص ١٤ - ١٨.
- ١٤- ج. مارلو "القومة العربية والإمبراطورية البريطانية"، لندن ١٩٦١، ص ٨٥. لما تقدير لاکوتير بأن "الحياة الإيجابي ما هو إلا تغطية للعداء للغرب" ففيه خلط بين "الغريب" والاستعمار. راجع : "عشر سنوات من الناصرية"، مجلة Esfrip ، شباط ١٩٦٢، ص ٢٩٧.

١٥- ثمة بحث ممتاز فى تقدير خالد محى الدين للمؤتمر الأسبوى الأفريقى فى القاهرة، لخص فى مجلة "لفاق"، للعدد ٧ - ١٩٥٨ - ص ٥٢ - ٥٦. لاسمأ قوله : "ليس هناك ترابط بين سياسة الحيدل الإيجابى ونظام شيوعى داخلى، فنحن موضوعيا فى مرحلة تاريخية يتوجب فيها دعم للرأسمال الوطنى... وليس هناك قاعدة موضوعية (فى مصر وموريا) لبناء الاشتراكية أو الشيوعية. الحيدل الإيجابى هو السياسة التى تتبعها الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والتى تبغى للعمل على تطوير اقتصاديا".

ولابد من التنويه بالدراسات والمقالات التى كتبها عزيز فهمى وعبد العظيم أنيس وطاهر عبد الحكيم، الخ... وكذلك دراستا، عام ١٩٥٨، عن حركة المسلم ككونتها حملة مناهضة للاستعمار فى البلدان الأسبوية الأفريقية.

١٦- فى ١٩٦٠ - ١٩٦١ انتدبت الحكومة المصرية ٧٨٢ استاذًا للتدريس فى ٦ بلدان أفريقية، أرسل ٦٣١ منهم إلى السودان (الكتاب السنوى لـ ج.ع.م عام ١٩٦١، المرجع المذكور، ص ٥٨٤).

وفى ١٩٦٢ كان ٥٠٠ طالب أفريقى ينتمون إلى ١٧ دولة يدرسون فى مصر ("أخبار اليوم"، ١٠ مارس ١٩٦٢) من مجموع ١٥,٦٨٣ طالب أجنبى بينهم ٢,٨٦٨ طالبا حائزين على منح (الكتاب السنوى لـ ج.ع.م، عام ١٩٦٢، ص ١٧٨ - ١٧٩).

١٧- للمرجع السابق... ١٩٦١، ص ١٠٠٤ - ١٠٠٥، "حلم أفريقيا الذى يعيش فى القاهرة" ("الأهرام" ٢٤ فبراير ١٩٦٠). "شرف الكلمة" (الأهرام، ١ يوليو ١٩٦١). مقررات المؤتمر الأفريقى الأول للراديو والتلفزيون ("الأهرام"، ٢٨ أبريل ١٩٦١). للدكتور حسن أحمد محمود "لزمة للدراسات الأفريقية" ("الأهرام"، ٢ مايو ١٩٦٢). وينبغى مراجعة الشهرية "نهضة أفريقيا" أيضا.

١٨- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨، ص ١٥٢ - ١٨٦.

١٩- خطاب فى ١٦ مايو ١٩٥٨، للمرجع السابق، ص ١٨٧ - ١٩٩

شرح ويلتون واين، مراسل الاسوشيتدبرش، لفترة طويلة، فى القاهرة للموقف الأمريكى : "ما هو البديل لعدم الاتفاق مع عبد الناصر ؟... إن الدواء للتقليدى هو المساعدة الاقتصادية" عن كتاب : "ناصر مصر، البحث عن الكرامة"، كامبردج ١٩٥٩، ص ٢٠٨.

٢٠- الكلام الحرفى لمحمد حسنين هيكل فى "الأهرام" (١٥ يونيو ١٩٥٨).

٢١- حول نظرة مصر للأمم المتحدة فى هذه الفترة، راع : "مصر والام المتحدة" لفريق من الباحثين من جمعية القاتون الدولى (نيويورك ١٩٥٧) وجاء فيها:

"فى نظر رجل الشارع تعتبر الأمم المتحدة مؤسسة أميركية تعمل لصالح الدبلوماسية الأمريكية. وهناك خلط كبير بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة...."

٢٢- بطرس غالى "رؤىات فى السياسة الدولية" (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٢-٣٨.
٢٣- مقابلة فى ٢٧ يناير ١٩٥٨ مع رؤساء التحرير والصحفيين الأمريكيين، فى "خطب جمال عبد الناصر"، ١٩٥٨، ص ٣٦١ - ٣٧٧.
٢٤- مقابلة مع الإذاعة الكندية فى ٧ يربيل ١٩٥٨. (المرجع السابق، ص ٣٧٨ - ٣٨٨).

٢٥- تقارير مرفوعة للمؤتمر الأقليمى للاتحاد القومى فى لسيوط، "الأهرام"، ٧ يونيو ١٩٦١. راجع نص القرار الاتهامى وجهه المدعى للعام السورى ضد قتلة فرج الله الحلو، "الأخبار" (بيروت) ١٩ أغسطس ١٩٦٢.

٢٦- "الأهرام" ٦ يونيو ١٩٦١. على أثر مقال نشره فى "المصور" يدعو فيه للصلىح مع إسرائيل، أعفى فكرى لباظة من مهامه كرئيس لدار الهلال ("الأهرام"، ١٨ أغسطس، ١٩٦١). وبعد نقد ذاتى مضحك ("الأهرام"، ٢٥ سبتمبر)، أعيد له أعباره.

٢٧- "اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة"، ("الأهرام"، ٢٦ مايو ١٩٦١).
٢٩- هذه الدول هى : أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديا، سيلان، الكونغو، كوبا. قبرص - الحبشة - غانا - غينيا - الهند - أندونيسيا - العراق - لبنان - مالى - مراكش - نيبال - السعودية - الصومال - السودان - تونس - ج.ع.م - يوغسلافيا - اليمن. راجع للمقررات فى "الأهرام" ٧ سبتمبر ١٩٦١.

٣٠- "أنا لن نستيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى للمخيف الذى يدور اليوم فى أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين. لا نستطيع لسبب هام وديهي، هو أننا فى أفريقيا. ولسوف نظل شعوب القارة نتطع الينا، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله. وإن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤوليتنا فى للمعارنة بك ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة للغزاة.

ويبقى بعد ذلك سبب هام، هو أن للنيل ران الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة. ويبقى أيضا أن السودان - للشقيق الحبيب - تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا ويرتبط بصلات للجوار مع المناطق الحماسة فى وسطها..." (جمال عبد الناصر، "فلسفة الثورة"، القاهرة).

٣١- سوف يتذكر الراى العام الأفريقى طويلا لفتاحه الـ "موند" يوم اعتقال الرئيس الكونغولى : "كان أول رد فعل على اعتقال لومومبا، من قبل خصومه، الشعور بالارتياح" (٤ ديسمبر، ١٩٦٠). حول سياسة ج.ع.م فى الكونغو راجع "الأهرام"، (١٢ ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥ يناير ١٩٦١ و ١٦ فبراير ١٩٦١). والتبرير المرتبك الذى كتبه هركل

الأهرام ١٧ فبراير، قرار سحب الكتيبة - ١٢ سبتمبر ١٩٦٠). برقية عبد الناصر إلى تشومبي (١٢ أغسطس ١٩٦٠).

٣٢- راجع: "حقيقة التسلل الاسرائيلي في الفريق" ("الأهرام"، ٢ نوفمبر ١٩٦٠). يوسف الشريف "التسلل الصهيوني داخل الفريق"، (روز اليوسف عدد ١٧٦٨ تاريخ ٣٠ أبريل ١٩٦٢). ذكرت اسرائيل، في الأمم المتحدة، أنها أرسلت ٦٠٠ خبيرا إلى الخارج واستقبلت ١٦٠٠ طالبا، معظمهم من الأتريقيين ("الموند" ١١ أكتوبر ١٩٦٢). "اسرائيليات وما بعد للحدود"، أحمد بهاء الدين (القاهرة، ١٩٦٧).

٣٣- "الأهرام"، ١٠ ديسمبر ١٩٦٠.

٣٤- راجع للنص الكامل للقرارات في "الأهرام"، ٨ يناير ١٩٦١. أو ملخص له بالفرنسية في:

COC, XVIII, NO. 45 (1960), PP. 1-2.

٣٥- "الأهرام" ١٦ يناير و ٤، ١٩، ٢٥ فبراير ١٩٦١.

٣٦- محمود المراغي "طريق الشمال والدائرة الساخنة"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٨ (٣٠ أبريل ١٩٦٢).

كذبت للوقائع للرأي الغربي التقليدي لقتال: "أن عبد الناصر، بقيته مع الغرب الذي يستطيع وحده اعطاء هبات وقروض طويلة الأجل، قد وضع عراقيل كبيرة امام ومستقبل الاقتصاد المصرية"، راجع ج. رومو "سياسة البكاي ناصر والاقتصاد المصري"، في مجلة orlewك العدد ١، ١٩٥٧، ص ١٧ - ٣٥.

٣٧- خطاب في موسكو، "الأهرام"، (٢ ديسمبر ١٩٦٠). حول النظرية السوفياتية في مساعدة لبلاد العربية. راجع من. مكاتكوف: "لمساعدة السوفياتة للنزيرة لبلدان آسيا واثريقا". نشر النص بالعربية في "اتحاد الشباب"، بغداد (٥ أبريل ١٩٦٠).

38- "Inside Egypt (II) : Egypt in Blinkers", January 10, 1962.

كنت هذه استمرار لسياسة "مركز تمويل الشرق الأوسط". وراجع لطروحة الماجستير في الاقتصاد غير المنشورة: من. أرغوف "السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى ١٩٤١ - ١٩٤٥، لندن ١٩٥٤، ص ١٠٥ - ١٤٥.

٣٩- محمود المراغي، "الحيد يقف على رجله"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٥٩ (٢٦ فبراير ١٩٦٢).

٤٠- "الأهرام" ٣٠ أبريل و ٥ و ٦ مايو، ١٩٦٢. "الموند" ١٤ و ٢٣ مايو ١٩٦٢: "صبحت مصر معتمدة اعتمادا وثيقا على المساعدات الأمريكية التي تتمثل خاصة بفائض القمح الذي تصل قيمته إلى حدود ٦٠ ملون جنيه استرليني في العاوم. وإذا كان الجيش

المصري على الأسلحة السوفياتية، فلأن الشهب المصري، اليوم، لا يقل اعتمادا على منتجات الولايات المتحدة للذخيرة".

"لشراكية على النيل"، الأيكونومست، العدد ٦١٩٣، ٥ يار ١٩٦٢، ص ٤٥٧

- ٤٥٨.

ولمستادا إلى السناتور وليم فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلسيوخ الأمريكي، تقدم للولايات المتحدة مساعدات لاسرائيل تفوق بعشرة أضعاف أو عشرين ضعفا أكبر مساعدة تقدمها للولايات المتحدة لأي بلد عربي ("الأهرام"، نقلا عن الأموسينكبرس، ٤ مايو ١٩٦٢). وصرح د. جاكوبسون، رئيس بعثة البنك الدولي إلى القاهرة: على للعالم بأجمعه أن يدرس ميثاق العمل الوطني بانتباه بالغ (الأهرام، ٢٥ مايو ١٩٦٢).

٤١- للدكتور عبد الرزاق حسن، "العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا الغربية" في "الأهرام" (٢٢ مايو ١٩٦١).

٤٢- "الأهرام"، ٢٩ يونيو و ٧ يوليو ١٩٦١. وهناك كتاب غريب:

Prelude to the world-Behind the Egyptian Sphinx
Greenberg. Sedr nd H.world Wr III? by I
(Phpladelphia, 1960).

ويج هذا الكتاب بمعلومات حول مؤامرة هتلرية بوعمة مزعومة لبناء قوة عربية تستطيع الايقع بالغرب خلال حرب عالمية مقبلة. ولكن للأسف، لا يستند عرض أسماء والأحداث إلى مراجع.

حول اعلاقت المصرية الالمانية، راجع مقالنا "لألمانيا الغربية والشرق الأوسط" في "للمساء" (٢٤ يناير ١٩٥٩). ولكن راجع بشكل خاص ندوة ليبورغ التي أدارها الاستاذ و. ماركوف: "مشكلة الاستعمار الجديد"، لا يبرز ١٩٦١. وكذلك كتاب ج. جومستن "الألمان والبكباشي ناصر" هرتسفل ١٩٥٩

وهو كتاب يحتوى على معلومات اقتصادية قيمة، ويذكر من بين النازيين اللاجئين إلى مصر، د. هان يزل ود. جوهانس فون ليزر وهيرمن زند (ص 7-16).
notes er Etude socumentaires

٤٣- "علاقت إيطاليا الاقتصادية وتجارية بالقارة الأفريقية" في عدد آذار ١٩٦٢. كذلك: "إيطاليا والبتترول العربي"، (الأهرام الاقتصادي)، عدد ١٦٧، (١٣ أغسطس ١٩٦٢).

٤٤- "لماذا امضى فيرنا في لندن ثلاثة هور في القاهرة؟" "والعرش السعودي والمخابرات البريطانية"، ("روز اليوسف"، عدد ١٧٦٨، ٣٠ إبريل ١٩٦٢). حول كيف

كانت السيطرة البريطانية قبل ١٩٥٢، ومن كان يملك زمام اتخاذ القرارات راجع لبيب جاد : "البنية الاقتصادية في مصر والعلاقات النقدية الأتكلو - مصرية منذ ١٩٣١"، بالفرنسية، القاهرة ١٩٥٢.

٤٥- في مايو، أبرزت الصحافة المصرية نبأ للعروض التي تقدمت بها الشركات الفرنسية وخاصة شركة "كوفرداي"، والتي تصل إلى ٦٥ مليون جنيه ("الأهرام" ٤٠ مايو ١٩٦٢). وأعلنت الصحافة المصرية عن توقف محطة "مصر للحرية" عن البث ("الأهرام"، ٢٥ مايو ١٩٦٢). وهذا هو وضع العلاقات الاقتصادية بين والغرب في ربيع ١٩٦٢ : شكل الغرب ٤٢ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية للمصرية. تزود الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية، مصر بـ ٤٠ بالمئة من واردتها. تمثل الولايات المتحدة ١٤ بالمئة من التجارة المصرية، لكنها لا تساهم في مشاريع الخطة الخمسية. وكان العجز في الميزان التجاري المصري عام ١٩٦١، بلغ ٧٦ مليون جنيه، ومعظمه يعود إلى التسهيلات المصرفية التي تسمح لمصر بتغطية حاجتها من المنتجات الغذائية (محمود المراسي : "الغاضبون في الشمال"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٩، ٧ مايو ١٩٦٢).

٤٦- يقدم أوجين بلاك، مدير للبنك الدولي، بنفسه هذه النظرية في كتابه : "دبلوماسية التنمية الاقتصادية" هارفارد ١٩٦٠. وقد قدم له كريستيان هيرتز، ناظر الخارجية الأميركية السابق : "في وجه ثورة الآمال المتعاطفة يجب أن نفهم أن حكومات هذه البلدان هي العوامل الرئيسية للتغيير في متعلات يحارب فيه أناس كثيرون من مسعون إلى التغيير... المسألة، إذن، ليست مسألة أيديولوجية بمقدار ما هي مسألة حاجة، أن السياسيين وبيروقراطيين في هذه البلدان هم بالفعل القادة والحكام في الوقت ذاته" (ص ٦، ١٢). ويعود إلى الغرب أن يقترح "طريقا بديلا (للشيوعية) يؤدي إلى تحقيق معدل نمو يولزى معدلات النمو في الأنظمة الشيوعية، دون أن ندفع ثمننا فلاحا، بالمعنى الإنساني، كما تدفعه الأنظمة الشيوعية . ويشير إلى أن البلدان المتخلفة لا ترى الحل... (ص ١٥ - ١٦).

الفصل السابع المشاكل المصرية للقومية العربية

نأتى الآن إلى مجال نواجه فيه تحاملا وتعصبا ليس لهما أساس ثابت. والواقع أنه من المفيد أن نلاحظ مدى الجهل الكبير والنظرة المتجنبة في الغرب بالنسبة لرغبة البلاد العربية في تصور قوميتها في إطار من الوحدة. إن الشكوك التي لقيتها الفترة الاستعمارية، والعادات ذات المنطلق الأوروبي، خلال قرون عديدة، تشوه المعلومات الناقصة التي تتوفر للمهتمين بهذا الأمر. ثم إن حدة المناقشات التي تحتدم حول القومية العربية في الشرق الأوسط لا يقصد بها تشجيع البحث العلمى.

إن مصر التي نتناولها هنا بالدراسة، أو الأمة التي تصنع الآن، وتحيا أمام أعيننا، تعتبر نفسها بلدا عربيا، لا مجرد جزء من العالم العربى وحسب، كما أن الرئيس جمال عبد الناصر أضفى على القومية العربية حقيقة عملية ظل المنظرون يحلمون بها بلا انقطاع خلال ما يزيد عن قرن^(١).

ومن أجل الأهداف التحليلية، يمكن النظر إلى المشاكل المصرية الخاصة للقومية العربية، من حيث المفهوم النظرى ووسائل التطبيق، كعامل أساسى كامن فى أيديولوجية الحكومة العسكرية فى ثلاث مراحل : بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨، ثم بين ١٩٥٨ و ١٩٦١، أى ما يتوافق زمنيا مع قيام الوحدة السورية المصرية باسم الجمهورية العربية المتحدة، ثم الفترة التي تلت انفصال سورية، وأدت إلى صراع متوتر فى الغالب، بين الجناح العسكرى القومى فى الحكومة، والجناح الماركسى فى الحركة القومية. لقد كان نقاشا محبوبا حبا قويا كان لابد له أن يؤدي حتما إلى إلقاء النور على أصل "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" التي تشكل العنصر الثالث فى الأيديولوجية التي نتناولها بالبحث.

كثيرا ما كان جمال عبد الناصر، وهو يتناول أصول للقومية العربية، يذكر سنة ١٩٥٣ على أنها نقطة الانطلاق، وأنها السنة التي وضع فيها "فلسفة الثورة"^(١). إن ما جاء فيها معروف جيدا لكنه لا بد من تتبع للتطورات: كتب عبد الناصر : "ولنا أنكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع للوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية أخرج مع زملائى فى إضراب عام فى الثانى من شهر ديسمبر كل سنة احتجاجا على وعد بلفور الذى ملحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطننا قوميا فى فلسطين اغتصبته ظلما من اصحابه الشرعيين"^(٢).

وردا على السؤال : لماذا هذا الاحتجاج "كلا ألا يكون لدى عبد الناصر ما يقوله سوى العاطفة. ولم يدرس "تاريخ حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط" بالتفصيل إلا بعد دخول الكلية العسكرية فى وقت لاحق، وقد ظهرت له حرب فلسطين عام ١٩٤٨ "واجبا يحتمه للدفاع عن النفس". ولثناء الحرب كان لليوزباشى عبد الناصر، وهو آنذاك ضابط فى فرقة المشاة السادسة، يتأمل أسباب انهيار للقوات المسلحة العربية، وهى المؤامرات الاستعمارية مع السلالات الحاكمة والضعف العسكرى، وعلى رأسها المنازعات والخلافات : "ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك فى فلسطين وعدت إلى الوطن، كانت للمنطقة كلها فى تصورى قد أصبحت كلا واحدا... منطقة واحدة، ونفس الظروف، ونفس العوامل بل ونفس القوى المتكلمة عليها جميعا ! وكان واضحا أن الاستعمار هو أبرز هذه القوى".

وانضمت تاملات ١٩٤٨ - ١٩٤٩ إلى تساؤلات ١٩٥٣ : "ذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الاسلاك المشائكة، التى تخطط حدود الدول، تفصل وتعزل... ولم يبق مفر أمام كل دولة من أن تجبل للبصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه، وما هو مجالها للحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب... يمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، لمتزج تاريخنا بتاريخها، ولارتبطت مصالحنا

بمصالحتها... حقيقة وفعلًا وليس مجرد كلام ؟.... يمكن أن نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تفر بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تسندها حقائق التاريخ^(١).

وبعد قليل يقول مرة أخرى إن للعاملين اللذين يجعلان من "الدائرة العربية - بدون أي شك - أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا" هما عاملا التاريخ والدين.

ومع أن عبد الناصر لا يذكر شيئا عن المطالعات التي كونت عقلية في تلك الأيام، والتي ذكرناها، فإنه يأتي بذكر "سنة لبطل يبحثون عن مؤلف" للشاعر المسرحي الإيطالي بيراندلو : "لست أدري لماذا يخيل إلي دائما أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به. ثم لست أدري لماذا يخيل إلي أن هذا الدور الذي لرفقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة من كل مكان حولنا، قد استقر به المطاف متعبا منهوك للقوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك، وأن ننهض بالدور ونرتدي ملابس، فإن أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به. وأبادر هنا فأقول إن الدور ليس دور زعامة، إنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابي في بناء مستقبل البشر".

ومما يسترعى الانتباه في هذه المقتطفات حقيقة أن الكاتب وضع نفسه، بطريقة ما، ضمن إطار النظرة المصرية للعالم الخارجي، نحو الوسط العربي الذي هو تاريخيا وعاطفيا الأكثر قربا من مصر والأكثر ارتباطا بها، من غير أن يؤدي ذلك، على أية حال، إلى الذوبان فيه كليًا. ومن المهم أن نتذكر هذا الموقف بالذات من قضية "القومية العربية" قبل صياغة التسمية، فهذا من أنه شأنه أن يسهل فهم التطور الذي أعقب انفصال سوريا.

نحن هنا بعيدون عن الإحاح على الوحدة، عن دعوة للاندماج القومي على غرار فخته، وهي الدعوة التي ظلت تتردد عالية طوال قرن كامل في

سوريا، مركز النقل في قلب البلاد العربية. إن قومية الجامعة الإسلامية عند جمال الدين الأفغاني، والدعوة الإصلاحية (التجديدية عند الطهطاوي، أو الدينية عند محمد عبده)، وتطوير أيديولوجية الحركة القومية المصرية (سواء زفت اللواء الإسلامي كما عند عبد الله النديم، أو اللواء التركي كما عند مصطفى كامل ومحمد فريد، أو لدعت تقرد مصر كما عند أحمد لطفى السيد ومؤيديه لاسيما سعد زغلول)، ثم شذنت على هذا للتقرد بين الحربين من خلال دعوة الوفد والمفكرين نوى الميول الليبرالية (أمثال: طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل وسلامة موسى بشكل خاص) - كل هذه كانت خطوات أبقّت الوعي القومي المصري بعيدا عن تيارات العروبة المجاورة، على الرغم أنه لم يكن باستطاعة أية حكومة مصرية تجاهل تلك التيارات بعد وفاة زغلول ويعود ذلك إلى أن مد القومية الإسلامية كان خلال هذه الفترة قد اتسع وقوى، ولا سيما بين "الإخوان المسلمين" والمجموعة التي نشأت حول "المنار" لرشيد رضا، بينما كان الجناح الليبرالي للبرجوازية ينتظر الفرصة ليحقق نفوذا وتأيدا في العالم العربي. في هذا الوقت بالذات أعلن مكرم عبيد : "المصريون عرب"^(٥).

وقد تميزت المرحلة الأولى من العروبة في فترة ما بين الحربين، وهي تقرب من نهايتها، بتدابير عديدة ومنها: تسوية النزاع بين العراق والعربية السعودية، ومعاهدة الصداقة (١٧ أياريل ١٩٢١)، ومعاهدة الصداقة بين العراق واليمن (١١ مايو ١٩٢١)، والمعاهدة بين العربية السعودية واليمن (٢٠ مايو ١٩٢٤) ومعاهدة التحالف والإخاء العربي بين العراق والعربية السعودية (أياريل ١٩٢٦)، ثم انضمام اليمن إليها (٢٩ أياريل ١٩٢٧) والمعاهدة بين مصر والعربية السعودية لتصفية نزاع قديم بينهما (٤ مايو ١٩٢٦)، والمحادثات التي جرت بين الحكومات المختلفة بشأن فلسطين (١٩٣٧ و ١٩٣٨). ثم جاءت مرحلة ثانية كانت مقدمة للتضامن العربي عام ١٩٤٥ : اشتراك مصر والعراق وشرق الأردن والعربية السعودية واليمن في مؤتمر الطاولة المستديرة حول فلسطين بدعوة من الحكومة البريطانية

(لندن ١٩٣٩)، وبدء الوحدة الاقتصادية في مركز التمويل للشرق الأوسط (١٩٤١) وإنشاء "الاتحاد العربي" في القاهرة (٢٥ مايو ١٩٤٢). ثم إن ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق تأييدا للمحور، جوبهت على الفور بتصريح قال فيه أيدن : "أجد من الطبيعي ومن المناسب أن تتعزز الصلات الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية، وكذلك للروابط السياسية أيضا" (٢٩ مايو ١٩٤١). وفي القاهرة قرر مصطفى النحاس أن يأخذ المبادرة، وفي ٣٠ مارس ١٩٤٣، أعلن أمام المجلس النيابي أنه سيقوم بدراسة الإمكانيات المتعلقة بالوحدة العربية على مستوى الحكومات. وبين يوليو ١٩٤٣، وفبراير ١٩٤٤ قام رئيس الحكومة المصرية بمحادثات ثنائية مع الدول الست العربية الأخرى. وفي ٧ أكتوبر ١٩٤٤ نشرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية بروتوكول الإسكندرية وعينت لجنة فرعية وصفت للمشروع الأول للمعاهدة في ٣ مارس ١٩٤٥. وفي ٢٢ مارس وافقت اللجنة التحضيرية على النص النهائي للاتفاق بعد تعديله لتحقيق لا مركزية أوسع، خاصة في شؤون السياسة الخارجية. (وكان أبرز ما شطبته الفقرة التي تبدأ هكذا : "لا يجوز في أية حال كانت انتهاج سياسة خارجية يمكن أن تسيء إلى سياسة الجامعة أو إلى سياسة أية دولة عضو فيها...." وهكذا تم إنشاء جامعة الدول العربية^(١) وأدت الهزيمة في فلسطين إلى توقيع ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية (يونيو ١٩٥٠)^(٢).

وهذا التضامن التدريجي الذي اتخذ - كما رأينا - شكل تعاون وطيد بين الدول، لا شكل العملية الوحشية، رافقه اتجاهان في ميدان الفلسفة السياسية.

في مصر منذ عهد الوفد (١٩٣٩ - ١٩٤٥) إلى "فلسفة الثورة" كانت الحركة العربية تبدو ضرورة تاريخية وثقافية وكأداة للواقع السياسي والاقتصادي، وبوجه الأجمال، كنتمة لنمو مصر الخاص. هكذا، على الأقل كانت وجهة نظر الدولة. وقد كتب عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام الأول للجامعة العربية يقول : "في الواقع نحن في أشد الحاجة إلى البلاد

العربية... وأنا كمصري أقول إن مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا إلى البلاد العربية أكثر من حاجة البلاد العربية إلى مصر... فنحن ننتج سنويا أربعمائة ألف مخلوق تلداهم مصر، أعني أن مصر في عشر سنين تلد مثل عدد سكان العراق أو سوريا، بينما نحن نعيش في واد ضيق. وصنفوني إن كل ما تسمعونه عن خرافة الاستيلاء (استصلاح) على الصحارى مستثبت الأيام أنه خيال. ولكن حياتنا الآتية هي أن نكون شعبا صناعيا. ولا يمكن دوام مصر المستقبلية كدولة عسكرية تدافع عن نفسها عسكريا، ولا كدولة تستطيع أن تعمل سكانها، إلا إذا تطورنا تطورا صناعيا كبيرا، هذا التطور الصناعي يستلزم أن يكون لنا ساحة حيوية، وهذه الساحة الحيوية هي إخواننا الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيرنا. فنحن - اقتصاديا - في حاجة إلى البلاد العربية التي ثبت أنها أغنى بلاد العالم في المولد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلية، كما أنها السوق الوحيدة لحياتنا المستقبلية... نحن لا نستطيع أن نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها، لأن الاستراتيجية للطبيعة لنا تقتضي أن نعيش سوريا في ساحتنا الحيوية..."

كذلك التفت طلعت حرب، مؤسس "مجمع مصر" ورئيسه، إلى البلدان العربية واكتشف للشرق منذ عام ١٩٢٥ كما تدل تقاريره. وبعكس اتجاه سعد زغول، فقد رسم للمخطط الأول لما ستكون عليه القومية العربية فيما بعد: "نحن المصريين نستمز على أداء واجبنا في خدمة للثقافة العربية المشتركة. ولعل جهود البلاد الأخرى (العربية) تنظم لتتضم إلى جهودنا المتجاورة فيتكون عنها مجموع معلومات ومبادئ عرفان يتغذى بها عقل الشرق^(٨)."

هكذا كانت أيضا أمنية الحركة الوطنية المتمثلة بشعاري "الجلاء" و"وحدة وادي النيل" للذين تبناهما الوفد. أما اليسار الماركسي، وهو المعارض مباشرة لأيدولوجية "الإخوان المسلمين" ولجهزتهم في الجامعات والنقابات، فقد شغل نفسه في بحث المشاكل العربية في برنامج وفي تحاليله النظرية. ثم شدد فيما بعد على وحدة نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار

والرجعية المحلية، وقلل من أهمية الضرورة الإلزامية للفصل بين الدين والسياسة^(٩)

وفى إطار أهداف الحركة العربية للتحرر الوطني وحاجاتها، توصل جمال عبد الناصر إلى فكرة للوحدة العربية عام ١٩٥٣. ومنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ عملت الحكومة العسكرية على تعزيز قاعدة حركة للوحدة العربية وتقوية الجانب العربى فى إعلامها : الاتفاقية المصرية السعودية للدفاع المشترك (٢٧ أكتوبر ١٩٥٥) التى انضمت إليها اليمن (أبريل ١٩٥٦)، ومعاهدة التضامن الجماعى بين مصر وسوريا والأردن والعربية السعودية (١٩ ديسمبر ١٩٥٧)، والمؤتمران الثقافيان العربيان الثالث والرابع (١٩٥٧ و ١٩٥٩) والمقررات الأولى التى وضعتها اللجنة الفرعية التابعة للجنة السياسية فى جامعة الدول العربية حول موضوع الوحدة الاقتصادية (أغسطس ١٩٥٦) والاتفاقية السورية الأردنية للوحدة الاقتصادية (٥ أغسطس ١٩٥٦) وتطوير مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، بناء على اقتراح مصر، بعد وحدة سوريا ومصر^(١٠).

وفى الناحية الأخرى من هذه الألوان الأيديولوجية كانت الأحزاب السورية المتعددة، باستثناء الحزب الشيوعى، بالإضافة إلى بعض الأحزاب اللبنانية. أما الأحزاب العراقية فقد اتخذت مواقف شبيهة بالموقف المصرى، ففي دمشق وضع حزب البعث العربى الاشتراكى بقيادة ميشيل عفلق وأكرم حوراني - للنظرية التى تبناها جمال عبد الناصر تكريجيا بعد ١٩٥٦، ثم بشكل حاسم عام ١٩٥٨ : "الوطن العربى وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ.. ولا يمكن لأى قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلا عن الآخر... الأمة العربية وحدة ثقافية وروحية، وجميع الفوارق القائمة بين أعضائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة للوجدان العربى... الوطن العربى هو الأرض التى تسكنها الأمة العربية، وتمتد من الخليج العربى إلى المحيط الأطلسى. والعربى هو من كانت لغته العربية، ويعيش على الأرض العربية أو يرغب بالعيش عليها ويؤمن بانتمائه للأمة العربية^(١١).

وفي دستور الجمهورية المصرية للموضوع في ١٦ يناير ١٩٥٦،
أصداء هذه الاقتراحات : "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، والشعب
المصري جزء من الأمة العربية" (المادة الأولى)، "الإسلام دين الدولة واللغة
العربية لغتها الرسمية" (المادة الثالثة). لكنه كان واضحا أن وجود مصر لم
يكن يتوقف كلياً ولا بالضرورة على الأمة العربية، وإنما هي تتحالف معها
على أساس وحدة الثقافة والدين واللغة والروابط التاريخية. كان الشعب
المصري يريد أن يكون عربياً لكنه لم يكن على استعداد للتخلي عن
شخصيته التي مضى عليها سبعون قرناً في سبيل ذلك.

كيف يمكن إذن تفسير التغير الأيديولوجي الذي حصل عام ١٩٥٨؟
هناك ثلاث مجموعات من الحقائق جعلت ذلك ممكناً :

أو لهذه المجموعات: تضامن للرأى العام في البلدان العربية مع
مصر عند الهجوم على قناة السويس، والاضرابات العامة في العراق
والباكستان وسوريا والأردن ولبنان والسودان وليبيا وتونس ومراكش
والبحرين وقطر والكويت وعمان، ثم مظاهرات الطلاب والعمال وتجنيد
المتطوعين للدفاع عن القناة، والتخريب الفعال لانبوب النفط على الحدود
السورية العراقية وفي حمص في عملية ثأرية. إن موجة التضامن التي
امتدت من طنجة حتى الخليج العربي أبرزت قيادة جديدة تبين أنها أكثر
فعالية من قيادة الساسة التقليديين - هي نقابات العمال العربية، ولا سيما في
صناعة النفط. إن العمل الذي رافق قضية السويس أدى إلى نشأة اتحادين
عماليين عربيين هما الاتحاد الدولي للنقابات العربية، والاتحاد العربي لعمال
الصناعات النفطية والكيميائية. أما الاتحاد الأول الذي أعلن في دمشق في
مارس ١٩٥٦ من قبل ستة اتحادات قومية (مصر وسوريا ولبنان ولبنان
الشمالي والأردن وليبيا) فقد اتخذ شكله النهائي في المؤتمر الثاني من القاهرة
في ٢٧ أبريل ١٩٥٩، حين عين محمد أسعد راجح، من الاتحاد المصري
لعمال الصناعات النفطية والكيميائية - مثل أنور سلامة الذي صار فيما بعد
وزيراً للعمل - في منصب رئيسي هو منصب الأمين العام، بينما عين

منصور عبد المنعم، الليبي، مراقبا إداريا. ثم تأسست ثلاثة اتحادات جديدة أيضا هي: اتحادات للنقابات العمالية في العراق وفي عدن وفي السودان، حيث سجن رئيسها الشفيع أحمد للشيخ، وأكثريّة الهيئة القيادية من قبل حكومة إبراهيم عبود عام ١٩٥٩، لكن الأردن كان متغيبا في هذه المناسبة. وهنا أعلن اتحاد العمال المراكشي أنه سيحافظ على علاقات جيدة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربية، بينما بقي اتحاد العمال التونسيين على الحياد. أما حركة العمال الجزائرية فقد كانت بالطبع مضطرة لانتظار قيام الدولة الجزائرية المستقلة قبل أن تعتمد سياسة ما. وتاريخ قيام الاتحاد العربي لعمال للصناعات النفطية والكيميائية ذو دلالة هامة جدا، فقد كان مؤتمر المنظمات الدولية السابق في الولايات المتحدة هو الذي دعا إلى فكرة الاتحاد الدولي لعمال النفط، وقد عقد مؤتمره التنظيمي في باريس عام ١٩٥٤. وكان أنور سلامة عضوا في مجلس القيادة قبل انتخابه نائبا ثانيا للرئيس في المؤتمر الثاني في روما في يوليو ١٩٥٧. وعندما قرر الاتحاد الدولي لعمال النفط أن ينشئ له مركزا في الشرق الأوسط في القاهرة، انسحبت النقابات العربية على الفور وأسست لاتحادها الخاص، أي الاتحاد العربي لعمال للصناعات النفطية والكيميائية في القاهرة في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٥٨^(١٢) ثم تطرق البحث إلى فكرة إنشاء لاتحاد ثالث أثناء النزاع المصري الأميركي بشأن حق المرور في القناة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، هو لاتحاد نقابات عمال الموانئ العرب.

كانت نقطة الانطلاق لا تزال الصراع القومي ضد الإمبريالية، وكان مركزها في مصر التي ركز للغرب جهوده كلها ضدها. وعلى كل حال وبرغم التعميمات الحكومية فإن الاتحادات العمالية كانت تتعاون مع الاتحاد العالمي للنقابات أكثر مما تتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، ولا سيما حول القضية الجزائرية^(١٣) وأبدت هذه الحركة قوة، حتى أن الملك حسين، عامل الأردن، كان مضطرا لوضع فرقته العربية ذات التدريب البريطاني تحت إمرة قيادة عربية موحدة يرأسها مصري قدير بدرجة استثنائية هو

اللواء محمود حافظ إسماعيل، مستبدلاً به غلوب باشا الذي عاد إلى كتابة مذكراته. وبسبب الهجوم على قناة السويس وضع الغرب قوة كبيرة وفاعلة، تحت تصرف الرئيس عبد الناصر ليتصرف بها باسم التضامن العربي، وبدلاً من تحطيم الحكومة المصرية العسكرية، فإن غزو قناة السويس وطدها بصفتها قائدة بلا منازع للحركة العربية القومية^(١١).

وهناك أيضاً سلسلتان أخريان من الأحداث أسرعاً بالعملية. وقد بحثنا من قبل الدوافع والعوامل التي أدت إلى توحيد سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة. وكانت القوة المحركة من الجانب السوري هي حزب البعث العربي حقا. واستجابة لدعوات متزايدة للقوة، لم يكن باستطاعة الرئيس جمال عبد الناصر أن يتجنب قبول مبادئها، من حيث جوهرها على الأقل. وبالنسبة له، وللرأي العام المصري، كان ذلك يمثل تصالبا جديدا للعروبة التي كانت بمثابة إطار عام ثم تحولت إلى عامل جوهري حدد طابع الحكومة والمجتمع بصورة عامة والالتزامات الملقة عليهما معا.

وهناك سلسلة ثالثة من التأثيرات نشأت من الدعم التدريجي للقطاعين العظيمين اللذين تقاسما السلطة الاقتصادية وتعاوننا على مستوى قاعدة القوة السياسية المصرية بعد غزو قناة السويس، وهما رأسمالية الدولة بإدارة الجيش، والبرجوازية للصناعية والمالية الكبيرة، ولا سيما شبكة مجمع مصر. إن الصعوبات التي واجهت التوسع القصير المدى للسوق المحلية، بدون الإجراءات الفعالة، أجبرت هذا الائتلاف على التطلع إلى أسواق خارجية، وكانت "الدائرة الأقرب" لو الشرق العربي، فيما يبدو، هي المنفذ المطلوب.

وكان إعلان الجمهورية العربية المتحدة في أول فبراير ١٩٥٨، من قبل الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي من شرفة قصر عابدين القديم بداية المرحلة الثانية من تطور عقيدة القومية العربية وممارستها.

بعد حرب السويس، وبالأخص بعد الوحدة السورية المصرية، أخذت القومية العربية تبدو في رأى القادة العسكريين أضمن سبيل لتحقيق التلاحم بين الدوائر الثلاث : العربية والأفريقية والإسلامية. وانطلاقاً من نموذج أقوى دولة عربية موحدة، استطاع نجم عبد الناصر أن يلمع فى العالم الإسلامى، وأن يجد أذنًا صاغية فى الدول الجديدة فى أفريقيا السوداء بالإضافة إلى بقية بلدان العالم العربى.

والحقيقة أن عبد الناصر كان - وهو فى ثروة قوته وشهرته - يدرك بدقة ووضوح، أن الرأى العام المصرى متردد فى المسير قلباً وقالبا فى هذا الاتجاه. من المؤكد أن هذا للرأى العام كان يحس بوزن مصر فى المجال العربى، كما كان ينظر إلى جيرانه بعطف أصيل مصحوب فى الوقت نفسه بجهل رهيب - إلى حد ما - بالمشاكل الخاصة، و ببعض الأنغزالية التى كانت هى ذاتها نتيجة لتاريخ مصر الطويل كوحدة مميزة^(١٥).

كان عبد الناصر، كيفما تلتفت، يرى القليل جداً من جذور للعروبة العميقة فى الشعور القومى فى مصر التى كانت - بكل موضوعية وفهمى كل حال - نتيجة للموقع الجغرافى والثقافة وللوزن السياسى والاقتصادى، مركز العالم العربى حقاً. ومن المؤكد أنه كان من الممكن الاعتماد على نصوص منظرى القومية العربية من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين. وهكذا فإن مجموعة من الكتاب المصريين للشباب الموهوبين فى "روز اليوسف" و"صباح الخير"، متأثرين بصورة ملحوظة بإحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وفتحى غانم وصلاح عبد الصبور ورجاء النقاش، بالإضافة إلى مجموعة أكثر تنوعاً من محررى "الجمهورية" أيضاً، كمحمد عودة وعميد الإمام، بدأوا بدراسة الكتابات العربية التى كانت حتى ذلك الوقت معروفة فى مصر بدرجة محدودة فقط. وأخذ ساطع الحصرى - عميد معهد الدراسات العربية العليا فى القاهرة ينشر آراءه بين فئات واسعة من المثقفين. ثم إن آخرين أيضاً، أقل شهرة، كرسوا أنفسهم لدراسات متخصصة، ذلك كان شأن رنيف خورى ونقولا زيادة وشكيب أرسلان ويوسف هيكل ونبيه فارس وعبد

لله للعلايلي وعبد الرحمن شهنذر وحازم نسييه وقسطنطين زريق. ومن
أسرة مجلة "الأداب" البيروتية، ينبغي ذكر سعدون حمادى وفريد أبو عيطه
وعبد الله عبد الدايم^(١١). ووضعت دراسات تحليلية لسياسات الدول الكبرى
لأسيما بريطانيا، بالنسبة للقضايا العربية، ولثورة فيصل العربية الأولى
مقرونة بالعمل الذى قام به الكولونيل ت.أ. لورنس خلال الحرب العالمية
الأولى. يضاف إلى هذا أن تكوين الجامعة العربية وتاريخها، وخبرات
الدول العربية فى أفريقيا الشمالية، وعلاقات مصر بالعالم منذ عهد جمال
الدين الأفغانى ومحمد عبده، والمحاولات التى قامت بها حركات متعددة
باتجاه العروبة، كل ذلك كان بين القضايا التى شغلت المنظرين القوميين
الشباب فى القاهرة إلى أبعد حد، بينما كان زملاؤهم الماركسيين يحصرون
أنفسهم بالدرجة الأولى بتأثيرات الحياذ الإيجابى على تطور المجتمع
المصرى. وفى عام ١٩٥٦ وطد المنظرون القوميون علاقاتهم بحزب
البعث. وكان لأفكار الفيلسوف ميشيل عفلق، وأراء كلوفيس مقصود - تأثير
عميق فى هذه الأوساط بفضل قدرتهما للمغرية على الإقناع، وتسليحهما
بفلسفة النظرية فى النقاش والجدل^(١٢).

إن الفكرة الأساسية التى تضمنتها الاتفاقات العربية الثقافية ١٩٥٧ -
١٩٥٨ هى : "بناء جيل عربى واع ومتفتح، مؤمن بالله، مخلص للوطن
العربى، مدرك لمهمته القومية والإنسانية، يؤمن بنفسه وبأمنته، ويضع نصب
عينيه مثلاً علياً لسلوكه الشخصى والاجتماعى، يملك للتصميم على النضال
المشترك، ووسائل القوة والعمل الإيجابى، ويتسلح بالعلم والعزم، لتعزيز
مكانة الأمة العربية المجيدة، ويمكنها من أن تتلحق حقاً فى الحرية والطمأنينة
والحياة الكريمة"^(١٣).

وبلى جانب ذلك كانت تظهر فى داخل المعسكر للرسمى بالذات
فوراق خفية دقيقة بين القوميين فى مصر وسوريا؛ لأن المصريين - وإن
كانوا شديدي الحماس (مبدئياً أو تكتيكياً)، لم يستطيعوا أن ينسوا سبعة آلاف
سنة من تاريخهم القومى المستقل، وكانت القضية بالنسبة لهم دمج هذا الكيان

الضخم بالدائرة للعربية جنباً إلى جنب، مع القوى المتجهة إلى الخارج من قوى للنزعة القومية العربية من السوريين والفلسطينيين المتطلعين إلى مركزية جانبية، وفي ميدان واسع وغنى جداً بالفروقات المحلية ذات الطابع التاريخي. أما بالنسبة للمجموعة العسكرية السورية، من ناحية أخرى، فإن القومية العربية كانت دائماً للوسيلة الوحيدة للاستمرار كوحدة قومية مستقلة. كان ضعف التماسك للدخلى وشبح الإمبريالية، وتعدد الأقليات العنصرية والدينية يزعزع باستمرار أسس أى وجود قومي فى "سوريا الكبرى" التى كان للعراق يعتبرها "للهلال الخصيب"^(١١). وخلال عام ١٩٥٨ جهد الرئيس جمال عبد الناصر بدون انقطاع فى إقامة الصلات بين مصر والدائرة العربية، وكان عليه أن يقنع الراى العام المصرى ويزيل أى لبس لو غموض : "لقد حاول الاستعمار، بكل وسيلة من الوسائل، أن يفرق بين قلوب العرب، وأن يقسمهم إلى بلاد وأقطار، وشيع وأحزاب، ولن يثير بينهم الاحقاد والضغائن، وفى الوقت نفسه حاول الاستعمار أن يقضى على القومية العربية ليقيم فى هذه المنطقة من العالم القومية الصهيونية (٩ مارس ١٩٥٨).

"وقالوا إنها حركة مصطنعة، ولم تكن أبدا حركة مصطنعة، فما خلق من يستطيع أن يصطنع مثل هذه الحركة بين أرجاء العالم العربى، ولكنها حركة قديمة راسخة فى القلوب، راسخة الجذور فى رجال البلاد العربية، وفى حياة البلاد العربية ؛ ولهذا فقد نشبع بها كل فرد من أبناء القومية العربية. وحينما قامت ثورة العراق، انتصرت القومية العربية فى العراق... إن قوتنا تنبع من التضامن الذى يتمثل فى القومية العربية. أن القومية العربية هى السلاح القوى الذى افتقدناه مدة طويلة، وشعرنا به الآن، وأحسنا به" (٣ سبتمبر).

"أن القومية العربية كما نادينا بها عام ١٩٥٢ هى أن يتحرر الوطن العربى، ويرفع عن أكتافه نل الاحتلال، ونل الاستعمار. هى أن يقاتل الوطن العربى لينتقم ويرفع مستواه الاجتماعى. هى أن يقاتل الوطن العربى ليحقق لنفسه النهضة التى حرم منها والتى سبقتها إليها بلاد أخرى فى جميع أنحاء

العالم.... إننا نعنى بالقومية العربية أن نكون مستقلين وأن يكون هذا الاستقلال نابعا من ضمير أبنائنا. لا نكون ذنبا لبلد، أو ذنبا للاستعمار، أو نكون داخل مناطق النفوذ. هذه هي القومية للعربية. القومية العربية وحدة. القومية للعربية اتحاد. القومية للعربية تضامن. ولكن يجب أن يكون كل ذلك مبنيا على الحق ومبنيا على مصلحة العرب، لا على مصلحة الاستعمار، ولا على مصلحة مناطق النفوذ... هذا هو الذى دعانا لنعلن من أول يوم من أيام هذه الثورة، أننا نرى فى القومية العربية الأمان الوحيد لكل بلد عربى.. ونادينا من أول يوم من أيام هذه الثورة أن الدفاع عن الأمة العربية يجب أن ينبثق من بين أرجاء هذه الأمة لا من الأحلاف التى تسيطر عليها دولة كبرى... " (١٢ نوفمبر).

"كانت سنة ١٩٥٧ سنة حاسمة بالنسبة للقومية العربية... إن القومية العربية ليست حكمة تقال، وليست شعارا ينادى به، ولكنها هدف كبير، ومثل أعلى. إننا لليوم، ونحن نشعر بالحرية، ونشعر بالعزة ونشعر بالاستقلال، نشعر بها أيضا أخوة لكم فى كل بلد عربى وفى كل وطن عربى. إننا لليوم نشعر بأن لنا حقا أن نعيش بين أرجاء هذا الوطن، فلا حياة مع الاستعمار ولا حياة مع اللذل، ولا حياة مع السيطرة، ولا حياة مع الاحتلال. إنكم أيها الإخوة فى بور سعيد، ضربتم المثل الأعلى فى سبيل الدفاع عن الحرية، وفى سبيل الدفاع عن الاستقلال ضد الدول الكبرى، وضد الأساطيل وانتصرتم. إننا خلقنا لكى نحيا بين أرجاء وطننا ونحن نتمتع بالحرية الحقيقية، لو نموت ولا نعيش، فلا خير فى أن نعيش لأدلاء، ولا خير فى أن نعيش عبيدا. هذه هى، أيها الإخوة، المبادئ التى حاربنا بها، وهذه أيها الإخوة الأهداف التى حاربنا من أجلها : حرية حقيقية، واستقلال حقيقى، قوة حقيقية تتبع من ضميرنا، وتتبع من أنفسنا، ومن أجل مصلحتنا. وفى نفس الوقت قومية عربية، وتضامن عربى، وإخوة عربية، ووحدة عربية... " (٢٣ ديسمبر).

"للمؤكد أننا لا نستطيع بتاتا أن ن عزل أنفسنا عن أية أزمة تقع في منطقتنا. كذلك لا يمكن لنا إطلاقا أن نتردد في إعلان تأييدنا بكل الوسائل لأي انتفاضة للحرية من حولنا، ولكن ذلك لم يكن أبدا من أننا كنا، ولا تزال، نرغب مخلصين في استقرار كامل بصود المنطقة، حتى نستطيع أن نتفرغ بجهننا كاملا مكرسا للبناء الداخلي ورفع مستوى المعيشة. وتؤكد الدلائل أن الاستعمار لا يريد ذلك ؛ ولهذا فإنه لا يكمل أبدا عن محاولات تهديد الاستقرار في المنطقة واصطناع الأزمات واختلاق للمشاكل..." (حديث في ٢٨ سبتمبر إلى ر. ك. كارانجيا)^(٢٠)

وفي عام ١٩٥٨ عززت الوحدة العضوية بين مصر وسوريا. ثم تكررت القضايا ذاتها عام ١٩٥٩، لكن التأكيد كان على التطور الاقتصادي والاجتماعي للموازي للتغيرات التي حدثت في البناء التحتي. وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر هذه النقطة في خطابه في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ إذ قال : "إن وطننا، الجمهورية العربية المتحدة، يعيش الآن ثلاث ثورات في وقت معا : ثورة سياسية عبرت عن نفسها بمقاومة الاستعمار في جميع مراحله، وثورة اجتماعية عبرت عن نفسها بمقاومة الإقطاع والاحتكار وبالعمل المتقاني من أجل زيادة الإنتاج، رفعا لمستوى المعيشة وتمكينا لنكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيقا للعدل الاجتماعي، ثم ثورة عربية عبرت عن نفسها بمقاومة للفرقة المصطنعة والحوالجز المادية والمعنوية التي وضعها الذين أرادوا أن يحكموا وطننا بالفكرة الميكيفالية المشهورة : فرق تسد. وإبنا لنعلن أننا نؤمن بأمة عربية واحدة. لقد كانت للأمة العربية دائما وحدة اللغة، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر، وكانت للأمة العربية دائما وحدة التاريخ، ووحدة التاريخ هي وحدة للضمير. ولما نرى أساسا قوميا لمكن من هذا الأساس ولا أثبت، وليس مجرد صدف أن جميع الدول العربية التي حصلت على استقلالها لم تثبت أن نصت في سياسيتها بعد الاستقلال، على أن شعوبها إنما هي جزء من الأمة العربية. كذلك ليس مجرد عاطفة أن الشعوب العربية تؤمن مخلصا بان كل

عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها... على أننا نقول أمامكم أيضا أننا نؤمن بأن التطور الواعي القائم على الدعوة السلمية والمستند إلى ضرب المثل عن طريق العمل الإيجابي الخلاق هو طريقنا إلى هذه الوحدة التي نؤمن بها...^(٢١)

وبينما كانت العروبة أمرا مفروغا منه في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة (سوريا)، فإنه ل ذو دلالة أن نلاحظ الجهود التي بذلتها الحكومة لحشد المتقنين المصريين حول مبدأ القومية العربية. وفي التحليل النهائي كانت القضية هي قضية إقناع الرأي العام للمصري بطابع مصر العربي في الأساس. وقبل ذلك، وفي عام ١٩٥٦، كان أحمد بهاء الدين قد وجد في إنتاج المؤرخ المصري الأثرى محمود كمال، أمين المتحف المصري في القاهرة، عن "أثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم" - مؤلفا مزعجا يهدد بتوفير أساس علمي لأولئك الذين يعارضون تنصيب الشخصية المصرية في العروبة^(٢٢). وفي ٢٣ فبراير ١٩٦٠ اختفى اسم "مصر" نفسه عن طوابع البريد. وقرر المجلس الأعلى للجامعات إدخال موضوع جديد إلزامي هو "المجتمع العربي" في جميع الفروع، ابتداء من ٢٧ فبراير^(٢٣). وباشرت وزارة الثقافة مشروعا لبرنامج ممتع جدا لإعادة نشر المؤلفات الرئيسية في الأدب والفكر العربيين عبر الأجيال، أو لجعلها أوسع انتشارا. وعين مصطفى السحرى، مؤلف أول كتاب مصرى عن الأيديولوجية العربية الجديدة^(٢٤) مديرا للمشروع ١٩٦١، وضاعف الأساندة جهودهم، ونشط وضع الدراسات الجماعية والبيانات والأبحاث عن "القومية العربية" وعن "المجتمع العربى"، وكان بعضها لا يخلو من فائدة خاصة فى الميادين التاريخية والدينية والأدبية^(٢٥). وإلى جانب ذلك عمدت الهيئات السياسية والثقافية إلى رد اعتبار الشخصيات العظيمة فى الحركة الوطنية، ولاسيما عمر مكرم فى صراعه مع نابليون ومحمد على، والطهطاوى، وعرابى ورفاقه، ومحمد عبده وعبد الله النديم ومصطفى كامل، ومحمد فريد. كما أن برامج للمدارس الابتدائية والثانوية قامت بوحى من محمد سعيد العريان

وخبرائه بمهمة مماثلة بالنسبة لمصر في الفترة السابقة للإسلام، متجاهلة كليا ستة قرون من العهد القبطي^(٢٦) ومتأولة بلباقة تاريخ مصر في عهد الفراعنة^(٢٧) وبالطريقة ذاتها أزيلت من الوجود فترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ وهي الفترة التي تميزت بالاتجاه الليبرالي الإنساني في حزب الوفد^(٢٨). وكان مؤتمر المهاجرين للعرب، وخاصة أولئك الذين هاجروا إلى أميركا اللاتينية، المنعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٠، مقدمة لأحداث مواطنة عربية خاصة بهم^(٢٩).

ومرغان ما اندمج تيار للقومية العربية المصرية بالتيار الإسلامي. وفي الواقع أن الجهود التاريخية السياسية ذات الميل القومي أثارت تجاوبا ضئيلا بين المثقفين^(٣٠) بينما ظل جمهور الشعب مشغولا بقضايا الدائمة التي لم تباشر معالجتها إلا قبل وقت قصير. ويقابل ذلك أن العامل الثقافي، أو العامل الديني بصورة خاصة، كان لا يزال قويا في مصر، وبالتالي قلرا على توفير أساس نظري وعاطفي للقومية العربية. يضاف إلى ذلك كما قلنا، أن الاتجاه الإسلامي أو الإسلامي الوحيد بالذات اتخذ صفة قانون رسخ رسوخا شديدا في البلاد برغم تصفية "الإخوان المسلمين".

وقد قال الشيخ حسن الباقوري، وهو زعيم سابق للإخوان المسلمين ووزير الأوقاف آنذاك، في شرح له "إذا قلنا إن العرب هم خير أمة أخرجت للناس، فلأن تلك حقيقة جاءت في القرآن، وواقع تؤكد آياته"^(٣١).

وفي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ عالت جمعية الإخوان المسلمين إلى الوجود بصورة حذرة، بعد أن تفكك جهازها، واحتل زعمائها ورجالها أو عذبوا، ولتحق بقية أعضائها بصورة فردية بالاتحاد القومي. إلا أن عددا من المنظرين اجتمعوا في مؤسسة للنشر تدعى "دار العروبة" التي أخذت تنشر مؤلفات سيد قطب ومحمد الغزالي، وقانون الجرائم الإسلامي لعبد القادر عودة، إحدى أقوى الشخصيات في جمعية الإخوان المسلمين، وقد أعدم شنقا عام ١٩٥٤. وتدفقت منشورات عديدة لاسيما في ميادين الفلسفة والتاريخ والفقه والسياسة والأدب، لأحياء مواضيع التجدد الإسلامي، متخذة اتجاهها

عنيفا لشبهه باتجاه جمال الدين الافغانى لا باتجاه حسن البناء ثم هناك أيضا محمد البهى وأحمد حسن الزيات فى جامعة الأزهر، وإسماعيل ادهم ومصطفى السباعى (مندوب الإخوان المسلمين فى دمشق) ومحمد يوسف موسى والفيلسوف الجزائرى مالك بن نبي فى ميادين الفلسفة والفكر، ورسائل عديدة، وفيض من النشرات، وكتب كثيرة من وحى الأيدلوجية الإسلامية السياسية المتجددة. كما أن عباس العقاد وزع وقته بين فرع مؤسسة فرانكلين الأمريكية للنشر والأوساط الإسلامية. والمراقبة الدقيقة للإعلانات المنشورة كل صباح فى الصحف تعطى تقديرا تقريبا يزيد عن ثلث مجموع للكتب المصرية المنشورة فى السنوات الأخيرة حول الموضوعات الإسلامية.

ولابد فى كل حال من التنويه بعدة مؤلفات قيمة لما أدته فى مجال تطوير بعث الثقافة العربية الأدبية والرياضية والعلمية، وفى مجال التقليد الدينى الحى بدءا بالمعتزلة^(٣٧) وقد ذكرنا من قبل الدور الخطير الذى لعبته الدوائر المختلفة فى وزارة الثقافة. وقام الفيلسوف عبد الرحمن البدوى بدور هام فى هذا المجال. كما أن كل دار نشر خصصت قسما بارزا من نشاطاتها لتطوير هذا الإحياء. ومع ذلك فإن الاتجاه الأساسى لم يعجز عن إثارة حملة مقلقة من التمييز ضد الأقباط ولاسيما بالنسبة للوظائف العامة، وحتى دخول الشركات الخاصة أيضا، والمدارس الرسمية التى كانت تصبح علمانية فى ظل الوفد، عادت فكسبت صفة دينية عميقة، وانتشرت العدوى، وفى عام ١٩٥٨ لم يكن ظهور النشرة الأسبوعية المستقلة "وطنى" التى تحررها شخصيات بارزة من طبقة الأقباط الوسطى ومتقيهم، هو العلاج الذى كان يتطلع إليه الكثيرون.

وفى مناسبات عديدة أعلنت الحكومة عن عزمها بأن لا تنزلق فى تيار التعصب الإسلامى الذى تمكن الوفد من وقف مده أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين. تلك كانت خلاصة خطاب جمال عبد الناصر فى لاهور:

"إن اجتماعنا يحيي الإسلام بالعمل والعلم والتحرر والتعاون البعيد عن الظلام والتعصب" (٣٣).

وهاجم الصحفي فتحي غانم الدعاية الإمبريالية التي زعمت "بان العامل الرئيسي للتضامن العربي هو الدين"، هادفة من وراء ذلك كما قال "إلى عزل العرب للمسيحيين والجماعات العربية غير المسلمة، بشكل عام، عن العرب المسلمين وتحويل العرب عن التفكير في رفع مستوى معيشتهم عن طريق الاشتراكية، عدوة الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية... لا يمكننا أن نظهر الجانب الديني للتضامن العربي ونهمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي". واستخف الشاعر صلاح عبد الصبور بهذه النظرة إلى الأمور: "جميع الثورات العربية السابقة كانت تفكر في الجانب الوطني فحسب، كانت تفكر في الاستقلال أو الوحدة أو طرد الاستعمار أو القضاء على الخونة... ولكنها لم تكن تفكر في اقتصاد العرب وثروات العرب ورفاهية العرب. وكان هذا سببا رئيسيا من أسباب عدم استمرارها". نحن هنا بعيدون جدا عن الغموض القومي للصوفي أو حتى عن التحليل للموزون عند كلوفيس مقصود: "العربي هو من ينتمى مصيره بحكم الواقع أو الإرادة إلى الوطن العربي ككل" (٣٤).

هكذا يمكن القول أن نوعية القوى الميامية والاقتصادية المتصارعة (نتيجة لزيادة البطالة أمام تزايد السكان المتسارع)، وايدولوجية معظم الضباط المتأثرة بالإسلام، وعزم السلطة على رفض الليبرالية والماركسية في أن واحد، كل ذلك حتم للرجوع إلى الجذور الدينية التي كان جمال عبد الناصر رائدها. هكذا - بشكل ما - كان للون المصري للقومية العربية: للقاهرة مقر للحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة، هي أيضا مقر جامعة الأزهر والمؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

خلال "مرحلة باندونج" بين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ لم يكن جمال عبد الناصر وحيدا في جعل صوته مسموعا. فقد كانت الماركسية المصرية توطد نفسها في ميادين التنظير والدعاية والعمل. وقادها الخط العام للتطور

المصري إلى إنجاز نظرية تجمع بين التفسير الماركسي التقليدي الذي اعتنقته بين ١٩٣٩ - ١٩٤٥، والأفكار الجديدة للقومية العربية. تمت هذه العملية على مرحلتين مع أن التمهّل والتأخير كانا أكثر بروزاً داخل المجموعة العسكرية.

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ كان للفكر الماركسي حول القضايا العربية صوت ضعيف؛ لأنه كان رازحاً تحت وطأة اللائحة العريضة؛ ولأن الوضع السياسي الداخلي كان شديد التعقيد أيضاً. هنالك ثلاثة كتب هامة تلقى بعض الضوء على هذا الموضوع. إن مجموعة من مقالات نقدية ذات طابع فني وأدبي وثقافي في وقت واحد لمحمود أمين العالم والدكتور عبد العظيم انيس، "في الثقافة المصرية" (بيروت ١٩٥٥) عرضت القضايا الرئيسية في مجال نظرية الثقافة المصرية، رابطة إياها بصورة وثيقة بمهام الحركة القومية والتقدمية. ولم يخف كاتب المقدمة للبناني، حسين مروه، خيبته بالطابع المصري الخاص للكتاب إذ أنه كان هو والكثيرون من القراء يفضلون أن يكون هذا الطابع "عربياً". ولم يذكر إبراهيم عامر في "ثورة مصر القومية" (القاهرة ١٩٥٧) شيئاً عن العالم العربي. وخصص شهادي عطية الشافعي في مؤلفه الذي كثيراً ما يستشهد به حول صفحتين "للجبهة العربية"، فقد قال "إن سياسة الجبهة العربية جزء لا يتجزأ من السياسة المصرية لليوم، وهي سياسة سلام واستقلال وطني". وبعد أن ذكر الروابط التاريخية بين مصر والعرب منذ أقدم العصور، أكد أنه "لم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد في مصر إلا وكان لها صداها في السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق". واستشهد بالجامعة العربية والحرب الفلسطينية، وأشاد بالدور الحاسم الذي لعبه عبد الناصر^(٣٥). وتؤكد جميع وثائق هذه الفترة على المحتوى العدائي للاستعمار في التضامن العربي في الميدان الخارجي، وعلى محتواه الديمقراطي والتقدمي في الميدان الداخلي. كان هنالك تمييز دائم بين نوعين من التضامن للنضالي لأنه كان يقوم إلى جانب ما يتصوره اليسار الماركسي وبطريقه، نوع آخر من التضامن لأبطاله آنذاك هم نوري

السعيد والعائلة الهاشمية والجماعات العربية الرجعية الحاكمة، وقد كان هؤلاء معنيين بسحق الليكار تحت ستار "الوحدة".

وسار للتطور النظري في اتجاهين: أحدهما الاتجاه للتقدمي، اتجاه الماركسيين المسموح لهم بالعمل قانونا في "المساء" وفي الكتب التي صدرت بين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ من جهة، ثم الاتجاه للرسمي للحزب الشيوعي المصري، ولا سيما بعد الوحدة عام ١٩٥٨.

وكان المنظر الرئيسي للقومية العربية في هيئة تحرير "المساء" هو رئيس دائرة الشؤون الخارجية، عبد العظيم أنيس، عالم للرياضيات الذي عمل زمنا محاضرا في كلية العلوم الإمبراطورية (لندن) ثم في كلية العلوم في الإسكندرية، وقد كان مديرا سابقا لدار الأبحاث العلمية في الإسكندرية، ونشر بين ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عددا من الدراسات شرح فيها أن المحتوى العدائي للاستعمار في هذا المبدأ هو الوجه العربي للماركسية في ميدان السياسة الخارجية، وقام عدد من معاونيه بتطوير هذه النظرة^(٣٦) لكن آخرين عمدوا إلى التأكيد على الناحية الشعبية للقومية العربية رافضين ضمنا مفاهيمها حول محور الشخصية المصرية.

وأصدرت دار الفكر، وهي مؤسسة للنشر، سلسلة عن "قضايا القومية العربية" في عام ١٩٥٧. وسارت مجلة "الغد" الثقافية التي كانت تظهر بشكل متباعد وغير منتظم على يد حسن فؤاد، وهو من المجموعة نفسها، بحسب التوجيه الرسمي^(٣٧). ووقع الاصطدام بين الأيديولوجيتين الرسميتين للقومية العربية، ومفبرها الماركسيين، في المؤتمرين الثالث والرابع للكتاب العرب. لم يكن للمؤتمر الأول (في دمشق ٩ - ١١ سبتمبر ١٩٥٤) قد أثار قضية القومية العربية^(٣٨) لكن المؤتمر الثاني (في بلودان، سوريا، ٢٠ - ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦) وجه نداء إلى كتاب العالم طالبا تأييدهم ضد الخطر الاستعماري، واتخذ مقررات أولها: "مهمة الأديب العربي القومية في توعية الروح العربية، وحماية التراث العربي، وفي خلق مجتمع واع يمكن الإنسان العربي من تحقيق ذاته ويجعله قادرا على جميع التضحيات لبنى وحدة أمته وعزتها وكرامتها"^(٣٩).

كانت هذه بوجه عام هي القضايا الماركسية اللون للوحدة الثقافية العربية التي كانت تحظى بتأييد جماعي حتى ذلك الوقت. وتغير الوضع بشكل ملحوظ أثناء المؤتمر الثالث (في القاهرة ٩ - ١٦ ديسمبر ١٩٥٧) الذي انعقد حين كانت للقومية العربية تقوى وتشد، ثم إن الموضوع العام في المؤتمر كان "الألب والقومية العربية". وكان لجميع الوفود لون حكومي قوي، ولاسيما الوفد المصري حين ظهر سعيد العريان لأول مرة بينما استثنى محمود أمين العالم. أما للكتاب الماركسيون المنقطعون عن العلاقات الرسمية فبئس وسعوا نشاطاتهم واكتسبوا جمهوراً متحمساً. وتناولت المقررات في الأقسام الخمسة الأولى، من الأقسام الستة، بصورة خاصة، الامس التي كانت المقدمة للوحدة السورية المصرية التي أعلنت بعد أسابيع قليلة، ولاسيما: "أن القومية العربية حقيقة تتبع من أعماق الوجدان العربي، ومن أعماق فكر كل عربي وشعوره، حيثما كان، وهي تعبر عن شخصية الأمة العربية وآمالها وحاجاتها ومصالحها والروابط القائمة بين أبناء العروبة في مجالات التاريخ والأرض والتراث الثقافي واللغة للوحدة والمصير المشترك. وهي تعبر كذلك عن إرادة الأمة العربية في الكفاح من أجل الحرية والوحدة، لتستطيع المساهمة الفعالة في بناء عالم متحرر من أضرار الاستعمار، وجرائم العدوان، ولطماع السيطرة، وفي حماية الحضارة الإنسانية وتطورها"^(١٠).

ووقع الاتفاق أثناء المؤتمر الرابع (في الكويت، يناير ١٩٥٩). هنا أعلن وفد الجمهورية العربية المتحدة، وبعد قمع للمتقين اليساريين نتيجة الإرهاب القائم ضدهم في الوقت ذاته - حملة حقيقية على الوفد العراقي برئاسة الشاعر الكبير مهدي الجواهري. وسبب ذلك أن العراقيين الذين كانوا يمثلون جبهة قومية من شيوعيين وديمقراطيين ليبراليين... إلخ تعكس صورة العراق أثناء المرحلة الأولى بعد سقوط نوري السعيد^(١١) - لم يكونوا ينوون الموافقة على مقترحات اعتبروها قومية عربية إلحائية تبعية^(١٢). وبعد ذلك لم يعقد للكتاب العرب أية مؤتمرات.

أما فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي المصري، فإن هنالك، لحسن الحظ، مجموعة من الوثائق لفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨، أي فترة الوحدة، تمكن من إكمال الصورة من الجانب الرسمي للحزب.

هنالك أولاً للتصريح الذي أعطته لجنة التنسيق للمنظمات الشيوعية الثلاث إلى مراسل "الاونيتا" الإيطالية في ١٤ مايو ١٩٥٧. والنص الإيطالي يعرض "لخطوط العريضة لبرنامج الحزب في المستقبل" في خمس نقاط. وتدعو النقطة الثانية إلى "خلق وحدة فيدرالية بين البلدان العربية التي نجحت في تحرير نفسها من السيطرة الاستعمارية" لكن النص الفرنسي الذي نشر في وقت لاحق يعطى النص التالي: "تدعيم وحدة البلاد العربية المتحررة من السيطرة الاستعمارية".

وبعد الوحدة فوراً نشر الحزب الشيوعي المصري بياناً عنوانه "مفهوم للقومية العربية" وقعه "عباس" و"خالد" وكلاهما عضو في اللجنة المركزية. هل توجد أمة عربية واحدة؟ بحث الكاتبان الواقع العربي على أساس للتحديد الستاليني الكلاسيكي للأمة: "١- القومية العربية هي حصيلة تاريخ مشترك لجماعة من الناس عاشوا وتآلفوا وناضلوا معاً مئات السنين. ٢- القومية العربية لها لغتها الواحدة التي تحمل تراثها وخلاصة خبرتها التاريخية. ٣- القومية العربية تشترك في رقعة واحدة من الأرض مهما اختلفت وتعددت مظاهرها الجغرافية. ٤- القومية العربية لا تشترك في حياة اقتصادية واحدة، ولكن هذه المشكلة ليست عائقاً أمام وجود القومية العربية؛ لأنه من الواضح أن دولا استعمارية مختلفة لا تزال تسيطر على مقدرات وإمكانيات وثروات أجزاء من الوطن العربي، وهي بالتالي تربط هذه الأجزاء بالاقتصاد الاستعماري نفسه. ولقد كانت السوق العربية المشتركة قائمة في الماضي، قبل الاحتلال الغربي، بشكل أو بآخر، وعمل الاستعمار على تحطيم هذه السوق، والقضاء على تكامل الإنتاج في الوطن العربي. ومع ذلك فإن أسس التكامل في الإنتاج لا تزال قائمة، وإن كانت مبعثرة تفصلها الحدود المفتعلة. ٥- التكوين للنفس المشترك (أو "الطابع القومي") للأمة العربية".

وعلى أساس هذه العناصر، "إن القومية العربية ليست شعارا سياسيا تكتيكيا، ولا هي عصبية دينية. إن القومية العربية ليست تطلع طبقة اجتماعية صاعدة نحو أسواق جديدة بهدف تكوين إمبراطورية جديدة تخدم أغراضها التوسعية. إن القومية العربية ظاهرة تكوين أمة عربية واحدة، لها كافة المقومات الأساسية للأمة الواحدة، وتتاضل جميع فئاتها الوطنية للشعبية لتجميع شتاتها المبعثر، وتكامل اقتصادها الممزق وتطويره، وخلق سوقها المشترك واستعادة بثرواتها وأراضيها التي سلبها الاستعمار، والقضاء على كل القوى الرجعية والاستعمارية المعرقة لنموها، ورفع مستوى معيشة أبنائها وتطوير حياتها وتنمية ثقافتها، والمساهمة مع كافة الشعوب والدول الوطنية والاشتراكية في النضال للقضاء على الحروب وصيانة السلم العالمي."

ومن هنا كان التلاقى بين ما أراده الماركسيون بصدد التضامن والنضال العربى المشترك، وما كانت عليه القومية العربية فى الفترة بين معركة السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة : "إن القومية العربية فى جوهرها حركة شعبية نضالية معادية للاستعمار، فالاستعمار هو الذى أقام الحدود والحواجز فى وجه هذه القومية، فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها، ولهذا كانت معركة التوحيد فى جوهرها معادية للاستعمار. إنها بالضرورة حركة تنموية من الناحية الاجتماعية. ففى نضالها ضد الاستعمار تتاضل كذلك ضد عملائه وحلفائه من الإقطاعيين والاحتكاريين، وهى تحرر ثروات أرضها وطاقات شعوبها من الاستغلال والاستعباد، وتحقق التكامل بين اقتصادها الممزق، وتبنى اقتصادها الوطنى وتطوره، وتنمى ثقافتها الوطنية والشعبية. وهى بهذا تتيح لأبنائها ارتقاعا فى مستوى المعيشة، كما توفر لهم حريات ديمقراطية متعاظمة"^(١٦).

لستقبل الشيوعيون الوحدة بين سوريا ومصر بحماس. وفى فبراير ١٩٥٨، قبيل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، صدر بيان للحزب الشيوعى المصرى حول الوحدة، استعرض فيه المصاعب والتحديات التى كانت لدى القطاع المتروكة النافذة فى رأى العام المصرى : "لم تقف قوى الاستعمار والرجعية عند حد التفريق بين الشيوعيين العرب وبقية الوطنيين

العرب، بل إنها بدأت تثير الذعر بين الطبقة الرأسمالية الوطنية في مصر وبين مثيلتها في سوريا. من هنا راحوا يشيعون في مصر أن الوحدة ستصيب بالخراب صغار التجار ومتوسطيهم، وبأن التجار المصريين سيكونون تحت رحمة التجار السوريين. وأشاعوا أن للرأسمالية المصرية - وهي الرأسمالية الأقوى - سترحف إلى سوريا لتستعمر وتستنزف دماء الشعب العربي في سوريا، وأنها تمهد لذلك بالقضاء على الحريات الديمقراطية وتشديد الكبت ضد الحزب الشيوعي السوري، متعاونة في ذلك مع الرجعية السورية".

وكان هناك اعتراض ثانٍ يمس آمال اليسار في الصميم : "... ولكن هل تعنى معارضتنا في حل الأحزاب أن مستقبل الديمقراطية مظلم في الجمهورية العربية المتحدة ؟ كلا. لأنه لا يجب أن ننظر إلى مستقبل التطور للديمقراطية من زاوية وجود الأحزاب وحدها، وإنما يجب أن ننظر إلى المسألة من زاوية : ١- أن للقومية الشعبية والوطنية سنتقتى في الدولة الواحدة وتتجمع وتتاضل بكيفية فعالة من أجل توسيع الحريات الديمقراطية وتدعيمها. ٢- أن السياسة الوطنية للحررية السائدة في الجمهورية العربية المتحدة موجهة لإضعاف النفوذ الاستعماري وتصفيته. وهذا يخلق الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية كما تخلفها السياسة التقدمية التي ترمى إلى تصفية الإقطاع وتصنيع البلاد وتطوير الزراعة فيها... ويجب علينا، في الوقت نفسه، أن نحذر من أن ننحرف بقضية الوحدة وتدعيمها إلى وضع مسألة الأحزاب في مركز الأحداث ؛ فإن المهمة الرئيسية هي الدفاع عن الوحدة الوليدة وحمايتها، والتوعية لأهميتها للعظمى ورفع الشعارات التي تؤدي إلى تطويرها لمصلحة الشعب" (١١).

وفي العاشر من فبراير، رد مكتب العمل الجماهيري في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، في مذكرة داخلية، على العديد من الأعضاء الذين اتهموا للقيادة "باتجاه يميني" وذكر سلبية عدد كبير من الأعضاء : "القضية الكبرى هي أن تتجح الوحدة السورية المصرية وتتأشأ قوة سلام في منطقة الشرق الأوسط". وتضيف المذكرة : أنه بدلا من توجيه الانتقاد إلى حل الأحزاب، يحسن "أن تستفيد من المد الثوري الذي أحدثته

الوحدة ولقترن بها واعتبها... وأن نحرك أوسع الجماهير من أجل حماية الوحدة وإنجاحها... لفضحوا جميع المناورات التي تريد إظهار الشيوعيين بمظهر معاد للوحدة سواء في مصر أو في سوريا^(١٥). والأهم من أي شيء آخر هو وجوب منع "عزل الحزب عن الجماهير الشعبية".

وفي ٢٧ فبراير أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بياناً إلى الشعب بصدد موضوع الوحدة بين سوريا ومصر مرحباً بها بأحر العبارات، لأنها "تعبير عن إرادة الملايين من شعوب بلادنا العربية جميعاً، وهي ثمرة لنضالها، وتدعيم للانتصارات والمكاسب التي ساهمت جميعاً في تحقيقها، وهي كذلك نقطة انطلاق نحو التحرر الكامل والوحدة الشاملة لقوميتنا العربية".

وفي نهاية هذه الوثيقة الطويلة جداً، نداء : "إن المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري يهيب بكم جميعاً أن تبذلوا لقضية الوحدة المصرية - السورية ما تستحقه من عناية وجهد. أن هذه الوحدة هي جوهر صراعكم مع الاستعمار، إنها جوهر معركتكم من أجل تدعيم استقلالكم وتطويره، إنها جوهر نضالكم من أجل رفع مستوى معيشتكم، وحماية سلام العالم..."^(١٦).

وصدر بيان آخر وزع في ١٣ مارس ١٩٥٨ كان أكثر حماساً: "وعيد للجمهورية العربية المتحدة هو في الوقت ذاته عيد البشرية للتقدمية كلها، وثمره من ثمرات كفاحها. وهو عيد للشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد تجار الحروب، لأن دولة قوية ومستقلة قد ولدت وقامت في الشرق الأوسط، في آسيا وأفريقيا، لتعزز كفاح الشعوب ضد الاستعمار، لتجمع الأمة العربية وتلهمها الكفاح من أجل السلام والاستقلال والوحدة العربية... إن جمهوريتنا العربية المتحدة تقوم لتجمع القوى الوطنية والديمقراطية وتنظم الموارد البشرية والاقتصادية في مصر وسوريا، ولتبنى مجتمعاً يتحقق فيه للرخاء والديمقراطية للشعب العربي ووضع العدد الأول من نشرة للحزب المركزية جدولاً بالأهداف التي حققتها الوحدة المصرية السورية :

١- "لأنها توحد جهود شعبين متحررين من النفوذ الاستعماري ضد الأخطار المحتملة.

٢- أنها تفشل الخطة الأمريكية التي ترمى إلى تفتيت الصف العربي وعزل كل دولة والافتراء بها لتخطيطها.

٣- أنها تقيم دولة كبرى ضد التوسع الصهيوني.

٤- ستكون الجمهورية العربية المتحدة مركزا قويا لكافة القوى الوطنية التي تكافح من أجل الاستقلال والحياد والوحدة العربية.

٥- أن كفاح حكومتى مصر وسوريا لتحرير الاقتصاد القومى من النفوذ الأجنبى ولتصنيع البلاد، والنجاحات التى تحققت فى مصر وسوريا بعقد اتفاقيات التصنيع مع الاتحاد السوفياتى، وتجمع طاقات البلدين - كل هذا - يعجل فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وهو للشرط الأساسى لضمانة الاستقلال السياسى" (١٨).

وسرعان ما أخذ الضغط من لكتربة الأعضاء والملاكات للحزبية يؤثر فى اللجنة المركزية التى كانت تقف عاجزة أمام القضاء على للديمقراطية السورية. وأخذ الحزب الشيوعى المصرى يلفت الانتباه إلى نواح معينة مؤسفة، ولا سيما عزل خالد للعظم من الوزارة المركزية ومن المجلس التنفيذى السورى (١٩). وانتقد للقانون الذى ينظم ترشيح العمال إلى الاتحاد القومى فى وقت "تلاحظ فيه تدهورا مستمرا لمستوى معيشة الطبقات والفئات الشعبية، بينما ترتفع الأرباح التى تجنيها الشركات والمؤسسات الرأسمالية" (٢٠).

وفى ٢٠ يوليو ١٩٥٨ هاجم خالد بكداش ما أسماه بسياسة الاختناق المتبعة فى سوريا، وقدم برنامج الحزب الشيوعى للسورى من ١٣ بنداً. وفى ٣ سبتمبر أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى دعوتها إلى اتحاد فيدرالى (٢١). وفى صيف ١٩٥٨ وخريفه اعتقل عدد من الشيوعيين فى مصر، كما أن الاتصالات التى قام بها أنور السادات لم تبعث أى أمل بتوسيع الحريات الديمقراطية.

وفى ١٥ سبتمبر أصدر الحزب الشيوعى المصرى بياناً جديداً بتوقيع المكتب السياسى. وبعد التنبيه إلى أن "العدوان يمكن أن ينفذ من ثغرة فى

الجبهة الداخلية" أعاد المكتب السياسى للنظر فى موقفه السابق باتجاه مطالبة أقوى بالنسبة لمضمون الاتحاد بالذات : " فى ظل قومية كالقومية العربية ممتدة فى بلاد مترامية الأرجاء تسودها ظروف إقليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية متفاوتة، يصبح من الضروري أن نضع فى الاعتبار دائما حقيقتين أساسيتين هما : الخصائص الإقليمية، والظروف الاقتصادية" (٥٢).

فى سبتمبر ١٩٥٨ جاء إنذار السادات للحزب الشيوعى بأن ينضم إلى "الاتحاد القومى"، وتعديل الخط السياسى للجنة المركزية. هنا قامت أقلية صغيرة للعدد لكنها ناشطة متحركة، ومتركة فى مؤسسة "دار الفكر للنشر"، وناشطة عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى "تدعوا إلى الاندماج فى "الاتحاد القومى" لتجنب الانقسام الداخلى ولمنع الاضطهاد. ولدى رفض الأكثرية الساحقة فى الحزب، على صعيد القاعدة والقيادة، إلى انشقاق لم يكن فى الحسبان بعد الوحدة التى تحققت إثر عشرين سنة من النزاع التناحرى (٥٣).

وفى أول يناير ١٩٥٩ انفجرت الأزمة.

لوجب انهيار الوحدة السورية المصرية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ على الحكومة العسكرية أن تعيد النظر فى مفهومها للقومية العربية. ويقتضى علينا أن ننظر فى الفكرة والوسيلة معا.

فى أغسطس ١٩٦١، فى مقابلة للتليفزيون الألمانى الشمالى (هامبورغ) تناول الرئيس عبد الناصر قضية الوحدة العربية بمرونة جديدة فقال : "إن الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة طويلة تبدأ من التضامن العربى وتصل إلى الوحدة الدستورية... إن الأمة العربية وحدها، على ضوء احتياجاتها، هى القادرة على تطوير الوحدة العربية من التضامن إلى التحالف إلى الاتحاد إلى الوحدة الدستورية الكاملة" (٥٤). وبعد مرور عشرة أيام على الانقلاب العسكرى فى سوريا قام هيكى بتحليل أولى للأسباب التى أدت إليه : "لقد كنت فى كثير من الأحيان، أشعر بالخطر الذى لا بد أن تواجهه تجربة الوحدة التى قامت سنة ١٩٥٨، من جراء ارتكازها على شخصية "البطل".

وأعترف أن "الأساس للصلب المتين" للوحدة يقوم "على حركة الجماهير نحو آمالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية". وهذا أن الوحدة مع سوريا فرضت على مصر فرضاً، وأنها لم تكن منسجمة مع الواقع الموضوعي^(٥٥). وفي ١٣ أكتوبر باشر هيكل تحليلاً مفصلاً لتناقيا وأصله حتى أول ديسمبر. أدخل الموضع إلى قلب التجربة : نقص في الظروف التاريخية لخلق وحدة عضوية في مارس ١٩٥٨، ضعف موقع القومية العربية التي انقلبت فجأة من حملة حرب عصابات ضد الاستعمار إلى هرب مواقع، كانت الجمهورية العربية المتحدة هدفها المفضل، حقيقة "أن الشعب العربي في مصر لم يكن بعد قد وصل إلى مرحلة الاستعداد الكاملة للوحدة العربية"، للتباين في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مصر وسوريا ؛ للنقص في نقل المعلومات من دمشق إلى القاهرة، الانقسام الجغرافي إلى منطقتين منفصلتين غير متصلتين إلا عبر البحر، مبالغة القادة المصريين في عدم فرض حكم قوى على السوريين، "رئيس واحد، وعلم واحد، ونشيد واحد، ولكن فيما عدا ذلك كل شيء كان يختلف بين الإقليمين..."، واعتبرت للرجعية العربية الممثلة بالملك سعود وبالمملك حسين، وغيره اللواء قاسم عاملين مساعدين في تسبب الأزمة، مع أنهما لم تكونا سببا لها. وأخيرا تناول هيكل استبداد عبد الحميد السراج وأساليب الشيوعيين المعوقة، ولا سيما اللواء عفيف البزري، رئيس الأركان العامة، أثناء الوحدة^(٥٦). وعلى إثر الانقلاب العسكري في دمشق اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر موقف ضحية للمناصرين السوريين للوحدة بأى ثمن، "يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات، قلت لهم إن احنا يجب أن ننظر خمس سنوات، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية".

وقال إنه نزل عند توسلاتهم "لإنقاذ سوريا". أما بعد ذلك رد في الثلاث سنين اللي فاتوا، ثلاث سنين ونصف، قابلنا مشاق كثيرة. في الطريق قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر. يعنى يمكن ثلاثة أرباع وقتى كان يضيع في محاولة حل هذه المشاكل".

واعترف جمال عبد الناصر، وهو يقف وجها لوجه أمام الشعب المصري الذي ينظر ويصغي إليه، أن الأحداث في سوريا أثارت "شعورا عميقا بالمرارة" ثم ناشد الأمة "أن ترتفع فوق جراحها" : "يجب على هذه الأمة أن تتغلب على مصائبها وألمها... هذه للجمهورية جمهوريتكم، يجب أن تبقى دائما مندا للحرية العربية، ودعامة للتطور العربي نحو الكفاية والعدل..." (٥٧).

لم يكن هناك لفضل من هذه الكلمات تعبيراً عن الشعور الوطني العميق للشعب المصري. لكن فشل للمغامرة العربية أثار حقدا ومرارة نحو أولئك الذين قاموا بها، أي للحكام العسكريين. والسيطرة من جديد على الرأي العام الذي عجزت مخبريته الحادة عن إخفاء سروره برؤية الأوتوقراطية العسكرية ذليلة مهانة، كان لابد للنظام من بدء عهد جديد.

هذا ما سيغير عنه خطاب ١٦ أكتوبر، وهو كثيرا ما يرجع إليه منذ ذلك الحين. والنقد الذاتي الذي ينكر جديدا، جاء في الواقع في نهاية عرض مسهب للمرحلة الجديدة التي أطلق عليها اسم "الثورة الاجتماعية". هنا شنت الحرب الحقيقية من أجل السلطة. هنا بوشر ببناء شكل للمستقبل. كان ذلك ترجعا لا يختلف عن التراجع من سيناء عام ١٩٥٦، أمام التفوق الساحق للدول الثلاث. كان ذلك قضية إنقاذ الساحة الأساسية وتحسينها : مصر، المعقل الأول وقاعدة الانطلاق.

ولكن سبب الاتجاه الجديد صلابته بالتكريع. وكانت الذكرى السنوية الخامسة لمعركة بورسعيد هي المناسبة التي توفرت لجمال عبد الناصر لكي يشن هجوما "شعبيا" قاسيا على الملوك العرب^(٥٨). وكلف هيكلا مرة أخرى بتطوير وجهة النظر الرسمية.

من الآن فصاعدا سيصبح التحويل الاجتماعي للقائم في مصر عذرا لرفض أية مغامرة عربية جديدة : "إن المرحلة الثورية التي تجتازها الأمة العربية الآن، حقيقية وأصيلة، ولو لم تكن كذلك، لكان التقاهم سهلا واللقاء ميسورا بين المصالح المتناقضة... والخطر الحقيقي لا يكمن في خلاف عبد الناصر وسعود إنما للخطر الحقيقي يكمن في مصالحتهم، لأن ذلك يكون دليلا على أن الثورة الاجتماعية لم تكن حقيقية وأصيلة. وإن فالصراع

العميق هو طبيعة المرحلة الثورية... والقيم الاجتماعية الجديدة لا تستطيع أن تؤكد نفسها وتحقق أهدافها الإنسانية إلا بأن تخوض معركة لا مولدة فيها ضد الاستغلال وضد احتكار الفرصة والثروة... إن وحدة الأمة العربية حقيقة وأصلية... وإن لا تفرغنا هذه الخلافات البادية بين بعض العواصم العربية. إنها طبيعة الأمور، في أمة تتحرك فيها الثورة وكذلك العقبات التي تعترضها... أريد أن أقول إننا الآن لسنا في حاجة إلى التضامن العربي، وإنما نحن في حاجة إلى انشقاق كامل، كانشقاق النهار من الليل، حتى يبرز المستقبل العربي واضحا محدداً من قلب الظلام والغموض^(٥٩).

لذلك أبدت القاهرة مثل ذلك التحفظ بالنسبة للاتصال بالأوساط المؤيدة لعبد الناصر في الجيش السوري بعد الانفصال. فهل كان "هجوم الربيع الذي نجح في الخريف"، على حد قول هيكل، درساً مفيداً^(٦٠) ؟ بالنسبة للحكام العسكريين بدت سوريا وكأنها فخ ؛ لذلك شددوا، بتعابير عسكرية، على أخطار التحرك، وقلة استعداد القوى الوحيدة، وضروة العدو واللامساواة وانعدام التناسب بين جزئي الاتحاد. بالإضافة إلى أن الشعب المصري يحمل عبء عدم الاستعداد للوحدة، كما قيل، وعبء "عدم التزامه" بذلك البحث المتواصل عن هويته الذاتية الذي كان لب القومية العربية في سوريا. لكن الرئيس جمال عبد الناصر والمجموعة الحاكمة لم يعترفوا - في أي وقت - بالسبب الحقيقي الذي أضعف الوحدة في أعين الجماهير السورية التي كانت قد سعت إليها. وهذا السبب هو الطابع الديكتاتوري للحكم، وكرمه للديمقراطية بجميع صورها، وخنقه للحريات المدنية، وحل الأحزاب السياسية، وسيطرة الجهاز السياسي - العسكري وقواه البوليسية.

هل كان يعني أن القاهرة توقفت عن مشاريعها للتوسع العربي؟ هنالك وثيقة رسمية "ردا على جميع الذين يطالبون بالوحدة مع دمشق" تبين بوضوح أن الهدف كان لا يزال هو نفسه ولو أن الزمن يقتضي شيئا من الحذر التكتيكي. وفيما يلي الشروط التي وضعها للحكام العسكريون تمهيدا لأية وحدة جديدة، وحدة "ستكون صورة تختلف بالضرورة عن الصورة السابقة":

"أنه لابد أن تبقى الكيانات الوطنية محددة وواضحة داخل إطار الوحدة. إن كل إطار وطني يجب أن تكون له حكومته المحلية المسؤولة أمام السلطة الشعبية المنتخبة فيه. إن الوحدة يجب أن تكون شاملة في الدفاع وفي السياسة الخارجية وفي منهاج العمل الاجتماعي القائم الاشتراكي والديمقراطية. كذلك تمتد الوحدة إلى برامج التعليم والثقافة. يكون للدولة المتحدة برلمان مركزي واحدة تمثل فيه الكيانات الوطنية بطريقة عادلة وتكون الحكومة المركزية للدولة المتحدة مسؤولة أمامه. إن المضي في تحقيق الاشتراكية والديمقراطية والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات في المجتمع العربي الجديد، سوف يساعد تدريجيا، وبإرادة الشعوب، على دفع الوعي للوحدة، بل هو في الوقت نفسه يحل بالمساواة الحرة مشاكل الأقليات والمشاكل الطائفية في بعض أجزاء الوطن العربي". (١١).

ولواقع أن الشيء الجديد للوحدة في هذه الوثيقة هو الاعتراف الشكلي بوجود "كيانات وطنية". وقد تكرر التأكيد بوضوح على وجوب وجود المركزية وإخضاع الفوارق الإقليمية إلى قيادة سياسية واجتماعية وأيديولوجية موحدة، مع أن الوثيقة ككل تميزت برغبة أكبر في الواقعية والمرونة.

وبعد بضعة أيام جاء دور جناح البعث المنشق بقيادة أكرم حوراني ليقرر موقفه. وقد فعل ذلك على شكل نقد ذاتي : "١- لقد كان مفهوم الحزب للوحدة العربية مشحونا بالعاطفة... لم تكن لدينا نظرية حول كيفية تحقيق الوحدة... ٢- وافق للحزب بدون تردد على الانتقال السريع من الاتحاد الفيدرالي الذي كان مطروحا إلى الوحدة الكاملة التي أرادها عبد الناصر دون أن يدرك نتائج ذلك... ٣- أغفل الحزب حقيقة هامة وهي أن الوحدة عملية ثورية، ولا ثورة بدون حركة ثورية... ٤- لم يتبع للحزب في هذا الموضوع الأسلوب الديمقراطي الذي يفترض عرض المشروع على الأجهزة للمسؤولية (الفروع والشعب) لمناقشته...". وهكذا بعد أن غسل الحورانيون أيديهم من كل مسؤولية في عملية فبراير ١٩٥٨، والتي لعبوا دورا حاسما في الدعوة إليها - كما هو معروف جيدا - عادوا إلى ترديد الانتقادات التي كان قد عبر عنها الحزب الشيوعي السوري واللواء عفيف البرزي منذ فترة

طويلة^(١٢) وكانت النتيجة انقسام الحزب إلى جناحين : الجناح القومي الذي استمر بسياسته للوحدية بقيادة ميشيل عفلق وصلاح بيطار، والجناح "القطري" بقيادة أكرم حوراني.

بعد ذلك كان النقاش الذي احتكم بين اليسار السوري والقاهرة يتعلق بفلسطين. فقد اتهم عبد الناصر بعقد اتفاق سرى مع وزارة الخارجية الأمريكية لتسوية مبنية على "الأمر الواقع" للناتج عن نزاع ١٩٤٨، وبغض النظر عن مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الأردن، وبالرضى بوجود دولة إسرائيل وتوطيد كيائها. ونشر أكرم حوراني وقائع اجتماعات الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة، حيث احتاط فيها عبد الناصر - على ما يبدو - بأن لا يفعل شيئا على المستوى العسكري ما دام غير واثق من قدرته على سحق العدو. ووفرت ذكرى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ للفرصة لهيكل لشرح نوايا الحكام العسكريين، فقال إن الغاية الأساسية تقوم على "دعم القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لشق طريق العودة إلى فلسطين، أي القوة العربية الذاتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا". وهنا يمكن القيام بتجربة القوة الأولى عام ١٩٦٣ - ٦٤ حين تجد إسرائيل نفسها مضطرة لدخول المنطقة المجردة من السلاح، لإتجاز مشروع تحويل نهر الأردن، وبالتالي، تجد نفسها وجها لوجه أمام مقررات هيئة الأمم المتحدة الرسمية. والكسب المعنوي الذي تحققه البلدان العربية من ذلك سيقيم دعما لضافيا كبيرا لإمكاناتها العسكرية والاجتماعية والاقتصادية التي ستكون في ذروة نموها^(١٣) وفي ٢٦ يونيو عاد عبد الناصر في خطابه إلى أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة إلى هذه الأفكار، وشرحها وأوضحها^(١٤).

وأخيرا شرح عبد الناصر موقفه أمام الرأي العام الأتكلو ساكسوني للمرة الثالثة فقال : "لا أحد يستطيع أن يشتري بيت إنسان آخر، أو روحه وحقوقه الإنسانية الأساسية. لابد من تسوية الحساب بكامله تسوية حقيقية ذات يوم. ولكي يتحقق ذلك أعتقد أنه علينا أن نبني اقتصاد العالم العربي ونرفع مستوى حياة الشعب إلى أن يجيء وقت نصل فيه إلى مرحلة من التطور تخول لنا بذل ضغط على الإسرائيليين يجعلهم يفهمون العدالة التامة لموقفنا"^(١٥) ومعنى هذا الكلام، إذا حلت مبهمة، أنه لا غارت عسكرية

ثارية في الوقت الحاضر، وإنما انتهاج استراتيجية تقوية الذات بحيث يجبر عدو ١٩٤٨ و ١٩٥٦ على أن يكون عادلا مع شعب فلسطين العربى وعلى عدم تخطى حدوده. وواضح أن هذا بعيد جدا عن القضاء على دولة إسرائيل. وفي مؤتمر شتورا، في لبنان، هوجمت الجمهورية العربية المتحدة من قبل الوفد السورى بتهمة التوسع والتواطؤ مع الصهيونية الأمريكية. وفي ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ أدى انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الجامعة العربية إلى إضعاف هذه المنظمة^(١٦).

على نقيض هذا الموقف تماما، كان المحتوى للديمقراطية للقومية العربية هو ما شدد عليه الشيوعيون المصريون بلا انقطاع، لاسيما بعد بدء الاضطهاد.

ومن معسكرات الاعتقال، ولاسيما من معسكرات أبى زعبل الشهير خرجت دعوات ومقررات تطالب كلها بالحكم بإعادة للديمقراطية إلى البلاد، وهى الشرط الأساسى السليم لمياسة خارجية مستقلة محايدة، وللتطور نحو الاشتراكية.

وبعد الانقلاب العسكرى السورى نشرت الأوساط الشيوعية تفسيرها الخاص للحدث فقالت : "كان الشيوعيون المصريون قد شددوا مرارا - ولاسيما منذ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ - بأن كل اعتداء على للديمقراطية سوف يؤدي بالضرورة، فى التحليل للنهائى، إلى عودة للرجعية، وأن هذا بدوره سوف يفتح للاستعمار طريق استرداد للمواقع التى خسرها فى وطننا". وهذا ما حدث بالفعل : "فالاتصال هو أول نصر لحزبه القوى للرجعية من خلال تواطؤها مع التركيبات الاستعمارية فى الشرق العربى منذ سقوط الأردن فى إبريل ١٩٥٧". وبعد الإشارة إلى أن عبد الناصر "تبع سياسة كانت تهدف إلى الحد من تأثير البلدان الاشتراكية على الحركة الوطنية فى الشرق العربى والعالم اجمع، وإلى الاستفلاء من التناقضات بين الشرق والغرب، مياسة بلغت ذروتها مع مؤتمرات دول عدم الانحياز الاخيرة، ومع تنفق رؤوس الأموال والقروض الاستعمارية".

وعمدت الوثيقة إلى إعطاء صورة موجزة للعوامل التى أدت إلى الانفصال : "الوحدة العضوية بدل الاتحاد الفيدرالى، معاداة للديمقراطية

واحتقار الخصائص المحلية وتقاليد النضال في مصر وسوريا، النظام
الديكتاتوري الذي لاحق دون تمييز للوطنيين والديمقراطيين والنقابيين
والشيوعيين، وعمل على خلق الحياة السياسية وتفكيك للجبهة الوطنية في
سوريا لصالح الاتحاد القومي، وهو تنظيم رجعي مانع سيطرت عليه
البورجوازية السورية دون أن تعترضها أية مقاومة، تحكم البورجوازية
المصرية بمقدرات الاقتصاد السوري على حساب البورجوازية السورية التي
هي أقل تطورا منها، الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت في يوليو
١٩٦١، والتي وإن ضربت الرجعية المؤلفة من الإقطاعيين والاحتكاريين
وكبار الرأسماليين، فإنها ضربت أيضا عددا من الرأسماليين الوطنيين...".
هذا الفشل الأول سبب "تراجعا مؤقتا لحركة التحرر الوطني في العالم
العربي كله، وتقوية القوى للرجعية العربية، وتشجيع الاستعمار". ولليوم،
"أصبحت القضية القومية، أكثر من أي وقت مضى، قضية الطبقة العاملة
العربية". "لقد ظهر بشكل واضح أن الوحدة العربية لا يمكن أن تقوم الا بين
قطار متحررة من الاستعمار، ولا يمكن أن تتحقق إلا على أسس
ديمقراطية"^(١٧). ولم يستطع الحكم أن يبقى بعيدا تماما عن التأثير بالهجوم.
وكما رأينا، فإن مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية
جرت وراء خلفية جديدة، خلفية للمشاكل للديمقراطية التي أعطى الانفصال
للسوري صورة فظة عنها.

واختار الرئيس عبد الناصر ورجاله خطا جديدا هو خط الثورة
الاجتماعية التي أطلق على أيديولوجيتها اسم "الاشتراكية الديمقراطية
التعاونية".

كان الانقلاب على قاسم الذي جرى في بغداد في ٨ فبراير ١٩٦٣
ردة قاسية ضد معارضي مشاريع الوحدة العربية. تسلمت الحكم وزارة
عراقية جديدة مؤلفة من وزراء بعثيين، وقوميين مناصرين لعبد الناصر،
وضباط مستقلين.

وبعد شهر، في ٨-٩ مارس، أدى انقلاب عسكري إلى تسليم
السلطة في دمشق إلى مجموعة بعثية من العسكريين والمدنيين، وإلى تحديد
مؤيدي عبد الناصر والشيوعيين.

وبهزيمة مناهضى الوحدة فى سوريا والعراق، عرمت قيادة البعث القومية برنامجة ميشيل عفلق على أن تشن هجوما غايته تحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق. واستهدف النشاط للكثيف خلال الأسبوع الثانى من مارس تشكيل جبهة بعثية عراقية - سورية موحدة لمجابهة القادة المصريين.

بدأت المحادثات الثلاثية فى القاهرة فى ١٤ مارس ١٩٦٣. وخصصت ثلاث دورات ١٤ - ١٦ مارس، و ١٩ - ٣٠ مارس، و ٦ - ١٤ إبريل؛ لتصفية العداء الناجم عن انهيار الاندماج السورى المصرى والمباشرة بمشروع للوحدة الثلاثية. وفى الواقع اصطدمت الدورتان الأوليان بالخلافات السورية - المصرية. لكنه تقرر فى ٢٢ مارس أن تضع كل حكومة مشروعا للوحدة ثم تجرى مناقشة المشاريع الثلاثة فى الدورة الثالثة. وفى ٣١ مارس بدأ محمد حسنين هيكل بنشر سلسلة من المقالات عنوانها "ابنى أتهم" فى "الأهرام"، مصورا حزب للبعث على أنه عازم على نزع الثقة من عبد الناصر، وعرقلة الوحدة، وشن حملة استفزاز ضد الجمهورية العربية المتحدة، ووضع مسؤولية نكسة ١٩٦١ كلها على حكومة القاهرة. ثم انفجرت الاضطرابات بين البعثيين والوفاء المؤيدة للناصريين فى دمشق مما أدى إلى إعلان حظر التجول.

فى هذا الجو للعاصف طلب الوفد المصرى فى الدورة الثالثة حل الأحزاب السياسية فى البلدان الثلاثة تكريجا لمصلحة الاتحاد الاشتراكي العربى.

ولخيرا فى ١٧ إبريل ١٩٦٣ أذيع البيان الرسمى عن اتفاقيات الاتحاد الفيدرالى.

وقد أكد "أن وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادئ تتطلب من كل القوى الوحيدة الاشتراكية الديمقراطية فى كل قطر من أقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية... تعمل هذه القوى على توحيد جهودها فى تنظيم سياسى واحد مرتبط بميثاق العمل القومى ملتزمة بما تقرر هذه الجبهة بالأغلبية"، وتلتزم بذلك أيضا لقيادة الاتحادية. لكن الحل الفورى للمنظمات السياسية لم يشترط إذ أن التأكيد كان على الإعداد لقيام المنظمة السياسية الموحدة.

أما رئيس الجمهورية (الدولة الموحدة الجديدة) فينتخب لمدة أربع سنوات بأكثرية ثلثي أصوات الجمعية الاتحادية على الأقل، وهويعين الوزراء وكبار الموظفين، ويكون القائد الأعلى للقوات المسلحة. ثم إن المجلس الرئاسي يتألف من عدد متساو من ممثلي الأقاليم الثلاثة، وهو يختار نواب رئيس الجمهورية، ورؤساء الأقاليم الثلاثة. وأعضاء مجلس الدفاع، ووظيفته الأساسية هي تطوير السياسة العامة ومراقبة الجهاز الحكومي. وتكون الوزارة مسؤولة أمام الأمة المؤلف من مجلس للنواب منتخب بالاقتراع العام. ومن مجلس اتحادي مكون من تمثيل متساو لكل إقليم، على أن يكون ٥٠ بالمئة من الممثلين المنتخبين من العمال والفلاحين. وأخيرا يكون لكل إقليم مجلسه المنتخب ووزارته ورئيس وزرائه.

من الضروري سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى، توجيه فانضها طبقا لخطة محددة.

واحتفظ مبدئيا بالملكية الخاصة وبحق الإرث. وإلى جانب القطاع العام يقوم قطاع خاص يسهم في تطوير الاقتصاد بدون استغلال العمال. ثم إن الدستور الفيدرالي يخضع لاستفتاء عام في البلدان الثلاثة قبل ١٥ سبتمبر ١٩٦٣.

وفي هذه الفترة كان الصراع بين العناصر المؤيدة للناصرية والبعثيين يزداد حدة. كما أن نشر "وقائع" دورات المؤتمر الثلاث حول الوحدة بالتفصيل في القاهرة كان يهيء الرأي العام للاصطدام بالبعث. وأمام للتضامن العراقي - السوري أعلنت الحكومة المصرية انها مضطرة لإيقاف مشاريع الوحدة الثلاثية.

وأخيرا انقلب الموقف رأسا على عقب بسبب الانشقاق في حزب البعث في العراق وتدخل الجيش العراقي، إذا أن المشير عبد السلام عارف استولى على السلطة وركزها خلال الأسبوع الواقع بين ١٢ و ١٩ نوفمبر، بينما أخرج للبعثيون من الحكم كليا. وعلى الفور أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تأييدها السياسي والعسكري للكامل للحكومة، ووجدت سوريا نفسها محرومة من حليفها القوي.

وهكذا قبل نهاية عام ١٩٦٣ توقفت الجهود لإيجاد مركز متماسك للقوة السياسية التي تستطيع أن تتحدى قيادة مصر للناصرية العربية بتأييد

مزيج من منظمة سياسية ذات أيديولوجية مستقلة (البعث)، ومن موارد النفط العراقي. ومرة أخرى فشلت محاولة التغلب على الحكم المصري ولو بمجابهته على أرضه هذه المرة.

في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ استولى للزعيم عبد الله السلال على السلطة في اليمن نتيجة انقلاب عسكري، وأخرج الإمام سيف الإسلام بدر من العاصمة. وبذلك فتحت جبهة جديدة أمام سياسة مصر العربية. وفي ٣ أكتوبر عقدت معاهدة دفاع مشترك وتعاون بين البلدين. وفي اليوم التالي وصلت فرقة مصرية من جنود الصاعقة إلى ميناء الحديدة على البحر الأحمر. وبعد سنة ونصف السنة كان عدد هؤلاء الجنود يقدر بأربعين ألف رجل مجهزين بأحدث الأسلحة، معززين بالطائرات، ومدعومين بالسفن الحربية وبخطوط التزويد البحري الفعالة.

لماذا هذا الالتزام الضخم في اليمن ؟ الأفضل أن نطرح هذا السؤال على الشكل التالي: كيف يمكن تجنب الالتزام في اليمن حين دعا قائد تلك الثورة الوطنية - وهو نفسه جندي حتى الصميم - الحكومة في القاهرة لنجدته ضد السلالة الحاكمة لإخراج البلاد من نظام قاس قائم على الاسترقاق؟ كيف يمكن رفض الالتزام حين تحالفت بريطانيا العظمى المعلنة بعن وبإمارات الجنوب العربي، مع السعودية العربية ضد حكومة اليمن الجمهورية ؟ هذه هي النعمة الخفية التي كانت تتطوى عليها نشرات الأخبار والافتتاحيات في الصحافة والاذاعة في مصر في مواجهة القلق المتزايد عند الرأي العام بسبب المشقات في تأمين المون، وبسبب الخسائر في اليمن.

لم تكن حكومة القاهرة تتجاهل معارضة الرأي العام تلك. وقد وضعت مخططات متعددة لتمهيد السبيل أمام بعثة "رالف بانث" بصفتها مندوبا عن يونانت إلى اليمن في مارس ١٩٦٣ كمقدم لمشروع من نقاط خمس الانسحاب (لا لوقف إطلاق النار) قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في ١٣ مارس إلى حكومات الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية واليمن. وتم الاتفاق بإشراف للدبلوماسي الأميركي كارل بنكر، فوضع اللواء كارل فان هورن خمسين مراقبا من الأمم المتحدة مكلفين بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

والواقع، أن الولايات المتحدة بدت غير متعجلة للضغط على بريطانيا العظمى والسعودية لإنهاء القتال. وقد بدا وكأن موقف الحكومة المصرية يؤثر الدبلوماسية الأميركية لجعل للتزيف اليمنى يزداد سوءا كوسيلة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة.

ومع ذلك فقد كان لابد من نهاية للقتال بالفعل. وقد كان هذا أحد أهداف مؤتمر رؤساء الدول العربية المنعقد في القاهرة بين ١٣ و ١٦ يناير ١٩٦٤ بناء على اقتراح للرئيس عبد الناصر. وتناولت المقررات الأساسية للقضية الفلسطينية : إنشاء قيادة عربية موحدة بقيادة اللواء للمصري على على عامر، تأسيس هيئة خاصة من مندوبى رؤساء الدول ومن أحمد الشقيرى مندوبا عن فلسطين لمراقبة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة. تركيز الجهود لإخراج "الكيان الفلسطينى" إلى النور، ودراسة الفوائد الممكنة من مياه نهر الأردن والقيام بحملة سياسية عامة مركزة. لكن جميع المراقبين اتفقوا على أنه جرى أيضا بحث فى تنفيذ مصر والسعودية للاتفاقية بشأن اليمن. وعلى كل حال فإن الحرب استمرت متقطعة. وفى خريف ١٩٦٤ كان الزعماء الجمهوريون أسياد البلاد الفعليين.

إن سبب التصميم المصرى على البحث عن طرق وأساليب للوحدة العربية مع جميع الدول العربية، أيا كانت أشكال حكوماتها، ينبغى أن يبحث عنه فى وجهة أخرى، فى إطار الاقتصاد والسكان.

والواقع أن للمصادر الرسمية لم تحاول إخفاء الحقائق. وقد قدمت لوفود الدول العربية الثلاث عشرة، فى اليوم الأول من اجتماع القمة فى يناير ١٩٦٤، نسخا من "الموارد الاقتصادية للأمة العربية"، وهى دراسة جماعية أعدها أربعة شباب بكاترة فى الاقتصاد السياسى وهم: صبحى عبد الحكيم، ويوسف خليل يوسف، وحليم إبراهيم جرجس، وجلال السباعى. وكان الهدف هو الازدهار، لا الاشتراكية، وهو يتوقف على ثلاثة شروط هى: سوق متطورة، وموارد قابلة للاستثمار، ومسابيل لتمويل المشاريع الكبيرة.

ماهى للمعطيات التى قدمها تقنوقراطيوننا الشباب ؟ تسعون مليون عربى مندفعون نحو التطور يعيشون فى مساحة ٢٥، ٤ مليون ميل مربع. ننظر فى إنتاج الحبوب : ١٧ مليون طن سنويا أو ما يعادل ٤٢٠ رطلا

إنكليزيا للشخص الواحد، ٧ ملايين طن من القمح أو ٣٥ بالمئة من الإنتاج العالمي، ومع ذلك فإن المغرب (أى الجزائر وتونس ومراكش) يصدر من القمح أكثر مما تستورد مصر وليبيا والأردن؛ لأن صادراته لا تستهدف البلاد العربية. يضاف إلى ذلك أن البلدان العربية تنتج ٩ بالمئة من إنتاج العالم من الحمضيات و ٨٥ بالمئة من التمور و ٨ بالمئة من العنب. ماذا بشأن الثروة الحيوانية ٥٦ ٢ مليون رأس غنم و ٢٧ مليون رأس ماعز و ١٧ مليون من الماشية و ٣٠٥ مليون جمل. والمغرب وحده يصدر ١٢ بالمئة من التجارة العالمية من الحديد الخام، وتصدر البلاد العربية للفوسفات والمنجنيز والرصاص، وتنتج ٧ بالمئة من القطن للعالمى، ومصر تنتج ٨٥ بالمئة من القطن للطويل الثيلة وتصنع بليون ياردة من النسيج، أى ما يكفى بصعوبة لمد حاجات النسيج المحلية ويستهلك فقط ٢٠ بالمئة من موسم القطن. ومناجم تندوف فى الجزائر تستطيع إنتاج خمسة ملايين طن سنويا، وهو رقم خيالى، وتسيطر الدول العربية على ٩٠ بالمئة من موارد العالم النفطية ويمكنها أن تستمر بتأمين النفط لسنة سنة بالمعدل السنوى الحالى. وبلغ دخل تسعة اعشار النفط المصدر عام ١٩٦٠ بليون ونصف بليون دولار.

ومع ذلك فإن ١٠ بالمئة فقط من الصادرات المصرية تذهب إلى البلاد العربية التى تؤمن بدورها ٥ بالمئة من وارداتها. وبلغ هذان المعدلان بالنسبة للعراق ٢٩ بالمئة و ٥، ٣ بالمئة على التوالى. ثم إنه لا وجود لمواصلات حديدية وبحرية أو جوية منظمة بين البلاد العربية، كذلك لا وجود لرسوم جمركية قائمة على مبدأ الأفضلية، ولا وجود أيضا حتى لما يشبه بداية سوق عربية مشتركة.

ومع هذا فإن الاستغلال المركز لهذه الموارد الضخمة للمعرضة حاليا للنهب والضياع. يمكنها من أن تؤمن للتعاونية العربية الأسس الاقتصادية التى تستطيع وحدها أن تدعم مشيئتها للوحدة، وتمكنها من التغلب على التخلف.

بعد ذلك نشق الطريق نحو الوحدة خطوة خطوة، بدون إسراع.

ذاك كان فحوى اتفاقية "التسويق السياسى" التى عقدت بين
الجمهورية العربية المتحدة والعراق فى ٢٨ مايو ١٩٦٤، لتعقبها بسرعة
اتفاقية مماثلة مع اليمن.

والمفاوضات التى كانت جارية مع الجزائر حققت تقدما ملموسا
خاصة بشأن تحديد المبادئ والأهداف لجبهة التحرير الوطنى والاتحاد
الاشتراكى العربى، بحيث كان الموضوع الرئيسى للبلاغ الصادر فى ٢٦
يونيو ١٩٦٤ كما يلى : لما كانت الاشتراكية تعنى أصلا إنهاء استثمار
الإنسان للإنسان، وملكية الشعب لجميع وسائل الإنتاج، وتوزيع العادل
للثروة الطبيعية والتطوير الحر للفرد، فإن الوفدين يعلنان أن هنالك اشتراكية
واحدة، أما وسائل تطبيقها فهى خاصة بكل مجتمع".

هوامش الفصل السابع

- ١- أن ضيق المجال يحول دون تقديم عرض تاريخي للقضية، ولكنه يمكن الحصول على جداولتين مفصلتين بتمصنتر والمراجع (حتى عام ١٩٥٩) تحت عنوانين : "كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة"، و"القومية العربية". (للمكتبة الوطنية، القاهرة، ١٩٥٩).
- ٢- الحقيقة أن مسودة هذا الكتاب وضعها محمد حسين هيكل.
- ٣- وعد بلفور للصهاينة عام ١٩١٧.
- ٤- لسعد زغلول ملاحظة شهيرة تنقل عنه كثيرا وهي أن الدول العربية لن تكون إذا أتحدت أكثر من صفر. أنظر صلاح عبد الصبور "إنها ثورة العرب جمعاء" "روز اليوسف"، عدد ١٦٢٥، بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٩، وعن نشأة القومية العربية أنظر حازم نمية "المثل العليا للقومية العربية"، كورنيل ١٩٥٦، وفاز صايغ : "الوحدة العربية"، نيويورك ١٩٥٦، ومحمد عزة دروزة "الوحدة العربية" بيروت ١٩٥٧. وبخصوص وجهة النظر المصرية أنظر أنيس صايغ : "الفكرة العربية في مصر"، بيروت ١٩٥٩.
- ٥- الهلال، (أبريل ١٩٢٩)، عدد خاص عن "العرب والإسلام في العصر الحديث".
- ٦- فيما يتعلق بتاريخ الجامعة أنظر سلسلة من المقالات عنوانها "مفهومان للنضال العربي" في "اتحاد للشعب" (بغداد) ٢٠-٢٤ أغسطس ١٩٦٠، وفيها معلومات غزيرة غير موجودة في مكان آخر. وأنظر بطرس بطرس غالي : "بيبلوغرافيا الجامعة العربية"، بالانكليزية، القاهرة ١٩٥٥.
- ٧- توجد كتابات وفيرة حول التناحي العمالية للوحدة أود أن أذكر منها : محمد عزة دروزة "حول الحركة العربية الحديثة"، (صيدا، ١٩٥٠). وأ. ناصيف "معاهدات وتعاقدات إخوان بين البلدان Revue Egyptienne de Droit Internationale، (القاهرة ١٩٤٩). ومحمود كامل : "الدولة العربية الكبرى"، (القاهرة ١٩٥٨). وم. أنيس وهـ.أ. محمود : "بقظة العرب الحديثة وكفاحهم" في سعيد عشور (الناشر) : "دراسات في المجتمع العربي" (القاهرة، ١٩٦١). وفتحى الطنجي "حركة الوحدة في الوطن العربي" (القاهرة ١٩٦٢). وم.أ.ج. يحيى "الحركة العربية في النظرية والممارسة"، بالانكليزية، رسالة غير منشورة لدرجة الدكتوراه، (لندن ١٩٥٠). والمجلد الموضوع بالتعاون بين عبد القادر حاتم وى. عويس، وم.م. عطا، وجاماتي وآخرون، وقدم له جمال عبد الناصر، "القومية العربية والاستعمار" (للقاهرة ١٩٥٦).

و"محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس - إبريل ١٩٦٣" فى سلسلة "كتب قومية" (بالقاهرة، ١٩٦٣).

٨- كلام عزلم نقلا عن مساطع الحصرى، "العروبة لولا"، ص ١٢١. وكلام طلعت حرب عن "خطب طلعت حرب"، مجلد ١، (بيروت، ص ١٤٠).

٩- نظر الشافعى والجيبلى : "اهدافنا"، ومجلدات "الفجر الجديد" ١٩٤٥ - ١٩٥٦، و"الجمامير" ١٩٤٧ - ١٩٤٨. "والملايين" ١٩٥١.

١٠- نقد عفيف جدا وجهه اليسار السورى للبناتى المتطرف فى مقال ليوسف خطار الحلو بعنوان "الوحدة الاقتصادية العربية فى ضوء الواقع والتجربة"، "الأخبار"، بيروت، (٢٧ مايو ١٩٦٢).

١١- كامل، للمرجع السابق، ص ٥٨ - ٦٠.

١٢- بيلنج، مرجع سابق، ص ١٢-٢١ و ٩٩-١١٢. وج. لنشولسكى "النفط والدولة فى الشرق الأوسط"، نيويورك ١٩٦٠، ص ٢٨١-٢٩٣ و ٣١٩-٣٥٠. كذلك و.أ. ليمان "نمن نفط الشرق الأوسط"، كورنيل، ١٩٦١.

١٣- يلحظ بيلنج فى المصدر السابق أن العلاقات بين الحركة النقابية العربية والاتحاد العالمى للنقابات تحسنت، بينما اتسعت شقة الخلاف مع الاتحاد الدولى للنقابات الحرة. وينقل عن فتحى كامل : أن رفاقنا للشرقيين يؤيدوننا كل التأييد فى أهدافنا... " ص ٨١-٨٤.

١٤- إن القومية العربية هي في رأي كينغسلي مارتن "أكثر شيئا بالدعوة للوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الشعوب لئناطقة باللغة الألمانية منزعة من مطامح بروسيا ومنجذبة بها في وقت واحد... ويمكن القول أن بروسيا والنمسا كانت بالنسبة لأعضاء الاتحاد الألماني في نفس الموقف الذي نجد فيه مصر والعراق اليوم بالنسبة لبقية أعضاء الجامعة العربية". "لقومية العربية" في "نيو ستيتسمان"، عدد ١٦١٥، ٢٣ فبراير ١٩٦٢.

١٥- لإحسان عبد القوس الفتاحية توضح ذلك أيضا جيدا، جاء فيها: "اتجه انتباهنا (قبل ١٩٥٢) كله إلى المشاكل الداخلية: فساد الحكم، جلاء الأنكليز، تعبئة الرأي العام حول الثورة... إلخ ليست القضية العربية قضية تخصص، وإنما قضية معرفة إلى أي حد من الممكن إثارة اهتمام القارئ. فالقارئ العادي، في الواقع، يستطيع الاحتفاظ بكل حماسه وفهمه لمجموع المشاكل العربية ككل لا يتجزأ، يحركه شريان علم واحد. ولكن من الصعب عليه أن يهتم بالتفاصيل الخاصة بكل مشكلة لوحدها... والكفاح من أجل تحديد المصير يجب أن يبقى دائما في إطار شعب المنطقة نفسها. كل ما يستطيع الرأي العام العربي (المصري) أن يفعله هو حماية المنطقة ضد الاعتداءات الأجنبية ومحاولات المستعمرين في الدخول... نحن والفضلاء العربية في روز اليوسف عدد ١٦٣٠، ٧ سبتمبر ١٩٥٩.

١٦- بخصوص التطور النظري خلال فترة ١٩٥٦ - ٥٨ انظر ن. رضوان: (القومية العربية تبحث عن أيديولوجية) في وز. لاكير، جامع the Middle East، مصدر مذكور سابقا، ص ١٤٥-١٦٥، وت.ج. غاسيك: "دراسات في الأدب العربي للقومي الحديث" وهي رسالة غير منشورة لدرجة الدكتوراه (لندن ١٩٦٠) ص ٢٤٦ - ٣١٢.

١٧- انظر ميشال غلق في مؤلفه "معركة المصير الواحد"، (بيروت ١٩٥٨). أما كلوفيس مقصود فله بالإضافة إلى كتاباته المبدئية كتبت متعة في الفترة الأخيرة، لاسيما في "الأهرام" و "روز اليوسف".

١٨- نوقش هذا الموضوع في المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الثقافية العربية بين مصر وسوريا والأردن (١٩٥٧)، وفي ميثاق الوحدة الثقافية العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق (١٩٥٨)، لم تكرر ذلك في المؤتمر الثقافي العربي الرابع (١٩٥٩).

١٩- "إن الوحدة العربية هي قبل كل شيء قضية سوريا في الأونة الحاضرة. أما في الغد، فقد تصبح قضية شبه الجزيرة العربية. هنالك يقوم للوضع ذاته: شعور عربي لا يدل له في القومية الإقليمية مما أدى بالتالي إلى وجود الهيئات السياسية المصطنعة بكل ما للمبارة من معنى". البرت حورلي في "الشرق الأوسط

st. Antony's papers, Middle Eastern Affairs. عدد ١، لكسفورد. ١٩٥٨، ص ٢٧. وانظر أيضا س. ارنست تون "نشوء العروبة في سوريا" في The Middle East Journal، مجلد ١٦، عدد ٢، ١٩٦٢، ص ١٤٥ - ١٦٨. وانظر السبرت حوراني في مؤلفه "الفكر العربي في عصر النهضة" ١٧٨٩ - ١٩٣٩، (لوكسفورد ١٩٦٢، ص ٢٦٠ - ٣٢٣)، وجاء لذلك تاريخا ادبيا جيدا بعيدا عن الإطار الاجتماعي - السياسي الحاسم في نهاية الأمر.

٢٠- نصوص خطابات للرئيس عبد الناصر ١٩٥٨.

٢١- "الأهرام" ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠. وعلى كل حال فإن رئيس الجمهورية العربية المتحدة لم يغفل أية فرصة ليخاطب في الجماهير بتلك اللهجة العامية المصرية وهي أبعد وقعا وأعمق تأثيرا من اللغة المكتوبة.

٢٢- محمود كمال "أثر حضارة الفراعنة في مصر اليوم"، (القاهرة، ١٩٥٦).

٢٣- الدكتور على أحمد عيسى: "مادة جديدة تدخل رذوس للشعب" في الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٦٠.

٢٤- نحو أيديولوجية عربية جديدة (القاهرة، ١٩٥٧).

٢٥- نذكر منها دراستين إحداهما نشرها أ. ف عاشور: "دراسات في المجتمع العربي" وقد سبق ذكره. وثانيهما وضعها ب. بطرس غالي و م. ك. إسماعيل و أ. م. عودة عن "المجتمع العربي" (القاهرة ١٩٦٠). وهناك أيضا مؤلفات على الخربوطلي، ومحمد عبد الله العربي، ومحمد م. عطا وغيرهم ثم مؤلف عبد الله الريماوي الأرمني وقد نشر في القاهرة (١٩٦١ - ١٩٦٢). وهناك أيضا تحقيق طريف قام به أحمدى. عوى استاذ لمرض الدم في جامعة عين شمس، مبتكرا بدم أهل النوبة، "يثبت أن العرب ينتمون إلى أصل مشترك ويكونون شعبا واحدا منتشرا في الشرق الأوسط." ("الأهرام"، ٣٠ أبريل ١٩٦٠).

٢٦- وهو المعروف في الغرب بالعهد الروماني. والمسيحية القبطية (وقبط كلمة مشتقة من ايجيبتوس اليونانية التي تعني مصر) قائمة على تعاليم القديس مرقس، برنامجه بابا الأمكندي الذي اتسعت صلاحياته لتشمل منابع النيل والحبشة. وكانت الكنيسة القبطية قومية متشددة عبر تاريخها، وقد رفضت بالتتابع سيادة روما وبيزنطة، وفتحت مصر أمام الجيش العربي بقيادة عمرو ابن العاص عام ٦٤١. وفي مصر الآن ٤ أو ٥ ملايين قبطي من أصل ٣٠ مليون مصري.

٢٧- بالنسبة للتخريب الذي أحدثته هذه الجماعة انظر حسنى لبيب "واقع التعليم في مصر" في "الأخبار" البيروتية، ٢٤ سبتمبر و ١٣ أكتوبر ١٩٦١.

٢٨- لمس كانت الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة سعد زغلول". هذا كل ما ذكرته "الأهرام" في ٢٤ أغسطس ١٩٦١، في الصفحة ١٢ في العمود المخصص للأخبار الثانية. كذلك ذكرت "الأهرام" في ١٠ مارس ١٩٦٢ : "لمس مرت ٤٣ سنة على ثورة ١٩١٩".

٢٩- الأهرام"، ٢٩ يوليو و ٥ أغسطس ١٩٦٠.
٣٠- يلاحظ فاروق خورشيد النقاد للشباب والداعية المتحمس للقومية العربية الإسلامية :
"أن الحقل العربي في دراستنا ما زال مهملًا... نريد أن نعرف إذا كنا نملك ما اصطلح على تسميته بالتراث القومي، إذا كان لدينا وثقافتنا تشكل وحدة ثقافية تستطيع دعم تأكيدنا الحيوي اليوم، تأكيدنا المتعلق بالوجود العربي والقومية العربية" ("الثورة الفكرية" الأهرام (١٤ يوليو ١٩٦١). ويحاول الوزير حسن عباس زكي أن يصل إلى ذلك في "مقومات البقاء في المجتمع العربي" في "الأهرام" (٥ يناير ١٩٦٠).

- ٣١- عروبة ودين"، ص ٦٣، (القاهرة، ١٩٥٩).
- ٣٢- وهم أصحاب أول اتجاه عقلاني ناقد في الفلسفة الإسلامية كان له تأثيرات بعيدة على الفكر العربي والمصري المعاصر.
- ٣٣- خطاب جمال عبد الناصر في جمعية حماية الإسلام في لاهور، في "الأهرام" (١٦ أبريل ١٩٦٠).
- ٣٤- فتحي غانم: "ماذا نريد من التضامن العربي" في "روز اليوسف" عدد ١٦٣٧، (٢٨ سبتمبر ١٩٥٩). صلاح عبد الصبور في مقالة أشير إليها سابقا. كلوفيس مقصود: "من هو العربي؟" في "روز اليوسف" عدد ١٦٤٣، (٧ ديسمبر ١٩٥٩). م. لوقش "تاريخ العرب وطبيعة بلادهم"، في "الأهرام" (٤ أبريل ١٩٦٠)،... إلخ
- ٣٥- تطور الحركة الوطنية" مرجع سابق ص ١٦٢ - ١٦٣. ولاحظ أ. ج شزله أن الرأي العام المصري لم يتشرب العروبة إلا في ظل الحكومة الجديدة في (موقف مصرية من الوحدة العربية) في The middle East Journal (مجلد ١١، عدد ٣، ١٩٥٧ ص ٢٥٣ - ٢٦٨).
- ٣٦- انظر مجموعات "المساء" للمجلدة لعامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨. وقد قام أحد كتّابها جميل عبد الشفيع بجعل سلامة موسى، على رغم كونه داعية عنيفة لمصر الفرعونية "مصريا عربيا منذ يوم مولده إلى يوم مماته..." ("المساء" ٨ أغسطس ١٩٥٨).
- ٣٧- فيما يتعلق بدور النشر اليسارية في هذه الفترة، انظر "المعركة وحركة النشر في مصر" في "الثقافة الوطنية" بيروت، مجلد ٦ عدد ١، ١٩٥٧، ص ٦٠ - ٦١.
- ٣٨- المرجع السابق، عدد خاص، رقم ٦٤، ١٩٥٤، لاسيما ص ٤٤ - ٥٠.
- ٣٩- "الأدب"، بيروت، عدد خاص، مجلد ٤، عدد ١٠، ١٩٥٦، لاسيما ص ٩٧ - ١٠٠.

- ٤٠- بالنسبة للدور الذي لعبه يوسف المباعي في أبعاد للكتاب اليساريين قبل المؤتمر، انظر "لا إرهاب في الثقافة" في "الثقافة الوطنية" مجلد ٥، رقم ٩، ١٩٥٦، ص ٥٦. وبالنسبة للمؤتمر الثالث انظر العدد الخاص من "الأدب"، مجلد ٤، عدد ١، ١٩٥٨، ومقالتي "خطوة جديدة في تاريخ نهضتنا الثقافية" في "الثقافة الوطنية"، مجلد ٧، عدد ٢، ١٩٥٨، ص ٧ - ١٠.
- ٤١- عراقي بارز مؤيد لبريطانيا في ظل النظام السابق. تسلم رئاسة الوزارة عدة مرات وأعدم بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨.
- ٤٢- فيما يتعلق بالمؤتمر الرابع ونص احتجاج الوفد العراقي، راجع المرجع السابق، مجلد ٨، عدد ٢، ١٩٥٩، ص ٦٩ - ٧١.
- ٤٣- عن الحكم دروزة في "الشيوعية المحلية في معركة العرب القومية" ص ١٥٧-١٥٩ (بيروت، ١٩٦١).
- ٤٤- "بيان من الحزب الشيوعي المصري عن الوحدة السورية المصرية" نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٧، ١٨٩.
- ٤٥- "تقدموا للصنف الوطني في معركة الوحدة العربية"، نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٩٠.
- ٤٦- "بيان إلى الشعب عن الوحدة المصرية السورية"، نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٣، ٤.
- ٤٧- "عاشت الجمهورية العربية المتحدة"، نقلا عن المرجع السابق، ص ١٨٤، ٥.
- ٤٨- نقلا عن "اتحاد الشعب"، لقاهرة، عدد ١، فبراير ١٩٥٨ ص ٥. والمرجع السابق، ص ١٨٦.
- ٤٩- نقلا عن "اتحاد الشعب" عدد ٣، ١٥ مارس ١٩٥٨، والمرجع السابق ص ١٩٩.
- ٥٠- نقلا عن "اتحاد الشعب" عدد ٩، إبريل ١٩٥٨ والمرجع السابق ص ٢٠٠، وبشير بيلنج في المصدر المذكور له سابقا ص ١٠٦ إلى "أن الخوف الجنوبي من التغفل الشيوعي في حركة الطبقة العاملة كان أحد العوامل الرئيسية وراء موقف الحكومة الرجعي".
- ٥١- حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن" في المرجع المذكور سابقا للحكم دروزة ص ٢٠٦-٢١٤. وفيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي السوري راجع "النداء" و"الأخبار" لبيروتيتين للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٢.
- ٥٢- "بعد التطورات الأخيرة في الشرق العربي"، في المرجع السابق للحكم دروزة. ص ٢١٧-٨.

٥٣- من الممتع أن نلاحظ أن هذه المجموعة لمتتعت برغم كل شيء عن اتخاذ المواقف المتطرفة التي اتخذتها أوساط يسارية سورية ولبنانية معينة. وبعد نشر "قضية الجزائر والنضال العربي" عام ١٩٥٧، هوجم أحمد الرفاعي، أحد قادة هذه الأقلية المصرية، في "الثقافة الوطنية" لأنه تكلم عن أمة جزائرية: نحن نعارض للفكرة التي تقول بأمة جزائرية لأننا نؤمن بأن للشعب الجزائري هو جزء من الأمة العربية. مجلد ٦، عدد ١١، ١٩٥٧، ص ٦٣-٦٤).

٥٤- الأهرام، ١٤ أغسطس ١٩٦١.

٥٥- هجوم الربيع الذي نجح في التخريف "الأهرام"، ٦ أكتوبر ١٩٦١.

٥٦- هيكمل: "ماذا جرى"، مرجع منكور سابقا.

٥٧- الأهرام، ٣٠ سبتمبر ١٩٦١.

٥٨- الأهرام، ٢٤ ديسمبر ١٩٦١.

٥٩- محمد حسنين هيكمل: "لا نريد أن نتضامن". "الأهرام"، ٩ مارس ١٩٦٢.

٦٠- راجع النص الذي يعطيه هيكمل حول الاتصالات بين ضباط مورين كبار وجمال

عبد الناصر بعد الانفصال. "الأهرام"، ٢٠، ٢٧ أبريل ١٩٦٢.

٦١- هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة؟ "الأهرام"، ١١ يوليو ١٩٦٢. وقبل

لسابيع قليلة كان ج. كسك قد وجه هجوما عاليا على "الشباب العربي" في مجلة

"الحرية" اللبنانية برغم أنها موالية للناصرية؛ لأنها نشرت كتابا يزعم أن الوحدة، في

جوهرها، لا تلغى إمكانية تبلى أساليب مختلفة. هناك طريق واحد ممكن فقط، وقد قال

جمال عبد الناصر: "وحدة الأسلوب هي وحدة الهدف". "روز اليوسف" عدد ١٧٧٠،

١٤ مايو ١٩٦٢.

٦٢- لا وحدة بدون ديمقراطية. "الأخبار" للبيروتية، ٢٤ يونيو ١٩٦٢.

٦٣- محمد حسنين هيكمل: "في ذكرى ١٥ مايو ١٩٤٨"، "الأهرام"، ١٨ مايو ١٩٦٢.

٦٤- الأهرام، ٢٧ يوليو، ١٩٦٢.

٦٥- عبد الناصر: حياتي الثورية، المرجع السابق. "أهدافي لمصر الجديدة" في

"الصنداي تايمس" للدنكية، أول يوليو ١٩٦٢.

المنشور في "الاحيان" للبيروتية

٦٦- أشار النص الكامل للبيان السوري المنشور في "الأخبار" البيروتية إلى وثيقة

صادرة عن "الدائرة الفنية والإدارية في وزارة الخارجية" في القاهرة، عدد ٢٧، ١٩٦١،

بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٦١. وفيها نصح وزير الخارجية اللواء محمد حافظ إسماعيل، رؤساء البعثات الدبلوماسية الا يثيرون مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقدر الإمكان، وذلك لتسهيل المفاوضات الجارية حالياً بهدوء وبالعرق الدبلوماسية بين حكومتنا والحكومة الأميركية "الأخبار" ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، واتخذ الرد المصري، بشكل خاص، صورة نشر المراسلات بين عبد الناصر وكنيدي. ١١ مايو - ١٨ أغسطس ١٩٦٨ في "الأهرام" ٢١ سبتمبر ١٩٦٢. ونشر نصوص خطابات الوفد المصري (المكون من وزراء سوريين سابقين) في "الأهرام"، ٢٧، ٢٨ أغسطس ١٩٦٢.

٦٧- الانقلاب السوري"، القاهرة ٨ أكتوبر ١٩٦١. هذه الوثيقة غير الموقعة تنطلق باسم "الشيوعيين المصريين" وينبغي أن يشار هنا إلى أن الحزب الشيوعي السوري كان منذ ١٩٥٩ يتكلم عن استعمار فرعونى "بينما تمت الوحدة فى الواقع باسم العروبة، وإن كانت عروبة ملونة بالإسلامية، وبينما كان دعاة الشخصية المصرية للماركسيون يضطهدون لنظرتهم المعارضة للوحدة... وهناك نص هام جداً لعبد الناصر هو مقدمته لكتاب "مصر ورسالتها" للدكتور حسين مؤنس (القاهرة، ١٩٥٦) على وجه التقريب يتكلم عن مصر بالعبارات التالية : مصر التى فرضت شخصيتها منذ أن كان للتاريخ مبهما غامضاً... مصر التى كانت لها شخصيتها المستقلة وطابعها الفذ وكيانها المتحرر فى كل عصورها التاريخية، وهى مصر الفذ التى ينبثق منها استقلال فى الخطوة، وتقر فى السياسة، وتميز فى الطابع. وهى الأمة العظيمة التى لم يجرى فيها تيار الاستعمار فى لوج تكفقه ونزوة قوته لظل لها طابعها، وظلت لها شخصياتها، وظل لها كيانها". وينبغى مقابلة هذا النص بنص سابق للرئيس القديم للحزب الليبرالى المستورى محمد حسنين هيكل. وهو جزء من مقدمته للمجلد الأول من "السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط" للدكتور حسين ف. النجار (القاهرة ١٩٥٢). "من المدهش أن نلاحظ أن مصر، بين كل الشعوب الأفريقية، تدخل وحدها فى إطار الشرق الأوسط، وحدها بين كل دول إفريقيا... ومصر وحدها، بين دول الجامعة العربية، دولة أفريقية... كان مصير مصر أكثر ارتباطاً بمصر وسوريا والعراق منه بمصير السودان وليبيا..."

الفصل الثامن

ماهى "الاشتراكية الديمقراطية التعاونية" ؟

"اشتراكية عربية"، "اشتراكية ديمقراطية تعاونية" - هذه هى أوصاف المذهب الاجتماعى الذى يريد النظام أن يواجه به الماركسية خلال سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨.

وهو مذهب كان فى أساس إجراءات يوليو - ديسمبر ١٩٦١ الاقتصادية، واستعمل كأداة لضم الجماهير إلى أيديولوجية للدولة بعد الانفصال المصورى.

لكن ليا من النصوص الرسمية لا تتبنى هذه الأوصاف ولا تكرسها مذهباً للدولة. فالدستور الذى نشر فى يناير ١٩٥٦ يعرف الدولة للمصرية بأنها "جمهورية ديمقراطية" (المادة الأولى)، ويعلن أن "التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى" (المادة الرابعة)، ويؤكد تنظيم "الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية"، وأنه "إذا كان النشاط الاقتصادى الخاص حراً "فينبغي" ألا يضر بمصلحة المجتمع"، وأن "يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى" (المواد السابعة والثامنة والتاسعة). ثم إن دستور ج.ع.م للمؤقت (٥ مارس ١٩٥٨) يردد. هذه الأفكار ذاتها بالألفاظ نفسها تقريباً (المادة الأولى إلى المادة السابعة).

وكان الاتحاد القومى أول من كلف بتشكيل جبهة اشتراكية : "يعمل الاتحاد القومى على تحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وخلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من كل استغلال سياسى واجتماعى واقتصادى". وخلال صيف ١٩٦٠، عقد الاتحاد القومى عدة مؤتمرات منها مؤتمرين إقليميين فى مصر وسوريا فى يونيو، ثم عقد من ٩ إلى ١٦ يوليو المؤتمر القومى العام لكل الجمهوريات العربية المتحدة. وبشكل للقرارات المتعلقة بالمسائل المبدئية، بالإضافة إلى المقررات النهائية وعددها ٢٧٥ قراراً - ميثاقاً حقيقياً للعمل للحكومى. وحدد المذهب الجديد بعبارات رسمية، ومن زاوية تختلف بشكل ملحوظ عن الزاوية التى حددها عبد الناصر فى خطابه الافتتاحى.

شدد رئيس ج.ع.م فى ذلك الوقت على الجانب الاقتصادى، ولا سيما الناحية التى تفرض مضاعفة الإنتاج القومى فى عشر سنوات. وقال أن الهدف الأعلى هو تحقيق "العدالة الاجتماعية"، فتبدو الاشتراكية على أنها "تحرير كل فرد من الاستغلال"، والديمقراطية الملازمة لها على أنها "لشترك كل فرد فى التوجيه". ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية "إذا كان الإقطاع يباشر تحكمه، وإذا كان رأس المال يسيطر، وإذا كان مصير أى فرد يحدده وضعه الموروث. وليس هناك اشتراكية "إذا تحكمت الأقلية التى ورثت للفرصة، وإذا أبعدت الأغلبية عن حق تقرير الأمور، ووضع السياسات ورسم الخطط"^(١).

من هذه الأفكار العامة حول "دولة الرفاهية"، استخلص المؤتمر شبه مذهب : "أن الديمقراطية التى يؤمن بها الشعب العربى، ويتخذها منهجا فى السياسة، ونظاما فى الاقتصاد، وعلاقة بين أفراد المجتمع، هى الديمقراطية المستمدة من مبادئنا ومثلنا وتقاليدنا وحاجات مجتمعنا، والتى تستهدف تأمين حرية الفرد من غير بغى ولا استعلاء. وتحقيق للتحرر الاقتصادى والسياسى للجماعة ضد كل استغلال أو سيطرة، وتضمن حق الشعب فى أن يمارس الحكم ويفرض سياسته، وترتفع بمستوى الأخوة الشعبية فوق الطائفية والحزبية فى كل صورها، وتعمل على توثيق الصلة بين أفراد المجتمع ليعملوا جميعا قلبا ويدا فى سبيل مستقبل أفضل للوطن كله... إن اشتراكيّتنا تتبع من ضمير أمّتنا، وتطور وعيها الاجتماعى الذى جنبها الصراع الطبقي. فصارت هذه الاشتراكية تطبيقا عمليا لمضمون التكافل الاجتماعى، وقام بناؤها على أساس الإعطاء والتعليك، وعدالة للتوزيع، اعترافا بحق كل فرد من الشعب فى ثمرات الدخل العام وتحقيقا للعدل الاجتماعى بين كل الأفراد... إن التعاون هو تكتل الجهود للعمل والبناء ومضاعفة الإنتاج لصالح الفرد والمجتمع، وهو تجميع الإمكانيات المحددة لتكون قوة عظمى وطاقات منتجة، وهو سبيل الأفراد لتحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينهم، وعنوان الإخوة فى كل شعب متكافل. وهو بكل ذلك صورة من صور ديمقراطيّتنا ووسيلة من وسائلها لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق أهدافه وحمايته من الاستغلال والاحتكار"^(٢).

واسهم الهجوم على الماركسية، بعد اضطهاد ١٩٥٩ - ١٩٦٢ الذي أسكت
أنصار هذه الفلسفة، بالإضافة إلى المشادة العلنية مع الاتحاد السوفياتي
والبلدان الاشتراكية، أسهم في تحديد ملامح المذهب الجديد. وتلاشت
الاصطدامات المتكررة بين المسؤولين العسكريين وبعض العواصم
الشيوعية، وبالأخص موسكو وبكين وصوفيا، خلال سنوات ١٩٥٩ -
١٩٦١، بسبب روابط التعاون الوثيق بين الدول، ولاسيما في مجال البناء
الاقتصادي، وبنسبة أقل، في مجال العلاقات العامة بين البلدان المحايدة
والكتلة الاشتراكية. وقد عبر "توم ليتل"، الذي أشرف خلال عشر سنوات،
حتى عام ١٩٥٦، على مكتب القاهرة لوكالة الأنباء العربية، بأصدق
تعبير عن تفكير المسؤولين العسكريين : "لم يكن للسياسة السوفياتية ما
تخمره، بل كان لها كل مكسب. كل خسارة للغرب هي مكسب لها. وإذا قاوم
لغرب للقومية العربية كان المكسب مزدوجا... إن الذرائعية (البراغماتية)
السوفياتية لم تغير نية السياسة المصرية التي استمرت في مقاومة السيطرة
الأجنبية والأيدولوجية الشيوعية الملحدة، لكن إصرارها تغير بسبب اعتماد
مصر للمتناقض على الارتباطات الاقتصادية الغربية، والاعتماد المتزايد
على روسيا، ثم إن مبدأ ليزنهاور أسىء تصوره لأن للحكومة السوفياتية
كانت أكثر اهتماما بزيادة نفوذها لدى الحكومات العربية، سواء كانت
بورجوازية أم لم تكن، منها بتطوير الفرص أمام الأحزاب الشيوعية فهذه
للحكومات العربية ذاتها كانت تضطهد الشيوعيين المحليين^(٢).

ولم يكن صيف ١٩٦١ صيف القوانين الاقتصادية والاجتماعية.
وصيف الأزمة المصرية - السورية، وموسم القطن الأسوأ خلال عشرات
السنين^(٣)، والتوقف المؤقت لبرنامج التعذيب والبؤس اللذين إنزلا بالشيوعيين
والتقدميين في سجون مصر فحسب، بل كان - إلى جانب ذلك كله - فترة
مجابهة لرادها للطرفان أو الدولتان (الاتحاد السوفياتي و ج.ع.م) أن تكون
خالية من العداء، إن لم تكن من الحقد.

وفي أول مايو قام وفد من مجلس الأمة، برئاسة أنور السادات
بزيارة الاتحاد السوفياتي. وفي ٣ مايو، أثناء حفل استقبال في الكرملين،
تحدث خروشوف إلى زائريه قائلا: "نحن نريد للشيوعية... وأنتم تقولون

أنكم تريدون للقومية العربية وتبغون أيضا الاشتراكية. نحن وإياكم ننظر لكثير من المسائل نظرة مختلفة، لكن هذا لا يجب أن يكون حائلا بيننا وبينكم... فالتاريخ هو الذى سيحكم بيننا... فإذا كان شعبنا يعيش تحت لواء الشيوعية أحسن منكم فكيف تعلنون أنكم ضد الشيوعية ؟ إن الشيوعية هي أفكار، والأفكار لا يمكن أن تنفذ فى المسجون. يمكن أن يودع الإنسان فى السجن لكنه سيظل شيوعيا... تقولون أنكم تبغون الاشتراكية ولكن لا تفهمون كثيرا ما هي الاشتراكية التى تودى إلى الشيوعية. أنتم كالأطفال الذين يدرسون الحروف الأبجدية.. أنتم تدرسون الحرف ألف، الاشتراكية هي الحرف الأول لأبجدية تنظم المجتمع الإنسانى، أما "ب" فهي بداية الشيوعية.. واحذركم لأننى أجرى حديثى بكل شرف.. لأن الشيوعية مقدسة".

وأضاف رئيس تحرير "الأهرام" الذى نقل هذه الملاحظات: "ينبغي ترك الباب مفتوحا أمام موسكو حتى لا ترتبط أو تلزم نفسها فى احتمال تعاون مع العالم العربى يكون بواسطة فئات وضعت نفسها خارج إطار الإجماع الوطنى، وحكم عليها للشعب العربى فى كل أقطاره بالخيانة والانحراف"^(٥).

وجندت الأجهزة الإعلامية فى القاهرة ودمشق الأساتذة والصحفيين لكتابة نشرات عنيفة معادية للشيوعية كان أبرزها كتابى: "حقيقة الشيوعية" و"هذه هي الشيوعية". ونشر إسماعيل مظهر، أحد كبار المفكرين التطوريين فى فترة ما بين الحربين العالميتين، كتابين نظريين، كان ثانيهما قبل موته بقليل، وهما: "الإسلام لا للشيوعية" و"التضامن الاشتراكي لا للشيوعية". وكتب هيكل مقالا هاما، "نحن والشيوعية"، قام فيه بمقارنة من سبع نقاط عكست بكل تفكير جمال عبد الناصر. وهذا أهم ما ورد فيها:

١- أول الفوارق بين الاشتراكية العربية وبين الشيوعية هو نظرة كل منهما إلى الطبقات. إن وجود الطبقات وتناقض المصالح بينهما أمر مسلم به، لكن الحل الذى تقدمه الشيوعية للمشكلة هو "تكتاتورية البروليتاريا" أى "أن تقضى طبقة واحدة على باقى الطبقات قضاء مبرما ونهائيا"، بينما تقدم الاشتراكية العربية حلا آخر هو "أن تجرى عملية لزالة المتناقضات الطبقيّة داخل إطار من الوحدة الوطنية يتم فيه التفاعل الثورى،

ويتحول للمجتمع إلى طبقة واحدة تنفادي فيها مراكز الأفراد طبقا لعملهم دون حواجز طبقية تصد تقدم أي منهم وتثقل الطريق أمامه".

٢- ينتج عن هذا على الفور فارق ثان هو اختلاف النظرة إلى الملكية الفردية : "الشيوعية تعتبر أن كل مالك هو في نفس الوقت مستغل"، أما الاشتراكية العربية فتفترق بين نوعين من الملكية : "الملكية التي تمثل للعمل، والتي تكون ضمن الإطار الذي لا يسمح للفرد باستغلال غيره، وهي على هذا الأساس حق ينبغي توسيع الباب إليه ليدخل منه أكبر عدد من المعدمين. ثم هناك ملكية المالك المستغل وهذا الأخير لا تقتلوه بل انزعوا منه الأسلحة التي تمكنه من الاستغلال، ثم اسمحوا له بالدخول إلى المجتمع الجديد".

٣- "الشيوعية تقول بالمصادره، والاشتراكية العربية تقول بالتعويض. إن الملكية الخاصة حق. بل هي هدف، على أساس أن يتم في النطاق الذي لا يسمح بالاستغلال". ونكر هيكل، على سبيل المثال، إجراء تصنيف وخريف ١٩٦١، مشددا على القطاع الاقتصادي الواسع الذي ظل في أيدي الأفراد.

٤- ثم يجيء مفهوم دور الفرد في المجتمع : "الدولة في المجتمع الشيوعي هي مالكة كل شيء، والفرد أداة عاملة يتقاضى ما يسد احتياجاته الضرورية. الفرد الشيوعي هو مجرد نتيجة للتاريخ". أما الاشتراكية العربية فتعتبر الفرد أساس البناء الاجتماعي. فهي تقول بأن الإنسان "نتيجة للتاريخ ولكنه في نفس الوقت سبب من أسباب التاريخ".

٥- "الشيوعية خصوصا في الفترة التي تولى فيها متالين تطبيق التجربة، قامت على أساس التضحية بأجيال من البشر في سبيل الوصول إلى مرحلة الإنتاج الوفير. والاشتراكية العربية تقول : بل بهمنا الحاضر... إذا فقد الحاضر روح الحياة فلن يستطيع المستقبل أن يخلقها من العدم". لذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة لا تنسى الضرورة الفورية لتوفير الخدمات والمساكن والمستشفيات، بينما لم يحصل مثل ذلك في لوائيل الثورة الرومية...

٦- ويذكر الكاتب تجربة تيتو، مهاجما التحجر : "إن الشيوعى فى التزامه بآسـس التحليل الماركسى لا يستطيع أن يبتعد عن الخطوط المرسومة والمسالك المحددة، والا أعتبر منحرفا كما حدث لتيتو". أما الاشتراكي العربى فإنه "يشعر بأن الثروة الفكرية العالمية كلها مفتوحة له، يستفيد منها ويرتاد آفاقها، ولكنه أولا ولخيرا يشعر أنه قادر على أن يضيف إليها وأن يشارك فى تـمـميتها، يضيف إليها تجربته الوطنية، وينميها بترائه التاريخى".

٧- الفارق الأخير يتعلق بوسيلة الثورة : "الشيوعية ترى أن تنظيم العمل السياسى يجب أن يكون فى يد الحزب الشيوعى وحده... ولا يمكن للثورة، أية ثورة، أن تصبح شرعية، إلا إذا كان الحزب الشيوعى سيدها ومحركها... والاشتراكية العربية ترى أن تنظيم العمل السياسى يجب أن يشمل الأمة كلها، وأن يكون بناؤه فى إطار الوحدة الوطنية حتى يتم الوصول إلى مرحلة الانطلاق..."^(١).

وتعرض صيغة نظرية أخرى أكثر حداثة لإحسان عبد القدوس، فى إطار نقاشه مع كينغزلى مارتن^(٢)، الأيضاحات التالية : إن اشتراكيـتنا تؤمن بالله، وتؤمن بالتفسير المادى والمعنوى للتاريخ والمستقبل ولحقيقة الإنسان. أنها تؤمن بالملكية الفردية إلى جانب الملكية العامة، على أن يجمعهما الاثنين تخطيط واحد. وتؤمن بالدافع الفردى كقوة للتطور، إلى جانب الدافع العام، على أن يسير الدافعان نحو هدف واحد. أنها تؤمن أيضا بوجود مستويات متعددة - لا طبقات - داخل المجتمع الواحد. والفرق بين المستوى والطبقة أن المستوى لا يورث، والطبقة يورث. والمستوى يعتمد فى تحديده على كفاءة الفرد، والطبقة تعتمد فى تحديدها على الأصل والأنساب والملكية. والصراع قائم دائما بين المستويات المختلفة، ولكنه صراع يختلف عن الصراع فى الدول الرأسمالية ؛ لأنه لا يمثل تكتلات طبقية تحاول أن تفرض سيطرتها، ولكنه يمثل المجهود والدافع الفردى. إن اشتراكيـتنا لا تقوم على الديكتاتورية ولا للبيروقراطية. والديكتاتورية ليست نظاما، ولكنها عقلية قد تتغلغل إلى أصغر مستويات الموظفين والمديرين. وفى الوقت الذى تلجأ فيه كثير من الدول الاشتراكية إلى وضع تنظيمات تنتهى بتحكم الفرد، وديكتاتورية الفرد، تسعى اشتراكيـتنا إلى تطبيق نظم المركزية وإلى تمكين

الرقابة الاجتماعية في مجتمع المجالات، وإشراك الموظفين والعمال في مجالس الإدارة هونوع من الرقابة الاجتماعية. كما تسعى إلى تحقيق رقابة البرلمان على الحكومة، ورقابة الاتحاد القومي على الاتجاه الاشتراكي".

وقام الوزير كمال رفعت بتحليل "خصائص الاشتراكية العربية". فالاشتراكية العربية ليست "حلا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية، أو محاولة لتحسين الأوضاع الاجتماعية في مجتمعنا"، وإنما هي مذهب مكتمل له جذوره في "تراثنا الفكري والروحي، وفي تاريخنا القومي وحضارتنا، وفي طبيعة الشعب العربي الذي يتميز بعدة خصائص أهمها: الكرم والنبيل وحب الخير". ثم يلخص مضمون الاشتراكية العربية في النقاط التالية :

١- "الفكرة الإنسانية"، أي الفكرة "الرامية" إلى خدمة جميع الفئات الاجتماعية، لا فئة واحدة أو مؤسسة واحدة كالدولة مثلا". إن مبادرات الحكم وتقلباته وأخطائه لا تهم جوهر العمل الاشتراكي.

٢- هذه الاشتراكية "لم تولد من مجتمع قاس" كالاشتراكية الأوروبية التي نتجت عن للرأسمالية، ولكنها "تتبع من الوعي الاجتماعي لحركة القومية العربية".

٣- "ونحن مع إعترافنا بتأثير المادة والعوامل الاقتصادية في تطور التاريخ والمجتمعات الإنسانية، إلا أننا نؤمن كذلك بتأثير العامل الفكري والروحي".

٤- "تؤمن لشتراكييتنا بالفرد، وهي تعتمد عليه وتحرر شخصيته".
٥- الاشتراكية العربية "الناجمة عن واقع حاجات مجتمعنا... هي لشتراكية قومية"، ولكن هذا لا يمنعها من "التفاعل مع نظريات لشتراكية أخرى".

٦- إن شخصية الدولة الاشتراكية هي شخصية مجموع الشعب "من العمال والفلاحين والمستخدمين والمتقنين، وكل من يعمل بأجر ويشارك في البناء الاجتماعي".

كذلك فإن للتأميمات وهي "الخطوة الأولى في بناء الاشتراكية" يجب أن تميز عن تلك الموجودة في النظام للرأسمالي والتي لا تخدم سوى الملاك.

٧- لم تعد للقيمة الزائدة بعد اليوم للرأسماليين وحدهم، لو للدولة ؛ لذلك دعت الاشتراكية العربية إلى "ضرورة إعطاء العمال، أى المنتجين الفعليين، قسما من الأرباح، مقابل مساهمتهم فى الإنتاج.

٨- "تخطيط مركزى وتنفيذ لامركزى... بحيث تصبح الدولة نوعا من الضابط الاشتراكى".

٩- "الاشتراكية الديمقراطية"، مع رفضها "لليبرالية بمعناها الغربى"، "تقرض النقد الاجتماعى، ما عدا النقد الموجه ضد نظريتنا الخاصة إلى الاشتراكية".

١٠- لا التعدد فى الأحزاب ولا الحزب الواحد : "على جماهير الشعب، لا على الحزب، أن تلعب الدور الموجه". ويجب أن تكون هناك "طليعة واعية" التى يجب "ألا تمارس أى نوع من التأثير أو السيطرة لصالحها".

١١- "حق الملكية الفردية" لا يجوز أن يصبح وسيلة "لاستغلال المجتمع، وبعث للنظام الرأسمالى".

١٢- "حق الارث" أساسى.

١٣- أعطى الحل للتالى لجدلية الفرد والمجتمع : "تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل لا يكون فيه حقوق فردية بدون واجبات" ؛ ومن الممكن القبول بقدر من اللامساواة الضرورية بين الافراد حتى يكون هناك تنافس لتحقيق مصلحة المجتمع الاشتراكى..^(٨)

ومن جهة ثانية كانت الأبحاث التى تقوم بها "مجلة العلوم السياسية المصرية"، بإدارة عبد القادر حاتم، تؤدى أحيانا إلى نتائج معقولة، كالأفكار الآتية لعبد الله ربيع : "الاشتراكية الديمقراطية للتعاونية مذهب سياسى يسعى لبث روح أخوة منظمة تهدف إلى إذابة الفوارق بين الطبقات؛ بغية إنهاء الصراع السياسى بين القوى الشعبية مع اتخاذ موقف ايجابى فى الصراع العالمى، معبرا بذلك عن حيوية الهدف الأعلى الذى يسير مجتمعنا المعاصر بين الوحدات المستقلة المحيطة به، والتى تربطنا بها روابط الوحدة العرقية والمصالح المحلية^(٩).

والحديث عن الاشتراكية يدور منذ ١٩٥٠ - ١٩٥٦، على كل المستويات. ولكن للنصوص التي أورناها تغطي النطاق الواسع الذي يشير إليه الكتاب المذكورون، والذي نجده بالتفصيل في سبيل المنشورات المتنوعة التي تعالج الاشتراكية الجديدة^(١٠). ولم يكن يمضى يوم دون أن تنشر الصحف مقالات نظرية عن الأيديولوجية، ملوحة بها وجه الشيوعية غالباً، وباحثة عن جذورها في التراث الثقافي الإسلامي أو العربي.

ويصدف أن تجد في بعض السطور نفما غريباً وسط هذا السيل المكتفى بذاته في رفض كل استعارة أو انتساب. فالأمثلة عبد المالك عودة الذي يأسف للخلط النظري بين "الاشتراكية الديمقراطية للتعاونية" و "الاشتراكية العربية"، يلح على ضرورة تحديد موقف بالنسبة للتجارب الاشتراكية غير الماركسية الجارية في غينيا ومالي وبنوغوسلافيا والهند، وتوضيح العلاقات مع الماركسية، وتعريف السياسة التي ينبغي اتباعها في مجال الروابط بين الاشتراكية العربية والدين^(١١). ويرد على ذلك حلمي السيد، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية، ورئيس "مؤسسة مصر"، بتبرير ملء بالبراغماتية الذرائعية مما جاء غير جدير به..^(١٢)

لقد وضعت النقاط على الحروف من حيث العلاقة بين "الاشتراكية الديمقراطية للتعاونية" والماركسية، ولفت كلوفيس مقصود أنظار زملائه المصريين إلى ضرورة الوضوح المذهبي في الصراع الأيديولوجي الكبير مع الشيوعية للماركسية^(١٣). إذ أن جوهر المشكلة الأيديولوجية هو هنا بالذات. ولكن رغم الاعتدال المؤقت في الكلام، فإن المسؤولين العسكريين استمروا في اضطهاد اليسار الماركسي وتصفيته. نحن الآن بعيدون كل البعد عن فيديل كاسترو الذي كان يثير الإعجاب قبل ١٩٦١^(١٤). ولكن من المحال أن تبنى الاشتراكية دون الاشتراكيين، كما بنوى عبد الناصر.

وبلاحظ فتحي غانم أن هناك عقبة ثانية "وهي إيجاد دعاة حقيقيين للاشتراكية الديمقراطية للتعاونية"، ومما يزيد الأمر صعوبة أن هؤلاء، إذا وجدوا - سيضطهدون بعدم لفتتاع للفلاحين وتشككهم، وهم الذين تعودوا منذ آلاف السنين على أكاذهب الدولة^(١٥). أما الاتحاد القومي فإنه يجمع للوجهاء للقدامى، ولا سيما على مستوى القرية والريف. وقد اعترف عبد الناصر نفسه

أكثر من مرة بفضل هذا الاتحاد، بل بطابعه الرجعي، مما يفسر فكرة المؤتمر القومي للقوى الشعبية، نهاية عام ١٩٦١^(١٦). ولكن كيف السبيل إلى بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين؟ وكيف السبيل إلى بناء مجتمع جديد، بناء ثقافته وأيديولوجيته، بدون مساعدة الأنتلجنسيا؟ المشاكل كثيرة وأولها مشكلة الروابط بين الدولة والطبقات الاجتماعية.

وفي أعوام ١٩٥٢ - ٥٤، تجاهل المذهب الرسمي للمسألة، وبين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ كانت الأفواه تسبح بالوحدة الوطنية، والكلمات المفضلة، يومذاك، من طراز "الأمة العربية"، "ثورة الشعب"، "وحدة الشعب والجيش"، "جيش الشعب"... إلخ

وكان التشديد على المحتوى الوطني لحركة الجيش. بيد أن لزمة السويس و"مرحلة باتدوونج"، والأحداث الأخرى أبرزت صحة طائفة من الأفكار المستوحاة من الماركسية. ولم يعد من الممكن تجنب مشكلة التباين بين الطبقات في فترة التأميمات الأولى ورأسمالية الدولة، ولكن للرسميين تابعوا استعمال لغة قومية ترمي إلى تعزيز للطابع الشعبي للوحدة (لا سيما في دستوري ١٩٥٦ و ١٩٥٨). وتأرجحت التحليلات الماركسية بين تحديد النظام العسكري كممثل للبورجوازية الوطنية (هذه هي حال الحركة الديمقراطية والجنح اليميني للحزب الشيوعي المصري الموحد)، وبين تحديده كوسيلة في يد البورجوازية الاحتكارية الكبيرة (وهو تحليل منظمة الحزب الشيوعي المصري قبل الوحدة)، وفي الوسط اليساري، مالت أكثرية الحزب الشيوعي للمصري (بتأثير طليعة العمال التي أصبحت للحزب الشيوعي المصري للعمال والفلاحين، قبل الوحدة) لتحليل أكثر اعتدالا يفسح المجال لفكرة تحالف بين قطاعات بورجوازية مختلفة، بزعامة رأس المال المصرفي والاحتكاري (نحن في عامي ١٩٥٨ - ٥٩)، مع مراعاة الطابع المصري^(١٧). ويمكن القول أن للملاحظات قد حصنت اليسار الماركسي إبان انطلاقته، في الفترة التي كان يعمل فيها على إعداد تحليل نظري مركز للمجتمع المصري، بعد الخطوط الأولى التي رسمها إبراهيم عامر وشهدى عطية الشافعي وفوزي جرجس.

وسمحت المناقشة حول "أزمة المثقفين" للبعض، ولاسيما لطفى الخولى، بطرح فكرة للدولة - الحكم : "بما أن ثورة الجيش لم تكن فى حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدى، بل تعبيراً عن إرادة للضباط الأحرار، بقيادة جمال عبد الناصر، وعملاً مستقلاً عن القوى السياسية والاجتماعية المتفسخة آنذاك، فقد ولدت دولة مستقلة فى ذاتها عن تلك القوى.." وبعد أن اعتقد المثقفون طويلاً "أن الطريق الوحيد الممكن لتغيير الوضع هو طريق الثورة الشعبية للتقليدية"، أخذتهم الحيرة أمام انقلاب عام ١٩٥٢، "وهكذا لم تدرس ثورة ١٩٥٢ كما هى، فى ضوء الظروف المادية الموضوعية ونسبة القوى فى المجتمع، بوصفها ثورة تقيم سلطة جديدة لدولة جديدة مستقلة إلى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية وتستهدف إنماء حركة للتصنيع وتحطيم التبعية الاستعمارية.." سلطة قوية للدولة تعبر عن نفسها بأنها لا تخضع سياسياً لطبقة معينة من الطبقات الاجتماعية، سواء كانت ملاك الأرضى أو البورجوازيين أو العمال.. إلخ، وإنما هى حكم بين جميع هذه الطبقات". وبحكم "الظروف الموضوعية عالمياً ومحلياً للثورة وقيادتها فقد تولد نظام استثنائى من حكم التاريخ هو نظام الدولة المستقلة بشكل عام عن مصالح جميع الطبقات سياسياً واجتماعياً"^(١٨).

وهكذا تم وصف الحكم العسكرى كنظام فريد من نوعه، يعلو على التاريخ العام وعلى تطور الحركة الوطنية والمجتمع المصرى، ويخلق فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة التى تتداخل وتتلاحم فى مجال الحياة الحقيقية ؛ أى أنه نظام "منزل".

ما الذى يجعل من هذا النظام نظاماً اشتراكياً ؟ هذا هو موضوع الندوة الجديدة التى نظمتها "الأهرام" حول التخطيط، فى مايو ١٩٦٢. ومرة أخرى، بعد الدوران العادى حول الكلمات - تخطيط، مشاركة، تأميم.. إلخ - طرح جوهر المشكلة، فأشار أحمد شكرى سالم إلى عدد من الحقائق : "هناك مستويات مختلفة من التخطيط، قد تستطيع الرأسمالية أن تفيد منها. فالمانيا النازية مثلاً عندما أطلقت شعار المدفع قبل الزبدة، ماذا فعلت ؟ بدأ الحزب النازى المسيطر على الحكومة بعملية تخطيط فعلية من أجل التسلح الذى هو هدف عدوانى. وهناك أيضاً المجتمع الهندى الذى لا يمكن وصفه

بأنه مجتمع اشتراكي، ومع ذلك فإنه يعتمد التخطيط. وفي تخطيطه الأول، كان للقطاع العام يمثل ٤٦ بالمئة وارتفع إلى ٥٤ بالمئة ؛ ورغم ذلك فهو ليس تخطيطا اشتراكيا، وإن كان متجها لمصلحة فئات واسعة من الشعب".

ولاحظ الدكتور عبد الرزاق حسن بدوره : "من حيث العدالة نجد أن النظام للرأسمالي يقول نفس الكلام الذي تقول به الاشتراكية، ولكن المهم هو التنفيذ". إن التخطيط الشامل مرتبط، في النظام للرأسمالي، بالدرجة التي وصلت إليه الملكية العامة كأساس للنظام الاقتصادي. فالتخطيط بحد ذاته ليس الاشتراكية : "التخطيط الاشتراكي هو تلبية للحاجات للمادية والحضارية للمتزيدة لكل فرد من أفراد المجتمع، وذلك عن طريق التوسع في الإنتاج كما وكيفا، باستخدام أحدث الوسائل التقنية.."^(١٩).

في الوضع المصري الراهن، هل التخطيط رأسمالي، أم اشتراكي، أم وسطى ؟ رأينا أنه ينبغي اعتباره كحل وسط. ونفهم أن يكون هناك إجماع، في نظر قسم من الرأي العام والإطارات، عن الاعتراف بصفته "الاشتراكية". لذلك قال أحد الصحفيين : "نحن في حاجة إلى تطوير ما نسميه بالوعي الوطني، في العمل، إلى وعي اشتراكي"^(٢٠). والتخطيط الذي نتج عن حاجات الاقتصاد للملحة، وعن التدخل الاستعماري، لا يبدو لكثير من المراقبين كتعبير عن إرادة اشتراكية.

المشكلة الثانية : مشكلة "مستقبل الملكية الخاصة"، موضوع للندوة التي نظمتها "روز اليوسف"، في مايو ١٩٦٢. هنا أيضا برز اتجاهان واضحا، تماما، من جهة، دعاة الاشتراكية، وأخصهم بالذكر كمال الحناوي، كامل زهيري وأحمد فهمي. كان الأول بليغا وهو ضابط نافذ من الضباط الأحرار : "أثبتت التجربة أن توزيع أراضي الإصلاح للزراعي بشكل ملكية على الفلاحين، وتوزيع المساكن على عدد من أعضاء الجمعيات التعاونية، قد أبعدهم عن الروح الاشتراكية..". وعندما أصبح للفلاح يملك فدانا أو فدائين انحاز إلى كبار الملاك في طريقة تفكيره، بينما اتجه ملاك منازل السكن إلى الاستغلال ؛ "إن منطق التطور للصناعي والتجاري يفرض على المؤسسات الصغيرة أن تتحد في شركة كبيرة، فتضطر الدولة إلى التدخل لكي تمنع الاحتكار..".

ولكن المناقشات أوضحت أن المفكرين الليبراليين يهدفون، تحت ستار "الاشتراكية"، إلى بناء الاقتصاد الوطنى. ويرى راشد البراوى أن "صناعة النسيج فى مصر تعادل الصناعات الثقيلة فى إنكلترا". وصرح رفعت المحجوب بقوله : "نحن نجعل من الذين لا يملكون شيئا ملاكاً، ومن المستخدمين ملاكاً، مما يناقض التعليم الماركسى". ولاحظ جلال كشك أن "لشراكييتنا هى اشتراكية بلد متخلف"، وعين "زيادة الإنتاج" ^(٢١) هدفاً لها. لم تكن بعيدين، إجمالاً، عن "طريق التنمية لليابانى" الذى درسه المفكر الغربى باران، والذى يهدف إلى "خلق دولة رأسمالية حديثة" ^(٢٢)، مع الفوارق فى الوضع الداخلى والوضع العالمى التى أشرنا إليها، والتى سببت ظهور أشكال اقتصادية واجتماعية تحتل موقع الوسط بين للرأسمالية والاشتراكية.

بذلك طرحت مسألة انتساب "الاشتراكية" للمصرية. هنا نعود فقلنا هنا بالعاملين الأساسيين اللذين يدخلان فى تكوين أيديولوجية النظام : نزعة إلى التجدد الإسلامى، ونزعة قومية تستند إلى التقنية. وثمة عامل آخر تجدر الإشارة إليه وهو تأثير الرئيس نهرو الحاسم فى هذا البحث عن "الأيديولوجية القومية" ذات الاتجاه الاشتراكى، والتى انتهت إلى "الاشتراكية للديمقراطية للتعاونية".

فى عام ١٩٥٨، نشرت الوثيقتان الرئيسيتان فى حقل الأيديولوجية السياسية لحزب المؤتمر الهندى، "أيديولوجية وبرنامج المؤتمر"، للفيلسوف سمبورنا ناند، وخاصة "التحليل الأساسى" لنهرو. تعترف الوثيقتان - والثانية بشكل خاص - بقيمة للتجربة الشيوعية، ولكنهما ترفضان أساليبها وعنفاها الثورى. وكتب نهرو يقول : "يردد البعض أن هناك شعوراً بالحزن والخيبة فى الهند، وأن القوة للروحانية المالفة تلاشت، فى الوقت الذى نحن فيه بأمر الحاجة للحماسة والعمل الجاد.. ويعتبر زميل من زملائى، قديم ومحترم (د. سمبورنا ناند) أن ذلك يرجع إلى افتقارنا لفلسفة فى الحياة.. أن الجهد الذى بذلناه لتأمين ازدهار البلاد المادى، لم يعط العنصر للروحى فى الطبيعة الإنسانية الأهمية الكافية. ولكى نثير فى الفرد وفى الأمة الشعور

بهدف ينبغي بلوغه، وبأن ثمة شيئا يستحق الحياة، ويستحق عند اللزوم أن نموت من أجله، علينا أن نبعث فلسفة جديدة للحياة.."

ماذا سيكون محتوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ "إن شريعة الحياة ينبغي أن تقوم لا على التنافس والتملك، بل على التعاون بحيث يكون ملك كل فرد لخير المجموع. في مثل هذا المجتمع، يشدد على الواجبات، لا على الحقوق، فالحقوق تتبع إتمام الواجبات". ثم إن البحث عن رفع مستوى المعيشة لا يشكل، في حد ذاته، علامة مميزة للطابع الاشتراكي للمجتمع، إذ أن "كل بلد، سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا أم شيوعيا، يتبنى بشكل من الأشكال فكرة للدولة العاملة على رفع مستوى المعيشة. ويمكن القول بشكل عام أنه إذا كانت قوى المجتمع للرأسمالية تعمل كما تشاء لتجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا"، فينبغي تنظيمها. "والتخطيط شيء أساسي، وبدونه نهدر موارنا المحددة جدا. قد يكون من الجائز أن تسعى الهند اليوم لتشجيع المبادرة الشخصية في عدة قطاعات، ولكن على المبادرات الشخصية أن تدخل في إطار التخطيط الوطني، وتخضع للإشراف الضروري". ويتناول نهرو، من الإصلاح الزراعي، هدفه الرئيسي وهو "تخطيط البناء الطبقي القديم للمجتمع الجامد". وأخيرا، "رغم أن الاقتصاد السياسي للماركسي قد اجتاز الزمن في عدة حقول، إلا أنه يلقى ضوءا كشافا على سير تطور الاقتصاد".

كانت هذه هي بالضبط الأفكار الرئيسية لاشتراكية جمال عبد الناصر "العربية". وإذا قارنا بين ما كتبه الهندي الأول وبين ما أبرزه كبار المسؤولين والمفكرين المصريين في نظرتهم الاشتراكية، فلا نجد عند هؤلاء أية مساهمة جديدة.

لننظر الآن إلى العوامل المصرية الخاصة.

بالنسبة للإسلام الذي "لا يسمح لكل فرد بأن يسهم في توجيه الحكم"، كما قال الشيخ حسين الباقوري^(١٢) بوضوح، فإن القضية كانت كيف نثبت في أن واحد أن "الاشتراكية الديمقراطية للتعاونية" إنما تنحدر منه، وكذلك التحصن ضد النقد العنيف الذي يهب من بعض البلاطات العربية القائلة بأن النظام العسكري يناقض روح القرآن^(١٣). والمنهج هو منهج محمد عبده، أي

الرجوع إلى الأصول. إن إسلام النبي والخلفاء الراشدين ينطوي على بذور مبادئ اشتراكية، قبل التسمية، ولا سيما عند أبي بكر وعمر. هذا كان موضوع خطب الجمعة في المساجد، وتصريحات شيخ الأزهر والمفتي الأكبر، وموضوع الكتب العديدة حول التقاء الإسلام بـ "الاشتراكية العربية" (٢٥).

لا يمكن للإسلام المصري في القرن العشرين أن ينحصر في القوالب التقليدية التي عرفها في القرون الوسطى. وقد أوضح ذلك مكسيم روينسون في محاولة جديدة حيث يلاحظ أن الإسلام كان يتصف بصفة الإطلاق إلى أقصى حد في القرون الأولى للهجرة، فكان يوجه، في الواقع، مبدئياً جميع أعمال وأفكار الحكام.. ولكن الإسلام أخذ ينزع هذا الطابع.. والدليل على ذلك هو طرح مسألة "التوافق"؛ في الواقع "هناك أيديولوجية ضمنية للعالم الإسلامي الحالي"، "من المهم جداً الإشارة إلى أن المجتمع الإسلامي، قبل أن تتخذ موقفا تجاه الشيوعية، كان قد تأثر - بالعقلانية العلمية أو بالطوباوية الليبرالية - الإنسانية التي هيأت الطريق لتقبل الشيوعية". وكثيراً ما جرت إعادة تفسير للأفكار. وللرموز الإسلامية بواسطة مسلمين، على أنها معادلة للأفكار والمواضيع الشيوعية العادية. وغالباً ما كان يقوم بالعملية شيوعيون يبتغون للوصول إلى التحالف مع الاوساط الدينية" (٢٦).

وهذا إثبات ممتاز للتوفيق لما بين الإسلام والشيوعية من ناحية، والإصلاحية القومية ذات الاتجاه الاشتراكي من ناحية ثانية، السائدة في مصر منذ ١٩٤٥. والملاحظ أن كمال رفعت، المسؤول عملياً عن صياغة الأيديولوجية بين أعضاء للفئة الحاكمة، خاصة في مجال "الاشتراكية العربية"، هو الذي كلف بإعادة للنظر في جامعة الأزهر، بعد أن تسلم مهام وزارة العمل. وبذل وزير المالية السابق، حسن عباس زكي، جهداً للتوفيق للنظري بين الإسلام و"الاشتراكية العربية" (٢٧). وقام غيره من المسؤولين بمثل هذه المحاولة. ويمكن سرد أمثلة عديدة على ذلك على مستوى القيادة السياسية.

ومهما يكن من أمر فإن التكنوقراطية ذات النزعة القومية كانت هي التي تملأ اختيار المراجع (٢٨). فازداد عدد الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (ولا سيما السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ) بصورة ملحوظة منذ

عام ١٩٦٠، وذلك بمقدار لزيادة الحاجات الأيديولوجية. وتمت العملية في مجال الأيديولوجية الاجتماعية، على صعيدين: صعيد علم الاجتماع المستوحى من المدرسة الأميركية، وصعيد الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية الأوروبية.

عام ١٩٥٨ كتب الأستاذ ليوفيل أر مسترونغ، من الجامعة الأميركية في بيروت، يقول: "البحث الاجتماعي للكمي الذي يظهر حالياً في الشرق الأوسط يسيطر عليه الأميركيون، والعرب الذين كونتهم الطريقة الأميركية في التربية، وبنسبة أقل للطريقة الإنجليزية والفرنسية"، وذكر بين علماء الاجتماع المصريين عباس عمار وحسن الساعاتي، وسخر من خريجي السوربون. ولاحظ أنه من مجموع ١١١٥ كتاب ومقالة نشرت في الشرق الأوسط، في علم الاجتماع، بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ هناك ٣٧٥ فقط استوفت شروط الجدية العلمية، ويدهش المؤلف لنسب مختلف القطاعات: ٦٣,٨ بالمئة في الأيكولوجيا وعلم السكان، ٥٤ بالمئة في علم النفس الاجتماعي، ٧,٥ بالمئة في المشاكل الاجتماعية، ٣,٨ بالمئة في الدراسات حول اللاجئين، الأمر الذي "يشير للدهشة" لأنه يدل على أن العرب يرفضون الأمر الواقع^(٢١).

في حقل الثقافة، تملك الولايات المتحدة وسائل استثنائية. فالجامعة الأميركية في القاهرة هي المعهد الأجنبي الوحيد للتدريس الجامعي المرخص له في مصر، منذ السويس، مقابل تعيين رئيس مصري مشترك. ومن ناحية ثانية كانت "دار فرنكلين" للطباعة والنشر تغرق السوق المصرية والعربية بمسيل من المنشورات والمراجع المطبوعة طبعاً متقناً تؤمن للكتاب الأميركيين مكان الصدارة بين قراءات الجامعيين والانتلجنسيا التي تلم بالثقافات الأوروبية التقليدية وبالماركسية، إماماً سطحيّاً. ومن سارنون إلى بيرل باك، نمر بدايل كارنيجي ومفكرى الحرب الباردة والاسلوب الأمريكي في الحياة، ومن الميتافيزيقيا إلى وسائل التجميل، لكل نوع مكانه وجمهوره. ومن السهل أن نتصور أي نوع من "الاشتراكية" يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات، التي تصل منشوراتها إلى جمهور غفير ونشط نسبياً.

ولقد العجز في مجال المراجع الاشتراكية، عمد المفكرون الشباب
للملتفون حول كمال رفعت، إلى تنسيق منشورات دار النشر للحكومية في
مجال الاشتراكية.

تضمنت اللائحة كتباً مترجمة لها رولانداسكى وجول موك وبرنارد
شو وأندريه فيليب وغيتسكل وبيفان وكارديل، ودوغلاس جابي، بجولر
ممثلين ليبراليين للثقافات الأنكليزية والفرنسية والألمانية : ك. برجيه، ج.
متراشى، بابرلماييه، أ. فالك، إ. برلين، هـ. كليغ، و. فريدمان، م.
ديفريجييه.. أما ماركس وإنجلز، ولينين وغرامشى، وماوتسى تولغ،
والمسؤولون والمفكرون الماركسيون، فلا يظهرون أبداً في لوائح الكتب
الاشتراكية، ولا نلاحظ سوى كتاب لينين "الاستعمار، أعلى مراحل
للرأسمالية" الذي ترجمه راشد البراوى، وأعيد طبعه.

وشدد النظام على ضرورة دراسة التجارب الراهنة التى تنتسب إلى
الاشتراكية، ولا سيما كوبا (قبل اعتناق فيديل) كاسترو للماركسية اللينينية)،
غينيا، مالي، حتى الهند وخاصة يوغوسلافيا. وجرى تجاهل بلدان الكتلة
الاشتراكية بما فيها الصين وفيتنام وكوريا، رغم أنها دول اسيوية. وكلف
١٢ استاذاً بمهمة إعداد برنامج لثلاث مواد جديدة : الاشتراكية، ثورة ٢٣
يوليو، للقومية العربية، لكى تدرس إجبارياً فى جميع الكليات ؛ ولم يشر إلى
إستاذ اشتراكي واحد، دون الحديث عن الماركسيين، بينما نلاحظ أسماء
معروفة بأفكارها اليمينية أو جهلها التام لهذا النوع من المشاكل^(٢٠).

وقد أوضح أحد الخبراء المرموقين، عبد المغنى سعيد، أن
"اشتراكيتنا العربية لا تنظر إلى الملكية العامة كهدف شأن الاشتراكية
العربية، ولكنها تنظر إليها كمجرد وسيلة تتخذها على أى نطاق ويقتضية
صالح للمجتمع"^(٢١). وبعبارة فيديل كاسترو، كان المسؤولون المصريون
يرفضون الاعتراف بأنه "من أصعب الأشياء بناء الثورة الاشتراكية بدون
الاشتراكيين".

وللواضح أن البحث عن أيديولوجية "اشتراكية" قومية كان يعبر عن
ضرورة الوصول إلى معالجة إيجابية للمسائل المعقدة والملحة التى يطرحها
زخم الاندفاع المصرى.

ومن المفيد أن نلاحظ، بهذا الصدد، نتائج بحث اجتماعي أجرى حديثاً حول شعارات المرشحين للانتخابات في فترة الحياد الإيجابي والقومية العربية (١٩٥٧). فعلى مجموع ٢٩٦ شعاراً للمرشحين، نجد ٤٦,٩ بالمئة تتعلق بالمسائل السياسية الداخلية، ٣٢,٩ بالمئة تشير إلى صفات المرشح الشخصية والمهنية، ٢٠,٢ بالمئة فقط تهتم بالسياسة الخارجية. وتحولت النسب إلى ٤٨,٦ بالمئة، ٢٩,٢ بالمئة، ٢٢,٢ بالمئة على التوالي بالنسبة للمرشحين الذين انتخبوا فعلاً. وبين شعارات السياسة الداخلية ميز الباحث بين نوعين : الشعارات المتعلقة بالسياسة الداخلية العامة، والشعارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛ وشمل النوع الأول ٧٩ شعاراً للمرشحين و ١٢ شعاراً للذين انتخبوا، بينما شمل النوع الثاني ٦٠ شعاراً للمرشحين و ٢٣ شعاراً للذين انتخبوا^(٢٢).

وهذا يعني أن بين القسم الأكبر من المرشحين المتهمين بالسياسة الداخلية، انتخب للشعب في الواقع المرشحين الذين يولون عنايتهم للمسائل الاقتصادية والاجتماعية : العدالة الاجتماعية، تحسين أوضاع العمال، رفع الدخل القومي. ولا يمكن إعطاء شرح أفضل من هذا للواقع.

وإن، فالهم الأساسي كان إحداث "تغيير اقتصادي واجتماعي واسع يقوي للمجتمع ويمكنه من تحمل عبء الدولة الحديثة، وهذا شرط ضروري لتأسيس ديمقراطية صحيحة في الشرق الأوسط"، كما يقول ش. عيسوي^(٢٣). لقد ولدت الدولة الحديثة، في مصر مع انتصار حركة التحرير الوطني وبروز كتلة البلاد الاشتراكية واشتداد مساعدتها في العالم. ويقوم هذا البناء باسم تأكيد قومي معاد للاستعمار - لم لا ٢- وتحت شعار "اشتراكي" يلف للجماهير الشعبية ويزين تدخل الدولة المتعاضم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لامكان الشيوعية في هذا الإطار، بل إنها قد تهدد العمل للقائم وتفضح مواقع القوى الراهنة، وذلك لصالح غد بعيد كل البعد عن "ترتيبات" العسكريين. وفي ١٩٥٦، عندما كانت "مرحلة باندونج" قد بلغت الذروة، صرح جمال عبد الناصر للصحفي ج. سبارو بقوله: "تصبح الشيوعية خطرة عندما تستطيع استغلال الشعور القومي عند الجماهير. هناك ٥٠٠٠ شيوعي

فى مصر، ولكننا انتزعنا منهم قيادة للحركة القومية". ولجاب نفس الأجابه على سؤال أدوار سابليه عام ١٩٦٢: "أن صراع الطبقات هو الذى يفتح الطريق للشيوعية. وفى ج.م.ع. أسسنا مجتمعنا على العدالة الاجتماعيه، وأمننا للمصارف وشركات التأمين و ٩٠ بالمئه من الصناعه، وحددنا للملكيه العقاريه، ووزعنا الاراضى على الفلاحين، وخصصنا للعمال جزءا من ارباح المؤسسات التى يعملون فيها، ونحن مصممون على محو استغلال أى طبقه لطبقه أخرى. لذلك لا خطر على مصر من الشيوعية" (٣٤).

المقصود إذن هو، بالضبط كما كان يردد شهدى عطيه الشافعى فى ١٩٥٦ - ٥٧ "حرق شعارات للديمقراطيه للشعبية تحت أرجلنا.." ويكثر الحديث عن "الطريق العربى" للاشتراكية. وأثار ذلك القلق عند البعض، مثل كامل زهيرى الذى تساءل عما "إذا كان مشروعا أن نعتبر هناك اشتراكيات مختلفه ما دمنا نسلم بأن هناك طرقا مختلفه للوصول إلى الاشتراكية". وأجاب زهيرى على سؤاله بلا (٣٥)؛ ولكن مع ربيع ١٩٦٢، ستظهر طرق أخرى وآمال أخرى.

كان هذا هو الوضع باختصار، على الجبهه الأيديولوجيه، عشيه إعلان الميثاق الوطنى.

هوامش الفصل الثامن

١- "الأهرام"، ١٠ يوليو ١٩٦٠.

٢- "الأهرام"، ١٧ يوليو ١٩٦٠، و"الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١" ص ٥١ - ٨٠. وقد كان على صبرى هو رئيس للجنة.

٣- "توم ليتل"، - "مصر الحديثة" - (بيروت، ١٩٦٧) ص ٢١٨ - ٢٢٠. وقد كان اسم الكتاب "مصر" - (مرجع مذكور سابقاً).

٤- راجع تقرير البنك المركزى للمصرى لعام ١٩٦١ فى "الأهرام"، ١٤ ايريل، ١٩٦٢.

٥- رولية أعطاهام.ج. هيكل، "الأهرام" ٩ يونيو ١٩٦١. وقد كانت صيغة خطاب خروشوف موضع شك من قبل الصحيفتين الشيوعيتين (النداء والأخبار).

٦- "نحن والشيوعية". "الأهرام"، ٤ أغسطس ١٩٦١.

٧- كان هذا الأخير قد كتب أن "المؤسسات الأساسية للاشتراكية غير موجودة، والبروليتاريا فى مصر صغيرة جداً، والطبقة الوسطى ليست كبيرة بالدرجة الكافية، ولا هى معروفة بوضوح، ولا هى تملك الخبرة أو الاستقامة للضرورتين. أما الطبقة للفلاحية فأمية فى غالبيتها"، فى روز اليوسف، عدد ١٧٦٠، ٥١ مارس ١٩٦٢.

٨- "خصائص الاشتراكية العربية"، مجلة "الكتاب" (مارس، ١٩٦٢). كذلك راجع مقالته "الديمقراطية" فى "روز اليوسف"، عدد ١٦٥٨، (٢١ فبراير، ١٩٦٠). ومقدمته لكتاب مصطفى المستكلى، "معالم الطريق فى التطبيق الاشتراكى" (القاهرة، ١٩٦٢).

٩- الفلسفة الديمقراطية الاشتراكية للتعاونية فى محيط المذاهب السياسية المعاصرة".
عدد ١٢ (١٩٦٢) ص ٥٧ - ٧٨. Egyptian Political Science Review

١٠- كتب م.ك. للبعد، ع. أ. خلف الله، ع.م. شمس، كمال رفعت. "التطبيق العملى للاشتراكية الديمقراطية التعاونية" لعلى صبرى، "روز اليوسف"، عدد ١٦٨٠ - ٢، ٢٢ و ٢٩ أغسطس، ٥ سبتمبر ١٩٦٠. ع.ر. نصير إلخ. كل أسبوع، يصدر كتاب عن "الاشتراكية العربية". انظر مجلة "بناء الوطن"، وخاصة "مجلة المصرية للعلوم السياسية"، بالإضافة إلى المجلات والجرائد المذكورة. وسعد عفرة، "التعاون فى مجتمعنا الاشتراكى"، (القاهرة، ١٩٥٩)، وهذا الكتاب بهاجم بعنف "ماركس" اليهودى

الأصل ويحاول إقناع "الذين يحسبون أن ماركس هو مؤسس الاشتراكية" بعدم صحة هذا الرأي (ص ٩). العدد الخاص من "الكاتب"، مارس ١٩٦٢، "الاشتراكية العربية، تجربة رائدة للأمم الناشئة"، عدد خاص من مجلة :

Scribe IV, 1962, No. 5.

M. H. Kerr : The emergence of a socialist ideology in Egypt, M.E.J. XVI 1962, No. 2, P. 127 - 44.

على أنه لابد من مقارنة هذا كله بالكتابات النظرية الجديدة التي وضعتها الجماعات الماركسية في "الطليلة" منذ ديسمبر ١٩٦٥، وفي "الكاتب"، والمجلد للموضوع بصورة جماعية بعنوان "الطريق المصري إلى الاشتراكية" (القاهرة، ١٩٦٧).

١١- "مناقشات مبادئ الميثاق" في "الأهرام" ٢٢ أبريل ١٩٦٢.

١٢- "روز لليوسف"، عدد ١٧٦٧، ٢٣ أبريل ١٩٦٢.

١٣- "نرحب بالحوار ونستكر التهم"، "الأهرام"، ٨ يونيو ١٩٦١.

١٤- منذ ذلك التاريخ، أعطى كاسترو رأيه : "رأى بمناضلي الحزب الشيوعي ؟ أنهم يستحقون الاحترام. وأظن أنهم إذا كانوا مجهولين، خلال وقت طويل، وإذا كانوا قد هوجموا، وطردوا، وتركوا على الهامش كما لو كانوا حشرات فضولية، لو كتبت الجرائد ترفض إدراج بيان لهم، فعلى الاعتراف لهم بشجاعتهم، بشجاعتهم الكبيرة لكونهم شيوعيين".

فيدل كاسترو

(Partisans, No. 4, 1962, P. 14). "Je suis M arxiste - Leniniste,

١٥- "ديمقراطية الاشتراكية"، "روز لليوسف"، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩.

١٦- حول التباعد عن الحكم، راجع نتائج الاستفتاء، "أين يقف الرأي العام" ؟ "روز لليوسف"، عدد ١٧٧٠، ١٤ مايو ١٩٦٢ : "لكن من نصف الشعب يقف موقفا حذرا من التجربة السياسية الجديدة..."

١٧- نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، ربيع ١٩٥٩، دراسة هامة تقع في ٦٠ صفحة، تتضمن تحليلا للمجتمع المصري، بتوقيع "عبد"، قبل ذلك بقليل، تقول الدراسة بعنوان "الأيدولوجيا الاجتماعية للثورة المصرية" ويجدية تامة: "ليس هناك طبقات، بالمعنى التام، في مصر، فكيف يوجد صراع طبقات.."

(F. Berthier, in Orient, II, 1958, N. 6, P. 56, N. 16)

يبدو أن المناقشات داخل معسكرات الاعتقال قد غيرت ميزان القوى ودفعت المتطرفين للتصليب، بينما اتجهت الغالبية لتحديد قسوة للنظام، دأبت أقلية واسعة عن فكرة نوبان الحزب الشيوعي المصري في الاتحاد الاشتراكي العربي. أما الاتجاه

الوسطى (فؤاد مرسى، محمود العالم، إسماعيل صبرى عبد الله.. إلخ). فكان يعمل لترسيخ وحدة الحزب ويعطى تحليلاً معتدلاً.

١٨- "الأهرام"، ١٢ مارس، ١٣ يونيو، ٢، ٣١ يوليو ١٩٦١.

١٩- "التخطيط فى واقعا"، "الأهرام"، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤ مايو ١٩٦٢. ع. ستام كان مدرسا فى كلية العلوم بالقاهرة، ومديرا لدار الأبحاث العلمية، ثم مديرا للجامعة الشعبية، اضطهد بوحشية فى عهد فاروق، نكثور فى العلوم، أحد كبار المتقنين التقدميين حاليا أحد الخبراء المسؤولين فى مديرية التخطيط.

٢٠- فتحى غانم "الدعوة إلى ضمير اشتراكي". "روز اليوسف"، ١٩ أكتوبر ١٩٥٩.

٢١- "مستقبل الملكية الفردية"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٩. ٧ مايو ١٩٦٢. محمد

عودة وأحمد بهاء الدين يعرضان نفس آراء الجناح الاشتراكي فى ندوة مجلة "الكاتب".

أما جلال الكشك بعدائه للشيوعية فى سلسلة المقالات التى نشرها فى "روز اليوسف"، فى إبريل ومايو ويونيو ١٩٦٢: "أن اشتراكييتنا هى تحد للمفدى وسياسى للماركسية.

ونجاح تجربتنا وتحويلها إلى قوة عالمية موجهة تضىء طريق شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية معنى نهاية عصر الماركسية اللينينية، هذا هو المعنى الحقيقى والمباشر

لشعار اشتراكييتنا تتبع من واقعنا نفسه.. الأرض للفلاح، روز اليوسف، عدد ١٧٧٥، ١٨ يونيو، ١٩٦٢.

٢٢- ب. أ. برلان: "الاقتصاد السيلسى للنمو"، لندن ١٩٥٧. حول "الطريق اليابانى"

راجع: ج. ك. ألن "تاريخ اقتصادى موجز لليابان الحديثة"، لندن ١٩٦٢.

٢٣- "روز اليوسف" عدد ١٣٤٥، ٢٢ مارس ١٩٥٤. بعد عودته من الصين كان وزير

الأوقاف السابق قد كتب: "شاهدت الإسلام فى الصين...".

٢٤- "كان الإسلام ثورة الأولى التى أقرت للمبادئ الاشتراكية فى العدالة والمساواة"

(جمال عبد الناصر)، خطاب فى ذكرى الوحدة السورية - المصرية، "الأهرام"، ٢٣ فبراير ١٩٦٢. كذلك خطاب المشير عامر فى حفلة تخريج دفعة الضباط الطيارين، "الأهرام"، ٢٤ إبريل ١٩٦٢.

٢٥- "اشتراكية الإسلام"، لمصطفى السباعى، (القاهرة، ١٩٦١). وقد بلغ مبيع هذا

الكتاب ١٢٠,٠٠٠ نسخة خلال الأشهر الأربعة الأولى. وينهى ذكر: ع. فرج، "الإسلام

دين الاشتراكية". عبد الرحمن الشرقاوى، "محمد، رسول الحرية" (القاهرة، ١٩٦٢).

وكتب أ. مظهر، م. ع. العربى، ج. عبد ربه، م. الغزالى، س. قطب، أ. م. البداوى.. إلخ واستمر هذا السبيل من الكتب بالتدفق. لكن ينهى الوقوف عند "الاشتراكية والإسلام"

للشيخ محمود شلتوت، في جريدة "الجمهورية" ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠. ثمة أطروحة ترسم الإطار العام : محمد شوقي زكى : "الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى"، (القاهرة، ١٩٥٤).

٢٦- مكسيم رودنسون "أشكالية دراسة العلاقات بين الإسلام والشيوعية" فى أعمال ندوة حول "علم الاجتماع الإسلامى"، بروكسل ١٩٦١، ص ١٠ - ٢١.

وهو يلاحظ بحق أن "غالباً ما يجهل للكتاب، الذين يعالجون هذه المسألة، الإسلام أو يجهلون الشيوعية، وعادة يجهلون الإسلام والشيوعية معا...".

٢٧- ح.ع. زكى : "الصراع الفكرى"، "الأهرام"، ١٣ ديسمبر ١٩٥٩، و(مقومات...) (الذى ذكرناه سابقاً).

٢٨- كانت تشرف على مطبوعات الدولة مؤسستان : "المؤسسة المصرية العلمية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر" ومديرها الأستاذ مهدى علام، بمساعدة إبراهيم خورشيد، وعبد الرزاق حسن، وصلاح عبد الصبور وغيرهم، و "الهيئة المصرية العامة للإعلام والنشر والتوزيع والطباعة" وكان يديرها وزير الدولة عبد القادر حاتم، بمساعدة مدير الإذاعة والإعلام. الواقع أن عبد القادر حاتم هو الذى كان يدير، منذ أكتوبر ١٩٦٢، مجموع بوائر الإعلام والثقافة، وكان الوزير الوحيد، فى الوزارة الجديدة، الذى يشرف على وزارتين.

٢٩- ل. أرمسترونغ : "علم الاجتماع الأمريكى فى الشرق الأوسط" فى Sociology and Social Research, XLII (1956), No. 3, P. 176 - 84.

٣٠- ٣ الأخبار"، ١٩ فبراير ١٩٦٢.

٣١- "الملكية العلمية وسيلة لا هدف". "الأهرام"، ١٦ أغسطس ١٩٦١. لكن عبد المغنى سعيد اعتقل فيما بعد، خلال خريف ١٩٦١.

٣٢- محمد ف. الخطيب:

" Appeals to the voters in Egypt's general elections", Rev. of Econ., Pol. and

Business Studies , Le Caire, V (1957), No. 2, P. 57 - 73.

33- Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East"

,Int. Aff. XXXII, (1956),no. 1, P. 40 - 1.

٣٤- ج. مبارو "أبو الهول يستيقظ"، لندن ١٩٥٦، ص ٦٠. وكذلك أ. مابلية : "محادثتي مع ناصر" في (كأنديه Canolide)، ١٢ أيار ١٩٦٢، ص ٢٤ - ٣١.
ومثينا فثينا بدأ التمييز بين "وجود الطبقات" و "صراع الطبقات". كما ظهر في مقال إسمان عبد القدوس في "طبقات بلا صراع"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٤، ١١ يونيو ١٩٦٢.

٣٥- تيارات اشتراكية"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٦٧، ٢٤ إبريل ١٩٦٢، كذلك لطفى الخولي : "حديث صريح في الاشتراكية"، "الأهرام"، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠ مايو عام ١٩٦٢.

الفصل التاسع كتـابـان

من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩، بينما كان النقاش محتدماً، وبينما كان وجه مصر الجديد يتضح شيئاً فشيئاً، كان هناك رجل يبحث ويتأمل في سبعة آلاف سنة من التاريخ.

"لنحاول أن نكون صادقين مع أنفسنا، ونسال هذا السؤال: متى شعرت، وأنا أطلع للتاريخ المصري، بأننى أعيش بين عشيرتى وبنى وطنى من أهل القرون الغابرة؟ حدث هذا وأنا أطلع للتاريخ للمملوكى... وإنما أنا معبر عن نفسى كقاهرى مسلم، من أسرة قاهرة حتى القرن السابع عشر على الأقل، ولدت فى أحياء القاهرة التى نسميها المعزية نسبة إلى من أشار بيناتها... والحياة التى تجيش بها صفحات للشيخ تقي الدين وأبى المحاسن والسيوطى وابن أياس هى حياتى".

لله حسين فوزى، الطبيب والأستاذ لعلم المحيطات فى كلية العلوم فى جامعة الإسكندرية، ثم عميد تلك الكلية ومدير الجامعة فيما بعد، ثم مدير عام وزارة الثقافة أثناء فترة باندونج، ومؤلف عدة مجلدات من المقالات والأبحاث فى التاريخ، والباحث فى فن الموسيقى، هو أحد أصدق ممثلى للتجديد، وهو فى الوقت ذاته مصرى، ومتوسطى، وعقلانى فى مصر التى تمثل جيلنا. إن هذا المسلم للقاهرى يقدم لنا ملحمة الشعب المصرى، وبوصفه مصرياً أصيلاً فهو يعنى مركزية الحكم الألفية القاهرة وعمق الشعور الدينى (كمسلم). وكتابه الذى نشر عام ١٩٦١ يحمل عنواناً طريفاً هو "سندباد مصرى". وفيه عرض مفهومى للثقافة المصرية حين كانت العقول تجند فى سبيل المغامرات الروحية التى تحدثنا عنها. وجاء كتابه دراسة تاريخية بارزة وعملاً فنياً موضوعاً بأسلوب مشرق زاه، وفعل إيمان، فقول "سندباد مصرى" بحماس من قبل النخبة المثقفة والجمهور على السواء. وإذا كان استعمال صيغة التفضيل لم يبطل بعد، جاز لنا أن نقول بحق أنه أفضل كتاب صدر فى المعاصرة.

وبدلاً من أن يكون للكتاب تاريخاً منهجياً للشخصية المصرية - مع أن المؤلف كرس نحو ثلاثين سنة للتحقيق الشخصي في مجموعة ضخمة من المراجع والمصادر - فإنه جاء دراسة عميقة لمراحل ومشاكل نمونجية عديدة، ومنها مثلاً : "الجمعة الحزينة"، وهي التعبير الترمزي، في العهد القبطي، عن يوم الحزن، في عام ١٥١٧ حين غزا السلطان سليم العثماني مصر، ووضع حداً لألف سنة من الاستقلال الذاتي بقتل طومان باي، قائد المماليك، وتمر بصورة منتظمة ثروة مصر في العهد الوسطي وفنونها وصناعاتها وثقافتها. "ولأحسب مصر في تاريخها الطويل عرفت عهداً أظلم من تلك القرون الثلاثة، بل الأربعة التي مرت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام، وموقعة سبيل علان بمشارف القاهرة".

ومع أن أبناء القاهرة لم يقاوموا الإسكندر ويوليوس قيصر وأغسطس، وهولاكو حفيد جنكيز خان، والصليبيين، والفاطميين، والعثمانيين، فإنهم بدأوا عام ١٧٧٧ يحتجون على مظالم المماليك، ثم نهضوا فيما بعد لشد الطريق أمام قوات بوناپرت المسيحية. واستمرت الحركة برغم أن العنف كان ينقصها. وكان القرن التاسع عشر بكامله - إلى جانب ثورة عرابي التي لم يكن لدى الكاتب شيء يقوله بصدها - بمثابة استعداد للفترة الحديثة: "موف يشرق فجر القومية المصرية في سنة ١٩١٩. وحركة الشعب للمصري في مارس من ذلك العام وما تلاه، جديرة بعناية المؤرخين، لأنها تميزت بكل صفات القومية الكاملة، لا أثر فيها للدين ولا للملة"، ولازغ فيها نحو خلافة الباب العالي، لو نحو المحتل. ومع أنها كانت حركة تحرير من الرقبة الأجنبية، فقد حرصت على مقومات الحضارة الغربية ولم تتبذرها. فالكل مصريون قبل كل شيء، يقاومون الغاصب، ويطلبون لبلادهم الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي والفكري. أي أنهم يهاجمون للرجعية في كل صورها". كانت ثورة قطرية نمونجية، خالية من القومية الواعية للوحدة الإسلامية ومن الانتهازية التي سبقت عهد الوفد، كما كانت خالية من دعوة القومية العربية في الجيل اللاحق.

"حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ - لو ما أسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على أمره، وقد فقد كل أمل في مستقبله" - كانت تمهيداً لحركة

الجيش : "من كان يظن أن الشعب المصري الذي بدأ حركاته القومية بالنبايت والمساوق وقراءة البخاري، يتولى أمر تحريره في النهاية ليناؤه الأصلي من حملة السلاح، رجال المدافع والدبابات والطائرات والطرادات؟" (١).

واستطاع المماليك، أسيااد مصر قبل الاتراك، أن يستعيدوا ما فقدوه شيئا فشيئا. إننا نراهم ينهبون ويقتلون ثانية، لكن حسين فوزى يود أيضا أن يسجل عنايتهم بالثقافة، ولزدهار الفنون والصناعات والأبحاث الطبية. ويؤمن له ابن ليامس وعبد الرحمن الجبرتي (٢) الأساس لهذا التحليل. يقول حسين فوزى : "افتح التراجم عند أية صفحة: للعلم والدراسة والمنتون والصالح والفناوى والاقراء تلازم المصريين، والحرب والضرب والغدر والقتل والنهب والعودة بالرووس المقطوعة والجلود المحشوة بو، تجدها دائما فى تراجم للمماليك والعثمانيين (٣). وقد دون الكابتن ثورمان معاون نابليون العسكرى، ما شاهده، وتتفق روايته مع ما رواه الرواة المعاصرون.

ومع ذلك فإن للمدنية الغربية لم تكن تظهر، منذ محمد على إلى اللورد كرومر، الا فى ناحيتها للمانية : "مصر لم تتطور عقليا ولافكريا فى محاذاة تلك الأنقلابات العمرانية التى حققتها حضارة أوروبا" لأننا لم نكن نعلم "أن إدراك عنصر واحد من حضارة غريبة عنا، يجب أن يستخرج عناصرها الأخرى، إذا أريد لتلك الحضارة الأجنبية أن تؤتى ثمارها الثقافية"، وجدنا أنفسنا فى وضع "اختلطت علينا سبل الإصلاح الروحى، وتاهت منا المقومات الحقيقية للنهضة... فلانحن مستطيعون أن نخطو خطوات للتطور الطبيعى للانتفاع الكامل بتلك الحضارة، ولا للرجعيون قادرين على الاستغناء عن أدواتها وأجهزتها للمانية... كان للشباب يتخرج موزعا بين تقاليد ورواسب وغيبيات راسخة، وبين علم وفن وحضارة لازمة لرقية ماديا وروحيا".

عرفت مصر فى تاريخها ثلاث حقبات عظيمة هى: الفرعونية، فالقبطية (المسيحية)، فالإسلامية. أما الآن فهناك هوة، أو انقطاع، فى شعورنا القومى، وهذا ناجم عن أمرين معا هما: امتداد للتاريخ المصرى الذى هو أطول تاريخ فى العالم، وتنوع الأساليب واللغات اللازمة لدراسته.

والمصريون، إذا نظرنا إليهم من زاوية تاريخية، نوعان "للمسلمون، ويبدلون تاريخهم الحضارى بالفتح الإسلامى، وغير المسلمين، ويبدلون تاريخهم الحضارى بكراسة مرقس الرسول، ثم يشاركون مواطنيهم المسلمين فى ثقافتهم العربية". ومن لغزو الفارسي (٥٢٥ ق.م) إلى نهاية العهد البيزنطى (٤٥٣ ا.م) نلاحظ "كبت القومية المصرية".

لذلك نجد حسين فوزى "المسلم للقاهري" يعمد بقوة إلى إعادة بناء الحقبة القبطية ويبرز تمسكها بمبدأ الطبيعة الالهية الواحدة "كانت روح مقاومة وطنية لأنكت لوارها المسيحية، وهى نفس الروح التى أملت على المصريين ترجمة الأنجيل إلى اللغة القبطية وحافظت على لغة الأبناء والأجداد، وهى اللغة المصرية مكتوبة بحروف يونانية، مدى ألف عام بعد غزو الأسكندر، وألف عام بعد الفتح الإسلامى". ثم يمتدح رجالات المقاومة للعظماء، ولا سيما البابا أنطاسيوس، وساويروس الأنطاكي، والبابا سيريل الأول -مؤسس النظام الرهبانى- وبولس، وأنطونيوس، وأمونيوس، ومكاريوس، ثم شنودا وباخوم. ويمتدح أيضا الانتفاضات الشعبية القبطية بقيادة سان، وخربتا، وبسطا، ومتهور، وأخميم، وكثيرين غيرهم.

ويتلو ذلك وصف لثلاث نساء :- ثلاث ملكات -شجرة الدر، وكليوباتره، وأعظمهن جميعا حتشبسوت. ثم بحث مفصل طويل فى حضارة الفراعنة، ورأى للمؤرخين الأقباط فى الفترات السابقة وتحطيم الأنصبه، وملحمة اكتشاف شامبوليون لحجر رشيد، ومولد المدرسة المصرية لدراسة تاريخ مصر القديم، ودوام العصر الحجري الحديث فترة غير عادية استمرت، إلى جانب العصر النحاسى، حتى بدء عصر الحديد فى عهد البطالسة، والأصول المصرية للثالوث المسيحى، وانعدام وجود المصادر فى ميدان الأدب المصرى الفرعونى.

إن الاستنتاجات النظرية هى التى تستدعى توقفنا، وهى بوجه الإجمال كما يلي :

١- "يمتد التاريخ المصرى إلى سبعين قرنا، وبأقل تعديل إلى خمسين قرنا: تمتعت باستقلال تام مدى ٣٥٠٠ سنة، منها حوالى ٢٥٠٠ سنة حكمها أسر مصرية، ونحو ألف سنة حكمها أسر أجنبية" (١).

٢- هذه فى الحقيقة هى "لقدم وحدة تمت لأمة ظهرت على وجه البسيطة، وأقواها". وهذه الوحدة "سواها للنيل وطميته، وأحيثها الشمس المشرقة. فالشعب للمتضرر، الشعب الذى يفلح الأرض، اضطر إلى ترتيب معاشه حسب ارتفاع النيل وانخفاضه، ونظم تقويمه على حركات الشمس والفصول، وضم شمله ليستطيع أن يحقق أعظم النفع من طمي النيل وشمس مصر، وليدفع عنه غوائل الفيضان، أو خطر القحط والأوبئة إذا ما أصيب بفيضان منخفض".

وبعودته إلى حكاية العجوز مريم والخليفة للمأمون، وجد حسين فوزى ذات الاستنتاجات التى استنتجتها فيتوغل "السلطة للخيرة هى التى تحمى المصريين من الفيضان المرتفع ومن انخفاض مستوى النيل..." إن سيد البلاد هو نفسه سيد المياه وممثل الآلهة.

٣- كيف تحدد الشخصية المصرية ؟ "إن الحضارة المصرية بأشكالها المتعاقبة ترسم لنا صورة شعب متماسك فى أصله ومعينه وروحه، شعب، وإن قل عدده، ينبىء عن قوته بما تبتدعه عبقريته من تنظيم رائع وفن متين وترتيب عقلى وإيمان بالبعث بعد الموت، وبمبادئ العدالة". ويمكن للبعد الأول لوحدة الشخصية المصرية فى روابط الفلاح "فما له علاقة بالأرض والرى والزراعة"، وفى نظريته إلى العمدة وشيخ البلد نظريته إلى صاحب السلطان". والبعد الثانى الذى هو نتاج التاريخ السياسى، يقوم فى "وحدة الشقاء الناشء عن الاستغلال".

أما البعد الثالث فيتألف من "احتفاظ المصريين بتقاليدهم الاجتماعية ونظام الحكم. وما هو أهم من ذلك، معتقداتهم... ولم يكن باستطاعة الفن أن يستمر خلال ثلاثة آلاف سنة لو لم يكن للمصرى متعلقا بماضيه".

والبعد الرابع هو: "أن للروحانية المصرية لم تكن من النوع الهندوكى المستغلق لثاته فى بولادى الأسرار الفلسفية، إنما هى روحانية للواقف بباب المجهول يحاول اقتحامه، أو تفسيره عن طريق تصورات مادية".

والبعد الخامس هو الحضور الدائم للنكتة الهادفة عند المصرى، والتمسك الشديد بالأمل عند الضيق: "يفتح الله" ومعناها: السعر الذى

تعرضه غير مقبول و"صل عالنبى"، اى فلنبدا فى الفصل و"على الطلاق".
اى لاتصدق كلمة مما ساقول ا ويا "فتساح يا عليم"، اى لول القصيدة كفر،
وبعدها وياك، وربنا بكفينا شرك، و"باسم الله" اى تفضل وشاركنى لقمتى
التي لاتكاد تكفينى ا ثم يتشجع عندما ترفض دعوته، فيقول "حلفت عليك"،
ومعناها: ايها الارب لقد فهمتى و"اتوكل على الله" يعنى اغرب عن وجهى
من غير مطرود ا و"تستور ايه باعم ؟ الله يخليك"، يعنى شبعنا من هذا
الكلام وامثاله.

اربت لهذا الكتاب ان يكون ملحمة للشعب المصرى، فاذا هو فى
اكثر من موضع مرئية طويلة لما عاناه على مدى الأزمان، وإذا بى، وأنا
لؤكد قوة هذا الشعب على المقاومة والصراع والبقاء، وأشير إلى ما لداه من
خدمات للحضارة، لتوكا على ألامه وهزائمه. أترى فى هذا من المعانى
المتأصلة فى النفس المصرية، وهل كنت معبرا عن ذلك الروح الحزين،
روح المصرى يضحك بملء فيه وحنجرته، ثم يقول فجأة "اللهم اجعله خير"
؟... ولأن أعماق الكلمات التى سمعتها تتردد على لسان الناس فى أحياء
للقاهرة القديمة هى كلمة "الفرج"...

٤- أن الشعب المصرى بمواجهته البؤس والشقاء وبمحاربتيهما "اهتم
دائما بصناعته الوحيدة - صناعة الحضارة"، ليس فقط "الحضارة التى
وحبها للدنيا"، بل "الحضارة التى فرضها على حكامه" أيضا. وإلا "قائنى
أطلب تفسيراً لهذه الظاهرة الثابتة فى التاريخ المصرى: بناء للمصاطب
والأهرام والبرابى، وإقامة التماثيل والمدافن، وإنشاء للكنائس والأديرة،
فالمدارس والجوامع والقصور والأضرحة، وحفر الترع وإقامة الخزانات.
ووصل البحرين سواء عن طريق النيل، أو مباشرة بين القلزم والفرما. ثم
من كان يصنع الأثواب...؟ ومن قام بزيينة المساجد ومنابرها، والكنائس
وهياكلها؟ ومن رسم الصور الشعبية على الخشب، ووضعها فى ثوابيت
الغيوم والبهنما؟ ومن قام على مدرسة الكهنوت فى هليوبوليس، ومن فتح
مدرسة اللاهوت المسيحى "الديسلفية" فى مواجهة مدرسة الأسكندرية
لوثنية؟ ومن أنشأ الجامعة الأزهرية؟"

إن الذى فعل ذلك هو الشعب المصرى الذى كانت الحضارة صنعته للوحيدة.

٥- وفى صناعة الحضارة هذه، يحتل الفن مكانا بارزا، إذا لم يكن يحتل المكان الأول -ثلاثة آلاف سنة من للفن المصرى، ثم استمرار للمميزات المشتركة بعد الفتح العربى: "إن مصر الإسلامية لم تتميز بأدب مصرى عظيم ولا برعت براعة خاصة فى الفلسفة ولكنها -كما كان شأنها من قديم - حذقت فنون العمارة والزخرف، وصناعاتها المشهورة، وظهر فيها للعلماء والأطباء، وعنيت بالدراسات الدينية غاية كبرى، وبالعلوم العربية كوسيلة فعالة، لاثباتي لها، لفهم الدين فهما صحيحا".

٦- إن هذه العوامل الثابتة اقتضت تركيزا على الماضى اثر تأثيرا كبيرا على التطور للمقبل: "توقف نمو الشخصية الفردية وجمد فى مستوى الحلول التى لم تتغير طوال القرون الثلاثين التى عاشتها هذه الحضارة، وظهر عدم الكفاءة فى مجال الفكر الفلسفى والمغامرات الفكرية التى تميز للحضارتين اليونانية والهندية. فلم تكن التغييرات لتتعدى الحدود التى رسمتها الأفكار المغروسة فى الروح" والمغامرة الروحية الكبرى فى مصر كانت مغامرة "الإنسان الباحث عن خالقه، يحاول تعريف الروابط التى تربطه بما وراء الكون والحياة الأرضية". وينبغى الاعتراف بأن "الفراعنة اكتشفوا مبدأ السلطة الملكية المستمدة من الحق الإلهى، ومبدأ التعاون الاجتماعى".

٧- وفى ختام هذا البحث يبدو أن مصر برغم الانقطاع العميق فى تاريخها، بقيت كما كانت من غير أن تتغير فى العمق. لكن للمصريين ينظرون إلى حاضرمهم وماضيهم ضمن إطار اللغة العربية وفى قالب الثقافة العربية الإسلامية. وعلى مصر، وهى قلب العالم العربى الإسلامى بفضل كيانها التاريخى القديم وتقاليد الحضارة ووجدتها القديمة المتواصلة ومواردها- أن "تعيد تلك الحضارة إلى النفوس... إن الشعب للحى يجب أن يعيش دائما على اتصال وجدانى بتاريخه".

على الطلاب أن يدرسوا عن أهم السلالات فى الممالك الثلاث، ثم عن مصر القبطية. وبعد الفتح العربى لابد أن تتجه للدراسة اتجاهها توسعيا، لما لتاريخ مصر الإسلامية من صلة بحياتنا الحاضرة، وبمركزنا فى العالم

العربي. ويراعى في تدريس كل تلك العهود أن يشاهد الطالب أمثلة من الفن المصري كله".

"أما اللغة العربية فهي دعامة صرحنا الثقافي بكامله... وعنايتنا تقوية بال الحضارة العربية لأنفسنا من أن نبعث في النفوس تاريخ حضارتنا المسالفة، في قالب عربي بليغ. إذ يجب أن يتكون للمصري عقلا ومشعورا بما يوحى به تاريخه الحضارى كله ويتمثل حضارته جميعها في إطار لغته العربية. يجب أن يدعم قولمه للفكرى والخلقى بكل ما هو مصرى، حتى تكون له شخصية مصرية واضحة، تعمل في الآداب والفنون والعلوم". لاشك أنه كان هنالك تراث شعبى هام، ولكن الخيط الهادى إنما هو "التاريخ الحضارى كله - وما للفلكلور الأقطعه منه - فهمه، وتمثله، هو مستودع الخيوط الأخرى. الأصعب منالا. وبمجموع هذه الخيوط، يهتدى المصرى إلى أركان شخصيته وأغوارها، فيتمكن من أن يقدم للإنسانية شيئا جديدا".

أخيرا بعض الملاحظات المنهجية: "فى تنقيبى عن الشخصية المصرية اكتشفت حقيقة أولية وهى أن الثورات والاضطرابات لاتصور وحدها بقظة الوطنية المصرية، لأن المصريين أول من حذقوا ما يعرف بالمقاومة السلبية" ؛ ولتتبع منعرجات الشخصية المصرية، ينبغى دراسة "فترات الحكام الذين نصبتهم الدول الغازية الأجنبية"، "فمصر لم تكن فى غزاتها، بل أن غزاتها هم الذين يغنون فيها" ؛ ليس ثمة "معجزات" فى تاريخ الحضارة (المعجزة اليونانية)، وإنما تكوين تاريخى متلاحم للحضارات تجد فيه مصر أوليتها الزمنية ومكانها الأساسى.

"الشخصية المصرية التى ضاعت، أين نستطيع أن نجدها ؟ إن قرونا طويلة من الاحتلال قد حفرت هاوية عميقة بين عقولنا وعواطفنا". هذا ما كتبه أحد الصحفيين عام ١٩٥٤^(٥) ويمكن الجواب اليوم أنه بين الموظفين للكثير الذين كرسوا أنفسهم من أجل أن يصوغوا من لاشيء مجموعة من الأفكار والمبادئ والأهداف، وضمن هذه الفوضى كلها، يقف هذا الكتاب للرائع الذى وضعه حسين فوزى لينطق للقلب والمعرفة باسم مصر.

لما ملحمة سعيد مهران لقد كانت مختلفة كثيرا، من قريبته التى يسيطر عليها هرم الباشوات الإقطاعيين، وظلم كل البيروقراطيات، وتقل

المحتل. يتذكر سعيد صديقه، الذي يذهب إلى المدرسة، رؤوف علوان. وقال له رؤوف: "سعيد، لم يحتاج شاب في وطننا؟" وقبل أن يستطيع سعيد الأجابة رد رؤوف: "المسحس لمعالجة الماضي، والكتاب لتهيئة المستقبل. تكرب واقرا" (١) كم من آلاف وملايين المراهقين يقولون مثل هذا للكلام في مصر المحمومة بعد الحرب العالمية.

وهكذا تعلم سعيد القراءة، ثم أصبح حاجبا في بيت الطلبة الجامعيين في القاهرة وبدأ يسرق أولاد الأغنياء، ورؤوف، الذي كان يدرس الحقوق، وافق على ذلك. لأن سعيد لم يكن يستطيع أن ينسى اليوم الذي دقت فيه أمه، وقد أصيبت بنزيف، على باب مستشفى فخم، فلم يفتح لها أحد، فرجعت لتموت في عيادة بانسة. وهكذا حمل سعيد على عاتقه وحده مهمة ملاحقة للظلم والاقتصاص من الأغنياء، ومثينا فشيئا، اجتنبت سمعته كقاطع طريق جماعة من المغامرين للشباب. وجمعت له حياة نبوية، الفناء الجميلة كالشمس الطالعة، وولدت من زواجهما سناء. وحكم على سعيد بالسجن فمات ألف مئة، إذ طلقته نبوية لتتزوج عليش سدره، أحد أفراد عصابته الذي كان قد وشى به إلى الشرطة.

انقضت أربع سنوات، وعاد سعيد إلى الحياة الحرة. رفضت ابنته أن تكون لها أية علاقة معه، وبقيت نبوية متوارية عن الأنظار، بينما الخائن يعيش محاطا بالثروة والرجال وتحميه الشرطة، أما رؤوف نفسه، صديقه القديم، فقد أصبح صحفيا معروفا، وفير الثروة، متكبرا لنفسه ولماضيه.

استأنف سعيد حربه، إذ "ينبغي اقتلاع الشر من جنوره حتى تعود الحياة صافية"، فحاول أن يقتل عليش، لكنه أخطأ في ظلام الليل، وقتل عاملا مسكينا، ولاحقته الشرطة، فخطأ مرة ثانية وصرع سائق رؤوف برصاصه، بينما نجا سيده من الموت.

حاصرت الشرطة حي العباسية، حيث كان سعيد يقوم بعملياته، وبعد أن تخلى عنه الجميع، حماه إنسان واحد واحتضنه - أنه المومن نور التي ظلت تحبه، وحماه شيخ غائب في صلواته لليلة واحدة. وبالقرب من نور، اكتشف اللص الشاب الذي لاقى قلبه العاشق الشبيه بقلب طفل عذبا شديدا، العطف والحنان، لكن الأول كان قد فات، وقامت دلائل عديدة للبوليس إلى

تلك الشقة المنعزلة التي لجأ إليها، حيث كان يستطيع أن يطل على المقابر في ضوء القمر، وضرع سعيد بين تلك القبور مصابا بطلقات البوليس التي كانت تنهمر عليه في الليل.

وفي إحدى الليالي، قبل يومين من مصرعه، ذهب سعيد، وقد ضاق بالوحدة، ليلتقى أصدقاءه في أحد للمقامى مستغلا فرصة الظلام. وكان لولئك الرجال القساء يتحدثون عن السلام، سلام النفس :

- للماسة الحقيقية هي أن عدونا هو صديقنا فى الوقت نفسه.

- أبدأ، للماسة الحقيقية هي أن صديقنا هو عدونا.

- بل إننا جنباء ! لم لاتعترف بهذا ؟

- ربما. ولكن كيف تأتينا الشجاعة فى هذا العصر ؟

الشجاعة هي للشجاعة..

والموت هو الموت..

والظلام والصحراء هما هذا كلها

هكذا تمضى رواية "الرص والكلاب" التي كتبها نجيب محفوظ. أبرز

روائى مصر حاليا. وما أن ظهرت فى ربيع ١٩٦٢ حتى أثارى الدهشة، لم

هذه النظرة السوداء إلى الوجود ؟ لم هذا الموضوع الغريب فى روايات

المعلم ؟ ما هو مصدر هذا اليأس الذى يطوق البطل، والذى يصوره نجيب

محفوظ بهذا الشكل المثير : انتصار الظلم، اللاعقلانية، وعالم الكلاب حيث

ياخذ الأمل وجه مومس ؟ شعر النقاد بالحرص مع أنهم رحبوا بالرواية - وقد

عرضناها عرضا موجزا جدا - على أنها نقطة تحول فى نتاج محفوظ الذى

لم يكن أحد ينازعه للقدرة القصصية الهائلة^(٧).

كتابان.

لماذا هذان الكتابان بالذات ؟

أولهما: ثمرة جهد فى البحث وتفكير نظرى عميق، يعطينا مفاتيح

للشخصية المصرية، والآخر رواية قصيرة، قاسية كالحقيقة.

لقد حظى كل من الكتابين بنجاح كبير، وأثار كل منهما كثير من

النقاش، وبرغم اختلافهما فى الطابع والمستوى، فإن لكل منهما مغزى هاما.

وهذا يعود إلى أن أهم عمل نظرى فى مصر المعاصرة اثبت،

بالتاريخ والعلم الدقيق، "مصرية" مصر، فى الوقت الذى كانت تتأكد فيه

لإرادة عروبية. فهو قد أعطى لدخول مصر في العالم العربي بعده الحقيقي ووضع الأساس لتتدرج الرغبة المصرية للوصول إلى الحقيقة والعدالة. أما الرواية فقد وجدت وجهتها، من ناحية ثانية، ضربة قاسية للصحافة في إزدهارها التي وإعلاناتها اليومية عن الانتصارات بعناوين حمراء مفرقة. وصورت حياة الإنسان الذي لا يزال مسحوقا. ورفضت الاطمئنان والهدوء، وعبرت، من خلال قصة لص، عن الإيمان بروح الشعب وحده، وعن احتقاره للانتهازيين "الكلاب" المنتمين في جهاز الحكومة الخائض. إن الرواية التي لاقت نجاحا كبيرا لأكثر قصاص مصري معاصر تنتهي بأزمة وفاجعة، لا بنهاية سارة. هذه هي طريق الروح المصرية في أعماقها.

هوامش الفصل التاسع

- ١- إن محمد بن إسماعيل البخارى (٨١٠-٨٧٠) تجول فى العالم الإسلامى بجمع "الأحاديث"، ومن مجموع ٦٠٠,٠٠٠ حديث اختار ٧٢٧٥ حديثا جمعها فى "الصحيح" وهو مجموعة كانت أساس الفروع الإسلامى، وثانية بعد القرآن من حيث أهميتها الشرعية وأثرها فى العقل الإسلامى.
- ٢- أول مؤرخ مصرى فى العصور الحديثة (١٧٥٦-١٨٢٥) وقد وضع تاريخا اجتماعيا رائعا للبلاد فى ظل بوناپرت ومحمد على.
- ٣- الفتوى قرار تتخذه سلطة دينية ذات مكانة وطنية ولها قوة القانون خلال العهد الإسلامى.
- ٤- المؤرخ البلجيكى العظيم هـ بيرين H. Pirenne طالما تمسك بهذه النظرية مبينا مثلا أن الأهرام كانت حصيلة تدفّاع إجماعى لأحصيلة رق. وهناك إشارات مماثلة عديدة عند أ. لومان وأ. غارديتر الخ.. إن حسين فوزى بإحدى التاريخ الثقافى للشعب المصرى يستحق الشكر على إثبات خطأ خرافة "سبعة آلاف عام من الرق".
- ٥- إحسان عبد القدوس فى "روز اليوسف"، عدد ١٢٥٠، ٢٦ إبريل ١٩٥٤.
- ٦- هذا هو رأى المؤلف "بنورى" ما قبل ١٩٥٢. لكن لم تكن هناك أية حركة يسارية تعتمد هذه الرموز بصورة خاصة.
- ٧- فى عام ١٩٦٢ نشر محفوظ رواية أخرى هى "السمان والخريف". وهنا كان حريق القاهرة إطلالا لرواية عن سياسى شاب فى حزب الوفد شعر بعد سقوط النظام القديم أنه حكم عليه بالعزلة فى عالم يرفض أن يراه وأن يفهمه. وقاد التأمل بالحياة الأخرى - أو "الحياة الأفضل" كما دعاها شيكوف - البطل إلى اصطدام مروع فى الفصل الأخير مع "نثرار شاب" يتابع طريقه بشجاعة رغم المسجون والمعسكرات والاضطهادات للملاحقة... وصورة الأمل هنا هى بالفعل صورة البطل المطلوب.

الفصل العاشر

ميثاق العمل القومي وملحقاته

إن ميثاق العمل القومي الذي تقدم به للرئيس عبد الناصر إلى أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، البالغ عددهم ١٧٥٠ عضواً، يوم الاثنين، ٢١ مايو ١٩٦٢ (وهو يوم العمل الأول لهذه الجمعية) يمثل، من جميع نواحيه، وثيقة مبدئية، وبرنامجاً بالغ الأهمية. إن الخبرة العملية التي حللنا مراحلها، والدراسات النظرية لهذا العقد الأول بكامله، بلغت للنضج فيها. وهذه الوثيقة تمثل نقطة تحول، إنها تمثل الرصيد الناجم عن العمل والجهد المبذولين، وتحدد "العمل القومي" الذي ينبغي للأمة برمتها أن تعمل من أجله.

وابواب الميثاق عشرة ؛ تتناول البابان الأخيران منها فقط قضايا "الوحدة العربية" و "السياسة الخارجية"، بينما انحصرت الأقسام الثمانية الأخرى بالشؤون الداخلية وبمشاكلها. مؤكدة بذلك أولوية النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية والسياسية الملزمة للمجتمع المصري في الآونة الحاضرة.

تفسير للشعب المصري :

في الباب الأول الذي يشكل "نظرة عامة" وجه عبد الناصر تقديره إلى "الشعب المصري" : "إن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة، كذلك فإن هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري". في ١٩٥٢، لم تكن قيادة الحركة تملك غير مبادئ ستة : "القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وميطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية ، إقامة جيش وطني قوي : إقامة حياة ديمقراطية سليمة".

لم تكن القيادة العسكرية بل "هذا الشعب العظيم، هذا المعلم الأكبر" هو الذي علم القيادة الثورية وراح "يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة

والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي تأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية". ثم راح، ثانياً، يلقي طلائعه الثورية أسرار أماله الكبرى ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله".

ولمست النظرية للوهمة القائمة على "وحدة جميع الطبقات" هي التي بنى عليها الشعب المصري كفاحه الثوري ضد الاستعمار. العكس هو الصحيح إذ أنه "حرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال... ضرب جميع الاحتكارات المحلية في نفس الوقت الذي كانت هذه الاحتكارات تتصور أن حاجته إليها، بسبب ضرورات التطوير، ماسة وشديدة".

إن الرئيس عبد الناصر ميعود إلى هذه النقطة فيما بعد، لكنه من المفيد الإشارة إلى هذا التأكيد الأول على التغيير في الموقف من الحليف للرأسمالي قبل صيف ١٩٦١.

إن الطريق الآن مفتوحة أمام ثورة عامة لم تعد تقتصر على تحرير الأرض وحسب. والنجاح الذي تحقق حتى الآن هو نتيجة عوامل متعددة :

١ - إرادة تغيير ثوري ترفض أي قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها.
٢ - طليعة ثورية مكنتها إرادة التغيير الثوري من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة إلى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعي والشرعي، وهي مصالح الجماهير.

٣ - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية، ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الإنسان بدوره على التأثير في التاريخ.

٤ - فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية. يأخذ منها ويعطيها، لا يبعدها عنه بالتعصب، ولا يصد نفسه عنها بالعقد.

٥ - إيمان لا يتزعزع بالله وبرسوله ورسالاته القدسية التي بعثها بالحق والهدى إلى الإنسان في كل زمان ومكان".

" في ضرورة الثورة"، كان هذا هو عنوان الباب الثاني. "لقد أثبتت التجربة وهي ما زالت تؤكد كل يوم، أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع

النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل". لماذا ؟ لأن "التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال" خطير جدا ؛ ولأن الثورة هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة "التحدى" الذى وجهته البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة، إذ أن الفوارق بين الطرفين لا يمكن إلا أن تتمتع.

ولكى تحقق أهدافها الثلاثة وهى: "الحرية والاشتراكية والوحدة" على التوالى، كان على الأمة العربية أن تسليح نفسها بثلاث "قدرات":

- ١ - الوعى القائم على الاقتناع العلمى للنابع من الفكر المستنير والنتاج من المناقشة الحرة التى تنمرد على سياط التعصب أو الإرهاب.
- ٢ - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمئله الأخلاقية.

- ٣ - الوضوح فى رؤية الأهداف، ومتابعتها باستمرار، وتجنب الانسياق الأنفعالى إلى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه، وتهدر جزء كبيرا من طاقته.

وأعلن الرئيس عبد الناصر ما لن يكل عن تكراره باستمرار فى الميثاق وهو: "أن للتجربة الثورية العربية لاتسطيع أن تنقل ما توصل إليه غيرها". لكنه سرعان ما بادر إلى إيضاح أن هذا للتفرد يعود إلى عوامل مشتركة ناشئة عن تغييرات فى العالم بعد ١٩٤٥، شرحها كما يلي:

- ١ - تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، حتى لقد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ومنصصرة ضد القوى الاستعمارية، ومن ثم أصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال.

- ٢ - ظهور المعسكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر للرأسمالى.

- ٣ - التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الإنتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير.

٤ - نتائج هذا كله في محيط للعلاقات الدولية، وأهمها زيادة تأثير القوى للمعنوية في العالم، كالامم المتحدة، والدول غير المنحازة، وقوة للرأى العام العالمى.

وفى نفس الوقت أضطر الاستعمار، تحت هذه الظروف، إلى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية؛ وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيك الامم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الإسهام الإيجابى المتكافئ فى خدمة للمجتمع الإنسانى.

إن مجموع هذه العوامل "يخلق ظروفا جديدة أمام للتجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة". كذلك فإن "تجربة" الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الإيطالية^(١) لا يمكن أن تكون نموذجا للوحدة العربية. وسيعود عبد الناصر إلى هذه النقطة، ثم إلى الاشتراكية بتفصيل لوسع فى مكان آخر.

وأخيرا الاعتراف بالتاريخ : تناول الباب الثالث جنود للنضال المصرى ". وهذا القسم يكرر بوضوح تفكير "منذ باد مصرى" الذى سيطلب منه، عند نقطة معينة، "التاريخ للفرعونى صانع الحضارة المصرية والإنسانية الأولى"، "ظلام الغزو العثمانى، المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التى أغنت التفكير والخيال المصريين بعلمائها وبإدخال العلوم، ومحمد على الذى - برغم عظمتة - لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له الطريق لحكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه". إلا أن عبد الناصر لم يقل كلمة واحدة عن مصر القبطية، بينما أعطى للفترة اليونانية للرومانية حقها الكامل قبل الانتقال إلى مصر الإسلامية.

وهنا وهناك كانت تبرز بعض آراء صبحى وحيدة ولاسيما حول "عقد" النمو.

وكان من سوء حظ مصر أن فترة انحطاطها فى ظل الأتراك تصانفت مع عصر قيام الاستعمار الذى كان أبرز ما حققه هو حفر قناة السويس وتحويل مصر إلى زراعة القطن. وفى ذروة الأزمة، وبرغم

للكارثة الوطنية كان لإيفاد البعثات المصرية العلمية إلى أوروبا نتائج مثمرة. وسرعان ما أصبحت مصر ملاذا للأحرار العرب، ثم تلت ذلك نهضة ثقافية كانت اطارا لثورة أحمد عرابي. وأشاد عبد الناصر بمصطفى كامل وعبد عبيد وقاسم أمين، ثم - وهذا شيء جديد - بسعد زغلول الذي "ركب قمة الموجة الثورية الجديدة" عام ١٩١٩. ولأول مرة قال بالحرف الواحد "إن ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة". ثم قدم بنفسه ثلاثة أسباب لتفسير فشلها :

١- أن القيادات الثورية أغلقت إغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي ؛ على أن تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي أساسا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة.

٢ - أن القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطيع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية.

٣ - إن القيادات الثورية لم تستطع أن تلتزم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب التي انتقلت من السيف إلى الخديعة. وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي. وكان منطق الاوضاع الطبقيّة يزيّن لها هذا الخلط.."

إن بعض المؤرخين يعلنون أن "الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا في حالة الرخاء" وهذه فكرة خاطئة لا تميز بين رخاء أقلية وبؤس الجماهير. وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر تمثل الحد الأقصى لجميع نقاط الضعف.

حول هزيمة الطبقة الوسطى :
وعلى أساس هذا التحليل، قام عبد الناصر بمراجعة "مرحلة الأزمة الكبرى" من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ لكي يستخلص "درس للنكسة" موضوع

الباب الرابع. هذا الدرس ركز على نقطة أساسية هي تزوير الديمقراطية - "ديمقراطية مضللة" - من قبل الحكومة التي كانت آنذاك في أيدي الملك وكبار الملاك العقاريين بالتحالف والاتفاق مع الاستعمار. "إن الذي يحتكر رزق الفلاحين والأعمال ويسيطر عليه، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم، وأن يسيطر عليهم ويملي إرادته. إن حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكر الانتخابات".

ومن تلك السنوات القائمة أعاد عبد الناصر إلى الذاكرة المأساة التي مثلتها حرب فلسطين بالنسبة للوعي العربي القومي. كان إنشاء إسرائيل مقصود من قبل الاستعمار "لتكون موطأ في يده يلهب به ظهر النضال العربي إذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة، ولن يخرج من الأزمة للطاحنة. كما أرادها للمستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب. ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تمغلها عن حركة البناء الإيجابي"^(٢). وبعد ذلك "إن الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب، وإنما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها". ومن قبل كان "الشعب المصري قد عبر عن نفسه برفضه العنيد بأن يشترك في الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) التي لم تكن في نظره إلا صراعا على المستعمرات والأسواق". وبعد هزيمة فلسطين "سحب الشعب المصري كله البقايا الباقية من أصدااء طلاقات للرصاص، وتجاوبت أصدااء انفجارات القنابل، وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها؛ ثم أن ثورات الفلاحين ضد استبداد الإقطاع وصلت إلى حد الاشتباك للمسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين ملاة الأرض للمتحكمين فيها. وبعد ذلك اشتعلت الشرارة من أجل حريق القاهرة الذي مهما يكن وراءه من تدبير للمدبرين، كان يمكن إطفائه، لكن ثورة السخط الشعبي زادت اشتعالا".

واعترف عبد الناصر بأن "الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو"، لكنه أكد أن "الطريق إليها قد فتح على مصراعيه في تلك الليلة العظيمة". وماذا عن الثورة؟ "كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الأساس، صلبا شامخا" لبناء للدولة القومية. ولكن بأية وسائل؟ بواسطة "المبادئ الستة"

بكل تأكيد. وعاد عبد الناصر، مرة أخرى، إلى الإشادة "بالشعب المصري، صانع الحضارة".

كان من المنطقي أن يؤدي نقد "الديمقراطية الرجعية" إلى إعطاء تعريف "لديمقراطية للمليمة" في الباب الخامس من الميثاق. وقال عبد الناصر إن "العمل الثوري الصادق" لا يمكن أن يكمل بغير سيمتين أساسيتين : "شعبية" و"تقدمية". والصدق بولد الأصالة : "إن الحرية السياسية، أي الديمقراطية، ليست نقل واجهات دستورية شكلية. لذلك فإن الحرية الاجتماعية، أي الاشتراكية، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية". وبما أن "النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه"، وبسبب أنه "قد كانت للقوة الاقتصادية في مصر، قبل الثورة، في يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل" فإن النتيجة الطبيعية لذلك كانت تزوير الديمقراطية بشكل فاضح - شراء الأصوات، أمية الفلاحين، فرض تأمينات مالية لمصلحة المرشحين الأغنياء.. إلخ - ثم تشويه حقيقى للرأى العام : "إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها... إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته... وكان الهدف من التعليم كله لا يزيد عن إخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب". أما الضغط المشترك من الطبقات الحاكمة على المتقنين فقد أجبرهم على الاختيار بين احتمالين لا مفر من أحدهما: "إما أن تستسلم لإغراء ما يلقبه إليها من فتات الامتيازات الطبقية، ولما أن تذهب إلى الأنزواء والنسيان".

ما هى خصائص "ديمقراطية الشعب"؟ وليس "الديمقراطية الشعبية". عدد الرئيس عبد الناصر متا منها هى :

١ - الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتفصل عن الديمقراطية الاجتماعية. أن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاثة : أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صورته ؛ أن تكون

له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية، أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته..

- أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات... والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات... ولا بد أن يفسح المجال بعد ذلك، ديمقراطيا، للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية.

- أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي... ويتحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسي للدولة إلى عدة ضمانات لازمة... : أ - يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، ب - أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية، ج - أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة، د - أن جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق للنوري.

- أن للتنظيمات الشعبية، وخصوصا التنظيمات التعاونية للنقابية، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة... لقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين.

- أن النقد والنقد الذاتي هما من أهم الضمانات للحرية... إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي للعربي لها، قد تخلصت من تأثير الطبقة للوحدة للحاكمة.

- أن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها أن تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن، وفي مقدماتها، التعليم

والقوانين واللوائح الإدارية... إن العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة، عميقة في إحساسها بالإنسان، صادقة في تعبيرها عنه، قادرة بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقاته كامنة في أعماقه...".

الاشتراكية، "محتومة" .. : والباب السادس - "حول حتمية الحل الاشتراكي" - يقودنا إلى جوهر القضية (٢).

نبدأ بالفقرة التي تقول إن "الحرية الاقتصادية" - وشرطها الأساسي "توسيع قاعدة الثروة الوطنية" - لا يمكن تحقيقها في الإطار الرأسمالي. وسبب ذلك في الحقيقة أن "التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار" واستعملت موارد المستعمرات لخدمة مصالح الاقتصاد المتقدم، يضاف إلى ذلك، أنه حتى لو كان الطريق للرأسمالي ممكناً نظرياً فإنه "لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحكرة لها". والطريق الشيوعي ؟ لم يسميه عبد الناصر باسمه، ولكنه قال "هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله، إما لصالح رأس المال، أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة".

وبالنسبة لبلد متخلف مثل مصر، "أن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم". ذلك أن "تمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك إلا سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة إلى التقدم؛ أولهما - أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحميات الجمركية للعالمية التي تدفعها الجماهير.

وثانيهما - أن الأمل الوحيد لها في النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتتقي لثرها، وتتحول إلى ذيل لها، وتجبر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة". ومواجهة التحدي لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط:

١- "تجميع المدخرات الوطنية".

٢- "وضع كل خيارات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات".

٣- "وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج".

وعلى "التخطيط الاشتراكي للفعال" أن يهيأ لمواجهة شبكة في منتهى التعقيد من التحديدات : "كيف يمكن أن نزيد الإنتاج ؟ وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمار الجديدة ؟" إن مشاكل التخلف هذه مجهولة من قبل الدول المتطورة وهي المشاكل اليومية لتلثي العالم. وأظهر جمال عبد الناصر كيف أن منطق الصراع الأساسي ضد الاستثمار أثناء معركة السويس هو الذي أوجب التوسع الكبير للقطاع العام، كما أوضحنا سابقاً.

ولم يقدم الرئيس عبد الناصر أية تفصيلات عن "الاشتراكية العلمية" المطروحة. لكنه من جهة أخرى، قدم صورة شديدة التفصيل للقطاع العام كما كان عليه بعد صدور قوانين صيف وخريف ١٩٦١. وطلب من القطاع الخاص أن "يجدد نفسه" لأنه "لم يعد ممكناً أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التي كانت توفر له من قوت الشعب وبوسع هذا القطاع أن يقوم بنشاطات في المجالات التالية : جزء صغير من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والمعدنية ؛ الصناعة الخفيفة. ربع التجارة الخارجية، ثلاثة أرباع التجارة الداخلية، الأرض (ضمن إطار القانون الجديد للإصلاح الزراعي، وبناء المساكن. وطبيعي أن تمتد رقابة القطاع العام إلى هذه المجالات جميعها، ولا سيما الصناعة والتجارة الخارجية والداخلية.

ومن المؤكد أن إصلاحات ١٩٦١ الاجتماعية كانت تمثل "عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الإقطاع والرجعية والتحكم... لكن الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية" ما قد يدفعها للعمل معتمدة على "الفلول الرجعية في العالم العربي المعنودة من جانب قوى الاستثمار".

ولم يكن هنالك - في ذلك الوقت - من حل لبناء الاقتصاد الوطني للدولة المستقلة، انطلاقاً من التخلف - سوى توسيع القطاع العام الموجه من قبل الدولة.

كان عنوان الباب السابع "حول الإنتاج والمجتمع". "إن الإنسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة، وفي المصانع الضخمة، ومن فوق السدود العالية، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة". ولمواجهة تزايد السكان - "لجدي أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج" - ينبغي للجوء إلى "محاولات تنظيم الأسرة" (أي، ببساطة، تحديد النسل)، وإلى زيادة الإنتاج، قبل أي شيء آخر. على للصناعة أن تتحمل القسط الأوفر من الجهد : "يجب أن تضع في برلمجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا". وفي مجال للصناعة هذا "ينبغي أن يكون اتجاهنا إلى آخر ما وصل إليه العلم. إن حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة، وإنما هو أيضا تعويضا عن التخلف". وبالطبع "فإن للصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثانية الثابتة للكيان الصناعي الشامخ". لكن ذلك "لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية، إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدتها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة وإغفال مطالبها الاستهلاكية يتناقى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل".

وبين الميادين المتعددة للصناعة علق الرئيس عبد الناصر أهمية خاصة على للصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات البحرية^(١) والمواصلات والصناعات الغذائية.

وكان قبل ذلك قد تناول للزراعة. ومن المدهش أن نلاحظ مقدار ما خلط بين مركزية الدولة والاشتركية : "منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفي مقدمتها الري والصرف، وهما في مصر الآن، ومنذ زمان طويل، في إطار الخدمات العامة...".

وهكذا فإن "مجتمع الري" الذي كان أساس الاستبداد للشرقي، وصف بأنه اشتراكية صحيحة. وهذا مثل تام على هذا النوع من التفكير. لكنه لا مجال للملكية العامة للأرض : "إن للمواجهة الثورية لمشكلة الأرض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك".

للتطور المشترك للتعاونيات، واستصلاح الأراضي للبور، وتحسين الاساليب التقنية في الزراعة، والتصنيع في الأرياف، كل ذلك يجب أن يؤمن للفلاح ازدهار، وأن يسهم في مشروع السنوات العشر.

وعند الرئيس عبد الناصر إلى وظيفة لرأس المال الخاص، فقال أن القوانين الصادرة في يوليو ١٩٦١ لها هدفان : "الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين بحقق العدل المشروع... والهدف الثاني: زيادة كفاءة القطاع العام الذي يملكه الشعب... إن تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التي صنعها الاستغلال الذي لقي ظللا من الشك على دور القطاع الخاص"، يجعله حليفا وأداة له.

عند ذلك انتقل المتحدث إلى مسألة "الرأسمال الأجنبي"، الذي ميز فيه بين ثلاثة عناصر: "المعونات الأجنبية غير المشروطة" هي ذات الأفضلية الأولى. "القروض غير المشروطة" تأتي في الدرجة الثانية. أما تلك التي تأتي في الدرجة الثالثة فهي "شترك رأس المال الأجنبي في أوجه النشاط الوطني"، وهذا يتضمن الاشتراك الأجنبي في إدارة هذه الشؤون وتحويل جزء من الأرباح إلى الخارج. إن شعبنا في إدراكه لعبرة التاريخ يرى أن للدولة ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة إلى النمو بعضا مما نزلته من ثرواتها الوطنية".

وبعد استعراض مفاهيم الحكومة في ميادين "تكافؤ الفرص" - الحماية الطبية، والتعليم، والعمل، والضمان الصحي، والضمان في حالة الشيخوخة، والعناية بالطفل، وتحسين حالة المرأة التي (لا بد أن تتساوى بالرجل)، والعائلة كأساس للمجتمع، والمثل الجديدة، والثقافة الوطنية، "وحرية الإيمان الديني" - شرح جمال عبد الناصر مفهوم الحرية الفردية أكبر حافز للنضال. إن إلغاء الفوارق الطبقيّة يمكن من تخفيف الصراع الطبقي والقضاء عليه. "إن حرية الكلمة" التي تتمثل بصورة خاصة في حرية الصحافة و "سيادة القانون" هما للعنصران اللذان يؤلفان الحرية الفردية.

وفي ختام تناول القوات المسلحة ودورها "هو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية، كما يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق

كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع للشعب من الوصول إلى آلامه الكبرى".

وانه لغير مغزى خاص إن نلاحظ تناول الجيش الجديد في القسم المتعلق بالإنتاج وكون وظيفته هي حماية النشاط الاقتصادي، وكونه قوة للدولة الأساسية في الداخل والخارج معا. وهكذا تتعزز مرة أخرى استمرارية التاريخ المصري.

"مع للتطبيق الاشتراكي ومشاكله" أي الباب الثامن، تظهر أبرز المشاكل التي كانت الحكومة العسكرية تواجهها في تلك المرحلة.

في مجال القيم، مثلا، جاء : "إن للعمل الإنساني للخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق أهدافه، للعمل شرف، والعمل حق، والعمل واجب، والعمل حياة... إن للعمل الوطني المنظم، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد".

وللتغلب على المقاومة والتحفيزات والجهل عند الجمهور العام، ولاسيما في المناطق الريفية، يجب وضع أساس نظري. "وانه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل... من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطني أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين عند التنفيذ".

وهكذا فإن الديمقراطية أصبحت القضية الأكثر إلحاحا في التطور. ومن هنا كانت أهمية "المجالس الشعبية المنتخبة" التي ستحدد مهامها فيما بعد. إذ لن :

"ممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجديد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطني، والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجديدها اختيارا لأهداف النضال".

ولم تكن هذه قضية مبدئية أبدا، لكنها كانت نتيجة للرفض من قبل نسبة كبيرة جدا من المتعلمين، ولاسيما المثقفين التعاون - مع النظام. وهكذا فإن توسيع الحرية ظهر وكأنه نتيجة صراع بين الجهاز العسكري والمثقفين، المؤيدين من قبل الرأي العام.

ماذا يمكن ان يقال عن "القيادات الجديدة" التي أبرزها "هذا الوطن - صانع الحضارة؟". حذر عبد الناصر من أخطار البيروقراطية لأنها : "قادرة - لو تركت خطأ وهمها، أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثوري، وتجمد وصول نتائجه إلى الجماهير التي تحتاج إليه". "والقيادات الجديدة لا بد لها أن تترك دورها الاجتماعي، وأن أخطر ما يمكن أن يتعرض له في هذه المرحلة هو أن تتحرف، متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت إليها امتيازاتها".

وأعطيت الجامعات مهمة أن تكون "طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة". "لأننا لا نستطيع أن نتقاعص لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة. لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء. ولقد كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري للرجعي هي التي فرضته علينا - كثيراً وما زال يكلفنا كثيراً. لكننا مطالبون، الآن وعصر الذرة بشرف فجره على الدنيا، أن نبدا الفجر مع الذين بدأوه".

ويتناول الباب التالي قضية "الوحدة العربية" على ضوء التجربة السورية، إذ، من قبل، في "مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار" كان يكفي "التقاء حكام الأمة العربية". ولكن "مرحلة الثورة الاجتماعية تقامت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة".

ثم أكد عبد الناصر أن "مجرد وجود هذه الخلافات (بين الدولة العربية) هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة. إن هذه الخلافات تتبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي". "وليس للوحدة العربية صورة مستورية واحدة لا مناص من تطبيقها، لكن الوحدة العربية طريق قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل". لذلك "فإن أي وحدة جزئية في العالم العربي، هي خطوة وحدوية متقدمة".

ولابد من تأمين ضمانات تحول دون تكرار الفشل، ولولها "أن الدعوة السليمة هي المقدمة"، لكن، قبل كل شيء، "أن تطور العمل الوحدوي يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية".

ومثل هذا التحليل مبرر للابتعاد عن دول ذات مجتمعات متأخرة، نصف
اقطاعية، ويجنب الأنجراف الأحمق فيما بدا في ذلك الوقت للمجموعة
العسكرية على أنه "فخ" باسم "القومية العربية".

"إن جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه إلى فتح الطريق أمام
التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها في محاولات التمزيق
وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى". وبعبارة أخرى، لا وحدة عربية قبل أن
تقضى إيديولوجية القومية العربية على كل ما عداها.

والجمهورية العربية المتحدة "وهي تؤمن أنها جزء من الأمة
العربية، لا بد لها أن تتقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت
تصرف كل مواطن عربى. ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية
للقدمة التى قد تعتبر ذلك تنخلا منها فى شؤون غيرها... وإذا كانت
الجمهورية العربية المتحدة تشعر بأن واجبها للمؤكد يحتم مساندة كل حركة
شعبية وطنية، فإن هذه المساندة يجب أن تظل فى إطار المبادئ الأساسية،
تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية".

والجامعة العربية لا تستطيع إذن أن تحقق المستحيل. فهى "بحكم
كونها جامعة للحكومات... تستطيع أن تحقق خطوة فى طريق المطلوب
للشامل... ولكن لا يجوز، تحت أى ستار أن تتخذ أى ستار، أن تتخذ كوسيلة
لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به".

وكان الباب العاشر والأخير من الميثاق مخصصا "للسياسة
الخارجية". استعرض الرئيس عبد الناصر الآراء المشهورة عن الحياد
الإيجابى واللائحياز ونكر باندونج وبلغراد. ويجب الانتباه بصورة خاصة
إلى وصفه للخطوط الثلاثة فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة للخارجية
: "الحرب ضد الاستعمار والسيطرة"، "العمل من أجل السلام"، و "التعاون
الدولى من أجل الرخاء".

وكانت هذه الناحية الأخيرة، المتصلة مباشرة بحاجات مصر الملحة،
هى التى اعتبرها رئيس الجمهورية العربية المتحدة مطابقة بشكل خاص
للمرحلة الحالية. "إن السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات
الشعوب تفاوتاً مخيفاً. إن السلام لا يمكن أن يستقر على حافة الهوة السحيقة

التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلف. إن الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي، بعد الخطر الأول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مفاجئة". أما التعاون الدولي بغية التطوير فيقتضى التدابير التالية: "فتح الأسرار العلمية للجميع، واستخدام "الذرة للسلام"، وإعادة توجيه المبالغ الطائلة التي تستعمل حتى الآن لصنع الأسلحة الذرية نحو أهداف سلمية "لتخدم الحياة"، "مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم".

وفي الختام عرض عبد الناصر مبادئ مصر في مجال السياسة الخارجية فقال:

"إن شعبنا شعب عربي، ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية. إن شعبنا يعيش على الباب الشمالي للشرقى لأفريقيا المناضلة، وهو لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إن شعبنا ينتمي إلى القارتين اللتين تكثر فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطني، وهو أبرز سمات القرن العشرين.

إن شعبنا يعتقد بالسلام كمبدأ ويعتقد به كضرورة حيوية، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد. إن شعبنا يعتقد برسالة الأديان وهو يعيش في المنطقة التي هبطت عليها رسالات السماء؛ لأن شعبنا يعيش ويناضل من أجل للمبادئ الإنسانية السامية التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الأمم المتحدة. إن فقرات كثيرة في هذا الميثاق كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب".

وهكذا فإن "الدوائر الثلاث" (خاصة للدائرة "الإسلامية") أعيد رسمها من جديد، كما أنها وسعت إلى حد بعيد من خلال تجربة السنوات العشر الأخيرة.

منذ اليوم التالي لإعلان الميثاق بدأت المناقشات، ليس فقط تحت القبة الرسمية وإنما في طول البلاد وعرضها. دعت الدولة مختلف الفئات والمهمن إلى عقد اجتماعات متتالية، ونظمت مناظرات وندوات في الصحف، وعبات الإذاعة والتليفزيون. ولكن، من ٢٦ مايو حتى ٤ يوليو، سارت الأمور

بصورة غير متوقعة، فقد كانت هناك قوى كثيرة تغلى، أو تكاد لا تنام.
لننظر عن قرب:

بعد أن لوحق بالأسئلة، أجاب الرئيس أن الغاية الجوهرية من الميثاق هي تأمين عدالة اجتماعية على نطاق واسع. "لم أثل إنه يجب إذابة الفوارق بين الأفراد، أنا قلت تنويب الفوارق بين الطبقات". وهاجم الصغار الذين يحلمون بتسليق السلم ويحلمون بأن يصبحوا ملاكا كبار، هؤلاء الذين يشكلون "متسلقى الطبقة" الجدد. وشدد على خطر الرجعية^(٥).

وبدا النقاش الأساسى فى اليوم التالى، أمام الجميع. وفى بدء الجلسة رفض عبد الناصر بحدة كل اقتراح يتجه ليجعل منه رئيسا مدى الحياة : "بنتخب أى واحد لأن احنا بنتوسم فيه أنه حاسمير فى الطريق للسليم، إذا انحرف لازم نشيله... يجب أن يكون الشعب قادر على تعيين رئيس للجمهورية وقادر على عزل رئيس للجمهورية". وقام لزهري معروف، للشيخ محمد الغزالي^(٦) ينتقد الطابع العلماني للميثاق : "الحرية لن تستكمل حقيقتها إلا إذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي ترك كثيرا من العقد. فيجب أن يستتبع تحرير الوطن تحرير للقوانين والشرائع.. ومن العجيب أن نجد روميا تحكم بقوانين تتواءم مع للنظام الشيوعي، ونجد أميركا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الرأسمالي ثم نجد بلادنا فى المنطقة العربية تحكم بقوانين بخيلة من فرنسا أو غيرها"^(٧). وانتقد أخلاق النساء المصريات واللباس الأوروبي. وفى ٢٨، عاد للشيخ الغزالي إلى نفس المشكلة، مفتشا عن انتصار رخيص وهو يعرض كرهه للمرأة. ومسانده الشيخ أحمد الشرباصى الذى قال : "أنا اقترح فى هذا الموضوع أن يضاف إلى ضمان حرية العقيدة ضمان صيانة العقيدة".

رد الرئيس عبد الناصر على ذلك بعنف : "ولكن بعد كده كثير من الدول الإسلامية فيها موانيق وإنجازات إلى الغرب... وبدأنا نشعر بأن هناك محاولات لاستغلال الدين الإسلامى من أجل سياسة التحيز التى تتنافى مع سياستنا". وعرف "المراهقة الفكرية" بأنها "السطحية أو التعصب أو الإرهاب أو عدم القلب المفتوح"^(٨).

عند ذلك، قام صلاح جاهين، الرسام الكاريكاتورى فى "الأهرام"، ونظم زجل موهوب، وسط حماسة النقاش العام، بهجاء الغزالى فى سلسلة طويلة من الرسوم والأغنيات. وفى ٢٩ و ٣٠ و ٣١ مايو، وفى أول يونيو، ثم تبعه رسامون آخرون. وفى ٣١ مايو، من على منصة المؤتمر، شن الغزالى هجوما عنيفا على الصحافة "التي تخصصت بنشر قذارات ضد رجال الدين". وعبثا حاول أنور السادات تهدئة العاصفة. فنشرت هيئة تحرير "الأهرام" أيضا حين، فى ٢ و ٣ يونيو، كانا فى الواقع اعتذارين^(٩). وكانت الفرصة سانحة لى يعمل اليمين تحت ستار الدين الذى لا يمس.

ولهض فى المؤتمر خطباء عديدون يشددون على ضرورة تعديل الميثاق لجعل الإسلام "دين الاغلبية، دين الدولة". هذا ما نادت به بصورة خاصة، مهير للقلاوى، أستاذة الأدب العربى فى جامعة القاهرة التى كانت معروفة بأرائها التحررية^(١٠).

وخارج المؤتمر، دق علماء الأزهر الطبول، فتقاطر إلى الجامعة العريقة ٥٠٠٠ مندوب من الريف ليسمعوا رسالة شيخ الأزهر الذى ناشد بحرارة للجمهورية العربية المتحدة أن يكون دستورها - المنبثق عن ميثاقها - على أسس الإسلام ومبادئه، معلنا فى صراحة بأن دينها الرسمى هو الإسلام.. ووافق العلماء بالإجماع على خمسة مقررات، مطالبين بالنص على أن يكون الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، يشع فى قوانينها وفى مناهج التعليم وفى سلوك المجتمع وفى حياته وفى توجيه وسائل الإعلام، وأن يضاف إلى الفقرة التى جاءت فى الميثاق عن مساواة المرأة بالرجل، عبارة "أن يكون ذلك فى حدود الشريعة الإسلامية"^(١١).

وجرت مناقشات عاصفة فى لجنة صياغة الميثاق، حيث تذرع الرجعيون بثورة العلماء وبحجج أخرى متعددة^(١٢).

من كان وراء هذا الضغط ؟ إنهم الأغنياء السابقون الذين رجعو شيئا فشيئا إلى ممارسة حقوقهم السياسية كاملة بعد أن انتقلت إلى يد الدولة أهم موارد السلطة الاقتصادية. لم تقل اللجنة التحضيرية، بعد حملة خالد محمد خالد الجريئة لمصلحة اليسار والمتحررين، بضرورة تخفيف إجراءات "العزل

السياسي" ؟ ونتيجة لذلك، قررت الحكومة، في الفترة الفاصلة بين دورة للجنة التحضيرية والمؤتمر، أن ترفع العزل عن ١٦٢٢ شخصا، بينهم سبعة فقط ينتمون إلى اليسار (غير الشيوعى) ؛ أما الباقون فينتمون إلى البورجوازية القديمة..

هؤلاء الأثرياء السابقون أعادوا اتصالاتهم بحلقات الضباط الذين عارضوا المصادرات الأخيرة، وأخصهم بالذكر : لطفى واكد، وحيد رمضان، دلوود عويس (مدير مكتب قائد الجيش، المشير عامر) حامد السقا، عبد الغنى الشناوى (مدير مكتب استخبارات الرئيس).. إلخ طالبوا بإبعاد محمد حسنين هيكل، "العلماني" اليميني، وبتخفيف وطأة للجهاز البوليسى. كذلك كانت تلك الفئات العسكرية مستاءة من صعود للتكنوقراط وإنقاص أهمية للقوات المسلحة (ولاسيما فئة العقيد عبد القادر عيد، رئيس مكتب "العمليات" فى مقر الأركان).

صحيح ان عدد هؤلاء الضباط كان ضئيلا - إذ قدر بخمسين - ولكنهم شرعوا بتكاثرهم منذ خريف ١٩٦١، وهم يبحثون عن عقيدة لهم (أو بعبارة أصح عن درع) عند القيميين على الإسلام من إطارات الإخوان المسلمين للقدامى الذين عادوا إلى الحياة الحرة، ولهم ممثلون فى المؤتمر وعضوان فى مجلس الدولة : سبكي وعمر مرعى. وبدأت الأيديولوجية الدينية وكأنها وحدها للكفيلة بجمع كلمة رجال جامعا من مختلف جهات الاتفاق السياسى المصرى القديم. فى هذا الإطار ينبغى فهم قرار لجنة التنسيق للقتال : "أن الحرص الذى جعل دستور ١٩٥٦ ينص على أن دين الدولة للرسمى هو الإسلام، وأن لغتها هى اللغة العربية، هو الحرص نفسه الذى قدر للدين كل أهميته وقيّمته فى الميثاق. وهذا الحرص يوجب أن ينص فى الدستور القائم على أن يكون دين الدولة الرسمى هو الإسلام^(١٢).

وفى الوقت نفسه، حاول اليمين فتح ثغرة ثانية للحفاظ على مراكز البوجوازية القديمة، مراكز تهددها نسبة الـ ٥٠ بالمئة الخاصة بالعمال والفلاحين فى كل المجالس المنتخبة. ووقف الأستاذ جابر جاد عبد الرحمن يطالب بالغاء كل إشارة إلى الـ ٥٠ بالمئة، متذعرا بأن طبيعة الاشتراكية "الديناميكة" تشكل ضمانا كافية للعمال.

وفى ٣٠ مايو، رد عبد الناصر، قائلا : "إن مجتمعنا فيه طبقات، لكن هذه الطبقات ليست متصادمة، ولكن متناقضة. ويمكن لنا أن نحل هذا للتناقض في إطار من الوحدة للوطنية. أما للتصادم مع الرجعية خليناه لغاية بلوقت بوسائل سلمية سواء بالعزل أو بالحراسة.. إلى آخر هذه للنقط. أن الرجعية إذا صممت أنها تستمر في هذا التصادم، يمكن للوسائل السلمية مثل حتكون أبدا للوسائل للكفيلة بحل هذا الموضوع، وقد تصل الأمور إلى العنف...

وأكرر، وأكرر، وأكرر إن احنا كنا في حكم الطبقة لمنات السنين، وآلاف السنين، وعابزين نطلع إلى حكم الشعب، وإلى ديمقراطية كل الشعب، بدل دكتاتورية للرجعية".

عاد الرئيس فشرح الخلافات مع الشيوعية الماركسية - اللينينية، ومما قاله : "هناك نوعين من الفولارق بين الطبقات، يجب تنويبهما : الفولارق الاقتصادية والمادية من جهة، والفولارق في الوعي النفسى من جهة ثانية". واعتبر رئيس الجمهورية العربية المتحدة أن قرون العبودية جعلت الشعب غير قادر على التحرر من عادات اكتسبها، وأن على الدولة أن تحرره، من فوق، وبالوسائل التي تعتبرها ملائمة.

عند ذلك، وكأنا بأشارة، هاجم أنور سلامة، رئيس النقابات، النزعة "الأبوية"، وشدد على ضرورة تعديل السياسة التي تنتهجها بعض الدوائر الإدارية فتطبق الأنظمة والقرارات دون أخذ رأى العمال، "يجب أن تزول هذه السياسة، لتحل محلها العقود الجماعية، لأن بعض الأنظمة والقرارات تشكل أحيانا وسائل ضغط ضد العمال".

بعد فشل هجومه المباشر، حاول اليمين أن يضرب مفهوم "العامل" و "الفلاح"، بإدخال الصناعيين وكبار الملاك الزراعيين فيه، فنتج عن ذلك نقاش طويل حول معنى الكلمات.. وتلقت الامانة العامة للمؤتمر أكثر من ٥٠٠٠ اقتراح ورأى، منها ١٥٠٠ ورئت من النقابات العمالية ومعظمها يتعلق بتعريف كلمتي "عامل" و "فلاح"، بينما جاءت مسائل التنظيم النقابى في المرتبة الثانية^(١١).

واقترحت اللجنة الفرعية التي ناقشت موضوع الديمقراطية اعتبار كل شخص يتقاضى أجرا كعامل، شرط ألا يتجاوز مرتبه ٥٠٠ جنيه سنويا، ولا يجوز تسمية من يملك أكثر من ٢٥ فدانا، فلاحا. في الحالة الأخيرة. للفلاحون هم العمال الزراعيون، الذين لا يملكون أرضا تلبنة، وصغار الملاك العقاريين، بل حتى متوسطيهم^(١٥).

واضطر الباقون - أي الذين ليسوا عمالا ولا فلاحين وعليهم أن يقتسموا لـ ٥٠ بالمئة في مجالس المستقبل المنتخبة - أن يدافعوا بضراوة عن نسبة تمثيلهم، وكان أكثرهم تصلبا، ولا شك، ممثلو الهيئات التي تشرف على المهن الحرة، ولا سيما هيئة الأطباء برئاسة الدكتور رشوان فهمي، فحاولوا تجنب الامتزاج بالنقابات العمالية للحفاظ على امتيازاتهم، وهم يعلمون أن عددهم للضئيل سوف يضيع في خضم الجماهير العمالية.

وخلال المناقشات، أثار فريق من المؤتمرين مسألة بقيت بدون اجوبة، فأشار رئيس نقابة الصحفيين السابق، حسين فهمي، إلى أن للصحافة، "بعد أن تحررت من سيطرة رأس المال الخاص، وقعت تحت نير المؤسسات الإدارية وخطر البيروقراطية" وهذه المؤسسات تستطيع أن تشرف على الإعلانات، أي أن تمنحها لمن تشاء لو أن تمنعها عن أي جريدة، وبذلك نتسلط على فكر ورأي هذه الجرائد^(١٦).

في اليوم التالي نقلت النجمة السينمائية ماجدة إلى المؤتمر رسالة من وفد معلمين، نساء ورجال، يشكون من أن "راتبهم الشهري لا يتعدى الثلاثة جنيهات.."^(١٧).

واقترح كمال الدين حسين، نائب رئيس المؤتمر، قفل باب المناقشة في ٦ يونيو، وتعيين لجنة خاصة من مائة عضو، من الأمانة العامة للمؤتمر، لإعداد مشاريع مقررات تتعلق بتعديل الميثاق. وترأس اللجنة التي تألفت في ٦ يونيو رئيس جامعة أسيوط، الدكتور سليمان حزين، وتألفت ست لجان فرعية (القضايا العامة : ١٦ عضوا، مقررها الدكتور لطفي أبو النصر، الديمقراطية : ١٦ عضوا، مقررها الدكتور طعيمة الجرف، الإنتاج : ٢٠ عضوا، مقررها الدكتور محمد لبيب شقير، الاشتراكية : ١٨ عضوا،

مقررها الدكتور خلف الله أحمد، للسياسة الخارجية : ٩ أعضاء، مقررها محمد كامل صديق).

عند ذلك برزت المشكلة الحقيقية، مشكلة للقيادة السياسية. في ٥ يونيو، تحدث كمال الدين حسين عن هيئة أسماها "تجهاز للسياسي"، وقال إن مهمتها ستكون شبيهة "بالدينامو" لنشر الوعي السياسي والدعاية السياسية. وافترق المؤتمرين حتى ٣١ يونيو، لكي يستطيع المنسوبون النقاش مع منتخبهم، ولكي يستطيع الحكم تهيئة حل يتناسب مع القوى الضاغطة عليه^(١٨).

وعند استئناف الاجتماعات، لوحظ أن أعمال لجنة تنسيق اللجان الفرعية الست لم يكن المطلوب منها تعديل النص الأصلي لميثاق العمل القومي الذي عرض في البداية "كمشروع". فقد تقدم ٥٥٠ عضواً باقتراح للمؤتمر يقضى بالموافقة على الميثاق فوراً، فتم ذلك بالإجماع. وتلا الدكتور حزين تقرير اللجنة في عشر نقاط (ضرورة الميثاق، طبيعته، ودلالته، الدين والمجتمع، الديمقراطية، الاشتراكية، الإنتاج، العلم والثورة الثقافية، المرأة، العائلة والشباب، الوحدة العربية، السياسة الخارجية، إعلان الميثاق). وقرر المؤتمر ضم هذه الوثيقة إلى الميثاق وطبعهما معاً. بذلك، أرغم الرئيس جمال عبد الناصر على صرف النظر عن تدبير كان هو نفسه قد اقترحه، لأن العنوان الثاني - "الدين والمجتمع" - يشير إلى التصميم على إعادة الصدارة السياسية للإسلام، ولا بد من الملاحظة أن هذا التراجع الأول كان لمصلحة اليمين^(١٩).

بعد ذلك عالج المؤتمر النقطة الثانية من جدول أعماله، أي مشروع التنظيم السياسي. وعرض جمال عبد الناصر وجهة نظره في خطاب ٢ يونيو، وذكر أن إنشاء التنظيم الشعبي الجديد أمر ضروري لعدة أسباب : كانت أحزاب ما قبل الثورة تعكس "مصالح طبقية وتعتمد على تحالف الإقطاعية ورأس المال المستغل، وليس على الجماهير"، ولأن "المنظمات السياسية التي لم تكن تمثل مصالح الطبقة الحاكمة لم يكن لها إلا تأثير محدود، بل سلبي... وكانت تحركها اعتبارات عاطفية أو قوى بعيدة عن

الأرض الوطنية، وعلى كل حال لم تكن لها جذور كافية لتواجه التغيير الاجتماعي الحتمي".

وتابع قائلا: إن الرجعية أجتاحت "الاتحاد القومي" لذلك أصبح من الضروري تأسيس "الاتحاد الاشتراكي العربي" بخصائصه التالية :

لولا : أن الاتحاد الاشتراكي العربي يجب أن يكون الإطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة.

ثانيا : أن الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل، ونتيجة لإرادة شعبية حرة.

ثالثا : بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية، ديمقراطيا، ليكون أداتها في قيادة العمل الوطني.

رابعا : الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات، وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

خامسا : أن الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السلمية وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات للتعاونية والنقابية. وضرورة توفير مبدأ للقيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي الإلحاح في نقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا، وكلما كان ذلك ممكنا^(٢٠)

وفي اليوم التالي، أجاب عبد الناصر على مجمل الأسئلة، وتبلغ العشرات، حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي. وقال إن جميع أعضاء المؤتمر^(٢١)

هم أعضاء في الاتحاد، وسوف يكون للاتحاد لجنة تنفيذية مؤقتة، ولن يعقد المؤتمر قبل الخريف، وسوف تكون مهمته تهيئة الجو لانتخاب مجلس أمة سيكون مدعوا لإعطاء دستور للبلاد. أما "الهيئة السياسية" دماغ الاتحاد، فتبقى سرية، ينتقى أعضاؤها وفقا لشروط يطلع عليها المسؤولون وحدهم.

وسوف تكون هذه الهيئة دماغ السلطة وعينها. وتابع عبد الناصر قائلا إنه أرجأ تنفيذ العملية "حتى نكون قد بنينا الاتحاد، عند ذلك سيكون هناك

مسئولون ضمن الاتحاد، فنرى كيف تتقوا ومن هم الأشخاص الذين حققوا عملا أساسيا"^(٢٢) (كان رئيس ج.ع.م. قد وجه قبلا، نداء يدعو فيه للقادة

الجزائريين إلى توحيد صفوفهم)^(٢٣) ولكن ثمة أمرا كان يقلق المسؤولين

وهو ابتعاد المثقفين عن المؤتمر، وقد كتب إحسان عبد القدوس "أن هناك ظاهرة مدهشة في المؤتمر وهي أن نفوذ الطبقة التي اعتدنا على تسميتها بالانتلجنسيا، هو أقل مما كنا نتصور. والمثقفون لم يبرزوا في المؤتمر. وهم يظهرون كمهنيين، كمهندسين وأطباء وأساتذة ومعلمين أكثر مما يظهرون كمثقفين مسئولين بشكل عام عن المجتمع كله.. ولاشك أن الرئيس كان يتمنى أن يظهر المؤتمر تفهما أعمق لمضمون الميثاق، وأن يقف هذا العضو لؤذاك يدحض هذه الفقرة أو تلك...."

ولكن لحدا من المثقفين أعضاء المؤتمر لم يفعل ذلك، رغم أن هناك عددا من المشاكل النظرية التي تتطلب الحل : الفرق بين ملكية الدولة و ملكية الشعب، بين الاشتراكية العربية والأشكال الاشتراكية الأخرى، بين القطاع الخاص والقطاع العام. ورسم عبد القدوس جدولا بكامله للمشاكل المشار إليها (٢١).

وكما كان منتظرا، أعطى م. ح. هيكل تحليلا كاملا للميثاق كما يفهمه عبد الناصر. فهاجم مزايده المغالين في الديمقراطية والمبالغين في الاشتراكية، وأشار إلى سكوت الملاك العقاريين، وإلى خبث ممثلي "الرأسمالية الوطنية" الذين يحاولون تغيير لونهم لترضى السلطة عنهم. وأكد ضرورة تأمين نصف التمثيل الوطني للعمال والفلاحين، في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي، وقال إن "التناقض بين الشعب والسلطة قد تلاشى بشكل طبيعي"، وأن عددا كبيرا من المنتقدين لا يعرفون الميثاق، حتى أنه "لابد لنا في هذه المرحلة من إعادة التفكير في أحكام كثيرة أصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكري التي يبورها الميثاق". وأشار إلى ضرورة الحذر في استعمال كلمة "الحرية" التي استعملت في شتى أنواع الشعارات القديمة، وميز بين نوعين من اليسار : "اليسار الفكري واليسار الطبيعي" (واليسار الثاني هو الأفضل)، وحذر العمال من إغراءات دكتاتورية البروليتاريا، كما حذر للرأي العام من الديماغوجية (٢٥).

وراء ابتعاد المثقفين الذي يزداد ويبلغ فئات الرسميين، نجد انعدام الثقة والخوف، والظاهرة الأولى نتيجة للخمول العام يضاف إليه حذر عريق، والظاهرة الثانية يزيد من حدتها النظام البوليسي.

ماذا عن الجيش ؟

شهدت الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة العيد العاشر للنظام، من ٢٢ يوليو حتى ٢٧ منه عام ١٩٦٢، للصاروخ المصري الأول، "القاهرة"، يرتفع إلى ٣٧٥ ميلاً في السماء، وإعلان مجانية التعليم في مختلف المستويات^(٢١). وقام نقاش مهندس مع الصحافة السوفياتية ومع الحزب الشيوعي الإيطالي - إذ كانت إيطاليا تميل أكثر فأكثر نحو العالم العربي - للذين كانا ينتقدان ادعاءات النظام في الاشتراكية مع اضطهاده لليسار^(٢٢). وكانت الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش، رسمياً، في المجتمع الجديد. وكان عبد الناصر، خلال المؤتمر، قد رد على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش إلى التكنات. ومرة أخرى كان م. ح. هيكل هو الذي شرح للنظرة الرسمية التي قال أنها "نظرية اجتماعية سياسية جديدة". ويمكن تلخيص مقاله بما يلي : "في ظروف النضال الطبقي في البلاد المتخلفة وتحت إحساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل إلا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية إلا أن تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق إلى الثورة". وفي نظر العسكريين الذين يميلون إلى الاستئثار بالسلطة، على الجيش أن يبقى القوة الأساسية في الدولة. ولكن جمال عبد الناصر عدل عن هذا التفكير، لحفظ التوازن : "لا نريد سياسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية"^(٢٣).

قبل ذلك بأيام أعرب المشير عامر عن عرفان الجيش "للشعب الذي صنعه ومكن له دائماً من شرف القدرة على أداء واجبه في ظروف بالغة للصعوبة،... وتجدد العهد بأن تكون درعا للشعب وأهدافه، تأتمر بأمره، وتضحى بالروح والدم دفاعاً عن عزة الوطن وكرامته"^(٢٤).

بذلك تحدثت مرحلة جديدة ظهر فيها الجيش كإحدى القوى الرئيسية في مصر، وليس القوة الرئيسية الوحيدة. ولكن الجهاز الحاكم، وهو جهاز يغلب عليه الطابع العسكري، كان يوجه السلطة نحو الغرب وخاصة نحو الولايات المتحدة.

كان هذا هو معنى تعديلات سبتمبر الحكومية ١٩٦٢. ضم "مجلس الرئاسة" الجديد ١٢ عضوا بينهم ١٠ ضابط (أضيف على صبرى وكمال رفعت إلى ضابط مجلس الثورة للثمانية للقضاء)، ومدنيان (الدكتور نور الدين طراف وأحمد عبده الشرباصي)، وأصبح على صبرى، وهو رجل الحول مع واشنطن، وإداري ممتاز ومياسي ناضج، رئيسا "للمجلس التنفيذي" الجديد المؤلف من ٢٥ عضوا. هل كان هذا مجرد تبديل شكلي ؟ كلا ! فالوجهة، هنا تحاذى بالضبط الاتجاه السياسي. وكان التكبير الأول هو وقف الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن واشنطن كانت قد جهزت لتوها جيش إسرائيل بالصواريخ..^(٢٠)

كما رأينا، تميز عام ١٩٦٣ بموجات جديدة من التأميمات، وبتزايد الالتزامات العسكرية في اليمن.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنه لم يكن هناك علاقة بين هاتين المسألتين، لكن الأمر لم يكن كذلك، ذلك أن إنشاء جهاز بيروقراطي ضخم يتوجه للتكنوقراطية والقيادة العسكرية على رأس المهمات في القطاع العام، كانت عملية باهظة التكاليف فرضت عبئا ثقيلا على الاستثمارات المخططة لخطة للتنمية العشرية. كانت التقديرات الرسمية عام ١٩٦٠ قد رسمت صورة مزعجة للاستخدام في مصر. في ذلك الوقت كان ٧٧ بالمائة من السكان يشكلون القوى العاملة للممكنة، بينما كان ٣٢,٦ بالمائة فقط في القوى العاملة الفعلية. وكانت هذه المجموعة، باستثناء العاملين في الزراعة، مركزة في القطاع الثالث : ٥٤,٣ بالمائة في الزراعة، ٢١,٧ بالمائة الهيكل للتحتي والخدمات العامة، ١٠,٦ بالمائة في التجارة، ١٠,٦ بالمائة في الصناعة، ٢,٨ بالمائة في البناء^(٢١). وتوصل مراقبان دقيقان للاقتصاد المصري في تحليلهما لأرقام الخطة والخزانة إلى النتيجة ذاتها. وعند الأستاذ شارل ب. عيسوي، في جامعة كولومبيا، "أن زيادة دخل الفرد في مصر منذ ١٩٥٢ كانت أدنى من المستوى العالمي"^(٢٢). لكن على المرء أن يقرأ التحليل للرائع للاقتصادي الماركسي المصري، سمير أمين في "مصر الناصرية" الذي ينتهي بالحكم التالي : "كان يبدو أنه بالمساعدة الأجنبية التي نالتها، كان يمكن للحكومة تحقيق استثمارات تقارب ٢٠٠ مليون جنيه مصري سنويا (نحو ١٧ بالمائة

و ١٨ بالمئة من الإنتاج القومي للكلية) الأمر الذى كان يمكنه أن يؤمن، إذا اعتبرنا للرأسمال الكلى ذو قيمة تتضاعف بنسبة ٤,٥ أو ٥ أمثال زيادة فى الدخل قيمتها ٣,٥ بالمئة إلى ٤ بالمئة سنويا^(٢٤). ولكن لما كان تزايد السكان يبلغ ٢,٥ بالمئة سنويا فإن ذلك يتيح رفع الدخل للفردى من ٥ بالمئة إلى ٧ بالمئة. وهذا بعيد عن الهدف للرسمى فى المشروع الحالى للخطّة: مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، أى مضاعفة الدخل الفردى فى خمس عشرة سنة^(٢٥). وهناك دراسة رائعة مفصلة حديثة للدكتور باتريك أوبريان (patrick o'Brien) من جامعة لندن "الثورة فى نظام مصر الاقتصادى" تعطى دليلا دقيقا فى كل ميدان عن الجهود الكبيرة للتطوير والتقدم، وعن الصعوبات التى تواجه - ولا سيما بسبب نقل البيروقراطية، التى لا يسميها باسمها - "الطبقة الجديدة". ويجب أن يشار إلى أنه لم تصدر أية دراسة اقتصادية ناقدة عن أى مصدر رسمى تتكرر هذه النتائج. العكس هو الصحيح، إذ أن مؤشرات عديدة تشير إلى صورة ما يجب أن يسمى بدولة الإصلاح الهادفة للاستهلاك. ومثل هذا التحقيق قامت به صحيفة "الأهرام" التى أشارت إلى أن الاستهلاك كان يزداد بما قيمته ٥٠ مليون جنيه سنويا، أى من ٨٧٦ مليون جنيه مصرى عام ١٩٥٩ إلى ١,٠٥ مليار جنيه عام ١٩٦٢^(٢٦). وفى إطار حملته الخاصة فى روز اليوسف، أضاف إحسان عبد القدوس: هناك أشخاص يفكرون بالاشتراكية على الطريقة التالية: لماذا لا تباع المصانع ونشتري جهاز تلفزيون وثلاجة لكل عامل بدلا عنها؟ أن مثل هؤلاء الناس خطرون ومدمرون^(٢٧) وهذا يعنى أن الوضع كان معروفا فى الدوائر العليا. لذلك كانت الحملة المتواصلة على البيروقراطية التى هى بالذات المجتمع النموذجى الذى كان يقيمه النظام العسكرى. ومن هنا أيضا كانت الضرورة، للقضاء عليها، لإنشاء حزب سياسى سليم حول منظمة ذات تكوين اشتراكى قادرة على تحريك الجماهير - أى استعادة الاتجاه نحو النشاط السياسى.

وواضح أيضا إلى أى حد أثبتت حملة اليمين أنها مسببة للخسائر بحيث أصبحت مكروهة فى مصر. ومع ذلك، ومن أجل الاستمرار فيها، كان يجب

الاتكال أكثر من قبل على المساعدات الخارجية، وزيادة للعبء العام، أى
الاتحاد أعرق فاعمق.

من هنا يصبح فهم الهجوم المضاد، الذى شن عامى ١٩٦٣ -
١٩٦٤ للانفتاح على فرنسا والصين والاتحاد السوفياتى، أكثر سهولة، فقد
استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا فى إبريل ١٩٦٣. وأعد كل شىء
من جانب مصر لكسب تأييد الدبلوماسية الليجولية وإثارة اهتمام الاوساط
التجارية. ومن ١٤ إلى ٢١ ديسمبر كان شو أن لاي، رئيس وزراء الصين
فى مصر حيث استقبل بحرارة.

إلا أنه كما يبدو أن إقناع مصر بتأييد المفاهيم الصينية، ولو فى
المجال الاسيوى - الأفريقى فقط، كان غير وارد.

لكن لم يقع شىء من ذلك أثناء زيارة نيكيتا خروشوف إلى مصر
بين ٩ و ٢٥ مايو ١٩٦٤. كانت تلك الزيارة انتصارا شعبيا حقا، فلم يحدث
من قبل أن رحب شعب مصر بزائر أجنبى بمثل تلك الحرارة والحماس. هذا
زائر كان الشعب المصرى يرى فيه حامل لواء الاشتراكية، وممثل الدولة
التي لوتفت المعتدى عند السويس وبذلت كل شىء لتأمين نجاح سد أسوان
العالى. وإلى جانب ذلك فإن النقاش العلنى الذى وقع بين رئيس الحكومة
السوفياتية والرئيس عبد الناصر حول موضوع العنصر الشعبى فى حركة
للوحدة العربية - أثار اهتمام الناس^(٢٨) وأشار للبلاغ الذى صدر عند انتهاء
الزيارة إلى أن لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أسهم فى مشروع
السنوات الخمس الثانى على جميع الأصعدة وفى جميع الميادين، وأنه
سيعطى للجمهورية العربية المتحدة قرضا إضافيا يبلغ ٢٥٠ مليون روبل.
فى ٢٤ مارس ١٩٦٤، صدر إعلان دستورى بضم ١٦٩ مادة.

"الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى
الشعب العاملة. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية" (المادة الأولى)،
"الملكية تكون على الأشكال التالية : ١ - ملكية للدولة : أى ملكية الشعب،
وذلك بخلق قطاع عام، قوى وقادر، يقود التقدم فى جميع المجالات، ويتحمل
المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية. ب - ملكية تعاونية : أى ملكية كل
المشاركين فى الجمعية التعاونية. ج - ملكية خاصة : قطاع خاص يشترك

في التنمية، في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال. على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة، مهيمنة عليها كلها" (المادة ١٣).

ورافق هذا الإعلان إنشاء مؤسسات جديدة : لجان الاتحاد الاشتراكي العربي (٧٠٠٠) لجنة تضم ٤,٣١٠,٨٥١ عضوا بينهم أكثرية ٥٧ بالمئة من العمال والفلاحين انتخبوا في مراكز المسؤولية في ديسمبر ١٩٦٢، وإلغاء المجلس للرئاسة، وتعيين مجلس وزاري إضافي جديد، وتسمية ستة نواب لرئيس الجمهورية^(٢٩). وأخيراً، انتخاب مجلس الأمة بأكثر من ممثلي العمال والفلاحين (٢١ مارس).

وصحب ذلك أيضاً إطلاق سراح جميع السياسيين الشيوعيين المعتقلين في معسكرات الاعتقال (مارس وأبريل ١٩٦٤). وعشية وصول خروشوف أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين الشيوعيين الذين كانوا يقضون مدد أحكامهم في السجن. لكن في ٢٤ مارس، في اليوم التالي لإلغاء الأحكام العرفية، نشر قانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤، يعطي رئيس الجمهورية حق إصدار الأمر باعتقال أي شخص ورد اسمه في أي أمر بالسجن أو المصادرة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤، وتقديمه للمحاكمة أمام محكمة استثنائية. وهكذا، بضربة واحدة، طعنت التدابير الليبرالية في الظهر: مددت حالة الطوارئ بصورة قانونية، وبنفس الصورة الخطرة، بسبب النقل الخالق لجهاز الشرطة.

هوامش الفصل العاشر

- ١ - قبل ذلك بأيام كان حمدي حافظ قد استشهد بالوحدة الألمانية في كتابه "توحيد ألمانيا" الذي أصدرته دار النشر الحكومية.
- ٢ - اعتقل ٥١ جاسوسا إسرائيليا وحوكموا في الأراضي المصرية بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ ("الأهرام"، ٢٠ فبراير ١٩٦٢). وبعد ذلك جرت محاكمتان أخريان.
- ٣ - قبل يومين، يوم السبت في ١٩ مايو، ألقي خروشييف خطابا هاما في صوفيا قال فيه : "هناك العديد من قيادة البلدان التي حققت استقلالها الوطني يحاولون تنفيذ سياسة غامضة، سياسة متوسطة، بصفتها بأنها "خارج الطبقات". إنهم هكذا يتجاهلون الصراع الطبقي والتركيب الاجتماعي القائم في بلدانهم. إن الصراع الطبقي وحده هو الذي يستطيع أن يحقق النصر الاشتراكية. إن بلدانا كثيرة في أفريقيا وآسيا تقول الآن إنها تبنى الاشتراكية. لكن عن أية اشتراكية يتحدثون ؟ ما معنى هذه الكلمة ؟ إن أولئك القادة المهتمين حقا بمصالح الشعب منهمون، عاجلا أو آجلا، إنهم بالاعتماد على الطبقة العاملة فقط - أكثر الطبقات ثباتا - بالاتحاد مع الفلاحين، وبدعم من جميع القوى التقدمية، يتمكنون من كسب النصر والوصول إلى حل عادل للمشاكل الاجتماعية الأساسية".
- "لوموند"، (٢٢ مايو، ١٩٦٢).
- ٤ - أي سطول المصري للتجاري الذي كان لذلك مؤلفا من ٢٤ سفينة تجارية و ٧ ناقلات بترول و ٤ سفن ركاب، سرعان ما زيد عليه ٢٨ سفينة تجارية جديدة و ١٢ ناقلة بترول و ١٨ سفينة. "الأهرام"، ١٧ فبراير، ١٩٦٢.
- ٥ - الأهرام، ٢٧ مايو ١٩٦٢.
- ٦ - أحد أخصب الكتاب المجددين للمسلمين. ارتبط ارتباطا وثيقا بالإخوان المسلمين. أهم مؤلفاته : "الإسلام والأوضاع الاقتصادية"، "خلق المسلم"، "الإسلام والمناهج الاشتراكية"، "الإسلام المفترى عليه"، "عقيدة المسلم"، "في موكب الدعوة" (فترة الإخوان المسلمين)، "الإسلام والطلقات المعطلة". "كيف نفهم الإسلام ؟" نظرات في القرن .. إلخ.
- ٧ - الأهرام، ٢٨ مايو ١٩٦٢.
- ٨ - الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٦٢.
- ٩ - الأهرام، ٢٩ مايو - ٣ يونيو ١٩٦٢.
- ١٠ - الأهرام، ٧ يونيو ١٩٦٢.
- ١١ - الأهرام، ١٤ يونيو ١٩٦٢.

١٢- للوائح الكاملة بأسماء الأعضاء المنتخبين في "الأهرام" ٧، ١٢ - ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٥ فبراير ١٩٦٢).

١٣- "الأهرام"، ٢٧ - ٢٨ يونيو ١٩٦٢.

١٤- الأهرام، ٣١ مايو ١٩٦٢.

١٥- الأهرام، ٢٠ يونيو ١٩٦٢.

١٦- حول المناقشات في النقابات العمالية، راجع "الأهرام"، ١٤ مارس، ١١، ١٤، و١٦ يونيو ١٩٦٢. حول الفلاحين، راجع ندوة لأصحاب الجليلب، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٢، ٢٨ مايو ١٩٦٢.

١٧- "الأهرام"، ١٠ مارس ٢٩ مايو، ٢ و ٧ يونيو ١٩٦٢. بين مناقشات المؤتمر ينبغي الإشارة إلى مناقشة د. أبولوس بولس : "٥٠ بالمئة من الأطفال المصريين يموتون قبل من الخامسة عشرة"، بينما يصيب سرطان الأمعاء، الناتج عن البلهارسيا للجرب، ٢٥٠، ٢ شخص. كما ينبغي الإشارة إلى نقيب المحامين مصطفى البرادعي الذي قبلت اللجنة مشروعه للقاضي بتشكيل "محكمة دستورية" للحد من الاستبداد. والشيخ سيد سابق الذي فضح ممارسة العلاقات السرية، "المحكمة الإدارية المطلقة، كسيف ديمقراطية، فوق ومن الموظفين إلخ. (الأهرام ، ٣١ مايو، ٢٥ يونيو، ١٢ مارس ١٩٦٢).

١٨- "الأهرام"، ١١ مارس ١٩٦٢. قام الثنائي كمال الدين حسين - حزين، ولتظاره معلقة بالماضي، بإعداد مقررات رفض عبد الناصر أكثرها فيما بعد. راجع للاتحة الكاملة للأعضاء المنتخبين في مؤتمر، في "الأهرام"، ٧، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠ و ٢١ و ٢٥ وفبراير ١٩٦٢.

١٩- "الأهرام"، ١٣ مارس ١٩٦٢.

٢٠- الأهرام، ١٢ مارس ١٩٦٢.

٢١- الأهرام، ٢ يونيو ١٩٦٢.

٢٢- الأهرام، ٤ يونيو ١٩٦٢.

٢٣- الأهرام، ١١، ٧ يونيو ١٩٦٢.

٢٤- إحسان عبد القدوس، "مساعد في المؤتمر"، "روز اليوسف"، عدد ١٧٧٣، يوليو ١٩٦٢.

٢٥- م. ح. هيكل، "هل يتمكن الفلاحون والعمال من تحمل مسئوليتهم الجديدة؟"، "حديث عن الأخطاء والحرية". "نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد : ممارسة الحرية"، (الأهرام) ١، ٨، ٢٩ يونيو ١٩٦٢. "دراسة هامة للميثاق" بقلم لطفي الخولي، من وجهة

نظر اليسار الرسمي. "أبعاد الصورة التي يرسمها الميثاق"، الأهرام، ١١، ١٢، ١٤، ٢٠ يونيو ١٩٦٢. عاد لموضعها في كتابه: "الميثاق الوطني" (القاهرة، ١٩٦١).

٢٦-م.ج. هيكل، "الجيش والثورة" ٣ "الأهرام"، ٢٧ يوليو ١٩٦٢.

٢٧-لبرنتا نقلته الأهرام في ٢٠ يونيو ١٩٦٢، تنص الكامل في الأخبار، (بيروت ٥٠ أغسطس ١٩٦٢). حديثاً ب. سلتياكوف وأ. أدجوباي، "الأهرام" ٣٠ يوليو ١٩٦٢... إلخ.

٢٨-الأهرام، ٢٣ - ٢٧ يوليو ١٩٦٢.

٢٩-الأهرام، ٢٤ يوليو ١٩٦٢. مع العيد العاشر نشرت عدة دراسات، من بينها للعدد

للخاص من "الأهرام الاقتصادي"، العدد ١٦٦، ١٥ يوليو ١٩٦٢. والعدد الخاص من:

The Egyptian Review of polit. Science, (July, 1962)

للكتاب الرسمي شبه الجماعي. "عشر سنوات مجيدة"، د. ج. أ. رملاي. "من

ثمرات الثورة في عشر سنوات"، أ. م. شميم. "عشر سنوات في مشرق الشمس"، عدد "المجلة" الخاص، السنة الخامسة، (١٩٦٢)، عدد ٦٦... إلخ.

٣٠- "الأهرام"، ٢٥ و ٢٧ سبتمبر، ١ ديسمبر ١٩٦٢. وتذكر صحيفة "التايمز"، ٢٨

أيلول ١٩٦٢، أن "مجلس الرئاسة" يتألف من ٥ نواب للرئيس، وهم بالتسلسل: عبد اللطيف البغدادي، زكريا محي الدين، حسين الشافعي، كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر. وبين ٢٥ وزيراً، احتفظ عشرة فقط بوزاراتهم. بين التعيينات المعبرة تنبؤ الإشارة إلى: عبد المنعم القيسوني للخزانة والخطة، عبد القادر حاتم لوزارتى الثقافة والإرشاد القومي، والإعلام (أبعد ثروت عكاشة عن الشؤون الثقافية)، اللواء عبد العظيم فهمي مدير البوليس السياسي سابقاً لوزارة الداخلية، صديق سليمان للمسؤول الجديد عن السيد للعالي، أنور سلامة أول عامل يدخل الوزارة كوزير للعمل، وامرأة تشغل منصب استاذة، د. حكمت أبو زيد، وزيرة للشؤون الاجتماعية.

وشكل "مجلس دفاع" برئاسة عبد الناصر، ويتألف من ٢٠ عضواً بينهم ١٥ من

الوزراء و ٤ قلاة من الأركان، وتشرف على المجلس "لجنة الدفاع الدائمة" وتتكون من:

عبد الحكيم عامر، عبد اللطيف البغدادي، زكريا محي الدين، وكمال الدين حسين. حول

الصولريخ الأميركية، راجع: حجة قديمة مكشوفة، الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢.

٣١- "المكان وقوة الإنسان" في

NBE Econ. Bull., XVI, NO. 1-2 (1963), PP 5 - 16.

٣٢- شارل عيسوى: "مصر في ثورة: تحليل التصالي" لوكسفورد، ١٩٦٣ ص ٤٧.

٣٤- يضيف المؤلف في ملحوظة له: "هناك تقرير رسمي Hansen, "the Growth of National Income in the UAR, Cairo, 1963 يقدر معدل النمو للفترة بين ١٩٥٢ - بنسبة ٤,٤ بالمائة إلى ٤,٨ بالمائة. وهذا للتقدير، بالإضافة إلى النظر إلى حقيقة أن زيادة الدخل على أساس الأسعار الثابتة بلغت ٦ بالمائة (الأرقام الرسمية لعام ١٩٥٢ هي: ٧٩٠ مليون جنيه. ولعام ١٩٦٢ هي ١,٤١١ مليون جنيه). يفترض أن الأسعار ارتفعت بنسبة ١٢-١٦ بالمائة فقط خلال هذا العقد. وهذا خطأ واضح. وبإجراء التصحيح في الأسعار على أساس مؤشرات الأسعار (التي لم تعد تتشتر) فإننا نجد أن معدل الزيادة الحقيقي هو ٣-٣,٢ بالمائة. حسن رياض، "مصر الناصرية"، باريس ١٩٦٤.

٣٥- المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١. للصفحات من ٩ إلى ١٩٠ تمثل دراسة جيدة الآن عن البرجوازية المصرية.

٣٦- الأهرام، ١٠ و٢٠ و٣٠ أغسطس ١٩٦٣.

٣٧- "روز لليوسف"، عدد ١٨٤٣، ٧ أكتوبر ١٩٦٣. إن الفصل تحليل باي مقياس، هو الكتاب الشامل الذي وضعه ب. هانسن وج. أ. مرزوق، "التطور والسياسة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة" لمستردام ١٩٦٥. وعلى جميع الدارسين والاختصاصيين الجديين استخدام هذا الكتاب بسبب طابعه التقني.

٣٨- جميع الأعضاء العاملين في مجلس قيادة الثورة للقيم أصبحوا نوابا لرئيس الجمهورية، باستثناء عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، اللذين أبعدا لمعارضتهما اليمينية - وقد تطلع كمال الدين حسين إلى الإخوان المسلمين للحصول على تأييدهم. وضمت الحكومة ١١ نائبا لرئيس الوزراء و٢٢ وزيرا. والأحد عشر هم: الدكتور نور الدين طراف (الوزارات العدل والعمل والشباب). ومحمد عبده الشرباصي (للأوقاف وجماعة الأزهر) وكمال الدين رفعت للتعليم العالي والبحث العلمي) والدكتور محمد فوزي (للشئون الخارجية والعلاقات الثقافية). والدكتور عبد المنعم القيسوني (للمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية). والدكتور كمال رمزي ستيو (للتأمين والتجارة الداخلية)، والدكتور عزيز صدقي (للمناعة الثقيلة والكهرباء والمواد المعدنية)، والدكتور مصطفى خليل (للمواصلات والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية). وعباس رضوان (للمحة والنربية والشئون الاجتماعية والإسكان والخدمات العامة)، والدكتور عبد القادر حاتم (للتقانة والإرشاد القومي)، وعبد المحسن عبد النور (للزراعة والإصلاح الزراعي والري).

٣٩- قبل الزيارة، كان محمد حسنين هيكل قد شن هجوما على الأحزاب الشيوعية العربية: "بعد السويس واجهت العلاقات العربية - السوفياتية امتحانها، ووقع الخلاف الحاد في نهاية سنة ١٩٥٨ وبدلية سنة ١٩٥٩. وسوف تحمل الأحزاب الشيوعية العربية

مسؤولية هذا الخلاف إلى زمان طويل. وهي، على أى حال، قد دفعت ثمنه غالبا. إن هذه الأحزاب الشيوعية العربية وقعت فى ثلاثة أخطاء فاحشة :

الأول:- العجز عن إدراك وجود طريق ثالث إلى التقدم هو نموذج الثورة الوطنية وتطورها الاجتماعى. ومن هذا العجز لم تستطع هذه الأحزاب أن تدرك الطاقات الكامنة والمحتملة فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الثانى:- للعجز عن إدراك الحقيقة القومية المعبأة باحتمالات للوحدة. ولم تستطع هذه الأحزاب أن ترى من الوحدة للعربية إلا أنها مطلب للرأسمالية العربية يستهدف منه توسيع أسواقها، وبالتالي فإن حركة الوحدة لا يمكن أن تحتوى مضمونا تقدميا

الثالث - العجز عن إدراك دور مصر فى المنطقة العربية كقاعدة لا غنى عنها وطلبة لوجبتها ظروف تاريخية رحبة وعريضة". ("الأهرام"، ٨ مايو ١٩٦٤).

القسم الرابع

قيمة التجربة المصرية

الوادي ملك لمن يسقيه لكي تثبت الأرض أطيب الثمار

كل شيء هو ملك لمن يحسن وضعه

برتولد برخت

(دائرة الطباشيرة القفقازية)

الفصل الحادى عشر .. فى الخصوصية

خمسـة عشر عاما من التغييرات والمحاولات والجهود والآلام، خمسـة عشر عاما من النـقم البطى، وثمة سـؤال يطرح فى نهاية المطاف: هل يوجد "طريق مصرى" لتحقيق الاستقلال، وبناء الدولة الوطنية، والتغلب على التخلف؟ وبعبارة أخرى: هل يمكن اعتبار التجربة المصرية دليلا للعالم الأفرىقى - الآسيوى، ولا سيما للقارة الأفريقىة والعالم العربى؟

هنا بخطر فى اللبال عنوان لكتاب الفيلسوف الإيطالى كروتشه حول الفلسفة الهيجلية: "ما هو حى، وما هو ميت" .. - مع استبدال لفظة "حى" بـ "مصرى" - أى ما هو مصرى خالص، غير قابل للتعميم.

نعود فنلتقى بتحليل الطبيعة الأساسية لتاريخ الاقتصاد المصرى الذى شدنا عليه - خاصة فى دراسة المسألة الزراعية.

منذ السلالات الأولى حتى محمد على، بل وحتى الاحتلال البريطانى، كانت الأرض - وهى الجزء الرئيسى من الثروة الاقتصادية - ملكا للحاكم، وكانت ثلاثة بالمنة فقط من مساحة مصر خضراء حول النيل، تحاصرها من كل الجهات الصحارى والجفاف والشمس المحرقة. هذه الأراضى المزروعة كانت توزع على الفلاح بالتقدير، وكان يجب تأمين ريبها بانتظام، لقلة للمطر. فنشأ عن ذلك نظام متكامل فى جمع المياه وتوزيعها وفى استعمالها للرئ. وكان الحكم المركزى القوى وحده قادرا على القيام بالهمة: فالفردية تعنى هنا الفوضى والاحتلال، إذ ليس ثمة إقطاعى أو حاكم مقاطعة يستطيع أن يقدم ما تستطيع العاصمة وحدها أن تعطيه: الماء ينبوع الحياة.

ينبغى أن نجد هنا، قبل أى مكان آخر، للعامل التكوينى الأول للوحدة الوطنية المصرية، أقدم وحدة فى العالم، والوحدة التى استطاعت وحدها أن تستمر على ما كانت عليه، عبر احتلالات عديدة خلال سبعين قرنا. وهذا ما يعطى للسلطة المركزية وزنها الساحق اللامتناهى، فالدولة هى سيدة الحياة والموت، فى الوجود لليومى لمصر عبر الأجيال.

والإتجاه للوحدة والمركزية والتجمع والتسلسل الهرمى، دخل كل ميدان.

والحكم، سيد الحياة، هو سيد الأرض كذلك، يعطى حق استعمالها لمن يود مكافأته. والدولة المركزية لا تقبل بأية نزعة إقليمية نحد من سلطتها، ولا بأية إقطاعية، والممالك أنفسهم - بعد تسليمهم للسلطة فى القاهرة - سارعوا وعينوا أقوامهم سلطانا عليهم لو أميرا، أى أنهم جعلوه مسؤولا عن إدارة شئون تلك المياه المخصصة التى إذا أهملتها الدولة المصرية، نضبت ينابيع الحياة.

والسماء نفسها تخضع للحركة العامة: فمنذ المملكة القديمة اتحدت آلهة مصر العليا ومصر السفلى فى الإله الواحد آمون - رع، وأعطى الثالث: إيزيس - حاتور - لوزوريس مرتكزا تاريخيا للثالوث المسيحى. هكذا تكونت الوحدة المصرية، عن طريق التداخل، من تلمة الأرض إلى منعطفات البرناس، ومن الجاموس إلى الحياة الأبدية، ومن الفلاح إلى الرب، وحدة أساسية، تصل بجنورها إلى أعماق الإنسان المصرى. وكل شئ فيها ينبع من الوسط ويعود إليه، ويرفض أية محاولة لتمزيق ما قد رسمته الطبيعة.

لبن الدولة، سيدة السلطة السياسية والتى بحمد رئيسها الألوهية أو يمثلها، تمسك بالحياة الاقتصادية، وهى وحدها كانت تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ للرأسمالية قبل ثلاثة أرباع القرن.

وفرضت للجغرافية، مرة ثانية. إيقاعها؛ ذلك أن مصر ملتقى القارات الثلاث، وأرض الحضارة المصطفاة، جذبت الفاتحين وحثت على المغامرات. كان على الدولة إذن أن توجه جهودها لإنشاء جيش قوى ومدرّب، يشكل الركن الأساسى للجهاز الحكومى، إذ أنه يعنى بتنظيم الجبهة للدخلية وبوحدتها (الاقتصاد والإدارة). كما يعنى بحماية الحدود والقيام بغزوات أحيانا ليمنع قيام دولة قوية ثانية مزاحمة فى المنطقة.

هناك حقبات عديدة تؤكد هذا الارتباط المتفاعل بين الأرض الخصبة إذا ما رواها النيل، وبين رجل الحكم الذى يعتمد عليها ويستغلها بدون انقطاع.

لقد كان الملك أحمد، مؤسس الأسرة السابعة عشرة (١٥٧٥ - ١٥٥٠ قبل الميلاد) ومحرر مصر من نير الهكسوس أول من أنشأ جيشاً وطنياً- وتابع تحوّل مصر الثالث (٩ - ١٤٤٧) للكفاح وبنى لمصر إمبراطوريتها الأفريقية والآسيوية خلال ست عشرة حملة مظفّرة، وأخيراً، رمسيس الثاني (١٢٩٢ - ١٢٢٥) الاستراتيجي المخطط والإداري وحافظ الإمبراطورية ورجل "المياسة الواقعية" قبل التسمية. ولكي يضمن الفراعنة ولاء العسكر، وهبوا الأراضي للقواد، وأنعموا بالمال على رجال الدين. إنها الحقبة الفرعونية الكبرى : قوة الدولة، إنشاء الإمبراطورية، تدهار الاقتصاد، عظمة الفنون.

ومنذ تلك الحقبة، ارتبط مصير الجيش بمصير البلاد الاقتصادي والاجتماعي، وكان نزاع الصفة الوطنية عن الجيش المصري في عهد "بسماتيك" (٦٦٣ - ٦٠٩ قبل المسيح) - فاتحة الاجتياح الفارسي واليوناني والروماني. وأقام جيش الاحتلال للبيزنطي رقابة بوليسية على البلاد بعد أن قسمها إلى خمس ولايات : أوغستامنيك، أركاديا، تيبايدة، ليبيا، مصر. وعندما وصل جنود عمرو في القرن السابع الميلادي لاستقبالهم الشعب استقبال المحررين. وفي عام ١٠٩٧، هاجمت الحملة الصليبية الأولى سوريا، وكانت سلالة الأيوبيين في مصر (١١٧١ - ١٢٥٠) قد أعانت الجيش إلى الحكم، ولا سيما صلاح الدين الذي عرف أن يحيط لثراكه وأكراده في الجنود بمساندة الشعب. ودخلت مصر العصر العسكري: على الحدود وحتى دمياط، اشتعلت الحروب الصليبية حتى عام ١٢٩١، وبلغ المغول آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر، وهددوا سوريا في القرن الخامس عشر، فتراجع الشركس واليونان فئة المماليك التي حكمت مصر من ١٢٥٠ حتى ١٥١٧، وأصبحت قوات المماليك - وهي نخبة من المقاتلين - ثرية بالأراضي التي وهبت - دون أن تكون وراثية - لضباطها من مختلف الرتب من "أتاك العسكر" إلى "الدويدار". ويقول عنهم المؤرخ الكبير مقرئزي : "ارتكبوا كبائر ما ارتكبتها الفرنجة لو كانوا أسياد البلاد . وحولهم عاشت مصر حياة غريبة ومضطربة، في مجتمع تسيطر عليه فكرة الحرب: حرب المسلمين ضد المسيحيين، حرب المغول ضد المسلمين، حرب المماليك بما بينهم، كل ذلك في وحشية لا توصف^(١).

وظهرت إقطاعية ذات نمط شرقي سببت الارتخاء والانشقاق بين
الوحدات، فمهدت الطريق بذلك للفتح العثماني سليم الأول، سنة ١٥١٧. فعم
الأسى انحاء للبلاد، والقاهرة، "عاصمة الكون"، وحديقة العالم وخلية الجنس
البشرى وباب الإسلام وعرش الملك"، كما يقول ابن خلدون، للقاهرة هذه
أفرغت من الصناعيين والأساتذة، وهبط عدد سكان مصر من ثمانية ملايين
نسمة إلى مليونين ونصف بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر،
وحل للخراب في كل بقعة، وأعمل الأتراك في البلاد النهب والسلب، وأصبح
الوضع العسكرى وضع إقطاعية مفككة تقتقر إلى التقاليد. بيد أن الرابطة
ظلت قائمة بين الأرض والقوات المسلحة. وكانت الإقطاعية الشرقية تحد من
هذه الرابطة وتحث تقتنا للتراث الوطنى بين أيدي مرتزقة غرباء.

ومع حملة بوناپرت، عانت القاهرة من جديد مركز كل شيء،
وشرع يجتمع فيها مجلس يضم الأعيان، وثار غضب الشعب لوجود محتل
أجنبى غير مسلم وإنما أوروبى ومسيحى. واندلعت انتفاضتان ضد جيش
الاحتلال الفرنسى (أكتوبر ١٧٩٨ ومارس - إبريل ١٨٠٠). واغتيل
الجنرال كليبر. ويقول الجبرتي: "أخذ سكان القاهرة، حتى الفقراء منهم،
ببيعون ثيابهم ويستدينون ليشتروا السلاح وليدافعوا عن أنفسهم". ولعب محمد
على ورقة الأعيان الملتفين حول عمر مكرم ضد المماليك، فحملة أولئك إلى
أن أصبح واليا فى ١٢ مايو ١٨٠٥.

لم يكن الجيش، فى نظر محمد على، وسيلة للسلطة فحسب، لو
عنصرا من عناصر الدولة ولو أساسيا، أو قطاعا من الحكم، وإنما مركز كل
شئ ومحور حياة البلاد. وفى عهده، لم يكن للجيش فقط الأداة للفعالة لإعادة
الإمبراطورية المصرية فى آسيا وأفريقيا، بل وفى المتوسط، وإنما كان أيضا
للباعث على تصنيع البلاد وتنظيم الإدارة وعلى النهضة الثقافية والتربوية.
وانطلاقا من الجيش، راح محمد على يبنى للدولة ويعيد لمصر العريقة القوة
والحياة^(١). ومن ١٨١١ إلى ١٨١٥، حاول محمد على القضاء على
لوهابيين إرضاء لسيادة العثمانيين، عندئذ خطرت فى ذهن إبراهيم، الذى
كان قد أثبت مواهبه كقائد عسكرى - فكرة تأسيس إمبراطورية عربية. ومنذ
١٨٢٠، قام الكولونيل الفرنسى "سيف" بإعادة تنظيم الجيش المصرى الذى

أصبح بسرعة أحد أقوى الجيوش في تلك الحقبة، وبينما لم يكن يستطيع المصري أن يتجاوز رتبة "مقدم"، كان الأتراك والمماليك يحتلون مناصب الضباط الكبار والألوية، بالإضافة إلى الرواتب الباهظة والأراضي، بذلك عانت فتاسمت لرسنقراطية عسكرية وإقطاعية جديدة انحدر منها عدد من عائلات الباشوات المصرية الكبيرة. وبعثت انتصارات إبراهيم. من ١٨٢٠ إلى ١٨٣٩، ولا سيما على الإمبراطورية العثمانية، الشعور بالعزة القومية في أقاصى البلاد التى كانت تقم الجنود. والأمر الذى لم يكن فى نظر محمد على سوى لعبة شطرنج لتوطيد سلطته فى نطاق الإمبراطورية العثمانية - غدا فى نظر المصريين حركة وطنية موجهة ضد المحتلين الأتراك المكروهين. ونجد أصداء واضحة لذلك فى ثورة عرابى عام ١٨٨٢، فمحمد على لم يعلن الحروب باسم "الأمة الإسلامية" أو للشرعية التركية، وإنما باسم عظمة مصر، وفى الواقع باسم عظمتها هو. وبفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات الولاى، بدلت الأمة المصرية حلقة جديدة من تاريخها.

اهتمت الدولة (وهى القائمة على نظام مركزى يحكمها قائد عسكري إلى جانب كونه سياسيا محنكا، وسط بيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الإقطاعى مع بروز عناصر بورجوازية مصرية)، اهتمت بتقديم الجيش على كل شىء، فثلث الوزارات أو الدواوين يعنى بشؤون الحرب، وتأسست المعاهد لجميع أنواع التعليم - من الكليات العسكرية إلى مدرسة اللغات وكلية الهندسة - بغية إعداد إطارات عسكرية للجيش وسد حاجته الماسة إليها، وبصورة عارضة، تجهيز البلاد بالإخصائين لتدبير أمور الاقتصاد والإدارة الضرورية لدعم أعمال إبراهيم العسكرية المظفرة. والدولة هى التى فرضت احتكار التجارة والصناعة وجمعهما فى يد محمد على الذى عمل على تحطيم عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية لينشئ محلها شبكة من الصناعات العسكرية والصناعات التحويلية المتوسطة (النسيج والحديد والنحاس.. إلخ) والدولة هى التى أوفنت إلى أوروبا، ولا سيما إلى فرنسا، مئات من المبعوثين، ومعظمهم معد لإطارات الجيش والصناعات العسكرية، وقد برز بينهم رفاعة رافع الطهطاوى، رائد النهضة الثقافية المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن طبقة كبار الملاك العقاريين الجدد - كبار ضباط محمد على، وكبار الوجهاء - هى، فى الأصل، طبقة من الغرباء

مدينة بتراتها لسيّد البلاد، وتنتظر إلى المصري نظرتها إلى من هو أننى منها رتبة ومنزلة. وبقي أسياد الجيش والأراضى، حتى نصف هذا القرن، من أحفاد فاتحى الأمس، رغم امتزاج هؤلاء مع عائلات الشيوخ والوجهاء المصرية.

وهكذا فى فترات الاستقلال أو الكفاح للحصول عليه أو فترات الازدهار، لعب للجيش دورا وطنيا أساسيا فى المجتمع المصرى. كما ظهر ذلك فى عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة، ثم فى عهد محمد على، ولكنه كان يكلف بمهمات شرطة داخلية كلما وقعت مصر فى قبضة فاتح أجنبى: من آخر للبطالمة إلى الفتح العربى، ثم فى عهد الاحتلال البريطانى بنوع خاص.

لن هذا الجانب من الشخصية المصرية الخالصة تمثله خير تمثيل انتفاضة للعقلاء، ثم ثورة عرابى عام ١٨٨٢. ولن تتمكن الأحداث الطارئة التى سببتها - ولا سيما - للنزاع بين ملك للضباط المصريين والقيادة الشركسية والتركية - أن تحجب للطبيعية العميقة للحركة، فهذه الأخيرة استمرار للمطالب الوطنية كما حددها برنامج الحزب الوطنى منذ عام ١٨٧٩ : إنهاء الإشراف الأجنبى، تمصير الدولة والجيش، مجلس نواب منتخب، ومطالب أخرى، وقامت انتفاضة فلاحى محافظة الشرقية ومساندتها للقوات المسلحة وقطع طريق القاهرة على المغتصب، لتجعل من الجيش القوة الوطنية للضاربة، مهيئة بذلك لحركة ١٩٥٢. وقد أدرك كرومر هذا الواقع تماما؛ إذ أنه قال فى مذكراته: "لم يثر الجنود على ضباطهم وإنما كان الضباط هم الذين ثاروا على الخديوى، جارين الجنود معهم. ويمكن القول إن الجيش أعلن عصيانه كتلة واحدة.. ويمثل الضباط، أو بالأحرى يرغبون تمثيل القوى الوطنية الغاضبة... والدفاع عن أرض الوطن ضد العدو، وكانت قضيتهم قضية الإسلام ضد المسيحيين، قضية المصريين الأصليين ضد رجال الاستبداد التركى". هذه الوحدة الوطنية يبرزها بيان الحزب الوطنى، فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١. بتوقيع الشيخ محمد عبده والعقيد أحمد عرابى والشاعر الكبير محمود سامى البارودى وغيرهم.

وبعد ستة أيام من معركة "الثل الكبير"، أمر الخديوى توفيق بـ"حل الجيش المصرى". ولاحظ اللورد دوفرين: "لم تعد مصر تستطيع أن تتحمل

للممالك وأمثالهم". واقترح إنشاء جيش "يقوم أولاً على مصريين أصليين". تحت قيادة إنكليزية "لمنع البدو من إحداث قلاقل على الحدود الصحراوية ولقمع الانتفاضات المحلية للصغيرة"^(٣) كان الجيش قد تحول إلى سلك شرطة أو قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم. عند ذلك عيل صبر الألوية المنحدرة من الأرستقراطية التركية. "وإذا بمحمد سلطان باشا- الذي طعن جيش عرابي وساعد الإنكليز على دخول البلاد - يندم على ما فعل، وإذا به يمرض ويموت لشعوره بإزدياء للناس حوله"^(٤).

وراح الجيش يرتفع إلى مستوى الحركة الوطنية، وفي عهد الأنداب الأنكليزي عام ١٩١٤، أعطت مصر للجيش البريطاني ١,١٧٠,٠٠٠ رجل من جنود ومتجندين. وفتحت ثورة ١٩١٩ ومجيئ الوفد واضطرابات سنوات ١٩٣٠ - ٣٥ ثم انتفاضة عام ١٩٣٥ - ٣٦ والمعاهدة الأنكليزية - للمصري عام ١٩٣٦ وعودة الوفد- كل هذه الأحداث فتحت أبواب الكلية للحربية لأبناء الطبقات المتوسطة، يحملون الآمال وقد ألتمهم حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢، كما طعنت حرب فلسطين كرامتهم في الصميم.

سبعة آلاف سنة من التاريخ - في إطار جغرافي لم يتبدل، تؤكد للجوانب الثلاثة للشخصية المصرية في المجال الذي نعالجه: للدولة، سيدة المياه، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الأكبر منها: الجيش، ركن رئيسي في جهاز الدولة، سيفها وترسها، وهو في نفس الوقت جزء من تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو كذلك عنصر جوهري في طليعة الحركة الوطنية.

هذا الواقع بجوانبه الثلاثة سيتخذ مفكرو النظام العسكري كتبرير لطريقة الحكم: على البناء الوطني في ظل الاستقلال أن يكون، في الأساس، عمل للدولة الموحدة والمركزية، لا عمل الأحزاب للسياسية حاملة بذور للتفرقة، وعلى العمل السياسي أن يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة، إذ أن صراع الأحزاب لا يؤدي إلا إلى هدم المستقبل، ويستطيع الجيش، وسلك الضباط، تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز للقطاع الاقتصادي ومجموع الحياة الاجتماعية بالإطارات للنشيط، وذلك على أفضل وجه يمكن لإحدى الطبقات الاجتماعية المتأخرة أن تؤمنه.

واستخلصت تجارب محاذية في الباكستان والعراق وبورما، بشكل خاص، دروسا من التجربة المصرية، ولكن الصين وكوبا والهند وأندونيسيا وسيلان والجزائر تشكل نماذج مختلفة، بل إن طبيعة الحزب الواحد الحاكم في غينيا وكوبا ومالي، مثلا، تختلف تماما عن "الاتحاد القومى" فى مجالات الحشد الاجتماعى والأيدولوجية وأساليب العمل. وتعدد الأحزاب لم يشل مطلقا تقدم الهند وأندونيسيا وسيلان أو استقلالها. أما المثال العراقى فإنه يدل على تخطيط متعاضد فى جو من للخلاقات الأهلية، كما أن رفض عدد من دول إفريقيا السوداء للأفكار المصرية لم يكن دليلا على عدم سلامة تحررها.

كان ذلك لأن المشكلة الرئيسية إنما هى فى تحليل المضمون لا الجانِب الشكلى، وفى تحليل البرنامج والأيدولوجية والتنظيم والوسائل المتبعة فى كل بلد أفريقى - آسيوى. ويعنى المضمون طبيعة المجتمع والدور الذى يرجع للشعب بمختلف طبقاته فى عملية البناء، فى الريف أو فى المدن، وتمكين الجماهير الشعبية من المساهمة فى التوجيه السياسى وفى القرارات والإشراف على التنفيذ. وباختصار: إن الأساس هو الطابع الشعبى الصحيح للعمل القائم.

لما القوة والاتحاد والفعالية فليست سوى عناصر ينبغى أن تخضع لإدارة ومصالح الجماهير الشعبية.

والاعتراف بالشخصية المصرية، لا يتنافى مع وضع الجيش موضع الصدارة نتيجة للتاريخ وللضرورة الجغرافية، وإنما يعنى أن الذى كان ممكنا هنا قد لا يصلح مثالا فى بلدان أخرى تختلف فى تطورها التاريخى وتقاليدها القومية ومتطلبات بنائها.

وبعبارة أخرى، إن أهمية التجربة المصرية على الصعيد العالمى لا تكمن فى أولية الجيش ومركزية الدولة الساحقة، مصدر كل مبادرة، وإنما فى مواضع أخرى. غير أن ذلك لا ينقص من دلالتها فى مجالها الطبيعى، مجال ثلثى العالم - القارات الثلاث - وهو يعود إلى الحياة.

هوامش الفصل الحادى عشر

- ١- صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، ص ٥٧. "كانت التغيرات الاجتماعية متثلة فى حدود المجتمع العسكرى، أما خارج هذا المجتمع فلم يكن لها أى معنى".
(D. Ayalon: Gunpowder and finances in the Mamluk Kingdom, London, 1956, p. XV, No. 1.
- ٢- من بين المراجع العديدة حول محمد على، نشير إلى بعض الكتب
La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences au XIX^e siècle (1800 - 1950).
وهى محاولة مربعة لـ م. فهمى Leiden, 1960. م. هـ. لهيطة: "تاريخ مصر الاقتصادية فى العصور الحديثة"، القاهرة. ١٩٤٤، ص ٧٩-١٩٢، ويعالج الكتابان الجانب الاقتصادى حول الجيش. راجع ع. ر. الرافعى: "عصر محمد على"، للطبعة الثالثة، (القاهرة، ١٩٥١)، ص ٣٧٢ - ٤٦٣. ومحاولة م. برجر:
Military Elite, Op. cit.
- 3- Earl Cromer "Modern Egypt", (London, 1908), 11, p. 473-7.
- ٤- شهادى عطية الشافعى، تطور...، المرجع المذكور، ص ١٤.

الفصل الثانی عشر بناء قومی - أم اشتراکیة ؟

هل كانت هذه هی الاشتراکیة ؟

طرح السؤال جدیا منذ قوتین صیف ۱۹۶۱، بینما ترجع الشعارات الأولى لـ "الاشتراکیة الديمقراطية التعاونیة" إلى ۱۹۵۶ - ۵۷.
إن تأمیم مصرف الإصدار والمجموعات الاحتکارية والصناعات الثقيلة ولقطاعات الأساسیة (التأمینات والمناجم والمواصلات والتجارة الخاجیة) نجده فی عدة بلدان ضمن "قطاع عام" يأخذ مكانه فی إطار تخطيط اقتصادي يتغلب علیه الطابع للرأسمالی.

ولكن فیما يتعلق بمصر، فإن هذه التأمیمات تغطي حقلا أوسع بكثير وتشمل جميع المصارف التجارية، وأكثر الصناعات الثقيلة والأساسیة، والمواصلات، وقسما كبيرا من التجارة الخارجية^(۱). وقد أوجدت الدولة قطاعا مشتركا يشمل ما تبقى فی ایدی رأس المال للخاص على صعيد الصناعة الثقيلة والشركات الصناعیة والتجاریة المتوسطة الحجم وعددا من الصناعات الخفيفة تملك للدولة إما نصف أسهمها أو أكثر، وأحيانا فائضا مهما على الحد الاعلى المسموح به لرأس المال للخاص.

واستمر القطاع الخاص قائما وهو يضم بعض الصناعات الثقيلة، وقسما من الصناعات والمؤسسات المتوسطة، والصناعات الخفيفة وربیع التجارة الخارجية وثلاثة أرباع التجارة الداخلية، وخاصة الغالبیة العظمی لمملکیة الأراضي بعد الإصلاح الزراعي للمزدوج، والغالبیة للعظمی للمملکیة العقاریة. ولم تنزع المملکیة من أي مالك، كما رأينا، عدا العائلة المالكة سابقا. وتشكل التعویضات مبالغ محترمة تسمح للرأسمالیین، الذین كانوا بالأمس أسياد الساحة، بالمساهمة دون أي تحديد للأرقام، فی الشركات المتنوعة التي تتكاثر وتضاعف أرباحها^(۲).

لفترة طويلة، كانت الأرقام مفقودة، وكان يتعذر على المراقب معرفة مدى التشدد على البورجوازية القديمة. ولكن فی اللجنة التحضیریة للمؤتمر الوطنی للقوى الشعبیة أوضح الدكتور جمال سعيد الوضع : طبق الإصلاح

للزراعى لعام ١٩٥٢ على ١٧٧٩ من ملاك الاراضى الكبار، وعام ١٩٦١ على ٢٩٣٦، وشملت قوانين يوليو ١٩٦١ ما لا يقل عن ١١٤٨ رأسماليا كبيرا، ٨,٨ بالمئة منهم يملك واحدهم اكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه بشكل اسهم، مشرفين بذلك على ٦٠ بالمئة من ثروة الوطنية^(٢).

ومجموع هذه القطاعات الثلاثة التى كانت تتدخل فى بعض الأحيان (ولاسيما القطاع العام والقطاع المشترك من جهة، وهذا الأخير والقطاع الخاص من جهة ثانية)، كانت تخضع لخطه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى رسمت لمساندة "العمل الوطنى"، أى مضاعفة للدخل القومى فى عشر سنوات. وكان تعيين المجموعات الجديدة فى القيادة للسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمختارة من صفوف التكنوقراطيين والعسكريين الإخصائيين، يكرس انحسار السلطة السياسية للنهائى من البرجوازية الزراعية والتجارية والصناعية والمالية الكبيرة القديمة، حيث ضربت هذه الفئة الأولى أكثر من غيرها، كما أن الارتقاء الاجتماعى للعمال، فى المدن والقطاع الصناعى، واشتراك العمال والمستخدمين فى التمتع بثمرات عملهم، والتصميم على إشراكهم بصورة فعلية فى ممارسة سلطة التقرير، وفقا لنص للميثاق، كانت كلها إجراءات تستهدف عدالة اجتماعية واسعة، وإزالة الفوارق الصارخة، وتجنيد الجماهير الشعبية فى عملية البناء الوطنى.

إذن. كان هناك فوارق واضحة بين رأسمالية الدولة المعروفة، وبين التجربة المصرية. ما هى أسباب هذه الفوارق ؟

قبل كل شىء ينبغى الانتباه إلى أن قيام القطاع العام للمصرى جاء كنتيجة لحركة لتحرير الوطنى، وكرد على قضية السويس وعلى عدوان أكتوبر ١٩٥٦. وقد كان الغرب هو الذى دفع مصر فى طريق التأميم، فبدأت مبادرة "القطاع العام" كخطوة سياسية لتأكيد السيادة للوطنية، ثم ما لبثت بعد نجاح "المؤسسة الاقتصادية"، أن أثارت سؤالا : لماذا لا تتسلم الدولة مقررات الوحدات الاقتصادية الأساسية ؟ ذلك لأن رأس المال الكبير لم يجد رغبته فى الماضى قديما، بالسرعة التى تفرضها المشكلة السكانية الملحة، فى الاتجاه الإيمائى الذى تريده الدولة ذات القيادة العسكرية^(٣) ؟

هذه المرحلة الثانية من تطور "القطاع العام"، بالرغم من أنه يغلب عليها الطابع الاقتصادى، فإنها لا تخلو من الصفة السياسية. وطبيعى أن

تكون للحركة قد ذهبت إلى أبعد مما ذهب إليه نظام رأسمالية للدولة في البلدان الأوروبية، بسبب ضرورات الصراع من أجل الاستقلال الوطنى، وتطور الاقتصادى والحياة الاجتماعية. وهنا يكمن الفارق الأول.

ثمة فارق آخر وهو الاتجاه العام لعملية التطوير التى بدأت من الواضح أن الأحداث حملت الحكم المصرى على الاتجاه ترويجيا نحو جعل الدولة - بوصفها ممثلة لمجموع القوى الشعبية - المالك، وغالبا المدير الموجه للاقتصاد الوطنى فى قطاعى للصناعة والمال للهامين، إذ أن القضية لم تكن قضية الحيولة دون اتساع الخسائر بعد تأميم لا مهرب منه، كما كان الحال فى عدد من البلدان الأوروبية، وإنما كانت مسألة توسيع مجال تدخل "القطاع العام" الذى يعطى تعريفا بأنه يملك القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة الضاربة لتنمية البلاد كلها.

ولكن، هل هذه هى الاشتراكية ؟

المأخذ الجوهرى مزدوج، إنه نظرى وعملى فى الوقت نفسه، وهو يتعلق أساسا - كما هو معروف، بالصفة الاستبدادية و"الأبوية" للتحويل الذى بدأ عام ١٩٦١.

لم تطرح فى أى وقت مسألة السماح لعمال المدن والريف بالتعبير مباشرة عن آرائهم السياسية وبالانتظام فى أحزاب، أو للسعى لتحقيق برنامجهم الخاص فى إطار "العمل الوطنى" الذى فتح أمام الجميع، أى بالإسهام فى عملية التحويل كأمياد واعين يقررون مصيرهم.

والنقل العريق المعادى للديمقراطية الذى ينحدر منه المسؤولون عن الجهاز العسكرى دفعهم إلى رفض فكرة تعدد الأحزاب السياسية رفضا باتا، وذلك فى بلد كمصر فى ١٩٥٢-١٩٦٧ له تركيب اجتماعى معقد، وفى الوقت الذى نبذ فيه حلفاؤهم الآسيويون الكبار، ولا سيما الهند وأندونيسيا، فكرة للحزب الواحد. وعندما كانت كوبا مثلا تتبنى هذه الفكرة لتعبئة القوى الثورية وتوحيدها، بينما تبناها أيضا عدد من بلدان إفريقيا، ولكن للقضاء على القوى الديمقراطية المنافسة.

بيد أن الميثاق تخلق عن أفكار كانت أساسية بالنسبة للنظام حتى الأمس القريب : أولية للدولة والحزول دون العمل الجماهيرى السياسى خلال مرحلة البناء، بروز حركة الجيش من العدم، طابع مصر ودعوتها العربيتان

مع تأكيد مبدأيها وشخصيتها، دور الشعب الكادح الذي أصبح المعلم والرائد في مجال العمل، بينما أنيط بالجيش دور الحراسة والحماية، الأهمية المتزايدة للنقابات والتعاونيات والوعد بإنشاء نقابات العمال الزراعيين، التي لا يمكن بدونها تحريك كل القوى الوطنية، الاعتراف بضرورة إعادة نوع من الحرية حتى يفسح المجال أمام العناصر غير الملتزمة، ولا سيما في صفوف المتقنين، لكي تخرج عن صمتها، بالإضافة إلى أفكار أخرى.

وحدها، فكرة الحزب الواحد، بقيت كما هي، "فهيئة التحرير" أصبحت "الاتحاد القومي" ثم تحولت إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي".

نلك أن فكرة الحزب الواحد كانت تؤكد وحدها أولية الجهاز العسكري الذي حقق انقلاب ٢٣ يوليو. لا شك في أن هذا الأخير قد اكتسب، منذ ذلك الحين ما أعطته إياه التكنوقراطية، وتضخم بدخول آلاف الانتهازيين، الذين لا يجيدون سوى الأتحناء، من كل حذب وصوب. والتبرير للممكن للوحيد - للممكن ولكن غير الكافي ولا الضروري - لقيام الحزب الواحد، هو ضرورة تسليم الحكم للمنطقة السياسية التي قادت حركة التحرر الوطني الثورية حتى نهايتها للظافرة، هذا التبرير كان مفقودا. إن ما حصل في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وجمال عبد الناصر نفسه يعترف بذلك في الميثاق - لم يكن ثورة، بل انقلابا موجهًا من قبل فريق من العسكريين، والقوى الرئيسية للحركة الوطنية استخدمها للنظام، الواحدة تلو الأخرى، وفقا للظروف، ثم عمل على تصفيتها أو سحقها. والدولة، يقودها الجهاز العسكري، هي التي كانت تعين أهداف العمل الوطني وشروطه. أما الشعب فمدعو لتقديم القوى البشرية، هذا الشعب الذي انتفض، ساعة التراجع أمام هجوم عام ١٩٥٦ وهجوم ١٩٦٧، والتف حول حكومته الوطنية ورئيسه، رغم كل الجروح.

ولدى الحزب الواحد، من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧. إلى إعادة رجال النظام القديم في كل المجالات. وقامت بيروقراطية شرهة تعيث للفساد، تحت حماية الاستبداد. لذلك يصعب جدا اليوم معرفة الطبيعة العميقة للردود الشعبية أمام هذه "الاشتراكية" النابعة من الدولة التي مازالت بالنسبة للجميع دولة للفئة العسكرية. ونحن لا نعلم مطلقا إذا كانت المبادئ العامة لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية تتفق ورغبات مختلف الطبقات الشعبية، ولا كيف

تتصور هذه الطبقات الاشتراكية التي كانت تود أن تراها تحل مكان النظام القديم أو حتى مكان الدكتاتورية العسكرية نفسها. ونحن لا نعلم كذلك إذا كانت هذه المجموعة الضخمة من الإجراءات لقد غيرت الحياة اليومية للجماهير، رغم أن الشهادات تتفق على الإشارة إلى بعض التحسن في المدن^(٥) ولا يسمعا إلا للرجوع إلى شهادات المراقبين الأجانب والمصريين: فهم يؤكدون أن عدد "غير الملتزمين" بالسياسة الجديدة هو أكثر بكثير مما قدرته جريدة "روز اليوسف" شبه الرسمية عندما ذكرت أنه يتجاوز ٥٠ بالمئة.

ثمة ملاحظة ثانية تسترعى الانتباه: أن التوجيه وسلطة الدولة لا يعنيان، بالضرورة، الاشتراكية، ذلك أن زيادة الدخل القومي وتغيير البناء الاقتصادي - من التخلف إلى الحداثة - وهما من أهداف الاشتراكية، يمكن أن يتما لمصلحة البرجوازية الوطنية في مجموعها^(٦) كما حدث في اليابان خلال القرن الماضي. وقد فطن لذلك جمال عبد الناصر نفسه إذ قال في الميثاق إنه لولا التدخل الاستعماري، لكانت مصر اليوم في مرتبة اليابان، إذ أنهما بدأتا نهضتهما في أن واحد وانطلقتا من مستوى مماثل من التخلف. ولكن رغم أن حصة جهاز الدولة (بما فيه الجيش والشرطة والبيروقراطية الاقتصادية المنتعشة) ضخمة، ورغم أن عددا من الملاك السابقين ما زال في مكانه، بأوصاف مختلفة، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الاقتصاد الوطني كله هو الرابح الكبير في عملية التنمية الجارية الآن، وقد بذلت الجهود لتخصيص جزء من منافعها للعمال، أما مباشرة (أرباح مكافآت.. إلخ)، أو بشكل غير مباشر (خدمات اجتماعية، تربية، تأمينات، صحة عامة.. إلخ). لا شك أن النسب تختلف عما هي عليه في البلدان الاشتراكية، ولكنها لم تعد نفس نسب البلدان المختلفة ذات النمط الرأسمالي التقليدي.

وكان مشروع موازنة عام ١٩٦٢-٦٣ يؤكد هذه النظرة: موازنة قياسية بلغت ٢٣٥١ مليون جنيه (مقابل ٢٣٥ مليون عام ١٩٥٢) وتشمل موازنة شركات القطاع العام، أي ٨٨٩ مليون جنيه. يبقى ١٤٦٢ جنيه، منها ٥٠٢ مليون للخدمات، ١٣٨ مليوناً للإدارة، و٨٢١ للنشاطات القائمة (ولاسيما مختلف القطاعات الاقتصادية). وقدرة الإنتاج القومي خلال عام ١٩٦٢-٦٣

بـ ٣٢٥٥ مليون جنيه، منها ١٩٣٦ مليوناً للقطاع الخاص، و١٣١٩ مليوناً للقطاع العام : بذلك يملك القطاع الخاص ٦٠ بالمئة من مولد الإنتاج رغم القوانين الاشتراكية . ويلاحظ الاتجاه نفسه في مجال الدخل القومي : ١٦٤ مليوناً منها ١٠٧٤ مليوناً للقطاع الخاص، و٥٥٩ مليوناً فقط للقطاع العام^(٧).
الاعتراض الثالث و الأخير ليدولوجي هذه المرة : ليس للفئة الحاكمة جذور اشتراكية في المجال الفكري، وهي تلجأ إلى الصور والشعارات القريبة من الاشتراكية لتجذب بها الجماهير المغتازة كل الغيظ من الدكتاتورية، وتستعمل هذه الصور والشعارات لتغطي ما هو، في الواقع، تسلط وتوجيه للدولة. لا يمكن بناء الاشتراكية مع زج اليسار في المعتقلات، ولا بناء مجتمع بدون طبقات مع منع رواد الاشتراكية المصرية الحقيقيين من كل مشاركة أو تعبير أو وجود.

للحقيقة أننا نشهد تجربة بناء قومي، أو بعبارة أصح، بناء تأكيد قومي ("قوماني") دفعه الوضع العالمي من جهة، والطابع الحاد للضرورات البشرية المصرية المباشرة من جهة ثانية، إلى التزلم طريق توجيه الدولة، طريق يستوحى خطه من أشكال دولة الرفاهية المتقدمة.

وخطّة للدولة هذه، كما أوضحنا، هي نتيجة للتحالف بين الجهاز العسكري والتكنوقراط. وقد كان سمير أمين على حق عندما ركز على أن النخبة الحاكمة إنما جندت - من الطبقة الوسطى الدنيا : "إن التاريخ المصري المعاصر يمتاز بصعود الطبقة الوسطى الدنيا التي كونت مجموعات منها الطبقة الحاكمة منذ الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢، وتحولت تدريجياً إلى بورجوازية من طراز جديد، بورجوازية دولة، حلت محل الطبقة الحاكمة القديمة، الطبقة للوسطى الأرستقراطية"^(٨).

ذلك أن عالم النصف الثاني من القرن العشرين لم يعد كما كان في زمن البناء للياباني: إن كتلة الدول الاشتراكية القوية، ذات النمو المضطرد، قد غيرت المسرح العالمي بشكل جذري. وقد برزت عشرات الدول المستقلة حديثاً في آسيا وأفريقيا، وتؤكد استقلال دول أخرى من أميركا اللاتينية، في الوقت الذي تبرز فيه الاشتراكية كقوة عالمية، هذه الاشتراكية التي تبرهن عن نفسها أنها ينبوع الزخم للبشرى الجديد ومفتاح المستقبل. وفي المجال للنظري، نجد حركات التحرر الوطني نفسها مرعومة على أن تضع موضع

الاختبار، خلال تجاربها الخاصة، صحة الأفكار الماركسية - اللينينية فيما يتعلق بالاستعمار، والتطور الاجتماعى، وطبيعة الدولة، والطبقات الاجتماعية، والعلاقات بين البناء الاقتصادى - الاجتماعى، التحدى والأيدولوجى. وقد أطلعت، هذه الحركات، على نسبة النمو المرتفعة فى بلدان، كالاتحاد السوفياتى والصين، التى انطلقت من هوة التخلف، كما لاحظت أن فينتام الشمالية وكوبا تغلبتا على الأمية، وهما يقفان وجها لوجه مع أقوى قوة إمبريالية فى تاريخ العالم. وأعجبت بفعالية الجهاز السياسى الشيوعى فى الديمقراطيات الشعبية، وبنوع خاص فى الديمقراطيات التى توجت فيها السلطة السياسية كفاحا وطنيا ثوريا صحيحا.

بالنسبة للوضع المصرى، اكتسبت هذه العناصر أهمية بالغة ترجع إلى تأثير الماركسيين فى ميدان الثقافة والرأى العام، وهو تأثير كان قويا حتى تاريخ تصفيتهم عام ١٩٥٩. كما ترجع إلى التجربة اليوغوسلافية الاشتراكية والقومية فى أن واحد التى أفاد منها الجناح الراديكالى فى جهاز الدولة.

دفع مجموع هذه العوامل المسؤولين العسكريين المصريين إلى تشديد قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة، فى بلد تحمله تقاليد العريقة على عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والدين، ويبدو الجيش فيه الإدارة الفعالة لالتقاء الجانب السياسى بالجانب الاقتصادى^(١).

يتم بناء هذا للتأكيد القوماني فى الوقت الذى يشهد فيه خمسا الكرة الأرضية انتصار الاشتراكية، ويستيقظ فيه مليارات من شعوب البلدان المختلفة. والتجربة المصرية التى انطلقت من الصراع ضد الاستعمار والأرستقراطية الزراعية القديمة والرجعية، اضطرتها الظروف التى عرضناها إلى القضاء على جذور النفوذ الاستعماري وضرب النفوذ الاقتصادى والسلطة السياسية اللتين كانت تملكهما الأرستقراطية الزراعية والبرجوازية، فسلكت طريقا يهوى الشروط الضرورية لتطور يتجه نحو الاشتراكية.

إن بناء اقتصاد صناعى متقدم وتكوين نواة من الفنيين بين جماهير العمال الصناعيين الذين يزدادون عددا يوما بعد يوم، وانتشار التعاون الزراعى فى الريف، والتخطيط العام، والمكان المتميز الذى يحتله العمل فى

ميزان القيم، وانتشار شعارات وتحليلات ذات صبغة اشتراكية رغم تفسيرها تفسيراً قومياً، والسياسة الخارجية الحيادية والمعادية للاستعمار، والتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية في مجال البناء الاقتصادي، ولاسيما في المشاريع الطويلة الأمد، وتقدم الاشتراكية في القطاعات المتخلفة للمحيط بمصر من الصين إلى كوبا، وتفكير المجموعات الاحتكارية المصرية الكبيرة - كلها عوامل تجعل من المرحلة الحالية، رغم اليد الممدودة للتعاون مع قوى للتغلغل الرأسمالية الجديدة (الولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية خاصة)، قاعدة انطلاق مقبولة موضوعياً لتطور لاحق نحو الاشتراكية.

ولحن نعتقد أن تقييم العملية "الاشتراكية" الحالية، ينبغي أن يتم من زاوية هذا الاتجاه.

هوامش الفصل الثانى عشر

١- أشار متحدث مسؤول إلى أن القطاع الخاص ينتج فعليا ٢٥ بالمئة من التجارة الخارجية، ٤٠ بالمئة من القطن، ٥٠٠ بالمئة من البصل والبطاطا والثوم، ٤٠ بالمئة من الحمضيات، ونسبة مرتفعة من الفواكه والخضار والسلع الجلدية والخشبية والزجاجية والمصنوعة من المطاط والمعادن والنباتات الطبية والسلع السياحية. الأهرام . ٢٣ مايو ١٩٦٢.

٢- المجموع العام للاستثمارات فى القطاع الخاص، بلغ بعد قوانين ١٩٦١، ٣٠ مليون جنيه ("الأهرام"، ١٠ مايو ١٩٦٢). يجد القارىء مجموعة دقيقة من الإحصاءات حول الوضع الاقتصادى فى نهاية العقد الأول فى :

N.B.E Econ. Bull. XV, (1962) , No. 1, p. 75 - 102.

٣- "الجنة للتخصيرية"، المرجع المذكور، ص ٦٦٩ - ٧٠.

٤- محمد الخفيف : "القطاع العام قبل قوانين يوليو وبعدها"، "الأهرام"، ٨ مارس ١٩٦٢.

٥- فى منتصف إبريل، عرض وزير للصناعة، عزيز صدقى، حصيلة تسعة أشهر من التأميمات : ٢٨,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للعمال وزيادة ٢٢ مليون جنيه فى الإنتاج ("الأهرام"، ١٥ إبريل ١٩٦٢). وزادت سرعة عملية التجميع : خلال النصف الثانى من عام ١٩٦١، بلغ عدد المنشآت الصناعية التى تستعمل أكثر من ٥٠٠ عامل ١٢٣ منشأة، مقابل ١٠٥ أثناء الفترة المقابلة من عام ١٩٦٠، وزاد عدد للمأجورين بنسبة ١٦ بالمئة، والإنتاج بنسبة ١٠ بالمئة (تطور الإنتاج للصناعى، "الأهرام"، ٣١ فبراير ١٩٦٢). أمام المؤتمر، أعلن تحديد حد أدنى للأجور بقيمة ٢٥ قرشا فى اليوم، فى ٤,٤٦٩ منشأة خاصة ذات رأس مال يزيد على ١٠٠٠ جنيه، وتستخدم ٤١٣,٠٠٠ عامل. فى آخر مايو، وزع على عمال ومستخدمى ٣٣ شركة محصول الأرباح البالغة ٣,٧٥ مليون جنيه. لزداد إنتاج شركات القطاع للعام ١٥,٣ بالمئة فى سنة ("الأهرام"، ٣٠ مايو و ١ يونيو ١٩٦٢). جميع موظفى وعمال الدولة يحصلون على علاوة بقيمة أجر ١٠ أيام، تبلغ أحيانا ٢٥ جنيه، حتى لا يشعروا بالحرمان تجاه للمأجورين غير الحكوميين ("الأهرام"، ١١ مايو ١٩٦٢). "فى مصر، يضيق الخناق على الأغنياء هوان لم يكن ذلك خائفا إلا بالنسبة للعائلات المسكينة التى حازت أملاكها. والطبقات الوسطى والدنيا يشتد ساعدها رويدا رويدا ٠٠٠ ويبدو أطفال العائلات العمالية، فى القاهرة، أكثر حرصا ويتمتعون بصحة أحسن مما كانت عليه منذ أربع سنوات. أما فى القرى،

فالارضاع للصعبة ما زالت على ما كانت عليه... اشتراكية على النبل ، المصدر السابق، ص ٤٤٧-٤٤٨.

٦- يشير تقرير ديوان المحاسبة الخاص بنتائج سنة ١٩٦١-٦٢، إلى أن مجموع الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام، تقريبا، قد حققت أرباحا فاقت الأرباح التي كانت تجنيها عندما كانت حرة. ويرجع ذلك إلى استعمال فني لموارد مجموع الاقتصاد الوطني، واستغلال الفضل للمخزونات ("روز لليوسف"، عدد ١٧٧٤، ١١ يوليو ١٩٦٢). راجع تحليل تقارير ٧٦ شركة صناعية في "الأهرام"، ١ يوليو ١٩٦٢. وعبد الناصر إنما كان يعنى ذلك عندما صرح في المؤتمر : "يجب أن نتحدث عن الطبقة الوسطى.. التي تتضمن الرأسمالية الوطنية..التجار الذين يشتغلون مع أبنائهم وأشخاص آخرين.. ونحن نقول بوضوح لهذه الطبقة أن مصالحها مرتبطة بمصالح الشعب والعمال والفلاحين أكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة الإقطاعية والرأسمالية.."(اللجنة التحضيرية، للمرجع المذكور. ص ٢٤٨-٢٤٩).

٧- "الأهرام" ٢٠ يوليو ١٩٦٢.

٨- حسن رياض، للمرجع المذكور، ص ٨. برغم لختلاف التعابير فالواضح أن التحليل هو نفسه.

٩- كتاب شبه رسمي في الاقتصاد السياسي، "الاقتصاد السياسي" ل.ع.م. عبد الخالق القاهرة، الملكية الثقافية. عدد ١٢، ١٩٦١ يمدح النازية والفاشية ويعتبرهما نوعين من "الاشتراكية".

في ندوة حول الحرية، نادى طاهر أبو زيد بالرجوع "إلى عهد للقانون"، والشيخ أحمد الشرباصي يأمل "بمجيء اليوم الذي لا يستطيع فيه وزير الداخلية سجن شخص بدون مذكرة قانونية".

بينما لاحظ د. عمر شاهين أن "الإجراءا التلاستثنائية هي إحدى أسباب الخوف.."، "مجتمع بلا خوف"، "روز لليوسف"، عدد ١٧٧٤، ١١ يونيو ١٩٦٢).

الفصل الثالث عشر

ما هو حتى...

لكي نلمس المساهمة المصرية في التراث المشترك لمعارك التحرير من الاستعمار واستعادة للهوية الخاصة، بعد الحصول على الاستقلال، ينبغي الرجوع إلى ما كانت عليه المحاولات في هذه المجال قبل عام ١٩٥٢. اختارت الصين وفيتنام الشمالية طريق الاشتراكية. وفي بلدان أخرى، حالت عادات الماضي الإمبريالي أو رفض هذه الاستمرارية دون قيام سياسة متماسكة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مصر ظلت مترددة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، وأصبح ضروريا بالنسبة للغرب أن يضغط عليها ويحاصرها حتى لا يستطيع قائلها مجابهة للقضية الحقيقية. وشكلت معركة السويس وبور سعيد بدء إسهام النظام العسكري المصري في المعركة ضد الاستعمار، أي نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه.

لم تعد المسألة مسألة قواعد أو حاميات، ولا حتى مسألة الحد من التغلغل الاجنبي في القطاع الاقتصادي. لقد انتزعت إجراءات التأمير والتأميم من القطاعات المالية الكبيرة والاحتكارات الأجنبية جميع مواردها ووسائل عملها، وبالتالي كل وسائل نفوذها في مصر. ولا ريب في أن جمال عبد الناصر قد استوحى تجربة الدكتور مصدق في إيران. بيد أن تسلم مقدرات الاقتصاد المصري قد رافقه جلاء جدي عن الأرض للوطنية، كما رافقه التخطيط. وجاء تأثير اليسار بالنسبة للتخطيط يدعم التقليد المصري في البناء الهرمي. وبصورة طبيعية، أخذت الدولة تجمع الطاقات بعد أن حررت قوة الأمة.

قبل معركة السويس، كان الحيداد الإيجابي النابع من مبادئ بناشاسيلا الخمسة التي تبناها نهرو وشوان لاي عام ١٩٥٤، يشكل شبه ميثاق. وكانت مصر هي التي جسدت عندما حطمت روابط التبعية التي كانت تشدها إلى الغرب، وبادرت للحوار مع البلدان الاشتراكية، طالبة للسلاح والمصانع، أي وسائل الاستقلال والقوة.

كانت المسألة المطروحة هنا تتعلق بسلطة التقرير، أو بعبارة أصح، للحصول على حق التقرير، والتأكيد العملي للسيادة، ووضع حد "للحوار" بين القوة المستعمرة سابقا والبلد المتحرر حديثا، "حوار" كان ينظر إليه على أنه الإطار التوحيد الممكن لاتطابق الدولة الجديدة المستقلة، واستبدال هذا الحوار بالتطلع إلى مختلف الجهات بما يتوافق مع السلوك والمساهمة السلمية لكل منها لتنمية الشخصية المستقلة للدولة الجديدة.

هذا هو، على وجه الدقة، ما لم يغفره الغرب في مصر جمال عبد الناصر، إذ تخوف من أن تصبح تجربته نموذجا يقتدى به، ومثال ينتشر ويحتاج البلدان المستقلة حديثا في كل مكان.

ومنذ قفزة السويس، ورغم تصفية مرحلة "الحياض الإيجابي" لمصلحة "عدم الانحياز"، فإن مصر، بعد أن مثلت أفريقيا في باندونج، عام ١٩٥٥، عادت فحملت على مضض لواء الاتجاه الأفريقي الآسيوي في مؤتمر للقاهرة، ثم في بلغراد، وباشرت مع يوغوسلافيا بق أبواب أميركا اللاتينية، وذلك بحثا عن حلفاء جدد وعن مساومات. وهل تخلو سياسة ما من المساومة؟ الشيء الأساسي كان تلك الإرادة الغاضبة المصممة على الخلاص من كل ما هو تبعية، وعلى تأكيد ذاتها. وقد رأينا، من الناحية الواقعية ما ربحته الدولة المصرية من هذه السياسة.

باندونج، القاهرة، الدار البيضاء، كوناكري، بلغراد، كلها علامات على طريق الحياض. وازداد عدد الأتباع وأصبحت السويس رمزا. ومن جهة أخرى، أصبح الغرب مضطرا إلى الاعتراف بأنه لم يعد سيد المنطقة التي كانت تستعمرها أوروبا سابقا. واعترفت الولايات المتحدة، ثم تبعتها بريطانيا، بشرعية التجربة المصرية (انعكس الترتيب بعد يونيو ١٩٦٠). واكتسب الحياض مرتبة رفيعة في العلاقات الدبلوماسية وحتى في السياسة العالمية، فالكثرتان اللتان استمرتتا تملكان وسائل تقرير مصير البشرية لم تعودا وحدهما وجها لوجه. ولكسب تأييد مستعمراتها القديمة، ضاعفت القوى الغربية عروضها. وسوف يسمح الاستقلال ببناء الدولة الوطنية على قدر حاجات الأمة.

حاولت بعض المناورات تجميد الحركة وتشويه الاتجاه المعادي للاستعمار، ولكن بدا من الصعوبة بمكان، إذا لم نقل من المستحيل، أن يتغير

الاتجاه تماما، فالغرب - ولا سيما الولايات المتحدة وألمانيا الفيدرالية، وبصورة أقل إيطاليا واليابان - بذل جهودا كبيرة لتنظيم الموقع المصري وجعله سدا في وجه نفوذ الكتلة الاشتراكية. وكانت للمزايدة تدفع هذه الدول إلى عرض مشاركتها للفعالية، على مصر، في مشروع ثلثينوات للعصر للتنمية، بدل أن تبيعها، كما كان الأمر سابقا، فانض ملعها الغذائية. ورغم رداءة المحاصيل الزراعية واضطهاد اليسار، فقد كان للنظام العسكري الذي وطد ركائزه وبرع في المناورات، مقتنعا بأن لا شيء يستطيع منذ ذلك الوقت فصاعدا لإرغامه على التبعية التي يكرهها الجميع. يضاف إلى هذا الدرس الأول، درس التحرر من التبعية، مكسب البحث الطويل في مجال التنمية الاقتصادية: أن الدولة وحدها تستطيع أن تفرض الاندفاع المربع الضروري للخروج من هوة التخلف في البلدان التي كانت مستعمرة والتي يتغلب للطابع الزراعي والكمبرالدورى على اقتصادها. وكانت الحلول تتراوح بين التخطيط الاقتصادى فى إطار رأسمالى، مع قطاع عام تختلف أهميته باختلاف الدول، وبين الاشتراكية الكوبية، مروراً بتجارب متوسطة على غرار ما جرى فى الهند ومصر. وانهارت، فى ضجيج أزمة الاستعمار الشاملة، الأفكار الكاذبة التى كان يخدع بها الدجالون للماجورون حكومات البلدان المتخلفة، إذ يقولون لها أنه باستطاعة رأس المال الخاص القيام بمهام القفزة المطلوبة، وأن البلدان المستعمرة سابقا لا تحتاج إلى صناعة ثقيلة لأن بمقدورها أن تعتمد على الأخ الكبير (أى الإمبريالية) وأن التخطيط وتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية يعنيان الفوضى والبيروقراطية للشالة والفضل.. إلخ.

موضوعيا، وحتى لو احتفظت الملكية الخاصة بقطاع واسع، بدرجة لو باخرى، من الإنتاج، فإن للرأسمالية كانت تبدوا عاجزة، وحدها، عن الأجابة بصورة مرضية على الأسئلة التى يطرحها بعث القارات المنسية. فاضطرت المجموعة الوطنية إلى التكنخل وتنظيم الجهود والحد من امتيازات الأغنياء وتوزيع الدخل القومى الهزيل توزيعا أعدل، كما اضطرت إلى إعلان ميزان قيم جديد حيث حل العمل محل الثروة، وخير المجموع محل حوافز الربح.

لم يكن هذا بالاشتراكية، ولكنه لم يكن بالرأسمالية التقليدية أيضا. والواقع أن التجربة المصرية أسهمت موضوعيا في تخطيط نفوذ الرأسمالية ووطأتها على الجماهير العربية والأفريقية التي لم يكن لديها شيء تخسره، هذا رغم أن التجربة - كما بينا - كانت مخضمة، تحتفظ بقطاع رأسمالي خاص واسع.

لدرس الثالث: حق كل أمة في اختيار سبل تطورها بنفسها، وهو حق يكمله واجب كل شعب في إعطاء الحياة مضمونها الأكثر عمقا. إن الصفة الخاصة للتجربة المصرية شيء متفق عليه. ولكن المراقبين يهملون غالبا ما للتجارب الأخرى من طابع خاص: هل تدخل كوبا في القوالب التقليدية للعلم السياسي؟ كيف نستطيع تفسير نضج شعب الجزائر الاستثنائي؟ ليس لتطور غينيا ومالي ولتماسك دول أفريقيا السوداء في مجموعة تقسح مكان الصدارة للدولة للمستعمرة سابقا (فرنسا)، ولتطور شقى كوريا وفيتنام، والمناطق المتخلفة في أوروبا، والأشكال القومية في أميركا الجنوبية، وقبل كل ذلك، حرب التحرير الوطني البطولية لشعب فيتنام التي تبرز عاليا في تاريخ كفاح الشعوب من أجل حريتهم وكرامتهم ووجودهم - ليس لكل حالة من هذه الحالات طابع استثنائي بشكل أو بآخر؟

ما هو استثنائي في النصف الثاني من القرن العشرين هو الاعتقاد بأن القوالب التي اتخذها تطور أوروبا وأميركا الشمالية للخاص يجب أن تسرى على العالم بأسره، وهذا الاعتقاد كثيرا ما يتمسك به بعض الأساتذة والمفكرين فيعرضهم للخطأ في التحليل.

لاشك أن لمصر ماضيا هاما، بل فريدا، نعرف منه جوانب واسعة مازالت حية في الحياة اليومية للجماهير. وللبحث عن الأصالة يتقنع غالبا بقناع رفض الآخرين، ولا يستكر تلك سوى للذين لم يعرفوا نل للعيش غرباء في وطنهم وفي كيانهم العميق، أو الذين فرضوا هذا اللذل على غيرهم. أما بالنسبة للذين يؤمنون بالمستقبل، فما تلك سوى مرحلة أولى، مرحلة الرفض للضروري والبتير للذين يسبقان مرحلة المبادلة الفنية بين شعوب أصيلة.

ما كان إيجابيا فى التجربة المصرية ويمكن أن يستعمل كمثال فى آسيا وأفريقيا، استولى عليه قادة النظام العسكرى لإبرازه على أنه من صنعهم الخاص الذى لا يدين بشئ إلى الماضى!

وقد فرض عليهم ذلك تقطيع أوصال التاريخ ثمصرى لتكبير حلقات المرحلة التى أرادوا الاحتفاظ بها، فقللوا من قيمة مصر الفرعونية، ومصر القبطية، ومصر الليبرالية الحديثة من بونابرت حتى مصطفى النحاس. وحدها أبرزت مصر الإسلامية، من الفتح العربى إلى نهاية القرن الثامن عشر، وفترة ثورة عربى العابرة، ومصر العسكرية منذ ٢٣ يوليو. وهكذا أعطت هذه العملية للنظام للقائم أمجادا على مستوى العالم الإسلامى والعربى، وسمحت برفض كل قيمة للتيارات الديمقراطية. وجعلت من الشعب مجرد متفرج سلبي على عمل القمة. كان تشويه تاريخ مصر على هذا النحو يفترض معاملة الشعب معاملة للقاصر، ووضعه تحت الوصاية. هنا أيضا كشف الميثاق عن عزم على التصحيح^(١).

ونجد التشويه نفسه فى النظرة إلى الوضع العالمى لإغفال مواقف الذين انقذوا مصر من خطر الموت فى السلوات للعصبيّة الأخيرة. فإذا بالجهود الوطنى يصبح مجرد ثمرة للنظام الذى تأسس عام ١٩٥٢. وكثيرا ما أغفلت المساعدات الأجنبية، كما أغفل التشديد على أن التجربة المصرية لم يكن بإمكانها أن تتجح قبل جيلين، أى قبل قيام الكتلة الاشتراكية التى قدمت للشعب والدولة المصريين، منذ عام ١٩٥٥، ولا سيما عند معركة السويس وبعدها، المساعدة الحاسمة المعروفة. وهكذا ولدت قصور النظام العسكرى وأسطورة قائده^(٢).

أعطت هاتان العمليتان للتجربة المصرية طابعها الغريب ولهجتها المنفرة اللذين غالبا ما يخفيان إنجازاتها الإيجابية.

هوامش الفصل الثالث عشر

- ١- "روز لليومف" التي تحسست هذا الاتجاه، نظمت نقاشا وطنيا واسعا حول فشل ثورة ١٩١٩، في العدد ١٧٨٢، ٦ أغسطس ١٩٦٢.
- ٢- م.ح. هيكل : "الامة، دورها في صنع البطل، ودور البطل في حياتها"، "الأهرام"، ٢٥ مايو ١٩٦٣، يقدم للنظرة العسكرية للبطل.

الفصل الرابع عشر تطور في أزمة

لم يحاول المسؤولون عن النظام العسكري إخفاء اصطدامهم "بعدم التزام بعض القطاعات التي رفضت دعم جهود الدولة، وقد وصفت الأزمة - كما هو معروف - بأنها "أزمة المثقفين"، بينما كانت في الواقع أزمة عملية التطور العامة، للراهنه.

لقد شدنا بما فيه الكفاية على الجانب الإيجابي من هذا التطور حتى لا تعود إليه. ومن المهم أن نرى بوضوح طبيعة العوائق التي جعلت كل شيء أكثر صعوبة، بالنسبة للقيادة وال جماهير على حد سواء.

كانت المسألة - في رأينا - هي مسألة شلل الجدل الاجتماعي.

لم يكتف الحكم العسكري ببناء "الاشتراكية" بدون اشتراكيين، بل رفض قطعاً في مجالات الحياة الاجتماعية كلها - من المجال الاقتصادي حتى الأيديولوجي - أية مواجهة جدلية بين الأضداد، فارضاً بالقوة، أي بشكل مصطنع، طرق التطور وتواتره.

رأينا كيف أن رفض الأرستقراطية الزراعية للتوجه نحو التصنيع سبب سقوطها، وكيف أحلت القومانية الجديدة، البيروقراطية والتكنوقراطية العسكرية، رأسمالية للدولة ودولة الرفاهية - محل للتخلف والأوضاع البالية. في نظر البورجوازية للصناعية الكبيرة التي أبعدت عن الأعمال منذ تأميمات ١٩٦١، كانت هذه الخطوة سرقاً لا مبرر لها. وتطوراً لم يكن ثمرة طبيعية للتفاعلات المتبادلة في قلب الاقتصاد الجديد. كما أن رؤساء المؤسسات المتوسطة، وقد أصيبوا بالشكل الذي وصفناه قبلاً، لم يستطيعوا أن يفهموا لماذا دفعوا للمغامرة والقيام بالمشاريع الانشائية ليجردوا من أملاكهم فيما بعد ومن الذي حملهم على الضن بمعونتهم وتجربتهم فوراً.

كان على التطور نحو الاشتراكية أن يحصل بدون صراع الطبقات. وهكذا حطمت تنظيمات الصراع التي تملكها طبقة العمال والفلاحين: فلا حزب شيوعي ولا نقابات ينشئها ويديرها العمال أنفسهم، وقد دعى اليسار للنوبان في الحزب الواحد، من خلال معسكرات الاعتقال، وعانت الدولة

فنظمت النقابات على أساس نقابة واحدة لكل حرفة أو مهنة، واختارت قاداتها وخططت عملهم ووجهته نحو هدف معين وهو إعطاء للنظام طاقة شعبية موجهة ضد الاستعمار لا ضد الطبقة الحاكمة. وكان الإصلاح الزراعى قبلاً، وهو الذى فرض من فوق، قد شل عمل للفلاحين المباشر.

ونشهد أنار هذا الشلل بنوع خاص على الجبهة الثقافية. إن فرض الرقابة على الجامعات، والمراقبة "الإيجابية" على الصحف، وخنق كل تفكير غير تفكير للنظام، كلها أدت إلى "أزمة المثقفين" التى سلطت الأضواء الرسمية عليها لأنها كانت تهدد بعرقلة بناء الدولة الجديدة. وعلامات المرض كانت منظورة هنا وهناك: فوزير التعليم العالى يعترف بأن الجامعات أصبحت مصانع للشهادات، أو نوعاً من المدارس الثانوية ذات زى جامعى، ودعاة الحكم يهاجمون المفكرين الذين يبخلون بصياغة فلسفة للنظام الجديد، والكل يعترف بضعف انتشار مطبوعات الدولة وانعدام قيمتها، والخضوع لتوجيه الحكام بقتل الأبداع: كانت هذه هى الانتقادات - بين عشرات غيرها - التى كان جرى التعبير عنها.

ولكن البحث عن الأسباب اصطدم بعوائق غير منظورة، وإذا بالحديث يدور ليلاً نهاراً حول "الاشتراكية" نون أن يسمع صوت ماركسى واحد وسط طنين الدعاة للجدد والدجالين المرتدين، صوت يستطيع إعلان هويته والمشاركة فى الاعداد الاشتراكي باسم الماركسية الثورية. وكنتيجة لتصرفات الحكام العسكريين الاعتبارية، ظهرت الصورة الرسمية للمجتمع المصرى بعد خمسة عشر عاماً من الاستيلاء على السلطة، كمسلسلة من الأنجازات المثمرة تتخللها أعمال شاذة.

فقد تبع تحطيم الدولة شبه المستعمرة، تحطيم الأحزاب السياسية؛ ورافق بناء الاقتصاد الصناعى رفض صراع الطبقات، مع الاعتراف بـ "التفاعل المتبادل" فقط، وتم الاتجاه نحو "الاشتراكية" من خلال تحطيم الجناح الاشتراكي الماركسى للحركة الوطنية، واستعادة الاستقلال فى الميدان العالمى كان يرافقه استمرار الاستبداد والتصلب فى الداخل، وأخفت نهضة الدولة المصرية أزمة المثقفين، ورافق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية ضياع الآمال فى الديمقراطية الداخلية، ولم يكن بناء المدارس بمعدل مدرسة كل يومين يخفى هبوط مستوى الدراسة. وتم تأكيد الإرادة العربية وعداها

للاستعمار بأسلوب استعماري لا ينكر. ونستطيع أن نتابع هذه اللانحة إلى
مآلا نهائية...

قبل حريق القاهرة، كان الخطور العميق للمجتمع المصري يتفق في
جميع المجالات وفي إطار جبهة وطنية يملك بزمامها الوفد واليسار.
ونظرا للتكوين التاريخي لهاتين القوتين، ورغم مواطن ضعفهما
الأكيدة، كان منتظرا أن يأخذ هذا التطور وجهة وطنية ديمقراطية، ذات
مضمون اشتراكي، قريبة من النموذج الهندي مع طابع يساري أقوى. ولكن
تفتت الوفد، وانقسام اليسار، والأهمية الاستراتيجية والسياسية الكبيرة لمصر،
سمحت لتنظيم الضباط الأحرار باحتلال المساحة عن طريق مناورة ماهرة
بعد ستة أشهر من الهيجان ظهر فيها عجز الطبقة الوسطى الرجعية عن
إدارة أعمال الدولة عقب تصفية الجبهة الوطنية.
وما قامت به المجموعة العسكرية، ابتداء من تلك الفترة، أصبح
تاريخا.

لقد غير ملك الضباط الاتجاه، وأقام الدولة الوطنية للتكنوقراطية
المستبدة في مصر، وصنع البلاد التي أصبحت بفضلها القاعدة للصناعة
للرائدة في أفريقيا والشرق الأوسط، وأكد إرادة الاستقلال الخارجي، وحفظ
الاستقلال الوطني، وبنى قوة عسكرية محترمة، وجعل مصر على رأس
العالم الأفريقي - الآسيوي.

لقد كان بإمكانه أن يعمل أكثر بكثير، ودون أن يجرح الديمقراطية
الناشئة هذا للجرح العميق، ولكن للتكوين الأيديولوجي والتاريخي لسلك
الضباط، وحذرهم من الأحزاب، وكرههم للماركسية العالمية والثقافة
الأوروبية المتهمة بالاستعمار والكوزموبوليتية، وعزمهم على الأفراد بالحكم
الذي يعتبر مركزا وقاعدة انطلاق للمجموعة العربية، كل هذا عوامل طبعت
لحركة بطابع الحكم المطلق الذي ظل يشتد.

منذ ذلك الوقت أصبح طريق التقدم هو طريق تدمير الحريات،
وانفجرت الأزمات في قطاعات متعددة، واختلق الجدل في النطاق الواحد
الرسمي للضيق، ومسح التقليد الهرمي للحرية.

...

ومع ذلك، فالعجلة تسير.

لقد استرجعت مصر نهائيا كرامتها، رغم المحن والأزمات. لم يعد
للهوان قائما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.
والعجلة تمضى.

إنها، بدون شك، لا تسلك الطرق والأشكال التى تصورتها الفئات
للمناضلة للناضضة بالحيوية والروح التقدمية فى أعقاب الحرب العالمية
الثانية، تلك الفئات التى كانت تحاول انتزاع مصر من الأطماع ومن مشاريع
الاستعباد، وترسم للمستقبل وتقدم شبابها الملهب لتحرير أرض الوطن
للمهان منذ القدم. لقد اختلفت الطرق والوجوه، كما اختلفت الأنوار، أو على
الأقل الأنوار الرئيسية على المسرح.

إذ أنه من المدهش أن نرى، فى الواقع، إلى أى حد يتخطى المصير
للمصرى أهداف للحكم العسكرى، فالضرورات الجغرافية هى التى فتحت
طريق التخطيط، وتاريخ المجتمع المصرى، وبشكل خاص تاريخ
البرجوازية، عجل فى إقامة نظام رأسمالية الدولة والتوجيه المطبوع بالطابع
الاشتراكى، كما أن للذ الذى فرضه الاستعمار طيلة قرون من الكوارث،
هيا بعث الدولة والجيش، والحركة العمالية فرضت دولة الرفاهية، وتقاليد
الحركة الوطنية كانت فى أساس الحياء، وتأثير اليسار رسم خطط التجديد
الثقافى. كذلك ينبغى القول أن للتقليد العريق للمركزية البيروقراطية خلق
الحريات وكبت للضمان.

ولكن العجلة تسير رغم ادعاءات الذين يحنون إلى العبودية.
واليوم، تبرز بوادر الأزمات. ولكن العناصر التى ترسم للمستقبل
واضحة : الاستقلال استرجاع الهوية الوطنية، لزيادة فى الإمكانيات
الاقتصادية وإمكانيات الدولة، نمو الطبقة العاملة، البحث عن الشخصية
القومية، سيادة الإرادة الذاتية، بروز التكنوقراطيين، أولية الهيئة الاجتماعية
وقيمتها باسم الاشتراكية. وتبقى عناصر أخرى مخنوقة مع الجدل
الاجتماعى.

ولكن حتى متى يمكن أن تظل الأمور على هذا الشكل ؟
منذ الآن ترسم جوانب مختلفة لما هو للتناقض الأساسى فى مصر :
تناقض بين الطبقة العاملة الجديدة المتقدمة فنيا ووريثة ماضى طويل من
المعارك النقابية والسياسية التى كانت تحتل المكانة الأولى من جهة، وبين

الجهاز القوى والعنيف من جهة ثانية ؛ بين الليبروقراطية والجهاز البوليسى من جهة، وبين المتقنين المصريين القيميين على التقاليد الثورية والعناصر المحركة والمخصصة للدينامية الاجتماعية منذ قرن، من جهة ثانية. والفلاحون - القوة الرئيسية في مصر القادمة - الذين كانوا غارقين في حياتهم البدائية، بدلوا يستيقظون.

إن المتطلبات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ستدفع نحو مجابهة، بينما تدعم شيئا فشيئا كل يوم دور العناصر الإيجابية وإمكاناتها في العمل : دور البروليتاريا والتكنوقراطيين والإنتلجنسيا - وقيل كل شيء للفلاحين. والزمن يعمل هنا ولا مرد لاتجاهه، على بعث الجدل الاجتماعي. وسوف يتجسد مطلب الحرية حتما.

مؤلفات الدكتور أنور عبد الملك

باللغة العربية

- مدخل إلى الفلسفة، ترجمة وتقديم مؤلف د. جون لويس، الدار المصرية للكتب، القاهرة، ١٩٥٧، الطبعة الثانية، دار الحقيقة بيروت، ١٩٧٣.
- دراسات في الثقافة الوطنية، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٧.
- الجيش والحركة الوطنية، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٤.
- المجتمع المصري والجيش (١٩٥٢ - ١٩٦٨) - الطبعة الثانية، (المعتمدة من المؤلف) دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، للطبعة الثالثة، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٨.
- الفكر العربي في معركة النهضة، دار الأدب، بيروت، ١٩٧٤، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
- الشارع المصري والفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
- نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- للقومية والاشتراكية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١.
- الإبداع والمشروع الحضاري، كتاب الهلال، ١٩٩٤.
- الإبداع للفكر في الذات في العالم العربي (مع د. خلدون النقيب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

باللغات العالمية

**Peuples d' Afrique
Editions du Cario, 1971.**

**Egypt, Societi miliare
La Seuil, Paris, 1962.**

**Ed. Italy (Einaudi, Turin, 1967) : Spain (Editorial
Tecons, Madrid, 1967) : USA (Randon House - Vintage Books,
1971)**

Anthologe de la Litterature arabe contemporaline :

II. Les essais

Le Seuil, Paris, 1965.

Deuxieme Edition Revue et augmentce, 1970.

**Koltur Emperyalizmi
Atac Kitabevi, Istanbul, 1967**

**Ideologie et renaissance national: L'Egypt moderne
Anthropos, Paris, 1979, 1975**

**La Pensce Polttique arabe contemporaine
Le Seuil, Paris, 1970; 2 eme ed. 1975; eme ed. 1980
Ed. Tukey (Altan Kiapiar, Ankara, 1971) Italy (Editori Riunit,
Rome, 1973)**

**Sociologie de L'imperialisme
Anthropos, Paris, 1971.**

La Dialectique Sociale

Le Seuil, Paris, 1972

**trad. japan (Iwanami Shoten, Tokyo); spanish
(Siglo xxi, Mexico); Italian (Dedalo, Bari);
Portuguese (Paz e Terra Rio-de-janeiro);**

**L'armée dans La nation (Asie, Afrique, Amérique latine)
SNED, Alger 1975**

La Renaissance du monde arabe

**Ed, with Abdel-Aziz Belem et Hassan Hanafi
Duculot, Bruxelles. 1982**

**Social Dialectics (1): Civilisations and Social Theory, The
Macmillan Press, London & S. U. Y.Y. Press, Albany, N.Y.
1981**

**Social Dialectics (2): Nations and Revolution, The Macmillan
Press, London & S. U. N. Y. Press, Albany, NY, 1981**

**Intellectual Creativity in Endogenous Culture, (ed. with A. N.
Pandey), UNU Press, Tokyo, 1982**

**Science and Technology in the Transformation of the World
(ed. with M. Pecujlic and G. Blue), UNU Press, Tokyo, 1982**

**The Transformation of the World : 1) Science and Technology
(ed. with M. Pecujlic and G. Blue), The Macmillan Press,
London, 1982**

**The Project on "Socio-cultural Development Alternatives in a
changing World (SCA) : Final Report, UNU Press, Tokyo**

صندوق التنمية الثقافية ينشئ مكتبات فى القرى المحرومة ويدعم الكتاب

من أهم النقاط التى تتضمنها استراتيجية صندوق التنمية الثقافية إنشاء بنية ثقافية متميزة.

وبالفعل اضطلع الصندوق بمهمة إنشاء مكتبات عامة فى القرى الأكثر احتياجاً إلى الثقافة. ومراعاة بنائية البيئات المصرية وخصوصيتها فى الشكل المعماري. فتم وضع نماذج معمارية تناسب صعيد مصر وأخرى تناسب الوجه البحرى والدلتا.

تتكون المكتبة من : قاعة إطلاع للأطفال وأخرى للشباب، بالإضافة إلى حديقة تضم مجموعة من ألعاب الأطفال .

وتحتوى المكتبة على ما يقرب من ثمانية آلاف كتاب بالإضافة إلى أجهزة للكمبيوتر لتعليم الشباب والأطفال لمواكبة روح العصر.

من أهم المكتبات التى أنشأها الصندوق فى الفترة الماضية :

- | | |
|----------------------------------|----------------------|
| ١- مكتبة زهور الأمراء | (محافظة البحيرة) |
| ٢- مكتبة أطفح | (محافظة الجيزة) |
| ٣- مكتبة أبوب | (محافظة المنيا) |
| ٤- مكتبة سوزان مبارك - أبو الريش | (محافظة أسوان) |
| ٥- مكتبة المحامير بحرى بارمنت | (محافظة قنا) |
| ٦- مكتبة الرياح | (محافظة الإسماعيلية) |
| ٧- مكتبة إيبار | (محافظة الغربية) |

صندوق التنمية الثقافية يشارك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب

منذ عدة أعوام يشارك صندوق التنمية الثقافية فى فعاليات معرض القاهرة الدولى للكتاب، وذلك من خلال إقامة جناحين لعرض وبيع الكتب والمنتجات الثقافية لكل من :

- صندوق التنمية الثقافية وبعض قطاعات وزارة الثقافة المختلفة :

- المجلس الأعلى للثقافة.

- العلاقات الثقافية الخارجية.

- المركز الثقافى القومى (دار الأوبرا).

تتضمن هذه المنتجات (كتب - شرائط كاسيت - شرائط

فيديو - لوحات تشكيلية)

· دور النشر المتميزة حيث يعرض للصندوق الإصدارات الهامة لدور

النشر المتميزة فى مصر تشجيعا لدورها الهام فى التنوير.

· للكتاب والأدباء الذين يطبعون على نفقتهم الخاصة حتى يتسنى لهم

عرض إبداعاتهم وفكرهم بحيث تصل إلى القراء مما يحثهم على

مواصلة مسيرة الإبداع.

الكتاب في سطور

أول دراسة علمية تجمع بين الممارسة النضالية والتوثيق العلمي الدقيق لتغيير المجتمع المصري وما كانت عليه مصر بعد حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأ من الحركة الثورية المصرية في الأربعينات حتى يونيو ١٩٦٧. ومن هنا كان رأى كبار العلماء أنه رائد الدراسات في علم اجتماع العالم الثالث، وكذا علم الاجتماع العسكري.

وما زالت الخطوط العامة والتحليل الأساسى، وكذا تشخيص إيجابية وسلبية هذه المرحلة الحاسمة في تاريخنا القومى صادقة وصحيحة بعد مرور أكثر من ثلث قرن على الحركة الثورية في الأربعينات. قصة "الصدام في الظلام" بين الضباط الأحرار والحركة التقدمية ومكانة مصر جوهر الصراع في الشرق الأوسط عبر الحروب في ظل مكانة جو سياسية عالمية. وكذا ضرورة تأكيد خصوصية مصر الحضارية من بدايات العصر الفرعونى إلى اليوم، والتركيز على المعادلة الصعبة : من الثورة إلى النهضة، وهى المعادلة التى تعتبر جوهر صياغة الخط العام للحركة الوطنية التقدمية المصرية : طريق الغد

المؤلف في سطور

- ولد في القاهرة عام ١٩٢٤ من أسرة وثيقة الصلة بنهضة مصر المعاصرة. ومن أبرز أعضاء القيادة التاريخية لعملية تمصير الحركة الشيوعية المصرية في الأربعينات، وبناء الجبهة الوطنية المتحدة في الخمسينات.

- بعد المنفى الاضطرابى عام ١٩٥٩ أصبح مديراً للأبحاث في "المركز القومى للبحث العلمى" فى باريس (١٩٦٠ - ١٩٨٠). ونائباً لرئيس "الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع"، ثم منسقاً للمشروع الرئيسى لـ "جامعة الأمم المتحدة" فى طوكيو عن "البداية الاجتماعية والثقافية للتنمية فى عالم متغير" (١٩٧٦ - ١٩٨٦)، وكذا أستاذاً زائراً أو زميلاً فى كبرى جامعات القارات الخمس. جوهر إسهامه يكمن فى إعادة صياغة مفهوم الخصوصية (١٩٧٠)، والموجه لمشروع "الجدلية الاجتماعية" (١٩٧٢). وكذا الدعوة إلى التوجه إلى الشرق الحضارى فكراً وعملاً، لصياغة المشروع الحضارى المولكب لصياغة العالم الجديد. حائز على الميدالية الذهبية لأكاديمية ناصر العسكرية العليا (١٩٧٦). وجائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية (١٩٩٦).



هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر فى مواجهة المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل مصر وينفى عنها وجودها الحضارى المتميز ودورها الفريد فى المنطقة... بل وفى العالم بأسره.

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ٤ ش ٩ ب المعادى - ت : ٣٧٥٢٠٣٣ مدير المركز والمشرق على السلسلة : فريد زهران